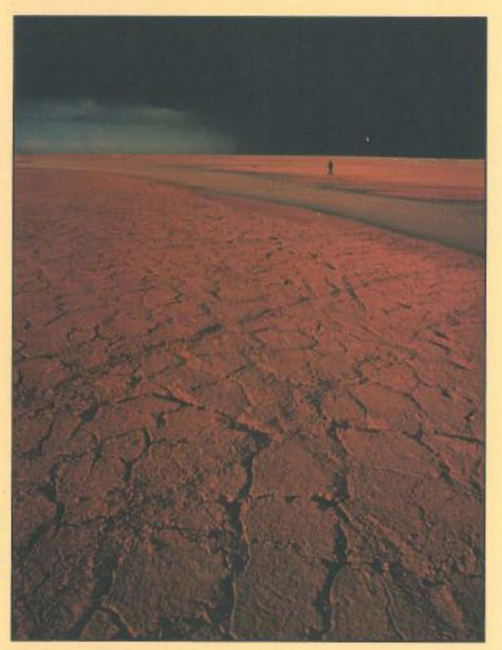
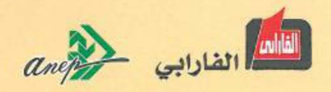
د. كمال ديب

زلزال في أرض الشِّقاق

العراق 1915 - 2015



تقديم:
د. جورج قرم



كمال ديب

زلزالٌ في أرضِ الشّقاق

العراق 1915-2015

تقديم الدكتور

جورج قرم

الفارابي ــ ANEP

العنوان: زلزالٌ في أرضِ الشقاق (العراق 1915-2015)
المؤلف: د. كمال ديب
الغلاف: فارس غصوب
الناشر: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: farabi@inco.com.lb
* المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP)
28 طريق أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر
الهاتف: 53/ 52 38 37 21 213
الفاكس: 53/ 20 72 36 21 213
e-mail: dcpa@anep.com.dz
الطبعة الأولى 2003
ISBN: 9953-438-48-x

دار الفارابي
شركة المطبوعات اللبنانية ـ لبنان

منشورات ANEP
إقامة النجاح ـ 11، شارع الأخوة بوعدو
بئرمراد رائس ـ الجزائر
الهاتف: 58 95 44 21 213
الفاكس: 65 95 44 21 213

المحتويات

الانهيار

الزلزال

المستقبل

الملاحق

مراجع البحث ومصادر إضافية

إهداء

إلى الشعب العراقي الباحث عن الحرية.
إلى الشعب الأميركي الباحث عن الحقيقة.
"تعرفون الحقيقة والحقيقة وحدها تحرّركم". (يوحنا 8: 32).

AU PEUPLE IRAKIEN QUI CHERCHE LA LIBERTÉ
AU PEUPLE AMÉRICAIN QUI CHERCHE LA VÉRITÉ
«Vous connaîtrez la vérité, la vérité vous rendre libre» (Jean 8: 32)

تقديم

بقلم معالي الدكتور جورج قرم

كتاب كمال ديب «زلزال في أرض الشقاق: (العراق 1915-2015) » هو عمل ذو طابع موسوعي يعطي للقارئ المعلومات الأساسية عن تاريخ العراق الحديث والمأساة المتواصلة التي ألمّت بشعبه منذ عام 1980. فالحقيقة أنّ المؤلف كالرسّام الماهر استطاع نقل صورة متكاملة للمشهد العراقي منذ بداية العهد الملكي بكل تفاصيله وبدقة متناهية.

ولا عجب في ذلك، فالذي يعرف كمال ديب عبر مؤلفاته السابقة ومقالاته المتعددة حول القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية اللبنانية الشائكة والمعقدة، يعلم مدى دقته في وصف المواضيع التي يتناولها وحرصه على عدم إطلاق الأحكام المسبقة وإنصافه للوقائع والحقائق، بالإضافة إلى مواظبته على الإلمام بكل التفاصيل وكل وجهات النظر وأخذها بعين الاعتبار.

إنما ما يلفت القارئ في هذا العمل الجديد هو الجهد الاستثنائي الذي بذله الكاتب في مدة وجيزة من الزمن ليس فقط في جمع المعلومات والوثائق، بل في استيعابها وترتيبها وإخراجها بالشكل المناسب حتى يتسنى للقارئ العربي تكوين رأي مستقل عن المأساة العراقية بعيداً عن المهاترات الإعلامية التي رافقت كل مراحل صعود وسقوط النظام العراقي في الثلاثين سنة الماضية. فالمشاهد العربي قد أصبح ضائعاً في نظرته إلى معاناة الشعب العراقي المزمنة بسبب كثافة المادة الإعلامية السطحية التي بررت أو أدانت الحرب والحظر الاقتصادي المفجع الذي أفقر الشعب

العراقي وجعل منه هدفاً للأطماع الامبريالية الجديدة و نزاعات القوى الاقليمية المختلفة، من عربية وغير عربية.

وقد كان لا بد من ريشة كمال ديب الرشيقة للقيام بوضع هذه اللوحة الدقيقة والشاملة لتطورات المشهد العراقي بكل تعقيداته، ولاستيضاح الرؤية بالنسبة إلى المستقبل وقضاياه الرئيسية الاقتصادية بما فيها النفطية وقضاياه الاجتماعية.

يواجه العراق اليوم أربعة تحديات رئيسية هي: مكافحة الفقر وبناء أسس لتنمية مستدامة، الانتقال من اقتصاد موجّه إلى اقتصاد السوق، خطط الإعمار ووسائل تمويلها، وإعادة تأهيل النظام المالي والنقدي لتجاوز فخ الديون. وتحتاج هذه التحديات إلى رؤية جامعة توضح مدى الارتباط العضوي فيما بينها، وتأخذ في الحسبان تأثيراتها المختلفة على مستقبل العراق. وبالعكس، فإنّ تجزئة المقاربات ستضرّ باحتمالات النجاح في إعادة بناء البلاد والتأسيس الفعّال لوسائل وأنظمة مؤسساتية تؤمّن رفاهية المواطن العراقي.

من منظور العام 2003، ظهرت عقبات عديدة تمنع التغلب على المقاربات التجزيئية لمواجهة التحديات. من هذه العقبات عدم وجود حكومة عراقية معترف بها دولياً، وشرعية الوجود العسكري الحليف في العراق وعلاقته مع السكان، ومع وجود الأجهزة المتخصصة للأمم المتحدة، والتنافس الدولي للحصول على عقود إعمار؛ وكأن العراق هي أرض اكتشفت حديثاً تغزوها الشركات العالمية والاقليمية للربح السريع. وما زاد الأمور تعقيداً هو تعدّد اللاعبين على الساحة العراقية من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأميركية للتنمية ووكالات التنمية العربية والاقليمية. كما أنّ اعتماد الاقتصاد العراقي، بدرجة كبيرة، على قطاع النفط خلق بيئة عدم وضوح في تحديد العوائد المالية المتوافرة لإعادة بناء العراق مستقبلاً.

في هذا الواقع المعقّد هناك حاجة للتركيز على الأمور الأساسية للانتقال من اقتصاد موجّه إلى اقتصاد السوق عبر إعادة الإعمار. ولذلك من المهم أن يربط العراق مسائل إعادة الإعمار برؤية متكاملة تساعد في تحقيق عدد من الأهداف، أهمها تفعيل المجالس المحلية في إطلاق عملية التنمية المستدامة من لامركزية إدارية موسّعة، وتنويع البنية الاقتصادية لهيكلية العراق الاقتصادية بعيداً عن الاقتصاد الريعي الأحادي الجانب، وتكبير حجم القطاع الخاص وطاقاته الإنتاجية والتنافسية، وبناء المؤسسات

التنظيمية و مؤسسات الضبط (Regulatory Agencies) الضرورية لإنجاح عملية التحوّل نحو الاقتصاد المدني واقتصاد السوق، والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية.

هناك تجارب في دول أخرى يمكن الاستفادة منها للواقع العراقي، نختصرها في خمس نقاط: الخصخصة ودعم الأسعار وتحرير سوق القطع وتطوير سوق الأسهم وتجهيز المؤسسات للمرحلة الانتقالية.

في الحقيقة إنّ مسألة الخصخصة هي أكثر من مسألة قرار سياسي، بل هي تحتاج إلى إطار قانوني يضع شروطها ويضمن نجاحها في بيئة تشريعية وقضائية شفافة تحفظ حقوق المجتمع. ولذلك فإن أي مشاريع مستقبلية للخصخصة سيتوقف نجاحها على وجود حكومة عراقية منتخبة ديموقراطياً من الشعب العراقي تتمكن من تحضير مشاريع قوانين ضرورية لتنفيذ خطوات الخصخصة يصادق عليها برلمان شرعي.

أمّا بالنسبة لسياسة دعم الأسعار، فرغم اعترافنا أنّها تعكّر الحركة الاقتصادية الصحيحة، إلا أنّها تبقى ضرورية في حالة العراق في المنظور المتوسط الأمد بسبب فقر السكان الشديد. وهذا التشخيص لا يختلف عن سياسة الدول الصناعية التي ابتكرها الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كاينز في الثلاثينات من القرن العشرين، وأدّت إلى التدخل الإيجابي الهائل للدولة والقطاع العام في الانفاق على النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات للمواطنين. وفي موضوع العراق، تبقى وسائل الدعم عنصراً هاماً في مساعدة الشعب على مواجهة الأزمة المعيشية الطاغية، سيّما أن برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء» قدّم مساعدات عينية مباشرة، لم يكن هناك بديل عنها لأكثر من 60 بالمئة من الشعب العراقي. ولقد استمرّ البرنامج عام 2003، وإن لحظ قرار مجلس الأمن 1483 أنّ مفعوله ينتهي بنهاية العام. ونقترح أن يبقى الدعم لمواد الاستهلاك الأساسية مع إمكانية التخلّي عنه تدريجياً مع تحسّن الاقتصاد العراقي، وارتفاع فرص العمل ومعدلات الدخل الفردي.

ولعل الأفضل للعراق هو استبدال سياسة الدعم التي تنمّ عن تراث اشتراكي بسياسة دولة الرعاية الحديثة للقضاء على الفقر، تأخذ محل برامج الدعم تدريجياً. ويجب التفريق بين برامج دعم المستهلكين وبرامج دعم المنتجين، فيمكن مواصلة دعم المنتجين، في القطاع الزراعي مثلاً، لتخفيف الاتكال على قطاع النفط.

ومن شروط نجاح الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق وجود نظم محاسبة تتبنى

مبادئ المحاسبة المعترف بها دوليّاً، وتحديث القانون التجاري الذي ينظّم العمل التجاري في البلاد (التأجير، التجارة الالكترونية، إصدار الأسهم والسندات، بطاقات القرض، إلخ)، ويضمن التنافس الحُر في السوق المحليّة ويمنع الاحتكار والتآمر التجاري، ويطوّر قوانين القطاع المصرفي. كما أنّ من شروط البنية القانونية المناسبة لإطلاق عجلة الاقتصاد تقوية الجهاز القضائي بتأهيله وتطويره وتأسيس محاكم تجارية متخصّصة، وتطوير النقابات المهنية والعمالية وأنظمة الضمان الاجتماعي (التقاعد والطبابة والأمومة والبطالة، الخ)، وتطوير قوانين الخدمة المدنية وإدارة المالية العامة واصدارات الأوراق المالية، وقوانين السوق العقاري والسجلات العقارية وتبسيط التشريعات الضريبية.

في معظم تجارب إعادة البناء الحديثة، يتركّز الاهتمام على الدمار المادي الذي أصاب البنية التحتية العامة (طرق، سدود، جسور، مدارس، أبنية حكومية ومنشآت، الخ). فلم تلحظ هذه التجارب أهمية التعويض عن الخسائر في القطاع الخاص، وخاصة في الزراعة والخدمات والتصنيع، مع ما يجلبه هذا التعويض من عودة سريعة للمقدرات الاقتصادية. كما أنّ الاهتمام يجب أن يوجّه إلى العائلات التي خسرت أفرادها في الحروب وعلى أيدي النظام السابق. ولهذه الغاية من الضروري إحصاء عدد القتلى والجرحى والمعوّقين بشكل علمي وموضوعي، ومنح الاهتمام للمهجّرين وخاصة في جنوب العراق وفي المناطق الكردية في الشمال الذين تعرضوا لفتك النظام السابق. وبدون هذا الاهتمام بالبشر تبقى سياسات الاعمار مجزّئة وغير منظّمة تتعرّض لضغوطات اللوبيات المختلفة والمصالح الخاصة المحلية والأميركية والعربية.

وللمساعدة في مهام التعويض عن المواطنين، هناك حاجة إلى قانون مفصّل يشخّص أنواع الأضرار التي تسمح للمواطن بالتقدم بطلب التعويض، ويحدّد أنواع التعويض (دفعة واحدة أو قروض بفوائد ضئيلة أو معاش يُسدّد على عدة سنوات، أو امتيازات ضريبية، الخ)، وما يمكن تعويضه.

أمّا في موضوع المنهج المتبع لإعادة الاعمار فهناك قضايا ملحّة يجب مواجهتها: هل يتّبع العراق منهجاً تخطيطياً مركزياً لإعادة الاعمار أم من الأفضل لبلاد شاسعة مثل العراق الانطلاق منذ البداية بمشاريع إعمار محلية تكون نواة نهضة اقتصادية في عدة محافظات في آنٍ معاً، وما يؤدي إلى نقاهة سريعة للاقتصادات المحلية وتنمية مستدامة لا غنى عنها. ولا يلغي هذا الاقتراح دور مخطط مركزي

لإعادة إعمار البنية التحتية الوطنية في طول البلاد وعرضها من طرق دولية واقليمية سريعة ومرافئ ومطارات وجسور استراتيجية ومرافق عامة وطنية.

كما يجب فصل أعمال التخطيط والتحضير عن نشاطات التنفيذ والمتابعة لمنهاج الاعمار. ولذلك من الضروري أن لا تقوم سلطة منفردة بإعادة إعمار العراق من التخطيط إلى التنفيذ، بل أن تقوم هيئة بالتخطيط والبحث عن التمويل وإصدار الشروط والبيانات والمناقصات، الخ، على أن تقوم هيئة أخرى بتنفيذ المشاريع من أشغال هندسة وبناء. وعلى أي حال، فعلى الهيئة التي تقوم بالمناقصات أن تكون مجهزة بالمعلومات الكافية عن الكلفة وأسعار المواد والخدمات في السوق حتى لا تدخل في عقود مضخمة الاكلاف بسبب قوى الضغط المحلية والدولية.

وعلى العراق أن يأخذ العبر من أخطاء تجارب دول أخرى في عمليات إعادة الاعمار كتجربة لبنان مثلاً. إذ من المهم أن ترتبط العملية بمشروع واضح وأكيد ينهض بالاقتصاد ويخلق فرص العمل للمواطنين ويحسّن المداخيل الفردية، لا أن تكون عملية بناء منفصلة عن النهوض. وفي هذا المضمار لا بد أن تساهم عملية إعادة الاعمار في نهضة القطاعات الإنتاجية المحلية، ولذلك يجب الاستعاضة إلى أقصى حد، عن الشركات الأجنبية والعربية بشركات وطنية عراقية من القطاع الخاص. أن ينفق العراق مليارات الدولارات على عمليات إعادة الإعمار سوف يكون خطأً فادحاً إذا لم توجّه هذه العمليات نحو استنهاض الإنتاج المحلي وخلق فرص العمل. إنّها فرصة تاريخية للعراق للتخلّص من الاعتماد الحصري على قطاع النفط في هيكليته الاقتصادية. أمّا إذا لم توجّه هذه العمليات للاستنهاض، فسيتمتّع العراق بوثبة مؤقتة ووهمية في نشاطه الاقتصادي من جراء الانفاق الهائل (كما كانت تجربة لبنان في التسعينات) يزول مفعولها مع نضوب مصادر التمويل. طبعاً سيستفيد متعهدو البناء المحليون والعرب والأجانب ولكن التأثير على القطاعات المختلفة المكوّنة لنواة المستقبل الاقتصادي سيكون محدوداً.

ويبقى السؤال الكبير حول مدى إمكانية استتباب الأمن في العراق و تحقيق الديمقراطية المؤسسية الصحيحة.

وفي هذه المعادلة يوجد طرفان أساسيان: الجيش الأميركي وإدارته للبلاد ضمن اللعبة الكبرى الشرق أوسطية من جهة، وحكمة وروية الشعب العراقي وقيادته المختلفة من جهة أخرى. فهل ستتغلب الحكمة العراقية و العربية على الأطماع الاقليمية و

الدولية التي لا تزال تعصف بمنطقتنا منذ غزو نابليون لمصر عام 1798؟ هل سيتعاضد العرب والعراقيون من كل الأهواء للتخلص من تلك الأطماع و بناء نظام عربي اقليمي قوي من شأنه وحده أن يقضي على التوسع الاستعماري في قلب أمتنا العربية؟ هذا هو السؤال الكبير الوحيد الذي يطرحه الوضع العراقي، كما الوضع الفلسطيني وربما غداً الوضع السوري ـ اللبناني.

ومن هذا المنظور، فان كتاب كمال ديب خير مدخل للتأمل في مأساة القطر العراقي الشقيق للانتقال نحو بناء مستقبل أفضل.

شكر وتوطئة

أتوّجه بالشكر إلى كل من ساهم في وصول هذا الكتاب إلى القارىء، خاصة إلى أستاذي الدكتور جورج قرم، الذي ألهمتني أفكاره وكتاباته لتحديد منهج العمل في الكتابة، والذي كتب مقدمة هذا الكتاب بعد أن قام بمراجعته وتقديم اقتراحات بنّاءة حول محتواه. لقد حافظ الدكتور قرم طيلة مسيرته الثقافية والعملية على إخلاصه لبلده لبنان وللقضايا العربية فكانت كتاباته شهادة موثوقة وموثّقة تخاطب العقل.

وشكري يتّجه إلى الاستاذ جوزف بوعقل رئيس مجلس إدارة «دار الفارابي» وأسرة الدار على عملهم بصمت في المجال الثقافي لتبقى بيروت عاصمة للثقافة. كذلك فإنّ شكري يتجه، أيضاً، إلى الاستاذ ادمون صعب المدير التنفيذي لجريدة "النهار" اللبنانية الذي تفضّل بنشر مقالاتي عن العراق خلال العام 2003، وإلى الاستاذ جورج كعدي مسؤول القسم الثقافي في "النهار"؛ وإلى أصدقاء لي في كندا من لبنانيين وعراقيين وآخرين على مناقشاتهم القيّمة حول شؤون العراق، وأخص الشاعر كمال طيب الأسماء واستاذة اللغة العربية إيمان نجيب الدين والدكتور ميشال الفرزلي ومناقشاته المشرقة دوماً، وإلى زوجتي سوزان وابنتينا مايا وكاترين- ريما اللواتي صبرن وتحمّلن انشغالي عنهن في أشهر الصيف ريثما أنتهي من وضع هذا الكتاب.

في الأسابيع التي تلت بداية الحرب حرّك وجداني مصابُ العراق، فكتبتُ عدّة مقالات اقتصادية وأدبية نشرتها صحيفة النهار اللبنانية. حتى أنّ إحدى هذه المقالات ("ماذا عن الغنائم؟" ظهرت أولاً في "قضايا النهار" مع الشكر للاستاذ جهاد الزين) قد تناقلها خمسة عشر موقعاً على الانترنت. بعض هذه الكتابات شكّل بذرة لهذا

الكتاب عن العراق، أنضَجَتها ودفعَتها إلى الحياة اقتراحات وتشجيعات الأصدقاء: لماذا لا تقوم بجهد استثنائي لوضع كتاب عن العراق بدل كتاباتك الاسبوعية؟ أنت في كندا وأفكارك وتحليلاتك ستنغمس بالبراءة وتتصف بالموضوعية. قبلتُ التحدّي ووضعت أمامي هدفاً أن أُنجز كتاباً عن العراق بتصوّري الخاص، مع إدراكي أنّ جمهور الكتاب متنوّع الاهتمامات مختلف في مستويات التعليم، وهذا ما منعني من أن أحصُر الكتابة في الجانب الاقتصادي المحض.

مهمة الكتاب، باختصار، هي الاجابة عن هذا السؤال: ما الذي جلب على الشعب العراقي هذا الويل؟ مما وضع أمامي مهمة شرح وتحليل عوامل الدمار الاقتصادي والاجتماعي للعراق والشروط الكفيلة بنهضته الجديدة بعد الحرب الأميركية. لقد لجأتُ إلى عشرات المراجع من كتب ومجلات وصحف ومواقع انترنت، أستجمع عبرها، ومن خلالها أفكاري وأضع مشروع الكتابة: يجب أن يكون الكتاب ذا محتوى اقتصادي، لأنّ هذا اختصاصي، ولكن يجب ربط هذا المحتوى بالأحداث التاريخية والاجتماعية للعراق. كذلك، يجب أن يكون السياق متكاملاً فينتقل القارىء من الحدث الاقتصادي إلى الاجتماعي والتاريخي بسهولة.

يقع الكتاب في ستة أجزاء تضم تسعة عشر فصلاً، في كل فصل عرض وتحليل للأحداث السياسية والاجتماعية التي تتخلّلها دائماً الأبعاد الكردية والشيعية المهمة لفهم أزمة العراق، وكذلك عرض وتحليل للوضع الاقتصادي يتخلّله دائماً أيضاً، تغطية لقطاع النفط بحيث يحيط الفصل بكل العوامل التي تسيّر الحدث. أما نص الكتاب فيليه ملحقان أولهما يضم جداول احصائية هامة عن العراق، بينما يضم الثاني نصوص قرارات مجلس الأمن الدولي الرئيسية عن العراق منذ غزو الكويت وحتى حزيران/ جوان 2003.

يضع الجزء الأول "البيئة الاقليمية والدولية" خلفية الحدث العراقي من حيث أهمية العراق وبروز الولايات المتحدة الأميركية على الساحة الدولية. أمّا الجزء الثاني "الصعود"، فيختصر مراحل صعود العراق الثلاثة: الحقبة الملَكية وثورة 1958 وحقبة حزب البعث. في الجزء الثالث "الهبوط" والرابع "الانهيار"، تنفتح مروحة الكتاب لتغطية أكثر تفصيلاً عن الحروب التي شهدها العراق منذ العام 1980 وحتى نهاية العام 2002، مروراً بالحرب العراقية الايرانية وغزو الكويت وحرب الخليج وحرب الاستنزاف وحرب الحصار. أمّا لب النص، وهو الغزو الأميركي عام 2003، فنتركه

للجزء الخامس "الزلزال"، الذي يضمّ ثلاثة فصول: الاقتصاد الأميركي عشية الغزو، غزو العراق وسقوط بغداد، وتقاسم الغنائم ورفع الحصار. أما الجزء الأخير فيتجسد في محاولتي التوصّل إلى خاتمة متفائلة عن "المستقبل" وفيه معالجة لاقتصاديات المنطقة العربية ومستقبل العراق الاجتماعي والاقتصادي. فأكون بالاستناد إلى ما سبق قد أنجزت مخطط النص من حيث شرح وتحليل عوامل دمار العراق وشروط نهضته الجديدة.

أستطيع القول إنّ ما وضعته قد لا يكون القول الفصل في أحداث العراق خلال مائة عام، ولكنّه بالتأكيد نظرة اقتصادية/اجتماعية منحازة إلى الجانب الانساني من معاناة الشعب العراقي تغطي نقصاً هاماً في الأعمال المتوافرة عن العراق. هكذا رأيت ودرست ما حدث، وهكذا سكبتُ القصّة على الورق: نهب للأمم وضرب لمصالح الدول النامية بمشاركة مصاصي الدماء المحليين توجّت بويلات حلّت بشعب العراق.

إنّ أسلوب هذا الكتاب متأثر بمنهج جورج قرم الذي ربط في مؤلفاته العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالأحداث السياسية التاريخية، فجاءت كتبه عن لبنان والشرق الأوسط قصصاً كاملة، كوجبة طعام شهيّة لا ينقصها شيء. ولذلك لا أخال أن قصّة العراق هي فقط سلسلة مؤامرات وانقلابات وحروب بل هي أيضاً أحداث اقتصادية واجتماعية وتاريخية.

لقد سعيت في الكتاب إلى المعلومة الصحيحة أكانت رقماً أم اسماً أم تاريخاً أم حدثاً. وكان دوري بعد ذلك التحليل والربط والاستنتاج عبر منهج موضوعي. ولذلك أتوقّع التفهم ممن يختلف في الرؤية.

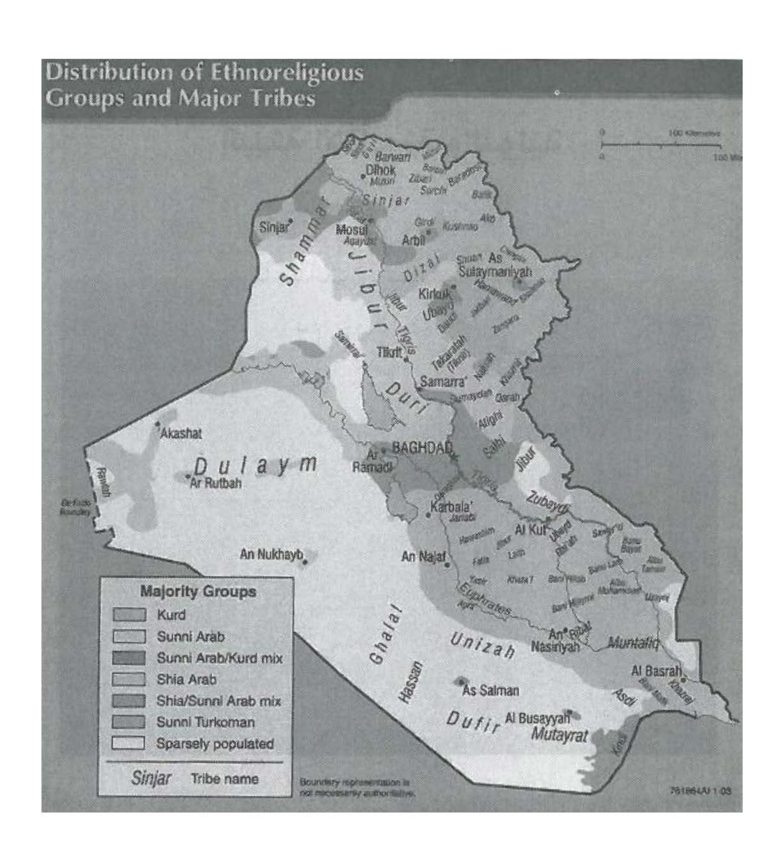
كمال ديب

كندا

تشرين الأول/أوكتوبر 2003

البيئة الاقليميّة والدوليّة





Distribution of Ethnoreligious Groups and Major Tribes
Banwari
Dihok
Sinjar
Sinjar
Mosul
Arbil
Shammar
Jibur
As Sulaymaniyah
Kirkuk
Tigris
Tikrit
Samarra'
Duri
Akashat
BAGHDAD
Ar Ramadi
Dulaym
Ar Rutbah
Karbala'
Zubayd
Al Kut
An Nukhayb
An Najaf
Euphrates
Ghalal
Unizah
An Nasiriyah
Muntafiq
Al Basrah
Hassan
As Salman
Dufir
Al Busayyah
Mutayrat
Majority Groups
Kurd
Sunni Arab
Sunni Arab/Kurd mix
Shia Arab
Shia/Sunni Arab mix
Sunni Turkoman
Sparsely populated
Sinjar Tribe name

1

أميركا سألت: "لماذا يكرهوننا" ثم غزت العراق

في 11 أيلول/سبتمبر 2001، قام إرهابيون بخطف أربع طائرات مدنيّة ضخمة وقادوها لتنفجر في مركز التجارة العالمي في نيويورك وفي مبنى البنتاغون في واشنطن. وسقطت الطائرة الرابعة في ريف ولاية بنسلفانيا المحاذية لولاية نيويورك. أسفر هذا الهجوم عن سقوط آلاف القتلى، بينهم لبنانيون وكنديون، وأحدث خسائر اقتصادية للولايات المتحدة قُدّرت بمئات المليارات من الدولارات.

وكان ردّ الادارة الأميركية بحجم الحدث. إذ أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بداية حرب القرن على الارهاب مفتتحاً المعركة بما عُرفَ فيما بعد بقانون بوش: "من ليس معنا فهو مع الارهابيين". وقبل نهاية العام 2001 غزت الولايات المتحدة أفغانستان وغيّرت نظامها، ثم بدأت تستعد لغزو العراق.

نسارع إلى القول منذ البداية أن لا علاقة للغزو الأميركي للعراق بحرب بوش على الارهاب، رغم حملات التهويل التي مارستها وسائل الاعلام الأميركية وتبنّاها بعض الاعلام العربي عن حربٍ مزعومة تشنّها أميركا ضد الارهاب. هذا الارهاب التلفزيوني لم نرَ منه سوى قمع لحركة التحرير الوطنية في فلسطين وغزو أفغانستان ومنح الصلاحية لبعض الديكتاتوريات في العالم في ضرب معارضاتها المحلية تحت

شعار محاربة الارهاب. لقد صنّفت الادارة الأميركية ومنظّروها كل عنف سياسي لا ترضى عنه أميركا إرهاباً، وصارت كل دولة لا ترضى بالقيادة الأميركية للعالم حليفةً للارهاب ومصنّعة محتملة للأسلحة البيولوجية والكيماوية وأسلحة الدمار الشامل ويجب معاقبتها. أمّا الارهاب الحقيقي الذي تمارسه مثلاً اسرائيل في فلسطين أو تركيا ضد الشعب الكردي في شرق آسيا الصغرى، وأمّا أسلحة الدمار الشامل التي تملكها اسرائيل، فكل ذلك من الأدبيات المحرّمة التي لا يجوز استجلابها.

أمّا سبب عدم وجود علاقة للغزو الأميركي للعراق بحرب واشنطن ضدّ الارهاب، فذلك لأنّ الحرب على العراق بدأت عام 1991، وما الغزو عام 2003 إلا استكمالاً لها وليس نتيجة لـ11 أيلول/سبتمبر. لقد شنّت أميركا أربع حروب متتالية ضد العراق منذ كانون الثاني/جانفي 1991، انتهت بسقوط بغداد في 9 نيسان/أفريل 2003. وهذه الحروب هي: حرب الخليج وتدمير البنية التحتية المدنيّة العراقية، حرب الاستنزاف الطويلة والتي يمكن اختصارها بأنّها تعاون استخباراتي بين لجان التفتيش الدولية والقوى الأميركية والبريطانية المرابطة في تركيا والخليج لقصف العراق كل بضعة أيام ولمدّة 12 سنة. وحرب العقوبات الجماعية الخطيرة التي ابتدأت في آب/أوت 1990 وانتهت في أيار/ماي 2003، بعدما أعادت العراق إلى العصر الحجري وأفنت حياة مليون و500 ألف عراقي. أمّا الحرب الرابعة فهي الغزو الذي بدأ ليل 19- 20 أذار/مارس 2003 وانتهى في 9 نيسان/أفريل 2003 باحتلال أميركي-بريطاني كامل للعراق. ربما كانت الحرب الأخيرة هي خاتمة أحزان العراق ولكن الأفق عام 2003 كان ملبداً وان كانت أماني الشعب العراقي مخلصة لبناء دولة ديموقراطية عصرية تحاكي ألمانيا بعد سقوط النازية.

في كتاب بوب وودوارد، مراسل صحيفة الواشنطن بوست في العاصمة الأميركية والمقرّب من البيت الأبيض ومن أصحاب قرارات الحرب والسلم في أميركا،[1] يصف وودوارد ساعة بساعة تداعيات الأحداث الارهابية ابتداء من 11 أيلول/سبتمبر 2001، وكيف عمل جورج بوش الابن مع نائبه ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفلد ونائب وزير الدفاع بول ولفوفتز ووزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ورئيس وكالة المخابرات الأميركية اليوناني الأصل جورج تينت، لتخطيط وتنفيذ غزو أفغانستان. يتحدث وودوارد بصراحة عن

(1) Bob Woodward, Bush's War, 2003.

عدم علاقة العراق بحرب الارهاب استناداً إلى سلسلة مقابلات مع هذه الشخصيات الكبرى وإلى ساعات طويلة أمضاها مع جورج بوش. فعلى الصفحة 49، يكتب وودورد: "كان البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) يخطّط للحرب على العراق لعدّة شهور قبل هجمات أيلول/سبتمبر 2001". ففي اجتماع ضم هؤلاء السبعة في البيت الأبيض يوم 12 أيلول/سبتمبر 2001، سأل ولفوفتز، مدعوماً من رمسفلد عمّا إذا أمكن استغلال الهجوم الارهابي على أميركا لبدء حرب على العراق تنتهي باحتلاله. كان موضوع غزو العراق مطروحاً بشدّة ولكن باول أصرّ أنّه يجب إنهاء مسألة بن لادن وتنظيم القاعدة والطالبان أولاً قبل الاتجاه إلى العراق. كان قرار غزو العراق "مسألة تأجيل" وليس "صرف نظر".

ويضيف وودورد أنّ باول حذّر في اجتماع آخر للمجلس الحربي مع بوش من مغبّة بدء حرب على العراق الآن لأنّ الأنظار كانت تتجّه إلى الارهاب، حيث قال باول:

> "إذا لم نبدأ حرباً على العراق قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001 فلماذا سنشنّها الآن والغضب ليس على العراق بل على الارهاب. لا أحد سينظر إلى العراق ويقول إنّ العراق مسؤول عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر. يمكننا أن ننظر إلى دول أخرى داعمة للإرهاب مثل إيران وسورية ولكن حتى هناك من الصعب العثور على رابط مع هجمات أيلول/سبتمبر"[1].

بعد إزالة الأسباب السطحية لغزو العراق وهي هوس الرئيس الأميركي بالعراق وبصدّام حسين وبالانتقام لبوش الأب، يبقى أنّ الغزو كان تخطيطاً وتصميماً أميركياً واضحاً سعى إلى: (1) جلب احتياط نفطي كبير تحت سيطرة واشنطن و(2) إزالة قوّة عربية أخرى من النزاع العربي الاسرائيلي كما أخرجت مصر عام 1979 و(3) تأكيد الهيمنة الأميركية في العالم كقوّة عظمى وحيدة.

ظهرت بعض التحليلات في الصحافة العربية إبان الغزو الأميركي للعراق في نيسان/أفريل 2003 تقول إنّ الغزو لا علاقة له بالنفط. ولكنها كانت تحليلات غير مقنعة شبيهة بقصص الكاتب البريطاني روديارد كيبلنغ عن صيّادَين إنكليز هاجمهما فهد في أدغال الهند فقال أحدهما لرفيقه: "لا تقلق، قرأت في كتاب أن هذا النوع من

---

(1) Woodward, p. 87.

الفهود لا يأكل البشر". فأجابه صديقه: "آمل أن يكون هذا الفهد قد قرأ هذا الكتاب مثلك". ظنّ البعض أنّ واشنطن تقرأ من نفس الكتاب العربي الذي وجد حسنات في الغزو كتحقيق الديموقراطية والتخلص من العراق كخطر إقليمي يهدد جيرانه بأسلحة الدمار الشامل والمساعدة في إعادة ثروة العراق إلى شعب العراق. ولكن الأوهام شيء والحقائق على الأرض شيء آخر كما سيتبين فيما بعد.

ألم تكن كوريا الشمالية أكثر خطراً من العراق البائس؟ ألم تعلن عام 2003 أنّها تملك أسلحة نووية وأنّها مستعدة لاستعمالها، وأنّها تعرّض لخطر مباشر أكثر من مائتي ألف جندي أميركي مرابط في كوريا الجنوبية وضمن نطاق صواريخ الشمالية؟ لقد صرّح بول ولفوفتز نائب وزير الدفاع الأميركي لمجلّة "فانيتي فير" الأميركية[1] ما يلي: "لأسباب بيروقراطية، اتفقنا على أن موضوع تبرير الحرب على العراق سيكون اسلحة الدمار الشامل، لانه السبب الوحيد الذي يتفق عليه الجميع". وبعد أسبوع (4 حزيران/ جوان 2003) سُئل ولوفوفتز في قمة أمنية آسيوية في سنغافورة لماذا عاملت أميركا قوة نووية مثل كوريا الشمالية معاملة مختلفة عن العراق الذي لم يُعثر فيه على اسلحة دمار شامل. فأجاب: "فلننظر إلى الامر ببساطة. الفارق الاساسي الاهم بين كوريا الشمالية والعراق هو أنّه من الناحية الاقتصادية لم يكن لدينا خيار آخر في العراق: العراق يسبح على بحر من النفط"[2]. ومن ناحية أخرى، أليست اسرائيل هي الخطر، كل الخطر، على جيرانها في الشرق الأوسط، تهدد السلم العالمي باحتلالها أراضي الغير، وامتلاكها مائتي صاروخ نووي وأسلحة دمار شامل ومقدرتها على الفتك بأي بلد عربي ساعة تشاء؟ ألم تمارس اسرائيل القتل المجّاني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل منذ 1947 وضد الشعب اللبناني خلال 30 عاماً؟

* * *

لن ينسى العراقيون دور بريطانيا وأميركا في تاريخهم الحديث منذ 1920:

أولاً، احتلال الانكليز للعراق بالقهر العسكري عام 1915 واستعمال الغاز السام ضد المدنيين لقمع ثورة العراق ضد الاحتلال عام 1920، ودعم بريطانيا للحكم الملَكي العميل للاستعمار والمنفّذ لمشيئة البريطانيين منذ 1920 وحتى 1958.

(1) Vanity Fair 28 May 2003.

(2) The Guardian, June 5, 2003.

ثانياً، سيطرة الانكليز على النفط، الثروة الرئيسية في البلاد لمدة عقود عبر "شركة النفط العراقي".

ثالثاً، دعم الولايات المتحدة لسلسلة انقلابات عسكرية ديكتاتورية بطشت بالناس وبالكوادر العلمية والمثقفة بين 1963 و1968.

رابعاً، دعم أميركا العراق في حرب استمرّت تسع سنوات ضد إيران دون المساهمة في حلحلتها سلمياً. ومدّها لنظام صدّام حسين أسلحة تقليدية ومواد وآليات لتطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية جنت منها الشركات الأميركية مليارات الدولارات. ثم صمتها فيما بعد عن استعمال صدّام حسين الأسلحة الكيماوية ضد الشعب العراقي وضد إيران.

خامساً، اشتراك أميركا وبريطانيا في حرب انتقامية تدميرية ضد العراق عام 1991 قضت على بنيته التحتيّة وقتلت عشرات الألوف من شعبه.

سادساً، فرض الولايات المتحدة، تدعمها بريطانيا، عقوبات اقتصادية على العراق أصبحت مجازر جماعيّة بحق النساء والأطفال ذهب ضحيّتها مليون وخمسمائة ألف عراقي خلال 12 سنة (1991 حتى 2003).

سابعاً، دعمت الولايات المتحدة وصول حزب البعث إلى الحكم عام 1963 وعام 1968 ودعمت حرب النظام ضد ايران واستمرّت في دعم صدّام حسين حتى غزوه للكويت عام 1990. وكان دعمها لحكم الحزب الواحد يمنع تطوّر عراق ديموقراطي. وسكوت أميركا عن مجازر النظام بحق معارضيه والتّغطية على استعماله أسلحة الدمار الشامل ضد الأكراد عام 1988.

ثامناً، استهتار أميركا وبريطانيا بالظلامات التاريخية التي عاناها الشيعة والأكراد وعدم الاكترات بنضال الشعب العراقي نحو المساواة والعدالة.

تاسعاً، شن حرب استنزاف قاتلة ضد العراق في الفترة من 1991 حتى 2002.

لقد كان صدّام حسين ديكتاتوراً كما أصبح رمزاً للشرّ في العالم بعدما جعلته أميركا عدوّاً بدلاً من حليف. ولكن العراق العريق وانجازات شعبه شيء وشخص الحاكم شيء آخر. ألم يكن الشعب العراقي في العقد السابع من القرن العشرين فعلاً دولة عربيّة ناهضة وقد بدأت تحقّق انجازات علميّة واقتصادية وصناعية رفيعة، ألم تلفت أنظار الغرب واسرائيل وكانت فعلاً في الطريق الصحيح لو فهم النظام أهمية إشراك كافة فعاليات الشعب في صنع القرار السياسي وفي قيام الديموقراطية؟ فكان

قرار الولايات المتحدة تدمير هذه القوّة العربية مهما كانت الوسائل؟ وإلا فلماذا غياب الشفقة الأميركية على شعب العراق والوطن العراقي طيلة سنوات الحصار التي قتلت مليوناً وخمسمائة ألف بريء؟

قبل الحرب عام 2003 غمرت الأسواق الأميركية كتب ومجلات وصحف مليئة بالآراء المؤيدة أو المناهضة للحرب. ومن يقرأ هذه الآراء بعد الحرب يراوده شعور وكأنّها كُتبت منذ زمن بعيد. ففي صيف 2003 زال حكم صدّام حسين وعاد المعارضون إلى العراق، وبات الأميركيون حكام العراق ويستعملون احتياطي العراق من العملات الصعبة لدفع المرتبات وتكاليف الاحتلال، ويتكلمون عن احتلال طويل وفترة طويلة لقيام حكم وطني دستوري، وأنّ تواجدهم في العراق سيستمر لسنين قادمة. وشاهدنا الشركات الأميركية تتقاسم الغنائم وتخطّط أوجه استغلال عائدات النفط العراقي. ولكن ما حصل قد حصل وأصبحت بغداد في نيسان/أفريل 2003 تحت الاحتلال والادارة الأميركية المباشرة. والكلام لا ينفع حول ما إذا كانت أميركا تملك حجّة لغزو العراق أم لا.

لماذ يكرهوننا؟

بفضل الرغبة في السيطرة بالقوة على العالم وجعل القرن الحادي والعشرين "قرناً أميركيّاً"، أصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا حصوناً منيعة وصلت إلى "البرانويا" والرعب الشديد المرتبط بالخوف المشترك من الإرهاب والسعي إلى جواب على سؤال "لماذا يكرهوننا" (قال بوش الابن: يكرهوننا لأننا نتمتّع بالحرية والرفاهية، أي أنّه عامل الحسد). لقد قرّرت حكومتا البلدين معالجة الأزمات العالمية باستعمال القوة العسكرية. ولكن الحل لمشاكل العالم ومنها مشكلة الارهاب يبدأ بمعالجة المشاكل الاجتماعية كالفقر والمرض والأميّة وكذلك في توزيع عادل للثروة في العالم. ولا عجب أنْ رئيس وزراء كندا جان كريتيان طالب قمّة الدول الصناعية السبع التي انعقدت في محافظة ألبرتا في كندا في حزيران/جوان 2002 أن تخصّص مبالغ استثمارية في القارة الأفريقية الفقيرة كمسعى لتخفيف أسباب العنف والارهاب والقلق في العالم.

بدأت الولايات المتحدّة حربها الطويلة على العراق في 6 آب/أوت 1990،

بعد أيام من غزو الجيش العراقي الكويت وانتهت في 9 نيسان/أفريل 2003 بعد أيام من غزو الجيش الأميركي بغداد. ذلك أنّ العقوبات الجماعيّة المجرمة التي سنّها مجلس الأمن في آب/أوت 1990 ولم يرفعها إلا بقرار كرّس فيه الاحتلال الأميركي للعراق في أيار/ماي 2003، كانت حرباً اقتصادية تجويعيّة استمرّت 12 سنة.

في بداية القرن الحادي والعشرين باتت الولايات المتحدة الأميركية تقوم بأعمال عسكريّة شملت كل القارات تقريباً: آسيا، أفريقيا، أوروبا، وأميركا اللاتينية؛ وخلافاً لاحتمال أن تصبح أميركا دولة كبرى في نظام دولي متعدد الرؤوس بعد انتهاء "الخطر" السوڤياتي (المبالغ به في حينها) فإنّ واشنطن استغلّت الفرصة لتطوير سيطرتها على العالم عبر تفوّقها العسكري الساحق على كلّ أمم الأرض. وليس غريباً أنّ داعية حقوق الانسان الأميركي الأسود مارتن لوثر كينغ قال في خطاب تاريخي في نيسان/أفريل 1967: "هناك حكومة تنشر أكبر كميّة من العنف في العالم اليوم، هي حكومتنا. إنّها تعمل دائماً لمصلحة الأغنياء والآمنين وتخلق جحيماً قاتلاً لفقراء العالم. هناك رباط عضوي بين اللامساواة وانعدام العدالة داخل الولايات المتحدة والنزعة نحو عسكرة الكرة الأرضية واضطهاد حقوق الإنسان خارج هذه البلاد".

في آذار/مارس 1995 نشرت صحيفة Sud Deutsche Zeitung الألمانية الواسعة الانتشار مقابلة مع وزلي كلارك[1] أمين عام حلف شمال الأطلسي قال فيها: "الإسلام الأصولي اليوم يشكّل الخطر نفسه الذي كانت عليه الشيوعية سابقاً، وهو يهدد الغرب كما هددنا الاتحاد السوڤياتي والدول التي كانت تدور في فلكه. إنّ على العالم الحر ألا يقلّل من شأن هذا الخطر".

وأضاف: "لا أستطيع أن أرى كيف بإمكاننا توافق وتعايش أنظمتنا الديموقراطية مع الأصولية الإسلامية. ولذلك على الحلف الاطلسي أن يستعد للردّ على هذا الخطر بعد أن نعيد تحديد مهماته الدولية. إنّنا أكثر من حلف عسكري بل إننا ملتزمون بالدفاع عن المبادئ الاساسية التي تربط حضارة أميركا الشمالية وأوروبا الغربية". وشرح كلارك أنّ خطّة عمل الحلف الاطلسي الجديدة تقتضي تحويل الاهتمام عن روسيا وأوروبا الشرقية والاتجاه جنوباً نحو الشرق الاوسط وآسيا وأنّ "محادثات مكثفة مع مصر والمغرب وتونس تجري لمساعدة هذه الدول على مقاومة التحدي الاسلامي".

---

(1) وللمفارقة أصبح وزلي كلارك أحد مرشحي الحزب الديموقراطي للرئاسة الأميركية في خريف 2003 وأصبح من منتقدي جورج بوش الإبن لسياسة هذا الأخير تجاه الشرق الأوسط!

خلال 20 شهراً من هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، كُتب في الصحف الأميركية أكثر من 50 ألف مقال عن "الارهاب الاسلامي"، ونُشر مائة كتاب، وأقيم مليون و500 ألف موقع على الانترنت عن الارهاب. وهذا أمر غير مسبوق في تاريخ البشرية أن تسيطر كلمة واحدة على وجدان العالم إلى هذا الحدّ.

كان من الضروري نزع الصفّة الانسانية عن العرب والمسلمين، كما يقول إدوارد سعيد عبر تصويرهم بأنّهم إرهابيون يغوون العنف وغير عقلانيين ولا يمكن مفاوضتهم، لأنّهم مرضى يسعون إلى القتل والتفجير. هذه النظرة إلى العرب والمسلمين وحتى إلى أي من الشعوب السمراء التي تضايق الهيمنة الأميركية ليست جديدة ولم تولد مع نظرة صمويل هنتنغتون السطحيّة، بل موجودة في الاعلام والأدبيات الأميركية منذ الأربعينيات. ولقد استعرضت النيويورك تايمز بعض الأمثلة عن هذه العنصرية الخام ضد العرب والمسلمين المنتشرة في الولايات المتحدة:

"الاسلام هو ديانة حرب"، يقول كتاب صدر حديثاً بعنوان "لماذا الاسلام يشكّل تهديداً لأميركا؟" بقلم بول ويريخ ووليم ليند. "يجب أن نشجّع المسلمين في الولايات المتحدة أن يغادروا البلاد لأنّهم طابور خامس في أميركا". وتذهب المحررة آن كولتر إلى القول: "يجب أن نغزو بلاد المسلمين ونقتل زعماءهم ونجبر شعوبهم على اعتناق المسيحية". ويقول القسّ فرنكلين غراهام الانجيلي "أعتقد أنّ الاسلام ديانة شرّيرة ومشاغبة". ويقول القسّ جيري فينس إنّ "النبي محمد سكنه الشيطان وهو مهووس ومجرم"[1].

هناك مثل أميركي يقول "لا تتوقع شيئاً كي لا يصبح حقيقة تقلقك". وحكمة أميركية تقول "إن الاسلحة تتمّ صناعتها لاستعمالها فيما بعد". وهذا يعني أنّ منطق الاستراتيجيا العسكرية يعتمد على اللوجيستية وكسب حرب. وهذا واضح من كلام كلارك ومن أسلوب اريل شارون مثلاً في التعاطي مع الفلسطينيين (منطق اسرائيل أنّ العرب يفهمون القوّة العسكرية فقط). فكلارك لم يطرح مثلاً هوية هذا الصراع المزعوم مع العالم الاسلامي، وإن كانت هناك أقليّة في الولايات المتحدة ترى غضب العالم الاسلامي كرد فعل على الدعم الأميركي غير المحدود لاسرائيل والتواجد العسكري والاقتصادي الأميركي في الخليج. ولكن هل يكفي هذا للاجابة عن السؤال الذي

(1) New York Times, 9 July 2002.

طرحه الأميركيون عشية 11 أيلول/سبتمبر 2001: لماذا يكرهوننا؟ وهل هناك فعلاً علاقة كراهية بين العالم الاسلامي والغرب؟ أم أنّ هناك خللاً عضوياً في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية يجعل الاجابة عن السؤال "لماذا يكرهوننا" غير سهلة ومباشرة، وكأنها اجترار للحروب الصليبية قبل تسعة قرون؟

وهناك حكمة أميركية أخرى تقول: "يمكنك أن تحصل على قطعة الحلوى ولكنك لن تتمكّن من التهامها بمفردك". فأميركا تريد أن تكون الامبراطورية الرومانية الجديدة التي تحكم العالم، وتريد أن تبتلع النفط العربي عبر السيطرة العسكرية، وتريد حكومات عربية مطيعة. ولكنّها تريد أيضاً أن يسكت الجميع عن الاحتلال والممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وتريد من العرب أن ينعتوا النضال الفلسطيني بالارهاب، وتريد أن يعفو العرب عمّا مضى وأن ينسوا فلسطين. وهذا يعني أنّ أميركا لن تقدر أن تنسّق سياستها النفطية مع سياستها الاسرائيلية المتطرّفة مما سيخلق مضاعفات جمّة في المستقبل.

رأساً على عقب

إنّ القضايا التي تشكل لائحة الاهتمامات الدولية هي من الشمولية والتعقيد ما يجعل مشكلات الشرق الاوسط تتقزم لدى مقارنتها بها. وعدم رضى العالم عن السياسات الأميركية يتجاوز "العالم الاسلامي" حيث تشترك في هذا الشعور شعوب روسيا والصين وأفريقيا وأميركا اللاتينية واليابان. كما أنّ هذه المجموعة تحتوي على شعوب فرنسا وألمانيا ويوغوسلافيا السابقة. ونظرة إلى احدى مشكلات العالم - المجاعة مثلاً - تُظهر وفاة 12 مليون طفل سنوياً مقارنة بقتل 2200 فلسطيني و800 إسرائيلي بعد عام من الانتفاضة. وهذا لا يعني التقليل من شؤون المنطقة العربية، ولكن للتوكيد على أن عوامل خارج النطاق الاسلامي هي أكثر خطورة وجدية من الشرق الاوسط. وتكفي المرء قراءة بعض مقالات صحيفة "الموند" الفرنسية الناقدة للعولمة والدور الأميركي، ومقالات بيار بورديو وكتابات الأميركي نعوم تشومسكي حول دور أميركا العالمي السلبي.

في كتاب "رأساً على عقب" للكاتب ادواردو غاليانو إجابة مكثفة أميركية - لاتينية عن السؤال "لماذا يكرهوننا"؟ وليس فيه أي إشارة إلى صراع إسلامي -

غربي[1]. غاليانو - ابن الاورغواي - يقدم اتهاماً جذياً وجديداً للنظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ويحمل شعوراً لاتينياً أميركياً قديماً ضد "اليانكي" (الكاوبوي الأميركي) يعود إلى زمن الحرب الأميركية على المكسيك والى اغتيالات الزعماء اللاتينيين العاملين لمصلحة شعوبهم (سلفادور الليندي وتشي غيفارا). وغاليانو لا يضيّع وقت القارئ فهو يعلن فوراً أن هناك حرباً عالمية بين الشمال والجنوب، بين الغني والفقير، بين العالم الاول والعالم الثالث، بين الشركات المتعددة الجنسية العملاقة وصاحب الدكان الصغير، بين الانسان الفقير ورجل الأعمال المدمّر للبيئة. إن الشركات المتعددة الجنسية تلوث العالم الثالث وتستعمل اليد العاملة الرخيصة وتبيع شعوب العالم الثالث "البيغ ماك" وتسلّط قوتها الهائلة على الفقراء ومَن لا حول لهم.

استعمال القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالنسبة إلى غاليانو هو كل شيء وهو التفسير الاكثر واقعية للعلاقات الدولية: الولايات المتحدة تستعمل قوّتها على نحو سافر وتضرب بجبروت وعنجهية أي عصيان لا تسمح به حول العالم وتفرض أي حكومة تشاء. الشمال (أي الدول الصناعية الغنية) مسؤول عن كل الظلامات الاجتماعية. التجارة الحرة ومؤسساتها الدولية هي تجارة رق. الشعب الاوروبي الابيض هو المسؤول عن تصفية اليهود والغجر في أوروبا، وعن اغتيال شعوب بأكملها في افريقيا السوداء واستعبادها. ويقارن غاليانو بين عملية إخصاء الغجر على أيدي النازيين في الحرب العالمية الثانية لقطع نسلهم واستعمال العقاقير في أميركا ضد المجرمين والسود لمنعهم من الانجاب.

مانيفستو ضد العولمة

واذا كان التاريخ انتهى عام 1990 بسقوط الكتلة الاشتراكية حسب مقولة فرنسيس فوكوياما فإنّ ولادة النظام العالمي الجديد في العام 1991 تمخضت عن كرة ارضية معولمة تتجه نحو الوحدة البشرية وإن على نحو غير متساوٍ في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان العالم الذي ساد قبل 1990 خلفه مانيفستو كتبه كارل ماركس

---

(1) Edwardo Galeano, Upside Down, Metropolitan Books, 2002.

وفردريك انغلز الالمانيان من العالم الصناعي، في العام 1848 فان مانيفستو العالم الجديد قد يكتبه شخص من العالم الثالث.

ربما لا يرقى كتاب غاليانو "رأساً على عقب" مستوى مانيفستو - إنجيل أو قرآن للشعوب المضطهدة - ولكن اذا أضفنا هذا الكتاب إلى كتب أخرى كثيرة بالمنطق المعارض والمناهض للعولمة نفسه حصلنا على أدب غاضب يكره السياسة الأميركية لأسباب شتى.

يرى غاليانو أنّ الشعوب السمراء (الأفارقة والآسيوين وشعوب أميركا اللاتينية الاصلية) لا تلاقي نجاحاً سواء أكانت مقيمة في العالم الاول (السود والهنود الحمر في الولايات المتحدة) أم الفقيرة إجمالاً في بلادها. ويعتبر أن منشأ غسل الاموال وتجارة المخدرات هو في الولايات المتحدة نفسها وتشارك فيها المصارف الدولية. ويعتبر هذه التجارة وصناعة الاسلحة حليفتين "في صناعة لا شرعية للموت تخدم صناعة شرعية للموت". الكتاب صغير نسبياً تملأه الرسوم ولا يفسح المجال للتحليلات العلمية، التي يعوّض عنها الكتاب بأرقام وحقائق لا تدحض من منشورات الامم المتحدة ومطبوعات محترمة غربية. تحت شعار "حقّنا في الغضب" يقول غاليانو: "إنّ الشعوب الفقيرة يجب ألا تقبل مصيراً يمكنها أن ترفضه. فأي مصير هذا أن تكون الآلة أغلى من الانسان، وأن يموت الناس من الجوع ومن بقي منهم حياً ينام على معدة خاوية؟"

الخصخصة والنهب المنظم

ويتحدّث غاليانو عن نهب الدول المتطورة لممتلكات العالم الثالث ومؤسساته، مثل خصخصة شركة الهاتف في الاورغواي عام 1998. حيث قرأ في الصفحة الأولى لصحيفة يومية خبراً مفاده أن حكومة الاورغواي حقّقت بنجاح مشروع خصخصة شركة الهاتف التي شكلّت عبئاً على الخزينة العامة. وفي الصفحة الثانية هناك افتتاحية للجريدة تهنئ الحكومة على هذه الخطوة الذكية التي أزاحت همّاً عن صدور الناس. ولكن في الصفحة الاقتصادية هناك تحليل عن بيع الشركة وجداول مالية حسابية تكشف أن الشركة حقّقت أرباحاً بقيمة 9.3 مليارات دولار عام 1997. ويعلّق غاليانو بسخرية "ما أتعس حظ الذي اشترى هذه الشركة!".

ويشرح الكاتب تناقض أعمال البنك الدولي، فرغم أنّ سياساته تؤدي إلى المزيد من اللامساواة إلا أن تقريره السنوي يقول إنّ العالم لم يشهد تراجعاً

للديموقراطية وانتشاراً للظلم مثلما يشهد اليوم. كما أن جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي حذّر في الاجتماع السنوي المشترك للبنك ولصندوق النقد الدولي من مغبّة التفاؤل المفرط بالوضع العالمي وأنه "خلال جيل واحد سيكون أمامنا 5 مليارات جائع في العالم فينفجر عدم المساواة في وجه العالم الصناعي المتطور".

ويضيف غاليانو أنه عندما يقتل احدهم شخصاً لدين لم يدفعه يسمّى ذلك "تصفية حساب". ولكن عندما يقوم التكنوقراط الدولي "بتصفية الحساب" مع بلدان مُدينة يسمى ذلك "خطة نقاهة" (adjustment plan). فيتم اختطاف عدّة بلدان وحجزها كرهائن وامتصاصها حتى الجفاف تحت راية القانون الدولي والاصول المرعية الاجراء. ويعتبر غاليانو أنّ عبارة "الاقتصاد العالمي" هي أفضل تعبير عن تسمية "الجريمة المنظّمة" التي تطلق عادة على المافيات. والمنظمات العالمية كصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية ومجلس الامن وغيرها تسيطر على حياة البشر وعلى الامن والنقد والقروض وتمارس الارهاب الدولي المنظّم ضد الدول الفقيرة بدم بارد ما يجعل العمليّات الانتحارية التي يقوم بها الأفراد وتقتل وتجرح عدداً من البشر مجرّد لعبة اطفال[1].

ويقول غاليانو: "النشّالون في زوايا الشوارع يسرقون حفنة من الدولارات ولكن النشّالين في أسواق الاسهم وأسمهم مضاربون، يكسبون مليارات الدولارات". إنّ أسوأ الملوثين للبيئة والمضطهِدين للبشر لن تطالهم العدالة لأنهم يملكون المفاتيح. والدول التي تحفظ السلام العالمي هي الدول نفسها التي تبيع السلاح للجميع و"أولئك الذين يقتلون أكبر عدد من الناس بأقصر وقت ممكن يحصلون على الحصانة والتهليل"[2].

ملكوت الاطفال

معظم الفقراء أطفال ومعظم الأطفال فقراء. الغرب يقرأ عن ملكوت الاطفال الذي وعد به المسيح ولكن لاطفاله فقط. اما اطفال العالم الثالث فإنهم يبحثون عن لقمة في أكوام الزبالة في مكسيكو - سيتي ومانيلا ولاغوس ويتعرضون للسموم

---

(1) Galeano, Upside Down, p.6.

(2) Galeano, Upside Down, p.7.

والأمراض في مناجم الكونغو وحقول هندوراس وبحر جاوة. هناك ستمائة الف طفلة في البرازيل يبعن أجسادهن في الدعارة، وهناك مليون طفلة جديدة، يدخلن سوق الدعارة في العالم الثالث كل عام. وهناك عشرة ملايين طفل مشرّد ينامون في العراء في مدن أميركا اللاتينية فقط. كما أن هناك 12 مليون طفل دون الخامسة يموتون من الجوع في العالم الثالث. إنّ ضآلة الناتج في دول العالم الثالث ليس لأن شعوبه اقل ذكاء بل لانهم لا يحصلون على عدد كاف من السعرات الحرارية. ففقدان الفيتامينات والمعادن في الطعام يجعل عدداً من البلدان الفقيرة تفقد خمسة في المئة من مداخيلها بسبب الوفيات المرتفعة والعاهات والانتاجية الضعيفة.

الظلم المزدوج

كل السلع الاستهلاكية التي تُعبّر عن الحياة الحديثة والموضة السائدة تتمّ صناعتها في العالم الاول الصناعي. وتروّج لهذه السلع الاعلانات القوية التي تبثها محطات التلفزة عبر العالم ويشاهدها الجميع. ولكن فقط عشرة في المئة من البشر في الكرة الأرضية قادرون على شراء هذه البضائع. اما البقية فيزداد حقدها ويأسها مما يدفعها إلى الجريمة: "هذا العالم يدعو البشرية إلى حفلة طعام ثم يسمح بدخول عدد محدود من النخبة ويغلق الباب أمام الغالبية. هذا العالم يطرح المساواة في العادات والافكار ولكنه يحصد عدم المساواة بسبب قلة الفرص التي يتيحها". هناك ديكتاتوريتان تحكمان العالم: ديكتاتورية المجتمع الاستهلاكي وديكتاتورية الظلم السياسي القمعي. عالم يلتقي فيه جورج بوش وصدّام حسين كأبناء عمّ.

العالم يعيش ضمن نادٍ غني وحر وناد تحكمه ثقافة الاستيراد وثقافة الشعوب المتفوقة حيث بلغت فاتورة الاستيراد لبلد صغير مثل لبنان بين سبعة وثمانية مليارات دولار قياساً إلى اقتصاده الصغير الذي لم يزد ناتجه السنوي عن 18 مليار دولار عام 2003. ويعيش المواطن في العالم الثالث في وهم كبير أمام التلفزيون (عنفاً وجنساً وإعلانات السلع الجميلة) ولكنه لا يحصل على أي منها في واقع حياته.

الاقتصاد العالمي لا يرحم. إنه يتطلّب توسيعاً دائماً للاسواق الاستهلاكية ليحافظ على ازدهاره وأرباحه. كما يتطّلب يداً عاملة رخيصة ومواد أوليّة بخسة من العالم الثالث ليبيعه بضائع باهظة الثمن. سنحتاج إلى مئة برميل نفط (اي تقريباً جبل من النفط) لنحصل على جهاز كومبيوتر منزلي مع اكسسوراته مصنوع من البلاستيك

الرخيص وسعره 2000 دولار. وسنحتاج إلى عشرة أطنان من الموز المحمّل على عدّة شاحنات لنحصل على جهاز تلفزيون بـ500 دولار.

جاء في الانجيل أنّه أسهل على جمل أن يدخل من ثقب إبرة من أن يدخل غني ملكوت السماء. ولكن يبدو أنّ المثل العليا التي أتت بها الأديان لا مكان لها في العالم اليوم. إن العدالة الوحيدة الممكنة اليوم هي تساوي البشر في أن يصبّوا في قالب الاستهلاك المادي ولكن بعد ذلك السيّد هو من يحمل المال. فقيمة منتجات طعام الكلاب والقطط في الولايات المتحدة تساوي أربعة اضعاف الدخل الوطني لأثيوبيا التي بلغ عدد سكانها عام 2000 خمسة وثلاثين مليون نسمة. ومبيعات شركتي "جنرال موتورز" و"فورد" للسيارات توازي الناتج القومي الاجمالي للقارة الافريقية. وهناك ملياردير مكسيكي يملك ثروة تساوي دخل 17 مليون مكسيكي. وأغنى عشرة أشخاص في العالم يملكون ثروات تساوي ثروة سكان خمسين بلداً. وهناك 447 مليارديراً حول العالم يملكون ثروة تساوي الناتج السنوي لنصف سكان الكرة الارضية (447 شخصاً أغنى من ثلاثة مليارات شخص). ثمانون في المئة من سكان مكسيكو - سيتي فقراء وثلاثة في المئة أغنياء ويسيطرون على كل شيء .

كما أنّ العولمة الخادعة هي غشاء تختفي وراءه شركات متعدّدة الجنسية تولّد ما يزيد عن 3500 مليار دولار من القيمة المضافة، وتتبعها 800 ألف شركة محليّة حول العالم تمدّها بالبضائع والخدمات. وليس سرّاً أنّ الولايات المتحدة هي المركز الرئيسي لتسعين بالمئة من هذه الشركات العالمية القابضة، فتكون السرب الثاني من وسائل الغزو الأميركي للعراق بعد سرب الطائرات والبارجات والصواريخ، فتصبّ الحرب في آتون الآلة الاقتصادية الأميركية. ولم تتضاءل أهمية الشركات الكبرى في العالم عمّا كانت عليه في بداية القرن العشرين. إذ لا زالت تشكّل عنصراً عظيماً في رسم سياسات الادارة الأميركية وحكومات الدول الصناعية.

لقد كانت مصالح الشركات النفطية في مقدمات النشاط السياسي الأميركي في عدّة دول لها علاقة بالنفط. ومن هذه العلامات تصريح مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا أثناء المؤتمر الاسلامي عام 2003: "تعرّضت ماليزيا في الفترة الماضية إلى

حملة إعلامية معادية وذلك كلما برزت خلافات وتباينات بينها وبين شركات النفط العالمية، أملاً في انتزاع تنازل ماليزي لمصلحة هذه الشركات عبر الرضوخ لشروطها التي تلائمها. وكانت العادة ألا تتوقّف هذه الحملات الاعلامية المناهضة إلا بعد حصول هذه الشركات على شروطها". كما أعلنت بناظير بوتو رئيسة وزراء باكستان السابقة أنّ شركة النفط الأميركية "يونوكول" كانت وراء سقوطها. وهذه الشركة قريبة من الادارة الأميركية وخاصة من وزارة الدفاع ومن المخابرات المركزية، وكانت مرشحّة لنقل الغاز من دولة تركمانستان في آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى باكستان والشرق الأقصى. كما أنّ "حامد كارزاي" الذي أصبح رئيساً لأفغانستان بعد سقوط نظام طالبان عام 2002، و"زالماي خليل زاده" مستشار الرئيس بوش إلى أفغانستان ثم إلى "أحرار العراق" في شمال العراق، كانا أفغانيين موظّفين في شركة "يونوكول". وكان من أسباب الحرب على أفغانستان في نهاية 2001، رفض حكومة الطالبان عرض شركة "يونوكول" الأميركية وتفضيلها لشركة "بريداس" الأرجنتينية للعمل في أفغانستان.

كما أنّ محاولة اغتيال رئيس تركمانستان صابر نيازوف لها علاقة بمصالح الشركات العالمية لحثّ تركمانستان تقديم تنازلات في مشروع نقل 30 مليار متر مكعّب من الغاز التركماني عبر أنبوب يمرّ في أفغانستان طوله 1500 كلم وكلفته مليارا دولار. وهنا تضاربت المصالح العالمية وظهرت المصلحة الأميركية: فروسيا لا تريد الأنبوب لأنّه يقلّص ريع الأنابيب التي تمرّ في أراضيها، وبريطانيا لا تريده لأنّها تفضلّ أن يمر عبر إيران. وأميركا تريده أن يمرّ عبر أفغانستان وباكستان. وتتشابك خطوط الغاز في وسط آسيا أكثر، مع سعي إيران لمدّ أنابيب الغاز من أراضيها إلى الهند عبر الباكستان، في حين تفضّل الهند تمرير هذه الأنابيب تحت مياه البحر العربي.

لقد قامت بريطانيا بدور الشرطي الأمين للخليج حتى العام 1971، مع استقلال آخر محميّاتها العربيّة. ولذلك بدأت الولايات المتحدة منذ عقد السبعينات في زيادة قواتها باستمرار في المنطقة للحصول على مصادر دائمة وآمنة من النفط. وكانت تتكل على حلفائها المحليّين ضد أي عمل قومي محلي يهدّد مصالحها. ولكن سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وقيام جمهورية اسلامية في إيران عام 1979، وسياسات عدّة دول

عربية مرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي والصعود العسكري لعراق لا يخضع تماماً لواشنطن، كل هذه العوامل أقنعت الادارة الأميركية بأنّ الوقت قد حان لعودة الامبريالية المباشرة وديبلوماسية المدفع (Gunboat Diplomacy).

إن الهيمنة الأميركية على النفط تعني مقدرتها على التحكّم بمعاش الشعوب وتكرار عمليّة الافلاس التي قامت بها ضد الاتحاد السوفياتي. ففي الثمانينيات سعت أميركا إلى تخفيض أسعار البترول إلى الحضيض مما سبّب في تقلّص عائدات روسيا من النفط والوصول إلى وضع اقتصادي صعب.

وبعد خمسة عقود من استقلال الدول العربية، أضحت في بداية القرن الحادي والعشرين في حالة التبعيّة الاقتصادية للدول الصناعيّة الغنيّة. فمن أصل واردات الدول العربية بمبلغ 155 مليار دولار عام 2001، كان منها فقط 15 مليار دولار تجارة بين الدول العربية و140 مليار دولار من الدول الصناعية[1]. وهذا يعني أنّ اتجاه الاستيراد العربي هو أحادي باتجاه الدول الصناعية الغنية في حين لا تشكّل التجارة العربية ـ العربية إلا نسبة ضئيلة. كما أنّ حجم التجارة العربية في التجارة العالمية قد هبط إلى 3 بالمئة عام 2000 بعدما كان قد وصل إلى 13 بالمئة عام 1980، ووصلت نسبة البطالة إلى 20 بالمئة من اليد العاملة العربية، أي 20 مليون عربي عاطل عن العمل من أصل 100 مليون عامل.

وجاء اقتراح الرئيس جورج بوش في الأسبوع الأول من أيار/ماي 2003 لإقامة سوق أميركية شرق أوسطية لتصبّ في اتجاه المزيد من التبعية؛ فتسيطر الولايات المتحدة على الموارد الطبيعية، وتجعل من الصناعات العربية المحليّة تابعة لشركاتها والحكومات العربية رهن إشارتها. في حين تشكّل مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحدياً في غاية الصعوبة للدول العربية لما تفرضه من شروط حول تحرير التجارة وفتح الحدود أمام السلع، ما يؤدي حتماً إلى المزيد من الإفقار والتبعية.

هذه بعض ملامح عالم اليوم بما فيه العالم العربي. وهذا يكشف هزال الكلام عن صراع إسلامي- غربي الذي لا يمكن أن يكون أكثر من غطاء دعائي للهيمنة الاقتصادية. فالعالم تديره المصالح الاقتصادية وليس المثل العليا التي تبشّر بها

(1) الحياة 29 أيار/ماي 2003.

الأديان. وهذه المصالح ليست مطلقة وكأن الدول الغنية تسيّرها مصالح مشتركة وعائلات قديمة. بل هناك نظام ديناميكي رهيب ومعقّد من المصالح الاقتصادية والصناعية والعسكرية وضمن هذا النظام هناك تحالفات وتكتلات. وهو يتجاوز الديموقراطية والحرية ويصبح معرّفاً بذاته انطلاقاً من العبارة Raison D'Etat التي أطلقها لويس الرابع عشر ملك فرنسا.

ومن هنا حذّر إدواردو غاليانو بأنّ "ما شهدناه في مأساة العراق هو نموذج المرحلة القادمة من "الاستشاد"[1] العالمي وشريعة الغاب العالمية التي نعيشها".

---

(1) من أسد أو مَن يستقوي على الضعيف.

2

الماء والنفط في أرض الشقاق

العراق ليس وليد الاستعمار كما توحي بذلك المراجع الغربية وكما يقبله أولياء الأمر من خبراء ورسميين في العالم العربي بدون مناقشة. وهنا لا نوافق على الادّعاء بأن بريطانيا خلقت العراق الحديث عندما أصبحت دولة انتدابية على بلاد ما بين النهرين عام 1920 فوحّدت ولايات تركية سابقة في دولة جديدة أولت عليها أحد أبناء شريف مكّة، كجزء من تعهداتها للعرب بالاستقلال لوقوفهم مع الحلفاء ضد الدولة العليّة العثمانية.

ربما كان العراق هو أقدم حضارة في العالم، إذ لم يفلح أي مؤرخ منذ أرنولد توينبي[1] على إثبات العكس. كما أنّ مرور نهري دجلة والفرات في العراق يخلق حالة شبيهة بمرور نهر النيل في مصر حيث لا توجد حواجز طبيعية تمنع قيام دولة واحدة في الوادي من أعالي السودان حتى الدلتا. وهذه هي حقيقة العراق منذ الأزل. فإذا أقرّ أرنولد توينبي في عمله الضخم "دراسة التاريخ" أن الحضارة الانسانية لا يمكن أن تكون تعود إلى أكثر من ثمانية آلاف سنة، وهذه الفترة حدّدها استناداً إلى حفريات بلاد ما بين النهرين: هنا زرع السومريون القمح لأول مرّة واخترعوا الكتابة المسمارية والتصويرية، والدولاب لعربة الخيل، والبرونز عبر مزج التنك والنحاس لصناعة

(1) Arnold Toynbee, The Study of History.

الأسلحة. وهنا كان مستودع الغذاء للشرق الأوسط، من أراضي العراق المليئة بالحقول المتماوجة الخضراء وغابات النخيل، حيث رعى المزارعون ملايين رؤوس الغنم منذ فجر التاريخ. فالعراق معروف عند العرب بأرض السواد لخصوبة أرضه ولون تربته الداكن مقارنة بالصحراء. وهو سُمّي بالعراق بسبب عشرات المجاري المائية في أراضيه التي تصب في النهرين العظيمين، دجلة والفرات، فتبدو التضاريس وكأنها عروق شرايين تجري في أرض غنيّة. وهنا نشأ النبي إبراهيم في قبيلة تعيش على الرعي وهنا حدث طوفان نوح. وهنا تقرأ أحداث مئات الصفحات من الكتاب المقدّس.

إنها بلاد الحدائق المعلّقة والقنوات الاصطناعية القديمة لجر المياه، وهنا مجد بابل القديم الذي لا يغيب عن ذاكرة الانسانية. هنا عاش الملك حمورابي قبل 4500 عام ووضع أول شريعة قانونية في التاريخ، تعالج كافة المسائل من الطلاق إلى التجارة إلى شؤون العمال. ويقول حمورابي إنّ هدف الشريعة: "إشاعة العدالة في البلاد والقضاء على الشرير حتى لا يظلم القوي الضعيف". كما أصبح العراق عاصمة الامبراطورية الاسلامية حيث كانت بغداد مركزاً للعلم والحضارة والقوّة السياسية والاقتصادية للعالم الاسلامي من أواسط آسيا إلى الاندلس. ولقرون عديدة منذ آلاف السنين كان معظم العالم القديم يُحكم من بغداد. ولكن العراق أيضاً مصاب بلعنة العنف. فممالكه اتصفت بالطابع العسكري فشنّت حروباً على المناطق المجاورة، وخُلّدت الروح العسكرية في تماثيل رجال بألبسة وأسلحة وخوذات. والعراق كان ساحة صراعات الشرق والغرب في التاريخ القديم، وخاصة حروب الفرس والإغريق. وعدا عن عمل البشر، فالطبيعة لم تكن دائماً مسالمة، فتعددت الزلازل والفيضانات والأوبئة والمجاعات[1].

وفي العراق وقع الانقسام التاريخي بين الامام علي بن أبي طالب آخر الخلفاء

---

(1) يبقى كتاب المؤرخ الفرنسي جورج ريو الذي عاش في لبنان والعراق في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ("العراق القديم") مرجعاً أساسياً لغير المتخصّص عن تاريخ بلاد ما بين النهرين في الحقبات السومرية والأكادية والآشورية والبابلية. ووضع ريو الكتاب عام 1961 ونقّحه عام 1979، ويركّز ريو خاصة على مقولة أنّ العراق حافظ على وحدة جغرافية اجتماعية منذ آلاف السنين وأنّ حضارته القديمة ضمّت أجزاء من سورية وتركيا. راجع: Georges Rioux, Ancient Iraq. London: Penguin Books, 1979

الراشدين، والخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان. فجعل علي مركزه الكوفة في العراق وجعل معاوية مركزه في دمشق، التي حافظت على اسم عاصمة الأمويين حتى اليوم. ولقد وقعت في العراق المواجهة التي أكّدت انقسام الاسلام، وذلك إلى جوار كربلاء في العاشر من شهر محرّم عام 680 ميلادياً[1]، حيث حصل بعدها الانشقاق الدائم في الاسلام بين السنّة وهم الأغلبية في العالم الاسلامي والشيعة وهم الأقلية[2].

وفي الحقبة الأموية عام 694، دخل الحجاج بن يوسف الثقفي حاكماً باسم الأمويين إلى مدينة النجف، فاجتمع المواطنون ليخاطبهم قائلاً: "يا أهل العراق، يا أهل الشقاق ، والنفاق، والمراق، ومساوئ الاخلاق إنّ أمير المؤمنين ـ يعني الخليفة عبد الملك الأموي ـ فتل كنانته فعجمها عوداً عوداً، فوجدني من أمرّها عوداً، وأصعبها كسراً، فرماكم بي، وإنّه قلّدني عليكم سوطاً وسيفاً، فسقط السوط وبقي السيف". ثم قال الحجّاج: "إنّي والله لأرى أبصاراً طامحة، وأعناقاً متطاولة، ورؤوساً قد أينعت، وحان قطافها، وإنّي أنا صاحبها كأنّي أنظر إلى الدماء ترقرق بين العمائم واللحى". ثم أنشد:

"أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني."

وفي الحقبة العباسية الطويلة والتي امتدت أكثر من خمسة قرون، اختلطت الثقافة والحضارة والفلسفة والعلوم بدسائس السياسة والاغتيالات والتصفيات الدموية، فالناظر إلى سلسلة الخلفاء العباسيين سيلاحظ النسبة المرتفعة من الخلفاء الذين قضوا اغتيالاً. وعندما دخل التتر العراق عام 1258، دمروا بغداد وأغرقوا سدود الأنهر فقتلوا مئات الألوف من البشر. ويقدّر عدد ضحايا الغزو المغولي للعراق بثلثي عدد السكان. ذلك أن هولاكو أمر بقتل كل كائن حي. ولكن العراق نهض مجدّداً ومنه خرجت قوّة بقيادة صلاح الدين الأيوبي أحد الأبطال القوميين عند الأكراد، قضت

---

(1) خلّدت هذه المواجهة "ذكرى عاشوراء" عند الشيعة حول مصرع الامام الحسين بن علي بن أبي طالب.

(2) يشكّل الشيعة الجعفرية الأغلبية في العراق الحديث (60 بالمئة من عدد السكان) وفي إيران. كما يشكّلون أقليات هامة في لبنان والكويت والبحرين والسعودية والباكستان وأفغانستان.

على الممالك الصليبية في بلاد الشام في القرن الثالث عشر. كما خضع العراق أسوة باقي المشرق لحكم الخلافة الاسلامية العثمانية في إسطنبول من القرن السادس عشر حتى العام 1915.

واستمرّ العنف السياسي سمة من سمات العراق منذ القرون الأولى للاسلام وحتى بعد مرحلة سقوط الامبراطورية العثمانية عام 1918. إذ بعد الثورة العراقية عام 1958، وقعت مجازر وتمّت تصفية أسرة الحكم الهاشمي في بغداد. وعندما علمت "فريا ستارك"، وهي مسؤولة بريطانية سابقة في العراق ومستشرقة، بالأمر علّقت: "حتى دماء مجزرة بحق آل النبي ليست غريبة عن تلك الأرض"، إشارة إلى معركة كربلاء قبل 1300 عام بين الجيش الأموي والإمام الحسين وإلى مصرع أفراد العائلة الحاكمة في العراق عام 1958 وأصلها الهاشمي المتحدّر من الرسول العربي.

كانت الغلبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في قرون الحكم العثماني للسنّة من الطبقة المتوسطة فيما غرق الشيعة والأقليات في الحرمان والتخلّف لعدّة قرون. والافتراق السنّي الشيعي في العراق لم ينشب من العدم، ذلك أن جغرافية العراق جعلته ضحيّة الجوار الايراني الشيعي والجوار التركي السنّي، حيث قام كلّ من الجارين في دعم أبناء ملّته داخل العراق. ولقد ازدهرت الجماعات السنّيّة في العلم والتجارة والمناصب الحكومية وتراجع الشيعة. وحتى بعد زوال الدولة العثمانية من بلاد المشرق عام 1920، استمر الصدع بين السنّة المنادين بعلاقات وثيقة مع العرب وخاصة مع سوريّة، والشيعة الذين سعوا إلى علاقات وثيقة أيضاً مع إيران، الشاهنشاهية أو الخمينية[1].

ولم يضعف الحضور التركي والايراني في العراق حتى في عهد صدّام حسين، حيث اجتاحت تركيا مراراً شمال العراق لمطاردة ميليشيا حزب العمال الكردي. في حين دعمت إيران قوى المعارضة الشيعية وكادت تجتاح العراق لولا التدخل الأميركي

(1) وهذا حصل أيضاً في لبنان أيام الحكم التركي حيث شكّل الشيعة والموارنة نسبة لا بأس بها من السكان تقيم في الجبال والمحافظات الداخلية، فيما أقام السّنة في المدن الساحلية وكانوا ركيزة مؤسّسات الدولة العثمانية. والفارق بين الشيعة والموارنة في لبنان أنّ الموارنة استفادوا من الإرساليات التدريسية الأجنبية ومن امتيازات الدول الغربية لتحسين وضعهم فيما استمر الشيعة في الفقر والتخلّف حتى الستينات من القرن العشرين عندما بدأت مطالبهم تخرج في عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964).

المباشر في الحرب إلى جانب العراق في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين. كما عاد البلدان بقوة إلى الساحة العراقية عام 2003 بعد انهيار نظام صدّام حسين تحت وطأة الهجوم الأميركي.

إنّ التنوّع التاريخي العنيف والمليء بالاحداث جعل العراق المعاصر وطناً لعددٍ كبير من الأعراق والأديان والحضارات. ولكن هذا التنوّع في العروق والأديان لم يكن حكراً على أرض الرافدين. بل إنّ كافة دول المشرق، وكذلك الدول التي كانت تشكّل جزءاً من الدولة العثمانية كدول البلقان، ضمّت تنوّعاً مماثلاً في سكانها. ويتألف سكان العراق من جماعات إثنية رئيسية كالعرب والأكراد والتركمان والأرمن والأشوريين والإيرانيين، وجماعات أقل عدداً من أصول آذرية وأفغانية وهندية وبلوشية. وبمحاذاة التنوع الاثني هناك التنوع الديني حيث ينتمي العراقيون إلى طوائف وديانات معظمها نشأ في الشرق الأوسط، أكبرها المسلمون الشيعة والمسلمون السنّة يليهم المسيحيون واليهود واليزديون والصابئة بدرجة أقل.

وجاء في عدة مراجع أجنبية، نقلها بدون مناقشة أحياناً كتّاب عرب، رأي يقول إنّ التركيبة العراقية فريدة من نوعها، وإنّ "العراق أقلّ الدول العربية عروبة". وهذا الرأي يشكو من علّتين:

الأولى أن التركيبة العراقية ليست فريدة من نوعها، لأن المطّلع على ديموغرافية لبنان وسورية سيلاحظ تنوّعاً دينيّاً وعرقيّاً كبيراً أيضاً. ففي لبنان عشرون طائفة دينية وعرب وأكراد وأرمن وإثنيات أخرى. وكذلك في سورية وعلى درجات أقل في الأردن وفلسطين. وحتى تركيا المعاصرة هي دولة متعددة تضمّ بشكل رئيسي الأتراك والأكراد ثم العرب والأرمن والسريان واليونانيين والبلغار واثنيات صغرى وعدّة ديانات وطوائف. وكذلك جزيرة قبرص الصغيرة التي يعيش فيها الأتراك والعرب (من أصل لبناني) واليونانيون وفيها مسلمون سنّة وعلويّون ومسيحيون أرثوذوكس وموارنة. وتكفي النظرة إلى حروب التسعينيات من القرن العشرين في يوغسلافيا السابقة لمعرفة تنوع بلاد البلقان الشديد أيضاً، وهي منطقة كانت خاضعة للسلطنة العثمانية. ذلك أن الامبراطورية العثمانية التي جمعت كل هذه الشعوب كانت دولة متعددة القوميات. ولم يكن هذا غريباً، ذلك أن القومية القائمة على اللغة والعرق لم تكن شأناً عظيماً قبل القرن التاسع عشر، فتألفت الامبراطورية المقدونية التي أسسها الاسكندر المقدوني من عشرات الشعوب من أفريقيا إلى حدود الصين. وكذلك كانت أمبراطورية النمسا

(أوسترو-هنغاريا) والامبراطورية الجرمانية المقدّسة والامبراطورية الرومانية والامبراطورية الروسية وصولاً إلى الامبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس.

العلّة الثانية في المقولة: إنّ العراق "أقل البلدان العربيّة عروبة" وأنّ على المستوى الاثني ينقسم العراقيون بشكل رئيسي بين عرب وأكراد إضافة إلى أقليات صغيرة، هي أنّ العراق شكّل نواة الحضارة العربية الاسلامية على مدى قرون ما أدّى إلى اصطباغه إلى الأبد باللغة والثقافة العربيّة وإن تنوّع إثنياً ودينياً. حتى الأكراد نجدهم ضليعين في اللغة العربيّة قولاً وكتابةً، من أكبر زعمائهم حتى أصغر طفل، وإن ساهمت ديكتاتورية النظام العراقي في احتقان مشاعر الظلم التاريخي في صفوفهم. وليس لحزب البعث دور في انتشار الثقافة واللغة العربية في العراق ذلك أن العقدين الأخيرين من حكم البعث كانا أبعد ما يكون عن أي عقيدة أو مبدأ، بل أصبح النظام حكراً على العشيرة والعائلة والمذهب. كما ساهم حكم البعث القومي العربي عبر التطهير العرقي وتهجير السكان وتغيير ديمغرافية المناطق بإضعاف الانتماء العربي لدى السكان من أصول غير عربية، ما جعل عملية رأب الصدع في صفوف العراقيين صعبة.

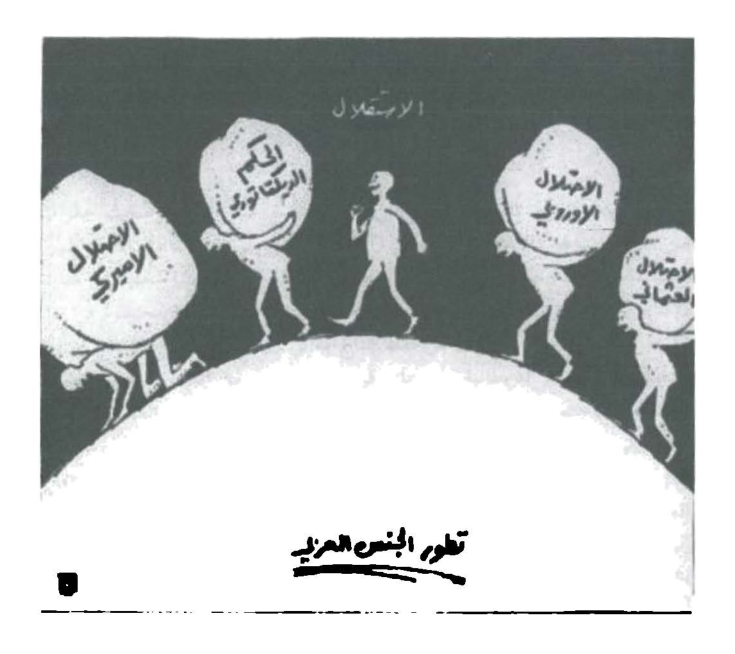
الفريد في المسألة العراقية هو أن اتساع العراق وتعدد سكانه خلقا تعقيدات جديّة من الصعب معالجتها ليصل العراقيون إلى بناء وطن ومؤسّسات موحّدة تمثّل كل الفئات. فالاجتياح الأميركي في ربيع 2003 لم يأتِ من الفراغ، بل تسلل من شقاق العراقيين أنفسهم ومن تنوّع غايات زعمائهم ومنظماتهم ومن الحكم الاستبدادي الذي وحّد البلاد بقوة القمع والاضطهاد والقتل. وعندما تحوّل النظام إلى عشيرة وعائلة وطائفة، عاد كل عراقي إلى حظيرته القومية والمذهبية[1].

وليس صحيحاً أن العراق لا يُحكم إلا بالقوة، أو أن "السنّة حكموا والآن جاء دور الشيعة" (كما كان يقال عن "الامتيازات المارونية" أثناء حرب لبنان وأنّ الحلّ في امتيازات مماثلة للمسلمين لرفع الاجحاف التاريخي)، أو أن "الجمهورية الاسلامية هي الحل" أو أن التقسيم إلى ثلاث دول سيحلّ مشاكل البلاد. إذ إنّ العراق المتطوّر بشعبه المثقف وثرواته الطبيعية كفيل بكتابة دستور وميثاق اجتماعي

(1) وهذا حدث في لبنان بدرجة أقلّ عام 1975، حيث أدّى تشرذم الدولة وطغيان الامتيازات إلى تشدّد المواطنين في مسألة الولاء الطائفي، فانقسم لبنان إلى كانتونات الأمر الواقع (راجع جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار 1992).

لخلق دولة الرعاية وحقوق الانسان والمؤسسات الديموقراطية المتعددة الأديان والإثنيات. وما يصلح للعراق من نظام ديموقراطي علماني يحترم حقوق الانسان هو صالح أيضاً للبنان ولايران ولكافة دول المنطقة.

الصعود



(*) الكاريكاتير للرسام اللبناني يوسف عبدلكي (عن «ملحق النهار الثقافي» 7 حزيران/جوان 2003).

3

العهد المَلَكي

بدايات العراق الحديث نجدها في القرن التاسع عشر حيث توضّحت جغرافيته من جراء ارتباطه بالاقتصاد العالمي والتغلغل الأوروبي في مناطق الامبراطورية العثمانية[1]. ولقد مرّت دول المشرق بتجارب مماثلة عبر مدّ بنية تحتية في مناطق الانتاج بالمدن الرئيسية المطلّة على مرافىء بحريّة. وخلال فترة زمنية مختصرة في بداية القرن العشرين، انتقل العراق من نمط إنتاج بدائي زراعي إلى إنتاج بضائع صالحة للتصدير إلى الهند البريطانية وأوروبا. وفي الخمسينيات من القرن العشرين تطوّرت العلاقات الاجتماعية داخل العراق من تلك التي تستند إلى الولاء العشائري وشيخ القبيلة إلى نوع من الاقطاع الريفي وتجار المدن وموظفي القطاع العام.

أما الدولة العراقية الحديثة فلقد ظهرت بشكلها الحاضر بعد انهيار الدولة العثمانية وانهزام تركيا في الحرب العالمية الأولى. إذ سعت بريطانية (الدولة الانتدابية) إلى دمج ثلاث ولايات عثمانية هي الموصل وبغداد والبصرة في دولة واحدة. ولم يكن لسبب هذا الدمج عامل توحيدي أو ديمغرافي بل كان الهدف تسهيل الربط الاداري لمناطق بلاد الرافدين بالخليج وبالشبكة التجارية للامبراطورية البريطانية. ذلك أن العراق كان دولة- فعليّاً- منذ القرن السابع الميلادي واستمر كبقعة جغرافية موحّدة

---

(1) Samir Amine, The Arab Nation, Zed Books, 1982.

تحكمها بغداد حتى بادرت الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين إلى تقسيمه إلى ولايات تسهل إدارتها. ولكن هذا لم يُضعف من دور بغداد كنقطة الثقل والسلطة في أرض الرافدين. فالعراق ليس وليد بريطانيا ولم يكن مجزّءاً ليوحّده الانكليز اعتباطياً بقرار امبريالي. إذ يحلو للتحليلات السطحيّة الكلام عن جنوب شيعي مركزه البصرة ووسط سنّي عربي مركزه بغداد وشمال كردي مركزه الموصل. والحقيقة أنّ الاختلاط أعمق من هذا التصنيف. إذ يقطن في الوسط ملايين الشيعة ويقطن إلى الشمال من بغداد ملايين العرب السنّة.

عندما انتصر العراق على بريطانيا

قبل العام 1920 كان العراق جزءاً من الامبراطورية العثمانية التي شاركت في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وضد بريطانيا. بدأت الحرب عام 1914 وسرعان ما رُسمت الجبهات في أوروبا والشرق الأوسط وباتت الامبراطورية العثمانية (التي ضمّت كل دول المشرق العربي باستثناء مصر) هدفاً لهجمات بريطانية فرنسية روسية مشتركة. فبريطانيا هاجمتها من مصر وخرقت الولاء العربي في الجزيرة العربية، وفرنسا ساهمت في المعارك الأخيرة في سورية ولبنان عام 1918. أمّا روسيا القيصرية فلقد شاركت في المعارك حتى سقط نظامها عام 1917 وأعلنت الحكومة البلشفية في موسكو خروج روسيا من الحرب.

عام 1914، وحتى قبل دخول السلطنة العثمانية الحرب، أمرت بريطانيا جيشها المرابط في الهند مهاجمة العراق، وهو جزء من السلطنة في ذلك الوقت، لتأمين إمدادات النفط من إيران الواقعة تحت السيطرة البريطانية. كما أنّ بريطانيا غزت العراق أيضاً لاستباق الأمور ومنع حليفتها فرنسا في الامتداد كثيراً داخل منطقة الهلال الخصيب من الساحل السوري-اللبناني إلى الموصل وحدود إيران. وكانت بعثة بريطانية قد اكتشفت النفط بكميات تجارية في إيران عام 1908، فتأسست شركة "النفط البريطانية الفارسية" لاستثمار هذا الاكتشاف عام 1909. وتزامن هذا الأمر مع تطوّر تاريخي سيغيّر وجه العالم. إذ بدأت بريطانيا في نفس العام تحويل اعتمادها على الفحم الحجري إلى البترول في حاجيات الطاقة[1]. وكانت بريطانيا خائفة من هجوم

---

(1) هذا التحوّل كان أساس الطلب الكثيف والمفاجىء الذي بدأ في أغلبية الدول الصناعية الكبرى في نفس الفترة وخاصة الولايات المتحدة التي كانت قد بدأت تشهد ازدهار سيارات فورد في ديترويت.

مباغت لجيش السلطنة الذي ضمّ جنوداً عرباً وأتراكاً على محطات البترول في عبادان الواقعة على شط العرب، النهر العراقي الذي يلتقي فيه نهرا دجلة والفرات قبل أن يصبّا في الخليج.

وخلال أسابيع تمّ بناء القوة البريطانية في عبادان تمهيداً لاجتياح العراق. وجاءت ساعة الصفر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1914، بعد يوم من إعلان بريطانيا الحرب على السلطنة. حيث أقدم زورق حربي بريطاني على قصف الحامية العراقية على شاطىء شبه جزيرة الفاو عند نهاية شطّ العرب. ولم تكن الدفاعات العراقية ممتازة جنوب العراق، فسقطت قلعة الفاو بأيدي الانكليز خلال يومين وتقدّموا داخل العراق مباشرةً. وخلال أسبوعين احتلّوا مدينة البصرة التي تبعد 130 كيلومتراً داخل البر.

كانت استراتيجية السلطنة العثمانية في جبهة العراق هي الدفاع عن بغداد. ولذلك عزمت الأمر على أنّ كافة المناطق إلى الجنوب من بغداد هي حُكماً ساقطة بيد الانكليز. واعتقد الانكليز أنّهم غنموا محافظة البصرة، فأخذوا يعززون وجودهم فيها وينظفون المناطق المحيطة بالمدينة من قرى وبلدات من أي مقاومة عسكريّة. وهذه كانت خطة الدفاع العراقي بالضبط، أيّ جر الجيش الغازي إلى داخل العراق حيث المستنقعات والرمال المتحركة والتضاريس الجغرافية المتغيّرة بين الصحراء والأوحال. ولم يدرك الانكليز ما هم فيه لجهلهم بأرض المعركة، فلاحقوا القوّة العراقية المنسحبة شمالاً بمحاذاة النهر. وغطّت قوات الغزو أراضيَ من الفاو حتى وسط العراق، على أساس أنّ هذا الزحف هو سلسلة من الانتصارات ضد السلطنة.

وفي نيسان/أفريل 1915، عيّن البريطانيون عقيداً إنكليزياً هو "تشارلز تاونسند" لقيادة اجتياح العراق، ولكن سرعان ما أدرك تاونسند أنّ لا جدوى استراتيجية أمامه من مواصلة الزحف داخل بلاد ما بين النهرين الواسعة وأقلقه أنّ العراق لا يبدي أي مقاومة تُذكر. وأبلغ رؤساءه بذلك، فظنّوا أنّ العراق أصبح مفتوحاً أمامهم ويمكن إكمال احتلاله. فأمروا تاونسند بمواصلة زحفه واحتلال بغداد، جوهرة العراق الاستراتيجية التي يشكلّ سقوطها بيد بريطانيا نصراً مبيناً على السلطنة العثمانية.

أبدى تاونسند معارضته لفكرة متابعة الغزو لأنّ القوات التي يقودها ابتعدت كثيراً عن خطوط إمداداته على ساحل الخليج كما أنّ بغداد تبعد مئات الكيلومترات عن الفاو. وشرح تاونسند لقيادته أنّ جيشه ليس مؤهلاً لمعركة بغداد، لأن المسألة

تحتاج إلى تموين ومستشفيات ميدانية ومعدات لوجستية وآليات ومزيد من الجنود حتى يرتاح مَن يشارك في الزحف. ولكن الأوامر لم تتغيّر بأنّ من الضروري احتلال بغداد. وهكذا واصل تاونسند الهجوم باتجاه بغداد وسط أراضٍ في غاية الصعوبة، حيث الأوحال تغطّي الأراضي على ضفاف الأنهر فإذا خرجت الطوابير العسكرية من نطاق السواد أصبحت في صحراء رمليّة قاتلة تغرق فيها الآليات. ولم تكن في جنوب العراق عام 1915 شبكات مواصلات تذكر بل قادوميات إلى جانب ضفاف الأنهر للدواب والمشاة، فكانت غير صالحة لإدارة حرب حديثة بمقاييس بريطانيا ومعدّاتها العسكرية في ذلك الوقت. وبين الفاو وجنوب بغداد تعرّض المهاجمون لجيوش من البعوض والذباب القاتل ولم تكن المعدّات الطبية مهيأة لهذا الطارىء الصحّي.

وسرعان ما انقلب الأمر عندما اقترب البريطانيون من جنوب بغداد، إذ استنتجوا أنّهم قد وصلوا إلى أقصى حدّ يمكن أن تصله إمداداتهم، وأنّ ما يحملونه من معدات وذخيرة لن يكون كافياً لبدء أي معركة لاحتلال بغداد. ورأى تاونسند أنّ القوّة التي يقودها من 10 آلاف جندي هي كافية لمواجهة حامية بغداد ولذلك قرّر أنّ الهجوم على المدينة هو أفضل من الانسحاب مئات الكيلومترات الصعبة إلى البصرة. وواصل زحفه حتى خرج إليه جيش عراقي من 13 ألف جندي على بعد 40 كلم جنوب شرقي المدينة. ورغم أنّ الانكليز تفوّقوا بالقتال في هذه المواجهة وأثبتوا موقعهم في أرض المعركة، إلا أنّ المواجهة كانت فاصلة لتاونسند لأنّ العراقيين نجحوا في قتل نصف القوّة البريطانية المهاجمة والتي كانت متعبة ومنهكة.

وفي ليلة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1915، وصلت معلومات استخباراتية إلى تاونسند تفيد أنّ بقاءه قرب بغداد ليوم آخر سيعرّض ما تبقّى من جيشه للمجزرة على أيدي حامية المدينة التي تستعدّ لمعركة أخرى. ذلك أنّه بالاضافة لحامية المدينة التي واجهته، أرسلت السلطنة العثمانية فرقة من 30 ألف جندي لتعزيز دفاعات بغداد بقيادة جنرال ألماني هو "كولمان فون درغولتز"، والتي كانت على وشك الوصول حتى لو سقطت المدينة بيد الانكليز. وكان قد بقي من القوّة البريطانية التي غزت العراق أساساً 4500 جندي تنقصهم الذخيرة والمعدات ويعانون من الجوع. لذلك أصدر تاونسند أمراً لمن تبقّى من القوة بالتقهقر والانسحاب جنوباً. وكان هدف تاونسند هو الابتعاد قدر الامكان إلى نقطة آمنة على بعد 400 كلم جنوب بغداد. ولكن الانسحاب لم يكن سهلاً، ذلك أنّ الجيش العراقي بدأ مطاردة القوّة البريطانية، فأخّر انسحابها وقتل ألفاً

آخر من عناصرها. ولاحظ تاونسند أنّ الانسحاب يتمّ ببطء شديد بسبب المواجهات المستمّرة مع العراقيين ومعنويات جنوده وتعبهم وحالتهم النفسيّة. فقرّر التوقف عن الانسحاب لحقن دماء من تبقّى من جنوده والمرابطة في قرية "كوت العمارة" التي تحيط بها مياه النهر من ثلاث جهات على أمل التوصّل إلى اتفاق لانسحاب مشرّف. فحصّن الطريق الوحيدة التي تربط الكوت بالبر وسجن نفسه في نقطة مُحاصرة.

ولكن بمعونة الخبرة العسكريّة الألمانية التي رأت في حركة تاونسند هزيمة له وخروجاً من المعركة، أمر الجنرال فون درغولنز كتيبة صغيرة الاحاطة بالكوت، في حين واصل جيش العراق زحفه جنوباً للقضاء على أي وجود بريطاني آخر، وللتحصّن في نقاط استراتيجية لمنع أي هجوم بريطاني جديد من جهة الخليج. وبسبب التحركات الدائمة التي أوصلت تاونسند إلى هذا الحصار، خسرت القوّة البريطانية الكثير من المعدّات والمؤن التي كانت كافية حتى نيسان/أفريل 1916. فأرسل خبراً إلى قيادته في عبادان أنّ ما تبقى من مؤن ومعدات كافٍ حتى كانون الثاني/جانفي 1916 فقط. ولجأت القيادة البريطانية إلى قرارات عدّة مرتجلة لارسال حملات تحرّر تاونسند ورجاله، ولكن الجيش العراقي ردّها جميعاً وقتل عدداً كبيراً من المهاجمين.

استمرّ حصار القوّة البريطانية في الكوت 146 يوماً جاع خلالها الجنود وتعرّضوا لأمراض عديدة كما أنّ تاونسند تعرّض للحمى، فحاولت قيادتهم توصيل المؤن بالباراشوت. ولكن هواء الخريف والشتاء كان يحملها بعيداً. كما أنّ المحاولات للوصول بالمراكب النهرية فشلت لأنّ الجيش العراقي وضع سلاسل حديديّة في النهر قرب الكوت فكانت تخرّب المراكب البريطانية. فقرّرت الحكومة البريطانية إرسال وفد للمفاوضة على شروط استسلام تاونسند ورجاله في 26 نيسان/أفريل 1916. واستطاع تاونسند الخروج من الكوت ومرافقة الوفد البريطاني للقاء القادة العسكريين للسلطنة الذين يطوّقون الكوت. وعرض الوفد البريطاني مليوني جنيه استرليني لقاء السماح للقوّة البريطانية بمغادرة الكوت سليمة. ولكن وزير الدفاع العثماني، أنور باشا، من أسطمبول أمر برفض العرض والاصرار على استسلام كامل. فاستسلمت القوّة البريطانية بكاملها فوراً وبدون أي شرط للجيش المحاصِر. وأُخذ تاونسند أسير حرب مخفوراً إلى إسطمبول حيث عومل باحترام. أما الجنود فلقد جرّهم الجيش العراقي سيراً على الأقدام إلى بغداد على بعد 150 كلم. ومن ثم نقلهم إلى بر الأناضول ليعملوا في السخرة وفي بناء سكة الحديد الألمانية إلى بغداد حيث مات معظمهم.

وقد قُتل في محاولة غزو العراق عام 1915 و1916، 33 ألف جندي بريطاني، عشرة آلاف منهم من فرقة تاونسند والباقي في جنوب العراق. وكانت هزيمة منكرة للأمبراطورية البريطانية على يد السلطنة العثمانية التي كثيراً ما كان الزعماء الانكليز يقلّلون من شأنها ويؤكدون سرعة سقوطها في الحرب العالمية الأولى.

العراق تحت الانتداب البريطاني

وجنّ جنون لندن لهذه الهزيمة المنكرة، فأزاحت كبار الضباط والاداريين من حكومة الهند البريطانية التي أدارت الهجوم الفاشل على العراق، وخصّصت قوات جديدة ومعدات وأرسلت ضباطاً أكثر مهارة لمعاودة الكرّة مجدّداً في نهاية العام 1916. وكان الانكليز قد تعلّموا دروساً قاسية من حملتهم الأولى وأصبحوا أكثر دراية بتضاريس العراق ومقدّراته العسكرية، فقاد الجنرال "ستانلي مود" جيشاً في كانون الأول/ديسمبر 1916 وفي خطته أن يتّجه فوراً إلى بغداد بدون التوقف عند مدن الجنوب. وأقام خطوط دعم لوجستيّة متينة حتى يؤمّن خطوطه الخلفية. استغرقت حملة "مود" أربعة أشهر استطاع خلالها تطويق بغداد واحتلالها في 11 آذار/مارس 1917، في وقت كانت فيها جيوش السلطنة تتضعضع عند عدّة جبهات وخاصة على جبهة قناة السويس (حيث هزم الانكليز جيشاً بقيادة أحمد جمال باشا)، وعلى الجبهة الروسية وجبهات البلقان[1].

وزاد الأمر سوءاً بالنسبة للسلطنة اختراق الانكليز لقبائل الجزيرة العربية وتحالفهم مع الشريف حسين حاكم مكّة والحجاز لقلب الحكم العثماني وتحقيق استقلال المحافظات العربية. ولكن الوعود انقلبت إلى أكاذيب عندما التقى ممثلو

(1) انقلب المزاج في الولايات العربية ضد السلطنة العثمانية لعدّة أسباب أثناء الحرب العالمية الأولى أهمّها حركة القومية التركية التي أطلقها قادة الجيش وعلى رأسهم أحمد جمال وأنور باشا. فخلقت حساسيات تجاه رعايا السلطنة من العرب واليونان والبلغار والأكراد والأرمن. وكانت مظاهر ضعف الولاء للباب العالي متفاوتة، فأقدم عرب الحجاز على التعاون العسكري مع الانكليز ضد جيش السلطنة في حين اكتفت فعاليات سورية ولبنان بالنضال السياسي. ولدى انهزام القائد أحمد جمال في جبهة السويس، انكفأ إلى الساحل اللبناني السوري ونكّل بالقادة الوطنيين، فعلق المشانق في بيروت ودمشق عام 1916 ولُقب بالسفاح. تمكّن فدائيون أرمن من اغتيال أحمد جمال في تفليس عاصمة جورجيا قبل نهاية الحرب العالمية الأولى (راجع مذكرات يوسف الحكيم في أربعة أجزاء، دار النهار، بيروت).

بريطانيا وفرنسا وروسيا على تقسيم المحافظات العثمانية التي يحتلّها الحلفاء فيما بينهم. هذه التفاهمات المكتوبة التي عُرفت باتفاقية سايكس بيكو (مارك سايكس وجورج بيكو اسما الديبلوماسيين البريطاني والفرنسي اللذين وقعا الاتفاقية عام 1916) قسّمت الولايات العثمانية إلى مقاطعات نفوذ كغنيمة حرب للحلفاء. وعشيّة الثورة الروسية عام 1917، فضحت الحكومة البلشفية الجديدة في موسكو هذه الاتفاقية عندما نشرت وثائق القيصر. ولكن البريطانيين نجحوا في إقناع الشريف حسين وأولاده بأنّ الوثائق التي عرضتها روسيا مزيّفة. وبعد انتصار بريطانيا وفرنسا في الحرب ثبت صدق الوثائق الروسية، إذ تقاسم المنتصرون الولايات العربية كما اتّفقوا، فانتهت منطقة سورية ولبنان إلى انتداب فرنسي والعراق وفلسطين إلى انتداب بريطاني.

ورسم واضعو خريطة سايكس بيكو معبراً أرضياً بين العراق وفلسطين، وذلك لمنح بريطانيا استمرارية جغرافية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ما خلق فصلاً جغرافيّاً بين سورية والجزيرة العربية. وتدريجياً تعاظم الوجود اليهودي في فلسطين التي وعدهم الانكليز بدولة فيها، فخلق الانكليز دولة ثالثة بين فلسطين والعراق على الضفة الشرقية لنهر الأردن هي إمارة شرق الأردن، أصبحت فيما بعد المملكة الأردنية الهاشمية. ولاكتمال الصورة، سيطرت بريطانيا على معظم الجزيرة العربية ومصر والسودان باستثناء المملكة العربية السعودية. كما سيطرت فرنسا على بقية الولايات العثمانية التي وقعت في أيدي الحلفاء وخلقت دولتي سورية ولبنان وتنازلت عن لواء الاسكندرون السوري ومدينة أنطاكيا التاريخية في شمال سورية لتركيا.

خضعت التقسيمات الجغرافية للمنطقة العربية لمشيئة ومصالح الدولتين الاستعماريتين وذلك لتسهيل إدارة هذه الوحدات السياسية وربطها باقتصاد المتروبول. فمثلاً سهّل خلق دولة العراق من زاخو إلى أم قصر شحن نفط الموصل إلى الخليج عبر منطقتي بغداد والبصرة. وكما فعلت في الجزيرة العربية، قامت بريطانيا بإغراء مشايخ القبائل في الأرياف والبوادي بالمال والمناصب لخلق بيئة موالية لحكمها، كما استندت في المدن إلى الزعامات المحليّة في الأحياء وإلى التجار وموظفي الادارة العثمانية البائدة وضباط الجيش العثماني من أصول عربية وكردية في ولايات العراق، من الذين وقفوا إلى جانب الانكليز أثناء الحرب العالمية الأولى. وهكذا، كما يفعل كل محتلّ، استعانت بريطانيا بالنخبة المحليّة، ركيزة الحكم التركي السابق، لادارة البلاد. وكانت هذه النخبة من السنّة العرب الذين شكّلوا 20 بالمئة من السكان.

فاستمرت اللامساواة التي خلقها الأتراك بين السنّة والشيعة لتترك أسوأ الاثر على العراق حتى نهاية القرن العشرين. ومن آثار هذه اللامساواة أنّ السلك الديبلوماسي العراقي لم يضمّ أي شيعي حتّى 1956.

وفي العام 1921، عُقد مؤتمر في القاهرة لبحث مستقبل النظام في العراق ووضع نظام ملَكي. وفي العام 1926، توصلت بريطانيا إلى رسم حدود العراق بعد مفاوضات مع فرنسا وضعت الموصل الغنيّة بالبترول تحت الانتداب البريطاني بعدما وضعتها الخرائط الأولى لسايكس-بيكو تحت الانتداب الفرنسي. ذلك أن الانكليز الذين لم تتضمن استراتيجيتهم الاقليمية أكثر من تأمين مصالح إمبراطوريتهم باتوا بعد تفوّقهم في نهاية الحرب مصرّين على السيطرة على نفط شمال العراق.

وعيّن الانكليز ملكاً عربياً سنيّاً هو فيصل الأول الهاشمي ابن الشريف حسين (كجزء من تنفيذ وعودهم المكتوبة للأسرة الشريفية بمنح العرب حكومة عربية). وكان الأمير فيصل المعروف ببعد نظره وحنكته السياسية قد حاول حكم سورية ولبنان بعد خروج الأتراك. ولكن الجيش الفرنسي طرده من الحكم في معركة ميسلون قرب دمشق. ولكنّه عندما ساعده الانكليز ليصبح ملكاً على العراق لم يكن قد وطأ أرض الرافدين من قبل، فبات يحكم باسم الانكليز يقوده مفوّض سامي إنكليزي بصلاحيات واسعة. وبدون استشارة الأغلبية الشيعيّة في العراق، قام الانكليز بمنح النخبة السنّية العسكرية والمدنيّة، التي خدمت الدولة العثمانية سابقاً، المناصب العليا في حكومة العراق الجديد. ولذلك قام الشيعة بثورة ضد الانكليز سرعان ما انضم إليها السّنة من خارج النخبة الحاكمة والأكراد في الشمال. وتمكّن الثوار من قتل 500 جندي بريطاني وجرح 1500 آخرين في عدة معارك. وخاف الانكليز من تضعضع حكمهم وزوال نفوذهم، فلجأوا إلى أساليب وحشيّة في قمع الثورة واستعملوا الطائرات وقنابل الغاز السام ضد المدنييّن، بأمر من ونستون تشرشل الذي أصبح رئيساً لوزراء بريطانيا فيما بعد. فكان الانكليز أول من افتتح استعمال الاسلحة البيولوجية والكيماوية ضد شعب العراق، بعدما شاع استعمالها في معارك الخنادق في أوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى.

هذا الاحتلال البريطاني البغيض الذي باركته عصبة الأمم باسم الانتداب لتدريب الشعوب على حكم ذاتها، صدم الشعب العراقي كما لم يحدث من قبل في

العهد العثماني، ورسم العناوين لما سيحدث في بقية القرن العشرين من ثورات وانقلابات وتحوّلات داخلية. كما أغضب الانكليز الأكراد الذين حصلوا على وعد في مؤتمر الصلح في باريس ضمن إتفاقية "سيفر" للحصول على الاستقلال، بأن قلّلوا من أهمية الأمر حتى أنكروا للأكراد أي حقوق.

وهكذا اجتمع الشيعة والأكراد والفئات الشعبية السنّيّة على مقاومة الحكم الانكليزي. فأعلن الشيعة ثورة ضد الاحتلال فيما انتفض الأكراد بقيادة محمود البارزنجي، ولكن بريطانيا استعملت الطائرات في إخماد هذه الانتفاضات. هذه المقاومة للاحتلال الأجنبي دفعت الانكليز إلى منح النخبة السنّيّة الحاكمة مزيداً من المناصب والصلاحيات وإلى إعتماد مبدأ "فرّق تَسُد". فاشتروا ولاء بعض زعماء العشائر الشيعة عبر منحهم قطع أرض، وعيّنوا ضباطاً سابقين في الجيش التركي في مناصب مرموقة، كما وظّفوا الأشوريين والأقليات الأخرى في الادارة العامة ومنحوا بعض الامتيازات لليهود.

ولكن فيصل الذي كان زعيماً عربياً مخلصاً، علم منذ البداية أنّ الانكليز يعاملونه وكأنّه سلعة في أيديهم فعمل على خلق إرادة شعبية لبناء دولة في العراق. وتقرّب من الشيعة ليعترف بحقوقهم، وبنى جيشاً وطنياً يضمّ فئات الشعب رغم ممانعة الانكليز. ولقد التحق بالجيش عرب سنّة من منطقة تكريت، التي تحدّر منها معظم حكام العراق في الربع الأخير من القرن العشرين. ولكن الانتداب البريطاني كان يعمل على إضعاف السلطة المركزية باستمرار، فأقام علاقات خاصة مع زعماء القبائل لإضعاف الملك وخلق قوّة أمنية من المسيحيين لحماية مصالحه وآبار النفط، وفتح خطوط اتصال مع زعماء الأكراد لمنع تقاربهم مع الملك. وتقرّب الانكليز من يهود العراق بإصرارهم على أن يكون وزير مالية العراق يهودياً. وهذا الاسلوب الانكليزي قصد إقامة علاقات مباشرة مع كل الجماعات الاثنية والدينية في البلاد في الوقت الذي سيطروا فيه على الحكومة المؤلفة من السنّة في بغداد. ولم يسعَ الانكليز مطلقاً إلى خلق ديموقراطية في العراق كما قضت شروط الانتداب. بل أرادوا استعماراً طويل الأمد ومقابل ذلك غضّوا النظر عن أساليب القمع والقتل التي مارستها الحكومة ضد المعارضين. فلجأ الأكراد إلى السلاح للمطالبة بحقوقهم فيما لجأ الشيعة إلى إيران لمحاربة الحكومة.

ظهور النفط

كانت ألمانيا هي أول من حصل على امتيازات نفطية في اراضي السلطنة العثمانية لدى زيارة القيصر لاسطنبول عام 1898، فكان التعاون العسكري والاقتصادي في أوجه بين البلدين، حيث قاد ضباط ألمان جيوشاً عثمانية، كما منح الباب العالي المصرف الألماني "دويتشه بنك" امتيازات في العراق شملت الأراضي الواقعة على جانبي سكك حديد برلين-بغداد بمسافة عشرين كيلومتراً على كل جانب.

وكانت إشارات تقاسم الغنائم واضحة حتى في ذلك الوقت المبكر من القرن العشرين، إذ حاولت لندن استثمار الثروة لمصلحتها بعد اكتشاف مهندس بريطاني هو "وليم دارسي" لحقول مهمة في منطقة كركوك شمالي العراق. ولم يهنأ بال لندن إلا بعدما ساعدها رجل أعمال أرمني عثماني هو "كالوس غولبنكيان" على التقرّب من السلطنة والتوافق بين المصالح البريطانية والمصالح الألمانية. فساعدت بريطانيا تركيا على إنشاء "المصرف الوطني التركي" الذي انبثقت عنه "شركة النفط التركي" التي منحت بريطانيا إمتيازاً للتنقيب عن النفط في أراضي السلطنة. فجاء هذا الاتفاق تتويجاً لمطالب شركة "النفط الأنغلو-إيرانية" العاملة في إيران والتي اكتشفت النفط بكميات تجارية في عبادان عند حدود العراق عام 1908.

وقبل الحرب العالمية الأولى وحّدت بريطانيا وألمانيا جهودهما للمشاركة في استثمار نفط العراق عبر هيئة مشتركة هي "شركة النفط التركي" البريطانية الألمانية بحصص هي التالية: 25 بالمئة "لدويتشه بنك" الألماني و25 بالمئة لشركة "رويال داتش شلّ" الهولندية (حليفة غولبنكيان) و10 بالمئة لشركة النفط الأنغلو-إيرانية و40 بالمئة لكالوس غولبنكيان. وتنازل غولبنكيان فوراً عن 35 بالمئة لشركة شل التي أصبحت تمتلك 60 بالمئة من الأسهم. ووجّهت الحكومة العثمانية في حزيران/ جوان 1914 رسالتين إلى بريطانيا وألمانيا تتضمّنان موافقة الباب العالي على منح الشركة امتيازاً حصرياً يشمل أراضي السلطنة.

ولكن انقسام أوروبا في الحرب وانضمام ألمانيا إلى دول المحور المعادية للحلفاء، قلب الأمور واندفعت بريطانيا إلى احتكار الامتيازات. وأغضب هذا التطور هولندا وشريكها غولبنكيان وسعى الشريكان إلى طلب مساعدة فرنسا لتواجه النفوذ البريطاني في العراق. فقابل غولبنكيان الرئيس الفرنسي جورج كليمنصو وأقنعه بوجهة

نظره. فبادرت فرنسا إلى المطالبة بإدخال منطقة الموصل في مناطق نفوذها بموجب اتفاقيات سايكس بيكو، ما جعل فرنسا المنافس الأول للدور البريطاني في الشرق الأدنى. ولكن بريطانيا قاومت الطلب الفرنسي بحجة أنّ الموصل تقع على طريق إمبراطوريتها في الهند ولن تفرّط بها، وإذا كان هدف فرنسا هو حصّة من نفط العراق فأهلاً وسهلاً. وكانت فرنسا تراقب وضع الغنائم المتوقّعة من سقوط الامبراطورية العثمانية. فأسّست شركة وطنية هي "الشركة الفرنسية للبترول" (Compagnie Francaise de Petrole -CFP) ودفعت لمشاركة بريطانيا في نفط العراق.

وما أن منحت بريطانيا الشركة الفرنسية حصّة، حتى شنّ الاعلام الأميركي حملة على استفراد فرنسا وبريطانيا بثروة العراق. خاصة وأنّ الحكومة العثمانية قد وعدت وفداً أميركياً يرأسه الأدميرال تشستر عام 1912 بحصّة من النفط. وكانت حجّة أميركا أنّ وعد الباب العالي لها هو بقوة وعده لبريطانيا. ونجح الضغط الأميركي في تغيير حسابات بريطانيا التي وافقت على إدخال أكبر عدد ممكن من شركات النفط الغربيّة ضمن كونسرتيوم يقع تحت سيطرتها. فشمل الكونسرتيوم شركة شل الهولندية وخمس شركات أميركية أهمّها "ستاندرد أويل" (إكسون موبيل) والشركتين البريطانية والفرنسية وحصل الشركاء على حصص متساوية بمقدار 75 . 23 بالمئة لكل بلد، وحافظ غولبنكيان على حصّة 5 بالمئة كما في السابق..

ورغم أنّ الدولة العثمانية اكتشفت النفط في شمال العراق في بداية القرن العشرين وبمساعدة غولبنكيان، إلا أنّ اكتشاف كميات كافية للنشاط التجاري لم يتمّ إلا في العام 1927 بواسطة فنيّين من "شركة النفط التركية" في كركوك. واستغرق مئات العمال والمهندسين عدة أيام للسيطرة على التدفق الهائل لأول بئر.

وتمّ التوقيع على اتفاق الكونسرتيوم الدولي في تموز/جويليه 1928 وتحوّل اسم الكونسرتيوم من "شركة النفط التركية" إلى "شركة نفط العراق" التي سيطرت على إدارتها عمليّاً بريطانيا الدولة الانتدابية. وحصلت هذه الشركة على امتياز لاستثمار نفط العراق مدّته 75 عاماً ينتهي عام 2000. وتأخّر تطوير قطاع النفط العراقي عدّة سنوات لأنّ أميركا وبريطانيا كانتا غير مستعجلتين بسبب امتلاكهما لمصادر أخرى (أميركا في ولاياتها الجنوبية كاليفورنيا وتكساس، وبريطانيا في إيران). فقط فرنسا كانت محرومة من مصادر رئيسية فسعت إلى تفعيل دورها بسرعة.

ولم يستغل العراق ثروته النفطية باكراً فاستمرّ شعبه يقبع في الفقر والتخلّف. وأدى تدهور أسعار القمح والشعير في الأسواق العالمية، صادرات العراق الرئيسية في بداية الثلاثينات، إلى أزمة اجتماعية وثورة أخرى ضد الانكليز. فعمدت بريطانيا إلى منح العراق نوعاً من الاستقلال عام 1932، أنهت بموجبه الانتداب، في حين استمرّ الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان حتى 1946 والانتداب البريطاني على فلسطين حتى 1947. ولكن في العام 1932 وحتى بعد نهاية الانتداب، استمرّت السيطرة البريطانية كاملة على العراق، وخاصة أن الطبقة الحاكمة ومعها الطبقة الوسطى العراقية المستندة إلى التجار والملاكين خضعت لرأس المال الدولي الذي مثّلته المصالح البريطانية.

كان الانكليز مطمئنين لحكم فيصل الذي أخلص لهم وتعاون معهم وتسامح مع احتكارهم لقطاع النفط عبر مؤسستهم، شركة البترول العراقي، آي بي سي، وأعطى وجهاً عربياً لرأس السلطة في العراق. وزيّف الانكليز الانتخابات الشكليّة في العراق ليبقى أزلامهم في السلطة ثم راجعوا حساباتهم عام 1928 فرأوا أنّ امتصاصهم لخيرات العراق قد فاق الحدود في استغلالهم لسذاجة سكان هذه البلاد ولحكامها أيضاً وذلك نتيجة لثقتهم بنوايا الانكليز وتعهداتهم. فوعدوا الملك فيصل بمنح حكومة العراق حصّة 20 بالمئة من استثمار البترول. ولكن هذا الأمر لم يدخل أبداً حيّز التنفيذ. وكان احتكار الانكليز لتجارة العراق الخارجية كاملاً، ومثال على ذلك أن شركة بريطانية استثمرت 1500 جنيه إسترليني في العراق نما رأسمالها إلى 5.1 مليون جنيه خلال ثلاث سنوات وهي شركة (Imperial Chemical Industries ICI).

وتوفيّ الملك فيصل عام 1933 فتجمّد مشروعه لبناء دولة عراقية قوامها جيش وطني لا يتدخل في السياسة ويوحّد الشعب وحكومة مركزيّة تطوّر البلاد. وخلّفه ابنه غازي البالغ من العمر اثنين وعشرين سنة والذي كان قليل الحكمة والدراية بشؤون السلطة، فنظر إلى الجيش العراقي كتحصيل حاصل من شؤون الحكم كالقصر والبلاط، وليس أداة خطيرة بناها والده بهدف تحقيق وحدة العراق. فاستعمل هذا الجيش الضئيل كأداة للقمع والتفرقة.

اضطهاد الأشوريين

والجدير بالذكر أنّ قلّة إدراك غازي عام 1932 إلى استعمال الجيش أثناء غياب

والده الملك في أوروبا لقمع انتفاضة الأشوريين المسيحين الذين لم يشكّلوا أكثر من 5 بالمئة من سكان العراق. هذا العمل قرّبه من العراقيين الآخرين الذين رأوا فيه بطلاً قومياً، ولكنّه أحدث جرحاً لا يمحوه الزمن بين الأشوريين والفئات الأخرى، بعدما اشترك الأشوريون مع الأكراد والتركمان في العيش في منطقة الموصل شمال العراق. وعانت الأقليّة الأشورية، التي تعود أصولها إلى الممالك القديمة التي حكمت بلاد ما بين النهرين قبل 4500 سنة، من الاضطهاد في فترة الحكم العثماني. ولم تنعم بالراحة والأمن طيلة القرن العشرين.

ولقد ثار الأشوريون عام 1933 ضد محاولة توزيعهم على مناطق متفرّقة من العراق بعيداً عن موطنهم الأصلي في الموصل (وهذه سياسة تبعها بنجاح حزب البعث الحاكم لتشتيت الشعب الكردي في عدّة محافظات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين). ولكن ثورتهم لم تتعدّ اشتباكات محدودة مع قوى الأمن، فأمرت حكومة رشيد علي الكيلاني العقيد الكردي بكر صدقي بسحق التمرّد الأشوري بالقوّة على أساس أنّ الأشوريين "عملاء للانكليز". فهاجم الجيش منطقة "سميل" وقتل ألفاً من الأشوريين (تقول مصادر أخرى بأنّ عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف). ورافق الحملة عمليات سلب ونهب طالت مئات الأبرياء. وتمّ اعتقال عدد من الشخصيات الأشورية ونُفي بعضهم إلى الخارج وأُسقطت الجنسية العراقية عنهم. ولقد هاجر آلاف الأشوريين من العراق وخاصة إلى مدينة ديترويت في ولاية ميتشغن الأميركية حيث يقطن اليوم أكبر تجمّع للأشوريين خارج العراق[1].

واستمرّت الأقلية الأشورية تلعب دوراً فاعلاً في المجتمع العراقي وفي حركته الوطنية رغم الاضطهاد. إذ في العام 1934 أسّس شابان أشوريان هما يوسف سليمان (فهد) وبيتر باسيل ومعهما آخرون الحزب الشيوعي العراقي، فساهم هذا الحزب في انفتاح الأشوريين على الفئات الإثنية المكوّنة للعراق، كما كان للحزب الشيوعي دور لافت في نهضة العراق الوطنية بعد ثورة 1958، واستمرّ في استقطاب الشباب الأشوري والكردي والشيعي.

---

(1) صدر قانون عام 1970 بإعادة الجنسية العراقية إلى الذين شاركوا في اضطرابات 1933 وعائلاتهم.

إضطهاد اليهود

إنتعشت في العراق طائفة يهودية قديمة تعود جذورها إلى آلاف السنين، وكان وجودها الاقتصادي والعلمي والأدبي والسياسي ملحوظاً في بغداد في قرون الحكم العثماني. ولقد لعب اليهود دوراً هاماً في العراق قبل قيام دولة إسرائيل. إذ رغم وضعهم الأقلوي، إلا أنهم كانوا يشكلون ثقلاً اقتصادياً فكانوا على سبيل المثال يشكّلون نصف أعضاء غرفة التجارة العراقية عام 1925. وحتى في العشرينات من القرن العشرين كان اليهود العراقيون يشكّلون أكثر من 20 بالمئة من سكان بغداد وقد انخرطوا بشكل فعال في حياتها العامة وكان منهم وزراء في الحكومة. ولعبوا دوراً في نهضة العراق الفنية والثقافية برز منهم فنانون اشتهروا بالمقامات وبعزف الأدوات الموسيقية، وشاركوا في تأسيس الصحف والمجلات وافتتحوا المدارس والمنتديات. وكان "ساسون حسقيل" أول يهودي يستلم وزارة المال في العهد الملَكي فاصبح تقليداً أن تسلّم هذه الحقيبة لليهود[1].

ولكن مع تعاظم الحركة الصهيونية وازدياد الاستيطان اليهودي في فلسطين، بدأت علاقة اليهود تتدهور مع العراقيين الآخرين. وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية عام 1936 ضد الانتداب البريطاني والاستيطان اليهودي. وبعد انتقال مفتي القدس الحاج أمين الحسيني للاقامة في بغداد، اشتدّت الحملة الاعلامية ضد اليهود، فيما قام أعضاء من تجمّع قومي في بغداد باسم "نادي المثنّى" بالتحريض على اليهود. ولم ينتظر الأمر كثيراً لينتقل من العنف الكلامي إلى العنف الجسدي، حيث بدأت حوادث اعتداء ونهب فردية ضد اليهود في أواخر الثلاثينات، وتتوّجت بعمل جماعي ضد أبناء الطائفة عام 1941 أدّى إلى مقتل 200 يهودي عراقي وإلى نهب وسلب أملاكهم ومحتويات بيوتهم ومتاجرهم. وكلما تدهورت الأوضاع في فلسطين كان وجود اليهود في العراق يتضاءل ويتعرّض لضغوطات عدّة؛ حتى متى قامت دولة اسرائيل عام 1948، قيّدت الحكومة العراقية حركة يهود العراق ومنعت عن أبنائهم بعض المناصب الحسّاسة. وبدأ التمييز ضدّهم أمام القضاء؛ فكان بعض القضايا العدلية البسيطة يتم

---

(1) معظم التفاصيل عن يهود العراق من حازم صاغية "قصة البعث في العراق" الحلقة الخامسة، الحياة 4 نيسان/أفريل 2003. ظهرت سلسلة "قصة البعث في العراق" في كتاب عن دار الساقي في بيروت، حزيران/ جوان 2003.

تحويلها إلى المحكمة العسكرية إذا كان أحد طرفيها يهودياً. وحتى العام 1948، لم يغادر يهود العراق البلد بأرقام كبيرة. إذ لم يتجاوز عدد اليهود الذين تركوا العراق بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام دولة اسرائيل أكثر من 8000 شخص، في حين بقي داخل العراق 120 ألفاً أو حوالي 3 بالمئة من السكان.

ولكن تصرّفات الحكومات العراقية وأعمال المخابرات الإسرائيلية داخل العراق سرّعت من عملية رحيل الغالبية العظمى من يهود العراق باتجاه اسرائيل والمغتربات البعيدة. فصدر قانون في العراق يسمح ليهود العراق بالهجرة والتخلّي عن جنسيتهم شرط أن يغادروا إلى الأبد. ومن الأفكار التي طرحتها حكومة نوري السعيد في الخمسينيات ربط تعويض اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق من أملاك اليهود العراقيين الذين تركوا البلاد. فابتدأت عملية مصادرة أملاكهم، وقد ساهمت اسرائيل في إرهاب من بقي من يهود العراق في بلده، فأشرفت مخابراتها على حملة تفجيرات في أحياء اليهود لحملهم على الهجرة. ومع بداية الستينيات بقي في العراق بضعة آلاف من اليهود يعانون من صعوبات جمّة في حياتهم اليومية في المجتمع وفي التعاطي مع دوائر الدولة. ومع وصول حزب البعث إلى الحكم عام 1963، صدر قانون آخر عن اليهود يمنعهم عن بيع ممتلكاتهم ويفرض عليهم حمل بطاقة هوية صفراء. أمّا المئات القليلة التي بقيت من اليهود في العراق بعد حرب 1967 بين العرب واسرائيل فكانت لهم جولة جديدة مع النظام عندما عاد البعث إلى السلطة عام 1968.

اضطهاد الأكراد والشيعة

وعدا عن الأقليات العرقية والدينية كاليهود والأشوريين، فلقد كانت للعهود المتعاقبة جولات عنف واضطهاد عديدة ضد الأكراد والشيعة، سيتمّ استعراضها في كل فصل لاحقاً.

عهد الملك غازي

يعتقد بعض مؤرخي العراق أنّه رغم سيئات الملك غازي، إلا أنه نشأ في العراق بخلاف والده المخضرم في الشؤون الدوليّة ومؤتمرات السلم. إذ رأى غازي مساوىء الانكليز ووعودهم الجوفاء لجدّه الأمير حسين الهاشمي شريف مكّة، وكذبهم

على العرب، فدرج على كرههم. وكان بالسليقة وبدون تخطيط مسبق يعرقل عمل الحكومة العراقية الموالية للانكليز ويرفض التعاون المطلق مع شركة النفط الأجنبية، ويتكلم بلهجة وأسلوب الناس العاديين في العراق وليس بأسلوب والده فيصل. ورغم أنّ خطوات غازي كانت ضئيلة وضعيفة في وجه الهيمنة المطلقة للانكليز إلا أنّ إعلانه المتكرر عن ضرورة قيام حكومة وطنيّة تخدم الشعب العراقي أوّلاً أعطاه شعبية في الشارع العراقي.

في البداية أهمل الانكليز غازي واتّكلوا على النخب العراقية الحاكمة والأمراء الهاشميين الآخرين المتعاونين معهم، مثل ابن عم الملك الأمير عبد الاله. فكان غازي والجيش وعامة الشعب في ناحية والانكليز والحكومة والتجار والنخبة الحاكمة في ناحية أخرى. فتورّط غازي في العمل السياسي وتآمر مع ضابط من الجيش هو بكر صدقي لقلب الحكومة العراقية عام 1936، فكان غازي أول من افتتح باب الانقلابات في العالم العربي. وهكذا بعد سحقه الاشوريين واستعماله في القمع الداخلي وقيامه بانقلاب، أصبح الجيش العراقي حزباً وطرفاً في البلد مثل كافة العناصر المكوّنة للعراق وليس مؤسسة توحيدية يلتف حولها الشعب. وسرعان ما عاد أصدقاء الانكليز إلى الحكم بعد أن أغتيل بكر صدقي عام 1937 وفشل الانقلاب، ولم يسأل أحد عن ظروف اغتيال صدقي، فأضيفت ظاهرة الاغتيال السياسي غير المسؤول.

وأسّس غازي إذاعة في قصره أطلق عليها الشعب اسم "راديو قصر الزهور"، وكان يتولّى بنفسه إذاعة الأخبار والتعليقات بالتعاون مع كبار الضباط العراقيين، فزادت شعبيته في الدول العربية المجاورة، وخاصة في سورية والأردن والكويت وفلسطين إلى درجة أن المجلس التشريعي الكويتي وافق بأغلبية عشرة نواب من 14 للوحدة مع العراق تحت حكم غازي. ولقد أزعجت هذه الاذاعة الانكليز كثيراً خاصة في نداءاتها لطرد المستوطنين اليهود في فلسطين ومقاومة الهيمنة البريطانية على الشرق، فأخذ المسؤولون الانكليز يطلبون إزاحته[1].

وكان أتباع الانكليز من العراقيين أكثر مغالاة في عداوتهم للملك، فبعضهم

---

(1) في آذار/مارس 2003، دمّر الأميركيون هذا القصر في بداية اجتياحهم للعراق، وأفرد وزير الاعلام محمد سعيد الصحّاف جزءاً من مؤتمره الصحفي للتحدّث عن أهمية القصر في تاريخ العراق الحديث.

طالب بإسقاطه والبعض الآخر طالب بقتله، كابن نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي آنذاك. واقترح نوري السعيد مجلساً استشارياً يأخذ مكان الملك، في حين اقترح آخرون أن يستلم الكرسي عمه زيد. ولكن الانكليز كانوا يفضّلون عبد الاله الأكثر ولاء وتبعيّة لهم بين هاشميي العراق، والذي كان على استعداد للمساهمة في اغتيال ابن عمّه الملك. وفي نيسان/أفريل 1939، تعرّض غازي واثنان من مرافقيه لحادث أثناء قيادته لسيارته وتوفي في اليوم التالي متأثراً بجرح في رأسه. ورأى الطبيب الشرعي أنّ جرح الملك لم يكن له علاقة بحادث السيارة ورفض توقيع شهادة الوفاة، ولم يتمّ التحقيق في هذه الجريمة فيما بعد.

وأدّى مقتل غازي إلى حلحلة كافة الأمور بالنسبة للانكليز، فعاد أصدقاؤهم بكثرة إلى السلطة، وتبوأ عبد الإله المُلك لأن ابن غازي كان صغير السن. وفي المسيرة التي انطلقت لوداع جثمان غازي، اتهم المتظاهرون نوري السعيد بعملية اغتيال غازي. ويقول المؤرخ حنّا بطاطو إنّ مقتل غازي أنهى عمليّاً أي مصداقية للحكم الملَكي في العراق، لأنه أثبت أن الانكليز لن يتورعوا بعد ذلك عن شيء في سبيل تعيين ملكٍ تابعٍ لهم مئة بالمئة. أمّا قوى الشعب العراقي فأرادت ملكاً قوياً يمثل الشعب العراقي ويوحّده، ويطرد الاستعمار. والنتيجة أن عبد الإله كان مكروهاً من الشعب ومن القوى المسلّحة التي أسّسها فيصل. فسارت البلاد إلى الفوضى وإلى انقلاب عسكري عام 1941.

وهدَفَ الانقلاب بقيادة العسكري رشيد علي الكيلاني إلى متابعة سياسة غازي ضد الانكليز وأعوانهم، ففرّ عبد الإله ومعه عدد من الساسة العراقيين الموالين للانكليز. ولكن قادة الانقلاب اعتمدوا خطّاً مؤيّداً لألمانيا النازية ومناهضاً للحلفاء، فشنّ الانكليز هجوماً في أيار/ماي واستطاعوا استعادة السيطرة على العراق خلال عشرة أيام برغم عروض الدعم الألماني والايطالي لجماعة الكيلاني. وعاد عبد الإله إلى السلطة بعون الانكليز وبدأ "حملة تطهير" أدّت إلى إعدام بعض قادة الانقلاب وتسريح 324 ضابطاً من الجيش، أحدهم خال صدّام حسين، خيرالله طلفاح. مرّة ثانية أثبتت الانقلابات في العراق أنّ الحكم الملَكي كان مديناً للخارج في استمراره وأنّه صنيعة الاحتلال البريطاني حتى لو عمد هذا الاستعمار إلى قتل ملك وتنصيب آخر.

وبقي الجيش الانكليزي في العراق حتى العام 1946، ولكن الانكليز فرضوا

حكماً عسكرياً ظالماً استمرّ ثماني سنوات. هذه الفترة الممتدة من مقتل غازي وحتى إزاحة علي الكيلاني أثّرت كثيراً في نفوس العراقيين ودفعت شباناً مثل صدّام حسين وخاله وأقارب آخرين إلى شعور بالانتقام من الوصي عبد الإله ومن الانكليز وأعوانهم من العراقيين. وظهرت مشاعر الكراهية إلى العلن إلى درجة أنّ نوري السعيد حمل مسدّساً ليحمي نفسه من الاغتيال.

صعود الاقتصاد العراقي

شهدت فترة الثلاثينات بداية صعود الاقتصاد العراقي الذي سيستمر حتى العام 1980. وكان أساس الصعود هو تطوير قطاع النفط العراقي، حيث تمّ في السنوات الأولى من الثلاثينيات بناء المنشآت الاستخراجية ومدّ أنابيب النفط من شمال العراق إلى شرق المتوسط: خط أول إلى طرابلس لبنان وخط ثانٍ إلى حيفا في فلسطين وبدأت عمليات تصدير النفط لعراقي إلى الأسواق الخارجية عام 1938، فبلغ الانتاج العراقي حوالى 80 ألف برميل يومياً. ولم يزدهر هذا القطاع طويلاً إذ اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا عام 1939، وأدّت العمليات العسكرية في حوض البحر المتوسّط إلى إقفال مرافيء النفط في طرابلس وحيفا. وحتى بعد انتهاء الحرب، أُقفل خط حيفا إلى الأبد وصُرف النظر عن إقامة خط ثانٍ إلى فلسطين بسبب قيام دولة إسرائيل عام 1948 واحتلالها لمدينة حيفا.

وساعد تطوّر القطاع النفطي والانتشار النسبي للتعليم في العراق في نمو قوى اجتماعية جديدة وغير تقليدية، تزامنت مع بناء سكة الحديد والمرافيء ومصانع ومؤسسات تجارية جديدة. كما أن أراضي الدولة الجديدة الواسعة الأطراف احتاجت إلى إدارة عامة كبيرة. فخلقت هذه الظروف فئة اجتماعية متعلّمة ومستقرّة مادياً. وهذه الفئة بالذات والتي كانت وليدة الاستعمار البريطاني أطلقت بذرة الرفض لهذا الاستعمار وحقدت على الفئات المحلية التي تخدم الاحتلال.

هذا الخليط من حداثة أبناء المدن وتخلّف القيادات التقليدية الموالية للانكليز أوصل العراق إلى موجات عنف وفوضى عام 1936، استمرت خمس سنوات وتخللتها ثورات القبائل وأعمال عسكرية. وكما حصل في لبنان أثناء الانتداب الفرنسي عام 1941، فجرّ الثورة والفوضى في العراق لم يرق للانكليز الذين أحكموا قبضتهم على البلد وأعادوا السلطة الأجنبية المباشرة. ورغم أن التجار وحلفاء الانكليز من

العراقيين استفادوا من ازدياد الطلب على بضائعهم وخدماتهم، الا أن غالبية الشعب العراقي شكت من الفقر والحرمان. ورأى البعض أنّ وضعهم الحالي تحت سيطرة الإنكليز أسوأ بكثير من وضعهم تحت حكم الأتراك. فاستمرت الثورات والتحركات ضد الانكليز، الذين كانوا يردّون عليها بمزيد من القمع والاضطهاد. ووُلدت تجمعات سياسية معارضة للانكليز والحكم الهاشمي، وكان الحزب الشيوعي العراقي في طليعة القوى الشعبية.

وعام 1947 وصلت إلى السلطة حكومة وطنيّة يرأسها شيعي لأول مرّة بتاريخ العراق (هو صالح جابر) وكان أول عمل للحكومة هو إعادة فتح معاهدة 1930 مع الانكليز للحصول على اتفاقية أفضل. ولكن الانكليز المشهورين بمراوغتهم واستعلائهم في أساليب التفاوض أوصلوا حكومة صالح إلى توقيع اتفاقية جديدة لم تختلف كثيراً عن الأولى. ورغم أنّ الاتفاقية أفاضت في الكلام عن سلطة العراق الوطنية وحقوق الشعب، إلا إنهّا نصّت على إبقاء قاعدتين عسكريتين لبريطانيا في 'الحبّانية' و'سن الثعبان'. ولم تغب عن القوى الشعبية العراقية حقيقة هذا الأمر فخرجت إلى الشارع في موجة تظاهرات وأعمال شغب استمرت عدّة أسابيع، سقط من جرائها بضعة قتلى ومئات الجرحى ولكنّها أدّت في النهاية إلى استقالة الحكومة وإلغاء الاتفاقية الجديدة. وبدأ الشعب ينظر إلى أي حكومة كذَنبٍ للانكليز. وزاد الطين بلّة مشاركة الجيش العراقي غير المشرّفة في حرب فلسطين عام 1948. فاتهمت المعارضة العراقية الحكم ليس فقط بمساعدة الانكليز في السيطرة على العراق بل الضلوع في مؤامرة معهم لاعطاء فلسطين لليهود. هذا الوضع أدّى إلى ثورة شعبية جديدة فخرج الشعب إلى الشوارع معترضاً على الهيمنة االبريطانية لعدّة أسابيع. ومع بداية الخمسينيات بدأ وضع الحكم الموالي للانكليز بالتقهقر.

وفي بداية الخمسينيات ارتفع إنتاج الحقول العراقية إلى أكثر من 400 ألف برميل يومياً وبُنيت أنابيب نفط جديدة، هذه المرّة جنوباً إلى الفاو وعبر سورية إلى بانياس. كما خطت الحكومة العراقية أول خطوة ولو رمزية لتملّك وسائل الانتاج عبر شراء مصفاة نفط صغيرة في كركوك من الشركة الأجنبية والتعاقد مع شركة أميركية لبناء مصفاة وطنية ثانية قرب بغداد. كما طبّق العراق ضريبة تصاعدية حتى 50 بالمئة على الأرباح التي تجنيها الشركات النفطية الأجنبية، وهو أمر أصبح مشروعاً بعدما طبّقته السعودية.

وسمحت عائدات البترول العراقي إطلاق مرحلة بناء وازدهار محدودة في البلاد. وكان سبب الازدهار هو حاجة الدول الصناعية الكبرى للبترول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لبناء اقتصادياتها، وبالتالي الارتفاع النسبي في سعر الخام العراقي. وترافق تحسّن الظروف المعيشية عوامل أخرى محلية وإقليمية أدّت إلى ولادة حركة وطنية عراقية واسعة. ومن هذه العوامل اتساع العمل النقابي في العراق يظلّله حزب شيوعي قويّ وأزمة تأميم النفط الايراني بقيادة محمد مصدّق وارتفاع حدّة المطالب الوطنية ضد الهيمنة الأجنبية في البلدان النفطية الأخرى. هذه الأجواء كانت مسيئة جدّاً لمصالح شركات النفط الأجنبية التي وجدت حلاً يقضي 'بمشاركة' النخب العربية المحليّة بحصّة من أرباح البترول.

حتى العام 1952، كان البترول العراقي تحت سيطرة أجنبية كاملة، تديره 'شركة النفط العراقي' المؤلفة من كونسرتيوم غربي تهيمن عليه بريطانيا. وفي ذلك العام قدّمت الشركة تنازلاً لمصلحة الحكومة العراقية ورفعت حصة العراق من 75 . 1 دولار للطن الواحد إلى 50 . 5 دولار للطن. كما أدّى تنازل آخر في مستوى الانتاج إلى تحسين مدخول العراق. فلقد وافقت الشركة على رفع الانتاج وبالتالي زيادة مدخول العراق من البترول من 19 مليون دولار عام 1950 إلى 144 مليون دولار عام 1953، و244 مليون دولار عام 1958. ولمعرفة وطأة هذا القفز في المداخيل على الاقتصاد العراقي، تجدر المقارنة بأوائل السبعينيات عندما تضاعف سعر النفط أربع مرات بعد حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973، وأصبح دخل العراق يُقاس بمليارات الدولارات.

إنّ الفرق الشاسع في بنية العراق الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأربعين الأولى من عمر الدولة المعاصرة (1918 إلى 1958) يمكن إيجازها في ما يلي:

أولاً، تحوّل هيكل الناتج القائم من الزراعة والحِرف إلى البترول، وانتقال الثقل الاقتصادي من المحافظات إلى بغداد حيث كانت تتمّ عملية توزيع مداخيل البترول.

ثانياً، اضمحلال نفوذ زعماء وفعاليات المحافظات لمصلحة فئة مدينية متعلّمة ومتطورة متشابكة مع الاقتصاد العالمي ومع أسواق النفط.

ثالثاً، غزو الأرياف للمدن الرئيسية في العراق، خاصّة بغداد والبصرة والموصل. حيث خرجت جحافل العاطلين عن العمل وفقراء المزارعين من الأرياف

حيث الاقطاعيات الكبرى المستبدّة. وأقام المهاجرون في ضواحٍ جديدة في أكواخ التنك والخشب والكرتون (ومنها "الكرخ" حيث لجأ أهل تكريت ومنهم صدّام وأهله)، أو في غرف من الطين والقصب. فنمت المدن بسرعة عشوائية غير مسبوقة في الشرق الأوسط وباتت بغداد من أكبر مدن العرب مرّة أخرى بعد سبعمائة سنة من اضمحلالها.

كانت أبسط الوظائف اليدوية تلبّي حاجيات الفلاحين الفقراء الذين لم يجدوا ما يسدّ رمقهم في قراهم. وفي أحياء عشوائية كمنطقة الكرخ غرب بغداد قطن عشرات الألوف من فقراء السنّة والشيعة جنباً إلى جنب ليعملوا في أشغال في غاية الوضاعة (وقيل إنّ صدّام في سنواته الأولى في الكرخ كان فقيراً فعمل كبائع شوكولا وعلكة وكمساعد شوفير تاكسي ينظّف له سيارته وينادي الزبائن، إلخ).

قبل الخمسينيات، كانت هيمنة الرأسمال الأجنبي المتحالف مع النظام الملكي ونخبة عراقية ضئيلة واحتكار الثروة بيد أقلّية سببين لضعف المجتمع العراقي لينمو بعافية وازدهار كما أوحته ثروته النفطية.. ولكن الوضع تغيّر عندما تحوّلت أموال هامة من أرباح النفط إلى أيدٍ عراقية. وربّ ضارة نافعة: ففيما هدف الانكليز إلى ابتلاع النقمة الشعبية وإبعاد فكرة العصيان، فتحت هذه الأموال الباب واسعاً باتجاه ثورة 1958 التي قضت على الحكم الملَكي ومهّدت الطريق لخروج الانكليز.

ولم يكن الاقتصاد العراقي في صيغة سويّة من ناحية هيكله، حيث عملت الأغلبية الساحقة من العراقيين في أعمال قليلة الدخل؛ لقد استوعب قطاع النفط فقط أقل من واحد بالمئة من اليد العاملة، في حين كان هذا القطاع ينتج 35 بالمئة من الدخل الوطني في أواسط الخمسينيات. واستطاعت الحكومة عبر دخل النفط توظيف كوادر هامة من الشباب العراقي المتعلم ما ساعد على تكوين طبقة بورجوازية وطنية كوّنت رأسمالاً محليّاً وبدأت مشاريع صناعات وطنية. واستطاعت هذه الفئة الوطنية ترجمة وعيها السياسي بتأسيس أحزاب وطنية تضمّ السنة والشيعة والفئات الأخرى منها "الحزب الوطني الديموقراطي" بقيادة كامل الجادرجي[1].

وهكذا ما إن حلّ عام الثورة في 1958 حتى كان العراق يتمتّع بصناعة وطنية مزدهرة، وطبقة عاملة تتعاظم شأناً وأحزاب جامعة لها شأن كالحزب الشيوعي

(1) الذي سيصبح ابنه نصير عضو مجلس الحكم الانتقالي بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003.

والحزب الوطني. وعلى سبيل المقارنة مع العهود السابقة، ففي العام 1937 سخر بكر صدقي قائد الانقلاب العسكري في ذلك العام من تخلّف العراق ومن خطاب الشيوعيين العراقيين بقوله: "أين مصانعنا وأين عمّالنا؟ أين هم رأسماليونا ورأس المال الذي يضطهدون به الشعب؟". ولكن الجواب لم يتأخر طويلاً، إذ بعد ست سنوات بلغ عدد العمال العراقيين الذين وظّفهم الجيش البريطاني 70 ألفاً، في حين بلغ عدد العمال العراقيين في قطاع النفط 15 ألفاً. وفي العام 1954، أصبح عدد العمال الصناعيين في العراق أكثر من مليون نسمة، 130 ألفاً منهم في قطاع المواصلات. وفي العام 1958 بلغ عدد أعضاء "الاتحاد العمالي العام العراقي" المنخرطين في النقابات 275 ألفاً. ومع هذا التطوّر في التركية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، اشتدّ الوعي القومي والوطني، خاصة حول قضيتي الاستقلال والوحدة الوطنية بين قوى الشعب. وكان الحزب الشيوعي العراقي الأكبر والأكثر تنظيماً لمواكبة طموحات الفئات الواعية. بالمقارنة مع فترة الخمسينيات، استمر الريف العراقي خاضعاً للاقطاع المجحِف، حيث امتلك واحد في المئة من السكان 55 بالمئة من الأراضي. واستمر النزوح من الأرياف إلى المدن بحثاً عن عمل أو للالتحاق بالقوّات المسلحة الحكومية.

هذه التحولات الاجتماعية خلقت هوة شاسعة بين النظام الملكي المدعوم من الهيمنة البريطانية وبين القوى الجديدة في العراق. ففي أواخر الخمسينيات أصبح شأناً طبيعياً النظر إلى الملك والحكومة على أنّهم خونة للعراق وعملاء للانكليز، يحرمون الشعب من التمتّع بثروات بلاده البترولية ويخدمون الاستعمار. وبعد عدّة محاولات منذ العام 1955، وفي 14 تموز/جويليه 1958 وقعت ثورة في العراق بدأها الجيش بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بقلب نظام الحكم وخلع عبد الإله. الجيش الذي أسّسه فيصل عام 1921 لتوحيد العراق وتثبيت قدم الأسرة الحاكمة في العراق، كان في العام 1958، الفئة الوحيدة في العراق القادرة على وضع نهاية للحكم الملَكي. وتجدر الملاحظة أنه لم تتحرّك كتيبة واحدة عام 1958 للدفاع عن الحكم الملَكي. وحتى يتأكد العسكريون أن الانكليز لن يعيدوا النظام الملَكي إلى العراق، فإنهم اقتحموا "قصر الرحاب" وقضوا على الأسرة المالكة ومنها الملك فيصل الثاني نجل الملك غازي وله من العمر 23 عاماً. ولم ينجو من القتل سوى زوجة عبد الإله التي ظنّها مقتحمو القصر قد ماتت. وفيما بعد تمّ دفن فيصل الثاني

باحترام تقديراً لأبيه الملك غازي. أمّا جثة عبد الإله فلقد سلّمها العسكريون إلى غوغاء الشوارع الذين جرّوها في طرقات بغداد لعرضها على الناس لعدّة ساعات. قاموا بعدها بتقطيعها إرباً بطريقة متوحشة، وعلّقوا ما بقي منها من قطع بشريّة على باب وزارة الدفاع. وكان هذا الفعل تذكيراً بما فعله عبد الإله عندما أعدم قادة انقلاب علي الكيلاني عام 1941 وعلّق جثثهم بطريقة مقزّزة على نفس الباب. هذه كانت الطريقة التي انتقم بها الجيش والشعب للملك غازي وللكيلاني ورفاقه.

أمّا رئيس الوزراء فلقد استطاع الفرار من الانقلابيين، ولكن بعد يومين عثر عليه الغوغاء متنكّراً في زي امرأة، فحاول ردعهم بالمسدّس ولكنهم قتلوه وسحلوه معساً عدّة مرات تحت السيارة، ثمّ دفنوه. ولكنهم عادوا وأخرجوا الجثة وقطّعوها إرباً، ووزّعوا أصابعه وأعضاءه كجوائز.

إذا وضعنا أخطاء العهد المَلَكي جانباً، فإنّ الفترة الممتدة من العام 1921 إلى 1958 كانت نسبيّاً الأفضل في تاريخ العراق في القرن العشرين في نوعية الحياة السياسية والاجتماعية. إذ أدّت الحركات الانقلابية في عدد من الدول العربية إلى قيام ديكتاتوريات سفّاحة حكمت بالرصاص والكرباج عشرات السنين وأوصلت بلاداً غنية إجمالاً إلى الحضيض. ففي العهد الملَكي في العراق كانت جميع الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية ممثّلة في البرلمان، وكانت المعارضة تنتقد النظام السياسي والحكومة من دون أن تخشى انتقام السلطة أو معاقبتها. ولقد نجح نواب المعارضة كثيراً في تعطيل السياسات التي كان يرسمها القصر. كما أنّ العراق تمتّع بصحافة حيّة قبل العام 1960 عندما كانت تصدر في بغداد والبصرة حوالي 25 صحيفة بينها "البلاد" و"الزمان" و"الأهالي" و"الأخبار" و"الشعب" و"الرأي العام" و"الاستقلال". أمّا في ما تبقّى من القرن العشرين فقد اقتصرت الصحف على منشورات السلطة وخاصة الجرائد اليومية الثلاث وهي "الثورة" و"الجمهورية" و"بابل" (صحيفة عديّ ابن صدّام حسين)، وانصرفت الأنظمة إلى "هندسة" ديمغرافية الشعب العراقي ما أدّى إلى مجازر وويلات عديدة.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. لويد دولويران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، 2002، الدار العربية للموسوعات.
2. أمين الريحاني، قلب العراق وفيصل الأول، 1988، دار الجيل.

3. هادي حسن عليوي، فيصل بن الحسين مؤسس الحكم العربي في سوريا والعراق 1883-1933، رياض الريّس للكتب والنشر، 2003، بيروت.

4. جعفر الخياط، العراق في رسائل المس بيل، الدار العربية للموسوعات، 2003 .

5. عبد الأمير الرليعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، الفرات للتوزيع والنشر، 2002.

6. أحمد سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

7. سليم مطر، جدل الهويات وصراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

8. عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطوّر العراق، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 1996.

9. Fromkin, David, A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East. New York: Avon Books, 1989.

10. Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932-1958. Lodnon: Oxford University Press, 1970.

4

ثورة عبد الكريم قاسم 1958

بعد ساعة من إعلان راديو بغداد عن سقوط الحكم الملَكي، خرج إلى الشارع مليون عراقي للتعبير عن فرحتهم. ولكن مظاهر الابتهاج اختلطت بالنهب والتخريب والاعتداءات على الناس إلى درجة القتل، وهذه مظاهر لم يعتد عليها العالم العربي من قبل. حتى الذين كانوا أطفالاً في تلك المرحلة وشهدوا العنف تذكّروا مقولة الحجاج في شعب العراق. كما هاجم الغوغاء "فندق بغداد" الفخم حيث يقيم وفد رسمي أردني ضمّ عدداً من الوزراء والرسميين الكبار، كان في بغداد لتوقيع اتفاق الوحدة بين البلدين الهاشميين. فاعتدى الغوغاء على الأردنيين بالضرب الشديد ودفعوهم إلى شاحنات لتسفيرهم إلى بلادهم ثم قتلوا عدداً منهم. وهاجمت عصابات مسلّحة الأحياء الغنيّة والراقية في بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومدن وبلدات أخرى. وخلال هذه الموجة من العنف والنهب الذي واكب الثورة وقع آلاف الضحايا. وفي خطوة لتصفية العهد السابق، قامت السلطة الانقلابية باعتقال آلاف العسكريين والمدنيين المعروفين بولائهم للحكم الملَكي.

ورغم أن هذه الجرائم البشعة كانت في معظمها عفويّة، إلا أنّ تصرّف زعيمي الانقلاب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أثبت أن عقليتهما لم تختلف عن رجال الشارع. فلعدّة أيام لم يحرك النظام الانقلابي ساكناً لوضع حدّ للجرائم الجماعية الرهيبة. بل على عكس ذلك، كان أوّل عمل للقيادة الجديدة هو الاعلان

عن "محكمة الشعب" لمحاكمة "أعداء الشعب"، على نمط محاكم التفتيش في إسبانيا الكاثوليكية ضد المسلمين واليهود في الأندلس ومحاكم الارهاب بعد الثورة الفرنسية. وعندما التقى وزير خارجية كندا بول مارتن بقاسم في بغداد وسأله عن أعمال العنف في العراق، أحضر قاسم صورة له يحيي فيها الجماهير وأجاب ضيفه الكندي: "هل تظنّ أن كل هؤلاء على خطأ؟".

وتقول المستشرقة البريطانية "فريا ستارك" إنّ الانقلاب فتح أبواب الجحيم لإطلاق روح التدمير والارهاب في العراق. لقد وقعت انقلابات عسكرية في مصر وسورية في نفس الفترة ولكن لا شيء يعادل مستوى العنف الذي حلّ على العراق. في مصر عام 1952 خلع الانقلابيون حكم الملك فاروق الشبيه بوضع العراق من حيث هيمنة الانكليز على الحكومة والبلاط، ولكنهم سمحوا له بمغادرة مصر مع كل أفراد عائلته. ولكن من ناحية أخرى لم يكن ما حدث في العراق مجرد انقلاب بل، كما سنرى، كان ثورة شاملة غيّرت البلاد وقضت على كل ما قبلها وتحوّلت إلى عراق جديد.

من نتائج الثورة أن العراق أصبح في قبضة عسكريين يحملون فكراً يسارياً يقضي بتوزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أحدثت الثورة هزّة عميقة في الشرق الأوسط. فهي وضعت حدّاً لحلف بغداد الموالي للغرب وأصبحت حكومة العراق في أجواء معادية لشاه إيران وهدّدت الحكم الهاشمي في الأردن بقيادة الملك حسين بن عبدالله[1] الذي وجد نفسه مطوّقاً بمعمعة عروبية في سورية والعراق ومصر وثورة مشتعلة في لبنان ضد حكم الرئيس كميل شمعون. وأصبح العراق في عداد الدول العربيّة المناهضة لاسرائيل، تحسب لها تل أبيب حساباً.

أطلق الفريق الذي قام بانقلاب 1958 اسم حركة "الضباط الأحرار" على نفسه، تيمّناً بمجموعة الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر. ففي 22 تموز/ جويليه 1952، قاد عبد الناصر حركة الضباط الأحرار في مصر للاطاحة بالنظام الملكي الذي دعمه الانكليز. من أسباب ثورة العراق أيضاً كان غليان الشرق العربي ضد الاستعمار في تلك الفترة خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والذي نفّذته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وغضب الوطنيين العراقيين على الدور الذي لعبه

(1) وعبدالله هو شقيق فيصل الأول ملك العراق.

النظام العراقي آنذاك ضد مصر. حتى أنّ التظاهرات العفوية التي خرجت إلى الشارع دعماً لانقلاب قاسم وعارف كانت تهتف لعبد الناصر وللوحدة مع مصر وليس للانقلابيين المجهولين. وأيّد حزب البعث الصغير في العراق آنذاك القادة الجدد في العراق على أساس أنهم سيتجهون نحو الوحدة مع مصر. ولكن قاسم بيّن فيما بعد أنّه بعيد عن منهج عبد الناصر ومشاريعه الوحدوية وسيصبح نداً لناصر في الشرق الأوسط[1].

أدّت ثورة العراق أيضاً إلى خوف الغرب من دولة تضمّ مصر والعراق وسورية بقيادة عبد الناصر، دولة كبيرة وغنيّة تستطيع ابتلاع كافة الدول العربية وتهدّد مصالح أميركا وأوروبا في السعودية ودول الخليج وتقف نداً متكافئاً لإسرائيل وإيران وتركيا. وكردّ فعل، تحرّكت أميركا ومعها بريطانيا لمنع الثورة من الامتداد. فنزل المارينز في بيروت والانكليز في الأردن لدعم نظامي البلدين من السقوط لقمة سائغة بيد الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر، ومن ثمّ التحضير للزحف على بغداد كما في المرّة السابقة عام 1941. وحذّر عبد الناصر من مغبّة عدوان غربي على العراق شبيه بالعدوان الثلاثي على مصر قبل عامين وأكّد أنّ أي اعتداء على العراق هو اعتداء على "الجمهورية العربية المتحدة"[2]. وازداد الحديث في الصحف الغربية عن مواجهة عسكرية بين الغرب ودول عربية بقيادة عبد الناصر تجرّ إليها الاتحاد السوفياتي وتهدّد المصالح النفطية الغربية.

لكن تطمينات قدمّها قاسم للغرب أنّ الانقلاب هو مسألة داخلية عراقية وأنّه لا ينوي الانضمام إلى معسكر عبد الناصر، جعلت أميركا وبريطانيا تتريثّان. وفي 16 تموز/جويليه، بعد يومين من انقلاب بغداد، تحرّك عبد الناصر فزار موسكو للتشاور مع الرئيس السوفياتي خروتشيف، ثم قصد العراق في طريق العودة لبحث الوضع الاقليمي والدولي مع قاسم. لكن هذا الأخير منع طائرة عبد الناصر من الهبوط في مطار بغداد. وهكذا نفّذ قاسم وعده للغرب ومنع ناصر من زيارة العراق. ذلك أنّ قاسم ورفاقه تخوّفوا من أنّ نزول عبد الناصر إلى الشارع في بغداد ولقاءه بالقيادة العراقية سيؤدي إلى توقيع ميثاق انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتّحدة كما

(1) لم يزد أعضاء حزب البعث في العراق عن 300 عضو عام 1955، في حين لم يتجاوز عددهم 50 عام 1951.

(2) دولة الوحدة التي ضمّت مصر وسورية آنذاك.

كان يرغب ملايين العراقيين آنذاك. ولم تكن هذه الاشارة الوحيدة ضد عبد الناصر اذ استمرّ قاسم معارضاً لعبد الناصر فكسب رضى بريطانيا النسبي، ولكنّه كسب أيضاً عداوة القوميين العرب في العراق ومنهم البعثيون والناصريون.

ولم تعلم القوى القومية في العراق بنوايا قاسم فوراً، فهو عيّن في البداية ناصريين وبعثيين في حكومته، ومنهم فؤاد الركابي رئيس البعث العراقي في ذلك الوقت ومن عائلة شيعية. وكان عبد السلام عارف الرجل الثاني في النظام، أيضاً لا يعلم بمعارضة قاسم لعبد الناصر، فسعى إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدّة، في حين كان البعث العراقي يعتقد أنّ الوحدة العربية هي الهدف وهي على رأس أولويات الانقلابيين. ولكن كان نظر قاسم شاخصاً إلى الداخل على مبدأ "العراق أولاً".

وبسبب عدم بدء حوار وطني حول قضايا الوحدة ومصالح العراق كما يرى قاسم، بدأت التناقضات تظهر في الأشهر التي تلت الانقلاب مباشرة. فاتجه قاسم إلى الاتكال على الحزب الشيوعي العراقي وبعض الضباط المستقلين وقاوم الوحدة مع مصر ولم يعر انتباهاً للبعثيين أو الناصريين. وكانت النتيجة أن استقال الركابي من رئاسة الحكومة احتجاجاً على منهج قاسم في شباط/فيفري 1959، وافترق عارف عن شريكه بعدما أعفاه من منصبه. ثم غادر عارف العراق مؤقتاً وعاد ليجرب القيام بعمل انقلابي ضد قاسم، فاعتقله هذا الأخير وسجنه وحكم عليه بالاعدام ثم عفا عنه.

وهكذا خلال أشهر من قيام الثورة انفرط عقد المتحالفين ضد العهد السابق، وبدأت مرحلة حرب العصابات التي استمرّت حتى العام 1963. وخارج نطاق الشرعية والمؤسّسات بدأت تظهر الميليشيات في العراق على غرار تلك التي ظهرت في لبنان في حرب 1958. فأسّس حزب البعث الصغير جماعة مسلّحة كان لصدّام حسين الشاب دور فيها، في حين ألّف قاسم عدّة ميليشيات منها "المقاومة الشعبية" التابعة للحزب الشيوعي وشعارها "ماكو زعيم إلا كريم"، لتكون قوّة دعم للنظام خارج الأمن الداخلي والجيش[1]. وأبدع في هذه الصناعة صدّام حسين عندما أقام جيشاً خاصاً به خارج الجيش الرسمي ومخابرات خاصة بشخصه.

---

(1) ولعل نزعة الحكّام لتأسيس ميليشيات خاصة كان مألوفاً في الشرق، فلقد استعمله الرئيس اللبناني كميل شمعون عام 1958، وأسّس ميليشيا خاصة به (النمور) بعدما رفض قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب الاستجابة لطلبه ضرب قوى المعارضة المسلّحة في بيروت والجبل.

وبتصريح من حكومة قاسم، بدأت "المقاومة الشعبية" تتّخذ ملامح القوى النظامية، فأقامت الحواجز في بغداد ودقّقت في بطاقات الناس، وبدأت تفتّش السيارات وتضايق المواطنين. ثم بدأت تداهم المنازل وتفتّشها بدون إذن من البوليس وبدون أي حق قانوني. من ناحيتهم بدأ البعثيون حملات دعائية ضد قاسم، فوزّعوا منشورات واعتدوا على عناصر المقاومة الشعبية بالضرب وأحياناً بالطعن بهدف القتل. ولكن هذه الأعمال لم تعطِ أي نتيجة، ذلك أن عضوية حزب البعث لم تتجاوز بضع مئات في ذلك الوقت ولم تشكّل أي تحدٍّ للشيوعيين.

انتفاضة الموصل ضد قاسم

وفي آذار/مارس 1959، أقام "أنصار السلم"، وهم تنظيم شيوعي آخر رعاه قاسم، مؤتمراً شعبيّاً في الموصل حضره مئات الألوف من الشيوعيين ومناصريهم الذين جاؤوا من كل أنحاء العراق. واستغلّ قائد الكتيبة المحليّة في مدينة الموصل الضابط عبد الوهاب الشواف الفرصة للانتفاض على النظام. فأمر جنوده بالتدخّل لإخراج المسؤول الشيوعي "كامل القازنجي" من الموصل. فدخلت على الخط قوات متنوّعة مناوئة للنظام وتحوّل الهرج والمرج الذي ساد إلى انتفاضة ضد عبد الكريم قاسم، ولكنّها سرعان ما اتّخذت منحى لا يمكن السيطرة عليه.

إذ بعدما دبّت الفوضى في المدينة، عمّتها موجة من العنف العرقي والطائفي لمدة أربعة أيّام بلياليها. يقول حنّا بطاطو إنَّ "الأكراد واليزديين في الموصل وقفوا ضد العرب، ووقف المسيحيون من آشوريين وآراميين ضد العرب المسلمين، ووقفت قبيلة أبو المطيوت العربية ضد قبيلة شمر، وقبيلة غرغريّه الكردية ضد قبيلة أبو المطيوت، وفلاحو ريف الموصل ضد ملاكي الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد الضباط، وسكان ضواحي الموصل ضد أحياء المدينة، وفقراء أحياء المكاوي ووادي حجار ضد الأغنياء في حي الدواسة، وعائلة رجبو ضد عائلة الأغوات...".

كانت المخابرات المصرية-السورية قد وعدت قائد الانتفاضة بدعم من الطيران وقوات الاسناد، ولكن أيّاً من هذا لم يحصل، بل أسفرت الانتفاضة عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، جاوز بضعة آلاف، منهم قادة ومسؤولون في البعث والقوى الناصرية وضباط وجنود من الوحدات النظامية، في حين لم يتضرّر الشيوعيون ولا النظام القاسمي الذين أثبتوا قوّتهم. وإلى جانب القتل المجّاني، عمّت أعمال السرقة

والنهب والاعتداءات واقتحام المنازل. وفي نهاية الأمر تمكّن النظام من إخماد الانتفاضة، وعمد قاسم إلى اعتقال عدد كبير من "الضباط الأحرار" الذين شاركوا في ثورة 1958، وجرّهم إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى.

وجاء ردّ القوى القومية ومنها البعث في نيسان/أفريل 1959، بمحاولة يائسة خطّط لها حزب البعث بأوامر من فؤاد الركابي، لاغتيال قاسم. فقدّمت سورية، وهي بلد عضو في الجمهورية العربية المتحدة، التدريب والدعم اللوجستي للفرقة الاغتيالية. وبسبب غياب التنسيق بين قوى المعارضة، تأجلت العمليّة بعد فشل انتفاضة جديدة ضد النظام في كركوك، تمّ قمعها بسرعة.

ولكن عملية اغتيال قاسم عادت إلى طور التنفيذ وتمّ تنفيذها في7 تشرين الأول/أوكتوبر 1959. وشارك في المحاولة صدّام حسين، وهو في الحادية والعشرين من عمره، في شارع الرشيد في وسط بغداد بوضح النهار أثناء مرور الرئيس العراقي في سيارته. وتمكّن المهاجمون ومنهم صدّام من إصابة قاسم بجراح بليغة وقتل سائقه. ولكن هذه المحاولة التي لم تنجح في قتل قاسم كانت محاولة عشوائية من حزب البعث أراد القيام بها بدون تنظيم أو نضج لدواعي العمل السياسي. فلم يفكّر قادة البعث في خطوات ما بعد الاغتيال (كاستلام السلطة أو التحرّك لاحتلال الإذاعة، إلخ)، ما يدلّ على أن هذه المحاولة كانت عملاً إرهابياً منعزلاً لجأ إليه البعثيون في حالة اليأس ولم يكن انقلاباً سياسياً يهدف إلى السيطرة على السلطة.

ولقد أصيب صدّام برصاصة في هذه العمليّة وفرّ إلى سورية حيث أقام هناك لمدّة ثلاثة أشهر التقى أثناءها بميشال عفلق، مؤسس حزب البعث، الذي منحه العضوية في الحزب وقرّبه منه. ومن سورية غادر صدّام إلى مصر مع 500 بعثي عراقي، حيث تابع عدد منهم دراسته. وبقي صدّام في مصر، طالباً وعاملاً في الأمور الحزبية حتى 1961، ولكن في أثناء ذلك صدر حكم من محكمة الشعب في بغداد بإعدامه رمياً بالرصاص. وحول موضوع أقل أهميّة، فإن إقامة صدّام في القاهرة قد ولّدت في نفسه رباطاً عاطفياً مع مصر[1].

وبعد فشل محاولات العصيان ومحاولة اغتيال قاسم عام 1959، اقتص قاسم

(1) ترجمه لدى وصوله إلى السلطة فيما بعد باستقباله ملايين العمال المصريين ابتداءً من السبعينيات، وخاصة بعد ابتداء الحرب مع إيران والحاجة إلى اليد العاملة المدنية.

من معارضيه داخل العراق، وجلّهم من "الضباط الأحرار"، زملاء ثورة 1958، ومن البعثيين. فُعقدت محكمة الشعب برئاسة ابن عم قاسم، الكولونيل فاضل عباس المهداوي، عُرفت فيما بعد في العالم العربي تحت اسم "محكمة المهداوي" وأصبحت مثلاً يُضرب في البطش السياسي. وتوالى على المنصّة 57 متهماً تكلّموا بجدارة مقنعة ضد نظام قاسم الذي "خان أهداف الثورة والوحدة العربيّة". ولم يهتزّ المهداوي بقوة المنطق الذي جاء به المتهمون، فأصدر أحكام إعدام بالجملة ضد 17 منهم وأحكام سجن ضد الباقين.

صدمت هذه القرارات العالم العربي الذي كان يتابع تفاصيل المحاكمات من راديو بغداد. وخاصة دفاع صغار الضباط البعثيين الشجاع عن محاولة الاغتيال التي رأوا أنّها تخدم قضية الوحدة العربيّة وأعلنوا أنّهم لا يهابون الموت من أجل هذه القضيّة، وهاجموا المهداوي ومحكمته التي اعتبروها واجهة لأحكام صدرت مسبقاً. حتّى أنّ شقيقة أحد المتهمين صرخت في قاعة المحاكمة بعبارات تأنيب قويّة ضد هيئة المحكمة. فكسبت إعجاب النساء. وحاز هؤلاء الشبّان المفوهون عطفاً شعبيّاً أفاد أحزابهم في إنقلاب 1963. وحتى لحظة مواجهة فرقة الاعدام بالرصاص حافظ المتهمون على رباطة جأشهم وتمسّكهم بعدالة قضيّتهم. وهكذا حقّق البعثيون في قفص الاتهام وأمام فرقة الاعدام شعبية داخل العراق، ما لم تحققه قيادتهم في المنفى الدمشقي وما لم تنجزه عشر سنوات من العمل الحزبي والكتابات والتنظيم والاتصالات مع العناصر الشابة. ولكن المصيبة، كما سنرى لاحقاً، أنّ البعث ترجم التعاطف الشعبي إلى أعمال انتقامية بشعة عام 1963 هزّت الرأي العام العربي والعالمي أكثر من محاكمات المهداوي.

انقلاب 1963

على الصعيد الدولي دعم الاتحاد السوڤياتي قاسم بسبب منحه حريّة العمل للحزب الشيوعي العراقي، كما دعمت بريطانيا أيضاً قاسم بسبب عدائه لعبد الناصر وابتعاده عن الوحدة العربية. ولكن الولايات المتحدة كانت تعتبر دائماً أن الشيوعية هي الخطر الأكبر، وأنّ موقف واشنطن ضد العدوان الثلاثي الذي قادته بريطانيا على مصر عام 1956 وتفاهم تموز/جويليه 1958 مع عبد الناصر حول اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية (فؤاد شهاب) يجب أن تمتد تفاعلاته إلى استراتيجيتها في المنطقة.

ولذلك وقفت أميركا مع عبد الناصر ضد قاسم، ووجد البعثيون أنفسهم في نفس الجهة مع الموقف الأميركي. وأعلن رئيس المخابرات الأميركية أن "العراق الذي يحكمه قاسم هو أخطر بلد في العالم". وبدأت أميركا تتعامل مع أي جهة مستعدة لخلع قاسم، ومنهم صدّام وأصدقاؤه الذين تعاملوا مع مكتب "السي آي إيه" في القاهرة.

كما أنّ الرضى الانكليزي لم يستمر طويلاً، فالصحيح أنّ قاسم كان مناهضاً لعبد الناصر ولكنه كان وطنياً محبّاً لبلاده ولم يكن تابعاً للانكليز. وبدأ الخلاف مع الانكليز في حزيران/ جوان 1961 عندما بدأت الخطوات البريطانية لمنح الكويت استقلالها، فأعلن قاسم أنّ الكويت "محافظة عراقية ويجب أن تعود إلى الوطن الأم". وكان قاسم يكرّر ما قاله الملك غازي عندما كان هذا الرأي مقبولاً حتى لدى الكويتيين في الثلاثينيات[1]. وأثارت هذه الخطوة مشاعر صدّام الشاب المقيم في القاهرة فأبرق إلى قاسم مؤيّداً.

وأتبع قاسم هذه الخطوة بقرار تاريخي سيغيّر تاريخ العراق، وهو القانون 80 القاضي بحق الدولة العراقية استثمار وتملّك أي أرضٍ عراقية غير مشمولة بامتياز "شركة النفط العراقي" الأجنبية التي تسيطر عليها بريطانيا، والتي تملك امتيازات استخراج النفط وبيعه وتسويقه وتسعيره لمدة 70 عاماً. فأرسل صدّام برقيّة دعم ثانية. وبعد هذه التطورات، أصبحت لندن تنظر إلى قاسم كعدوّ لها. وفي موضع الكويت على الأقل التقى موقف عبد الناصر مع موقف بريطانيا فشنّ حملة ضد سعي قاسم إلى ضم الكويت وأرسل قوّة عسكرية مصرية للدفاع عن الامارة ضد أي عمل عراقي. فاعتبر صدّام، وهو ما زال لا شأن أو وزن له في ذلك الوقت، العمل المصري "خيانة لمصالح العراق وحقّه الشرعي في الكويت".

وتزامنت هذه الأحداث مع رغبة سورية في الانفصال عن مصر، وهي رغبة أيّدتها قيادة البعث، وعلى رأسها ميشال عفلق، بقوة. فبدأت السلطات المصريّة تشكك بالبعثيين وتراقب نشاطاتهم في القاهرة.

من ناحيتها بدأت المخابرات الأميركية خطوات للتعاون مع البعث لقلب حكومة العراق لتخوّفهم من أنّها ستقع بيد الشيوعيين بالكامل عاجلاً أم آجلاً. فحدثت

---

(1) مثلما كان عدد كبير من اللبنانيين يحبّذ القول أنّ سورية ولبنان بلد واحد في الفترة التاريخية نفسها.

اتصالات واسعة مع البعثيين العراقيين في كل أماكن تواجدهم داخل العراق وفي القاهرة ودمشق وبيروت، برضى الحكومة المصرية. ولم يكن قاسم بدون أصدقاء، إذ أبلغه جوزيف تيتو، رئيس يوغسلافيا، بالمخطط الأميركي ضدّ العراق. كما أنّ قاسم علم بتفاصيل عن التحضير لانقلاب ضدّه من بعض القادة البعثيين في كانون الثاني/ جانفي 1963، ومنهم صالح مهدي عماش وعلي صالح السعدي، اللذان اعتقلتهما السلطات العراقية في ذلك الوقت. وهكذا اكتملت الصورة لدى قاسم عن مؤامرة لإسقاطه ضمّت المخابرات الأميركية والبعثين في المنفى وبعثيين في الجيش العراقي والمخابرات المصريّة ومعارضين عراقيين عروبيين ومن الصف القديم.

ولكن العلم المسبق لم يسمح لقاسم بوأد المؤامرة، ويقال إنّه لم يأبه لهذه المعلومات لاطمئنانه على ولاء القوات المسلحة واستقرار النظام. أمّا البعثيون فلقد واصلوا تحركهم الانقلابي بقيادة الضابط أحمد حسن البكر. وكان البكر في الأساس عسكريّاً ولكنّه لم يكن بعثيّاً. فقد أُعتقل بعد انتفاضة الموصل عام 1959، ولم يُحاكم، ولكنه انتسب إلى حزب البعث في السجن وأصبح فيما بعد رئيس الجناح العسكري في الحزب. وفي 8 شباط/فيفري 1963 تحرّك أحمد حسن البكر (رئيس العراق فيما بعد)، مع ضباط آخرين معظمهم من تكريت، وبقوة ضئيلة من الجيش العراقي وثماني دبابات ضد مكتب قاسم الذي كان في مبنى وزارة الدفاع. ولمدّة يومين قاوم المدافعون عن قاسم، فتلقّى البكر ورفاقه دعماً من أربع طائرات عسكرية هوكر هنتر بأمرة منذر الونداوي، قامت بقصف المبنى. ولكن المعركة لم تنته ولم يقع قاسم في الأسر. وعندما رأى قاسم أنّ مئات الجنود والمواطنين يموتون استبسالاً في الدفاع عنه، قرّر التنحي في العاشر من شباط/فيفري، ونجح الانقلاب. وبعد ثلاثة أسابيع، قام حزب البعث في سورية بانقلاب مماثل في دمشق، فسرّ ميشال عفلق أنّ الحزب الذي أسسه يحكم الآن بلدين عربيين في غاية الأهمية.

ولدى استسلامه طلب قاسم الاحتفاظ بمسدّسه والحصول على محاكمة عادلة وعلنيّة، ولكن طلباته رُفضت. فصمت عن الكلام وقرّر عدم التعاون مع الانقلابيين، وكان بطلاً في موته: إذ حكم عليه الانقلابيون بالاعدام فوراً، فلم يقل شيئاً. ولدى مواجهته لفرقة الاعدام رفض وضع العصاب على عينيه. وكانت آخر كلمة نطقها: "عاش الشعب العراقي!".

كان قاسم متواضعاً وشهماً وكان ينام حتى آخر يوم من حكمه على سرير

عسكري غير مريح ولم يكن يملك أي ثروة. وتبيّن لاحقاً أنّ حسابه المصرفي لم يزد عن 15 ديناراً عراقياً. ومن حسناته أنّه أوّل من أشرك الشيعة في حكومة العراق، وأنّه رغم دعم مئات الألوف من الشيوعيين وعراقيين آخرين أوفياء، إلا أنّه لم يسلّح أي ميليشيا ولم يسمح بتداول السلاح بين أيدي أنصاره. في حين استغلّ البعثيون وخصوم النظام كل فرصة لتهريب السلاح ولبناء قوّتهم العسكرية. ولهذا السبب، فعندما طوّقه الانقلابيون في مبنى وزارة الدفاع، هرع آلاف الشيوعيين والموالين لنجدته ولكن كان السلاح ينقصهم. كما أن العراقيين يتذكرونه لأنّه اهتمّ بالفقراء واعترف بحقوق الأكراد في أول خطاب له بعد ثورة 1958، وكان أسلوب حياته الشخصية شبيهاً بعبد الناصر في ابتعاده عن مغريات المال وحياة القصور وتفضيله العيش البسيط. ورغم أنّ صدّام حسين حكم العراق لفترة 35 سنة، إلا أن الشعب العراقي أحبّ قاسم أكثر من أي زعيم آخر في القرن العشرين. كما أنّ قاسم كان أوّل من عيّن امرأة في منصب وزير في العالم العربي، هي الدكتورة نزيهة الدليمي، عضوة في الحزب الشيوعي. واعتمد قانوناً مدنيّاً للأحوال الشخصية وضع حدّاً لظلم المرأة في المحاكم المذهبية على أنواعها[1]، فمنحها حقوقاً في الميراث وفي الزواج والطلاق والوصاية على الأولاد.

ولم ينس الشعب العراقي قاسم حتى بعد أربعة عقود من مصرعه. ففي أيار/ماي 2003، أزال أهل بغداد تمثالاً في وسط شارع الرشيد لـ "عبد الوهاب الغريري" أحد أعضاء حزب البعث الذين شاركوا صدّام حسين في محاولة اغتيال قاسم عام 1959. ورفع المواطنون مكانه تمثالاً لعبد الكريم قاسم وكتبوا فوق قاعدة التمثال: "سامحنا يا زعيمنا.. آن الأوان لنردّ لك الاعتبار". المهزلة كانت أنّ الولايات المتحدة التي كانت السبب في إزالة تمثال لأحد أشخاص البعث ورفع نصب تمثال لقاسم، كانت هي وراء الانقلاب الذي أودى بقاسم عام 1963. كما أنّ صور قاسم انتشرت في العراق في صيف 2003، ونُشرت مقالات إيجابية عنه منها سلسلة عنوانها "نعتذر للزعيم". وسعى عدد من المواطنين في العام 2003 إلى إقامة حركة سياسية جديدة تركّز على المحاور الأساسية التي نادى بها وعمل من أجلها قاسم. وبرأيهم أنّ التاريخ لم ينصف قاسم ولم يذكر أحد بموضوعية حسناته ومناقبيته وأعماله لفقراء العراق وللبلد ككل، حيث منحته الجماهير ولاءها .

---

(1) رأى علماء الشيعة في العراق أنّ المحاكم الشرعية لا تظلم المرأة وطالبت بالغاء القانون المدني.

التصفيات الدموية

بعد انقلاب 1963 قام النظام الجديد بأبشع عملية تصفية وإبادة عرفها العالم العربي حتى ذلك الحين. إذ قرّرت الحكومة البعثية الجديدة الانتقام لما حلّ بالقوى القومية عام 1959 على أيدي الشيوعيين ونظام قاسم، فأمرت بالقضاء على الشيوعيين والاشتراكيين وأنصار السلم ومناصري قاسم. ولم تكن هذه الفئات مستعدّة للدفاع عن نفسها لأنّ عبد الكريم قاسم منع تسليحها في فترة حكمه، في حين حافظ المسلّحون غير النظاميين من بعثيين وغيرهم على أسلحتهم بعد نجاح انقلاب 1958، وأصبحوا قوّة عسكرية فعلية على الأرض خارج الجيش وقوى الأمن. وأدرك حزب البعث من تاريخ العراق في القرن العشرين وحتى العام 1963 أنّ الجيش سيكون دائماً مصدراً للانقلابات، فسبغ على مسلّحيه من حزبيين (بعثيين وناصريين وغيرهم) وأشقياء الشوارع على السواء صفة شبه رسمية، وأطلق عليهم اسم "الحرس الوطني".

قامت عناصر "الحرس الوطني" الموالية للنظام الجديد بجرائم قتل ونهب وصبّت غضبها على عناصر "المقاومة الشعبية" ذات الأغلبية الشيوعية الموالية لنظام قاسم السابق. ولئن احتكرت عناصر "الحرس الوطني" ممارسة القتل الصوري الفالت من أي قانون فقد جذبت آلاف الشبّان ممّن حُرموا من السلطة والنفوذ ومن يهوون أخذ القانون بأيديهم. فزاد عديد "الحرس الوطني" من 5000 في آذار/مارس 1963 إلى عشرين ألفاً في آب/أوت. وبأمرة منذر الونداوي المتعطش للدماء والذي حصل على لقب "حامي الثورة" بعد قيادته القصف الجوّي لوزارة الدفاع عشيّة الانقلاب، قامت ميليشيا "الحرس الوطني" بقتل آلاف المواطنين تراوح عددهم بين 10 آلاف إلى 35 ألفاً.

وكان المسلّحون يطرقون الأبواب وعندما يظهر أي شخص كان، مطلوباً أو غير مطلوب، كانوا يبادرونه برشقات من الرصاص. كما كانوا يخفرون الشيوعيين وغيرهم إلى غرف التعذيب حيث يقتلونهم ببطء. ولم تمرّ هذه التصفيات الجسديّة بدون أي مقاومة تُذكر، إذ أظهرت 35 خلية شيوعية على الأقل مقاومة للاغتيالات وصدّت المداهمات العشوائية بالسلاح. وأحياناً كانت التصفيات جماعية، كعملية إطلاق الرصاص على 30 شخصاً يقفون جنباً إلى جنب أمام فرق الاعدام. ولم تكن هذه التصفيات بدون ثمن للعراق ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي. فجنون القتل أعمى

النظام وزبانيته لأنّ الضحايا يشكّلون العمود الفقري لثروة العراق البشرية، فقد كان معظم القتلى من الكوادر العالية من محامين ومهندسين وأطباء وأساتذة جامعيين وطلبة أضافة إلى العمال والنساء والأطفال. وأشرف صدّام حسين العائد من المنفى على الكثير من هذه النشاطات ضد الشيوعيين الذين جمعهم الحرس الوطني في مخيمات أو اعتقلهم في "قصر النهاية"، مركز وصي العهد الأمير عبد الإله.

وكان "الحرس الوطني" يستعمل لوائح عن أعضاء الحزب الشيوعي العراقي جمعتها مكاتب المخابرات الأميركية في عواصم الشرق الأوسط وقدمتها للانقلابيين. وأدّى ذلك إلى سقوط آلاف الأبرياء الذين أوشت بهم لوائح غير مؤكدة ولا تستند إلى أي دليل. وعلى سبيل المثال، من أصل 800 قتيل وصلت أسماؤهم إلى وسائل الاعلام الأجنبية، كان بينهم 7 من أصل 13 عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وعشرات الحزبيين والمناصرين لعبد الكريم قاسم. ولكن المئات من الباقين كانوا من غير الحزبيين. وكانت اللائحة الأميركية قديمة حوت أسماء أشخاص لا علاقة لهم بالشيوعيين ومصادرها كانت من مسؤولين أمنيين من النظام الملَكي السابق ومن مقيمين في بيروت ومن بعثيين لبنانيين ومن بعثيين عراقيين في القاهرة. وأنّ صدّام بنفسه قام بأعمال تعذيب ومارس القتل ضد الشيوعيين حيث قال: "يجب أن نقتل أولئك الذين يتآمرون ضدّنا"[1].

واستعمل البعثيون أساليب غير معهودة في التعذيب حتى ذلك الحين كالاسلاك الشائكة المزوّدة بكلابات وخوازيق الحديد وقلع أصابع اليدين، في سبيل القضاء الكامل على الوجود الشيوعي في العراق. ويمكن اعتبار الحزب الشيوعي العراقي أكبر ضحيّة لانقلاب 1963. ففي أثناء حكم قاسم كان الشيوعيون يملكون كامل القدرة للسيطرة على الحكم ذلك أنّ 500 ضابط في الجيش العراقي كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي في حين لم يزد عدد الضباط البعثيين عن العشرة. ولكن توصيات الاتحاد السوفياتي الدائمة بضرورة التعاون مع قاسم دفعت الشيوعيين إلى صرف النظر عن الوصول إلى السلطة، ما ترك المجال مفتوحاً للأقليّة البعثية لقلب الحكم وارتكاب المجازر. ولقد قام الضباط الشيوعيون بانتفاضة في 3 تموز/ جويليه 1963 ردّاً على المجازر فردّ عليها النظام بمزيد من القتل.

---

(1) Said Abu Rish ص 58-61 .

أمّا موقف واشنطن من النظام الجديد في 8 شباط/فبراير 1963، فلقد اتضح بعد ساعات من الانقلاب، حيث قامت المخابرات الأميركية بالاتصال بالبعثيين لطمأنتهم ووعدت باعتراف أميركي سريع. فتحسّنت علاقات أميركا مع العراق بعد ذلك حتى أنّ المسؤول البعثي علي صالح السعدي الذي أصبح وزيراً للداخلية ونائب رئيس الوزراء صرح بالقول: "لقد جئنا إلى السلطة على ظهر قطار السي آي إيه". كما أنّ الملك حسين عاهل الأردن أشار إلى أنّ الانقلاب جاء مدعوماً من المخابرات الأميركية لمحاربة الشيوعية. وكردّ للجميل، قام البعثيون بتسليم أسلحة سوفياتية إلى المخابرات الأميركية ومنها طائرات ميغ 21 ودبابات من طراز "تي 54" وصواريخ سام لكي تتمكن الولايات المتحدة من دراسة جدواها والتفوق على موسكو.

وكان الأكراد، وبدعم من المخابرات الأميركية، قد بدأوا عام 1961 انتفاضة ضد الحكومة المركزية التي كان يقودها قاسم. ولكن بعد الانقلاب البعثي، تغيّر الموقف الأميركي تجاه الأكراد (كالعادة)، إذ قام الأميركيون بشحن أسلحة من إيران وتركيا إلى كركوك لتمكين الجيش العراقي من قمع الأكراد بدون هوادة في نيسان/أفريل 1963. ولزيادة الألم على الجرح، طلب الأميركيون علانية من الأكراد وقف الانتفاضة، بعد أن كانوا قد طلبوا منهم في بداية العام 1963 دعم الانقلاب البعثي ضد قاسم.

وتناول تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة الشأن الاقتصادي أيضاً، إذ منحت الحكومة العراقية امتيازات لعدّة شركات أميركية منها بكتل وموبيل وبارسونز وغيرها. وأصبحت "السي آي إيه" شريكة مباشرة مع البعثيين في تنظيم الاستثمارات والمشاريع الأميركية في العراق. وكان عبد الناصر قد حذّر قيادة البعث في العراق، وخاصة علي صالح السعدي من التورّط أكثر في العلاقة مع المخابرات الأميركية بعدما علم عن تزايد الوجود الملحوظ للأميركيين في بغداد كواجهة للعلاقات التجارية، وأنّه كان يعرف هؤلاء الأميركيين أنّهم عناصر سي آي إيه أثناء تخطيطه للانقلاب الذي أطاح بالملك فاروق في مصر عام 1952[1].

ورغم أنّ أحمد حسن البكر قاد الانقلاب إلا أنّه سلّم الرئاسة إلى عبد السلام عارف، شريك قاسم في ثورة 1958، الذي كان يتمتّع بشعبية في صفوف الجيش. لقد أدرك البعث الذي لم يتجاوز عدد أعضائه في ذلك الحين الثلاثة آلاف أنّه لن يقدر أن يحكم العراق بمفرده، فعيّن البكر رئيساً للوزراء وصدّام حسين عضواً في مكتب رئاسة

---

(1) Abu Rish, page 60.

الجمهورية. وشكّل التحالف الانقلابي هيئة باسم "مجلس قيادة الثورة" على الطريقة الناصرية ضمّت البعثيين وحلفاءهم. ولعب صدّام دوراً أمنياً أستخباراتياً فوق الدولة وفوق الحزب، وهو دور سيُكسبه خبرة في هذه الأمور في العقود المقبلة. ومن أساليب صدّام المخابراتية الأمنية المبكرة هي سعيه باكراً إلى دعم موقف الجناح العسكري اليميني في حزب البعث ومحاربة الجناح المدني اليساري، وهذا الموقف كان يعكس رغبات ميشال عفلق السوري مؤسّس حزب البعث والمقيم حتى ذلك التاريخ في دمشق، وكان يعكس أيضاً تطلّعات ضباط الجيش من البعثيين. ولذلك أثناء اجتماع قيادة الحزب بعد الانقلاب عام 1963، دخل صدّام مع مجموعة مسلّحين إلى قاعة الاجتماع وأخرج السعدي وقاده إلى المطار ومن هناك إلى المنفى في اسبانيا.

هذه التكتيكات التي سعت إلى تقوية يد العسكر وإقصاء المجموعات المنظّمة والمثقّفة في المجتمع أضعفت البعثيين ومنحت الفرصة للرئيس عارف ليقوّي مركزه. ففي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، أي بعد أقل من عشرة أشهر على الانقلاب ضد قاسم، قام عارف بانقلاب ضمن الانقلاب على حلفائه البعثيين وأصبح رجل العراق القوي لأوّل مرّة منذ 1958. ففي البداية تساهل عارف مع حزب البعث لأنّه كان رأس الحربة العسكرية التي أطاحت بقاسم. فعيّن البكر نائباً للرئيس. ولكن بعدما استقرّ في الحكم ولجأت إليه الجماعات التي شكت من تعسّف البعث، بدأ عارف بحملة مضادة لتصفية البعثيين من السلطة. فقام بعزل نائبه أحمد حسن البكر وأمر باعتقاله تحت الاقامة الجبرية في منزله. ثم أمر باعتقال عدد من ضباط الجيش التكريتيين وأصدر مذكّرة جلب بحق صدّام. ووجد عارف دعماً جماهيرياً واسعاً عندما قام بحلّ الحرس الوطني البغيض وأصدر ملفّاً شاملاً عن جرائم هذه الميليشيا ودور البعث في المجازر. ولكن هذا الملف لم يذكر أي دور لعارف شريك البعثيين في الحكم ورئيس الجمهورية طيلة فترة هذه التصفيات الدمويّة.

وأصبح عارف محنّكاً في شؤون الانقلابات وتكتيكات المحافظة على السلطة، بعدما تعلّم من أخطاء البعثيين في إقصاء حلفاء مهمين لحماية النظام ومن أخطاء عبد الكريم قاسم في عدم تسليح حلفائه من خارج القوى الرسمية. فتوصّل إلى صيغة تستفيد من الخطأين وأقام قوة عسكريّة رسمية تموّلها الدولة وتكون موازية للجيش. وهكذا أسّس عارف الفرقة 20 في الجيش أطلق عليها اسم "الحرس الجمهوري" وخصّها بتدريبات مميّزة وأسلحة متفوّقة (بعكس ما أُشيع فيما بعد أنّ صدّام حسين هو

صاحب ومؤسس "الحرس الجمهوري"). وكانت مسألة حماية نفسه من البعثيين هي غايته من هذه القوة.

وبعد خروج البعثيين من السلطة واستتباب الأمر لعارف، عاد الأكراد إلى الثورة في نهاية عام 1963. وكان ردّ النظام انتقامياً، إذ أثبت عبد السلام عارف أنه ألدّ عدو للأكراد في تاريخ العراق الحديث، حيث استعمل الطائرات لقصفهم بالنابالم الحارق والقنابل الكيماوية. ولم يساهم هذا القمع العسكري في التوصّل إلى حل للمسألة الكردية، التي استمرّت في طرح نفسها بقوّة على الساحة العراقية. ولذلك قرّرت حكومة بقيادة عبد الرحمن البزاز مفاوضتهم عام 1966 بنفسية منفتحة واستعداد لمنحهم بعض الحقوق. ولم يكن موضوع الحكم الذاتي للأكراد على طاولة المفاوضات كما أصبح فيما بعد في عهد صدّام حسين. إذ إنَّ العراق في أواسط الستينيات لم يكن مستعدّاً لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي، ذلك أنّ الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 1930 خافت أن يبدأ الأكراد بالحكم الذاتي وينتهوا بالاستقلال التام ودولة ذات سيادة تسيطر أيضاً على آبار نفط الشمال.

وعام 1964 عاد صدّام، ابن الخامسة والعشرين، من دمشق إلى العراق بعد تعيينه رئيساً للقيادة القطرية لحزب البعث بدعم من ميشال عفلق. فأحاط نفسه بمئات البعثيين والمناصرين وبدأ العمل السري ضد عارف. وقام كلّ من صدّام حسين وأحمد حسن البكر وخال صدّام، خيرالله طلفاح بمسألة التخطيط لمحاربة عارف. ثم دبّر صدّام عملية لاغتيال عارف مع زميل له هو عبد الكريم شيخلي (الذي كان صدّام يصفه دائماً بأنّه شقيقه التوأم ولكنه أمر بقتله على أي حال عام 1972). ولكن شرطة عارف علمت بالأمر مسبقاً واعتقلت الاثنين. وكان موقف صدّام في حينها طريفاً طبع أسلوبه في مؤتمراته الصحفية مع الأجانب فيما بعد، إذ قال للضابط الذي حضر لاعتقاله: "ايش هاد يا أخي، تحمل السلاح علينا؟ شو ما في حشومة (حكومة) في البلد؟"[1]. وبدأ صدّام مرحلة سجن في مبنى الأمن العام ولكن معاملة عارف لخصومه كانت أفضل من معاملة البعثيين لخصومهم عندما وصلوا للسلطة عام 1963. إذ إنَّ صدّام كان يستقبل الزوار ومنهم زوجته ساجدة باستمرار، وكان يستلم رسائل

(1) في مذكرات صدّام حسين بقلم أمير اسكندر.

من البكر وآخرين ويتابع أعمال التنظيم الحزبي. حتى أنّ عفلق عيّنه نائب الأمين العام للحزب وهو ما زال سجيناً.

وفي العام 1966، حصلت تطورات غير متوقّعة غيّرت الظروف في العراق. إذ قضى عبد السلام عارف في حادث تحطّم هليكوبتر، فأُختير شقيقه عبد الرحمن عارف رئيساً مكانه. أمّا في دمشق، فلقد قام يسار البعث بحركة انقلابية جديدة في 23 شباط/فيفري داخل الحزب وأزاح ميشال عفلق وصلاح البيطار عن القيادة القومية. وفي تموز/جويليه، استطاع صدّام الفرار من السجن حيث أمضى حوالي العامين. وحاول عبد السلام عارف رأب الصدع المستمرّ مع البعثيين ولكنّهم رفضوا. وفي أيلول/سبتمبر 1966، قرّرت القيادة القومية الجديدة للبعث في دمشق طرد صدّام حسين وحسن البكر من منصبيهما في القيادة القطرية للعراق. فرفض الأخيران القرار وأعلنا قيادة قومية ثانية في العراق، تتكلّم أيضاً باسم كل البعثيين في العالم العربي. وهكذا أصبح الحزب حزبين، وأصبح من الضروري إضافة لقب "سوري" أو "عراقي" عند التكلّم عن حزب البعث. وبدأ البعث داخل العراق حملة اتصالات وتحالفات مع قوى مناهضة لعبد الرحمن عارف وضباط داخل الجيش وفي الحرس الجمهوري بهدف الانقلاب.

في خضمّ هذه الأحداث المتواصلة منذ ثورة تموز/جويليه 1958 وحتى العام 1966، لم يغب الهمّ الاقتصادي عن الساحة، إذ أدركت القيادات العراقية المتعاقبة أهميّة النفط والحاجة إلى تلبية حاجيات المواطنين من خدمات وتحسين مستوى المعيشة والدخل الفردي.

معركة النفط والاقتصاد

شهدنا في الفصل السابق وعي العراق للثروة النفطية ودورها المحتمل في تمويل صعوده كدولة غنية على كل الأصعدة. إذ تحتوي منطقة الخليج العربي على 54 بالمئة من احتياط النفط العالمي المعروف، ولكن في العراق وحده هناك احتياط هائل يفوق 300 مليار برميل، ما عُرف منه لا يتجاوز 100 مليار برميل والباقي يحتاج إلى استكشاف وتطوير. وحتى لو ارتفع الإنتاج اليومي العراقي إلى 5 ملايينَ برميل،

لاستغرق استهلاك هذا الاحتياط العراقي 200 عام على الأقل. وحتى لو قرّر العراق مضاعفة إنتاجه إلى عشرة ملايين برميل يومياً، فإن النفط لن ينضب قبل العام 2100، ما يضمن دخلاً وطنياً ثابتاً لو استُعمل بأمانة ولمصلحة الشعب وتطوّره وازدهاره.

عشيّة ثورة 1958، كانت هذه هي القضية بالذات التي حرّكت وجدان العراقيين: طاقة بلادهم البترولية الهائلة التي تستطيع أن تؤمّن دخلاً محترماً لأجيال، وقيام شركة النفط العراقي الأجنبية[1] باحتكار هذا القطاع وتقنين الاستخراج والانتاج إلى درجات مضرّة ومُذلّة للشعب العراقي.

وعام 1960، عبّر عبد الكريم قاسم بصفته رئيساً للعراق عن هذا الشعور بقوله: "نحن لا نحارب شركات النفط لنحصل على سبعة ملايين دينار في السنة. هذه مسألة ثانوية. إننا نناضل من أجل تصنيع جمهوريتنا وإنهاء الاتّكال على مبيعات النفط الخام. والمكاسب المالية من تنويع قاعدتنا الاقتصادية ستساعدنا على تحسين وضع الفقراء بدون تهديد مستوى معيشة الأغنياء".

وبدا طمع الشركة الأجنبية واضحاً للشعب العراقي، إذ إنّها رأت الثروة أمامها ولم تقم بشيء لتحسين وضع العراق. فمن مزايا النفط العراقي التفاضلية على غيره من الدول المنتجة هو أنّ نفطه قريب من السطح، يسهل استخراجه ونقله، حيث لا تحتاج المضخات إلى حفر أكثر من بضع أقدام، في حين تحتاج الشركات في مقاطعة ألبرتا الكندية إلى الحفر مسافة أكثر من خمسين قدماً للوصول إلى الحقول الخام ولكن الأمور نسبية، إذ إن الشرق الأوسط بأكمله يعوم فوق بحيرة بترولية يسهل استخراج نفطها؛ وحتى داخل الشرق الأوسط هناك فروق في كلفة الانتاج، إذ إن كلفة استخراج كمية برميل في العراق هي 6 سنتات أميركية، في حين أن كلفة استخراجه هي 8 سنتات في السعودية، أي بزيادة مقدارها 25 بالمئة. فإذا ضربنا هذه الكلفة بملايين البراميل المستخرجة يومياً، لاقتربنا من فهم تعقيدات السوق في العرض والطلب والتسعير.

---

(1) Iraqi Petroleum Company IPC.

وحتى في العهد الملَكي كانت الحكومات العراقية في حالة مجابهة مفتوحة مع شركة النفط العراقي التي تهيمن عبرها بريطانيا على أهم مصادر الثروة في العراق. وكانت هذه الشركة عبارة عن كونسرتيوم يضم خمس شركات من أصل شركات البترول السبع العالمية (التي أطلق عليها الكاتب البريطاني أنتوني سمبسون تهكّماً عنوان كتابه عن النفط "الشقيقات السبع"، إشارة إلى تعاونها في امتصاص خيرات الشعوب). ولقد تأسست هذه الشركة عام 1928، ولكن سرعان ما سيطرت عليها بريطانيا لأنّها تحتل العراق ولأن بريتيش بتروليوم كانت تتولّى إدارة الشركة القابضة على الكونسرتيوم.

وكان ثمّة سبب اقتصادي وجيه دفع الشركة الأجنبية إلى عدم استثمار النفط العراقي بكميات تجارية. فلقد كانت بريطانيا تسيطر في نفس الفترة على معظم نفط الكويت وإيران في ذات الفترة عبر بريتيش بتروليوم. ففي حين أنّها كانت مضطرة إلى مشاركة أرباح "شركة النفط العراقي" مع شركاتها أعضاء الكونسرتيوم، كانت الأرباح من الكويت وإيران تعود إليها وحدها. وهكذا كانت المصلحة البريطانية تقضي بتكبير الكميات المستخرجة من إيران والكويت والاستثمار في المنشآت وخطوط الشحن لتستفيد هي، وبتقليل الكميات المستخرجة من العراق إلى أقل حدّ ممكن حتى لا تستفيد الشركات الأخرى. هذه السياسة الجشعة جرّت العراق إلى الفقر في حين كان الانكليز يتمتعون بثرواته وثروات جيرانه.

ولقد تمكن الإنكليز من خلال حنكتهم من منع الشركات الأخرى في الكونسرتيوم عبر شروط مكتوبة تقضي بفرض غرامة مالية تُدفع للشركة الأم وتبتلعها بريتيش بتروليوم مديرة الكونسرتيوم على أي شركة عضو تبغي استخراج المزيد من النفط العراقي. وهذه الشروط قيّدت الشركات الأخرى لأنها كانت تعني الارتباط بجدول استخراج وتكاليف إضافية تنافي قوانين العرض والطلب القصيرة الأجل في سوق النفط العالمي. ورأى الشركاء أنّه من الأفضل عدم تحدّي الانكليز والاكتفاء بالحصّة الأولية.

في ظل ظروف الهيمنة الانكليزية الكاملة لقطاع النفط، كان رأي العراقيين في ثروة بلادهم آخر مسألة تهم حكومة بريطانيا قبل ثورة 1958. فرغم البحبوحة النسبيّة التي تمتّع بها العراق في الخمسينيات، أثبتت المرحلة التي تلت الثورة أنّ نفط العراق ليس للعراق وأنّ الاستقلال السياسي يبقى مهزلة في غياب الاستقلال الاقتصادي. وكان هذا واضحاً في سياسة "شركة النفط العراقي" الأجنبية التي استمرّ قرارها

الداخلي البعيد عن الارادة العراقية يؤثّر في مصير البلاد سلباً أو إيجاباً. ففي عامي 1959 و1960 أقدمت شركات النفط على خفض الأسعار بقرار أحادي، ما أدّى إلى تراجع عائدات الدولة العراقية وإضعاف مشاريعها وهزل ميزانيتها. واتضح لقادة العراق أنّ قرارهم السياسي لا وزن له. وخاصة أنّ شركات النفط الأجنبية المدعومة من الحكومات الأجنبية، أثبتت قوّتها في معركة تأميم النفط الايراني وانتصرت على حكومة محمّد مصدّق الوطنية وإعادة الشاه المخلوع إلى طهران عام 1954.

وفتح قاسم معركة تحرير النفط العراقي فكانت الخطوة الأولى دعوته دولاً مصدّرة للبترول إلى اجتماع في بغداد في أيلول/سبتمبر 1960، وهذا أمر لم يجرؤ عليه أي بلد آخر. وأسفر الاجتماع عن تأسيس منظمة الدول المصدّرة للبترول أوبك[1]. وجاءت الخطوة الثانية عام 1961، عندما قرّر قاسم القبول بنصيحة خبراء اقتصاديين لضرب الاحتكار الأجنبي باعتبار أراضي العراق التي لا تستثمرها شركة النفط العراقي الأجنبية ملكاً للدولة العراقية. وهذه كانت "ضربة معلّم" لأن الشركة الأجنبية تعمدت عدم التنقيب عن النفط في باقي أراضي العراق لتحافظ على الأسعار، كما قصدت إبقاء الكميات المُنتجة قليلة ضد مصلحة الشعب العراقي الفقير الذي كان بحاجة إلى أي رساميل تنعش الاقتصاد الوطني، وفي وقت كان النظام الملَكي السابق يتنعّم بالدخل النذير على البلاط والحاشية ويغضّ النظر عن أي سياسة إمبريالية. وهكذا تحدّدت مساحة احتكار الشركة الأجنبية بنسبة 0.5 بالمئة من مساحة العراق، وأصبحت الحكومة العراقية تسيطر بموجب القانون على 99.5 بالمئة.

وفي العام 1964 أسس الرئيس العراقي عبد السلام عارف شركة النفط الوطنية العراقية (قانون رقم 80) وحاول بيع البترول القليل الذي تستخرجه حكومته عبر هذه المؤسسة الوطنية. ولكن الإنكليز كانوا بالمرصاد لأن الخطوة العراقية هددت كل شركات النفط الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط، في وقت كان الإنكليز يسيطرون بالكامل على نفط الكويت ونفط إيران. وقام الإنكليز بتهديد الشركات الأجنبية الأخرى العاملة في الكونسرتيوم من مغبة مساعدة حكومة العراق في التنقيب والإنتاج كما هددت الدول المستهلكة للبترول من مغبة شراء نفط وطني من العراق بأنها ستتلقى عقوبات، وسوف تحرم من شراء النفط بكميات تجارية من الشركات البريطانية والغربية

(1) Organization of Petroleum Exporting Countries- OPEC.

لأن بريطانيا كانت تسيطر فعلياً على مجمل إنتاج الشرق الأوسط. كما حذر الإنكليز الحكومة العراقية من عدم شرعية خطوتها ومخالفتها لقوانين التجارة.

وما أثار حفيظة الإنكليز أن العراقيين تمكنوا من استخراج البترول بكلفة زهيدة جدا لم تتجاوز 5 سنتات أميركية للبرميل في حين تجاوزت كلفة استخراج النفط السعودي 8 سنتات للبرميل. وهذا يعني أن العراقيين سيحققون أرباحاً جيدة ويرفعون إنتاجهم ويهددون مصالح الغرب في نفط الشرق الأوسط. واستمر الصراع بين بريطانيا والعراق عامين حتى قررت الحكومة العراقية عام 1966 اللجوء إلى الخبرات الفرنسية والروسية لبناء صناعة نفطية وطنية حديثة فتعاقدت مع شركة ايراب الفرنسية وأعطت حقوقاً لشركة سوڤياتية للتنقيب في حقل الرميلة العملاق على الحدود الكويتية. وكان الرئيس عارف يرغب فعلاً في التعاون مع فرنسا ومنحها حقوقاً في شمال العراق أيضاً. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا عبر شركة البترول العراقي التي تديرانها والتي تسيطر على معظم الإنتاج العراقي حاربتا المساعي العراقية.

وأصبح للشركة الوطنية حقٌّ حصريٌّ في تطوير الاحتياط العراقي في المناطق المؤممة. واستمر عبد الرحمن شقيق عبد السلام عارف في السياسة نفسها التي هدّدت المصالح النفطية الغربية ليس في العراق فحسب بل في كل الشرق الأوسط وخاصة في إيران والسعودية وإمارات الخليج. وبدأت المواجهة مع شركات النفط في وقت كانت أسعار البرميل تهبط في الأسواق العالمية. ولم يتأخر ردّ الشركة الأجنبية، بل حاربت المساعي العراقية عبر طرق قانونية (كمساءلة شرعيّة القانون 80 والشركة الوطنية)، أو عبر الملاحقة والضغط على البلدان التي تشتري نفطاً من الحكومة العراقية مباشرة وليس عبر الكونسرتيوم الأجنبي. ومن وسائل الترهيب التي استعملها كونسرتيوم الشركة الأجنبية حرمان البلدان التي تشتري كميات ضئيلة نسبياً من الحكومة العراقية مباشرة من أي كميات تجارية تريد شراءها من الكونسرتيوم والسعي إلى تعطيل معاملاتها التجارية والمصرفية مع الدول الصناعية الكبرى.

ولقد استغرق الصراع بين الجانبين أكثر من 15 سنة، وترك آثاراً سلبية بليغة على الاقتصاد العراقي واستقراره السياسي. ولكن ثورة 1958 تركت بصمات هامة على البلاد وكانت فعلاً ثورة اجتماعية سياسية تاريخية وليس مجرّد انقلاب، حيث جرت العادة في الأنظمة العسكرية العربية تسمية كل حركة انقلابية "ثورة". فبالاضافة إلى إنهاء الحكم الملَكي وبدء الصراع للسيطرة على النفط، قامت الثورة بالاصلاح

الزراعي الشامل، بدفع قوي من الحزب الشيوعي، حيث أدّت سياسات الثورة إلى تحطيم القوّة السياسية والاقتصادية للطبقة الاقطاعية في الأرياف وقويت شوكة القوى المدنية والعسكرية؛ لقد كان الاصلاح أحياناً يتمّ بدون تخطيط وبسذاجة ثوار العالم الثالث الانتقامية. ففي حين كان النظام الاقطاعي يؤمّن إنتاجاً زراعياً لا بأس به، أدّى الاصلاح إلى تدمير القطاع الزراعي وتصاعد وتيرة الهجرة الريفية. وفشلت الحكومات المتعاقبة في إحياء الأرياف وخلق نهضة زراعية جديرة ببلاد ما بين النهرين الخصبة.

بعد انقلاب 1963، حصل تغيير آخر في العراق إذ بدأ الحكام الجدد عملية صياغة جديدة لدور دولة الرعاية كأب للجميع على النمط الاشتراكي العربي: إدارة عامة ضخمة، تعليم إجباري مجاني، دور العسكر في السلطة، الالتحام بالقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين، بناء دولة تكون كل شيء للمواطن، إلخ. ولكن حتى في العام 1963، كانت ثمّة طبقة وسطى عراقية في المدن سعت إلى إقتصاد سوق حرّ وتحجيم دور الدولة في تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة. وبعد ذلك بدأت هذه الفئة تضمحل وتهاجر إلى لبنان وبلاد أخرى حتى أصبحت منعدمة في أواسط السبعينيات. ومن هذه الطبقة الوسطى خرجت كوادر مثقفة ومتعلّمة حصل كثيرون من أفرادها على مستويات تعليمية عالية في الغرب وفي جامعات بيروت.

لقد شكّلت هذه الكوادر نواة وزارة النفط العراقية والشركة الوطنية للنفط العراقي عام 1964. ودار صراع بين "الخبراء" المعتدلين في الوزارة والشركة والمتحمّسين بأفكارهم البسيطة من عسكر ويساريين في مجلس الوزراء، حيث سعى الأخيرون إلى ربط الشركة الوطنية بمجلس الوزراء مباشرة فيما سعى الخبراء إلى إبقائها مستقلة حتى لا تتدخّل السياسة في أمور تحتاج إلى الكثير من المعرفة والدقّة والخبرات. وكان لسان حال الخبراء في الشركة أنه لكي يربح العراق معركة تحرير البترول ويكسب ثقة السوق العالمية، على الشركة الوطنية أن تتصرّف كشركة حديثة بقوانين تجارية وهيكلية إدارية صحيحة تواكب شروط العصر، وتتعامل مع قوانين العرض والطلب والتسعير والتكاليف. كما رغب الخبراء في الشركة أن يتحرّروا من الادارة العامة وسلسلة الرتب والرواتب الحكومية، وأن تكون في يدهم الصلاحية لتطوير الصناعة النفطية والتعاقد مع الشركات الأجنبية لهذه الغاية. ولكن في النهاية فاز اليساريون الذين كانوا يتمتعون بشعبية عارمة وكانت تنقصهم المعرفة في شؤون النفط. وبعكس مزاج الخبراء في ذلك العام، قامت الحكومة بإصدار قرار تأميم قطاع النفط

باستعجال وبدون دراسة وتحضير في تموز/جويليه عام 1964. وهذا القرار أيضاً كان تقليداً غير مدروس لقوانين التأميم التي قام بها جمال عبد الناصر في مصر والتي مكّنت الدولة المصرية من تملّك أكبر وأفضل الشركات والمصانع وأكثرها ربحاً.

لقد اعتمد قادة العراق في الستينيات على الدعم الشعبي لشعاراتهم ولكنهم لم يرسموا خطة لبناء العراق وتطوير كوادره العلمية وإقامة المشاريع واستحداث القوانين الراعية لشؤون الشعب. وما حصل أنّ طموحات الشعب زادت عدة أضعاف في الفترة الممتدة من 1958 وحتى أواسط الستينيات في حين كانت منجزات الحكم ضئيلة لا تذكر. ولعل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعراق عام 1966 كانت خير دليل على هشاشة النظام على جميع المستويات. إذ نتيجة هبوط عائدات النفط لجأت الحكومة إلى زيادة الضرائب المباشرة التي أصابت ذوي الدخل المحدود وجلّهم من الفقراء. هذه الخطوة يضاف إليها تخصيص الحكومة ميزانية لحملة عسكرية لقمع الأكراد في الشمال، أدّت إلى تراجع شعبية النظام. وزاد في مصاعب الحكم أن الحزب الشيوعي وقد أصبح في المعارضة عاد إلى العمل بقوة خاصة في الجنوب، بعدما ظنّ انقلابيو عام 1963 أنّهم قضوا عليه. كما أن الاصلاح الزراعي لم يخفف من الهجرة الريفية، بل زادها سوءاً ما خلق أحزمة بؤس واضحة حول المدن. وسادت أسواق العراق موجة غلاء لم ترافقها زيادات في الرواتب، في حين لجأ كبار موظفي الدولة إلى أساليب ملتوية وفاسدة لتحسين أوضاعهم. ولتخفيف الوطأة على الخزينة، عمدت الحكومة إلى تسريح آلاف الموظفين في مسعى لتقليص النفقات العامة.

الشيعة والأكراد

شهد العراق تحولات اقتصادية ضخمة منذ ثورة 1958 وحتى منتصف الستينيات. ورغم أنّ الثورة ضمّت عدّة تيارات سياسية، إلا أنّ الرئيس عبد الكريم قاسم كان متأثراً برجالات "الحزب الوطني الديموقراطي"، الذين كانوا يتطلعون إلى مشروع وطني شعاره "العراق أولاً". ويُختصر مشروع هذا الحزب بالالتفات إلى شؤون العراق الداخلية، والاصلاح الاقتصادي، والتحول نحو نظام رأسمالي حر بقيادة أصحاب الأعمال العراقيين، وحماية الصناعة الوطنية وإقامة دولة الرعاية" «welfare state» ومن ضمنها تأمين الخدمات الاجتماعية وزيادة مرتبات الموظفين في الدولة لتحسين ظروف العمال عبر تشريع قوانين للعمل. ورغم أن البعثيين والشيوعيين

كانوا يقدّمون مشاريعَ أكثر راديكالية لتأمين رفاهية الشعب من "الحزب الوطني الديموقراطي"، إلا أن الجميع كان متفقاً على أهمية سيطرة العراق على قطاع النفط ونزعه من أيدي الاستعمار. وكانت مسألة النفط مفتاحاً لكافة المسائل الأخرى، لأن النزاع بين القوة السياسية والاقتصادية في العراق كان على ضيق مساحة الثروة المتوافرة في البلاد ليلة الثورة.

ولم يلتفت قادة العراق الجمهوريون إلى مسألة مشاركة الأكراد والشيعة الذين شكّلوا في الستينيات أكثر من 70 بالمئة من الشعب العراقي، بل بقيت قاعدة السلطة ضيقة في تمثيلها.

في تموز/جويليه 1968، بعد عشر سنوات على ثورة قاسم، قام حزب البعث بانقلاب غير دموي على الحكم، بمساعدة ضباط يمينيين. ولكن في تلك السنة كانت قضايا الشعب العراقي قد وصلت إلى مفترق طرق متشعب وغاية في التعقيد ولم يعد المملكة الفتيّة عام 1930. فعشيّة الانقلاب البعثي كان الأكراد في حال غليان: إمّا الحصول على حقوقهم القوميّة في كردستان العراقية وفي عراق موحّد، وإما الانفصال لإقامة دولة كردية مستقلّة. وكان الأكراد قد انشقوا عام 1966، بعيداً عن القيادة العشائرية التي أجادها الملا مصطفى البرزاني زعيم "الحزب الديموقراطي الكردستاني". فأسس جلال الطالباني "الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي هدف إلى جمع مثقفي الأكراد وكوادرهم (ولكن تنظيم البرزاني بقي الأقوى والأكثر عدداً وشعبية). ومع الوقت، حقق الأكراد في العراق مكتسبات هامة خاصة في عهد صدّام حسين، لم يستطع إخوانهم في تركيا وإيران الحصول عليها. ولكن قيادة البرزاني لم تكن دائماً حكيمة، فتحالف مع دول أجنبية متناقضة: إيران، أميركا، الاتحاد السوفياتي، وعدوة العرب إسرائيل.

وكان الأكراد قد حصلوا على وعد في معاهدة "سيفر" عام 1920 بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية بقيام دولة خاصة بهم. ولكن من شروط هذا الوعد وجوب إقناع عصبة الأمم بأنّ الأكراد "قادرون على الاستقلال". وخلال العقود المتالية لم يستطع الأكراد الاقتراب من حلمهم القومي لأنّ كافة الدول التي ينتشرون بها، وخاصة تركيا وإيران والعراق، وقفت ضد مشروع الدولة الكردية. فلم تتورع هذه الدول عن البطش بهم، وخاصة النظام العراقي وتركيا، عبر تدمير قراهم واستخدام الأسلحة الفتّاكة ضدهم. ومع ذلك بقي أكراد العراق الأقرب إلى تحقيق بعض ملامح

السلطة الوطنية كأقليّة مهمة. وبقيت مناطق الأكراد ضحيّة الحرمان عبر العقود فيما أهملت ثقافتهم ولغتهم كما فعلت تركيا التي لم تعترف بوجود شعب كردي يختلف عن الأتراك.

في العهد المَلَكي ربط النظام نضال الأتراك وتطلعاتهم بالشيوعية الدولية والاتحاد السوفياتي. خاصة وأنّ السوفيات شجعوا قيام جمهورية كردية في شمال إيران بعدما أجبرهم الحلفاء على الانسحاب من إيران عام 1946. إنّ ما ساعد دعاوى النظام وخاصة حكومة نوري السعيد على نعت الأكراد بالشيوعية هو انتماء الشباب الكردي بأعداد كبيرة، أسوة بالشيعة والفئات المضطهدة الأخرى في المجتمع العراقي، إلى الحزب الشيوعي العراقي. وكانت مؤتمرات هذا الحزب تذكّر دائماً بالقضية الكردية، فكان هذا دليلاً إضافياً عن "تواطؤ" الطرفين بنظر النظام، وكذلك فرار الملا مصطفى البرزاني إلى الاتحاد السوفياتي حيث عاش في موسكو حتى سقوط الحكم المَلكي عام 1958.

وبعد ثورة تموز/جويليه 1958 عاد البرزاني إلى العراق تشجّعه وطنية عبد الكريم قاسم ونظرته المتسامحة تجاه مطالب الأكراد والشيعة، وهو الشيعي الأم. ولكن منذ الأيام الأولى ثبت أنّ لا مكان للأكراد في هذه الجمهورية وسرعان ما صدرت الأوامر للجيش لقمع "تمرّد" الأكراد. فبدأت حرب ضد الشمال دخل فيها سلاح الطيران العراقي استمرّت حتى 1961 وأسفرت عن التدمير الشامل والجزئي لأكثر من ألف قرية كردية وتهجير جماعي للأهالي[1]. فأدّى هذا القمع الرهيب إلى تمتين علاقات الأكراد مع شاه إيران والتي استمرّت صعوداً وهبوطاً حتى 1975 عندما تآمر مع هنري كيسنجر ليبعهم في اتفاقية الجزائر مع صدّام حسين.

وعندما سقط نظام قاسم عام 1963، ظنّ الأكراد أنّ النظام القومي العربي والبعثي سيكون أفضل من سابقه. ولكن الوضع كان أقسى وطأة بسبب إيديولوجية البعث التي لا تتهاود مع الأقليات غير العربية الساعية إلى حقوقها خارج الشوفينية العروبية. وما زاد الوضع سوءاً هو أنّ سورية أيضاً أُقفلت في وجه المناضلين الأكراد لأنّ الحزب نفسه سيطر على مقاليد الحكم فيها أيضاً في ذات الفترة. وبدل أن يلقى الأكراد الدعم من السوريين أصبح الجيش السوري يطاردهم ويدخل أراضي العراق

(1) حازم صاغية، قصة البعث، دار الساقي 2003.

أيضاً لضربهم في مسعى لمساعدة رفاقه البعثيين في بغداد. وفي أواسط الستينيات حاول رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز حلّ القضية الكردية عن طريق الحوار والاحترام المتبادل، فحال العسكريون والمتشدّدون في النظام دون ذلك.

أمّا الشيعة، فلقد نشأ في صفوفهم وعي مذهبي بعد القمع الدموي للحزب الشيوعي وبعد فشل الدولة الوطنية في استيعابهم والاستجابة لمطالبهم ومعاملتهم بالمساواة. ولم يكن الأمر هكذا في العهد الملَكي حيث كانت فعاليات الشيعة تحاول الانخراط في الجو السياسي العام في البلاد، ولم يكن من الضروري أن يكون هذا هو اتجاه الشيعة لو حصل توافق عراقي عام على خلق أوسع قاعدة للتمثيل السياسي في البلاد. وأمام التّصرف الطائفي الضيّق لحكام العراق ترجمت فاعليات الشيعة غضبها وعدم رضاها بالاتجاه نحو رجال الدين كقادة سياسيين[1]. ولم يأخذ زعماء العراق الهم الشيعي مأخذ الجد، رغم أن هذه المشكلة كانت أخطر وأهم من قضية الأكراد. إذ لو سعى الشيعة إلى الانفصال (ولم يفعلوا ولم يجهروا بذلك في عقود الاضطهاد)، لبطُل وجود العراق كدولة. ولكن الأكراد حملوا السلاح واعتمدوا دائماً على الدعم الخارجي من عدّة دول. وحتى عندما لجأ حزب الدعوة إلى الأعمال الارهابية في عهد صدّام ردّاً على دموية النظام، لم يتحوّل هذا الاتجاه إلى حالة عامة حتى في أوج الحرب مع إيران الاسلامية لاحقاً. كما أن معاناة الشيعة تمتد عميقاً في التاريخ منذ أيام الدولة العباسية في القرن السابع، فتبارى كل حكام العراق على قمعهم. وعلى مدى أربعة قرون تحت الحكم العثماني، أصبح الشيعة مواطنين من الدرجة الثانية. وبعد الحرب العالمية الأولى حافظت بريطانيا على الأسلوب التركي وأهملت الشيعة.

وكانت الفعاليات الشيعية وخاصة الكوادر المثقّفة قد نشطت في الأربعينيات والخمسينيات في تأسيس وتقوية الأحزاب اليسارية في العراق على طريقة الأقلية اليهودية في أوروبا التي كانت في طليعة المجتمع، على أمل أنّ نظاماً ديموقراطياً يسارياً عادلاً قد يساوي بين المواطنين ويمنحهم حقوقهم. فكان الشيعة في عداد الأحزاب الشيوعية والقومية كالبعث، وفي الصف الأمامي للمحافظة على وحدة العراق. ولكن وصول هذه الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى إلى الحكم لم يؤدِ إلى

(1) وكانت هذه النواة هي البذرة التي زُرعت في إيران لاحقاً لبناء "دولة الفقيه" الخمينية

منح الشيعة وجوداً رسمياً لا في السلطة ولا في الجيش، حيث استمر احتكار العرب السنّة للمناصب كما كان عليه الوضع في زمن تركيا. وحتى الأكراد كأقلية مظلومة حصلوا على مناصب في الدولة والجيش أكثر من الشيعة.

ولذلك اتجه شباب الشيعة العراقيين إلى "حزب الدعوة الاسلامية" ذات القاعدة المذهبية الضيقة. ولقد تأسس هذا الحزب عام 1957، وقويت شوكته بعدما أصدر علماء الشيعة فتاوى ضد العضوية في الحزب الشيوعي عام 1960[1]. فاتسعت قاعدة حزب الدعوة في أواخر الستينيات في ظل قائده السيّد محمد باقر الصدر. ورغم أن مبادىء حزب الدعوة تجاه القضية العراقية كانت عادية ومعتدلة إلا أن دعوته لقيام "جمهورية إسلامية" في العراق أعطته الصبغة الضّيقة التي لم يتحرر منها.

وفي أواخر الستينيات أيضاً ساعد بروز الشيعة معارضتهم للقانون المدني للأحوال الشخصية الذي رأوه مناقضاً للشريعة الاسلامية. وطلب العالم الشيعي السيد محسن الحكيم نقض هذ القانون، فقام عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، وهما من السنّة المتديّنين مقارنة بقاسم، بتخفيف مفاعيل هذا القانون أثناء حكمهما (1963 إلى 1968). كما ساهم في صعود الشيعة لجوء آية الله روح الله الخميني إلى العراق هارباً من ظلم الشاه ومقيماً وسط الشيعة في النجف في أوائل الستينيات . فأدّى هذا التطور إلى المزيد من الانحياز إلى مزج الشيعة للدين بالعمل السياسي. وسيكون لطرد صدّام حسين للخميني من العراق عام 1978 وانتصار الثورة ضد الشاه في إيران وعودة الخميني إلى طهران عام 1979، أوخم العواقب على الدولة العراقية.

أمّا على المستوى الوطني العام فبقيت مسألة الوحدة العربيّة مطروحة بدون حلّ: إذ استمرّ حكام العراق ومعارضوهم يتناقشون ويختلفون في مسألة الوحدة مع مصر عبد الناصر أم مع سورية وبأي صيغة. فقط مشروع "ضم" الكويت و ضرورة تحرير فلسطين من الصهاينة وجدا إجماعاً عراقياً كحلم يجب تحقيقه. وكما سنرى، تحوّل حلم ضمّ الكويت الذي لاقى إجماعاً وطنياً إلى كابوس قومي دمّر العراق وضعضع الجهود المشتركة العربية لعدّة عقود. فكان تحقيقه من أصعب مراحل التاريخ العراقي في القرن العشرين، وكأنّ أمّة اتفقت على شأن فانتحرت في سبيله. وسط كل

(1) أفتى السيد محسن الحكيم عام 1960 بأنّ الانتماء إلى الحزب الشيوعي يتناقض مع الانتماء إلى الدين الاسلامي. فأفاد البعثيون من هذه الفتوة ولكنّها أدّت بالتالي إلى نمو حزب الدعوة.

هذه التناقضات، لم تتجه الحكومات العراقية المتعاقبة إطلاقاً نحو الديموقراطية والتعددية.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مؤسسة الأبحاث العربية، 1999.
2. حنا بطاطو، العراق الكتاب الأول، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مؤسسة الأبحاث العربية، 1995.
3. ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ 1958، منشورات الجمل، 2003.
4. عبد الرحمن منيف، العراق، هوامش من التاريخ والمقاومة، المركز الثقافي العربي، 2003.
5. Dann, Uriel, Iraq Under Qassem 1958-1963. New York: Praeger Books, 1969.
6. Gabbay, Rony, Communism a nd Agrarian Reform in Iraq. London: Croom Helm, 1978.
7. Gallman, Waldemar, Iraq Under General Nuri. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1964.
8. Khadduri, Majid, Republican Iraq. London: Oxford University Press, 1969.

5

حزب البعث في السلطة

حزب البعث هو وليد الأفكار الأوروبية الرومنطيقية التي زاوجها ميشال عفلق بعروبية الحزب الاشتراكي العربي في الأربعينيات من القرن العشرين، لتأسيس حركة "روحيّة عربية" ضد أخرى "شيوعيّة ماديّة". ولقد استقطب البعث في العراق أولاً العرب من السنّة في المحافظات المجاورة لسورية والذين تضرّروا من التقسيم الاستعماري لديار العرب. كما استقطب العرب الشيعة الذين تمثلوا باكراً بشخصيات وطنية مثل فؤاد الركابي وعلي صالح السعدي. ورغم علمانية الحزب ورغبة قادته في تطوير العراق في اتجاه مدني، إلا أنّ تاريخ العراق في القرن العشرين يُظهر أنّ البعث لم يخرج كثيراً عن نطاق العرب السنّة الضيّق، في حين انصرف الأكراد والشيعة إلى أحزابهم الكبرى الخاصة في نطاق مذهبي واثني[1]. ويمكن تفسير ظاهرة نمو عضوية الحزب في عهد صدّام حسين جزئياً بأنّها كانت الطريق إلى تحقيق المصالح الشخصيّة. ولم يكن من السهل على أي حال الانتساب إلى الحزب بعدما أصبح في الحكم.

(1) في حين شجّع عفلق صدام على ضرب حزب الدعوة الشيعي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كان الفكر العنصري في حزب البعث معادياً للاثنيات غير العربية في العراق. وحتى 1963 كانت المادة الحادية عشرة من دستور البعث تدعو صراحة إلى أن "يُجلى عن الوطن العربي" كلّ داعٍ إلى تكتّل عنصري يناهض العرب. ولقد استُعملت هذه الفكرة ضد الأكراد.

كما أدّت ظروف تاريخية إلى سيطرة شخصيات وكوادر سنّيّة من قرى ومناطق عراقية معيّنة على الحزب. ذلك أن العديد من ضباط وعناصر الجيش وأجهزة المخابرات جاؤوا من هذه القرى والمناطق. وحتى في وقت مبكر، كانت عناصر الشرطة والجيش وقوى الأمن تبدي عطفاً على البعثيين بعد إخراجهم من السلطة عام 1963 إذا علموا أن هؤلاء من مناطقهم أو قراهم. أمّا البعثيون الآخرون وخاصة إذا كانوا من الشيعة فقد كانوا يتلقّون عقوبات أشدّ وفترات سجن أطول[1]. هذه المشاعر الطائفية كانت أحد الأسباب التي أدّت إلى تقهقر الالتزام العقائدي والولاء الحزبي على صعيد الأفراد في العراق وانحدار البعث إلى روابط قبلية وعائلية ومناطقية ما أفقده الدعم الشعبي الواسع. وكانت هذه الميول العائلية الشبيهة بالمافيا أكثر بروزاً في الفترة التي تلت الحرب العراقية الايرانية عام 1988. وهذا ما سنشهده لاحقاً.

كما شهدت فترة الستينيات من القرن العشرين ولادة الشرخ الدائم في حزب البعث بين جناحيه السوري والعراقي (راجع الفصل السابق). هذا الحزب الذي وُلد في سوريا، وصلت فيه الخلافات إلى حد لجوء مؤسسه ميشال عفلق إلى بغداد للإقامة فيها بصورة دائمة، كما فعلت شخصيات بعثية سورية أخرى. وساعد في إضعاف الحزب-أو الحزبين- في البلدين، سعي قياداته إلى استقطاب صغار الضباط إلى صفوفه الذين دأبوا على الاثراء غير المشروع وازعاج الناس والتضييق على المواطنين، ما جعل الشعب يكره ظاهرة الانقلابات وعسكرة السلطة ودعمها بالمخابرات التي تثير الذعر في النفوس بدل الهيبة والاحترام. وأصبحت مسألة استقطاب كوادر مدنية خلاقة أكثر صعوبة فيما بعد إذ إن أصحاب الابداع الحرّ لم يستسيغوا فكرة الالحاق القسري بصفوف البعث، وكثيرون فضّلوا المنفى.

وكانت القيادة المدنية في العراق مبدئياً تحت إشراف صدّام حسين بتوصية من أمين عام الحزب ميشال عفلق. ولكن طغيان اللجنة العسكرية داخل الحزب في سوريا على القيادات المدنية التقليدية في العامين 1965 و1966 أدّى إلى إقصاء ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار. ففرّت القيادة المدنية إلى بيروت التي اتخذتها مركزاً لادارة

---

(1) إنّ عطف عناصر قوى الأمن على أبناء جلدتهم في الاعتقال شأن بديهي عند العرب نراه في مذكرات زعماء انقلاب الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان عام 1962، جاء فيها أن الضباط وحراس السجون تعاطفوا مع القوميين من أبناء قراهم أو مذاهبهم وقاموا على خدمتهم. فالروابط العائلية والقبلية في الشرق تذهب عميقاً.

الفروع الأخرى للحزب ومن ضمنها الفرع العراقي. واستمرّ هذا الوضع الشاذ حتى قام البعثيون بانقلاب في العراق في تموز/جويليه 1968، فركب معظم القادة المدنيين للحزب اللاجئين من سوريا أول طائرة من بيروت إلى بغداد ليواكبوا الحدث. وأستُدعي ميشال عفلق من منفاه في البرازيل ليقود حزب البعث من بغداد ضد الجناح اليساري المسيطر في دمشق. ومنذ ذلك الوقت أصبح لكل من سوريا والعراق قيادة قطرية وأخرى قومية وفروع مستقلة "سورية" و"عراقية" في البلدان العربية الأخرى كاليمن ولبنان والأردن[1].

ومن آثار وصول البعث إلى الحكم في كلّ من سورية والعراق العمل باتجاه "قطري"، حسب تعبير البعثيين، فعمل بعثيو دمشق على الانفصال عن مصر والخروج من الجمهورية العربية المتحدة فيما انصرف بعثيو بغداد إلى الشؤون العراقية الداخلية. وحتى عندما اتفق قادة سورية والعراق على الوحدة عام 1979 لمواجهة استحقاق السلام المصري الاسرائيلي[2]، سعى البعث في العراق إلى القضاء على الفكرة في مهدها ضد رغبات الرئيسين أحمد حسن البكر وحافظ الأسد[3]. ففي كلّ من سورية والعراق سعى البعثيون إلى تفضيل المصلحة القطرية على المصالح القومية العربية. ومنذ العام 1970، تحوّل الانشقاق الذي بدأ عقائدياً إلى صراع شخصي حاقد بين رجلين: صدّام حسين وحافظ الأسد. ويتضح من الشرح السالف أن انقسام الحزب وافتراق البعثين لم يكن لأسباب عقائدية. وتقول بعض المصادر إنَّ هناك جانباً عقائدياً للشرخ حيث مثّل البعث في سوريا الجناح اليساري فيما مثّل بعثيو العراق الجناح اليميني الذي أصبح صدّام حسين أقوى رموزه.

عندما شارك حزب البعث في ثورة 1958، كان قليل الشأن، قليل الأعضاء. ولكن في السنوات اللاحقة تعاظم شأنه وركب موجة القومية والاشتراكية العربية المزدهرة في الستينيات. وساهم البعث مع قوى أخرى داخل العراق برجاله المسلحين

---

(1) نما في لبنان حزب بعث "سوري" بقيادة السيد عاصم قانصو من منطقة بعلبك وحزب بعث "عراقي" بقيادة الدكتور عبد المجيد الرافعي من طرابلس.

(2) اتفاق كامب ديفيد بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن في مقرّ الرئيس الأميركي الصيفي في كامب ديفيد قرب واشنطن.

(3) كما امتدّت المشاعر إلى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. فبينما اتّفق البكر والأسد على كره عرفات إلى الأبد كان صدام منسجماً معه.

في المؤامرات للقيام بانقلاب ضد الرئيس عبد الكريم قاسم ولضرب الحزب الشيوعي العراقي، حليف النظام آنذاك. وجاء الانقلاب البعثي الأول في شباط/فبراير عام 1963 وأدّى إلى حمّام دم غير مسبوق بحق الشيوعيّن. ولكن سقوط حزب البعث ولم ينقضِ عام 1963 بعد كان سريعاً مثل صعوده، إذ أدّى عجزه عن إدارة البلاد إلى خروجه من السلطة بعد تسعة أشهر. ولقد قام بالانقلاب ضد البعثيين حلفاؤهم السابقون من العسكريين يقودهم عبد السلام عارف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963. وكان انقلاب حلفاء الأمس عليهم عام 1963 درساً تعلّمه البعثيون في انقلابهم الناجح عام 1968، عندما انقضّوا على حلفائهم الجدد وقاموا بتصفيتهم ولم يمضِ أسبوعان بعد على نجاح الانقلاب.

إن بناء الدولة المركزية القوية المستبدة في الفترة منذ 1968 إلى 1978 على أيدٍ بعثية بقيادة أحمد حسن البكر وصدّام حسين، كان لها الأثر التاريخي الكبير على تاريخ العراق الحديث. فمهما قيل سلباً في هذه الحقبة، ليس هناك أدنى شك أن هذه المرحلة كانت أيضاً العصر الذهبي لدولة العراق إذ أعطت الشعب العراقي الكثير من الخدمات والتقديمات وأوصلت العراق إلى مراحل متقدمة في الصناعة والثروة والعلم والبنى التحتية. لقد كان ينقصها بالطبع نظام ديموقراطي وصحافة حرّة، وهما عنصران هامان أدّى غيابهما إلى سقوط هذه الدولة لعدم استقرارها.

قبل 1968، عاش العراق في ظروف صعبة من التمزّق العرقي والطائفي، واضمحلال الفكر والثقافة والطبقة الوسطى في عقد الانقلابات الدموية، ومن مظاهر تلك الفترة التصفية الجسدية البشعة للحزب الشيوعي ابتداء من العام 1963 والعنف البشع الذي استُعمل للقضاء على نظام عبد الكريم قاسم. ولم يُحدث الانقلاب البعثي عام 1968 طلاقاً كاملاً مع الماضي، بل كان استمرارية للحكومات التي سبقته منذ زوال الحكم الملَكي. ولكن الفرق هذه المرّة أن البعث دخل السلطة بمنظّمة مجهّزة وصارمة في هيكليتها، وادّعاء بلعبها لدور إقليمي أكبر من العراق. ولكن الهيمنة على السلطة لم تأتِ نتيجة العقيدة البعثية العروبية، بل إلى حكم الاستبداد الذي نما تدريجيّاً، بالتحالف التكتيكي مع بعض مراكز القوى داخل العراق، ومن ثمّ بالتصفية المنعزلة لبعض الأفراد والجماعات الصغيرة. هذه التصفيات المنعزلة تمّت بهدوء وحنكة ولم تُحدث غضباً شعبياً في حينها. ذلك أن البعثين قد تعلموا درساً آخر مفاده

أن الرأي العام العراقي لم يعد يحتمل مجازر سياسية كبرى بعد كل حركة انقلابية ومن تعليق وتشويه الجثث في الأماكن العامة.

إنّ تاريخ العراق في السنوات الـ35 التي سبقت الغزو الأميركي عام 2003، انطبع بشخصية رجل واحد هو صدّام حسين التكريتي، العربي السنيّ من أصول وضيعة مقارنة بستّة بغداد من الطبقة المتوسطة، والقادم من قرية العوجا الفقيرة نسبيّاً في منطقة تكريت والمشهورة بانتساب أبنائها إلى الجيش[1]. وُلد صدّام في 28 نيسان/أفريل عام 1937[2]، وعاش في فقر مدقع وعمل في أشغال وضيعة بمقاييس العراق. ولكنّه حصّل ما يكفي من العلم، على الأقل في المرحلة الثانوية والبدايات الجامعية، مقارنة بأترابه من تكريت. وقيل عنه إنّه صاحب ذاكرة فوتوغرافية، يحفظ بسرعة أدقّ التفاصيل، سواء أكان ملفّاً يقرأه أم شرحاً يستمع إليه. وبدأ في العمل السياسي التنظيمي والسرّي مبكّراً متأثراً بخاله خيرالله طلفاح استاذ المدرسة والضابط السابق في الجيش العراقي. وانتهى صدّام إلى الزواج من ابنة خاله هذا، ساجدة.

ولن ندخل كثيراً في نشأة صدّام حسين وتاريخ مسقط رأسه والقبائل والعائلات التي ارتبط بها، ذلك أن عدداً كبيراً من الكتب التي موّلها هو أو كُتبت ضدّه، لم تترك تفصيلاً مهما قلّ شأنه إلا وذكرته (منها سيرته الرسمية عن وزارة الاعلام العراقية من 19 مجلّداً). ولكن تجدر الاشارة إلى أنّ يوم 28 نيسان/أفريل، ميلاد صدّام حسين الرسمي، أصبح عيداً وطنيّاً في العراق تتخلّله الاحتفالات الجماهيرية والعطل الرسمية وفيضان من التغطية التلفزيونية المستمرة لعدّة أيام. وإنّ الفترة التي تولّى فيها شؤون العراق ارتسمت بعبادة الشخص الحاكم فأصبح صدّام كل شيء للناس ومثالاً لأسوأ أنواع الديكتاتورية.

في العام 1969، لعب صدّام حسين إبن الـ32 عاماً، دوراً كبيراً في بناء أجهزة السلطة التي أوصلت إلى مناخ الاستقرار الذي شهده العالم في العراق في العقد الذي أعقب انقلاب 1968. فأصبح صدّام في ذلك العام رئيس جهاز المخابرات ونائب أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي ونائب رئيس الجمهورية

(1) وهذا مألوف في لبنان حيث انتسب أبناء القرى الفقيرة في منطقة عكار المنسيّة إلى الجيش اللبناني بأعداد كبيرة نسبيّاً.

(2) رواية أخرى تقول إنّه وُلد في أول تموز/جويليه عام 1939.

و"ولي العهد" الوحيد. في ذلك الوقت قرّر حزب البعث حلّ "جهاز حُنين" الأمني وتطوير جهاز الأمن العام. ولتلطيف وقع اسماء الأجهزة الأمنية على الشعب أطلق البعثيون اسم "مكتب العلاقات العامة" على أجهزة الأمن العام. ولم يرغب أي قيادي بعثي ربط سمعته بالأمن سوى صدّام الذي أصبح مسؤولاً عن هذا الجهاز. والمهزلة أنّه خلال السنوات التي تلت استعمل صدّام سلطته الاستخباراتية للقضاء على البعثيين البارزين من قياديي الحزب وشخصياته والذين قد يشكّلون تحدياً لصعوده. وخلال فترة قصيرة ضمّ صدّام إلى صلاحياته مكتب شؤون الفلاحين ووزارتي التربية والاعلام.

الرئيس أحمد حسن البكر

كان أحمد حسن البكر، رئيس العراق بعد انقلاب 1968، أيضاً من منطقة تكريت، وقريباً لصدّام من ناحية أمّه. ابتدأ البكر في الجيش العراقي باكراً حتى وصل إلى مراتب عليا، فشارك في ثورة 1958 والحركات الانقلابية بعد ذلك. وعام 1968 قبل نصيحة خيرالله طلفاح وعيّن صدّام المسؤول الأول بعده، على أساس أن "الدم أثخن من العقيدة" (أي أن قربى صدّام للبكر أفضل من ولاء القادة البعثيين). وسرعان ما بدأ الضباط التكريتيون في تسلّم مقاليد الحكم والمناصب الحسّاسة في الدولة. وكان يسيّرهم حقدهم على الانكليز قبل 1958 وعلى النخبة السنّيّة الحاكمة بعد ذلك.

ولقد توسّط خال صدّام، خيرالله طلفاح لدى الرئيس أحمد حسن البكر وقال له: "صدّام هو ابنك، اعتمد عليه. إنك تحتاج إلى العائلة لتحميك وليس إلى الجيش. الأحزاب والجيوش تغيّر مواقفها في هذا البلد والدم أثخن من الماء". كما قال صدّام للبكر: "أعطني القوة والسلطة أعطك جهازاً يحكم البلد". ولكن البكر لم يكن في موقع يسمح له بالحل والربط إذ كان منذ البداية رئيساً ضعيفاً وهرماً من جيل نشطاء الخمسينيات (مولود عام 1914) فبقي "ساكن القصر" بدون قوة فعلية حتى أخرجه صدّام الحاكم الفعلي للعراق.

وكذلك فإن البكر كان الشاهد الأكبر على كل العنف والقتل الذي مارسه صدّام ولم يكن "الخروف المسالم". بل كان البكر مشجّعاً ومعجباً بأعمال صدّام، تاركاً له كامل الحريّة في حكم البلاد، ومستريحاً إلى لقبه الفارغ من القوة كرئيس للجمهورية. وعندما أمر صدّام بسجن رجل شريف كرئيس الحكومة السابق عبد الرحمن البزاز لمدة 15 عاماً، لم يعترض البكر. بل إنّ البكر فاق صدّام في الاتكال على العائلة

والعشيرة. فتأكد أن "شوفيره" وطباخه وبوّابه وحرّاسه ومرافقيه وخدمه كلهم من تكريت. حتى جعل معظم العراقيين يأسفون أنهم ليسوا من تكريت ليحصلوا على بعض هذه الوظائف المربحة. ولم يكن البكر عقائدياً أو أي شيء من هذا القبيل، فهو لم يعط مسألة الوحدة مع عبد الناصر اهتماماً، رغم كل الشعارات والخطابات الطنانة التي شَرعَنَ النظام وجوده من خلالها (مثل الوحدة العربية وتحرير فلسطين ومناهضة الاستعمار، إلخ). حتى أن سياسة النظام في قمع القوى العروبية واليسارية داخل الجيش والحكومة وفي الشارع لاقت استحسان أعداء العرب وأراحتهم من صعود محتمل لعراق راديكالي ضد اسرائيل والاستعمار.

ومن الطرافة أن عداء البعثيين في كلّ من العراق وسورية للوحدة العربية لاقى تشجيعاً وتنظيراً من ميشال عفلق الذي كان يكره عبد الناصر منذ تجربة الوحدة بين مصر وسورية. ولم ينقضِ العام الأول من حكم البعث حتى بدت هشاشة شعارات البكر. فهو زايد على الرئيس المصري جمال عبد الناصر في أيلول/سبتمبر 1969 لقبوله بمبادرة السلام الأميركية (روجرز) مع اسرائيل، ولكنّه تعاون مع الأردن لتسهيل عمل الجيش الأردني في قمع المقاومة الفلسطينية أمام أعين الجنود العراقيين المرابطين في الأردن. إذ تواصلت نداءات القيادة الفلسطينية لمدة أسبوعين إلى الجيش العراقي في الأردن التدخّل إلى جانبها، ولكن رئيس أركان الجيش العراقي حردان التكريتي كان قد تعهّد للملك حسين بعدم التدخّل ليتمكّن الجيش الأردني من السيطرة على الوضع. بقيت قصّة "حياد" الجيش العراقي في الحرب الأهلية في الأردن نقطة سوداء في سجل الشعوب العربية. وما هي إلا شهور حتى سحب العراق وحداته العسكرية من الأردن وسورية بسبب تكاليفها الباهظة وللحاجة إليها في الحرب ضد الأكراد في شمال العراق.

وارتبطت أفكار صدّام حسين والبكر وضباط آخرين منذ البداية بفقراء السنّة من منطقة تكريت والمثلث الممتد إلى الموصل، حتى أصبح جهاز الدولة بأكمله تقريباً من العرب السنّة من تكريت وجوارها (دور وسامراء وعانة، وبدرجة أقلّ من الموصل). وترافق ذلك مع رفض تام لمشاركة شيعية، رغم مساكنة التكارتة لفقراء الشيعة في منطقة الكرخ البغدادية التي لجأ إليها فقراء تكريت ومنهم صدّام وخاله وذووه. وكانت الكرخ في الخمسينيات والستينيات تشبه بعض نواحي ضاحية بيروت الجنوبية في عشوائيتها وأصول سكانها الريفية الوضيعة حيث تجاور اللبنانيون الشيعة مع

الفلسطينيين السنّة. واختلفت مطالب شيعة العراق عن سنّة العراق أن استثناء الشيعة من السلطة كان قراراً سياسياً بامتياز لا علاقة له بخلفيتهم الطبقية الاجتماعية كما كان وضع فقراء السنّة. ولذلك كان وصول صدّام ورفاقه من الثائرين السنّة إهانة مزدوجة للنخب الشيعية التي رأت في استمرار استثنائهم من مقاليد الحكم إمعاناً في ظلم يسمح لأنصاف الأميّين في إستلام المناصب بينما يرتع وجهاء الشيعة وأثرياؤهم ومثقفوهم تحت القمع والتهميش.

وقبل انقضاء العام 1968، أصبح صدّام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والرجل الثاني في النظام. وصدر قرار تثبيته في المنصب في بداية 1969، فأصبح لقب صدّام الرسمي "السيّد النائب". وأصبح من يذكر صدّام حسين بدون هذا اللقب ينال القصاص. وفي خطوة ذكيّة، جعل صدّام مكتبه كنائب للرئيس ملاصقاً لمكتب البكر، رئيس الجمهورية، ما مكّنه من مقابلته في أي وقت يريد. فاستغلّ مناصبه المتنوّعة لتحصين قوّته وعزل البكر، حتى أصبح رجل العراق القوي والوحيد من العام 1968 وحتى سقوطه عام 2003. والحقيقة التاريخية هذه مخالفة لآراء الكتّاب الذين رأوا أنّ دور صدّام بدأ فعلاً كرئيس للجمهورية بعد "أزاحته" للبكر عام 1979، وكأنّه لم يزحه فعلاً عام 1968[1] . ولينتقم من حرمانه من دخول المدرسة الحربيّة في الخمسينيات، أخذ صدّام قراراً في السبعينيات لتعين نفسه جنرالاً في الجيش ومن ثمّ قائداً أعلى للقوات المسلّحة عام 1979.

وكان الرئيس أحمد حسن البكر طيلة فترة رئاسته أداة بيد صدّام يبصم ويوقع أي ورقة تصل إلى مكتبه من "نائبه" صدّام، الذي تنازل له عن كافة الصلاحيات. نظريّاً كان البكر في وضع يسمح له بوضع حد لصدّام حتى العام 1976. ولكنه لم يعمل شيئاً، ليس لعدم رغبة منه بل لأنّه كان مرتاحاً لسير الأمور في البلاد بقبضة صدّام. وبعض المؤامرات التي نُسبت إلى صدّام، كازاحة رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، عام 1969، كانت فعلاً بطلب من البكر وبتنفيذ من صدّام. ولم يترك صدّام النايف وشأنه، اذ لحقه إلى منفاه في لندن حيث اغتاله عملاء عراقيون في تموز/ جويليه 1978 أمام فندق انتركونتيننتال. وبعد 1976 أصبح صدّام المعبّر الرئيسي للنظام والرجل الأول في البلاد.

---

(1) راجع مجلّة "المستقبل" التي أصدرها نبيل خوري في باريس، عدد 13 تموز/ جويليه 1979 عن وصول صدّام إلى سدّة الرئاسة وكأنّه عنصر "جديد" ظهر فجأة على الساحة.

وضمن خطة الحزب في الحكم الاستبدادي، اعتمد رجال أمن الدولة على أساليب مختلفة للوصول إلى أهدافهم ومنها تلقين درس للمعارضين الأقوياء عبر قتل وسجن أشخاص ضعفاء كمثال يستعرضونه على المجتمع. وأحد الأمثلة على الأسلوب القمعي هو لجوء النظام باكراً إلى الاعلان عن كشف مؤامرة "إمبريالية" عام 1969، قوامها 14 جاسوساً منهم تسعة يهود عراقيين. وساعدت هذه الخطوة على تثبيت الجو العام الذي أراده النظام لردع خصومه وترويعهم من البداية[1].

وفي تفاصيل هذه الواقعة أنّ اسرائيل شنّت غارة على مواقع عسكرية في الأردن أسفرت عن مصرع 16 عسكرياً عراقياً في 4 كانون الأول/ديسمبر 1968. وفي اليوم التالي سارت تظاهرة ضخمة في بغداد قُدّرت بأربعين ألفاً يسير أمامهم رسميون وحزبيون وشخصيات فلسطينية. وتوقّفوا أمام القصر الرئاسي فخرج الرئيس أحمد حسن البكر وألقى كلمة حماسية لمدّة ساعتين نقلها التلفزيون ووعد بضرب الطابور الخامس بيد من حديد واستئصال الجواسيس. وخلال أيام أعلن النظام فعلاً عن اكتشاف طابور خامس وشبكة جاسوسية، وما هي إلا أسابيع حتى تمّت محاكمة عدد منهم وإعدام 14 شخصاً، فيما صدحت الاذاعة بأنّ هذه الاعدامات هي "الخطوة الأولى الشجاعة نحو تحرير فلسطين"[2].

وعُلقت الجثث في "ساحة التحرير"، فيما دعا راديو بغداد المواطنين لمشاهدة مصير "أعداء الثورة" (أي أعداء الانقلاب البعثي عام 1968). فلبى مئات الألوف النداء وحضروا لمشاهدة الجثث، يرافقهم صدّام حسين وأحمد حسن البكر. وأصبح هذا الحدث شأناً دوليّاً ومصدراً لانتقاد العراق في الدول الغربية. فكان ردّ إذاعة بغداد "لقد أعدمنا جواسيس ولكنّ اليهود صلبوا المسيح". وفي كلا الحالتين مارس الغرب ونظام العراق النفاق، فعين حكومة العراق لم تكن على فلسطين، في حين كانت عين الغرب على النفط العراقي وليس على ضحايا النظام من العراقيين.

بعد هذه الاعدامات، دأب النظام على إهانة المنظمات والجماعات عبر إخافتها من التجمهر ضدّه بأساليب شتى. فأعلن النظام أنّ الرئيس السابق عبد السلام عارف

(1) وهذا ليس بمستغرب في التراث الشرقي" إذ في المرويات الشعبية اللبنانية طرفة عن رجل قام بذبح قطة ليلة زفافه أمام زوجته لتهابه بعد الزواج.

(2) حازم صاغية "قصة البعث في العراق" الحلقة 5 في الحياة 1 نيسان/أفريل 2003.

كان عميلاً للمخابرات الأميركية كما حكم على رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز بالسجن الطويل الأمد بتهمة العمالة لاسرائيل، بعد تعريضه لشتّى أنواع التعذيب.

وبعدما خلا الجو من عناصر المعارضة الجديّة، انقلب الوضع في السنوات التالية وأصبح اهتمام السلطة هو قمع أبنائها داخل حزب البعث. وهكذا قبل نهاية السبعينيات تمّت تصفية جميع قادة انقلاب 1968 باستثناء اثنين: الرئيس حسن البكر وقريبه ونائبه صدّام حسين. وأصبح الرجلان صاحبي الحلّ والربط بسيطرتهما الكاملة على مجلس قيادة الثورة الحاكم، وباختيارهما وتغييرهما للأعضاء مراراً وخلال سنوات قليلة. فكان عدد الاعضاء لا يزيد عن ستة.

وكان خوف النظام من السياسة الأميركية وما تستطيعه داخل العراق عظيماً. فالبعثيون كانوا ضليعين في خطط المخابرات الأميركية منذ ثورة 1958 وحتى انقلاب 1968. ولكن هذه المرّة عجزوا عن تلبية المطالب الأميركية بالسرعة المعهودة. وخاصة أن الخزينة كانت تفتقر إلى المال والرأي العام العراقي معادٍ لأميركا بعدما قطع عبد الرحمن عارف العلاقة معها لدورها في هزيمة عبد الناصر عام 1967. فعمل صدّام والبعث على احتواء احتمالات إخراجهم من السلطة بعون خارجي. وواجهوا المعارضة الداخلية بقسوة في وقت رسموا أسلوب مواجهة المخابرات الأميركية، التي وصلت علاقتهم معها إلى الحضيض. وبموازاة القمع الداخلي صعّد حكّام العراق الحملة الكلامية ضد أميركا بأنها تسعى إلى التآمر ضد العراق وإلى قلب نظامه الوطني. وهكذا في تشرين الثاني/نوفمبر 1968، وبعد سنوات من التعامل مع المخابرات الأميركية، رأى البعثيون أن يمنحوا هذا "الشرف" الاتهام إلى غيرهم فأعلنوا أنّ عدداً من العراقيين يتعاملون مع "السي آي إيه" والموساد. واتهموا الكولونيل مدحت حاج سرّي بقيادة هذه الحلقة .

ولم يكن الاتهام صحيحاً، ذلك أن سرّي كان شقيق رفعت سرّي مؤسس "حركة الضباط الأحرار"، وكان إنساناً شريفا عاملاً لبلاده. ولكن "علّته" في نظر المخابرات العراقية كانت شعبيته واستقطابه لعراقيين من خارج حزب البعث ومن ناصريين ومستقلين. وخمّن صدّام ورفاقه بأنّ من عادة الولايات المتحدة الاتصال بالقوى العراقية التي تملك شعبية وتقدر على تأمين شرعية بديلة بعد إزاحة النظام. واستنتجوا أنّ المخابرات الأميركية ستتصل بأي فعالية عراقية خارج البعث، يمكن أن تمثّل تحدّياً للنظام داخل القوات المسلّحة. فاعتقلوا سرّي على أنّه عميل أميركي،

وجعلوه "يعترف" بعمالته على التلفزيون، ثم أعدموه. وتلى هذا الاعدام اعتقال 30 مواطناً، بينهم 16 يهودياً عراقياً ممن بقوا في البلاد بعد قيام دولة إسرائيل وتقديمهم على أنهم أعضاء في خلية صهيونية أميركية ضد العراق وعملاء للموساد، جهاز مخابرات إسرائيل. وقام صدّام بحملة إعلامية غير مسبوقة ملأت صفحات الجرائد والمجلات والاذاعات والتلفزيون عن أهميّة كشف هذه "المؤامرة" ضد هذه القيادة العراقية التي وضعت مسألة تحرير فلسطين أمام أعينها.

وواصل صدّام حملته للسيطرة على الجيش العراقي فاعتقل في بداية 1970 29 ضابطاً وعدداً من المدنيين بتهمة "السعي إلى قلب النظام"، وأعدمهم. ثم اتهم مجموعة أخرى بالتآمر مع إيران وأعقب ذلك سلسلة اعتقالات وإعدامات. وتبيّن فيما بعد أن اثنين من صغار الضباط الذين اعترفوا "بالمؤامرة" كانوا من أزلام صدّام. وتشكّلت محكمة خاصة ضمّت طه ياسين رمضان وناظم كزار وأصدرت أحكاماً باعدام 42 شخصاً بتهمة التآمر مع شاه إيران ضد العراق.

وفي تشرين الأول/أوكتوبر من نفس العام أزاح صدّام الجنرال "حردان التكريتي" من قيادة الجيش وعيّن مكانه "حامد شهاب" من تكريت. ثم نفى حردان إلى الجزائر فلجأ هذا الأخير إلى الكويت. ولم يرقْ لصدّام أن يكون حردان قريباً من العراق فأرسل له قتَلَة أردوه صريعاً في أيار/ماي 1971. ثم أرسل من يقتل الجنرال "مهدي صالح السامرائي" المنفي في بيروت. وجاء دور فؤاد الركابي الذي كان أميناً عاماً لحزب البعث ومخطط عملية اغتيال قاسم التي شارك فيها صدّام. هذا المسكين لم يكن يشكّل أي مصدر للخطر على النظام، فهو ترك حزب البعث واختار طريق الناصرية، ولكنه تعرّض للسجن فور نجاح انقلاب 1968. وعندما طالب قدماء الحزب بإطلاق سراحه لأنه لم يرتكب أي مخالفة، طعنه أحدهم في السجن عام 1970 فقتله ولم تُعرف التفاصيل. ولكنّ قتله استُعمل كمثال لإخافة الناصريين وليس لأنّه بعثي سابق أو شيعي.

وخلا الجو لصدّام للقضاء على منافسيه، فبضربة واحدة يوم 28 أيلول/سبتمبر 1971، أحدث تغييراً حكوميّاً بموافقة البكر أدّى إلى أقصاء الجنرال صالح مهدي عماش، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، وعبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية. فأقال الأول من كل مناصبه أثناء غيابه عن العراق في مؤتمر جامعة الدول العربية في المغرب في أيلول/سبتمبر 1971. فكانت هذه ضربة قاضية على أي أمل

في بناء جيش عراقي محترف. وكان البديل عند صدّام هو جيش تابع لحزب البعث. وفي وقفة نادرة عارض البكر أذيّة عماش فوافق صدّام وعيّن عماش سفيراً في أوروبا حتى وفاته عام 1975. أمّا الشيخلي، زميل صدّام "التوأم" حسب تعبيره، فأزيح من منصبه كوزير للخارجية وعُيّن سفيراً في الأمم المتحدة. وكان سبب إزاحة الشيخلي أن هذا الرفيق الحميم لصدّام أخذ يتحدث عن ضرورة رأب الصدع مع سورية وأنه لا يجوز لصدّام أن يسيطر على كل الوزارات ومراكز السلطة. وعندما تقاعد الشيخلي من منصبه وعاد إلى بغداد، قتله أحدهم عام 1982.

وفي 1974 إعتقل النظام 200 شخص من أصحاب المهن وأبناء الطبقة الوسطى من مثقفي المدن، وجلّهم من المتقاعدين المتقدّمين في السن، بتهمة الانتساب إلى الحركة الماسونية.

ولم يقتصر القمع على المستقلين الذين من الممكن أن يقيموا اتصالات مع الغرب، ولكن البعث خاف من الشيوعيين أيضاً لأنّه يعرف قوّتهم تحت الأرض. إذ في أواخر 1968 دعت القيادة المركزية للحزب الشيوعي إلى اسقاط النظام، فهاجم مسلّحون شيوعيون مكاتب حكومية وأطلقوا الرصاص على منزل صدّام. وردّ النظام بحملة تنكيل بالشيوعيين عام 1969، بدأت باعتقال القائد الشيوعي عزيز الحاج وتعذيبه هو وعشرات الشيوعيين في سجن قصر النهاية، وبالحكم على عشرين شخصاً بالاعدام بعد إجبارهم على "الاعتراف" العلني بتدبير مؤامرة ضد النظام.

وبعد تطهير البلد من القوميين العرب والناصريين والمستقلّين والشيوعيين ومن سمّاهم النظام "عملاء الصهيونية رالسي آي إيه"، اتجه صدّام نحو تصفية منافسيه المحتملين داخل حزب البعث وفي الجيش والادارات العامة والمجتمع العراقي بشكل عام.

تقديمات اجتماعية

رغم قسوته وصرامته، إلا أن النظام البعثي استطاع في سنوات قليلة تحقيق ما عجزت عنه الحكومات المتعاقبة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. إذ قام بتأميم شركة النفط العراقي الأجنبية عام 1972، وببعض التقديمات الاجتماعية التي حققت له شعبية بين المواطنين. وكانت الخطوة الأولى إطلاق سراح آلاف المساجين من العهود السابقة، بعضهم أمضى دهراً في غياهب الاعتقال منذ عهد عبد الكريم قاسم.

ورافق هذه الخطوة خطاب لصدّام قال فيه إنّ "القانون فوق الجميع ومسألة اعتقال الناس بدون حق لن تحدث مرّة ثانية" (...). ثمّ بدأ صدّام مرحلة جديدة في تكبير القطاع العام، فوظّف عشرة آلاف شخص من الذين سرّحتهم الحكومات السابقة بسبب نقص الموارد الماليّة وضغوط شركة النفط العراقي الأجنبية التي خفّضت في أوائل الستينيات كميات النفط المنتجة وبالتالي المبالغ المدفوعة للعراق. وكان صدّام يقوم بالتعيينات بنفسه أحياناً مسبغاً النِعَم على من يقصده في وظيفة.

وقام صدّام بإنجاز برامج الاصلاح الزراعي الذي انتظره الناس منذ بداية الستينيات، فحصل الفلاحون والزراعيون على امتيازات وحقوق جديدة. ورغم أن العمل النقابي كان حكراً للبعث، إلا أن النقابات والاتحادات العمالية القائمة حسّنت من الأجور ومن أحوال العمال. وفي مجالات الضمانات الصحية والاجتماعية، حصل العراقيون لأول مرّة على أنظمة ضمان وخدمات صحية. وأعطى صدّام المرأة العراقية اهتماماً خاصاً في حقول العمل والدراسة، وفتح لها المجال واسعاً في مهن كانت حكراً على الرجال، مثل القوات المسلّحة والجيش الشعبي. ورغم أنّ صدّام كان يتبنى الكثير من القرارات والمشاريع ذات الطابع الاشتراكي المعمول به في دول أوروبا الشرقية، إلا أنّه كان دائماً يأخذ العادات والقيَم العربية بالاعتبار، وهو البارع بتقاليد العشائر والعائلات.

وفي الفترة الأولى أيضاً كان صدّام متمتّعاً بفوزه وبوفرة المال وسعيداً بما حقّقه على الصعيد الشخصي. فبدا ضحوكاً مبتسماً تنشر الصحف وشاشات التلفزة صوره مع أفراد عائلته (زوجته ساجدة وأربعة أطفال) فنال إعجاب العائلات العراقية. وبات يرتدي الملابس الأوروبية الفاخرة بكثرة ثم يوزّعها على زواره. وأخذ أعضاء حزب البعث يقلّدونه في اللباس والتسريحة والشاربين. ثمّ بدأ صدّام يزور الناس في منازلهم ويحمل أطفالهم لالتقاط المزيد من الصور، ويزور أماكن العمل في المصانع والشركات والدوائر الحكومية. ولعلّ آخر مشهد أمتع صدّام قبل سقوطه يوم 9 نيسان/ أفريل 2003، هو لقطات تلفزيونية له وهو على منصّة وسط الشارع في بغداد والناس تهتف له فيما الطائرات الأميركية تدكّ المدينة.

ولكن الصورة ليست كل شيء في بلد تُعتبر فيه الكلمة أكثر مضاءً من السيف. ففي شرق، في البدء كانت فيه الكلمة، رافقت صورة صدّام سلسلة مقالات وتصريحات وخطابات نُسبت إليه. فأصبح حجمها عبر السنين يملأ مجلدات ضخمة

أطلقت عليها وزارة الاعلام اسم "مؤلفات صدّام حسين"، فلم يبق شأن كتابي، علمي أو أدبي إلا وحمل توقيع صدّام. وأثناء الغزو الأميركي للعراق عام 2003، أمكن مشاهدي التلفزيون أن يلمحوا على مكتبات الأرصفة كتباً أنيقة كبيرة الحجم هي سيرة صدّام في 19 مجلّداً. ويقال إنَّ صدّام استعمل كتّاباً محترفين، وأحياناً كان يقترح الفكرة بشكل عام فيصيغونها في الأبحاث والمراجع ويمنحونها منحىً ناهز العبقرية. كما منحته جامعة بغداد ليسانس في الحقوق لأنه درس سنتها الأولى في القاهرة. وظهرت قصص أدبية بقلم صدّام تُرجمت إلى عدّة لغات[1]. وهذا الكم الهائل من المادة المكتوبة مما نُسب إلى صدّام كان مادة غزيرة أذاعتها وسائل الاعلام بشكل دائم للتسبيح بحمد السلطان صبحاً ومساء. وكان التلفزيون العراقي يفرد ساعات البث للمواطنين الذين يكتبون الشعر في مدح صدّام. وحين حاول رئيس التلفزيون تشذيب ما لا يصلح للبث من "الشعر"، دعاه صدّام إلى مكتبه وأنّبه بأنّه لا يسمح للمواطنين بالتعبير عن مشاعرهم. ومرّة أخرى شجّعه معلّمه ميشال عفلق: "أنت ما يحتاجه الشعب!".

الأكراد والشيعة

وفي تلك الحقبة بالنسبة للأكراد، فانّ حكم البعث بدأ بأزمة حدودية مع إيران في شباط/فبراير 1969 حيث بدأ الشاه بالمطالبة بالسيادة على الساحل الشرقي لشط العرب وأدى ذلك إلى حشد للجيشين على الحدود. واستغلّ الأكراد الأجواء فقاموا بدعم من إيران بهجوم ناجح على مدينة كركوك في آذار/مارس 1969. وبدأت مفاوضات مع الأكراد ووصلت إلى مراحل متقدّمة في العام 1970. وبسبب اتكّال الأكراد جزئياً على الاتحاد السوفياتي سافر صدّام إلى موسكو وقابل ألكسي كوسيغن لبحث موضوعهم. وأمام رفض الأخير حلاً عسكرياً للقضية الكردية، عاد صدّام إلى بغداد وهو يتكلم عن حلّ سلمي، وقابل ممثلي الأطراف الكردية الذين اعترفوا فيما بعد بمصداقيته في التفاوض واعجابهم باطّلاعه على تفاصيل قضيتهم ورغبته في الوصول إلى اتفاق. وفعلاً وقّعت الحكومة اتفاقاً مع الأكراد في 11 آذار/مارس

---

(1) منها "زبيبة والملك".

1970، اعتُبر الوثيقة الأساسية لحقوق أكراد العراق التي بقيت المرجع الرسمي الأساسي للعقود التالية.

وساعدت هذه الظروف على تقارب حكومي كردي أوصل الطرفين إلى توقيع اتفاق يعترف بحقوق الأكراد ويمنح الحزب الديموقراطي الكردستاني امتيازات في الحكومة. وفعلاً بدأ النظام في تحسين أوضاع الأكراد والاعتراف بدولة مزدوجة القومية (دستور 1970)، فتجاوب الأكراد بتخفيض استعدادهم العسكري، ولكنهم لم يقطعوا العلاقات مع إيران. ورغم أنّ البرزاني بدأ علاقات جيّدة مع البعثيين ولكن صدّام فضّل التعاطي مع الطالباني الذي كان أكثر وضوحاً ومباشرةً في التفاوض.

ولقد وافقت الوثيقة على مبدأ الحكم الذاتي للأكراد وعلى انتخابات ديموقراطية في منطقة الحكم الذاتي، وعلى مبدأ المشاركة في ثروة البلاد، واستعمال اللغة الكردية كلغة رسمية، واقامة قوى شرطة كردية. ومقابل ذلك قدّم الأكراد التزاماً بعدم اللجوء إلى قوى أجنبية ضد الحكومة المركزية. وفوق ذلك، منح صدّام الأكراد خمسة مقاعد وزارية، وخصّص مبلغاً شهريّاً للملا مصطفى البرزاني ليوزّعه على خاصته وليحفظ الولاءات القبلية.

واتّفق الطرفان على تنفيذ بنود الاتفاق خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولكن هذه الفترة الزمنية منحت صدّام وقتاً كافياً لخلق حقائق على الأرض، بدءاً بتغيير التركيبة الاثنية لمدينة كركوك النفطية، التي كانت خليطاً من العرب والأكراد والتركمان. فرغم أن أغلبية سكان كركوك كانوا من التركمان، إلا أن العرب والأكراد تحدّثوا عن تفوقهم العددي. فبدأ صدّام يفتتح المراكز والمؤسسات الحكومية في كركوك بموظفين عرب من خارج المدينة. ومن ناحيته، لاحظ البرزاني هذا الأمر وبدأ يشجّع النزوح الكردي إلى المدينة. وفيما دعت الاتفاقية إلى تحويل الأموال الحكومية إلى مؤسسات كردية لبناء المدارس والمؤسسات الاجتماعية للأكراد، أخذت الحكومة المركزية تنفّذ هذه المشاريع مباشرة، ما أغضب الأكراد ودفع على الأقل قيادة البرزاني إلى النظر إلى الخارج. وهذه المرّة ابتعد عن الاتحاد السوفياتي ولجأ إلى شاه إيران وإسرائيل، وكانت بداية التحوّل عند الأكراد عن خطاب "التقدمية واليسار" إلى منطق الغرب حول "حقوق الانسان والليبرالية".

أمّا صدّام، فبعد أن فرغ من إقصاء عماش والشيخلي في 28 أيلول/ سبتمبر 1971، استيقظ في اليوم التالي وأعطى الأوامر لمسؤوله الأمني ناظم كزار لاغتيال

مصطفى البرزاني في موقعه قرب السليمانية شمال العراق. وذهب وفد قوامه ممثلو الحكومة ورجال دين مسلمون إلى السليمانية لمتابعة المفاوضات مع البرزاني. ولكن خلال الحديث انفجرت عبوات ناسفة خبّأها النظام في ملابس رجال الدين بدون معرفة منهم. فقُتلوا على الفور وجُرح البرزاني. وتبخّر أي أمل لإنجاح الاتفاق الموقّع قبل عام.

وفي بداية حكم البعث، اهتم صدّام بمسألة شيعة العراق أيضاً، فكان أول وعوده إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية بجعله خاضعاً لتفسير المحاكم المذهبية. ولكن كان للشيعة سلسلة مطالب أخرى لم يلبّها صدّام، فتوقفت قياداتهم الروحيّة عن استقبال ممثلي الحكومة، ولم يدخلوا في مفاوضات تفصيلية كما فعل الأكراد. فلقد طرحوا منذ البداية مطلبين على حكومة البعثيين: إلغاء قانون الأحوال الشخصية بدون مراوغة، ومنح الشيعة تمثيلاً حقيقياً وكاملاً في السلطة. وعلى سبيل المثال أشار قادة الشيعة إلى أنّ البعث يلهج بالعلمانية، ولكنّ ثلثي أعضاء مجلس قيادة الثورة كان من السنّة التكريتيين في بلد شكّل فيه الشيعة أغلبية السكان. ولم ينقض العام الأول على حكم البعث حتى اتضح لصدّام ورفاقه أنّ قيادة الشيعة صعبة المراس ورافضة للتفاوض وأنها أصبحت تشكّل الخطر الأساسي على حكمهم وليس الأكراد أو أي طرف داخلي آخر. خاصة أنّ علماء الشيعة بدأوا الكلام العلني ضد البعث منذ الأيام الأولى بعد الانقلاب وبدون وجل. ورغم أن السيد محمد باقر الصدر كان بارزاً في قيادة الشيعة، إلا أنّ تقدير صدّام كان أنّ الزعيم الآخر، السيد محسن الحكيم وأبناءه هم القوة التي يجب قمعها.

ولذلك، وبدلاً من إلغاء قانون الأحوال الشخصية، قام صدّام بتقويته ومنح المرأة حقوقاً إضافية كما منع الرجال من تعدّد الزوجات . ثم انتقل إلى الهجوم في نيسان/أفريل 1969 بإصدار قانون يحظر حزب الدعوة الشيعي. وبتشجيع من ميشال عفلق الذي رأى في شعبية الحكيم المذهبية تهديداً لرؤية البعث بدأ النظام يعتقل أعضاء حزب الدعوة. ومن الأسباب المباشرة التي دفعت عفلق للانحياز ضد القيادات الشيعية أنّه كان عائداً من رحلة خارج البلاد ولدى وصوله إلى مطار بغداد راعه الاستقبال الشعبي الحاشد للسيد الحكيم الذي كان هو عائداً أيضاً من رحلة خارج العراق. فأصيب عفلق بالقلق وأنذر صدّام أن "الجماعات الاسلامية ستصل إلى قوة يصعب السيطرة عليها ويجب ضربها". وبدأ صدّام التنكيل بالحكيم وأفراد عائلته على

اتّهم عملاء لإيران، فأعدم 17 فرداً من أولاده وأحفاده وقتل الحكيم نفسه عام 1970. وفرّ من بقي من أسرة الحكيم إلى لندن وطهران.

ولم تمرّ هذه الاعدامات مرور الكرام، إذ أثارت غضباً شعبياً عارماً، واجهه النظام بيد من حديد وبمزيد من القمع. وأصبح محمد باقر الصدر الزعيم الشيعي الأبرز بعد مقتل الحكيم. فلم يخفّف الأول من لهجته ضد النظام، وخطبه الدينية المملوءة بالانتقاد لحزب البعث، ورفضه العنيد لاستقبال ممثلي الحكومة.

وفي بداية 1972، أرسل النظام الجيش إلى النجف واعتقل الصدر. وتدخلّ البكر في تدخلاته النادرة وطلب أطلاق سراح الصدر. فأطلق الصدر ولكن ذلك لم يعدّل مواقف المعارضة الشيعية من الحكومة، بل كانت الأمور تتجه نحو التصعيد. وباتت الاشتباكات بين مسلّحين شيعة والسلطة شأناً عادياً. كما أمر صدّام بقتل خمسة رجال دين شيعة عام 1974. وسجن الصدر مرّة ثانية وأطلق سراحه مجدداً فعاد هذا الأخير إلى العمل السياسي بالتعاون مع أبناء الحكيم. وقاد الصدر مظاهرة ضخمة في النجف بمناسبة ذكرى عاشوراء ضد النظام. ولم تسمح السلطة بهذا التحدي ففتحت نيران أسلحتها وارتكبت مجزرة بحق المتظاهرين. ووصل القمع إلى مستويات أعلى حيث سجن صدّام ألفي معارض شيعي واعتقل ثمانية علماء من الشيعة وأعدمهم. ثم زاد على ذلك بطرد مائتي ألف مواطن عراقي شيعي إلى إيران بتهمة أن أصولهم إيرانية. فيتساءل المرء لو بدأت كل دولة في الأرض بطرد مواطنيها ذوي الأصول في بلدان أخرى لفرغت البلدان. ولم يكتف صدّام بنفي الشيعة من معارضيه بل شرعن هذا الطرد بتغيير قوانين الجنسية العراقية. وفي وقت كان أي مواطن من دولة عربية أخرى يحصل على الجنسية العراقية بمجرد طلبها، قام النظام بوضع 60 بالمئة من الشعب العراقي في قفص اتهام أنه من أصل فارسي وليس عربياً.

وفي شباط/فيفري 1977، وقعت اضطرابات في النجف وكربلاء قام بها ناشطون شيعة، فأرسلت الحكومة الجيش الذي أطلق النار على المواطنين ما أدّى إلى خسائر بالارواح. وللامعان في القمع، عيّن مجلس قيادة الثورة الحاكم هيئة من خمسة أشخاص بقيادة عزت مصطفى لمحاكمة المتهمين بإثارة الشغب. وبعد محاكمات صورية سريعة، حكمت الهيئة بإعدام ثمانية أشخاص وبالحكم بالسجن المؤبد على خمسين آخرين. واعتبر صدّام هذه الأحكام خفيفة، وخلال فترة قصيرة قام بتجريد عزت مصطفى وحسن الجاسم، عضوَيْ الهيئة، من رتبتهما الحزبية والرسمية وأبعدهما

إلى منطقة نائية في البلاد بتهمة "الانهزامية" و"الاهمال"، وذلك لأن أحكام الهيئة جاءت خفيفة بنظر مجلس القيادة. (رغم أنّ عزت مصطفى كان عضواً في القيادة القطرية للحزب منذ 1966 وعضو مجلس قيادة الثورة منذ العام 1969) .

ومن علامات ذلك الزمن العنصرية المكشوفة أنّ السفير العراقي في الصين، عيسى صالح وهو من تكريت، صرّح علناً "أن شيعة العراق أصلهم فارسي أكثر منه عربي"! مع أنّ الحقائق التاريخية عن ديمغرافية العراق تؤكد أنّ شيعة العراق هم قبائل عربية معروفة يشوبها بعض التزاوج مع عائلات قدمت من إيران بسبب الجغرافية. وفي ممارسة فاقت النازية بدأت الحكومة العراقية تشجّع التفريق العنصري على طريقة هتلر، إذ منح صدّام مبلغ 2500$ لأي عراقي "أصيل" يُقدم على طلاق زوجته إذا كانت من جذور إيرانية. ثم أطلق صدّام على المعارضة الشيعية لقب "طابور خامس" مع ما تحمله هذه الصفة من خيانة للوطن والعمالة للخارج. وحكم بالسجن المؤبد على محمد باقر الحكيم ثم أطلق سراحه عام 1979. ولذلك غادر الحكيم إلى سورية ومنها إلى إيران عندما عاد إليها الخميني المطرود أيضاً من العراق. وفي السبعينيات أيضاً استمر صدّام بالتنكيل بعائلة الحكيم عبر سجن أفرادها أو إعدامهم. وحاول صدّام تحسين صورته لدى الشيعة، فأمر بإنفاق 50 مليون دولار لترميم وتجديد المقامات الدينية في كربلاء والنجف، ولكن الشعب لم يعر ذلك أهمية. ولم ينقضِ عقد السبعينيات إلا وكان العراق يستعد لحرب مدمّرة مع إيران الشيعية الاسلامية.

صعود صدّام حسين

في بداية السبعينيات كانت الساحة الداخلية خالية من التهديدات نسبياً، فبدأ البعث تطوير أجهزته التنظيمية لأول مرّة منذ تأسيسه في العراق منذ عقود. فخلق نواة مركزيّة وخلايا وفروعاً وإدارات في المناطق، وقيادة قوميّة للعالم العربي مع تواجد قطري في عدّة دول عربيّة. ولم يكن النمو عشوائياً أو طفيليّاً، إذ لم تكن مسألة الانخراط في حزب البعث أمراً سهلاً، خاصة لما حقّقته العضوية من امتيازات وفوائد للعضو. فكانت هناك درجات ومراتب: مناصر، مواطن للحزب فئة أولى وثانية، مرشح للعضويّة، وصولاً إلى مرتبة العضو الكامل. وبعد العضويّة الكاملة يُفتح المجال للوصول إلى رتبة "مسؤول خليّة"، و مسؤول فرع أو مسؤول منطقة. والمحظوظون الذين يتفوقون في كل هذه المراحل يمكنهم أن يصلوا إلى مراتب أعلى، كالعضوية

في القيادة القطرية وبعدها في القيادة القوميّة. وأرسل النظام المئات من الشبان الموهوبين والمثقفين إلى مدارس الاعداد الحزبي.

وخلال العقد الأول من حكم البعث ارتفع عدد أعضاء الحزب إلى 400 ألف. ووصل إلى المليون عام 1980. ذلك أنّ صدّام سهّل شروط الانتساب وأرسل البعثيين إلى كافة القرى والبلدات وإلى أحياء معيّنة في المدن، وخاصة في صفوف الشيعة. حتى فاق عدد البعثيين الشيعة السنّة. ولكن العناية الخاصة منحها صدّام إلى أبناء منطقته المعروفة بالمثلّث السنّي العربي: تكريت وعانة والموصل ودورة وسامراء وحديثة. هؤلاء وصلوا إلى المراتب العليا في الحزب بسرعة وعُيّنوا في مناصب بأعداد أكثر من الشيعة. حتى أنّ صدّام ابتكر شتّى الطرق لتعيين البعثيين والأقارب في مناصب متنوعة بدون المرور بالوزارات المختصة أو الادارات في الشركات. وفي سفارات العراق في الخارج، كان ثمّة مسؤول لحزب البعث يراقب كل شاردة وواردة، فكان أكثر سلطة من السفير نفسه. وبعد أن كان البعث حزباً نخبوياً ينظّر له فيلسوف غامض روحاني مثل ميشال عفلق، أصبح يضم في صفوفه أبناء العشائر والأميين وسواهم ممن يعطون ولاءً عفوياً خالصاً لزعمائهم. وهذا الاخلاص تضمّن التجسس على الأعضاء الآخرين والتبليغ عنهم ومراقبة أي انحراف.

وتجدر الملاحظة إلى القرار السطحي الذي اتخذه الاحتلال الأميركي في أيار/ماي 2003 لحلّ حزب البعث في العراق أو منع البعثيين من تبوأ مراكز في الادارة العامة. لأنّ طبيعة الأحزاب والجمعيات أنّها تستمرّ في الحياة مهما تقلّبت الظروف. من هنا، عاد الحزب الشيوعي العراقي بقوة بعد سقوط صدّام بعد عقود ظنّ خلالها النظام أنّه انقرض من الساحة. حتى الملَكيون عادوا إلى الساحة العراقية عام 2003، بعد 45 عاماً من سقوط الملَكيّة.

أمّا بالنسبة للجيش، فعمل صدّام على عزل الضباط من أصحاب الهيبة والنفوذ في القوى المسلّحة، وخاصة حردان التكريتي وصالح مهدي عماش. وأسّس جيشاً موازياً للجيش الرسمي تحت اسم "الجيش الشعبي"، الذي فاق الميليشيات النظامية السابقة عدّة وعديداً ، ووضعه تحت رعايته الخاصة. هذه الميليشيا أزعجت قيادة الجيش الرسمي، لكن صدّام لم يتزحزح، بل خطا خطوة أكثر ضرراً للجيش. إذ زعزع هيكلية الجيش لأول مرّة بتشكيل مفوضيات بعثية عسكرية داخل كل مستويات القوى المسلّحة الرسميّة، وجعل هذه المفوضيّات تابعة للقيادة المدنية في الحزب التي تأتمر

بأوامره الشخصية. وبلغت درجة الخوف أشدّها في القوات المسلّحة، حيث لم يعد الجندي يثق بزميله أو يتحدث إليه. وتمّ توسيع الجيش الشعبي غير النظامي وتجهيزه بأسلحة متطورة وتعيين عزت ابراهيم الدوري، نائب الرئيس صدّام فيما بعد، قائداً له.

ولتحسين صورته مع الاتحاد السوفياتي والدول الغربية، قبل صدّام عام 1973 بإقامة "الجبهة الوطنية التقدمية" التي ضمّت الحزب الشيوعي العراقي (بعد تعرّضه لعدة محاولات تصفية في السابق) وقوى وطنية أخرى. وحجز النظام مقاعد للحزب الديموقراطي الكردي ولكن الأخير لم يشارك. ولإقناع الشيوعيين بأنّهم شركاء في السلطة، وقّع أحمد حسن البكر ميثاق العمل الوطني مع الزعيم الشيوعي عزيز محمد، فساعد هذا الميثاق النظام على الادّعاء أنّه يحمل طابعاً ديموقراطياً وعلى تقوية شوكته ضدّ القوى التي ما زالت تعارضه. وأبدى الاتحاد السوفياتي رضاه عن هذه الخطوات فطلب إلى الملا البرزاني بتخفيف نشاطاته ضد النظام.

ولكن الشيوعيين لم يحصلوا على مقعد في مجلس قيادة الثورة مع أنهّم تولوا مقاعد وزارية ثانوية في الحكومة وعادوا إلى مزاولة نشر كتبهم وصحفهم بعد سنوات من العمل السري، حتى باتت صحيفتهم الرئيسية تطبع ستة ملايين نسخة عام 1976. كما كانت "الجبهة التقدمية" غطاء لمشروع أوسع خطط له النظام وهو تمتين الجبهة الداخلية بهدف شنّ حرب على الأكراد في الشمال بدأها عام 1974، وإلى توقيع معاهدة مع شاه إيران عام 1975 (أثناء لقاء الأوبك في الجزائر) لحل أزمة شط العرب ووقف الدعم المادي الايراني للاكراد. وكان الشاه قد بدأ تسليح ومساعدة الأكراد عام 1973 بالتعاون مع السي آي إيه بهدف مضايقة العراق لتحالفه مع الاتحاد السوفياتي. وشكّلت هذه الانتفاضة للأكراد تحدياً حقيقياً هذه المرّة. إذ تصاعدت نشاطاتها بسرعة وخلال العامين الأولين بلغ عدد القتلى من مدنيين وعسكريين 65 ألف شخص، كما عجز الجيش العراقي هذه المرّة عن إخضاع الأكراد في الجبال.

وكان من نتائج اتفاقية الجزائر وتخلّي الشاه وأميركا عن الأكراد، أنّ البرزاني عضّ على الجرح لخيانة أميركا لقضيّته، ولكنه هاجر إلى أميركا على أية حال حيث توفي عام 1979، ليرثه أبناؤه وخاصة مسعود البرزاني في قيادة الحزب. ولقد وثق الأكراد مجدداً بالولايات المتحدة عام 1991، فانتفضوا ولكنها خذلتهم مجدّداً وتركتهم ضحايا للجيش العراقي. ثم وثقوا بها عام 2003.

وبعد الانتهاء المؤقت من المشكلة الكردية، انقلب النظام على الشيوعين مجدداً

عام 1976 فطاردهم وسجنهم وأعدم عدداً منهم عام 1977. وفي تموز/جويليه 1978 أعلن الحزب الحاكم القانون رقم 200 الذي قضي بالعقوبة الشديدة ضد أي عمل سياسي لأي حزب داخل القوى المسلحة باستثناء حزب البعث الذي يملك هذا الاحتكار. فشنّت السلطة حملات قمعية متتالية بحقّ الشيوعيين وكانت الحجة أن أجهزة المخابرات اكتشفت أن الحزب الشيوعي حاول تأسيس خلايا شيوعية داخل الجيش، وهو أمر احتكره حزب البعث. ورغم أن هذه الخلايا كانت موجودة أساساً داخل الجيش وأنّ عدداً من العسكريين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي قبل صدور القانون 200، إلا أنّ صدّام جعل مفعوله رجعيّاً بشكل يطال الشيوعيين مهما كان تاريخ انتمائهم إلى حزبهم. وكشف هذا التحوّل أنّ صدّام كان منزعجاً منذ بداية قيام الجبهة التقدمية من التقارب مع الشيوعيين والسماح لهم بدخول الجبهة التقدمية وممارسة النشاط العلني. إذ أعطت هذه التسامحات إشارة لم يقصدها النظام وهي أنّه راضٍ عن الحزب الشيوعي. وشجّعت هذه الاشارة غير المقصودة المواطنين وبعض العسكريين على الانضمام إلى الحزب الشيوعي.

وكان طارق عزيز (وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء فيما بعد) يقود الحملة الاعلامية ضد الشيوعيين بصفته رئيس تحرير صحيفة "الثورة" الناطقة باسم حزب البعث، فكتب سلسلة مقالات في تلك الفترة ركّزت على أنه "لا مكان لحزب شيوعي في العراق". وانتهت سلسلة الاجراءات بحق الشيوعيين بحملة قمعية فاقت سابقاتها أدّت إلى اعتقال آلاف الشيوعيين وعودة حزبهم إلى العمل السرّي عام 1979. وأثبتت هذه الأحداث أن الرأب العقائدي وانعدام الثقة تاريخياً بين حزب البعث والشيوعيين لم يتأثرا بالتقارب السطحي في الجبهة التقدمية. وهكذا بطلت الحاجة إلى "جبهة تقدميّة"، واستغنى البعث عن أي شركاء في الحكم. ولم يحتجّ الاتحاد السوڤياتي على هذه التصرفات الشنيعة التي قامت بها حكومة العراق بسبب روابطه الاستراتيجية بالعراق وضرورة المحافظة على علاقات طيّبة مع دولة مهمة في الشرق الأوسط.

خلال هذه الفترة حصلت محاولة لقلب النظام قام بها رئيس المخابرات ناظم كزار الذي عيّنه صدّام بنفسه. ففي 30 حزيران/جوان 1973، وأثناء عودة أحمد حسن البكر من مهمّة كلّفه بها صدّام، خطط كزار لعملية قتل البكر واحتلال الاذاعة والتلفزيون وإعلان نهاية "النظام التكريتي"، وإقصاء صدّام وخاله خيرالله. وكان كزار

الشيعي يكره الهيمنة السنّيّة على النظام. وفور مباشرته بالعملية هدد بمحو تكريت عن الخريطة واعتقل بعض الوزراء والمسؤولين. واتجه مع قوّة إلى المطار لاعتقال رئيس الجمهورية. ولكن تأخّر وصول البكر أقلق كزار الذي لم يعلم عن سبب التأخير وظنّ أنّ عمليته انكشفت. فألغى الانقلاب وهرب بسيارة نحو إيران. وعلم صدّام بالمحاولة فأمر بمطاردة كزار وإعادته إلى بغداد للمحاكمة قبل بلوغه الحدود الايرانية. وفي تموز/جويليه 1973، عُقدت محكمة ثورية برئاسة عزت إبراهيم (الدوري)، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ولاحقاً نائب صدّام في رئاسة الجمهورية. وحوكم كزار وعشرون ضابطاً أمنياً وعسكرياً بالاعدام.

وبعد حركة كزار بدأ صدّام منذ ذلك الوقت يتّكل على أشقائه وأقاربه في المناصب الحسّاسة بعدما نبّهه حاسّته إلى عدم إمكانية الاتكال على أيّ كان، وخاصة في الأجهزة الأمنية. كما استغّل صدّام المسألة ليكيل اتهامات عجيبة ضد كزار بأنّه وراء الاغتيالات والتعذيب والقمع بعدما سلّمه جهاز المخابرات ليخدم الشعب. كما بنى صدّام عدّة محطات للاذاعة والتلفزيون حتى لا يسعى كل حالم بقلب النظام إلى احتلال محطة إذاعة ليعلن بلاغه الأول.

يقول حنا بطاطو إن فترة السبعينيات ابتدأت بأشخاص لخدمة حزب البعث وانتهت بحزب لخدمة الأشخاص، أو على الأقل لخدمة شخص أو شخصين: صدّام حسين بالدرجة الأولى وقريبه حسن البكر.

ومنذ أواسط العقد، كان مجلس قيادة الثورة أداة طوعية بيد صدّام. ويضيف بطاطو أنّ صدّام وأقرباءه التكريتيين حكموا العراق من خلال الحزب. ذلك أن التصفيات داخل الحزب كانت العامل الأهم في تفرّد صدّام حسين في الحكم فيما بعد، وبالتالي رفضه لوحدة مع سورية كانت ستؤدي إلى قيادة حزبية جماعية من البلدين عام 1979.

ورغم أنّ الثلاثي المعارض، الشيعة والشيوعيين والأكراد، لم يكن بالخصم السهل، إلا أن قوّتهم لم تعد تشكّل خطراً حاسماً على حكومة البعث. لا بل أن جميع المراقبين للعراق أكدّوا أنّ فترة السبعينيات كانت أكثر العقود استقراراً في العراق. ولقد زيد عدد أعضاء مجلس القيادة إلى 22 شخصاً في أيلول/سبتمبر 1977، إلا أنّ ذلك جاء في وقت أصبح صدّام حسين فيه الشخص الابرز.

طلقة البكر الأخيرة

لطالما اعتُبر أحمد حسن البكر الصامت الأكبر في حكم العراق. إلا أنّه كان يخرج عن الصمت أحياناً وفي أحيان كثيرة كان صمته علامة الرضى أو أنّه قال ما يريد خلف الكواليس. وكان خروجه الأكبر عن صمته قادماً بشكل قوي في آخر سنة من رئاسته. إذ في الأشهر الأخيرة من تبوئه منصب رئيس الجمهورية خطا البكر خطوة كادت تؤدي لو تكلّلت بالنجاح إلى تقليص صلاحيات صدّام وتحجيمه إلى حدّ إخراجه.

ذلك أنّ البكر سعى عام 1979 إلى إقامة دولة واحدة تضم العراق وسورية بقيادة حزب بعث موحّد. وبارك هذا المسعى أكثر البعثيين العراقيين عداوة لسورية ما أدّى إلى تجريد صدّام من كل حججه واضطره إلى السكوت لفترة. وكانت البيئة السياسية في الشرق الأوسط ملائمة لهذه الخطوة لأن توقيع الرئيس المصري أنور السادات صلحاً مع اسرائيل أغلق الجبهة الغربية مع اسرائيل وأضعف الجبهة الشرقية التي تديرها سورية إلى درجة كبيرة. وكان الحل العربي المقبول عراقيّاً وسوريّاً وعلى المستويات الشعبية والرسمية والحزبية هو إقامة دولة ذات عمق استراتيجي وجغرافي تعوّض عن خروج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي. ولم يكن مشروع قومي من هذا المستوى ليسمح بطموحات أي شخص، أكان صدّام أو غيره، أن يعرقله لغايات شخصية. وكان الرأي العام العربي يتساءل منذ زمن: ماذا ينتظر البلدان اللذان يحكمهما نفس الحزب العربي القومي الوحدوي ويتشابهان في السكان وتربطهما علاقات جغرافية وتاريخية تعود إلى آلاف السنين، لكي يتّحدا ويحققا حلم الملايين؟

والواقع أن هذا الأمر بقي حلماً بعيد المنال بسبب غياب الديموقراطية في العالم العربي واستبداد الانظمة الفردية الديكتاتورية، مقارنة بالأمم الأوروبية المتنوعة والمتحاربة التي وصلت إلى تأسيس كيان سياسي اقتصادي هو "الاتحاد الأوروبي".

وبعد أيام من توقيع السادات معاهدة كامب ديفيد مع مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل في 26 أيلول/سبتمبر 1978، أعلن أحمد حسن البكر في الأول من تشرين الأول/أوكتوبر في لحظة حماس كبير وبدون استشارة صدّام أنّ العراق على استعداد لارسال قواته المسلّحة لتعزيز قدرات سورية الدفاعية في الجولان، وأنّه على استعداد لدمج العراق بسورية لخلق دولة عربية واحدة. ولم يتأخر الرئيس السوري حافظ الأسد

في الردّ على التحية بأفضل منها، خاصة وأنّ خطوة السادات وضعت سورية وحيدة في وجه اسرائيل الجبارة. وبعد محادثات تمهيدية، زار الأسد بغداد في 26 تشرين الأول/أوكتوبر والتقى البكر بحضور صدّام. وخرج الجميع من اللقاء باعلان "ميثاق العمل القومي" الذي ندّد بالسادات ودعا إلى توحيد الجهود العربية بمواجهة اسرائيل. وبعد عشرة أيام من توقيع الميثاق، خطا البلدان الخطوة الأولى لتنفيذه، فأسّسا "اللجنة السياسية العليا المشتركة" لتحقيق هدف بناء "بلد واحد، شعب واحد، حزب واحد".

وأراد البكر أن يترك تراثاً يذكر مساهمته في العمل القومي العربي فعرض على الأسد الاندماج الفوري، وأن يكون هو، اي البكر، رئيساً للجمهورية في مرحلة انتقالية بسبب سنّه ثم يتقاعد ليستمرّ حافظ الأسد رئيساً لجمهورية الوحدة. ورغم أن الفكرة راقت للأسد، إلا أنّه كان على علم بسلطات صدّام منذ بداية حكم البعث في بغداد، وأنّه لو قبل برئاسة البكر الآن فإن صدّام لن يتردد في السيطرة على مقالبد الحكم فيما بعد إلى درجة تهميش الأسد نفسه في دولة الوحدة. وعرض الأسد مشروعاً بديلاً يقضي بتحقيق خطوات مهمة عبر مؤسسات تستحيل فكفّمنها للوصول إلى الوحدة الكاملة خلال خمس سنوات تنتهي بالعام 1985. ووافق البكر على فكرة الأسد ولكنّه سرعان ما حاول دفع المراحل التي اقترحها الأسد إلى التسارع. فزار دمشق في كانون الثاني/جانفي 1979، وعرض على الأسد تحقيق خطوة دمج حزب البعث كمرحلة أولى، طالما أنّ البعث كان حزباً واحداً في السابق ومن السهل إعادة توحيد أجهزته. ولكن الأسد رفض هذا الأمر أيضاً. والطريف أنّ تردّد وتروّي الأسد في مجاراة حماسة البكر قد نفعا صدّام. إذ لم يكن الحماس في العراق للوحدة يسمح لصدّام بالمناورة، كما أنّ حزب البعث العراقي لم يعد يكترث في تلك الفترة في مسألة صلاحيات صدّام حسين في دولة الوحدة المرجوة حيث كانت الصورة الكبيرة للوحدة مع سورية هي أمل جارف. وظنّ الجميع أن صدّام البعثي القيادي والقومي العربي لا شكّ مؤيد لهذه الوحدة وساعٍ إليها.

وشاءت الظروف أن ينقلب نظام الحكم في طهران بعد شهر ويعود الخميني منتصراً إلى طهران في 12 شباط/فيفري 1979. فأرسل البكر رسالة تهنئة مبطّنة للخميني تتمنى السلم الاقليمي، فرد الخميني بتهديد مبطّن: "السلام فقط مع الذين اتّبعوا الصراط المستقيم"، وهذا يستثني نظام العراق "الكافر" بنظر الخميني.

وبالمقابل ردّ الخميني على تهنئة الأسد بايجابية وحماسة. وبانت التناقضات عندما رحّبت سورية بالثورة الايرانية فيما اعتبرها العراق خطراً عليه وتهديداً لأمنه، خاصة وأنّ الخميني الذي أقام سنوات طويلة في النجف حتى طرده صدّام قبل عام من الثورة كان مصمّماً على مساعدة الشيعة على قلب نظام العراق. وسرعان ما وصف صدّام الخميني بأنّه شاه جديد متنكر بالعمامة.

وعمد صدّام إلى إلغاء خطوات الوحدة مع سورية ممهّداً لها بتطهير صفوف البعث والادارات العامة والقوى المسلّحة من المتحمّسين للوحدة والمؤيدين للبكر في هذه الخطوة. فساقت المخابرات المئات إلى السجون وطُرد الآلاف من وظائفهم. ووصلت حملة التطهير إلى مستوى المهزلة إذ إنّها طالت حتى أساتذة المدارس. ثمّ وجّه صدّام تحذيراً للرئيس السوري: "إقبَلْ الوحدة الاندماجية فوراً أو نُلغي كل شيء!" وكان صدّام يعرف جواب الأسد غير المستعجل مسبقاً فضرب عصفورين بحجر واحد: فهو زايد على الرئيس السوري في الوحدة وبنفس الوقت ضربها. واختار الأسد أن يحفظ مقامه، فلم يردّ على صدّام. فما كان من هذا الأخير إلا أنّ سحب العراقيين من لجان الوحدة التي تمّ إنشاؤها في الأشهر السابقة.

ثمّ عزم صدّام على إزاحة البكر. وقبل التنفيذ، زار صدّام الأردن وأجرى اتصالات مع دول عربية موالية للغرب لتأمين جو اقليمي يسمح له بتبوأ سدّة الرئاسة الأولى بعد عشر سنوات من سيطرته على النظام. وحصل صدّام على دعم أميركي وسعودي وأردني، وخاصة أن الوحدة السورية العراقية لم تكن مريحة لعدّة أطراف عربية وعالمية. فأدرك الجميع أنّ صعود صدّام سيقضي على هذا التقارب. وفي 12 تموز/جويليه 1979 إعتقل صدّام "محيي الدين عبد الحسين" أمين عام مجلس قيادة الثورة وعذّبه إلى درجة أنّ عبد الحسين انقلب ضدّ زملائه مخافة أن يستمرّ تعذيبه. وقام صدّام بطرده من الحكومة ومن مجلس قيادة الثورة، ثم أمر بسجنه. وبعد خمسة أيام، في ذكرى انقلاب تموز/جويليه 1968، تنازل حسن البكر عن رئاسة الجمهورية لصالح صدّام حسين الذي احتكر مزيداً من السلطات. ففي 16 تموز/جويليه 1979، أعلن البكر تقاعده على التلفزيون لأسباب شخصية وبأنّه يتنحى لصالح صدّام حسين، وأن يكون عزت ابراهيم الدوري نائباً للرئيس. في ذلك اليوم كان صدّام حسين قد حاصر البكر بالدبابات والمخابرات وأمره أن يذهب إلى بيته تحت الاقامة الجبرية، فكان هذا المخرج التلفزيوني.

ولم يكتف صدّام بالقضاء على الوحدة مع سورية وإخراج البكر، بل أعلن بعد عشرة أيام (في 28 تموز/جويليه 1979) عن اكتشاف شبكة تدعمها سورية تسعى لقلب النظام، وكان يقصد موظفي الحكومة وقياديي الدولة الذين عملوا بشكل شرعي ورسمي في لجان الوحدة وفي التشاور مع زملائهم السوريين. وبدأ تنكيل جديد داخل حزب البعث جرّ الكثيرين إلى "محاكم ثورية". ونضجت فكرة تصفيات جديدة. إذ بعد عشرة أيام من تنحّي البكر، أعلن مجلس قيادة الثورة أن محيي الدين عبد الحسين كان على رأس مجموعة من كبار الضباط كانت تسعى إلى قلب النظام بالتعاون مع الحكومة السورية. وخلال أيام تمّ اعتقال العشرات وتوجيه تهم التآمر والخيانة إليهم. ويوم السابع من آب/أوت 1979، قامت هيئة محكمة ثورية مؤلفة من سبعة عناصر من مجلس قيادة الثورة بإصدار سلسلة أحكام عشوائية ضد المتهمين: الاعدام لـ 22 شخصاً بينهم خمسة من مجلس قيادة الثورة، والسجن لـ 33 شخصاً والعفو لـ13 آخرين. وتمّت الاعدامات في اليوم التالي بحضور صدّام حسين. وأراق هذا التطهير دماءً كثيرة كعادة كل تغيير سياسي في العراق. فتمّ إعدام أكثر من سبعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وملاحقة وسجن أعضاء في البعث وفي القوات المسلحة والجيش الشعبي والنقابات والادارة العامة

يقول الكاتب الأميركي جو ستورك إنَّ إعدام محيي الدين عبد الحسين، وهو من إسرة شيعية، لم يكن له علاقة بمؤامرة مشتركة مع سورية، فهذه "المؤامرة" خلقها صدّام للتخلص من لجان الوحدة. بل بسبب فتح عبد الحسين الحوار مع المعارضة الشيعية بمعرفة أعضاء آخرين من مجلس قيادة الثورة بغية تطوير النظام. كما أن معظم الذين تمّ إعدامهم هم من السنّة. ويشرح ستورك أنّ البعد المذهبي لإعدام عبد الحسين تداركه صدّام الذي اضطر على غير عادته لإلقاء خطاب إلى الشعب في اليوم التالي يشيد فيه بأئمة الشيعة عبر التاريخ وبتضحيات الامام الحسين، مقارناً ذلك بتضحيات قيادة الثورة.

وللتخلص من أخصامه القدامى الذين لا حول لهم على أي حال، وعلى طريقة "عصفورين بحجر" فلقد استغل صدّام حملة التطهير وتخلص من عدد من البعثيين. ويقول ستورك إنَّ قصة "المؤامرة السورية" كانت غير صحيحة، ولم تستأهل بالتالي، أن يتمّ التعامل معها بهذه القسوة. إذ إنّ هؤلاء البعثيين الذين طالهم التطهير الصدّامي

كانوا على يسار حزب البعث ويرغبون بتطوير العلاقة مع سورية وينتقدون مسعى صدّام حسين إلى الابتعاد عن دمشق واقترابه من دول الخليج والسعودية. فلذلك ساهموا بجديّة في مسعى البكر في الوحدة مع دمشق وبناء الصف العربي.

وبعد سقوط صدّام عام 2003 بدأت الضمائر تصحو، فقال مسؤولو "سي أن أن"، شبكة التلفزة الأميركية، إنّهم كانوا يعلمون الكثير عن أوضاع العراق الداخلية ولكنهم فضّلوا المحافظة على علاقة جيّدة مع نظامه. وأخذت محطات التلفزة العربية تعرض شريط فيديو يظهر فيه صدّام في اجتماع عام، عُقد يوم 18 تموز/جويليه 1979 بعد يومين من تنحّي البكر، مع 400 بعثي يمثّلون مجلس قيادة الثورة وكبار القياديين البعثيين المدنيين والعسكريين. وفي الفيديو بدا صدّام يقود الاجتماع بمفرده وبدون شركاء وكان يجلس في الصف الأول أمام صدّام حلقته الصغيرة: عزت ابراهيم رمضان وطارق عزيز وطه ياسين رمضان (نائبه الثاني) وأخوة صدّام وعدنان خيرالله. كما دعا صدّام محيي الدين عبد الحسين "ليعترف" بالمؤامرة ويكشف الضالعين فيها، فتكلّم عبدالحسين وعدّد أسماء الضالعين في المؤامرة المزعومة والجالسين في القاعة؛ وكلّما قرأ اسماً حضر رجال الأمن وقادوا هذا الشخص خارج القاعة ليتم إعدامه، وسط صمت الجميع. ومن كان يقاوم رجال الأمن كان صدّام يصرخ فيه : "إطلع! إطلع!". لا يمكن مشاهدة فيلم أكثر رعباً من هذا الفيديو حيث مئات الرجال إما يلقون مصيرهم وإما يصفّقون للديكتاتور الذي يوزّع الموت. وبعد فراغه من هذه المهمّة، تكلّم صدّام معبّراً عن حزنه لخسارة هؤلاء الزملاء في حزب البعث، ذارفاً دموعه عليهم. خاصة عدنان حمداني مستشاره الأهم في برامج التسلّح ووزير التخطيط. ثم بدأت هتافات القاعة لصدّام والاستعداد للتضحية بالغالي فداءً له.

كان قتل حمداني قراراً أحمق أضعف كثيراً برامج التسلّح، ذلك أنّ حمداني كان الخبير الرئيسي والوحيد في لجنة التنمية الاستراتيجية، وصاحب علاقات متنوعة وضرورية في الدول الصناعية؛ وحتى موظفو وزارة التخطيط الذين أحبّوا حمداني لاقوا نصيبهم من العقاب.

المحكمة الثورية التي حكمت على البعثيين كانت بقيادة نعيم حداد، وهو بعثي من عائلة شيعية وموال لصدّام، حكم 22 "متآمراً" بالاعدام و40 آخرين بفترات سجن. وللقضاء على أي أمل لدى خصومه داخل البعث "نبش" صدّام الشخصية

اليسارية عبد الخالق السامرائي الذي أمر باعتقاله منذ العام 1973، ووضعه جنباً إلى جنب مع المحكومين بالاعدام وقتله بتهمة التعامل مع سوريا. ولاضاعة المسؤولية على الطريقة القبلية، وزّع صدّام مسدسات على أعضاء مجلس قيادة الثورة وأمرهم بالاشتراك جماعياً باعدام المتآمرين. كما تعرّض أكثر من 500 مسؤول بعثي لفترات سجن رغم عدم ضلوعهم في "المؤامرة السورية". ثم امتد التطهير ليطال مدناً عراقية أخرى معمّماً أسلوب المحاكم الثورية. وعرض التلفزيون العراقي أرقام هواتف ليتصل بها المواطنون ليساعدوا السلطة في العثور على الخونة وأعداء الثورة. فسقط عدد غير محدد من الأبرياء ضحية هذه الفتن.

وأتبع صدّام هذه الحملة بحملة أصغر ضد القيادة القومية لحزب البعث العراقي، حتى قضى على الروح الايديولوجية للحزب وبقي الاسم فقط لمن يوالي شخص صدّام وأفراد أسرته وأنسباءه. ثم كانت انطلاقة الحاكم الفردي بكل ميّزاتها فأصبح صدّام الأب القائد الفارس المناضل الرفيق الأخ وابن الشعب.

ولكن مهما كانت أسباب الحملة فإنها أدّت إلى تقليص قاعدة السلطات وتكثيف القوة في يدّ صدّام حسين ودائرة عدد من أتباعه وأفراد عائلته المخلصين من منطقة تكريت. لم يكن هناك داعٍ لأسباب سياسية، فالهدف كان واضحاً وهو دفع النظام العراقي باتجاه المزيد من الديكتاتورية والحكم العشائري. فأصبح عدنان خيرالله (ابن خال صدّام وشقيق زوجته الأولى ساجدة وهو أيضاً زوج هيفاء ابنة أحمد حسن البكر)، أصبح نائب قائد القوى المسلحة ثم قائداً للجيش، وسعدون شاكر رئيس المخابرات أصبح وزيراً للداخلية، فيما تولى برزان التكريتي، شقيق صدّام، المخابرات، وشقيقه الآخر وطبان أصبح حاكماً لمحافظة تكريت الموسّعة التي أصبح اسمها "محافظة صلاح الدين" (نسبة إلى البطل الكردي الذي حرّر القدس من الصليبيين). وأصبح الفارق بين دعوة حزب البعث القومية العقائدية في بغداد وقاعدة السلطة القبلية أكبر من أي فترة سابقة. ولم يكتف صدّام وأقرباؤه بهذه الهيمنة، بل تمّ تأسيس "مديرية التوجيه السياسي" في الجيش فقامت كالصقر بمراقبة الولاءات السياسية في القوى المسلحة. وقام صدّام بتوسيع أجهزة الأمن التي كان يسيطر عليها منذ العام 1974. وضمّت هذه الأجهزة المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وغيرها من الأجهزة.

ولم ينقص صدّام حسين الدهاء؛ فمن أجل استيعاب ردات الفعل على حملات

التطهير وتوزيع المراكز على أقربائه واستفراده بالسلطة، قام في 16 آب/أوت 1979 بعفو عام عن السجناء فخرج المعتقلون الشيعة والأكراد. ورغم العفو العام، فإن الشيعة والأكراد استمرّوا في معارضتهم للنظام وعدم ثقتهم بصدّام. وفي 29 آب/أوت 1979 قرر صدّام زيادة مرتبات عناصر القوى المسلحة وقوى الأمن وموظفي القطاع العام. وفي خطاب إلى الشعب في كانون الثاني/جانفي 1980، تعهد صدّام بأن "العراق سيدخل مرحلة الديموقراطية" بانتخابات عامة للمجلس الوطني. فظهر طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء، على التلفزيون وأعلن أن المجلس الوطني الذي وعد به النظام عام 1970 سيبدأ تحقيقه وستحصل انتخابات لـ 250 نائباً. المذهل في هذا التعهد أنّه حمل اعترافاً ضمنياً من صدّام بأن السنين الماضية منذ 1968 تحت حكم البعث لم تكن ديموقراطية. ولو نطق بهذه العبارة أي شخص آخر غير صدّام حسين لكان مصيره السجن أو الاعدام.

أما "الانتخابات" المفبركة التي حصلت في 20 حزيران/جوان 1980 والتي شارك فيها حسب الاعلام الرسمي 840 مرشحاً لـ 250 مقعداً فلقد خضعت للجنة خاصة توافق على المرشحين وتمتحن قوة إيمانهم "بثورة تموز/جويليه 1968"، وتمنع الشيوعيين من الترشح. وأسفرت الخطوة عن مجلس صوري يهتف باسم الرئيس ولا يملك أي صلاحيات سوى البصم على قرارات مجلس قيادة الثورة الذي استمر تحت إمرة وهيمنة صدّام حسين كمصدر رئيسي ووحيد لقوة النظام. ولكن هناك حسنة في هذا المجلس هي أنّه منح ولأول مرّة تمثيلاً ولو ضعيفاً للشيعة حيث حدّد نسبة الشيعة من المقاعد بأربعين بالمئة (وكانوا يومها 60 بالمئة من السكان)، كما أنّه سمح بتمثيل مناطق وفئات مختلفة لم تذق طعم المشاركة منذ ولادة الدولة الحديثة عام 1921 .

وهكذا أصبح صدّام يتمتع بمجلس قيادة يطيع أوامره وبمجلس وطني يمنح الصبغة الوطنية على الحكم التكريتي. لقد ترأس البرلمان الصوري نعيم حداد الذي كان مشرفاً على أحكام الاعدامات ضد القيادات البعثية في حملة التطهير في آب/أوت 1979. كما أن السلطة القضائية أصبحت مهزلة وعكست أوضاع كافة المؤسسات في البلاد. فتعاطى القضاة صغائر الأمور وتركوا القضايا الهامة الموضوعة أمامهم خوفاً من بطش النظام، واختفت العدالة من المحاكم المدنية.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط/فبراير 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، 1999.

2. رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، 2003.

3. Devlin, John, The Baath Party A History from Its Origins to 1966. Staford, Hoover Institution Press, 1984.

4. Khadduri, Majid, Socialist Iraq: A study in Iraqi Politics since 1968. Washington D.C.: Middle East Institute, 1978.

6

النفط في قبضة النظام

في بداية عقد السبعينيات أعلن صدّام: "الشعب الذي بطنه ملآن لا يعمل ثورات". ولكنه احتاج إلى المال ليملأ البطون؛ والمال كانت تأخذه شركة النفط الأجنبية. وهكذا بدأت معركة تأميم النفط التي أدارها بنفسه.

خلال فترة الستينيات كانت سياسة بريطانيا ومعها أميركا تقضي بمنع الحكومة العراقية من تعزيز دور الشركة الوطنية للنفط العراقي التي أسّسها عبد السلام عارف عام 1964. واستمرت المحاولات العراقية عدّة سنوات لاستقدام مستثمرين جدد للتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية التي تقع خارج نطاق الشركة الأجنبية. واستمر عبد الرحمن عارف في سياسة شقيقه، ووضع خططاً لمنح فرنسا والاتحاد السوفياتي حقوق التنقيب والاستخراج. فمنحت الشركة الوطنية للنفط العراقي امتيازاً لكونسرتيوم "إيراب" الفرنسي عام 1966 ودعت الحكومة العراقية شركات القطاع العام السوفياتي إلى تنمية واستثمار حقل الرميلة العملاق المحاذي للحدود الكويتية (والذي كان من ضمن أسباب الغزو العراقي للكويت عام 1990). ولقد استطاعت الشركة الوطنية استخراج وبيع كميات صغيرة بمساعدة فرنسا والاتحاد السوفياتي. ورغم أن هذه الكميات كانت ضئيلة إلا أن موسكو وباريس كانتا مقتنعتين أنها بداية لعلاقة هامة تجعلهما شريكتين رئيسيتين في نفط الشرق الأوسط.

ولكن الدول الغربية التي احتكرت نفط الشرق الأوسط منذ بداية القرن العشرين لم تكن في وارد منح السوفيات موطىء قدم، خاصة في فترة الستينيات والسبعينيات حيث كانت الحرب الباردة في أوجها. كما أن الشركة الأجنبية عمدت طيلة الستينيات إلى تخريب كل محاولات العراق زيادة إنتاجه للمحافظة على احتكارها للسوق العالمية، ولمنع العراق من أن يصبح نموذجاً وطنياً لدولٍ أخرى.

وطُبعت فترة نهاية الستينيات بضعف الانكليز عن مواجهة النشاط العراقي المتصاعد لاستعادة السيادة الوطنية. ففي البداية كانت لندن تفكّر في القيام بعمل عسكري شبيه بما كانت تفعله في الخمسينيات . ووضعت خطة تقضي بعمليات إنزال تؤدي إلى احتلال آبار النفط والقضاء على الشركة الوطنية العراقية وإنهاء سياسة العراق النفطية المستقلة. وفي غياب القرار العسكري، سعت بريطانيا إلى تأديب الحكومة العراقية عبر الكونسرتيوم الأجنبي الذي لجأ إلى تخفيض آخر لسعر النفط ومعدلات الانتاج مستغلاً سيطرته المطلقة على حقل كركوك الضخم، إضافة إلى السيطرة الكاملة على الاستخراج والتوزيع والتسويق. وحاولت الشركة ابتزاز الحكومة العراقية عبر استعدادها للتراجع عن هذه السياسة التضييقية إذا وافق العراق على السماح لها بالاستثمار في الأراضي المؤممة. ولقد اعترفت الشركة ضمنياً بالأضرار التي ألحقتها سياساتها العدائية بالاقتصاد العراقي ودفعت تعويضات للحكومة العراقية مقدارها 350 مليون دولار.

ولكن بريطانيا كانت في أفول حيث ورثت أميركا تركة الاستعمار الغربي في آسيا والشرق الأوسط. وبما أن أميركا عبر استخباراتها، كانت اللاعب الأكبر في انقلابات العراق في الستينيات، كانت دائماً تجد آذاناً صاغية لرغباتها في بغداد بدون اللجوء إلى القوة. ولذلك عندما رأت توجّه العراق نحو منح السوفيات والفرنسيين امتيازات واسعة، استنتجت أميركا أنّ خسارة النفط العراقي لصالح السوفيات والفرنسيين تعني خسارة العراق. فأرسلت عدة مبعوثين لبحث أوجه التعاون حول قطاع النفط وسبل شحنه وتسويقه، ومنهم المصرفي بول باركر ورجل الأعمال كارل لودفيغ (راجع كتاب المؤلف بالانكليزية "أمراء الحرب وتجار المدينة"، عن دور هذين الشخصين في أزمة بنك إنترا في لبنان في الفترة نفسها)، وروبرت أندرسون. كما أجرت اتصالات سرية مع البعثيين، ومنهم أحمد حسن البكر، للمساعدة في قلب

نظام عبد الرحمن عارف مقابل شروط معينة لمصلحة أميركا. وغنيّ عن القول أن الولايات المتحدة رحّبت بالانقلاب البعثي في تموز/جويليه 1968، ولكن القيادة البعثية لم تجرؤ على تلبية طلبات واشنطن دفعة واحدة في ظل الغضب العربي الواسع بعد هزيمة مصر وسورية والاردن في حزيران/جوان 1967 في الحرب العربية الاسرائيلية. .

وفي العام 1971، أصبح صدّام المفاوض الرئيسي للحكومة العراقية مع كونسرتيوم الشركات المنضوية في "شركة النفط العراقي" الأجنبية ومن ضمنها شركة بريطانية أخرى تعمل في جنوب العراق هي "شركة نفط البصرة". وباعتراف الكثيرين، فإن دور صدّام حسين كان إيجابياً وحيوياً في المفاوضات التي أوصلت العراق إلى استعادة سيادته الوطنية على أهم مصدر رزق إقتصادي. وعندما طغى هذا الموضوع على أولويات النظام أنشئت لجنة فرعية في مجلس قيادة الثورة تسمّى "لجنة الشؤون النفطية". فتطوّر دورها وأصبحت في أيلول/سبتمبر 1971، "لجنة المتابعة للشؤون النفطية وتطبيق الاتفاقيات" برئاسة صدّام. وهكذا خرج القرار النفطي تماماً من أيدي الخبراء إلى أيدي الانقلابيين. في البداية انزعج خبراء النفط في العراق من إقحام صدّام نفسه في مسألة إقتصادية تجارية علميّة ليست من اختصاصه ومن استلامه حقيبة النفط . ولكنهم فوجئوا في اللقاء الأول مع الأجانب بسعة اطّلاعه على الملفّ وحنكته في التفاوض. فقبل الاجتماع قام صدّام ولعدة أسابيع بقراءة كافة الملفات والوثائق التي تشرح المشاكل بين الشركة الأجنبية والحكومة العراقية. وتعجّب الخبراء العراقيون الذين حضروا الجلسات من أنّ صدّام لم يكن يستند إلى وثائق أمامه بل حفظ تفاصيل الملفات غيباً. كما أصبح يعرف أن زيادة إنتاج البترول العراقي لن تؤثر على الأسعار الدولية لأن السوق من مصلحة العرض وليس الطلب. فكانت هذه النقطة في لب الموضوع الذي أراد العراق مناقشته.

وفي المفاوضات شكا العراقيون أنّ الكونسرتيوم أبقى على الانتاج المنخفض للنفط العراقي فيما زاد الانتاج في دول أخرى. ولكن تشابك المواضيع أغرق المفاوضات في أمور عديدة اعتبرتها الشركات الأجنبية هامة منها : تعريف دور الشركة الوطنية العراقية المنافسة للكونسرتيوم الدولي، وتوضيح معنى القانون رقم 80 الذي منح الحكومة العراقية حق التنقيب في 5 . 99 بالمئة من أراضي العراق.

وكان ردّ العراق أنّ أعمال الشركة الوطنية وتفسير القانون 80 مرتبطان برفع الضغوط التي يمارسها الكونسرتيوم، ومِن ورائه الحكومات الأجنبية، على الدول المستهلكة حتى تقوم هذه الدول بشراء النفط العراقي من شركته الوطنية. كما أنّ على شركات الكونسرتيوم أن ترفع إنتاجها وتحسّن استثماراتها في العراق أيضاً وليس فقط في الدول الأخرى.

ثمّ قدّم صدّام عرضاً بما يقبله العراق كاتفاق: إننا نريد أن تستمرّوا في دوركم وتستعملوا خبراتكم لاستخراج النفط العراقي، ولكننا نريد الاحتفاظ بقرار تحديد الكميات المستخرجة وبقرار التسعير. وكان هذ العرض فريداً في عالم النفط، إذ حتى ذلك اليوم، لم يجرؤ أي بلد مصدّر للنفط على عرض هذه المطالب على الشركات الأجنبية. فمنح صلاحيات للحكومات الوطنية لتحديد الكميات والأسعار، يعني أنّ الشركات الأجنبية ومن ورائها حكوماتها أصبح لا دور لها. وأقصى ما كانت تحلمه دول الأوبك المنتجة للنفط حتى أوائل السبعينيات أن تحصل على حصّة في ملكيّة كونسرتيوم الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط من أراضيها ليس أكثر، تاركة للأجانب كما في السابق كامل صلاحيات التسعير والتسويق.

وكان ما عرضه صدّام ثورة ضد مصالح الشركات الأجنبية. فردّ المفاوضون الأجانب بتهكم لثقتهم بقوّتهم وباقتناعهم أنّ العراق بلد متخلّف لا بديل له سوى الاتكال عليهم ليستخرجوا البترول ويبيعوه ويعطوا حكومته قليلاً من المال. وبعد سلسلة من اللقاءات أراد أعضاء الكونسرتيوم الأجنبي أن يثبتوا من هو صاحب القرار على طريقة الكاوبوي الأميركي: To show you who is boss here! فعمدوا إلى تخفيض الانتاج العراقي الذي كان ضئيلاً اساساً.

ولكن صدّام كان مستعدّاً لشتّى الاحتمالات (وهذا الاستعداد كان من خصال سياسته في فترة حكمه للعراق). ومن الاحتمالات التي استعدّ لها صدّام احتمال ألّا تأخذه الشركات الأجنبية على محمل الجدّ. فوضع خطّته السريّة موضع التنفيذ: فهم أولاً أنّه يجب أن يدرس البعد السياسي للموضوع فهو يتعاطى مع دول كبرى وليس مجرّد رجال أعمال في بذلات سموكن، إذ إنّ مصلحة الغرب في مصلحة شركاته، والغرب سيدعم هذه الشركات بالقنابل والقاذفات والسفن الحربية لو اضطر الأمر. وفي غياب عمل عسكري، فباستطاعة الشركات الأجنبية إمّا وقف الأعمال في الآبار

العراقية أو فرض الحظر التام على دخول النفط العراقي إلى السوق. ولذلك قضت الخطّة بالبحث عن بديل عن الشركات وعن أصدقاء دوليين كتغطية سياسية. فإتجه صدّام إلى موسكو في شباط/فيڤري 1972 لتطوير العلاقات بين البلدين، (وهيّأ لذلك كما رأينا في الفصل السابق بعرضه على الشيوعيين العراقيين مناصب وزارية وبامتناعه لفترة عن شنّ هجمات على الأكراد). وكان سبق للاتحاد السوڤياتي أن ساعد في تطوير حقل الرميلة الواقع في الأرض التي أمّمها عبد الكريم قاسم في القانون 80 عام 1960. وأصبح هذا الحقل جاهزاً لضخ البترول بكمّيات تجارية في أوائل السبعينيات. فكانت زيارة تطوير العلاقات مناسبة للملف النفطي. ولذلك ردّ ألكسي كوسيغن، رئيس الوزراء السوڤياتي على زيارة صدّام بزيارة إلى العراق في نيسان/أفريل 1972، ليشهد على تدفق البترول في الرميلة. وفي نفس الزيارة وقّع البلدان "إتفاقية صداقة وتعاون" مدّتها 50 عاماً. (وخلال أسابيع بعد التوقيع انضمت شخصيات شيوعية إلى الحكومة العراقية).

واطمأن صدّام إلى أن خطوته هذه أمّنت له غطاءً دوليّاً، وأعطاه الخبراء تقارير عن ضيق السوق النفطية من ضآلة الكميات واستعداد المستهلكين لاستقبال كميات أكبر بدون انخفاض في الأسعار. ولذلك وجّه في 13 أيار/ماي 1972 إنذاراً إلى "ستوك وِل"، رئيس مجلس إدارة كونسرتيوم شركة النفط العراقي الأجنبية بضرورة قبول الشركة بمقترحات العراق، وأنّ مفعول الانذار ينتهي في آخر أيار/ماي. وسخر "ستوك ول" من محتوى الانذار العراقي وأهمله.

وفي الأول من حزيران/جوان أصدرت الحكومة العراقية القرار 69 القاضي بتأميم "شركة النفط العراقي" الأجنبية، مستثنياً من التأميم شركة نفط البصرة البريطانية، حتى لا يتعطّل قطاع النفط بالكامل في حال تدهورت الأمور إلى الأسوأ. (وجاء هذا الاستثناء من التأميم من غريزة صدّام في وضع بدائل) ذلك أن مصير حكومة العراق واستقراره ارتبطا بالأموال التي حوّلتها الشركة الأجنبية إلى العراق، ولذلك لم يكن من الحكمة تفعيل التأميم دفعة واحدة؛ وكان تأميم جميع العمليّات مجازفة غير محمودة، حيث نصح خبراء النفط صدّام بعدم الاقدام على هذه الخطوة، فيما كان رأي الشيوعيين هو سلوك خطوات ضئيلة نحو التأميم وليس دفعة واحدة، لأن الغرب يمكن أن يردّ بعقوبات وخيمة على العراق مثل شلّ قدرات الشركة الوطنية

على العمل وحرمانها من أدوات الانتاج وقطع الغيار. ولطمأنة هذا القلق، إشترى صدّام مسبّقاً قطع الغيار لأجهزة النفط الوطنية وآلات صناعية من السوفيات ومن البرازيل وإيطاليا ودول أخرى.

ولمواجهة التداعيات الاجتماعية، قرّرت الحكومة عدم تسريح أي موظف من عمله في القطاع العام، ولكن صدّام طلب من الموظفين التقنين والعيش على نصف المرتبات لفترة من الوقت. وأعلن يوم أول حزيران/جوان "عيد النصر" وشبّهه المراقبون بخطوة عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس البريطانية عام 1956. أمّا الدول العربيّة المصدّرة للنفط فلقد دعمت الموقف العراقي لأنّ حكومة العراق استشارتها مسبقاً كما كان هناك دعم شعبي عربي للخطوة العراقية.

وفي 31 أيار/ماي 1972، حضر صدّام إلى مقرّ الشركة الوطنية وجمع الموظفين والخبراء وطلب منهم أن يبقوا في مكاتبهم حتى تبلغهم إشارته. وكانت الاشارة الأولى في المساء هي تبليغ ذويهم أنّهم باقون في العمل حتى صباح اليوم التالي. وجاءت الاشارة الثانية بحضور صدّام شخصيّاً إلى المبنى وإبلاغ طاقم الشركة أن الحكومة العراقية قد قرّرت تأميم الشركة الأجنبية. ثم شرح خطة العمل باسهاب حول احتلال مكاتب الشركة الأجنبية وتحديد المواقع التي سيديرها العراقيون، وكيفيّة إبلاغ الموظفين والخبراء الأجانب عن التأميم وحيثياته ومعناه، وتسلّم الملفات التي بحوزة الشركة الأجنبية والتي ينبغي الاطّلاع عليها قبل الصباح. وركّز صدّام على معاملة طاقم الشركة الأجنبية بمنتهى التهذيب، إذ إنّ أي خطوة خاطئة يمكن أن تؤدّي إلى نتائج معكوسة، منها مثلاً لجوء دول أجنبية إلى استعمال القوة ضد العراق. وجاءت التعليمات مشدّدة من صدّام أنّ المهمة الرئيسية ليست السيطرة على المكاتب بل عدم وقف الانتاج تحت مطلق ظرف. وتولّى صدّام مسؤولية إبلاغ "ستوك ول" النبأ بنفسه. وبالفعل لم يحصل أي حادث سلبي وتمّ كل شيء بهدوء حسب الخطة المرسومة. وهكذا تمّ التأميم وقبض صدّام حسين على كامل القرار النفطي: التسويق والتسعير ومستويات الانتاج، يعاونه شخص أو شخصان من المقرّبين في لجنة المتابعة.

ووسط غضب الشركات العضوة في كونسرتيوم الشركة المؤممة، وهي تنتمي إلى الدول الكبرى المهمة في العالم، إختار صدّام التعاون مع فرنسا فوراً. والمثير أنّ فرنسا العضوة في الشركة المؤممة "زعلت" مثل غيرها من الأعضاء بسبب التأميم،

ولكنها سرعان ما وقّعت خلال أسابيع إتفاقيات نفطية وعسكرية مع العراق بعدما زارها صدّام في آخر شهر حزيران/جوان 1972 والتقى الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو. ولأنّه لا يمكن أن تحدث أمور دوليّة في الفراغ، فالأكيد أن فرنسا كانت على علم مسبق بالخطوات العراقية. فالعراق منح الشركات الفرنسية إمتيازات مماثلة لتلك التي منحها للإتحاد السوفياتي في السابق، كما اشترى أسلحة فرنسيّة دلالة على ارتباطه بفرنسا أيضاً في التسلّح والتدريب وقطع الغيار الحربية، ما لا يفصم عروته بسهولة فيما بعد. وهكذا سعى صدّام إلى صداقة موسكو وباريس للتوازن مع لندن وواشنطن. واختلفت العلاقات مع الشركات الأجنبية بعد التأميم، فالعراق لم يعد يمنح امتيازات بل عقوداً لتأدية خدمات نفطية معيّنة بدون المشاركة في القرار النفطي.

واتهمت واشنطن الاتحاد السوفياتي بأنّه وراء التأميم العراقي، بهدف ضرب الاحتكار النفطي الغربي للشرق الأوسط وتوسيع نفوذه. ولكن عمليّة التأميم لم تعد مهدّدة، إذ فتح العراق مجال المفاوضات مع الشركات الغربيّة التي خسرت مركزها مع تأميم كونسرتيوم الشركة العراقية. وبعد شهور، وصل الطرفان إلى اتفاق حافظ على حقوق العراق في نفطه المؤمم في شباط/فيفري 1973. وحصلت الشركات العضوة في الكونسرتيوم على التعويض عن خسائرها من التأميم حصلت بموجبه على 112 مليون برميل من حقول كركوك بلغت قيمتها آنذاك 300 مليون دولار بأسعار 1972 (3 مليارات دولار بأسعار العام 2002). ثم بدأت مفاوضات بطيئة لتأميم شركة نفط البصرة. وبدأت الحكومة العراقية استثمار حقول جديدة أهملتها الشركات الأجنبية، وتبيّن أن بعض الحقول يحمل امكانية ضخ تصل إلى 500 ألف برميل في اليوم. وهي معدّلات نادرة جداً. وبدت تهديدات الشركات التي تضرّرت من التأميم حول معاقبتها للعراق واهية. إذ إنّ الطلب العالمي على النفط كان في ذروته، ووجد العراق زبائن في كل مكان: فرنسا والاتحاد السوفياتي والبرازيل واسبانيا وبعض دول أوروبا الشرقية.

وأثمر التعاون النفطي مع الاتحاد السوفياتي وفرنسا في أواسط السبعينيات، فلقد نجحت موسكو في تطوير حقل الرميلة على حدود الكويت الذي بدأ الانتاج عام 1972 بـ80 ألف برميل يوميّاً، كما استطاعت فرنسا العثور على كميّات كبيرة جنوب العراق وبدأت الانتاج عام 1976. لقد أدّت المساهمات الفرنسية والسوفياتية إلى دفع حكومة العراق لإعادة تنظيم شاملة للقطاع النفطي الذي أصبح كنزاً لا ينضب للبلاد.

وتشجّعت حكومات أخرى في المنطقة من الخطوة العراقية فأمّمت سورية منشآت الشركة في أراضيها في اليوم التالي، كما أمّم لبنان المنشآت في أراضيه بدون تعويض (بموجب اتفاق بين الشركة والحكومة اللبنانية عام 1931 ينص على أنّ إلغاء امتيازها في العراق يعني إلغاء امتيازها في لبنان بدون تعويض)[1].

إحتاجت الحكومة العراقية إلى بضع سنوات لكي تسوّي كافة الأمور المتعلقة باكتمال التأميم والشركات الأجنبية. فأنهت عقوداً مع عدّة شركات أجنبية بهدف الاعتماد على الجهود الوطنية لتطوير قطاع النفط، وحافظت على عقود مع "إلف" الفرنسية و"أو أن جي سي" الهندية و"بتروبراز" البرازيلية وذلك لمساعدة العراق في الشؤون الهندسية والخدماتية والاستشارية. ثم أستحدث العراق وزارة جديدة للنفط عام 1976 إهتمّت بعمليات البناء والتخطيط والتكرير والتسويق لكافة مشتقات النفط والغاز الطبيعي. واستمرّت شركة النفط الوطنية في نشاطاتها فأسّست مؤسّسات متخصّصة تقوم بأعمال التسويق والبنية التحتية وتهتم كل مؤسّسة بمنطقة جغرافية، فأقيمت "شركة نفط الشمال" و"شركة نفط الجنوب" و"شركة نفط الوسط". أمّا القطاع الواقع إلى الجنوب الغربي فبقي بدون تنمية .

وخاف الأميركيون من جدية المساعي الروسية والفرنسية التي هدفت إلى بناء وجود قوي للبلدين في سوق البترول العالمي والذي كان حتى ذلك الحين احتكاراً أميركياً بريطانياً. واعتبرت واشنطن أن فقدان النفط العراقي يعني خسارة العراق أولا وباقي الدول النفطية لاحقاً لأن دول الأوبك الأخرى قد تسعى إلى تقليد النموذج العراقي. ومنذ خروج بريطانيا من الشرق الأوسط بدأت واشنطن تأخذ دور اللاعب الغربي الرئيسي تجاه المنطقة وتفكر في عملية عسكرية تقضي على السياسة الوطنية العراقية وتطرد الفرنسيين والروس. هذا النوع من العمل العسكري انتظر عقدين من الزمن، أمّا في الستينيات فلقد قرّر الأميركيون أسلوب الإغراء مع القيادة العراقية عبر استثمارات مباشرة وشراكات استراتيجية. فأقاموا اتصالات مع شخصيات عديدة في العراق والدول العربية ووظفوا شركات مركزها بيروت.

عشرة أعوام من الازدهار

لقد بدأ العراق يستفيد فوراً من حسنات التأميم. وبدا قول صدّام حسين حول

---

(1) عدنان الشهّال في الحياة 23 أيار/ماي 2003.

البطن الملآن صحيحاً، إذ إنّ السيطرة على النفط خلقت جواً نفسيّاً إيجابياً في البلاد وامكانيات للبحبوحة الاقتصادية بدون حدود تقريباً. فارتفع مستوى المعيشة وخيّم نوع من الوحدة الوطنية والكبرياء العراقي على البلد. وكانت هذه البداية فقط، إذ كان العالم عام 1973 على شفير هاوية الأسعار التي تضاعفت عدّة مرات خلال شهور من جراء الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة في تشرين الأول/أوكتوبر من العام نفسه. وأصبح التأميم نصراً تاريخيّاً عراقيّاً غير مسبوق، حقّق أرباحاً طائلة ولو على حساب حرب خاضتها مصر وسورية وأدّت إلى حظر نفطي استمرّ حتى آذار/مارس 1974. ففيما كانت الحكومة العراقية تزايد على الدول العربية الأخرى بخطاب العداء لاسرائيل وتتهم مصر بالتخاذل لأنّها أوقفت الحرب، وسورية بعدم الثقة لأنها لم تشرك بغداد في الخطط، كان العراق يخرق الحظر العربي ويضخّ كميات هائلة إلى السوق العطشى. ودلالة على هذا التحول في حظوظ العراق ارتفاع دخل العراق عشرة أضعاف خلال عامين: من 575 مليون دولار عام 1972، إلى 6 مليارات دولار تقريباً عام 1974. كما أنّ عائد النفط إرتفع من 32 مليون دولار عام 1951 أو 3 بالمئة من الناتج المحلي القائم إلى 26 مليار دولار أو 50 بالمئة من الناتج المحلي عام 1980.

خلقت أموال النفط مجالات ضخمة للعراق شبيهة بتلك التي حوّلت السعودية والامارات في ذات الفترة إلى مجتمعات مزدهرة. وساعدت النظام على تحقيق فترة تطوّر واستقرار لم تشهدها البلاد. فبدأت سلسلة مشاريع وخطط جبارة ونادرة في دول العالم الثالث، وقفز حجم القطاع الخاص نسبة إلى الانتاج الكلّي من 10 بالمئة عام 1970 إلى 25 بالمئة عام 1977. وبدأ العراق سلسلة مشاريع لنهضة صناعية وطنية بصناعة تحويل المعادن وصناعة الكيماويات والمخصّبات الزراعية بكلفة قدّرت بـ 45 مليار دولار تنفّذ على سنوات عديدة.

كما تم بناء شبكات أنابيب نفط ضخمة ومتطوّرة تسمح بشحن النفط بالاتجاهين وتصل إلى الساحل السوري وإلى تركيا والبصرة. فلا يعود العراق يتّكل على منفذ واحد عند وقوع الأزمات. وأنفق العراق خلال عقد واحد (1977 إلى 1987) مبلغ 3 مليارات دولار على مشاريع البنية التحتية النفطية، وباشر التخطيط لـ19 مشروعاً جديداً بقيمة 75 . 2 مليار دولار. ساعدت هذه المنشآت والاستثمارات في زيادة

الانتاج إلى 3.5 مليون برميل يومياً في أواخر الثمانينيات . ومدّت وزارة النفط أنابيب عبر تركيا إلى البحر المتوسط عام 1977.

واستطاع نظام البعث عبر تأميم النفط ليس فقط الحصول على مقوّمات بقائه في السلطة بل على خلق بيئة رخاء للشعب العراقي عبر توسيع رقعة الخدمات الصحيّة والاجتماعية وإطلاق برامج التربية والتعليم على أوسع نطاق، وعلى تفعيل مؤسسات الضمان الاجتماعي والصحي إضافة إلى مشاريع الاسكان، والحد من الهجرة الريفية إلى المدن والسيطرة على مواسم الفيضانات في نهري دجلة والفرات التي هدّدت الأراضي الزراعية في العهود السابقة.

ولقد خفّفت تقديمات النظام في السبعينيات من مشاعر الحرمان والظلم في صفوف الشيعة والأكراد، حتى أنّ لسان حال الجميع يقول إنَّ الأوضاع المعيشية تحسنّت إلى درجة أنّ استمرار كره النظام من منطلق شيعي أو كردي انخفض إلى درجة كبيرة. ذلك أن الثروة وسبل الانفاق العام ساعدت على تحسين الانسجام بين فئات الشعب العراقي بطريقة غير مسبوقة في القرن العشرين. ولكن من أسباب الاستقرار أيضاً كانت العوامل السياسية والأمنية، ومنها النجاحات التي حقّقها النظام في إخماد المعارضات بالقوة، وتوقف الغرب وشاه إيران عن تأييد الأكراد عام 1975، وانخفاض نشاط الشيعة لأسباب مختلفة، وخسارة الشيوعيين للدعم القوي من الاتحاد السوڤياتي والكتلة الشرقية بسبب علاقة هذه الدول المتشابكة بالمصالح مع الحكومة العراقية.

ومع الوقت أصبحت مسألة الديموقراطية ثانوية مقارنة بالتنمية الاقتصادية وملء البطون. ولم يعد العالم الخارجي يسمع إلا عن مستويات المعيشة في العراق ودول النفط العربية وليس عن حقوق المواطنين السياسية. فلقد راق للغرب قمع صدّام للشيوعيين ولأنصار الخميني عدو الشاه الغربي الاتجاه، ولم تعنِ قضية الشيعة كثيراً للعالم الغربي، فيما نامت القضية الكردية مجدداً في الأدراج الخلفية لوقت آخر يجد فيه الغرب فرصة لاستغلالها لمصلحته. فنظرت الدول الكبرى إلى الأكراد في السبعينيات على أنّهم مشاغبون يثيرون الاضطرابات ويزعزعون الاستقرار في بلد أصبح ضرورياً لمصالحها.

ولقد حسّن اتجاه صدّام نحو اقتصاديات السوق وابتعاده عن الاشتراكية صورته

في الغرب، وساعد هذا الاتجاه في نمو طبقة اقتصادية وطنيّة؛ حيث ارتفع حجم الطبقة الوسطى الميسورة في العراق من 28 بالمئة عام 1970 إلى 58 بالمئة عام 1978.

في ظل القمع الرهيب الذي مارسه صدّام حسين ضد شعب العراق، يبدو أنّ الكلام عن منجزاته في السبعينيات متناقض. ولكن إنجازات صدّام كانت كثيرة في بلد مشهور بعدم الاستقرار وبتهوّر سياسييه. فلقد شهد العراق 22 إنقلاباً وثورة في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1979. فعدا عن تحقيق البحبوحة الاقتصادية، حاز العراق على سمعة حسنة في الشارع العربي فكان دائماً يُعدّ من الدول العربية الراديكالية وأول حليف للاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية. ولطالما نظر الغرب إلى العراق كعنصر عدم استقرار في الخليج العربي، بمحاولته المتكرّرة لغزو الكويت وبفرشه السجادة الحمراء لخاطفي الطائرات ومعاملته لقيادات المنظّمات المسلّحة وكأنها شخصيات دولية، وبقيادته لحملة طرد مصر من الجامعة العربية بعدما وقّع أنور السادات صلحاً مع إسرائيل. ولعدة سنوات لم تصدر أي صحيفة في بغداد إلا وفيها خبر أو مقال معادٍ للولايات المتحدة وعن ضرورة محو إسرائيل.

كما نمت برعاية صدّام حسين دولة الرعاية والمساواة، فاختفى من المجتمع الفقر المدقع والثراء الشديد. ويقول الديبلوماسيون الأجانب إنَّ الفساد الاداري لم يكن موجوداً في عهد صدّام. أمّا الأميّة فلقد انخفضت إلى مستوى تاريخي يقلّ عن 30 بالمئة عام 1980، بعدما فاقت الستين بالمئة عام 1970. وكذلك وصلت الكهرباء إلى آلاف القرى العراقية لأول مرّة. وعمل صدّام جهده لمنع رجال الدين من التدخّل في شؤون السياسة ولكنه أنفق 200 مليون دولار لبناء وترميم المساجد. وأصبحت الفوضى شيئاً من الماضي. ووعد الاحتياط النفطي، الثاني في العالم بعد العربية السعودية، بمستقبل زاهر وبسنوات أفضل في عقد الثمانينيات تحت حكم البعث. وجلب المال الاعتدال كما فعل في سائر الدول النفطية، فبدأ صدّام حسين يتكلم بلهجة يمينية غير معهودة من نظام ثوري عربي، حيث قلّل في لقاء مع وفد من الكونغرس الاميركي من أهميّة عداء العراق لاسرائيل، وقال لعضو الكونغرس الأميركي ستيفن سولارز: لا يتكلم أي رئيس عربي هذه الأيام عن تدمير إسرائيل وإزالتها من الوجود.

بداية برنامج التسلّح

والظاهر أنّ الأموال الهائلة التي جناها العراق من النفط فاقت كثيراً حاجات اقتصاده المدني، فسعى النظام إلى إنفاق اسطوري على بناء أجهزة الأمن والتسلّح الكثيف والسعي إلى تطوير صناعة عسكرية. وتحتاج مسألتا التسلّح والصناعة العسكرية في العراق إلى دراسة طويلة مفصّلة وأبحاث أضافية هي خارج نطاق هذا الكتاب، ولكن نشير باقتضاب إلى أهمّ ملامح هذه المسألة في زمن حرج من قضيّة العراق.

شكّل جهازا الأمن والقوى العسكرية هاجساً لصدّام منذ البداية، فخصص لبرنامج التسلّح الوقت والمال ومقدرات الاقتصاد العراقي؛ وباللغة الاقتصادية اختار النظام "البندقية على الزبدة". وكان صدّام منفرداً بين الزعماء العرب في هذا الاتجاه، باستثناء مصر التي سعت بخفر في عهد عبد الناصر إلى تطوير صناعة عسكرية وطنية، أعطاها أنور السادات الأولوية فأسس "منظمة التصنيع الحربي". وأثمر مسعى صدّام حيث أصبح العراق قوّة عسكرية ضاربة فيما بعد لم تزحزحها ثماني سنوات من الحرب مع إيران، ووصلت قوتّها إلى درجة لم تتردد فيها القيادة العراقية عن تحدّي الولايات المتحدة في احتلالها للكويت وقمع المعارضة الداخلية في جنوب العراق وشماله. وتنوّعت مصادر التسلح العراقي الخارجية، حيث استمرّت بريطانيا في بيع السلاح لنظام عبد الكريم قاسم بعد ثورة 1958 بسبب عدائه لعبد الناصر، (ولكنها انقلبت عليه كما رأينا سابقاً بسبب سياسته المناهضة لمصالحها). وبدأ العراق في عقد الستينيات بالاتكال على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية. ولكن رفض موسكو مدّ نظام البعث بالسلاح لضرب الأكراد عام 1970، دفع صدّام إلى البحث عن مصادر جديدة في الغرب. فكان عقد السبعينيات فترة إقتناء الاسلحة من عدة دول غربية وشرقية. وكما ذكرنا سابقاً، فلقد زار صدّام باريس واشترى كميات من الأسلحة (طائرات هليكوبتر ومصفحات) لتبدأ مرحلة التعاون العسكري مع فرنسا التي وصلت مستويات غير مسبوقة في الحقول النووية والصاروخية والكيماوية والجرثومية والأسلحة التقليدية. ولم تكن سياسة فرنسا بعيدة عن المصالح التجارية الخالصة والطمع الاقتصادي، إذ إنّ العراق علم في السبعينيات أن باريس تبيعه الطائرات بأسعار أعلى من تلك التي تطلبها من دول أخرى. فذكر صدّام هذا الأمر لجاك شيراك الذي كان يزور بغداد. فما كان من هذا الأخير إلا أن خفّض السعر فوراً

وبدون أن يرجع إلى أي مسؤول فرنسي آخر بحسم ما قيمته مليوني دولار على كل مقاتلة جوّية. ما يدلّ على عامل السمسرة وزيادة الاسعار. وقس على التعاون الفرنسي العراقي علاقات مشابهة مع بريطانيا والولايات المتحدة.

وتطوّر الاتكال على المصادر الغربية حتى أصبح هو الغالب عام 1980 عشيّة الحرب مع إيران. إذ إنّ مستشاري صدّام وأصدقاءه الغربيين أبلغوه أن السوفيات يمتلكون أسلحة أكثر حداثة من تلك التي يبيعونها للعراق، وأنّهم يحجبونها عنه، وأنه بالامكان شراء أسلحة أكثر تطوراً من الدول الغربية. وهكذا جابت فرق عراقية ووسطاء عرب وأجانب فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والبرازيل والولايات المتحدة وغيرها من الدول لعقد صفقات أسلحة وأنظمة عسكرية متطوّرة. وعندما كانت الأمور تتعقّد بسبب قوانين الدول الغربية ضد تصدير أنواع معيّنة من السلاح كان العراق يستعمل المال بكثرة أو يمرّر الصفقات عبر دول ثالثة صديقة.

ولم يكن برنامج التسلّح العراقي مجهولاً لدى الدوائر الغربية، التي وجدت باباً لزيادة أرباح شركاتها والمنافسة في السوق العالمية. وعيّن صدّام "لجنة التنمية الاستراتيجية" بإشرافه الشخصي خارج مجلس قيادة الثورة وخارج مجلس الوزراء. وعاون صدّام في هذه اللجنة وزير التخطيط عدنان حمداني وقائد الجيش ابن خال صدّام عدنان خيرالله. فقامت هذه اللجنة بشراء الطائرات والدبابات والأنظمة الصاروخية والأجهزة الالكترونية وأنظمة ومعدّات لتصنيع الأسلحة داخل العراق، وشبكة إتصالات متطورة ابتدأت بنظام هاتفي محمول يربط القوى الاستخباراتية في العراق ثم بنظام هاتف "فايبر أوبتك" أرضي لا تشوّش عليه الأسلحة الالكترونية. وابتدأ صدّام الاتجاه باكراً نحو خطة اقتناء أسلحة الدمار الشامل. فسعى إلى بناء المفاعلات الذريّة بعد توقيعه لاتفاقات مع فرنسا عام 1976، ومصانع المنتجات الكيميائية والعضوية، التي اتجهت فيما بعد نحو مجهود التصنيع العسكري. فأصبح العراق يمتلك ترسانة أسلحة كيماوية وجرثومية استعملها في الثمانينيات ضد الأكراد وضد إيران.

أمّا المفاعلات الذريّة التي تستعمل اليورانيوم والبلاتينوم فلقد تمّ بناؤها بمساعدة فرنسا ورئيس وزرائها آنذاك جاك شيراك. ولقد شُيدت هذه المفاعلات في منطقة "أوزيراك" العراقية، ولكن لتشابه هذا الاسم مع رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك

جاك شيراك سقط اسم "أوزيراك" وسُمّيت "تموز 1" و"تموز 2". ولم يكتف صدّام بهذه المفاعلات بل سعى إلى عقود أخرى للأغراض النووية من البرازيل.

ولم تتردد الدول الصناعية الكبرى في تسهيل كافة الاجراءات ليحصل العراق على ما يحتاجه في المجالات النووية والاسلحة الاستراتيجية مقابل المال. وإشارة إلى حجم نفقات برنامج التسلّح أن الحكومة العراقية خصصت مبلغ 500 مليون دولار عام 1970 لاقتناء الأسلحة، فارتفع هذا المبلغ تسعة أضعاف خلال خمس سنوات إلى 4.5 مليار دولار عام 1975.

وتحمل الصرخة التي أطلقتها الولايات المتحدة والدول الغربية حول برامج التسلّح العراقي في التسعينيات الكثير من النفاق والكذب. لأنّ هذه الحكومات كانت ضالعة منذ اليوم الأول في مسألة تسليح العراق حتى الثمالة، وقادرة على عكس هذا المنحى في أي وقت قبل حرب إيران وقبل استعمالها ضد الشيعة والأكراد وغزو الكويت. كان النشاط العراقي واضحاً للعيان في كافة العواصم، وكانت الولايات المتحدة عالمة بأدقّ التفاصيل منذ أواسط السبعينيات. وهكذا عندما كان دونالد رمسفلد وزير الدفاع الأميركي أو ديك تشيني نائب الرئيس جورج بوش الابن أو كوندوليزا رايس مستشارة بوش الابن للأمن القومي يتحدّثون عن الأسلحة العراقية كانوا يستندون إلى معلومات دقيقة، رغم أنّ التهم عام 2003 بحيازة أسلحة دمار شامل أصبحت مفبركة لأنّ المفتّشين الدوليين قاموا بتصفيتها في التسعينيات .

لم تتحرك العواصم الغربية من منطلق أخلاقي أبداً حتى في أشدّ حملات صدّام قسوة ضد شعبه. مثال على ذلك موقف أميركا المعادي للأكراد والمتفهّم لصدّام حسين بعدما استعملت القوات المركزية الأسلحة الكيماوية ضد مناطق كردية عام 1988. ثم انقلب الوضع بعد العام 1990 وبدأت أميركا تذرف دموع التماسيح على الأكراد وتلوم صدّام لأنّه استعمل هذه الاسلحة ضد الأكراد عام 1988. كما سعت اسرائيل مراراً إلى إفشال البرامج العراقية؛ ففي نيسان/أفريل 1979، هاجم عملاء الموساد باخرة تحمل معدات للمفاعل النووي العراقي في مرفأ طولون الفرنسي. وفي حزيران/جوان 1980، إغتال الموساد عالماً ذريّاً مصرياً يعمل للعراق. وفي 7 حزيران/جوان 1981، هاجمت طائرات اسرائيلية المفاعلات العراقية ودمّرتها، بمساعدة معلومات دقيقة من الولايات المتحدة. وفي بداية القرن الجديد ضغطت اسرائيل واللوبي اليهودي في واشنطن على الاستعجال بضرب العراق لأنّه يهدد جيرانه، فكان لها ما أرادت.

أمّا من المنظار الأوسع للأسلحة العراقية وخاصة في نطاق الصراع العربي الاسرائيلي، فلم تُضف هذه الاسلحة إلى الترسانة العربية في مواجهة اسرائيل، باستثناء صواريخ سكود القليلة التي أطلقها العراق على تل أبيب عام 1991 لصرف الأنظار عن احتلاله للكويت. فلم تحمل برامج التسلّح العراقية أهدافاً قوميّة لأنها لم تُستعمل في الدفاع عن القضايا العربية، بل كانت وبالاً على العراق والعرب. ولكنها أثبتت على الأقل أنّ بامكان الانسان العربي بلوغ مصافٍ علمية عالية لو رغبت دوله ولو تصرفت بديموقراطية وعدالة تجاه شعوبها. هذا المنطق عرفه صدّام عندما قال: "إنّ اسرائيل والغرب يقولان إن العرب متخلّفون ولا يصنعون شيئاً وها هما يتّهمان العراق بتطوير أسلحة ذرية". كما قال: إنّ "لا تُعتبر أي دولة مستقلّة إذا اتكلت على استيراد الأسلحة". ولكن الديكتاتورية والحكم الفردي أعميا صدّام عن بعد النظر وعن ضرورة التعاون مع شعبه ومع الدول العربية بدون الاستعلاء والاحتقار اللذين طبعا أسلوبه بعد انتهاء الحرب مع ايران. فكان هدف النظام كغيره من الأنظمة العربية السيطرة على الفلسطينيين وعدم الاستعداد الجدّي لأي مواجهة مع اسرائيل والسعي إلى حرب عبثية مع إيران العملاقة.

وحتى مشاركة صدّام في النضال ضد اسرائيل كانت متواضعة، مقارنة ببطولات الجيش العراقي السابقة في حروب فلسطين عامي 1948 و1967 عندما كانت الطائرات العسكرية العراقية هي الوحيدة التي اخترقت الدفاعات الجوية الاسرائيلية. ولطالما أثبت الجيش العراقي قدرته بتفوّق ضباطه وارتفاع مستويات التدريب. ولكن الأمر اختلف منذ العام 1970: فلقد ساعد صدّام الملك حسين (حليفه الدائم وحتى وفاة الملك)، ضد الفلسطينيين في الأردن. وعام 1973 شارك العراق بشكل جانبي في الجولان وانسحب. وبعد معاهدة كامب دايفيد بين مصر واسرائيل شارك العراق مبدئياً في "جبهة الصمود والتصدي" ثم تركها ووقّع "ميثاق العمل القومي" مع سوريا ثم أبطله لمصلحة النظام الديكتاتوري. فكانت أعمال صدّام من أجل العرب والفلسطينيين كلامية وفارغة وأغلبها للمزايدة بأنة أكثر عروبة ووطنية من غيره. وكان هذا الخطاب يخرج كل فترة لمصالح النظام، فبعد احتلاله للكويت أصبح صدّام فجأة مهتمّاً بفلسطين وأطلق بضعة صواريخ سكود باتجاه اسرائيل. أمّا علاقته مع سورية ولبنان فلقد حكمها كرهه لحافظ الأسد والصراع على لبنان. ووصل الأمر بين البلدين عام 1976، إلى حشد العراق مائة ألف جندي على حدود سورية أثناء اشتداد الصراع

بين المنظمات الفلسطينية والقوات السورية في بيروت. وابتعد العراق عن الساحة اللبنانية نسبياً في الثمانينيات أثناء الحرب مع إيران. ولكن ما أن انتهت الحرب عام 1988 حتى عاد صدّام لدعم فئات لبنانية مناهضة لسورية ومنها القوات اللبنانية وقائد الجيش اللبناني السابق ميشال عون. وكان هذا الدعم مناقضاً تماماً لدعم العراق لليسار اللبناني عام 1976 عندما كان الزعيم اللبناني كمال جنبلاط معارضاً للوجود العسكري السوري في لبنان.

أمّا كيف استطاعت لجنة التسليح العراقية استقطاب الأموال الخيالية لانفاقها على سلع باهظة الكلفة، فذلك يعود إلى سيطرة الدولة مباشرة على موارد البلاد. إذ كان يكفي أن يأمر صدّام وزارة النفط بإقتطاع خمسة بالمئة من عائدات البترول وإيداعها في رقم حساب سرّي في سويسرا يسمّى "صندوق التنمية الاستراتيجية". وكان على الوزارة أن تحضّر بيانات مالية بدون هذه النسبة كي لا تثير أي شكوك. وخلال سنوات تخزّن في هذا الحساب مبلغ 2.5 مليار دولار عام 1981. كما اقتطع صدّام عمولة على كافة صادرات العراق وأضافها إلى المبالغ الخاضعة للجنة التسلّح. وإضافة إلى مصادر التسليح المالية، استقطب العراق آلاف العلماء العراقيين والعرب والأجانب في شتى المجالات، حتى أصبحوا ثروة بشرية استراتيجية دفعت الولايات المتحدة فيما بعد الكثير من رصيدها الديبلوماسي لوضع اليد عليهم واستجوابهم أو لاخراجهم من العراق. وكان بينهم متخصصون في الأسلحة والكيمياء والأدوية والبيولوجيا وادارة الأعمال والعلاقات العامة والتصنيع العسكري وضباط عسكريون سابقون في الجيش العراقي والجيوش العربية وتقنيون. فانتشرت هذه الكوادر المهمّة في العراق وفي أوروبا والولايات المتحدة لخدمة برامج التسلّح العراقي. وسعى صدّام عبر سفاراته حول العالم إلى جمع المعلومات الاستراتيجية التي يمكن استعمالها في هذه البرامج. كما أنّ معظم عمليات العقود والشراء كانت تتمّ بالسريّة التامة؛ وإشارة إلى أهمية التسلّح وصل عدد العراقيين العاملين في التصنيع الحربي ستين ألفاً في أواسط الثمانينيات .

تطوير الاقتصاد المدني

وبشكل موازٍ للتصنيع العسكري، خطا العراق قدماً في التصنيع المدني والسُلعي ونمّى كوادر علميّة ممتازة، كانت أفضل مما لدى أي بلد عربي آخر. حتى

أنّ العراق عام 1980 أصبح دولة عصرية تثير حسد العرب وإعجاب الاتحاد السوفياتي والغرب. فأُنشئت المصانع والمعاهد ووُضعت خطط لخلق بنية تحتية من العلماء والعقول يتكل عليها البلد دون الحاجة إلى استيراد كل شيء. ذلك أنّ العراق بدأ تنفيذ مشاريع في السبعينيات تفوق طاقته البشريّة على التنفيذ بكثير. فبنى صدّام المدارس والجامعات وأرسل آلاف الشبان العراقيين، ذكوراً وإناثاً، لمتابعة الدراسات الجامعية والعليا في أوروبا وأميركا وكندا.

وفي أواسط السبعينيات، واجه العراق نقصاً فادحاً في اليد العاملة لتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى. فاستورد مئات الألوف من العمال والفلاحين من الدول العربية وخاصة من مصر والأردن والمغرب. وأصبح عدد هؤلاء يفوق 5 ـ 1 مليون عامل عام 1980.

وعومل الوافدون العرب معاملة ممتازة في العراق، فدخلوا البلاد بدون الحاجة إلى تأشيرة وحصلوا على المساعدات الاجتماعية والضمان الصحي، كما دخل عدد كبير منهم في ملاك الدولة فأصبحوا موظفين رسميين في الوزارات وقطاعات الجيش. وهذه أمور لم تحصل في أي بلد آخر بهذه السرعة، لا سيما في الدول العربية الأخرى التي شهدت طفرة نفطية مشابهة للعراق في الفترة نفسها. وعمل صدّام على نقل قرى مصرية بأكملها بكل سكانها وأشيائها إلى العراق للاقامة والعمل في المناطق الزراعية الغنيّة. (عاد معظمهم إلى مصر أثناء الحرب العراقية الايرانية وبعض المصريين مات في حروب العراق). ولقد شكا معارضون عراقيون مقيمون في الغرب كجزء من دعايتهم ضد صدّام أنّ المواطن العربي يلقى معاملة في العراق أفضل مما لقاه العراقي في بلده. ولكن هذا الكلام السلبي الذي تكرّر في السنوات التي أدّت إلى الغزو الأميركي عام 2003، لم يكن يستعمله أحد في عصر العراق الذهبي وخاصة أنّ استقبال العمالة العربية في العراق جلبت صيتاً حسناً للشعب العراقي بأنّه فاق جميع العرب بالكرم والشهامة.

وإضافة إلى استقدام العمالة العربية، سعى صدّام إلى تطوير كفاءات الأجيال العراقية، فبدأ مشروعاً شجاعاً عام 1973 لبناء آلاف المدارس الثانوية في أنحاء البلاد بمعدّل مدرسة على الأقل في كل بلدة عراقية. ذلك أنّ الكثير من أبناء العراق كانوا يصلون إلى باب المرحلة الثانوية ويتوقفون عن العلم لعدم وجود مدرسة قريبة. وحقّق العراق زيادة هامة في عدد الطلاب وخاصة في عدد الفتيات في المدارس.

وبسبب التعليم الاجباري، تحسّن وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي في العراق. ففي العام 1970، كانت نسبة الفتيات في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية 34 بالمئة. وعندما بدأت البرامج التي قادها صدّام لبناء المدارس ونشر التعليم، إرتفعت النسبة، حتى وصلت إلى 95 بالمئة من كل الفتيات في أعمار المدرسة عام 1980. وحتى في المهن التي كانت مقفلة للنساء قبل العام 1968، أصبحت نسبة النساء مرتفعة وتفوق عدد الرجال أحياناً. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المعلمات في أواخر السبعينيات 46 بالمئة من كل المعلّمين، ونسبة الطبيبات 29 بالمئة، والاختصاصيات في الصيدلة 70 بالمئة، وطبيبات الأسنان 46 بالمئة. وانتسبت النساء إلى القوى المسلّحة بأعداد كبيرة، وبعضهن وصلن إلى مناصب إدارية وقيادية وعلمية هامة. كما انخرطت النساء في الكلية الحربية وبعضهن أصبحن طيارات في سلاح الجو. هذه الانجازات ليس فقط لم تشهدها الدول العربية في ذلك الوقت، بل لا تزال حلماً للنساء في بعض الدول العربية حتى اليوم. ولذلك يقول البعض إنّ نساء العراق سيتذكرن صدّام حسين على الأقل في عمله لرفع شأنهنّ.

وطالما أنّ الشعار كان إيجاد شعب عراقيّ متعلّم، فهذا كان يعني أيضاً تعليم البالغين الأميين الذين لم تسنح لهم فرصة الذهاب إلى المدرسة في طفولتهم. فركّز صدّام على مسألة محو الأميّة في الأرياف وفي الأحياء الشعبية والفقيرة حتى لا تبقى القراءة والكتابة حكراً على المحظوظين في المجتمع والأغنياء. وأعلن في العام 1977 عن "يوم المعرفة" لاطلاق قانون البرنامج الوطني الشامل والاجباري لمحو الأمية. وأمر كل رجل وامرأة في سن الخامسة عشرة إلى الخامسة والأربعين أن يلتحقوا في صفوف تعلّم القراءة والكتابة. ومن لا يلتحق، وعلى طريقة صدّام، يكون مصيره السجن. واعتبرت منظمة الاونيسكو التابعة للأمم المتحدة أن برنامج محو الأمية العراقي هو الأكبر والأكثر طموحاً في العالم ومنحت صدّام جائزة الأمم المتحدة. كما أن الأونيسكو درست النموذج العراقي ودوّنته في وثائق ومراجع وكتب لتنقله إلى دول أخرى تحتاج إلى برنامج لمحو الأميّة. وخلال عامين إلتحق مليون عراقي بمعاهد محو الأميّة وخصصت الحكومة ستين ألف معلّم ومعلّمة يعاونهم مئات الأخصّائيين من الدول العربية. وبحلول العام 1982، خرّجت معاهد محو الأميّة في العراق مليوني مواطن أصبحوا قادرين على القراءة والكتابة.

كما بنى صدّام المستشفيات والعيادات الطبية، وشجع الولادات مع هدية 2500

دولار من الحكومة لكل إنجاب، فازداد عدد السكان إلى 25 مليوناً خلال 25 سنة. وبنى صدّام الأسواق التجارية الحديثة وفرض عليها قوانين للاهتمام بالنوعية والكلفة للمواطن

وفي أوائل السبعينيات، أوصل صدّام الكهرباء خلال فترة قياسية إلى 4000 قرية عراقية لم تحصل عليها من قبل. وحتى لا يسأل العراقيون "ماذا نفعل بالكهرباء وقد وصلت إلى قرانا"، عجّل صدّام بشراء ملايين البرادات وأجهزة التلفزيون ووزعها مجاناً على المواطنين في كل العراق، وأمر صدّام أن يبدأ التوزيع في مناطق الشيعة في جنوب العراق قبل غيرها، في محاولة لخطب ودّهم. ويرى مراقبون لشؤون العراق أنّ صدّام قد نجح في السبعينيات في كسب جولة مع الشيعة بهذه المبادرات وباعتراف قادة من حزب الدعوة بأنّ أحوال الناس تحسّنت رغم أن مطلب الشيعة بمشاركة أوسع في الحكم لم يتحقق[1]. ثم اتجه صدّام شمالاً فخصّص مناطق الأكراد بمبلغ 3 مليارات دولار لتُصرف بنفس طريقة المشاريع في مناطق الشيعة.

وإشارة إلى اهتمام صدّام بالشأن الخدماتي؛ فبعدما دمّرت القوات الأميركية البنية التحتية العراقية في شباط/فبراير وآذار/مارس 1991، أصرّ صدّام على إعادة الخدمات إلى الشعب قبل أي اعتبار آخر، وخلال 30 يوماً بعد الحرب، أعاد الماء والكهرباء وشبكات الهاتف إلى كل العراق. وهذا ما فشل فيه حتى بعد شهور الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003.

ولم تقتصر جهود صدّام على العراق، بل أسّس "الصندوق الوطني للتنمية الخارجية"، أسوة بصندوق الكويت، لمساعدة الدول العربية الفقيرة، وخصص للصندوق ميزانية بـ800 مليون دولار. وأعطى العراق منحاً مالية متواصلة لليمن والصومال وهديّة قيمتها 50 ألف دولار لكل رئيس دولة أفريقية فقيرة يزوره في بغداد. وعمل العراق على منافسة السعودية في بناء المساجد في آسيا وأفريقيا.

ولأن الثروة تفسد العقول، فلقد جلبت كثرة المال في العراق الفساد والوساطة والمحسوبيات وشراء الضمائر. فقمع صدّام هذا المنحى باصدار القانونين 8 و52 في أواسط السبعينيات اللذين يقضيان بأنّ عقوبة الرشوة والفساد هي الاعدام. وبما أنّ صدّام أظهر جديّته في قتل من يخالفه في هذا الأمر، حيث أعدم نائبي وزير لأنهما قبلا رشاوى، فقد أعطى القانون نتيجة جيدة وخفّ الفساد.

---

(1) Abu Rish, p.110

هل يستطيع صدّام القيام بعمل جيّد؟

يبدو أنّ صدّام قدّم الكثير لشعب العراق، وهذا الأمر يترك انطباعاً غريباً لدى القارىء المعاصر الذي يطلّ على الموضوع من منظور العام 2003، بعد أن سقط النظام وطاب النقد المباح. فكيف يمكن لشخص كصدّام عرفه العالم كأسوأ سفاح وديكتاتور أن يعمل شيئاً مفيداً لشعبه؟ وخاصة بعدما قال دونالد رمسفيلد وديك تشيني، إنّ صدّام هو "أسوأ من أدولف هتلر" (الذي بدأ حرباً عالمية وجلب الدمار على ألمانيا وقتل ملايين البشر وخاصة من الروس والبولونيين واليهود والغجر). ولذلك كان من المربح والمريح لأي كاتب بأن يغوص في نفس "بروبغندا" ودعاوى الجانب المنتصر وإيجاد المزيد من النعوت والقصص المرعبة عن الرئيس العراقي السابق. إنّه أمر غير مرحّب به بعد سقوط صدّام أن يعمد كاتب باسم الموضوعية والحقيقة التاريخية إلى الدلالة على ما قد يكون قد فعله صدّام لمصلحة شعبه في العقد الأول من حكم البعث في العراق. هذه المفارقة في جواز أن يكون صدّام مجرماً بحق شعبه وبحق جيران العراق وفي نفس الوقت مصلحاً إجتماعيّاً وإقتصاديّاً لمصلحة المواطن العادي في العراق (هتلر قدّم خدمات كبيرة للشعب الألماني ولكنّه دمّر العالم أيضاً) تقتضي الملاحظات التالية:

أولاً، أنّ الانفاق العام الذي جرى في العراق خلال الفترة من 1968 إلى 1978 كان من ثروة الشعب العراقي وليس من مال صدّام الخاص (وهو الفقير المدقع أصلاً). والقول بأنّ "صدّام بنى.. وصدّام أعطى.." صحيح ولكن بسبب استفراده بالسلطة واستيلائه على مقدرات البلاد. ونسمع مراراً حتى اليوم عن مشاريع وبرامج تنفّذ في الدول العربية بأنها حدثت "بتوجيهات شخصية من الأب القائد" أو "بارشادات من الرئيس" أو "بتوصية من الملك" أو "بقرار من الأمير". وهكذا عندما تصل الماء إلى قرية ما أو يعود التيار الكهربائي، نسمع أن الرئيس أو القائد قد أمر بذلك أو جعل هذا ممكناً. وكأنه ليس لزاماً على الدولة تأمين الشؤون الحياتية دون منّة ودون تدّخل مباشر من أعلى سلطة، فيختلط الخاص بالعام ويصبح مصير العباد بيد مانح الحياة المتربّع على كرسي الحكم. بينما المعقول هو أن تقوم مؤسسات الدولة برعاية الشأن العام كما هو حاصل في دول الغرب بدون صور وريبورتاجات عن الوزراء والرؤساء والملوك وهم يقصّون شريطاً أو يرعون إفتتاح محطة كهرباء (قام

وزير لبناني بتدشين تزفيت طريق صغيرة في شمال لبنان مع هرج ومرج وتصوير تلفزيوني).

ثانياً، إن وحشية حكم صدّام حملت الكثير من الطريقة العربية التقليدية في الحكم، ولعله كان مقتنعاً بجدوى ما يقوم به لصالح بلده وأمّته. ففي سائر الدول العربية تقريباً درجات من العنف ضد المواطن وقمع لحقوق الانسان. فاذا وصل صدّام في مستوى قمعه إلى عشر درجات فغيره ربما وصل إلى 5 درجات أو ثماني درجات. والنتيجة واحدة وهي غياب الديموقراطية في المنطقة العربية. وصدّام أراد أن يطبّق أسلوب "الأب المستبد العادل" على طريقته، رغم أنّ هذا أسوأ أنواع الأنظمة.

ثالثاً، صدّام هو ابن بيئته، إذ يتّضح من الفصول السابقة أنّ العراق شهد الكثير من العنف والقتل المجّاني في القرن العشرين، فعمل صدّام بمبدأ "إن لم تكن ذئباً تلتك الذئاب"، ذلك أن كل انقلاب في أرض الرافدين كان يحمل في ثناياه مشاريع قتل ورعب أكبر من سابقاتها. وربما أوصل صدّام القمع إلى أساليب غير مألوفة، قيل إنّه تعلّمها من خلال قراءاته التاريخية لسيرة ستالين وغيره. كما أنّ صدّام حسب سيرته الذاتية تربّى في مجتمع قبلي صارم وعنيف، يحمل الرجال السلاح ويأخذون بالثأر ويضربون بعضهم البعض بغرض الأذية وينتقمون للشرف وينهبون على جري البداوة ويقدّسون القوة الجسديّة. هكذا فهم وهكذا حكم، وإذا لم تقتلهم أولاً سيقتلوك.

رابعاً، تكون الكتابة أكثر ضميرية وصالحة لامتحان التاريخ عندما تلتزم بالوقائع والارقام والحقائق. إذ الشائع اليوم هو جمع أكبر عدد من القصص عن مساوىء صدّام بعدما سقط عن الساحة وفازت الولايات المتحدة الأميركية. والناس دائماً مع المنتصر. ولعل من واجبات الحكومة العراقية الجديدة فعلاً أن تجمع في كتاب أسود المعلومات عن المجازر التي ارتكبها بحق الشعب العراقي ليس فقط صدّام ونظامه بل كافة الزعماء والأوغاد الذين حكموه سابقاً، إذ هكذا تعتدل الحقيقة. وعلى أي إدارة عراقية في بغداد أن تجعل من المقابر الجماعية التي تمّ اكتشافها في أيار/ماي وحزيران/جوان في أنحاء العراق مزارات تذكّر بالضحايا كما أصبحت معتقلات النازية مزارات، وكما حوّل الشعب اللبناني معسكر الخيام الذي أقامته اسرائيل في جنوب لبنان مزاراً ليشهد العالم على همجية الاحتلال الذي قتل 23500 لبناني. وعلى الحكومة العراقية تحويل أوكار التعذيب والمعتقلات ومكاتب الأمن والمخابرات متاحف ومؤسسات دراسة عن سيكولوجية العنف السياسي في "جمهورية الخوف". وربما قال فرويد إنّ

العراق تحول إلى جمهورية نظر فيها المواطن العراقي إلى صدّام كأنّه أبوه، فكلما ضربه هذا الأب تعلق به وأحبّه أكثر: فهو يطعمه ويسقيه ويعلّمه ويعالجه، ثم يضربه. وقد يقتله.

غلبة النفط والاقتصاد الريعي

في السبعينيات اتضحت صورة العراق كدولة ذات اقتصاد ريعي بامتياز تتكل على عائدات البترول وتحتكر السلطة التوتاليتارية فيه هذه العائدات لتسيطر على أوجه النشاط الاقتصادي بدون نظام ضرائبي وبدون تطوير قطاعات حقيقية.

ولفهم مركزية وقوة بطش الدولة العراقية، يجب موضعة القطاع النفطي في سياق العراق التاريخي حيث كانت أرباح وتوظيفات الاستعمار هي المصدر الرئيسي للدخل القومي والتي كانت تُسلّم إلى الحكومة لتنفقها على البلاد. وساعد في تقوية هذا النمط من الحكم تأميم البترول في الفترة 1972 إلى 1975 عندما كانت سوق النفط العالمية تشهد هزّات إستراتيجية ضاعفت سعره 300 بالمئة خلال أشهر، ما منح السلطة الحاكمة قوّة إنفاق لا حدود لها.

ولوصف الصورة بوضوح، لقد كان دخل الحكومة العراقية من قطاع النفط عندما تبوأ البعث مقاليد الحكم عام 1968، أقل من 500 مليون دولار، إرتفع إلى حوالي ستة مليارات دولار عام 1974 وإلى أكثر من 12 مليار دولار عام 1979، أي بزيادة ستة أضعاف خلال عشر سنوات. فجاءت خطوات صدّام وأعوانه لتثبيت حكمهم مواكبة لطفرة مالية كبيرة وقعت بأيديهم. من هنا يجدر القول أن قوة الدولة المركزية الديكتاتورية كانت نتيجة طبيعية لنمط التبعية الامبريالي الذي تحدث عنه الاقتصادي المصري سمير أمين، وليس لأنه تقليد لدول أوروبا الشرقية ذات الاقتصاد المنظّم. هذا النمط الامبريالي التبعي يمكن وصفه كالتالي: لقد وقعت على كاهل النظام مهمة بناء اقتصاد حديث لغياب طبقة وسطى حرّة وديناميكية، ولتغلّب مادة وحيدة هي البترول على الناتج القومي، وللاتكال على دول معيّنة في التبادل التجاري. فهذه الدول كانت تشتري البترول العراقي وكانت تبيع العراق الأغذية والمواد والسلع الاستهلاكية التي يحتاجها.

أما غلبة النفط على هيكلية الاقتصاد العراقي، فتتضح في نسبة هذا القطاع إلى الناتج القومي في بداية السبعينيات، حيث قفزت مساهمة البترول في الدخل القومي

من 35% عام 1970 إلى 60% عام 1974. كما أن حصة النفط في مداخيل القطاع العام، بما فيه الوزارات، إرتفع من 52% عام 1971 إلى 87% عام 1976. وأصبحت نسبة النفط الخام إلى مجموع الصادرات العراقية 98 بالمئة، أي أنّ البترول أصبح السلعة الوحيدة التي يصدّرها العراق. وهي نسبة خطرة في هيكلية الاقتصادات الناشئة التي لن تحصل على فرصة ثانية لتحسين شروط تجارتها الخارجية مع سوق دولية معولمة.

ولم تفلت دولة العراق الحديثة من غلبة النفط على نظامها الاقتصادي حتى بعد عقود من الاستقلال، بل بقيت ضمن هيكلية بدائية ريعيّة لا تختلف عن أشد الدول الأفريقية تخلّفاً في الاتكال على سلعة واحدة في دخلها الوطني. فلم يكن هناك مسعى إلى تطوير القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وخلق طبقات اجتماعية تدفع باتجاه صناعات بديلة وقطاعات خدماتية حديثة كالسياحة والقطاع المصرفي والتجارة. وطالما فرحت بعض الدول العربية النفطية بسعر عملتها المرتفع مقارنة بالدولار الأميركي والجنيه الاسترليني. ولكن هذا الأمر كان مرضياً وعارضاً من عوارض الاقتصاد الريعي الذي يُلحق الضرر بالاقتصادات الناشئة؛ فيجعل تطوير الصادرات الوطنية البديلة أمراً في غاية الصعوبة في حين يفتح الباب على مصراعيه لاستيراد السلع الاستهلاكية. فتتدهور الصناعات الوطنية وتدفع سكان المناطق الريفية إلى البحث عن العمل في المدن حيث الأجور المرتفعة، ويصبح استيراد الغذاء أمراً أقل كلفة من إنتاجه محلياً.

إن محاولات الكوادر الخبيرة في شركة النفط العراقي ووزارة النفط إدارة القطاع كمؤسسة إدارية حديثة، كما أشرنا سابقاً، فشلت فشلاً ذريعاً. ليس فقط بسبب التدخل السياسي من الحكومات الثورية في بداية الستينيات، بل أيضاً بسبب سعي حزب البعث والنظام الديكتاتوري إلى استقطاب كل الصلاحيات والسلطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد. لقد امتلك صدّام حسين معلومات واسعة ومهارة في النفط إكتسبها أثناء التعاطي مع ملّف تأميم الشركة الأجنبية. ولكن هذا لا يبرر استقطابه لقرارات النفط. فعدا سياسة التسعير، هنالك مسائل الاقتصاد الدولي وحاجات الدول المستوردة للبترول وظروفها، ووضع البنية التحتية البترولية في العراق، ومفاوضات أوبك، وعمل المهندسين والعلماء وأصحاب الاختصاص وتوزيع العوائد وميزانية الدولة. فإذا أضفنا إلى ذلك استفراد صدّام حسين بكل القرارات

السياسية والعسكرية، ومنها قرار الحرب مع إيران، حصلنا على ظاهرة الاستخفاف بالقدرات البشرية للبلاد وعدم استخدامها في النمو الصحيح لاقتصاد معافى، وبالتالي اضطرارها للهجرة. وهي ظاهرة تعاني منها الدول العربية ودول العالم الثالث وتسمى "هجرة الأدمغة" التي يرحب بها طبعاً العالم الغربي.

تخلّف الزراعة والصناعة وهيمنة القطاع العام

لقد وعى الانقلابيون عام 1968 عواقب وسلبيات التأخر في إنجاز الاصلاح الزراعي الذي ابتدأ بعد ثورة 1958. وحاولوا تصحيح القطاع عبر القانون رقم 117 للعام 1970، الذي قيّد الملكيات الفردية وأنهى منهج التعويض عن كبار الملاّكين الذين خسروا أراضيهم من جراء الاصلاح، خاصة أن التعويض وقع على كاهل الفلاحين الفقراء، فدفعهم إلى المزيد من الفقر والاستدانة وبالتالي إلى هجرة الارياف. واستناداً إلى الاحصاء الزراعي للعام 1971، فلقد ناهز عدد الملاّكين في العراق 600 ألف ملاك عام 1970 مقارنة بـ250 ألفاً في العام الذي سبق ثورة 1958. ومعلومة أخرى تشير إلى أن كثافة الملكية قد تراجعت بين الفترتين، حيث تملّك واحد بالمئة من الاقطاعيين حوالي 55% بالمئة من الاراضي، وتدنّت هذه الحصّة إلى 22 بالمئة عام 1970. في العام 1973 تمّ توزيع 23% من الأراضي الزراعية على مستفيدين جدد حسب القانون الجديد، في حين استأجر فلاحون 35% من الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة مباشرة. وبلغت نسبة الاراضي التي يملكها أفراد غير مستفيدين من التوزيع الجديد وفي القطاع الخاص 36% من كل الأراضي الزراعية. كما أن عدد التعاونيات الزراعية على الطريقة الاشتراكية قد ارتفع.

وأعطى صدّام اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي ولتنمية الأرياف، مدركاً أن هذا القطاع هو طاقة هائلة في بلد يشقّه نهران وتغطّيه مساحات شاسعة من التربة الخصبة. فأستجلب الشركات الأجنبية وطلب منها إنجاز مشاريع زراعية بسرعة قياسية ومكننة الزراعة. واقترحت الشركات الأجنبية ضرورة تجفيف المستنقعات في جنوب العراق لتخفيف مستوى الملوحة في الأراضي. وكانت حكومة العراق في العهد الملَكي قد بدأت هذا مشروع عام 1955، ونفذّه صدّام في السبعينيات.(ولكن معارضي صدّام إنتقدوا هذا العمل بأنّه جريمة غير انسانية يرتكبها صدّام، كما انتقدت المنظمات

الانسانية الغربية تجفيف المستنقعات على أنّه يقضي على حضارة القرى المائية في المنطقة).

وحتى 1978، استطاعت الحكومة بمساعدة الشركات الأجنبية تنمية وتطوير 25 ألف هكتار. وتوقف العمل فيما بعد بسبب تضاؤل عائدات النفط وبدء الحرب مع إيران. ولقد جرّب صدّام إقامة التعاونيات الزراعية على طريقة الاشتراكية السوفياتية ولكنها لم ترق للفلاحين العراقيين، فأوقفها كي لا يفرض شيئاً ليس من "عادات العرب". وساهم الاصلاح الجديد ودخول المكننة في الزراعة في تحسين الحياة في الارياف ولكن بدرجة متواضعة. ذلك أن القطاع الزراعي استمر في الانحدار كما أن مساحة الاراضي الزراعية في العراق قد انخفضت بنسبة 30 بالمئة في الفترة الممتدة من 1958 إلى 1977. ولم يتمكن العراق من تحقيق مستويات الانتاج والمساحات المزروعة التي كان يتمتع بها في العهد الملكي. وأعطى القانون 1970 نتيجة عكسية، فلقد انخفض حجم العمالة الزراعية في العراق من 5 . 1 مليون مزارع عام 1971 إلى أقل من مليون عام 1977، أي من 51 بالمئة من اليد العاملة العراقية إلى 30 بالمئة.

وحتى لا يبدو الأمر وكأن الاصلاح الزراعي هو السبب في تراجع الزراعة، فهناك أسباب وجيهة منها زيادة الملوحة من جراء الريّ، وضعف التسويق وزهد الاسعار في القطاع الزراعي مقارنة بالسلع الاستهلاكية، والهجرة الكبيرة من الارياف إلى المدن حيث الوظائف والخدمات وحيث تقوم الدولة بإنفاق عائدات البترول.

ولم تهمل الدولة الأرياف تماماً، فلقد تمّ بناء المدارس والمستوصفات ومدّ شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وبالتالي محو الحياة التقليدية الصعبة في الريف العراقي. ولكن تحسّن مستوى المعيشة نسبيّاً في الأرياف نجم عن الانفاق الحكومي وليس بسبب زيادة الانتاجية الزراعية المأمولة. ورغم الانفاق فلقد استمرت الأغلبية الساحقة من سكان الريف تعيش في فقر مدقع وتعاني من ضعف التربة. ووصل حدّ التدهور في الانتاجية إلى درجة أن العمالة الزراعية الضخمة لم تساهم عام 1980 سوى بنسبة 5 بالمئة من الناتج المحلي القائم العراقي، فكان ردّ فعل الحكومة سطحياً وذلك عبر زيادة استيراد المواد الغذائية من خارج العراق، حتى بلغت فاتورة الاستيراد الغذائي عام 1980 أكثر من 4 . 1 مليار دولار، أي أعلى بكثير من قيمة الانتاج الزراعي في العراق وبنسبة عالية من الدخل القومي.

في تلك الفترة بالذات كثر الحديث في العالم العربي وفي المنتديات الفكرية

عن "الأمن الغذائي العربي"، وعن احتمال انتقام الغرب من حظر النفط العربي عام 1974 عبر استعمال الغذاء كسلاح إستراتيجي. وليس غريباً أن صلب قرار مجلس الأمن عام 1995 حول العقوبات الاقتصادية على العراق ركّز على برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وهي معادلة لئيمة ساهم في الوصول إليها انعدام التوجّه العلمي والديموقراطي للحكومات العربية منذ الستينات.

أمّا قطاع التصنيع المدني فلقد راوحت مساهمته بين 5 بالمئة وعشرة بالمئة في السبعينات. وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بطموحات النظام وحجم الطاقات البشرية العراقية. ولعل ارتفاع مداخيل النفط في تلك الفترة كان لعنة للقطاعات الانتاجية الأخرى إذ أعطت هذه المداخيل النظام والشعب العراقي شعوراً بالاطمئنان إلى مستقبل وردي مدعوم بالانفاق الحكومي. وما زاد وضع التصنيع سوءاً هو غلبة القطاع العام ومساهمته بثلاثة أرباع الانتاج الصناعي العراقي. وهنا أيضاً دليل على قتل النظام للروح الخلاقة وللمبادرة الفردية. كما أن المصانع العملاقة التي بنتها الحكومة كانت عبارة عن أفيال بيضاء White elephants لم تصل إلى مستوى إنتاجها النظري الذي تأسست عليه واعتمدت على الأسواق الخارجية غير المضمونة.

لم يقتصر دور "لجنة المتابعة للشؤون النفطية" التي أدارها صدّام حسين شخصياً ومعه عدنان حمداني على النفط بل كانت عبارة عن مصدر التخطيط والالهام الأعلى لكل شؤون الاقتصاد العراقي. ولم تكن هذه اللجنة مستقيمة في قراراتها، بل كانت تلجأ إلى ألاعيب أفقدتها مصداقيتها. فكانت تسعى إلى التغلب على الأصول القانونية والتجارية الصحيحة في مناقصة المشاريع، عبر إدعائها أنّ للمشروع الذي تتخذ القرار بشأنه "أهداف إستراتيجية". فتغلق الباب على التنافس بمناقصة وتقرّر مَن الطرف الذي سينفّذ المشروع، حتى لو كان قرار اللجنة في النهاية مضرّاً تماماً بمصالح العراق. فوُلدت مشاريع تصنيع وشركات ضخمة بقرار من هذه اللجنة دون أن يكون لها أساس إقتصادي. والمضحك المبكي أنه لم يخلُ خطاب مسؤول عراقي بدءاً بصدّام ومروراً بالوزراء والرسميين من ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية للعراق وعدم الاتكال على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني. وحتى في المنتديات العربية والدولية كانت عادة المسؤولين العرب هي تكرار مقولة تنويع مصادر الدخل diversification economique ولكن دون الانخراط في خطوات عملية لتنفيذ هذا الأمر. والأغرب من ذلك أن المجهود الرئيسي الذي كانت الحكومة العراقية تقوم به هو

المزيد من الانفاق على مهام التنقيب عن آبار جديدة للنفط وتوسيع وزيادة إنتاج الحقول المستمرة. ولسنوات طويلة كانت للعراق حصة الأسد (أكثر من النصف) في عقود النفط بين دول الشرق الأوسط والشركات العالمية.

أما قطاع البناء الذي كان في بداية الجمهورية قطاعاً خاصاً، فقد أصبح في نهاية السبعينيات في معظمه قطاعاً تديره الدولة ويوظّف 75 ألف عامل، ويفوق في الانتاج ونسبة الاستثمار قطاعي التصنيع والزراعة. ولكن أكثر من 75% من نتاج هذا القطاع كان في الأبنية وليس في المصانع أو الجسور. كما تمركزت معظم هذه المشاريع في بغداد وضواحيها. إذ يلاحظ الزوار ضخامة العاصمة العراقية وكثرة أبنيتها الحديثة وقيمة منشآتها من ناحية التكلفة وطرقاتها السريعة. وكانت بغداد تشكو في السابق من قلّة الفنادق، فظهرت مشاريع عمرانية كثيرة لتنشيط السياحة وزيادة عدد الفنادق، ومنها فندق الرشيد وفندق فلسطين والاحياء التي تحوي مطاعم ومتزهات.

ومن عيوب الاقتصاد العراقي في السبعينيات أنّ قطاع المفرّق للسلع الاستهلاكية استند بنسبة 90 بالمئة على البضائع المستوردة، ولم يوظّف أكثر من مئة ألف عامل. أما ما يسمى بقطاع الخدمات في العراق، فكان المقصود بذلك القطاع العام الذي استوعب معظم العمالة الخدماتية في البلاد، بعكس لبنان حيث حشد القطاع الخدماتي القسم الأكبر من اليد العاملة وساهم بنسبة سبعين بالمئة من الدخل الوطني في السياحة والمصارف وعمليات التصدير والاستيراد والمستشفيات والجامعات والتجارة العامة والمواصلات والترانزيت والمعلوماتية، إلخ. لقد استوعب القطاع العام في العراق عام 1977 أكثر من مليون عامل، ستمائة ألف منهم كانوا في الدوائر الحكومية، عدا عن القوى المسلّحة التي بلغ عديدها ربع المليون عام 1977 والمتقاعدين من الوظائف العامة المتّكلين في معاشهم على الدولة والبالغ عددهم مائتي ألف.

وتكشف أرقام القطاع العام للعام 1977 نوايا النظام السيئة، حيث استقطبت وزارة الداخلية بمفردها 150 ألف موظف في أجهزة أمن ومخابرات مدنية مختلفة لمراقبة المواطنين وخلق جو من الرعب في صفوف الشعب. أضف إلى ذلك 50 ألف موظف في "وزارة الشؤون الرئاسية" لحماية شخص النظام والقيام بمهام مخابراتية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1979 أعلن وزير الداخلية "أن حجم الوزارة يجب أن يكبر لانجاز معاملات المواطنين بأسرع وقت ممكن". ويتصور المرء الأعباء المالية

الضخمة التي تفرضها هذه الأجهزة الأمنية التي لا يحتاج إليها الشعب والتي تنغّص حياته بالمراقبة والعقاب يومياً.

لقد تمتع النظام بنسبة 60 بالمئة من الناتج المحلي القائم العراقي، وهذه نسبة لا مثيل لها في العالم، وذلك بسبب هيمنته الكاملة على قطاع النفط وصناعته وتسويقه وخطوط شحنه. وذهب النظام في سيطرته على حياة المواطنين بعيداً، فكان كالأب والمستبد الذي بيده توظيف الناس وإطعامهم وسجنهم وإطلاقهم وتعليمهم ومعالجة صحّتهم. فالدولة ملكت أكبر وأهم المرافق الصناعية والاقتصادية والتجارة الخارجية وحتى التجارة الداخلية لم تكن تسير على ما يرام بدون التدخل المباشر من النظام وأزلامه. والنتيجة أن النظام وضع يده في كل مكان يشتم فيه مصدراً للمال وشارك في الارباح والمداخيل على طريقة "البلطجية" في مصر و"قبضايات المدن" في بلاد الشام.

قتل سوق العمل العراقي

النظام الاقتصادي العراقي العجيب ربط حياة ملايين العراقيين بشبكة توزيع للثروة خضعت لمشيئة شخص واحد تعاونه زمرة. لهذا، فقد أصبحت آمال الشعب وطموحاته رهينة، فكانت النتيجة كالقول المتداول في العراق "حكم الفلوس والكرباج" : تأمين كميات ضخمة من البضائع الاستهلاكية المستوردة لم يشهدها العراق من قبل، وبناء جهاز أمني رهيب لادارة البلاد بالقمع. أصبحت الدولة هي الأم التي تؤمّن العمل لآلاف الخريجين الجامعيين ولمئات الآلاف من النازحين الريفيين، وأصبحت الدوائر الحكومية معسكرات ضخمة للاستهلاك لا تساهم في الناتج القومي .

هذا الوضع المأساوي للاقتصاد فضحه التنامي العظيم في الحاجة إلى اليد العاملة الخبيرة. ذلك أن الدعوات إلى تطوير الاقتصاد وتنويع قاعدته أوصلت أصحاب الأمر إلى تكليف فرق إختصاصية بدرس وتخطيط مشاريع للوصول إلى الاقتصاد الحديث. وكشفت الخطة الخمسية العراقية للفترة 1976 إلى 1980 أن تنفيذ المشاريع العمرانية والمنشآت الصناعية والبنيوية الضرورية لتطوير الاقتصاد العراقي يحتاج إلى مئات الألوف من أصحاب الاختصاص والحرفيين ومعظمهم غير متوافر في العراق. هذا النقص الفادح في اليد العاملة المتخصصة عكسته أرقام الخطط التي أظهرت أن

العراق يحتاج إلى 500 ألف عامل يدوي يحملون القليل من الخبرة، و375 ألف حرفي، و150 ألف جامعي صاحب اختصاص.

ويسأل المرء ما إذا كان يُعقل أنّ العراق لم يجد هؤلاء في قواه العاملة المحليّة، والجواب هو أنه في أجواء الحماس السياسية، وغياب بعد النظر والتعسف في إصدار القوانين والقرارات، فات على الحكومة أن مسألة تخطيط الموارد البشريّة ودرس الاحتياجات التربوية والمهنيّة على الأمد الطويل تدخل في أساس عملية البناء الاقتصادي. وحتى لو خرّجت الجامعات والمعاهد العراقية مئات الألوف من حملة الشهادات، فالعدد ليس هو المهم بمقدار ما تكون الاختصاصات موجّهة لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني. ولحظ الخبراء أن الحاجيات البشرية المذكورة أعلاه يجب أن يتمّ التعاقد معها من خارج العراق لأن جلّ ما تستطيعه المؤسسات التعليمية العراقية هو 20 ألفاً من الاختصاصات المطلوبة (من مهندسين وعلماء وأطباء، إلخ) ورقم مماثل من الحرفيين والمهنيين (كالكهربائيين والميكانيكيين والبنّائين ومستعملي الأدوات، إلخ). وجرت العادة، ليس في العراق فحسب بل في معظم الدول العربية، على أنظمة تربوية تخرّج ألوف المحامين واختصاصات الأدب والتاريخ والفلسفة على حساب الاختصاصات التي تضطر صاحبها إلى توسيخ يديه أو إلى دخول ورشة عمل والخروج من المكتب، كالهندسة مثلاً، إذ كانت العقلية السائدة هي السعي إلى عمل مكتبي. فإذا احتاج العراق إلى عشرة آلاف ورّاق (تلبيس الجدران بالاسمنت) فإنّه سيجدهم في لبنان أو في الأردن، وإذا احتاج إلى مهندسين مدنيين فإنه سيجدهم في مصر وسورية، وهكذا.

في الواقع لم يكن "العراق الثوري" بأفضل حال كثيراً من دول الخليج التقليدية التي اعتمدت هي أيضاً على عمالة عربية وأجنبية ضخمة في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1990. (وهذا موضوع سنعالجه بدقة أكبر في كتاب آخر عن الاقتصاد المعرفي الجديد في الدول العربية).

ما نحاول وصفه هنا هو أن الحكومة العراقية في السبعينيات، قبل ضياع البلاد في حروب طويلة منذ عام 1980، كانت تسيطر على المدخول الرئيسي في البلاد من البترول وتحلم بمشاريع وتستورد المواد الأولية والغذاء والعمال والخبراء لبناء دولة يفتخر بها العراقيون والشعوب العربية كافة. ولكنها كانت أحلاماً لا أساس لها في أرض الواقع كونها تعتقد أنه يمكن تأسيس اقتصاد على أساس استهلاك كل شيء من

القشّة إلى الجمبوجت ومن عامل التنظيفات إلى العالم الذري. فمثلا إحتاج الخبراء اليابانيون العاملون في مشاريع العراق إلى استيراد عشرات الآلاف من العمال الصينيين، كما أن المشاريع التي عُقدت مع يوغسلافيا نصّت على استيراد آلاف العمال لتنفيذها. (أحد هذه المشاريع مع يوغسلافيا التي تحدث عنها الاعلام أثناء الغزو الأميركي عام 2003 هو سلسلة دشم وملاجىء في جوار بغداد لا تخرقها حتى القنابل النووية).

وحتى تقارير البنك الدولي عام 1985 كانت تتكلم عن نقص العراق في قواه العاملة الفعلية والضرورية، رغم أن العراق كان يوصف أنذاك بأنه من الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية، كمصر والمغرب والجزائر والسودان. وبالتالي كان من المفترض أنّه بطاقاته المالية وخططه التنموية سوف يتمكن في السنين التي تبعت انقلاب عام 1968 أن يخلق نواة بشرية مؤهلة لتطويره. ولكن هذا لم يحصل.

وساهم في هذا الوضع المأساوي في الهيكلية الاقتصادية للبلاد أنّ قوى الأمن والمخابرات التي أقامها النظام أصبحت مغناطيساً عملاقاً أو "شفّاطاً" رهيباً لأي طاقة علميّة عراقية أو موهبة خلاقة لاستعمالها في أتون نهب وتدمير الشعب العراقي. وهذا الاستقطاب للطاقات من أجل العمل الأمني والمخابراتي بدأ منذ أواسط السبعينيات (تُرى كم عنصر بشري إحتاج النظام لتركيب جهاز "مخابرات على المخابرات على المخابرات"، وكم من خيرة شباب العراق عملوا في هذه الأجهزة وكم من مئات المليارات من الدولارات استُهلكت لهذه الغاية؟).

هذا الوضع دفع طبيباً عراقياً مقيماً في كندا أن يذكر أنَّ مستوى النهب الذي ارتكبه النظام في العراق قد دفع كثيرين من العراقيين الأوفياء لوطنهم إلى القبول بالغزو الأميركي حتى لو أخذت واشنطن النفط وتركت نصفه للشعب العراقي. طبعاً هذه نظرة تبسيطية للأمور ولكنها تعكس حجم الويل الذي عاشه الشعب العراقي خلال العقود الأخيرة.

ومن المثير للدهشة أن الخطط الخمسية المتفائلة كانت تهمل دائماً مسألة النقص في القوى العاملة ولا تذكر مبادىء العرض والطلب في سوق العمل المحلي والدولي. في العراق، لم يكن ثمّة سوق عمل لأنّ آلة النظام كانت تسيطر على مقوّمات البلاد، فتقبض على الدخل الوطني وتنفقه وتوظّفه وتتصرف به كما يحلو لها، بدون رادع أو محاسبة برلمانية. أمّا إذا سأل عراقي عن هذه الفضائح، فربما كان مصيره السجن أو

تهمة العمالة لإسرائيل، وربما لقى عقوبة الاعدام. ومن الأدلة على غياب سوق عمل حقيقي يخلق توازناً ويخفف من البطالة المقنّعة أنّ القوانين التعسّفيّة التي أصدرها النظام كانت تمنع القطاع الخاص من توظيف أصحاب الشهادات أو الاختصاص الذين طُردوا من الوزارات أو من مؤسسات القطاع العام ، أو تركوا القطاع العام طواعيّة، إمعاناً في معاقبة هؤلاء. فتُغلق الطريق أمام الشباب للبحث عن لقمة العيش أو عن عمل لائق خارج مؤسّسات النظام.

ولم تكن سياسة حزب البعث لائقة، إن لم نقل أكثر، تجاه الطبقة العاملة العراقية، بل اعتبرت قيادة البعث، بسبب شعاراتها الاشتراكية، أنها تنطق باسم العمال والفلاحين وتعمل لمصلحتهم. فلا يجوز للعمال الانتظام في جمعيات أو نقابات خارج الحزب الحاكم، أو انتقاد السياسة الحكومية. فكان منطق النظام تجاه العمال على طريقة "لأنك أخي فستفعل ما أقول بدون مناقشة". فكانت هذه العلاقة وصفة ليصبح هذا الأخ شخصاً تحب أن تكرهه. ففي ظل حكم البعث أصبحت النقابات والاتحادات العمالية مجرّد فرع لموظفي الدولة، ومنعت القوانين أي تنظيم عمالي خارج هذا الاطار. أمّا الآلية التي وضعتها السلطة لحل المشاكل والأزمات التي تحدث بين الادارة والعمال في مؤسسات القطاع العام والخاص، فكانت عبارة عن لجان يتمثل فيها الطرفان ولكن يقوم حزب البعث بتعيين ممثلي العمال.

وفي هذا الصدد ليس من الضروري لأن تكون الدولة ديكتاتورية لتقضي على الحركة النقابية. فلقد حصل في لبنان أمر مشابه في التسعينيات عندما قضت مصالح القوى السياسية المنخرطة في السلطة بتطويع الاتحاد العمالي العام، وبالتالي أصبح العمال والدولة في الخندق نفسه. ومتى فهمنا أن في لبنان احتلّت المصلحة الخاصة الأولوية على المصلحة العامة، لأدركنا أنّه في حال حصول خلاف بين العمال وأرباب العمل فلن تكون الحكومة معيناً وسنداً للعمال. وهذا الوضع بذاته يؤذي سوق العمل ويقتل قوانين العرض والطلب. وأساس ذلك أنّ العامل (العرض) يملك قوّته وخبرته ورب العمل (الطلب) هو مالك وسائل الانتاج وبحاجة إلى العامل، فيلتقيان في سوق العمل ويتفاوضان على الأجر الذي يحدد عدد الساعات أو ثمن العمل المطلوب القيام به (مقطوعية). فإذا استعمل رب العمل قوّته لاستغلال العمال قام هؤلاء بتنظيم صفوفهم في نقابة للحصول على شروط أفضل. وهنا يدخل عامل الاستغلال والتدخل السياسي ويقضي على هذا القانون الطبيعي. فاذا كان الوزير

صاحب مؤسسات خاصة توظّف مئات العمال، وفي ذات الوقت صاحب نفوذ وتأثير داخل الاتحاد العمالي فيعمل جهده لكي لا يحصل العامل على أجره العادل. من هنا ضرورة الحفاظ على استقلالية الطبقة العاملة ومنع هيمنة السلطة، حتى لو كانت الحكومة تدّعي تمثيلها. وهذا ما لم يحصل في العراق.

لقد أدرك النظام مساوىء القضاء على سوق العمل، فشنّ حملة توعية لزيادة الانتاجية لمصلحة الوطن. وعقد صدّام حسين في أواسط السبعينيات لقاءات مع شركات القطاع العام بحضور العمال لحثّهم على زيادة الانتاج. وأعطت حملات التوعية عكس النتيجة المرجوة: فهي لم تخلق حوافز بل أرعبت العمال ("زِد نشاطك وإنتاجك وإلّا!"). وبدلاً من معالجة جذور المشكلة قامت الحكومة بتشديد المراقبة والمحاسبة على العمال وإضافة وظيفة "فورمان" ليدقق في من يعمل بجهد ومن لا يعمل فيعاقب المتقاعس عن العمل. ورُبط الأجر بمستوى الانتاج للعمال، ولكن معاشات كبار الموظفين والمحاسيب لم تتأثر سلباً، رغم أن العادة في الشركات الأميركية هي مكافأة رئيس الشركة أو مديرها العام عندما يتحسن الانتاج وإزاحته إذا تعرضت أسهم الشركة لهبوط شديد.

لم تكن نوايا النظام سيئة دائماً تجاه الطبقة العاملة. فلقد حاول صدّام حسين في البداية تحسين وضع العمال عبر منحهم وظائف ثابتة لا يزيحهم عنها أحد. ولكن المصيبة أن هذا الضمان الأبدي أقنع الموظفين بعدم القيام بأي جهد وبتضييع الوقت أثناء ساعات العمل وبالتغيّب. وبالتالي عجزت الحكومة فيما بعد عن معالجة مشكلة الانتاجية. فالنظام كان ذكيّاً أيضاً في أساليب استيعاب النقمة وذلك بزيادة الرواتب والأجور كل فترة وزيادة الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، فيشعر المواطن بتحسّن مستوى معيشته دون زيادة في الانتاجية الوطنية خارج تقلبات أسعار النفط، وبالتالي، وفود أموال جديدة إلى النظام، لينفقها من أجل شراء وتأمين الولاء السياسي. ولكن كل هذه الأساليب الارتجالية لم تبني اقتصاداً ولا وطناً يلبّي طموحات العراقيين.

إذا كان وضع العمالة الوطنية صعباً في العراق فلماذا لم نشهد تحركات شعبية؟ الجواب هو نفسه الذي يُعطى عن السؤال لماذا لم يتحرك الشعب العراقي ضد الاستبداد خلال 30 عاماً؟ والسبب هو الآلة الأمنية الرهيبة التي ملكت مقوّمات لا حدود لها من مال ورجال وأسلحة واستخبارات ونفوذ وشبكات في كل البلاد وفي

أصغر القرى والأحياء. ولذلك لم يكن ممكناً حصول شغب عمالي أو مواجهة بين الدولة والعمال.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
2. عبد الوهاب رشيد، العراق المعاصر، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 2002 .
3. مدحت القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
4. منذر موصلي، القضية الكردية في العراق البعث والأكراد، دار بيسان للنشر، 2000.
5. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، دار الكنوز الأدبية، 1995.
6. جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدّام، ذكريات في السياسة العراقية 1967-2000، دار الساقي، 2003.

الهبوط



7

الحرب العراقية الايرانية

في العام 1980 بدا وكأن العراق قد ضمن مستقبلاً واعداً، حيث تدفقت أموال النفط باستمرار وبدأت تظهر نتائج المشاريع العمرانية والاقتصادية والتعليمية والصحية على السكان. وبدا العراق سائراً في اتجاه مستويات الدول المتطوّرة. ولكن صدّام حسين ارتكب أكبر غلطة في الشرق الأوسط منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، بغزوه إيران وإغراقه الشرق الأوسط في سلسلة حروب لم تنتهِ منها حتى بداية القرن الحادي والعشرين.

كانت إيران تغلي في فوضى الثورة الاسلامية الوليدة وتهدّد بابتلاع الدول النفطية الصغيرة في الخليج وباستقطاب الجماعات الموالية لها داخل العراق لقلب النظام. وحدثت مناوشات في أيلول/سبتمبر 1980 حيث قامت القوات العراقية بهجمات محدودة على مناطق إيرانية إلى شرق البصرة جنوب العراق. وفي 17 أيلول/سبتمبر أعلن صدّام حسين إلغاء 'إتفاق الجزائر' الموقّع عام 1975 بين العراق وإيران والذي قضى بموافقة العراق على السيادة المشتركة 'لشط العرب' (وهو نهر يلتقي فيه نهرا دجلة والفرات في طريقهما إلى البحر) مقابل تخلّي الشاه، وبالتالي أميركا، عن الأكراد في شمال العراق. في يوم 19 أيلول/سبتمبر إلتقى مندوبو دول الخليج في بغداد بدعوة من الرئيس العراقي لدراسة سبل احتواء آية الله الخميني وثورته الاسلامية. وصل صدّام إلى الاجتماع متأخراً ثلاث ساعات، معتذراً بأنه كان يلتقي

كبار جنرالاته، ثم رمى قنبلته على الوفود: "سأقول لكم ماذا أريد أن أفعل بالنسبة للخميني. لقد قرّرنا شنّ حرب على إيران". يقول وزير بحريني حضر الجلسة: "قلنا لصدّام لا تفعلها. لديهم 42 مليون نسمة وأنتم 14 مليوناً. إنكم ستحتلون أرضاً إيرانية وتغرقون فيها وستخضعون للدول الأجنبية التي تمدّكم بالسلاح. ولكن صدّام كان مصرّاً على قراره، وبأن العراق سيربح الحرب خلال أسابيع وينهي نظام الخميني".

بدأت الحرب بعد ثلاثة أيام من هذا الاجتماع عندما اقتحمت القوات العراقية جبهة طولها 1500 كلم ضد دفاعات إيرانية واهية. فاحتل العراقيون أرضاً مساحتها سبعمائة كيلومتر مربع. كان التوقيت العراقي ممتازاً، إذ إن النظام الجديد في طهران قضى على الكوادر العسكرية الايرانية وقتل أو سجن أو فصل حوالي عشرة آلاف ضابط، بينما تعطّلت مئات الطائرات العسكرية الايرانية والدبابات الأميركية الصنع لعدم توافر قطع الغيار من الولايات المتحدة. كان صدّام مطمئناً إلى أن الجيش العراقي هو الأقوى في المنطقة بعد إسرائيل وسيقوم بمهمته ويأتي برأس الخميني خلال شهر.وخلال يومين قام العراق بغارات واسعة النطاق داخل إيران إستهدفت مراكز إقتصادية وعسكرية. فردّت إيران بالمثل واستمرت المعارك بين البلدين لمدة سبعة شهور لحقتها هدنة غير معلنة. ثم عادت المعارك أعنف من سابقتها وتواصلت الحرب لمدة ثماني سنوات.

في الأشهر الأولى للحرب سُجلت الخسائر التالية: عشرة آلاف قتيل عراقي وعشرون ألف قتيل إيراني وسبعون ألف جريح من الطرفين ومليون مهجّر من مناطق الحرب. كما أعلنت إيران أن تكلفة المجهود الحربي في الأشهر السبعة الأولى بلغت خمسة مليارت دولار في حين خصص العراق 25 بالمئة من ميزانيته لشراء الأسلحة. ولكن كانت هذه البداية فقط. إذ تسارع عدد الضحايا في الارتفاع في الأشهر والسنين التالية. وعلى سبيل المثال ذكر أحد التقارير الاخبارية عام 1983، أن الجيش الايراني تكبّد عشرة آلاف إصابة خلال 24 ساعة فقط.

بعد سنوات من الحرب المرهقة، أصبح صدّام حسين مستعداً لوقفها بأي وسيلة، ولكن الخميني لم يقبل أن يمنحه ذلك. ولقد حاول صدّام الوصول إلى وقف للحرب عندما اجتاحت اسرائيل لبنان في حزيران/جوان 1982، فأعلن انسحاباً عراقياً كاملاً من ايران من جانب واحد، وناشد الخميني وقف القتال والاتجاه معاً لمواجهة

الغزو الاسرائيلي للبنان. ولكن الخميني لم يستجب واستمرّت الحرب لستة أعوام أخرى.

وطيلة سنوات الحرب لم يحقق العراق أي هدف إستراتيجي، بل اقتصرت النتيجة في البداية على احتلال أراضٍ داخل محافظة خوزستان الايرانية (عربستان أو الأحواز القديمة). بل بالعكس فلقد إعتبر الايرانيون أن العراق قد وقع في المصيدة بدخوله هذه الحرب معهم وأنّ دخولهم بغداد لم يعد بعيداً. ولكن التدخّل الأميركي الواسع لمصلحة العراق في أواسط الثمانينيات منع إيران من الانتصار. وزاد في الطين بلّة أن أيّاً من الطرفين لم يرغب طيلة سنين الحرب في التراجع رغم أنّ العراق أصبح الحلقة الأضعف. إنّه العنفوان الشرقي الذي انتهى بتدمير إقتصاديات البلدين وبمقتل أكثر من مليون شخص وجرح وعطب الملايين. ونفس العناد والعنفوان شهدهما لبنان في حرب أهلية استمرّت 15 سنة حتى انتهت عام 1990 لأسباب بعضها خارجي.

وفي أواسط الثمانينيات، نوّع العراق في مصادر تسلّحه فاشترى أسلحة من 30 دولة، وكانت تسع دول تتدخّل للشراء باسم العراق إذا رفضت الدول المصدّرة للسلاح بيعها للعراق مباشرة. ففي 1983، باعت فرنسا طائرات ميراج و"سوبر اتندار" بعيدة المدى مزوّدة بصواريخ "إكزوست". فاستعملها العراق فور وصولها ودمّر منشآت النفط الايرانية في جزيرة "خرق". ورغم الخسائر الاقتصادية، لم تتزحزح إيران عن مواصلة الحرب، بل شنّت هجوماً كبيراً على العراق في نفس العام، أوقفه الجيش العراقي باعجوبة. واستمرت الحرب ضد المنشآت البترولية وناقلات النفط من الطرفين، ثم بدأت ايران تقصف ناقلات النفط الكويتي إذ كانت الكويت الحليف والممول الرئيسي للعراق.

ولكن في التاسع من شباط/فيفري 1986، استطاع الايرانيون مع خسائر فائقة في الأرواح اختراق الجبهة العراقية وعبور شط العرب وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو. وأظهر هذا النصر الايراني أنّ الحرب على الأهداف الاقتصادية الايرانية التي شنّها العراق والتي أقنعت الدوائر الغربية أنّها ستركع إيران لم تؤد إلى نتيجة. وأصبح هاجس صدّام هو استعادة الفاو التي احتلّها الايرانيون بأي ثمن. فبدأ جيشه باستعمال المدفعية بشكل كثيف إلى حدّ اطلاق 40 ألف قذيفة ضد المواقع الايرانية داخل العراق دون نتيجة، مما أقلق صدّام كثيراً ودفعه إلى الاتصال بالقيادات العسكرية المتقدمة عدّة مرات في اليوم. خسارة الفاو وعدم قدرة الجيش العراقي على

زحزحة الايرانيين دفعت صدّام إلى ارتكاب المزيد من الجرائم ضد العسكريين العراقيين فأعدم عدّة جنرالات وضباط في مناصب رفيعة، ومنهم الجنرال ماهر عبد الرشيد والد زوجة قصي ابن صدّام الأصغر.

وعندما رأى الأميركيون أنّ دعمهم العسكري والاقتصادي لصدّام منذ 1982 وحتى 1987 لم يكف لوقف الزحف الايراني، باشروا في العام 1987 دعماً أكثر مباشرة ليصبحوا حلفاء عسكريين مباشرين، ضد ايران التي رأوا في نظامها الاسلامي تهديداً لأنظمة الخليج. ولم يكن هدف أميركا انتصار صدّام بل عدم فوز إيران . فطلبوا من اسرائيل وقف شحنات السلاح الأميركي إلى طهران وقامت طائرات التجسس الأميركية بتصوير المواقع الايرانية واعطاء المعلومات للعراق. فيما دخلت البحرية الأميركية الحرب لمضايقة تحركات الايرانيين في الخليج. ودعمت واشنطن قراراً قوياً من مجلس الأمن يدعو إلى وقف فوري للعمليات العسكرية وإلى التفاوض على كافة الأمور بين العراق وإيران. (القرار 598 تموز/جويليه 1987).

وكان لدخول أميركا إلى جانب العراق الأثر المباشر على قرب نهاية الحرب. ففي بداية العام 1988، بدأت القوات الأميركية في الخليج مساعدة العراق على استعادة شبه جزيرة الفاو التي كانت تحتلها ايران داخل العراق بقصفها مواقع ايرانية في الفاو وشنّها هجمات على قطع البحرية الايرانية. فتمكّن العراقيون من استعادة المنطقة في 16 نيسان/أفريل. وفي 3 تموز/جويليه أطلقت بارجة أميركية صاروخاً على طائرة مدنية إيرانية تحمل 300 شخص في طريقهم إلى الامارات، أسقطتها ومات جميع الركاب. ولامت واشنطن إيران على الحادثة "لأن الطائرة المدنية كانت تطير في منطقة حربية".

وشجّع الدعم الأميركي صدّام فباشر في بداية العام 1988 حرباً ضد المدن الايرانية بـ 150 صاروخاً بعيد المدى حمل بعضها رؤوساً كيماوية وجرثومية، فأدى ذلك إلى سقوط آلاف الضحايا الايرانيين خلال شهرين وأحدث صدمة للقيادة الايرانية التي عجزت هذه المرّة عن مواجهة العراق بالمثل. وفي أيار/ماي 1988 استعاد العراق كل أراضيه وبدأ مجدّداً الاستعداد لغزو الأراضي الايرانية. عندئذ استطاعت القيادة العسكرية الايرانية إقناع الخميني أن ايران أصبحت تواجه الولايات المتحدة وليس العراق فقط. وهكذا في 18 تموز/جويليه 1988 وافق الخميني على القرار 598 وأنهى الحرب ووقف القتال ابتداء من صباح 22 تموز/جويليه.

العامل الشيعي في الحرب

جميع عوامل الحرب والبيئة التي انطلقت منها نوقشت في عدة مؤلفات وبالتفصيل، ولن نستعيدها هنا لضيق المجال. ولكن نطرح هنا باختصار عامل تفكّك الجبهة الداخلية العراقية بسبب ضيق قاعدة النظام الحاكم وعدم تمثيله للشعب، وعلى سبيل المثال، عندما عاد الخميني إلى إيران منتصراً بدأ عراقيون يصدحون باسم الخميني وثورته ضد نظام بلدهم.

للحرب ضد إيران عوامل وأسباب مباشرة وغير مباشرة، وتاريخ يعود إلى تطور الوضع في طهران حتى سقوط الشاه والدور الأميركي في المنطقة. ذلك أنّ الشاه كان على علاقة وثيقة مع اسرائيل عدوة العرب ومع الولايات المتحدة التي اعتبرته حارسها الأمين في الشرق الأوسط. ولقد استغلّ النظام البعثي العلاقات المذهبية بين شيعة العراق وإيران ليربط بين هذه العلاقات وبين صداقة الشاه لاسرائيل. فأعدم مسؤول المؤسسات الدينية الشيعية في البصرة من جملة من أعدمهم كجواسيس في كانون الثاني/جانفي 1969، واعتقل السيد مهدي الحكيم وعذّبه بتهمة "العمالة لاسرائيل" وهذا كان بعيداً عن الحقيقة. ومع اشتداد الأزمة مع إيران هجّر النظام 40 ألف شيعي إلى إيران بتهمة أنّ أصولهم فارسية. ولم يؤد توقيع اتفاق الجزائر بين إيران والعراق عام 1975 إلى تقارب بين النظام وشيعة العراق الذين أصبحوا في ذلك الوقت على غير موجة الشاه، حيث انتشرت المعارضة الدينية الايرانية في العراق ووجدت محبذين. ولم يتسامح النظام مع أي معارضة شيعية. ففي العام 1977، انطلق موكب ديني ضمّ 30 ألف شخص في ذكرى العاشر من محرّم من النجف إلى كربلاء حيث موقع الذكرى. وبدأ المشاركون يطلقون هتافات ضد النظام، لم يتحمّلها عناصر الجيش الذين كانوا يراقبون الموكب فشنّوا على المتظاهرين هجوماً قاتلاً شاركت فيه طائرات الهليكوبتر. واستمرّت عمليات القتل والاعتقالات لمدّة يومين في النجف.

وكان الشاه قد أصرّ عام 1975 على شرط غير مكتوب بأن على العراق منع رجل الدين الايراني آية الله روح الله الخميني من مزاولة نشاطه السياسي إنطلاقاً من العراق. وكان الخميني يعمل ضد الشاه إنطلاقاً من مدينة النجف في العراق منذ

1962، وعندما أعلن رفضه التوقف عن العمل السياسي طرده صدّام إلى الكويت عام 1978 قائلاً: "لقد أكل خبزاً عراقيّاً وشرب من الفرات، ولم يكن ممنوناً". ولكن الكويت الصغيرة لم تكن في وارد إيواء من لم يقدر العراق على تحمّله لأنّها تجاور أيضاً الشاه الذي لا يرحم والذي كان قد احتلّ جزراً اماراتية. فرفضت منح الخميني الاقامة وغادر إلى باريس. وخلال هذه السنوات قام صدّام بطرد أكثر من 700 ألف شيعي عراقي، على أساس أن أصلهم إيراني. ولم تطل إقامة الخميني في باريس طويلاً، إذ سرعان ما عاد منتصراً إلى إيران عام 1979 بعد سقوط الشاه.

وعندما سقط الشاه عاد العراق عن الاتفاقية، وأنّه لم يتنازل أصلاً عن السيادة على شط العرب. وكان هذا الموضوع من العوامل التي أدّت لاندلاع الحرب حيث أصرّ العراق على عروبة شط العرب ورفض العودة إلى إتفاق الجزائر. كذلك إتهام العراق لايران بأنها دعمت حزب الدعوة الشيعي العراقي لاقامة دولة إسلامية في بغداد على نمط الجمهورية الاسلامية في إيران. وأنّ طهران دأبت منذ سقوط الشاه على توجيه حملات دعائية شرسة تدعو العراقيين إلى "قلب نظام حزب البعث الملحد"، وإلى تقديم الدعم المادي والأسلحة لعناصر داخل العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام، وإلى تنظيم مسيرات وتظاهرات في المناطق الشيعية في العراق ومحاولة اغتيال شخصيات رسمية. وقبل الحرب، قام صدّام حسين بحملة تأديبية ضد الشيعة وأعلن حظر حزب الدعوة وبمعاقبة من ينضوي في صفوفه بالاعدام. ووصل الأمر إلى اعتقال الزعيم الشيعي آية الله محمد باقر الصدر وإعدامه. فأعلن الخميني أنه "يجب التخلص من النظام العراقي ورميه في مزبلة التاريخ".

وكان باقر الصدر يتكلم وكأنّه متحدث باسم الخميني في العراق مجاهراً بالولاء للثورة الاسلامية، ومخاطباً الخميني على أنّه ولي أمر المسلمين في كل مكان. فاعتبر صدّام هذا الاتجاه خيانة للوطن فلم يعاقب الصدر كعادته بل طلب منه التراجع عن أقواله فلم يفعل. وفوق ذلك أخذ الصدر يتكلم ضد صدّام بنفس أسلوب الخميني. وتحوّل في تلك الفترة نداء المعارضة الشيعية العراقية من المطالبة بالمشاركة في الحكم إلى هتاف للخميني وإلى قيام الجمهورية الاسلامية في العراق، وإلى فتوى علمائية بتحريم العضوية في حزب البعث. وردّ صدّام بسجن الآلاف واعدام 94

آخرين، ولم يؤذ الصدر أو يسجنه لكي يفسح له المجال لأن يغادر البلاد. ولكن الخميني طلب من الصدر تحديداً عدم ترك العراق، فوعده الأخير بأنّه لن يغادر حتى تحقيق الهدف المشترك.

وفي أول نيسان/أفريل 1980، حاول أعضاء من حزب الدعوة إغتيال طارق عزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة في جامعة المستنصرية في بغداد. فسقط عدد من القتلى والجرحى وفشلت المحاولة. فأعلن صدّام في اليوم التالي عدم السكوت عن العملية وعزمه الرد عليها. وضرب حزب الدعوة مجدداً في الخامس من نيسان/أفريل أثناء مسيرة لتأبين قتلى الجامعة. فكان ردّ صدّام قاسياً حيث أعلن حزب الدعوة منظمة محظورة تُعاقب عضويّتها بالاعدام. وفعلاً، اعتُقل المئات من أعضاء الدعوة ونُفّذ فيهم حكم الاعدام. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ، إذ في السادس من نيسان/أفريل هاجمت قوى حكومية النجف واعتقلت الصدر وشقيقته أمينة بنت الهدى. وفتح العسكريون نيران رشاشاتهم على كل من حاول الوقوف دون اعتقال الصدر الذي أحضروه مخفوراً إلى بغداد. وفي بغداد قام رجال صدّام بتعذيب الصدر وشقيقته ثم أعدموهما في 9 نيسان/أفريل 1980[1].وكان الغضب الشعبي عارماً في جنوب العراق، فخرج عشرات الألوف احتجاجاً على قتل الصدر وشقيقته، ففتحت قوى الأمن النيران على المتظاهرين وأصابت منهم مقتلاً واعتقلت الألوف الذين تمّ اعدام قسم منهم فيما بعد. واشتدّ التنكيل عندما طرد صدّام عشرات آلاف العراقيين إلى ايران تطبيقاً لقانون الجنسية العنصري الذي شكّك بانتمائهم العرقي.

وحضر صدّام إلى النجف بنفسه بعد كل هذه الجرائم ليثبت أن المدينة أصبحت تحت سيطرة السلطة المركزية. ورغم هذا الظلم فإن إيران الاسلامية فشلت في تشكيل حالة إسلامية قويّة في العراق تتحدّى النظام، ولم تقم حركة انتفاضة جديّة موالية لإيران بل استمرّ الشيعة في ولائهم للعراق وإن كانوا معارضين للنظام. وحتى نداءات السيّد محمد باقر الحكيم، زعيم "المجلس الأعلى للثورة الاسلامية" في العراق والمقيم في ايران، لم تؤدِ إلى ثورة داخلية[2]. كما سارعت السلطة إلى نفي 200

(1) يشير البعض إلى أنّ هذا التاريخ هو نفسه الذي سقط فيه صدّام عام 2003.

(2) عاد الحكيم إلى العراق وسط استقبال شعبي مهيب يوم 23 أيار/ماي 2003.

ألف شيعي بتهمة أنّهم من أصول إيرانية وكان بينهم آلاف التجار والأثرياء، فتمّت مصادرة أملاكهم وأموالهم كما حصل لليهود في العقود السابقة. وأطلق هذا العمل موجة هجرة كبيرة في صفوف شيعة العراق حملتهم إلى دول عربية مشرقية وإلى أوروبا والولايات المتحدة.

كما هاجر رجال الدين ومعهم عائلاتهم ومريدوهم. وممن غادروا العراق السيد محمد باقر الحكيم الذي اشترطت السلطة تسليم أمواله وأموال المؤسسات الدينية قبل السماح بالمغادرة. وذهب إلى إيران حيث أسّس "المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق"، الذي جمع عدّة فئات شيعية عراقية معارضة للنظام.

وهكذا خلد صدّام إلى نتيجة أنّ الخميني فشل في استنهاض شيعة العراق ضد النظام وأنّ الحرب أثبتت ولاءهم للعراق. ومن نتائج هذا التحول في العام الأول من الحرب بين البلدين أن الاستراتيجية الايرانية تبدّلت من إثارة شيعة العراق للثورة إلى محاولة احتلال العراق وتصدير الثورة الاسلامية. فكان معظم عناصر الجيش العراقي من الشيعة كما أنّ الهجوم المضاد الذي شنّته إيران واجتاحت من خلاله الأراضي العراقية عام 1982 ردّه عشائر الشيعة في الجنوب وألوية الجيش ذات الأغلبية الشيعية، وأصبحت إيران "العدو" الذي يحاربه العراقيون بدون تمييز شيعي أو سني. كما أنّ العراقيين الذين هجّرهم النظام إلى إيران بسبب شيعيتهم و"أصولهم" لم يلقوا معاملة لائقة أو شعوراً بالانتماء أو رغبة في البقاء، فحاول معظمهم العودة إلى بلادهم بأسرع وقت ممكن أو الهجرة إلى بلدان عربية.

ولم ينم حزب الدعوة أثناء الحرب. فحاول مجدّداً القيام باغتيال رموز السلطة، وقام بمحاولة اغتيال فاشلة لوزير الاعلام لطيف ناصيف الجاسم في 12 نيسان/أفريل 1982. فتلت تلك المحاولة حملة إعتقالات وإعدامات في صفوف الشيعة. وفي نهاية العام قامت عناصر من حزب الدعوة بعملية لإغتيال صدّام انتقاماً لمقتل زعيمهم محمد باقر الصدر وشقيقته عام 1980. وكانت هذه المحاولة الأكثر جديّة وتخطيطاً مقارنة بأي محاولة أخرى تعرّض لها صدّام في حياته. ووقعت المحاولة أثناء زيارة صدّام لبلدة "الدجيل"، واستمرت المعركة ساعتين قُتل أثناءها مرافقون لصدّام وثمانية من المهاجمين. وبعد نجاته من المحاولة، قامت السلطة بإزالة الدجيل عن الخريطة واعتقلت المئات ونقلت سكانها إلى موقع آخر ليعيشوا في منازل بنتها الحكومة. ورغم

فشل المحاولة إلا أنّها أحدثت صدمة للنظام وضربة لصدّام لم يبرأ منها. إذ لم يجرؤ على الخروج إلى الناس بعد ذلك بشكل سافر.

وقام صدّام فيما بعد بمطاردة قادة الدعوة في كل مكان. وفي الفترة من 1986 إلى 1988 اغتال عدداً منهم في الباكستان والسودان، منهم السيد مهدي الحكيم في الخرطوم وسامي عبدالله ماهر.وفي تلك الفترة تمّ احصاء أكثر من 40 رجل دين شيعياً أعدمهم النظام. ولكن هذا الصراع ترك أثره في النظام حيث بدأ منذ أواسط الثمانينيات يؤكد على اسلاميته وأنّ الرسالة الخالدة التي يبشّر بها حزب البعث في شعاره هي الاسلام. ولكي تكتمل سخرية التاريخ، فلقد استجاب صدّام إلى اقتراح خاله خيرالله باعطائه الأمر لباحثين وموثّقين ببناء شجرة عائلة تاريخية تنسبه إلى أسرة النبي العربي، وخاصة إلى الامام الحسين بن عليّ صاحب ذكرى كربلاء الهامة عند الشيعة. وكان صدّام يخاطب شيعة النجف المدينة بقوله: "أنا حفيد الامام علي وأنا أضرب بسيفه"، تشبيهاً لخطبة الحجاج بن يوسف الثقفي لأهل العراق عام 694. وبدأ في انفاق المال على المباني الدينية في مدن الجنوب.

وأدّت سنين الحرب العراقية الايرانية إلى تدهور عميق في وضع شيعة العراق وتزعزع مركزهم الديني. فبعد أن ازدهرت الأحواز العلمية في النجف والبصرة وكربلاء وسامراء، وبعدما كانت مراكز الشيعة التاريخية مثل مدافن أهل البيت والائمة تجذب 5 ملايين زائر كل سنّة، توقّف كل هذا النشاط وانتقلت المرجعيّة الدينية لدى الشيعة إلى قم في إيران.

العامل الكردي في الحرب

حتى العام 1975، كان العراق يسيطر على جانبي شط العرب قرب البصرة، حيث يلتقي نهرا دجلة والفرات لتشكيل نهر بطول مئتي كيلومتر يصب في الخليج. وكان هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا، قد التقى شاه إيران عام 1972 لدراسة فرص زعزعة استقرار العراق. وإتفق الجانبان أن تتمّ مساعدة الأكراد في الشمال لفتح جبهة داخلية تكون كافية لاستنفاد إمكانيات العراق العسكرية ولكنّها غير كافية لتحقيق أي نصر للأكراد. فكان هذا الاتفاق الأميركي الايراني مضرّاً للعراق كدولة ولكنّه أضرّ الأكراد كقضية استعملها الشاه ومن ورائه أميركا لتحقيق مآربهما في العراق.

وفعلاً شكّلت انتفاضة الأكراد تهديداً للنظام العراقي دفعته إلى الرضوخ لرغبات

إيران. ففي العام 1975 التقى الشاه وصدّام حسين في الجزائر على هامش قمّة دول أوبك، بعدما مهّد له الرئيس المصري أنور السادات صديق الشاه، والرئيس الجزائري هواري بومدين. وتفاوض صدّام حسين وشاه إيران لحل الخلافات الحدودية وتوصلا إلى اتفاق يقضي بتنازل عراقي عن السيادة على الضفة الشرقية لايران والكف عن إذاعة حقوق عراقية في محافظة خوزستان الايرانية، ووقف التسهيلات للمعارضين الايرانيين في العراق[1] مقابل وقف الشاه دعمه للأكراد في شمال العراق.

وأوقفت أميركا دعمها للأكراد في اليوم الذي وُقّعت فيه الاتفاقية وسحب الشاه قواته من الأراضي العراقية وأقفل الحدود الايرانية في وجه الأكراد. وشنّ صدّام في اليوم التالي هجوماً على الأكراد حتى قضى على انتفاضتهم بعد ثلاث سنوات من القتال. وحاول الملا مصطفى البرزاني طلب المساعدة من الولايات المتحدة، فأرسل عدّة نداءات عاجلة إلى هنري كيسنجر وإلى الرئيس هنري فورد وإلى الاستخبارات الأميركية بدون جدوى. فأدرك عمق المؤامرة على الأكراد وأمر مقاتليه وقف اطلاق النار لتحاشي المجزرة. واضطر البرزاني للهرب واللجوء هذه المرّة إلى الولايات المتحدة. أسفر الهجوم الحكومي عن مقتل 7 آلاف كردي وتهجير 200 ألف مواطن، وإقامة منطقة أمنية عازلة خالية من الأكراد كما نصّت اتفاقية الجزائر على عمق 10 إلى 15 كيلومتراً من الحدود، فنقل النظام مئات الألوف من الأكراد لاسكانهم بجوار المدن وفي مناطق أخرى.

وفي العام 1979 عاد مسعود وإدريس، إبنا الملا مصطفى البرزاني إلى شمال العراق، وأعلنا تأييدهما للثورة في إيران وقاما بتهنئة الخميني ودعمه ضد حكم البعث. ولكن صدّام ركّز أبصاره على الشيعة وليس على الأكراد في هذه الفترة، إذ لم يكن أكراد الحزب الديموقراطي الكردي بقيادة مسعود البرزاني يشكّلون أي خطر على النظام. أما جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني فلقد بقي في سورية الموالية لايران. ورغم ذلك واصل النظام التنكيل بالاكراد واسرهم وقتلهم. ففي أواخر 1982، تمّ إعدام 140 كردياً أعضاء في الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي العام نفسه بدأ صدّام يبني معامل تصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي استعملها لاحقاً ضد المدنيين الأكراد في شمال العراق وضد الجيش الايراني والمدن الايرانية.

---

(1) الأحواز أو عربستان في الدعاوى العراقية، وهي منطقة غنيّة بالنفط يقطنها عرب ومجاورة لمحافظة البصرة العراقية.

وفي أيار/ماي 1983، هاجم الجيش التركي شمال العراق بموافقة صدّام لضرب الأكراد وخاصة "حزب العمال الكردستاني" الذي يعمل في مناطق الأكراد التركية. ولكن الأتراك هاجموا الأكراد بشكل عام ولم يميزوا أكرادهم. ولم يؤثّر الهجوم التركي في قوة الميليشيات الكردية.

وفي أواسط الثمانينيات عاد الأكراد ليشكّلوا قوة في شمال العراق وحصّن البرزاني والطالباني نفسيهما في المنطقة بعدما اطمأنا إلى أنّ صدّام ملتهٍ بالحرب ضد إيران وعاجز عن مهاجمتهما. وحاول صدّام الديبلوماسية فاتصل بالطالباني العائد من سورية وعرض عليه أن يكون الممثل الرئيسي للأكراد في العراق. فوافق هذا الأخير رغم أن صدّام قتل في وقت سابق ابنتي شقيقه كما قتل لقمان وعبيدالله وصابر ابناء الملا البرزاني. وفي كانون الأول/ديسمبر 1983، وقّع الطرفان اتفاقية هدنة تسمح للطالباني وللحزب الشيوعي العراقي بالانضمام إلى حكومة وحدة وطنية. وبعدما شقّ صدّام الصف الكردي بين الحزبين الرئيسيين، واصل عزله للبرزاني بالتحالف مع قبائل كردية معادية لهذا الأخير. فمدّها بالمال والسلاح وأسّس ميليشيا كردية موالية للنظام وصل عديدها إلى 50 ألف شخص.

وجاء العام 1985 وصدّام الذي عرفه الأكراد بأنه لا يصدق معهم، ما زال يهمل الاتفاقية مع الطالباني. بل استمرّ في حملته القمعية، وهاجمت القوات الحكومية منطقة السليمانية الأكثر قرباً من الحدود الايرانية وجرفت عدداً من القرى الكردية. وقبل نهاية العام وصل عدد القرى التي تمّ جرفها وازالتها ونقل سكانها المائتي قرية. وكان الهدف هو ابعاد الأكراد عن الحدود مع ايران لمنع أي اتصال بين الطرفين. فاعتقلت الأجهزة مئات الأكراد ونقلت آلاف الفلاحين الأكراد إلى معسكرات في جنوب العراق. وضعضعت أعمال صدّام صفوف الأكراد لفترة طويلة ولكنّهم كالعادة عادوا إلى التقاط أنفاسهم وتنظيم صفوفهم عام 1987 بمساعدة إيران.

ولكن في عام 1987 بالذات بدأ التحول في مسيرة الحرب بين العراق وإيران بعد دخول أميركا إلى جانب صدّام بشكل مباشر. ما أفسح له المجال في التحرّك ضد الأكراد. فعيّن ابن عمّه الجنرال علي حسن المجيد في آذار/مارس 1987 قائداً عسكريّاً للجبهات الشمالية ضد إيران، مع صلاحيات مطلقة لاستعمال ما يشاء من الوسائل ضد أي هجوم إيراني في المناطق الكردية ولقمع الأكراد. وفي نيسان/أفريل،

قام المجيد باستعمال أسلحة كيماوية في منطقتي "الشيخ وزان" والسليمانية ضد الأكراد فقتل آلاف المواطنين. وردّ الايرانيون هناك باستعمال أسلحة كيماوية أيضاً ضمن نطاق محدود ضد القوات الحكومية وواصلوا التقدم مع حلفائهم الأكراد وأخذوا مدينة "قرداغ" وأراضي عراقية. ولمواجهة هذا الخطر الايراني في الشمال أصدر صدّام الأمر العسكري رقم 4008 بتاريخ 20 حزيران/جوان 1987، بتعليمات محدّدة تصل إلى حدود الابادة للشعب الكردي.

وهكذا بدأ المجيد، الذي أصبح اسمه "علي الكيماوي" في ذلك الوقت حملة سمّاها "الأنفال" نسبة إلى سورة قرآنية كما درجت العادة في الحرب. فنقل سكان ثلاثة آلاف قرية كردية وعددهم أكثر من نصف مليون نسمة إلى معسكرات في جنوب العراق وجرف هذه القرى. وخلال ثمانية شهور بلغ عدد القرى المجروفة التي أُخرج سكانها بالقوة 4000، فيما بلغ عدد الأكراد الذين تم سبيهم إلى جنوب العراق مليوناً وخمسمائة ألف. ولكن على أرض المعركة في شمال العراق استمر الزحف الايراني بمعاونة الأكراد. ففي آذار/مارس 1988، احتلت القوّة المشتركة بلدة "ساري رش" وطوّقت "حلبجا" وهدّدت "سد دربنديكان" الاستراتيجي. ولم يتردد المجيد في استعمال ترسانته المخيفة، فقصف حلبجا بالصواريخ الكيماوية وقتل الآلاف من المدنيين والنساء والأطفال من أبناء العراق. ولم تتأخر أميركا في تغطية الأمر بوضعها اللوم فيما حصل على إيران التي دخلت المنطقة. وفي سياسة اللعب على الحبلين أقامت الادارة الأميركية اتصالات سرية مع القيادات الكردية العراقية في حزيران/جوان 1988، ولكنها واصلت دعمها اللامحدود لصدّام. بلغ مجموع ضحايا حملة الأنفال 182 ألف شخص، فيما اعترف المجيد بأنّ العدد هو أقل من ذلك بكثير ووضعه عند مائة ألف قتيل!

العامل الأشوري

وفي معمعة المواجهة بين الأكراد والنظام، كانت الأقلية الأشورية دائماً تدفع الثمن. إذ لم يكن هناك دور للأقليات في ظلّ القومية العربية الصاعدة التي مثّلها حزب البعث. ولقد أسّس الأشوريون "الحركة الديموقراطية الأشورية" عام 1979 للمطالبة بحقوقهم كأقلية في المجتمع العراقي. ورغم ضآلة أعدادهم أو قلّة احتمال أن تشكّل الحركة الأشورية خطراً على النظام، إلا أنّ القوات الحكومية شنّت حملة

اعتقالات ضدّهم عام 1984 وحُكم على 17 منهم بالسجن المؤبد و3 بالاعدام، ونُفي عدد منهم إلى تركيا. كما أنّ حملة الأنفال التي قادها علي حسن المجيد ضد الأكراد، شملت المناطق الأشورية فهوجمت قرى أشورية وتعرّضت كنائس وأديرة تاريخية ومنازل ومؤسّسات للتدمير. وكان التدمير شاملاً تقريباً في بعض القرى. وفيما بعد إختار النظام بعض العقارات في مناطق آشوريّة بمناظر جميلة شمال العراق كمواقع لبناء قصور صدّام حسين وعائلته. وبسبب الهمّ المشترك، تقاربت الفعاليات الكردية والأشورية، وأقدمت القيادات الكردية على قرار مشاركة الأشوريين في سلطة الحكم الذاتي في شمال العراق.

"قادسية صدّام"

في بداية الحرب مع إيران، تحدّث صدّام وقادة العراق عن إسقاط "النظام الخميني" في طهران، ولكن بعد فترة قلّ الكلام عن هذا الهدف. ولكن قيادة الجيش العراقي استمرّت في إصدار بيانات عن الانتصارات والتي بلغ عددها الألفي بيان تتحدث عن قرب تدمير نظام الخميني وعن القادسية الجديدة. حتى أصبحت البيانات فارغة من المضمون؛ وبعد السنة الأولى من الحرب لم ينتبه إليها أحد داخل العراق أو خارجه.

فإيران المتفوقة بطاقتها البشرية والسلاح والخبرات لم تكن لقمة سائغة. وحتى السلاح الجوي الايراني كان متفوّقاً إلى حدّ بعيد على العراق، حيث أجاد الطيارون الايرانيون استعمال طائرات إف 4 وإف 5 الأميركية الصنع بجدارة ولم يكن لسلاح الجو أي دور في الاستراتيجية العراقية. ولقد أغارت الطائرات العراقية على مدينة عبادان الايرانية ودمّرت مراكز نفطية ولكن لم يكن لهذا النوع من الغارات أي أثر عسكري استراتيجي، كما أنّ العراق لم يكن يملك خبرة في الحرب الشاملة التي تقتضي التنسيق بين الطيران والمدفعية والقوى البرية وخطوط الامدادات وصولاً إلى غرف العمليات والقيادات العسكرية. (مثلاً لم يثق صدّام بأجهزة الاتصال الالكترونية واتكل على المرسلين لتبليغ الأوامر).

وإذا قورن البلدان على الخارطة ستبدو إيران كقارة عملاقة إلى الشرق من العراق الصغير. وكانت الخطة العراقية تقضي بالتركيز على نقطة ضعف إيران حسب اعتقاد مجلس قيادة الثورة: منطقة خوزستان بسكانها العرب ومنشآتها النفطية الضخمة.

وحقّقت هذه الخطة هدفها في السنة الأولى واستطاع العراق احتلال أراضٍ إيرانية واختراق الدفاعات الايرانية. كما أدى التخريب الاقتصادي إلى ضعضعة القيادة الايرانية ودفعها إلى مراجعة حساباتها. وجاء الجواب الايراني في العام التالي عبر حملات عسكرية إيرانية هذه المرّة على المنشآت الاقتصادية العراقية، الأمر الذي لم يتحمّله العراق كما تحملته إيران بمقدراتها الأكبر. لم يكن العراق ندّاً كفوءاً لإيران الثورية التي تمتّعت بشعبية عارمة ليس فقط داخل إيران بل في بيوت العراقيين حيث أغلبية السكان من الشيعة، وكذلك في لبنان وسورية، وكسبت إعجاباً عربياً واسعاً في مصر والجزيرة العربية. فحتى العام 1980 كان النظام العراقي يتخبط في البحث عن وسيلة لتثبيت حكمه وشرعيته ويلجأ مراراً إلى القمع: قمع الأكراد وقمع الشيعة وقمع الشيوعيين وقمع الطبقة الوسطى وخاصم سورية، التي وقفت إلى جانب إيران أثناء الحرب. كانت الثورة الاسلامية تياراً هادراً سمعه الشرق الأوسط كلّه، وأثار إعجاب أهل البـار أيضاً.

وحتى داخل حزب البعث العراقي، كانت هناك مراكز قوى معاكسة لرغبات النواة الصدّامية، إن كان في رغبتها لمصالحة سورية وتحقيق الوحدة أو في فتحها الباب على حوار جدّي مع الشيعة ومعهم إيران الاسلامية. ولكن صدّام استبق الأمور وقرّر منذ سقوط الشاه على عدم التعاون مع النظام الجديد وعلى التحالف مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ومن هنا جاءت حركة التطهير داخل الحزب عام 1979.

لقد أخافت الثورة الايرانية دول الجزيرة العربية وكان العراق الدولة العربية الوحيدة المؤهلة عسكريّاً لوقف الزحف الثوري الايراني. كما أن التطمينات الدولية حول الدعم السياسي والعسكري للعراق لعبت دوراً في قرار الحرب. إذ عبّر القادة الأميركيون مراراً عن كرههم لنظام إيران وقلقهم على مصير دول الخليج، وأعطوا معلومات استخباراتية لصدّام عن تدهور القوّة العسكرية الايرانية.

ولكن كما تبيّن لاحقاً، فإن صدّام حصل على نصائح خاطئة من مستشاريه وضباطه ومن الغرب. لأن الخميني الذي كان يواجه مشاكل داخلية كثيرة، تمكن من تحويل الهجوم العراقي إلى نقطة استقطاب وطني سمحت بشرعنة الثورة الاسلامية. وعندما قال الخميني إنّ "أعلى درجات السعادة في الاسلام هي أن تقتل أو تُقتل في سبيل الله"، وجد مئات الآلاف من الشباب الايراني يلبّون النداء ويتجهون إلى الجبهة

وفي يدهم القرآن. أمّا الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي كان يرغب في إزاحة صدّام وتبوءه قيادة البعث في سورية والعراق، فلقد أوقف ضخ النفط العراقي عبر الأراضي السورية.

رسمياً، بقيت الدول الكبرى على الحياد، ولكنها لم تكن تمانع في أن تستمر الحرب طالما أنّ إحتوائها كان ممكناً، خاصة وأنّ رحاها تدور بين قائدين غير محبوبين دولياً، صدّام والخميني، وطالما أنّ الحرب ستشغلهما عن إثارة المشاكل في العالم. وصرّح هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية السابق آنذاك: "المصلحة الأميركية في الحرب هي أن يخسر الطرفان".

في البداية منح الرئيس الأميركي رونالد ريغان إيران ثلاث سفن محمّلة بالاسلحة بعدما حصل على وعد سريّ منها بعدم إطلاق سراح الرهائن الأميركيين أثناء الحملة الانتخابية ضد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر. وساعدت إيران الولايات المتحدة في إطلاق سراح ثلاث رهائن أميركيين في بيروت. كما باع الاتحاد السوفياتي الاسلحة إلى إيران وإلى العراق. ومثل أميركا، كانت فرنسا مقتنعة أن إيران هي الدولة الأهم لمصالحها التجارية بسبب حجم إيران وثروتها وعدد سكانها. ولكن فرنسا إنحازت أكثر إلى الجانب العراقي في أواخر الثمانينيات. كما أنّ أميركا لم تقبل أن ترى انتصاراً إيرانياً على العراق. وبمواجهة الحظر الأميركي على تصدير السلاح إلى إيران، قامت دول ليبيا وكوريا الشمالية ودول أوروبا الشرقية بمدّ إيران بالسلاح. كما أن إسرائيل قرّرت أن العراق يشكّل خطراً أكبر عليها في المدى الطويل مقارنة بإيران، فقامت تل أبيب بدعم طهران بالخبرات العسكرية وبشحنات الاسلحة الأميركية في السنوات الأولى للحرب.

الحرب التي استمرت ثماني سنوات كانت الأطول في الشرق الأوسط والأكثر كلفة منذ الحرب العالمية الثانية. حيث تجاوز عدد القتلى المليون بكثير، وخاصة بين المدنيين، عندما لجأ الطرفان إلى قصف المدن المكتظة بالسكان. فاستعمل العراق صواريخ تحمل غاز الخردل وغاز الأعصاب ضد إيران (وكذلك ضد الأكراد). ودفعت إيران بعشرات الآلاف من الأطفال عبر حقول الألغام العراقية لتفجيرها بأجسادهم فيما عُرف بالأمواج البشريّة. ونقلت وكالات الأنباء العالمية أن 5000 طفل إيراني لقوا حتفهم في حقل ألغام واحد عام 1982 حيث تمزقّت أجسادهم أشلاء وهم يهجمون باتجاه المواقع العراقية فاتحين الطريق أمام الدبابات الايرانية وراءهم.

يقول شاهد عيّان (الصحافي الأميركي دايفيد لامب) زار الجبهة عام 1984:

"داخل موقع عراقي إلى الشرق من البصرة، أحضر الجنود العراقيون عشرة أطفال إيرانيين لا تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة وفي ملابس عسكرية فضفاضة. وأجلسوا على الأرض أمامنا وتربّعوا، وقد بدا عليهم الجوع والاعياء والخوف. وقالوا لنا عبر المترجم العراقي إنهم خضعوا لدورة تدريبية لمدة أسبوعين ثم أرسلوا إلى الجبهة، ولكنهم لم يستعملوا أي سلاح. وإنّ مسؤولهم العسكري أبرز لهم خريطة بأن المدن الشيعية المقدّسة (الكوفة والنجف وكربلاء) تبعد مئات الأمتار عن خط النار وأن عليهم تحريرها. ولكن الحقيقة أن المدن الشيعية داخل العراق كانت تبعد مئات الكيلومترات عن الجبهة الأمامية. وكان الموقع الذي زرناه هادئاً باستثناء دوي المدافع العراقية التي كانت تدك المواقع الايرانية. ولكن بدا لنا أن العراق بات مقتنعاً الآن بخوض حرب دفاعية رغم تفوقه بالمدفعية والدبابات والطائرات، وعدم السعي إلى دخول الأراضي الايرانية"[1].

ورغم أنّ صدّام كان يكافئ المتفوّقين من العسكريين ويعوّض عائلات الشهداء بسخاء، إلا أن عدد ضحايا الحرب كان يرتفع باستمرار، مما أثّر سلبيّاً على معنويات الشعب. وزد على ذلك أن صدّام كان يعاقب الضباط ويعدمهم أو يقصيهم أو يسجنهم. حتى أنّه أعدم 60 ضابطاً عراقياً عام 1981، بدون محاكمة ما أصاب معنويات الجيش. كما أنّ القمع الداخلي استمرّ على وتيرته فقتل النظام 3000 مدني من المعارضين أغلبيتهم من الشيعة والأكراد خلال العامين 1981 و1982 .

يقول لامب إنه لم يلتق أي عراقي في بغداد يستطيع أن يشرح لماذا يحارب العراق إيران، سوى أنها حرب بين شخصيتين، وبأنها ستستمر طالما أن صدّام في العراق والخميني في إيران. وإنها حرب بين الشيعة والسنّة جمعت كل الأضداد الاسلامية مرّة واحدة في ساحة حرب واحدة. وعلّق لامب أنّه حتى لو أُزيلت إسرائيل من الشرق الأوسط فإن ذلك لا يعني أن السلام سيعمّ بلاد العرب. هنا في العراق تكثّفت التناقضات: صراع طائفي مستمرّ منذ 1300 عام بين السنّة والشيعة، إبتدأ على موضوع الخلافة الاسلامية وتشعّب. وصراع بين نظام يقول بأنّه بعثي علماني في العراق ونظام ثيوقراطي ديني في إيران. وصراع بين الراديكاليين في العالم العربي يدعم معظمهم طهران، و"المعتدلين" الذين يدعمون بغداد. وصراع بين زعيمين يحملان إرادة فولاذية على مواصلة الحرب مهما كان الثمن. فإذا قال الخميني إن

(1) David Lamb, The Arabs.

"الحرب ليست من أجل الأرض بل هي بين الاسلام والكفر". يردّ صدّام أن "الخميني ليس أكثر من شاه معمّم يطمع بأرض العراق، وفي النهاية الايمان الصحيح سينتصر على الرياء". ولكن المصالح الاقتصادية ساعدت في عدم حسم الدعم الدولي لصالح طرف. فرغم دعم الغرب النسبي للعراق، إلا أن ذلك لم يمنع السفن الغربية من التوقف في المرافىء الايرانية لشحن النفط، ولم يدفع إيران إلى تنفيذ تهديدها بإغلاق مضيق هرمز الذي يربط الخليج ببحر العرب.

الأثر الاقتصادي

محت الحرب العراقية الايرانية كل المكتسبات التي حققها حكم البعث وصدّام خلال السنوات العشر التي تلت انقلاب 1968. وعاد العراق بلداً فقيراً دائناً عديم الاستقرار يضاف اليه استمرار قمع صدّام وأجهزته الأمنية العديدة وسلطة عائلته على ما تبقى من مقدرات البلاد. كما أنّ الدعم الاقتصادي والسياسي العربي للعراق تبخّر بمجرد زوال الخطر الايراني عام 1988. وهكذا قضت الحرب مع إيران على كل آمال الشعب العراقي بعقد ذهبيّ ثانٍ من البحبوحة والتقدّم.

وأسفرت الحرب عن مليون ضحيّة من الطرفين منهم 360 ألف قتيل والباقون جرحى، وعن تكلفة مشتركة مقدارها 600 مليار دولار. أما عدد القتلى العراقيين في الحرب فكان مائة ألف والجرحى 300 ألف والأسرى 70 ألفاً، وذلك من أصل 15 مليوناً هم عدد سكان العراق في ذلك الوقت. كما بلغت نفقات الحرب للعراق 110 مليارات دولار منها 102 مليار للإنفاق الحربي. وبلغت قيمة ديون العراق من الغرب والاتحاد السوفياتي 41 مليار دولار، كما بلغت قيمة المنح المالية والقروض والنفط المستخرج من المنطقة المحايدة التي قدّمتها الكويت والسعودية للعراق 40 ملياراً. ويقدّر الكاتب دليب هيرو أنّ الخسائر الاقتصادية التي نجمت عن الحرب لكافة دول المنطقة ومن ضمنها كلفة الحرب قد تناهز 1190 مليار دولار. فيما قدّرها الكاتب اللبناني حازم صاغية بـ450 مليار دولار للعراق وألف مليار دولار لإيران، فيكون هذا أعلى تقدير[1].

(1) حازم صاغية "قصة البعث في العراق" في الحياة 13 أيار/ماي 2003.

كشفت هذه الأرقام أنّ الحرب أوصلت البلاد إلى رهن مستقبل العائدات النفطية وحرمان ملايين العراقيين من التمتع بثروة بلادهم. ولكن الأرقام لم تعنِ شيئاً لصدّام الذي استمر في الانفاق وكأن لا انهيار حقيقيّاً في البلاد. فقام بدفع مخصّصات ضخمة لذوي شهداء وجرحى الجيش العراقي من المال القليل الموجود في الخزينة، وواصل بناء برامج التسلّح والحرس الجمهوري وأجهزة الأمن، على أمل أن يستعيد العراق عوائده التاريخية من الثروة النفطية. ولكن الأمور قد تبدلّت كثيراً عمّا كانت عليه قبل عشر سنوات.

حصدت الحرب أرواح البشر بمئات الألوف وابتلعت مليارات الدولارات وأذت اقتصادات البلدين لسنوات طويلة حتى كادت أن تصبح الحرب المنسية. ولو شاءت الدول الصناعية الكبرى إنهاء هذه الحرب لفعلت ذلك حتى قبل وقوعها عام 1980. لقد كان الأمر في غاية السهولة، إذ كان يكفي أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً لوقف النار مع بنود تمنع بيع السلاح للطرفين ولجنة مراقبة دولية لتنفيذ القرار ومعاقبة المخالفين لحظر التسلّح، تقف وراءها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن هذا لم يحصل بل استفادت الدول الصناعية من استمرار الحرب.

واستغلّت الولايات المتحدة خوف العرب من الثورة الايرانية وتفاعلاتها داخل دولهم، فقامت ببيع كميات هائلة من السلاح للسعودية ودول عربية أخرى، وبنشر نفوذها العسكري في الشرق الأوسط عبر اتفاقات مع دول الخليج سمحت لواشنطن باستعمال قواعد عسكرية عربية. ووجدت دول الخليج أنّ من مصلحتها التعاون مع الاستخبارات الأميركية، حتى أصبحت هذه الدول التي إستعملت سلاح النفط ضد الغرب عام 1974، بحاجة إلى الولايات المتحدة لحماية آبار النفط.

أحدثت الحرب مع ايران نقصاً فادحاً في اليد العاملة العراقية، اذ استمرّ صدّام في تكبير عدد وعدّة القوات المسلّحة بنفقات متزايدة، فانتقل أكثر من 400 ألف رجل إلى النشاط الحربي إضافة لما كان هناك بالاساس. ووجد العراق دعماً مادياً ومعنوياً كبيراً من دول الخليج ومصر. فأوقف هذا الدعم الانهيار في الاقتصاد العراقي، حيث دفعت دول الخليج مليارات الدولارات لمجهود العراق وصدّرت مصر 3 1 مليون عامل مصري إلى العراق ليحلّوا مكان العراقيين الذين تركوا أشغالهم ليلتحقوا بالجبهة.

ولم يتوّقف صدّام أثناء الحرب عن زيادة عدد عناصر الأجهزة الأمنية والقمعية التي وظّفت 210 آلاف شخص. وبسبب هذا النقص في الرجال، شجّع النظام المرأة العراقية لتأخذ مكان الرجل في الانتاج المدني في المصانع والمكاتب الحكومية. ولكن هذه الأعداد لم تكفِ، فبدأ الاستيراد بالجملة للعمالة العربية، فحضر المصريون والمغاربة والاردنيون واليمنيون بمئات الألوف للعمل في العراق. حتى أنّ صدّام قد فتح باب الانخراط في الجيش العراقي لمن يرغب من العرب، فكان هو المنتصر في قادسية العرب الثانية والمتحدر من جنرالات العرب الأوائل، كخالد بن الوليد وسعد بن الوقاص الذي هزم الفرس في القرن السابع.

وغذّى صدّام ترسانته العسكرية بمشتريات قامت بها دول عربية عديدة (خاصة مصر والسعودية والاردن والكويت). أمّا سورية فلقد تشدّدت مع العراق وقطعت خطوط النفط العراقي إلى ساحلها حتى أوقفته نهائياً في أيار/ماي 1982. ولكن السعودية والكويت زادتا من انتاجهما في المنطقة المشتركة مع العراق وقدمتا الكميات للعراق ليبيعها.

ولم يعرف صدّام أن اقتصاد العراق أصبح عاجزاً عن تمويل أعمال حربية لانهاية لها وفي نفس الوقت تحقيق كل متطلبات المجتمع المدني. ولكن قوّة احتياط العراق المالية في بداية الحرب أعمت بصيرة القيادة العراقية، إذ ظنّت أنّ الاحتياط بالعملة الصعبة وقيمته 35 مليار دولار هو نبع لا ينضب، وأنّ مالاً آخر سيدخل الخزينة فيما بعد، طالما أنّ إنتاج النفط لا يتوقف. ولكن عندما تصاعدت حرارة القتال وابتلعت النفقات مليارات الدولارات بدأ العراق يتّجه إلى الاستدانة من الدول النفطية العربية المجاورة في البداية حتى بلغت ديونه لهذه الدول 20 مليار دولار.

وبدأ الاقتصاد العراقي يتدهور بشكل ملحوظ للمرّة الأولى منذ العام 1968، فهبطت عائدات النفط من 40 مليار دولار عام 1980 إلى 17 ملياراً عام 1981، في حين استمّر الاستيراد اللامحدود لجميع أنواع البضائع الاستهلاكية والعسكرية وغيرها بكلفة 33 مليار دولار. فازداد الاتكال العراقي على الدعم المالي العربي. ولكن دول الخليج بدأت تعاني أيضاً من أزمات إقتصادية، إن لم يكن مباشرة من الحرب بين الجارين الكبيرين فمن هبوط أسعار النفط في السوق العالمية. وكان انتاج العراق من النفط ينخفض باستمرار حيث انخفض إلى النصف في العام الثاني للحرب مقارنة بالعام 1980، وإلى الثلث في العام الثالث، حيث لم يتجاوز المليون برميل يومياً عام

1982. ولذلك لم يستفد العراق في تلك السنة من زيادة الأسعار في الأسواق العالمية بسبب ضآلة مقدرته على الانتاج فهبطت عائداته إلى 40 بالمئة مما كانت عليه عام 1980.

وبدا هبوط الانتاج النفطي أعمق أثراً في بداية العام 1983، حيث تضاءل الانتاج العراقي إلى 900 ألف برميل يومياً وتأذت عائدات الدول المجاورة أيضاً، حيث انخفضت عائدات السعودية من بيع النفط من 113 مليار دولار عام 1981 إلى 40 ملياراً في عام 1983. وساهمت دول الخليج في مزيد من انخفاض الاسعار عندما عمدت إلى زيادة صادراتها النفطية مما جعل عنصر الطلب (الدول المستهلكة) يقرّر الأسعار ويخفضها مجدّداً. ولم يعد الدعم المالي الخليجي للعراق إلى سابقته فانخفض إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام 1984 - 1986. وعندما استطاع العراق استعادة بعض طاقته الانتاجية عام 1986 إلى 7 . 1 مليون برميل عاكسته ظروف السوق حيث استمرّ سعر البرميل في التراجع. فانخفضت عوائد العراق مجدّداً إلى 30 بالمئة عما كانت عليه عام 1980.

ولقد كانت الأسعار تتقلّب فعلاً بعوامل العرض والطلب وإغراق الأسواق وليس بإيماء من واشنطن. حتى أنّ جورج بوش الأب (نائب الرئيس الأميركي رونالد ريغن عام 1986)، هرع إلى المملكة العربية السعودية مطالباً بضبط الانتاج لتحسّن الأسعار للمنتجين الأميركيين. وصرّح حينها: "أي سعر أقل من 18 دولاراً للبرميل الواحد هو مضرّ للأمن القومي الأميركي".

عندما انتهت الحرب في آب/أوت 1988، كان سعر برميل النفط 17 دولاراً، ولذلك انخفضت عائدات العراق من مبيع النفط إلى نصف مستوى 1980، رغم أنّ الانتاج اليومي قد تحسّن إلى معدّلات تراوحت بين 3 و5 ملايين برميل يومياً بسبب المنشآت الضخمة التي تمّ بناؤها خلال الأعوام 1986 و1987 و1988. هذه الزيادة في الانتاجية لم تُسعف العراق، لأنّ الكميات الكبيرة المُنتجة حققّت فقط 14 مليار دولار سنوياً عام 1988 في حين كانت كميات أقل من ذلك بكثير تحقّق 26 ملياراً عام 1980. إذ إنّ الأسعار مرّت في دورات صعود وهبوط استمرّت كل عقد الثمانينيات. فهي هبطت عام 1980 ثم انتعشت قليلاً عام 1982، لتعود إلى هبوط شديد عام 1985. ففي العام 1985 وقف سعر البرميل عند 23 دولاراً أميركياً، ولكنه بدأ يفقد قيمته كل أسبوع تقريباً فاستقرّ خلال ستة شهور على عشرة دولارات للبرميل.

واستعاد السعر بعض عافيته عام 1987 ولكنه لم يستعد أبداً المستويات التي بدأ فيها العقد. وحتى بعد نهاية الحرب عام 1988 لم يزد سعر البرميل عن 17 دولاراً.

وكانت التطويرات التقنيّة في قطاع النفط في اواسط عقد الثمانينيات في غاية الأهمية وعلى مستوى تاريخي بالنسبة للعراق، خاصة أنّ الخبراء العراقيين استطاعوا تثبيت جداول الاحتياط عند مائة مليار برميل. ولكن أحداث الحرب وتدهور الأسعار غطّت على هذه المكتسبات الاقتصادية.

وخلال سنوات الحرب لم تزد قيمة كل النفط المستخرج من المنطقة المحايدة مع الكويت والسعودية عن تسعة مليار دولار. في حين نضب تماماً الاحتياطي المالي العراقي الكبير في بداية الحرب (35 مليار دولار). وشعر العراق بالمصيبة وحاول إيجاد الحلول عبر تطوير المنشآت النفطية وزيادة الانتاج والحصول على القروض. ولكن المشكلة كانت أنّ سائر دول النفط العربية لجأت هي أيضاً لزيادة الانتاج لدعم اقتصادياتها. فانتقد العراق دول الخليج بأنّها أغرقت الأسواق بكميات خفّضت الأسعار[1]. وما ساعد في ضبط الانهيار السريع أنّ العراق استطاع ابتداء من العام 1984 في الاستدانة من الولايات المتحدة وبريطانيا لتمويل مشتريات الغذاء من هذين البلدين ووقف شبح الجوع. خاصة أنّ العلاقات الديبلوماسية عادت مع واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 1984 بعد قطعها في حزيران/جوان 1967.

وعندما انتهت الحرب عام 1988، خرج العراق بقوى مسلّحة ناهزت المليون شخص واقتصاد منهار. ولم يكن هناك من غنائم أو مكاسب للعراق من هذه الحرب الطويلة. فلا مؤسسات ومصانع مدنية لتستوعب الجنود العائدين ولا بنية اقتصادية تعيد لملايين الشعب العراقي ما فقده من حياة مستقرة ومزدهرة عاشها في ظل نظام صدّام حسين حتى العام 1980.

وحاول صدّام بعد الحرب تعزيز المعنويات فوعد الشعب بمستقبل أفضل وأنّ العراق في التسعينيات سيكون أفضل مما سبق. ومن وعوده مباشرة بعد نهاية الحرب أنّ الحكومة ستباشر سلسلة مشاريع عمرانية تطوّر البلاد، منها نظام مترو أنفاق عصري لمدينة بغداد وشبكة مواصلات متطوّرة للمحافظات. وأعلن صدّام أن هذه المشاريع ستكلّف 40 مليار دولار وتخلق مئات الآلاف من الوظائف للشعب. ولكن بقيت هذه

---

(1) موضوع زيادة الانتاج الذي بدأ عتاباً بين العراق وجيرانه سيكون الأكثر أهمية في مسيرة العراق نحو غزو الكويت فيما بعد.

المشاريع مجرّد وعود لم يتحقق منها شيء لأن المال لم يكن متوافراً. كانت مصائب ما بعد الحرب أكبر من أن يعقلها صدّام ورفاقه: التقدّم الذي تحقق قبل الحرب كان بفضل مال البترول وليس بسبب ذكاء النظام[1]. واليوم عام 1988 ذهب المال واستعصت المشاكل. فالتحدي الذي أوجدته ظروف ما بعد الحرب كشف غياب العقل الخلاّق لدى النظام.

وأوصل فساد عائلة صدّام واهدارها للمال وتضخّم الأجهزة الأمنية والقوى العسكرية إلى تراكم الديون الكبيرة وإلى انخفاض مقدرة العراق على الاستدانة من الخارج. وعندما طلب صدّام النصح من الخبراء الاقتصاديين وضعوا أمامه احتمالات مرّة: العودة عن تأميم النفط ورهنه مجدّداً للشركات الأجنبية للحصول على استثمارات تُنقذ العراق أو إصدار سندات خزينة عراقية مؤمّنة بنتاج النفط العراقي لسنوات في المستقبل. وكان العمل بهذه النصائح إشارة في غاية الخطورة للنظام العراقي، لأنّها تعني نهاية السيادة العراقية على القطاع النفطي وإعادة البلاد إلى ما قبل تأميم الشركة الأجنبية عام 1972. (ولإدراك عمق الأزمة تكفي الاشارة إلى إفلاس الدولة المصرية عام 1882 بعد خضوعها لمشيئة الدول الدائنة وللاحتلال البريطاني). كما عنى عودة الشركات الأجنبية إلى العراق إلغاءً لمشاريع صدّام في بناء دولة قويّة في المنطقة الأمر الذي ترجمه مجلس قيادة الثورة بأنّه يوازي المجازفة بالسيادة لدولة خرجت منتصرة من حرب مع إيران.

ولذلك رفض صدّام سلوك طريق كلاسيكية في استجداء الاستثمارات، وفضّل السعي لرفع أسعار النفط بالضغط على الدول النفطية العربية وعلى دول منظمة أوبك. وكان أمامه دائماً اللجوء إلى المزيد من الاستدانة بفضل الدعم الأميركي (وكانت الادارة الأميركية قد وافقت على ضمانات قروض بقيمة مليار دولار عام 1989).

العراق وإيران وأميركا

العراق دولة مقفلة تقريباً، باستثناء ثغرة صغيرة تربط مدينة البصرة بالخليج العربي. وهذا الخليج هو بؤرة استراتيجية كبيرة الثروة قليلة السكان. وثمّة ثلاثة أحداث جعلت هذه البؤرة نقطة استقطاب اقتصادي عسكري جيوبولوتيكي عالمي لم يسبق له

(1) تلك الأموال التي أنفق منها بشكل عشوائي في عقد السبعينات.

مثيل في العصر الحديث. ويكاد المرء يندفع إلى تسمية كل ما حدث ويحدث في الخليج والشرق الأوسط خلال خمسين عاماً "حروب النفط"، أو لعنة الذهب الأسود الذي كان ثروة العرب وسبب مصائبهم في آن.

وتتمثّل الأحداث الثلاثة التي طبعت تاريخ الخليج في التالي:

أولاً، ثورة العراق 1958 التي أنهت النظام الملكي الهاشمي ورسمت بداية نهاية الهيمنة البريطانية على بترول العراق.

ثانياً، الثورة الايرانية عام 1979 وإنهاء دور ايران كحارس أميركي في المنطقة، وبالتالي سعي أميركا إلى إيجاد بديل عن شاه إيران يضع حدّاً للاندفاع الاسلامي في طهران ويخلق بديلاً رادعاً لحماية الخليج.

ثالثاً، استدراك الولايات المتحدة الأميركية والعالم الصناعي في نهاية القرن العشرين احتمال الوصول إلى ظروف يشح فيها النفط فأصبحت مسألة الاتكال على نفط الخليج مسألة ملحّة. إذ قدّر الخبراء أنّ نسبة عالية من استيراد النفط في الدول الصناعية ستأتي من الشرق الأوسط. هذا الاستدراك دفع الادارة الأميركية إلى التفكير في السيطرة على مصادر النفط بكافة الوسائل، سواء عبر التفاهم مع النخب العربية الحاكمة أو عبر القهر العسكري.

إنّ حركات شعبية عميقة الجذور جعلت التغيير ممكناً في بغداد عام 1958 وفي طهران عام 1979 لانهاء أنظمة بالية خدمت الاستعمار الاقتصادي الغربي بأمانة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

أخذت الولايات المتحدة مكان بريطانيا كعرّاب إمبريالي في الشرق الأوسط، فعيّنت الشاه محمد رضا بهلوي كحارس باسمها للمنطقة بعدما ساعدته المخابرات الأميركية على العودة إلى الحكم في الخمسينيات من القرن العشرين عبر الإطاحة بحكومة محمد مصدّق الوطنية في طهران. وعندما سقط الشاه عام 1979، وهذه المرّة إلى الأبد، لجأت واشنطن إلى العراق ليقف سدّاً ضد انتشار الثورة الاسلامية، يدعمه تحالف عربي قوامه الرئيسي مصر والسعودية. فبدأت الحرب العراقية الايرانية عام 1980.

كان العراق عند بداية الحرب دولة ذات نمط حكم عربي تقدمي اشتراكي موال للاتحاد السوفياتي ومخلص للقضايا العربية وشريك في النضال من أجل القضية الفلسطينية. وبالمقابل أخذت ايران منحى دينياً تحت حكم ثيوقراطي أطلق عليه زعيم

الثورة الراحل آية الله الخميني مبدأ "ولاية الفقيه". وفي الحال، كان النظامان في طهران وبغداد معاديين لواشنطن، ولكن الأخيرة اختارت الأقلّ عداءً (العراق) لوضع حدّ لاندفاع الثاني، واعتمدت نظرية الاحتواء المزدوج للبلدين. ومن أنصار هذه النظرية ناظر الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر الذي كان يعتبر البلدين أعداء لأميركا ومن الضروري إطالة الحرب بينهما، ولطالما نظّر لهذه الفكرة السفير الأميركي مارتن فانديك.

ولكنّ العراق لم يُجد دور الحراسة المطلوب أميركيّاً وكاد ينهار في السنة الثانية للحرب أمام الجحافل الايرانية، فاضطرّت الولايات المتحدة إلى التدخّل مداورة عبر تسليح العراق ودعم اقتصاده الذي بدأ في الانهيار، ثم مباشرة عندما أصبحت طرفاً في الحرب في السنوات الثلاث الأخيرة من الحرب. فأدركت إيران أنّها تواجه الولايات المتحدة الآن لا العراق، وأمر الخميني وقف الحرب في صيف 1988. وأمام فشل العراق ثم توهّمه بالفوز في الحرب واندفاعه لغزو الكويت عام 1990، قرّرت الولايات المتحدة أخذ زمام الأمور بنفسها لتؤسس وجودها العسكريّ الدائم في الخليج والمنطقة العربية على مرحلتين. المرحلة الأولى كانت عبر حرب عاصفة الصحراء عام 1991، التي أدّت إلى نتائج تاريخية، والثانية كانت عام 2003 عبر حرب أميركية واسعة على العراق.

وخارج حلقة اللاعبين الثلاثة، الولايات المتحدة والعراق وإيران، كانت الدول العربية تلعب أدواراً ثانوية وأحياناً متناقضة (دعمت دمشق الجانب الايراني في الحرب ضد العراق الذي دعمته أميركا ثم دعمت الحملة الأميركية لتحرير الكويت عام 1991) أو مكمّلة للأهداف الأميركية (مصر والسعودية ودول الخليج) عبر تمويل وتسليح العراق. ولعب الأردن دوراً رئيسياً في دعم المجهود العراقي، حيث اعتبرت واشنطن عمّان ركناً أساسيّاً مخلصاً في سياستها الشرق أوسطية، بقيادة الملك حسين الذي موّلته المخابرات الأميركية لفترة طويلة. وبقي الملك حسين مخلصاً للعراق حتى آخر لحظة - أي حتى لحظة دخول الجيش الأميركي الكويت عام 1991. ولم ينسَ العراق هذا الوفاء فمدّ الأردن بالنفط طيلة سنوات الحصار الدولي في التسعينيات .

وكان هدف الولايات المتحدة من حرب العراق على ايران قتل الاندفاع الثوري الاسلامي خارج حدود ايران وكذلك القضاء على النظام الايراني إذا أمكن. وثانياً إفساح المجال لوجود عسكري أميركي كثُر الكلام عنه في السبعينيات من القرن

العشرين وأصبح جاهزاً للتنفيذ في عهد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر. حيث أطلقت واشنطن على هذا الوجود الأميركي اسم "قوة التدخل السريع" (Rapid Deployment Force).

كانت الاستراتيجية الأميركية على خطورتها في غاية السذاجة. إذ إنّها اعتبرت أنّ دعمها للعراق سيجعل منه "تابعاً" أو على الأقل حليفاً كما كان الشاه من قبل. ولكن العراق كان يملك ديناميته الخاصة وتاريخه وتنوعه الديمغرافي وتطلعات نظامه القومي العربي. ولذلك لم يكن "تابعاً" بالمعنى الكلاسيكي الذي ظنّه مخططو البنتاغون والخارجية الأميركية. من ناحيتهم ظنّ حكام العراق أن علاقتهم بواشنطن أعطتهم الضوء الأخضر للتصرف كحراس للمنطقة؛ بناءً عليه توهّموا أنّ بامكانهم التصرف مع أميركا وكأنها علاقة بين ملك وملك أو رئيس ورئيس، علاقة ترتّب كل الأمور على أعلى المستويات بأسلوب الأنظمة التوتاليتارية. أيضاً غاب عن حكام العراق أنّ لأميركا ديناميتها ونظامها الديموقراطي ومراكز قوى ومنظّمات لوبي في واشنطن أقوى من ساكن البيت الأبيض. وأنه يمكن لأي سيناتور أو نائب أميركي أن يفرض سياسات دولية إذا خدمت هذه السياسات مصالح الشركات في ولايته التي يمثلها في الكونغرس أو مجلس النواب.

على أي حال كان التحليل الأميركي في الربع الأخير من القرن العشرين "للحليف" العراقي سطحياً، في حين كان العراق غافلاً عن أبسط المعلومات عن الولايات المتحدة رغم الامكانيات الضخمة التي وظّفها النظام لتطوير العلاقات مع واشنطن (وجود ديبلوماسي عراقي ضخم في واشنطن ونيويورك، علاقات تجارية مميّزة، تأسيس شبه لوبي للمصالح العراقية في واشنطن، مواقف أميركية علنية داعمة للعراق، إلخ.). وأحد الأمثلة على أسلوب العراق كان إغفال القيادة العراقية مسألة تبليغ الرئيس العراقي عن تطور المواقف الأميركية التي قد لا تعجبه مخافة إثارة غضبه. لقد كان مسموحاً له غزو جيرانه عندما اتفّق ذلك مع المصلحة الأميركية (إيران) ولكنه لم يكن مسموحاً في حالة جيران آخرين (الكويت).

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. بيار سالنجر وأريك لوران، حرب الخليج، الملف السري، 1992، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
2. كمال مجيد، النفط والأكراد دراسة في العلاقات العراقية الكويتية الايرانية، دار الحكمة، 1997.

3. محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله قصة إيران والثورة، دار الشروق، 2002 .
4. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام النصر، 1996.

5. Abdulghani, Jasim, Iraq and Iran: The years of Crisis > Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1984.
6. Cordesman, Anthony, The Iran-Iraq War 1984-1986. Rosslyn Virginia: Eaton Analytical Assessments Centre, 1986.
7. Grummond, Stephen, The Iran-Iraq War Islam Embatteled. New York: Praeger, 1982.
8. Hiro, Dilip, From Desert Shield to desert Storm. London, 1992.
9. Hiro, Dilip, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict. New York, Routledge, 1991.

8

الصراع العراقي السوري على لبنان

لقد جلبتُ السعادة إلى أهل لبنان بعد أن قضيت على أعدائهم في كل مكان. وأمرتُ أبناءه المهجّرين بالعودة إلى قراهم. ونجحت حيث فشل غيري من الملوك السابقون: لقد اخترقت جبال لبنان الشاهقة وفتّت الصخور، وفتحت المعابر بين ثنايا الجبال وشققت طريقاً مستقيماً من الساحل إلى غابة شجر الأرز. وجعلت سكان لبنان يعيشون مع بعضهم البعض بأمان ومنعت أيّاً كان من تعكير السلم.

الملك البابلي نبوخذ نصّر، بعد غزوه لسورية ولبنان، 571 قبل الميلاد.

رغم عدم التواصل الجغرافي بين لبنان والعراق، كما هي حال الكويت، إلا أنّ العراق لعب دوراً مصيرياً هاماً على الساحة اللبنانية خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين. والنفوذ العراقي في لبنان ليس وليد الصدفة أو النفط بل له جذور في جيوبوليتيك المنطقة. فمنذ خمسة آلاف سنة، شكّل الساحل السوري اللبناني الفلسطيني نقطة وسطية في صراع النفوذ بين الامبراطوريات المتجددة في وادي النيل وتلك الوليدة في وادي دجلة والفرات. فمرّة كان لبنان يقع في النفوذ الفرعوني المصري ومرات في النفوذ الآشوري والآكادي من العراق. ومرّة تحت النفوذ العباسي من بغداد

وأخرى تحت النفوذ الفاطمي من مصر. ومن العراق انطلق صلاح الدين الأيوبي لانهاء الممالك الصليبية في المشرق في القرن الثالث عشر في معركة حطين، في حين انطلقت جيوش المماليك من القاهرة عام 1260 لطرد المغول من المنطقة العربية في معركة عين جالوت عام 1260[1].

وفي القرن العشرين نافس النفوذ الثقافي والأدبي العراقي النفوذ المصري في الحياة الثقافية في بيروت، في حين طوّق عبد الناصر لبنان من الجهة السورية عام

---

(1) يقول الباحث صقر ابو فخر في دراسة له تحت عنوان "العراق والشام: بيئة واحدة وجماعات شتى" إنّه قد انتشرت في سورية ولبنان عائلات كثيرة من أصول عراقية خالصة. كما عاشت في العراق عائلات سورية ولبنانية وفلسطينية المنبت. ويضيف إنّ بين الشام والعراق تاريخاً من الحراك البشري الذي لم يتوقف أبداً منذ عهد السومريين الاوائل. ويقول: إنّ الجد الاول للأسر التنورية الاولى التي قطنت بلدة تنورين في شمالي لبنان من أمثال عائلات حرب ويونس وطربيه وداغر ويعقوب يدعى "خطار"، وقد انتقل من العراق إلى حلب فدمشق ومنها الى يانوح فتنورين. ويقول إن جبران خليل جبران هو من عائلة كلدانية عراقية تدعى "جبرون". وهذه العائلة ارتحلت الى الشام وغيّرت اسمها الى جبران. والمؤرخ الكبير فيليب دي طرازي ينحدر من عائلة موصلية، وكذلك المصرفي ميشال شيحا الذي نبع المذهب الكاثوليكي بطقسه اللاتيني، وكان من واضعي الدستور اللبناني عام 1926. ومن الأمثلة أيضاً عائلة "وحيد" ومنها الوزير السابق رضا وحيد، وآل العراوي في طرابلس، وآل الهندي في زحلة.

وآل يزون في البازورية الجنوب وآل باخوس ومنهم النائب السابق أوغست باخوس.

وآل حطيط وأصلهم من العمارة، وآل الحسنية في الشوف أصلهم من كربلاء، وآل حلاوي في صور والشوف هم اصلاً من الحلة إلى جوار بغداد، وآل الحوماني من البصرة، وخزام من ديالي، وخزعل من الديوانية، وخفاجة من المنتفق، ورعيدي من بغداد، والرميتي من السمارة، ونعمان من شط العرب، ومونّس من إحدى جهات العراق، ومرّوش من الديوانية، ومقلّد من الموصل، والمثّني من بغداد، وطيا.. وهناك عائلات لبنانية كثيرة من أصل عراقي مثل: شهيّب، طبر، عبد الملك، عاصي، عضيمي، العقيلي، غرياني، قوصان، قيسي، فياض، فليفل، فخري، غياض، سابيلا، زوين، روضة، الدويهي ومغامس.

واللافت في دراسة أبو فخر أن هذه العائلات التي قدمت من العراق، لم تظلّ على عقائدها الاصلية التي حملتها معها، إذ تليّنت تبعاً للمنطقة التي أقامت بها. ومع أنّ الدراسة لا توضح العقائد القديمة لهذه العائلات، وهل اتجهت العائلات بالأصل نحو مناطق تسكنها في الغالب طوائف تنتسب إليها، بحثاً عن وحدة عقائدية؟ إلا أنّ مجرّد وجود هذا الحشد من العائلات ذات الاصول العراقية في لبنان له دلالاته القصوى على عمق العلاقات.

يمكن أيضاً مراجعة موسوعة أحمد أبو سعد "معجم أسماء الأسر والأشخاص" عن دار العلم للملايين.

1958 بهدف الحاقه بالجمهورية العربية المتحدة. واندلعت حرب أهلية بين الرئيس كميل شمعون وحلفائه ومعارضة واسعة شكل التيار المنادي بالوحدة مع مصر وسورية جانباً هاماً منها. ولم ينقذ الوضع في لبنان إلا اندلاع ثورة عبد الكريم قاسم في العراق في 14 تموز/جويليه 1958 التي عجّلت بالتدخل الأميركي وانزال المارينز على ساحل بيروت لدعم الرئيس كميل شمعون الموالي للتحالفات الغربية.

ومع الطفرة النفطية وعدد سكانه الكبير نسبياً، لم يتوقف الطموح العراقي عند غزو إيران عام 1980 وغزو الكويت عام 1990. بل كان دائماً يسعى إلى الانتصار على خصمه العقائدي في دمشق وعلى تولّي شرف إدارة دفّة القضية الفلسطينية. وفي هاتين الحالتين تطلّع العراق عبر حدوده الغربية فكانت بيروت ساحة هذا الصراع الذي تواصل منذ أواسط الستينيات (عندما لجأت القيادة القومية لحزب البعث من دمشق إلى بيروت) وحتى العام 1990 عندما انطفأ آخر معقل للموالين للعراق في لبنان. واستعمل النظام العراقي موارد العراق وثرواته في معارك نفوذه الاقليمية التي كان للساحة اللبنانية أهميتها الفائقة في بلورتها. وهو أمر أهمله الباحثون لدى دراسة قضية العراق وامتداداتها الاقليمية والعالمية.

يمهّد هذا الفصل لغزو الكويت في الفصل التالي كما يلقي الضوء على جانب من عوامل حرب الخليج عام 1991 بجذورها وامتداداتها العربية.

لم يكن العراق دائماً على حال نزاع دائم مع سورية على الساحة اللبنانية، حيث مرّت العلاقات بين البلدين في لبنان بمراحل دمويّة في السنين الأولى للحرب اللبنانية خلال 1975 و1976 و1977 ومعظم 1978، تلا ذلك تقارب عامي 1978 و1979 بسبب السلام المصري الاسرائيلي والحاجة إلى بناء جبهة مشرقية. فاستقرت الأوضاع نسبيّاً في لبنان إلى حين غاب العراق جزئياً عن الساحة اللبنانية ابتداء من العام 1979 لالتهائه لعدّة سنوات في الحرب مع إيران وعودته أخيراً عام 1988.

خلفية الصراع 1966 إلى 1988

ويعود الصراع بين سورية والعراق على الساحة اللبنانية إلى عاملين الأول هو انشقاق حزب البعث بين جناح عراقي وجناح سوري على المستوى "القومي" بلغة البعثيين. إذ لجأ أعضاء من القيادة القومية للحزب وعلى رأسهم ميشال عفلق إلى بيروت عام 1966، وانتقلوا بعدها إلى بغداد بعد نجاح الانقلاب البعثي في 17 تموز/جويليه 1968. وأصبح الحزب حزبين بقيادة قومية خاصة بكل من سورية

والعراق. وبالتالي أصبح في لبنان قيادتان "قطريتان" احداهما تابعة للقيادة "القومية" في دمشق والأخرى للقيادة "القومية" في بغداد. أمّا السبب الثاني فهو تعاظم نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية منذ أواخر الستينيات وخاصة بعد الحرب الأهلية في الأردن في عامي 1969 و1970 وانتقال قيادة المقاومة إلى بيروت والعرقوب في جنوب لبنان. وبسبب تبنّي حزب البعث للقضية الفلسطينية كان لا بد أن يسعى كلا الجناحين إلى إيجاد مساحة نفوذ داخل التشكيلات الفلسطينية في لبنان[1].

وشهد عقد السبعينيات انشقاقات خطيرة على الساحة اللبنانية المتفجرة بين منظمات وتيارات وأحزاب لبنانية وفلسطينية موالية أو صديقة للعراق وأخرى موالية لسورية. حتى أنّ ما نشأ عام 1973 تحت اسم "جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بقيادة كمال جنبلاط (وكانت مقرّبة من العراق) نشأ بمواجهته "حركة الأحزاب والقوى القومية" (المقرّبة من أو الموالية لسورية). فنشبت بين الطرفين نزاعات دامية عقّدت الصراع في لبنان فتشابكت العوامل من نزاع لبناني لبناني على الامتيازات السياسية والمطالب الاجتماعية إلى الوجود الفلسطيني إلى الصراع السوري العراقي[2].

وأدّى الصراع البعثي الحزبي والصراع على النفوذ على القضية الفلسطينية بين دمشق وبغداد إلى تدهور العلاقات الاقتصادية في أوائل السبعينيات. فمن الصراع المزمن على تقاسم مياه نهر الفرات، إلى الصراع على الحقوق النفطية. إذ لعدّة عقود

---

(1) بعض أحداث الصراع السوري العراقي في لبنان في الفترة 1975 إلى 1983 مستقاة من كتاب حازم صاغية "بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً"، دار الساقي 2003.

(2) في العام 1975 أصبح تجمّع كمال جنبلاط يسمى الحركة الوطنية اللبنانية التي ضمّت على سبيل المثال الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي جناح انعام رعد والتنظيم الناصري والمرابطون وحزب البعث الاشتراكي العربي جناح العراق، وشخصيات مستقلة. ومن أبرز قادة الحركة الوطنية في ذلك الوقت الزعيم كمال جنبلاط وجورج حاوي ومحسن ابراهيم وانعام رعد وعصام نعمان والبير منصور. وبالمقابل ضمت حركة الأحزاب الوطنية والقومية حزب البعث الاشتراكي العربي الجناح السوري وحركة أمل واتحاد قوى الشعب العامل التنظيم الناصري والحزب السوري القومي الاجتماعي جناح قنيزح. ومن قيادات التجمّع الموالي لسورية عاصم قانصو وشخصيات تلتف حول الامام موسى الصدر مؤسس حركة المحرومين (اسم آخر لحركة أمل) والياس قنيزح وكمال شاتيلا. أمّا في صفوف الفلسطينيين، فلقد رعى العراق منظّمته الخاصة "الجبهة العربية لتحرير فلسطين" بقيادة أبو العباس في حين رعت سورية منظمتها الخاصة "الصاعقة" بقيادة زهير محسن (كردّ على ميليشيا "العاصفة" التابعة لحركة فتح).

قبل استلام البعث السلطة في البلدين، اعتمد العراق على مرفأ بانياس على الساحل السوري لتصدير نفطه عبر خط أنابيب يمتد من كركوك. فاستفادت سورية من رسوم الترانزيت ومن كميات اشترتها بأسعار تفضيلية. ولكن الانقلاب الذي وقع في دمشق عام 1970 وأدّى إلى وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة جلب معه برامج تنموية تحتاج إلى مبالغ طائلة. ورأت دمشق أنّ على العراق الشقيق منحها حصّة أكبر من عائدات النفط العابر لأراضيها عبر رفع رسوم الترانزيت والشحن. ولكن العراق رفض هذا المطلب على أساس أنّ في الأحوال الطبيعية لا يجب أن يفرض البلدان على بضائع بعضهما البعض أي رسوم أو ضرائب. وما أشعل هذه المشكلة أن الطلب السوري لم يأت في الوقت المناسب. فمن ناحية لم تكن أزمة النفط التي تلت الحظر وحرب تشرين الأول/أوكتوبر قد بدأت بعد، ومن ناحية أخرى كان العراق قد دخل حرب مواجهة مع الشركات الأجنبية بعد تأميمه شركة البترول العراقي في حزيران/جوان 1972 فاحتاج إلى سيولة كبيرة.

والأسوأ أنّ العراق أعلن في صيف 1973 عن عزمه على بناء خط أنابيب جديد ينقل نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية ليصل إلى جوار الاسكندرون على البحر المتوسط. فولّد أجواء من العداوة لم تهضمها دمشق. إذ فسّرت القرار على أنّه يحرمها من عائدات هامة خاصة وأنّها كانت تستعد للحرب ضد اسرائيل لتحرير الجولان. وثانياً لم تجد دمشق في اعلان العراق أي لياقة قومية خاصة أنّ مدينة الاسكندون هي عاصمة اللواء السوري الذي سلبته تركيا من سورية عام 1939 بقرار من الانتداب الفرنسي لضمان ولاء الأتراك في حال نشوب الحرب مع ألمانيا النازية[1]. وعلى أي حال سرعان ما نشبت الحرب العربية الاسرائيلية في 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 وحقّق الجيشين السوري والمصري اختراقات هامة في قناة السويس والجولان، أوقفتها الهجمات الاسرائيلية المعاكسة. وكان لدخول الجيش العراقي المعركة في 22 تشرين الأول/أوكتوبر عاملاً حاسماً في وقف الاندفاع الاسرائيلي.

---

(1) يقول حازم صاغية إنّ المرفأ الذي انتهي عنده أنبوب النفط العراقي على ساحل الاسكندرون كان في بلدة أرسوز التي انطلق منها قادة حزب البعث (مثل زكي الأرسوزي) كردّة فعل على ضم اللواء العربي إلى تركيا عام 1939. ولذلك بنظر السوريين كانت خطوة العراق خائنة حتى لمبادىء البعث (حازم صاغية "بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً"، دار الساقي، 2003).

وأدّى قبول دمشق بوقف اطلاق النار في أيار/ماي 1974 واستقبال الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في حزيران/جوان إلى حملة مزايدات خطابية من العراق وعودة إلى أجواء الخصام. كما ساهم سعي منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستفادة من نافذة الحل السلمي في الشرق الأوسط في ذلك العام والقاء ياسر عرفات كلمة بهذا المضمون أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول/سپتمبر إلى انشقاق في صفوف المقاومة الفلسطينية وولادة ما اصطلح على تسميته فيما بعد جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية. ومن بغداد أعلن الدكتور جورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مؤتمر صحافي عن "جبهة الرفض للتصدي للعمليات الاستسلامية والتصفوية" والمناوئة لسياسات حركة فتح ومنظمة التحرير بقيادة عرفات ولخطوات دمشق الديبلوماسية.

وفيما كانت سورية تعاني من أزمة اقتصادية خانقة في أواسط السبعينيات، كان العراق يتمتّع بعوائد نفطية غير مسبوقة نجمت من مضاعفة أسعار النفط (والفضل في ذلك يعود إلى دماء المصريين والسوريين الذين قضوا في حرب تشرين الأول/أوكتوبر واقدام دول النفط العربية على المساهمة في المعركة عبر الحظر)، حيث راح يزايد في التطرّف في موقفه من القضية الفلسطينية ويكيل الاتهامات لسورية. ولم تمض شهور حتى دخلت بغداد في اتفاق مع إيران عام 1975 أوصلها إلى ما أنكرته على دمشق، وإلى تنازل عن السيادة على شط العرب ومطالب العراق التاريخية في خوزستان (عربستان)، وإلى انفتاح رافق الطفرة النفطية على الغرب وعلى الدول العربية المحافظة.

وفي حين سعى كل من العراق وسورية إلى تعزيز نفوذه في لبنان في صفوف التنظيمات الفلسطينية واللبنانية عبر تمويل اصدار الصحف والمطبوعات واقامة المكاتب وتخصيص الميزانيات، سعى كل من البلدين إلى دعم معارضة الآخر بكل الوسائل. فكانت ثمّة حركات وقيادات عراقية مناوئة لنظام العراق ومركزها دمشق ومراكز تدريب للأكراد في سورية لمحاربة النظام العراقي داخل أراضي العراق، وكانت بالمقابل شخصيات وحركات سورية مناهضة لنظام سورية تتخذ مركزها في بغداد. ولم يخلُ قاموس الصراع السوري العراقي في لبنان من أقسى عبارات التخوين والنعوت (نظام عميل للامبريالية، خائن، باع القضية، الطغمة الحاكمة، العصابات الفاشية، اليمين المتآمر، الخ).

في تلك الأجواء بدأ العام 1975، عام بداية الحرب الأهلية/الاقليمية على

الساحة اللبنانية، وقد تلبّدت الأجواء بين البلدين إلى حدود التفجّر. إذ وصلت الأمور بين سورية والعراق في ذلك العام إلى مرحلة اللارجعة؛ ففي آذار/مارس شنّت سورية حملة اعتقالات في صفوف الفئات الموالية للعراق في القوى المسلحة السورية وفي الأوساط المدنية بتهمة التآمر على النظام، وحشد البلدان جيشيهما على جانبي الحدود، وأدّى الدعم العسكري السوري للأكراد[1] والدعم المنوّع للمعارضات العراقية إلى سحب العراق لسفيره في دمشق عام 1975[2]، وأغلق كل بلد مؤسسات الآخر (ومنها المكاتب التجارية والطيران وتعليق الرحلات الجوية).

ومنذ بداية المعارك في بيروت في 13 نيسان/أفريل 1975، أخذ كل من العراق وسورية يمدّ أصدقاءه على الساحة اللبنانية بالدعم المادي والمعنوي، وخاصة الحركة الوطنية والقوى الوطنية والقومية ومنظمة الصاعقة ووحدات من جيش التحرير الفلسطيني المرابط في سورية وجبهات الرفض الفلسطينية. ولقد انقلبت المواقف مراراً. ففي السنين الأولى للحرب اللبنانية، حاربت سورية وأصدقاؤها قوى اليسار والحركة الوطنية اللبنانية وجبهات الرفض الفلسطينية ما أكسبها رضى الجبهة اللبنانية التي ضمّت أحزاب الكتائب والأحرار وحراس الأرز والتنظيم (وضمّت القوات اللبنانية فيما بعد). ولكن في الثمانينيات اصبحت الفئات المناهضة لسورية صديقة لسورية في حين فتحت القوى الأخرى على العراق.

ولعبت الجغرافيا والروابط الاجتماعية دورها في الساحة اللبنانية فكانت الغلبة لسورية على العراق في حرب السنتين (1975-1976). في الأشهر الأولى للحرب اللبنانية، بدا أنّ الكفة رجحت إلى جانب "القوى المشتركة اللبنانية الفلسطينية" بقيادة جنبلاط وعرفات؛ احتفل صدّام حسين بهذا التطور الميداني بزيارته لبنان في كانون الأول/ديسمبر ليسجّل دعمه للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. وفعلاً كانت بداية العام 1976 كارثة على النظام اللبناني وحماته في الجبهة اللبنانية والقوى التقليدية وجبهة القوى القومية الموالية لسورية. إذ انتقلت "القوات المشتركة" من نصر إلى آخر

---

(1) دعمت سورية حركة جلال الطالباني المنشقة عن البرزاني والتي عرفت باسم "الاتحاد الوطني الكردستاني". وكان الطالباني ممثّلاً للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي رأسه الملا البرزاني.

(2) لم يعيد العراق سفيره إلى دمشق حتى آخر العام 1977 بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى اسرائيل.

وهزمت ميلشيات الجبهة اللبنانية في منطقة الفنادق في بيروت وفي الأسواق حتى المرفأ. فقرّرت سورية بمباركة دولية التدخّل عسكريّاً لوقف الحرب وفرض مبادرتها لحل الأزمة كما جاء في خطاب الرئيس السوري حافظ الأسد.

وبعدما تمكّنت القوات المشتركة من السيطرة على معظم الأراضي اللبنانية وبدأت تندفع في مناطق الجبل وخاصة في محاور المتن باتجاه بكفيا وجونية وفي سوق الغرب باتجاه بعبدا، دخل الجيش السوري المعركة وقلب الموازين، ودعمت اسرائيل أطرافاً لبنانية لمنع نصر فلسطيني يساري في بيروت. فتحوّلت المخيمات الفلسطينية في مناطق بيروت الشرقية إلى بؤر محاصرة لا مخرج لها تطوّقها ميليشيات الجبهة اللبنانية وحلفاؤها. ولم تكن قيادة منظمة التحرير ترغب في نجدة المخيمات تلك وخاصة مخيم تل الزعتر لأنّها كانت تحت سيطرة جبهات الرفض الموالية للعراق. ولكن ياسر عرفات استجاب لضغوط كمال جنبلاط وافتتح ثغرات عدة للوصول إلى تل الزعتر أهمها في المونتفيردي عبر الوديان وإلى محاربة التوغل السوري في بحمدون في الجبل. في حين أرسل العراق تعزيزات لاقتحام جبهة الشياح عين الرمانة وجاهياً للوصول إلى تل الزعتر، وحشد جيشه على حدود سورية. أمّا في المناطق ذات الأغلبية الاسلامية الواقعة تحت سيطرة القوات المشتركة، فلقد هاجمت ميليشيات الحركة الوطنية وحلفاؤها الفلسطينيين مقارات الأحزاب الموالية لسورية وأقفلتها وصادرت محتوياتها وطردت من فيها. كما جرت معارك دامية مع منظمة الصاعقة الفلسطينية السورية الاتجاه.

شهد صيف 1976 أسخن المعارك في حرب لبنان أدّت إلى مصرع الأولوف وجرح عشرات الألوف وتشريد مئات الألوف من كل الفئات وتدمير لوسط بيروت وشلّ الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سويسرا الشرق. وأخيراً سقط مخيم تل الزعتر بأيدي ميليشيا الكتائب والأحرار بعد مقاومة استمرّت 62 يوماً وسقطت معه آمال العراق في السيطرة على الساحة اللبنانية وما تكتنزه من نفوذ على المقاومة الفلسطينية وثقل بيروت العربي.

ولقد حاول العراق التخفيف من وقع هذه الضربة لنفوذه، فبدأ في نيسان/أفريل 1976 بشحن كميات من النفط عبر تركيا (بمعدل نصف مليون برميل يومياً وهي نصف الكميّة التي كانت تمرّ عبر سورية حتى ذلك الوقت) فحرم سورية من رسوم الترانزيت ووتّر الوضع أكثر بين البلدين. فلجأت سورية إلى فرض حصار اقتصادي على العراق

فأغلقت في 2 كانون الأول/ديسمبر 1976 كل مرافئها وحدودها أمام حركة نقل البضائع والترانزيت من العراق واليه. ومن ناحيته تضرّر العراق بتسرّعه العاطفي غير المدروس بشحن النفط عبر تركيا. إذ زادت كلفة الشحن ونفقات المنشآت البديلة وطالت المسافة، فكان العائد على نفس كميّة النفط أقل مما كان يحققه العراق عبر سورية. فاضطر في تموز/جويليه 1977 إلى زيادة ضخّه عبر تركيا ليحقّق نفس العائد السابق.

وخرج الصراع بين سورية والعراق عن نطاق الساحة اللبنانية، ، ففي 26 أيلول/سبتمبر 1976 وما بدا أنّه ردّ عراقي على سقوط مخيم تل الزعتر الفلسطيني في لبنان أقدم مسلحون تابعون لمنظمة ارهابية مجهولة على اختطاف أربعة أشخاص من فندق سميراميس في دمشق مطالبين باطلاق سراح سجناء سياسيين في سورية وبخروج الجيش السوري من لبنان. وأعلن المهاجمون انتماءهم إلى "منظمة حزيران/جوان الأسود"[1] التي لم تُعرف من قبل. ولكن تبيّن فيما بعد أن هؤلاء ينتمون إلى التنظيم الفلسطيني "مجلس فتح الثوري" الذي رأسه صبري البنا (أبو نضال) ومركزه بغداد. وابتدأت سلسلة من أعمال العنف وأعمال العنف المضادة بين البلدين خلال العام 1976، فمن اغتيال بعثيين عراقيين وبعثيين سوريين إلى هجمات مسلّحة على السفارات السورية في ايطاليا والباكستان، إلى محاولة اغتيال الرئيس الأسد في اللاذقية ومحاولة اغتيال وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام في 1 كانون الأول/ديسمبر، ردّت عليه سورية بوقف التبادل التجاري مع العراق، ووقوع انفجار في مطار بغداد في 14 كانون الأول/ديسمبر أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وجرح آخرين.

وعندما بارك العرب في قمة تشرين الأول/أوكتوبر 1976 الانتصار السوري في لبنان بدعمهم لقوات ردع عربية معظمها سوري، احتج العراق على هذه المباركة "للاحتلال السوري للبنان" مطالباً بالانسحاب الفوري للقوات السورية. ولم ينفع

---

(1) اشارة إلى تاريخ سقوط معاقل الرفض الفلسطيني الموالية للعراق في مخيم تل الزعتر في لبنان في حزيران/جوان 1976 والذي اتّهم العراق الجيش السوري بالضلوع فيه. كما أنّ الاسم مشتق من اسم "منظمة أيلول الأسود" الفلسطينية التي نشأت بعد أحداث أيلول/سبتمبر بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية وهزيمة الأخيرة في أيلول/سبتمبر 1970. من هنا المقارنة في الاسم في المخيلة العراقية بين ضرب الأردن للفلسطينيين عام 1970 وضرب سورية لهم عام 1976.

الاستنكار العراقي على المباركة العربية والتي توّجتها مصالحة الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري أنور السادات في الرياض في تشرين الأول/أوكتوبر 1976. فردّ العراق على هذه القمة المعقودة بين "الزاحفين إلى الاستسلام" بقطع النفط نهائياً عبر أنابيب كركوك بانياس ما حرم سورية من مصدر اقتصادي مهم. كما افتتح في بغداد في 26 تشرين الأول/أوكتوبر إذاعة "صوت سورية" كبوق اعلامي مفتوح ضد حكومة دمشق. فردّ السوريون بطاقاتهم المحدودة بمنح المعارضين العراقيين المقيمين في سورية بفقرات بثّ على إذاعة دمشق.

ولكن مساعي العراق لافشال الدور السوري باءت بالفشل وعادت الحياة إلى بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 1976، وفُتحت الطرق بين المناطق وعاد مطار بيروت إلى العمل. واعتقد اللبنانيون أنّ الحرب انتهت فأطلقوا على الأحداث التي مرّت اسم "حرب السنتين"[1]. ولم تضيّع سورية فرصة هزيمة العراق المؤقتة على الساحة اللبنانية، فعندما دخلت قواتها بيروت تحت اسم "قوات الردع العربية" في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1976 عملت مع أصدقائها اللبنانيين والفلسطينيين على القضاء على النفوذ العراقي في لبنان. فتمّت تصفية الأحزاب والجماعات الموالية للعراق ومنها الجناح اللبناني لحزب البعث العراقي، حيث تمّ اغتيال عدّة شخصيات فكرية وسياسية ومنها الكاتب الفلسطيني عبد الوهاب الكيالي والشاعر اللبناني موسى شعيب. ودُفع من بقي حيّاً من قيادات هذه الجماعات إلى المنفى[2]. كما تمّ تفجير الصحف الموالية للعراق في بيروت (جريدتي "المحرر" و"بيروت") والاجهاز على المقرات والتجمعات المقرّبة من العراق.

وفي العام 1977، تدهور نفوذ العراق في لبنان أكثر بمقتل كمال جنبلاط في آذار/مارس وتضعضع الحركة الوطنية التي كان يرأسها. واشتبكت التنظيمات الفلسطينية فيما بينها داخل المخيمات في بيروت والشمال بين تنظيمات موالية لسورية كالصاعقة وأخرى موالية للعراق كجبهة التحرير العربية، في طموح سوري صعب التحقيق يسعى ليس فقط لقطع دابر العراق في لبنان وفي صفوف المقاومة الفلسطينية، ولكن أيضاً

(1) استمرّت الحرب اللبنانية لمدّة 15 سنة وانتهت عام 1990 بعد الغزو العراقي للكويت.
(2) عاد رئيس حزب البعث جناح العراق الدكتور عبد المجيد الرافعي إلى لبنان في نيسان/أفريل 2003.

للسيطرة على المقاومة وضمّها للاستراتيجية السورية. وكلف عرفات تحالفه مع جنبلاط رصيده كلّه مع سورية حيث أصبح غير مرغوب فيه في سورية منذ ذلك التاريخ وحتى ما بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد في العام 2000 .

ولكن المواجهات بين سورية والعراق استمرّت في عامي 1977 و1978، حتى بعدما استتب الأمر لسورية على الساحة اللبنانية. فاتهم العراق سورية بدعم المقاتلين الأكراد وبأنّها وراء أحداث عنف في النجف وكربلاء، فيما اتّهمت سورية العراق بأنّه وراء تفجيرات في دمشق وحلب وأنّ صدّام حسين نفسه يشرف على عقد اجتماعات واعطاء التعليمات للارهابيين قبل توجههم في مهمات تخريبية داخل سورية. واستكملت سورية قطيعتها الاقتصادية مع العراق وأقدمت على اقفال الحدود بين البلدين في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1977. وبعد خمسة أيام تعرّض عبد الحليم خدام لمحاولة اغتيال ثالثة وهو في زيارة رسمية في دولة الامارات في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977. وشهدت سورية سلسلة أعمال تخريب وتفجيرات استمرّت عدّة أشهر عام 1978.

كما امتد العنف ليشمل صراعاً بين المقاومة الفلسطينية والعراق بعيداً عن العامل السوري. إذ لم يقف تنظيم أبو نضال ساكناً في أثناء المواجهات بين سورية والعراق. واعتبر مجلس فتح الثوري أنّه أكثر صفاءً ثورياً من التنظيمات الأخرى ومن قيادة منظمة التحرير. وبدعم وتمويل عراقيين أقدم عام 1978 على اغتيال ممثّلها في لندن سعيد حمامي وممثلها في الكويت علي ياسين وممثلها في باريس عز الدين قلق ومحاولة اغتيال ممثلها في الباكستان، وإلى هجوم على مطار نيقوسيا أسفر عن قتل عدد من الشخصيات المصرية بينهم الأديب يوسف السباعي (الذي رافق أنور السادات إلى اسرائيل فخرجت تظاهرات في القاهرة تندّد بالفلسطينيين وقضيتهم وتؤيد رحلة السادات).

وأدّت أعمال أبو نضال المدعومة عراقياً إلى صراع دامٍ هذه المرّة ليس فقط بين سورية والعراق بل بين حركة فتح ومنظمة التحرير والعراق. وشهدت بيروت أعمال عنف وحشية في صفوف الفلسطينيين أبرزها نسف مبنى سكني ضخم إلى جوار المدينة الرياضية وقتل سكانه الأبرياء في آب/أوت 1978 فقط لأنّ الطابق السفلي كان مكتباً لأحد التنظيمات الفلسطينية.

مصالحة فخصام

ولم تترك الرمال المتحرّكة الاقليمية "الستاتيكو" اللبناني يستمر طويلاً لصالح سورية، إذ أدّت زيارة الرئيس أنور السادات إلى اسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1977 إلى تدهور الوضع مجدداً في لبنان وإلى انفجار واسع في العام 1978 بدأ بمواجهة بين ميليشيا القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل والقوات السورية في شرق بيروت، ثم باجتياح اسرائيلي للبنان في آذار/مارس 1978، وإلى اغتيال الوزير طوني فرنجية زعيم ميليشيا المردة في شمال لبنان في حزيران/جوان 1978. وسعت سورية للتقرّب من العراق لمواجهة الاستحقاق المصري الاسرائيلي (أي احتمال زوال الجبهة الغربية التي تتولاها مصر من الصراع العربي الاسرائيلي). فحصل تقارب مؤقت بين سورية والعراق ساهم في عقد مؤتمر قمة للدول الرافضة للخطوة المصرية في طرابلس ليبيا في كانون الأول/ديسمبر 1977 .

ولكن المزايدة العراقية استمرّت ضد سورية حتى آخر لحظة. فامعاناً في تشويه احتمال الوصول إلى برنامج حد أدنى لتضامن الدول المجتمعة (الجزائر وليبيا واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسورية والعراق) طلب العراق من سورية الخروج من لبنان ومقاطعة عملية السلام بين العرب واسرئيل (أي سحب الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338) والموافقة على خطة لتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية. كما عارض خطوات لبناء جبهة صمود وتصدّ عربية تضم سورية إلا بعد موافقة دمشق على شروطه. وهكذا اقتصرت الجبهة على ليبيا وسورية تساندهما الجزائر وبدرجة أقل اليمن والفلسطينيون، في حين غاب العراق عن الجبهة لأنّها لم ترقَ لمستوى ثوريته. والحال أنّ العراق بدأ بعد أسابيع من قيام هذه الجبهة بالتقرّب من الدول العربية المحافظة، فكانت مواقفه المتطرّفة في قمة طرابلس مجرد بالونات اعلامية. وأثبتت بعض الوقائع زور الكلام الخشبي العراقي، حيث أعاد صدّام العلاقات القنصلية والتجارية مع مصر في شباط/فيفري 1978 ولم يمض أكثر من شهرين على زيارة السادات لاسرائيل. وما هي إلا أسابيع قليلة بعد ذلك حتى أعاد العراق علاقاته الديبلوماسية مع القاهرة (كما كان صدّام العامل الرئيسي في قبول العالم العربي لمصر بدون تخلّيها عن معاهدة كامب دايفيد وعلى عودة الجامعة العربية إلى القاهرة من تونس عام 1989).

ولكن في أواخر العام 1978، بدا ما كان كابوساً حقيقة ماثلة بتوقيع مصر

معاهدة كامب دايفيد في أيلول/سبتمبر 1978. وسط مظاهر انهيار الموقف العربي، حصل تقارب أكثر جدية بين سورية والعراق ووقّع الرئيسان حافظ الأسد وأحمد حسن البكر في 26 تشرين الأول/أوكتوبر 1978 على ميثاق العمل القومي لقيام وحدة الجبهة العربية المشرقية بعد خروج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي[1]. وعاد البلدان إلى شهر عسل أسرع مما تصوّر المراقبون ففتحت الحدود وأعطى العراق مساعدات مالية لسورية وأعاد فتح أنابيب النفط واشترى كميات كبيرة من البضائع السورية. وعُقدت قمّة عربية في بغداد أعطت النظام العراقي بعض الروح القيادية العربية التي كان يفتقدها منذ اتفاقية الجزائر عام 1975. ولكن (كما ذكرنا سابقاً في الفصل السادس عن وصول البعث إلى السلطة في العراق)، أدّت عوامل متعلّقة بصدّام حسين إلى فشل التقارب بين دمشق وبغداد. إذ خاف أن تؤدي وحدة البلدين إلى تنازل البكر للأسد عن الرئاسة الأولى وازاحته من الطريق. وعجّل في الطلاق بين البلدين انقلاب صدّام على البكر واندلاع الثورة الاسلامية في ايران في شباط/فبراير 1979. فعاد الطرفان إلى الصراع السابق والحرب الباردة المدمّرة في كل مكان وخاصة في الساحة اللبنانية.

ومثلما حصل بين الرئيس الأسد والزعيم الفلسطيني عرفات، حصلت الوقيعة بين صدّام حسين والرئيس السوري، فكانت علاقة كراهية متبادلة وحرب دائمة بين جناحي البعث وبين عاصمة الأمويين وعاصمة العباسيين. تمّت الوقيعة مجدّداً على مراحل ولم تكن بين ليلة وضحاها. فعندما اعتلى صدّام السلطة وأزاح البكر عام 1979، أوفد الأسد عبد الحليم خدام إلى بغداد لتهنئته باستلامه الرئاسة الأولى في العراق. ولكن صدّام لم يحسن الضيافة واستقبل خدام بجفاء وبدل المجاملة أخذ يتكلّم عن ضلوع سورية في مؤامرة ضد العراق اخترعها هو لتصفية دعاة الوحدة من العراقيين. وكالعادة كانت المزايدة سيدة الموقف إذ هدّد صدّام بالغاء كافة المشاريع الوحدوية إذا لم يوافق حافظ الأسد على "وحدة اندماجية فورية". وذهب كل بلد في طريقه.

ومع عودة الأمور إلى طبيعتها من صراعات ومواجهات دامية على كافة الأصعدة

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن التقارب السوري العراقي عامي 1978 و1979 راجع الفصل السادس من هذا الكتاب.

عام 1979، شهدت سورية أعمالاً تخريبية متصاعدة ذلك العام، فقتل ارهابيون 70 شخصية من كوادر الادارة العامة وحزب البعث في دمشق. وفي 26 حزيران/جوان 1980 جرت محاولة اغتيال حافظ الأسد، كما اغتيل المعارض السوري صلاح الدين البيطار في باريس في تموز/جويليه 1980 ونقل جثمانه إلى بغداد، وقام تنظيم أبو نضال باغتيال زهير محسن رئيس منظمة الصاعقة الفلسطينية الموالية لسورية في فيلا في منتجع "كان" الفرنسي[1]. وقام العراق باقتحام السفارة السورية في بغداد في 18 آب/أوت 1980 وأعلن عن العثور على أسلحة ومعدات داخل السفارة. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1980 أعلن العراق قطع العلاقات مع سورية واتهامها بأنّها تمدّ إيران بالاسلحة، وكانت الحرب مع إيران قد ابتدأت في 22 أيلول/سبتمبر 1980 حيث أعلنت دمشق انحيازها إلى إيران لأنها وقفت إلى جانب الحقوق العربية.

وواصل كل بلد دعم معارضة الآخر في عاصمته، ففي آذار/مارس 1980 انعقد في بغداد مؤتمر واسع ضم أطراف المعارضة السورية الذين هاجموا النظام السوري بشدة ومن المشاركين صلاح الدين البيطار الذي سمح له الرئيس الأسد بزيارة دمشق قبل عام. وكذلك زادت سورية من دعمها للمعارضين العراقيين وخاصة للأكراد الذين مدّت دمشق يدها إلى جناحيهم (البرزاني والطالباني)، وللحزب الشيوعي العراقي وأقام حزب الدعوة العراقي وجوداً له في دمشق. كما انعقد في سورية مؤتمر "الجبهة القومية والديموقراطية في العراق" في 12 تشرين الثاني /نوفمبر 1980، وانطلقت من دمشق "جبهة القوى الثورية والاسلامية والقومية في العراق"، وتسامحت سورية مع صدور مطبوعات عراقية في دمشق لكافة القوى المعارضة العراقية. وفي 11 آذار/ مارس 1982 أعلن عن قيام جبهة "التحالف الوطني لتحرير سورية" ومقرّها الدائم في بغداد[2].

ووقعت مواجهات بين الجيش السوري وقوى اسلامية في مدينة حماة. ولم يتردّد الأسد عن تحميل العراق مسؤوليتها في خطاب له في 7 آذار/مارس 1982. وفي كانون الثاني/جانفي 1982، أعلنت سورية عن احباط محاولة انقلابية أبطالها

---

(1) اتهم العميد ريمون إدّه رئيس حزب الكتلة الوطنية في لبنان والمقيم في المنفى في باريس آنذاك، زهير محسن بمحاولة قتله أمام بيته في منطقة الصنائع في بيروت عام 1976. وعلّق إدّه على مقتل محسن بالقول "بشّر القاتل بالقتل ولو بعد حين".

(2) أصبحت الجبهة فيما بعد "الجبهة الوطنية لانقاذ سورية".

عسكريون واسلاميون، هدفت إلى ضرب مقر الرئيس الأسد في دمشق ومكاتب حزب البعث بالطائرات. فاعتقلت السلطة عدداً من العسكريين وخاصة في سلاح الجو تمّ اعدامهم فيما بعد. واتّهمت العراق بالتخطيط للمحاولة وتمويلها، وبدون قصد أفصح العراق عن دليل ضلوعه بنشره في الجرائد الرسمية في بغداد تفاصيل المحاولة التي لم تظهر في أي مطبوعة سورية أو لبنانية. وشهد العام 1982 اعادة اغلاق خط أنابيب كركوك بانياس في نيسان/أفريل بين العراق وسورية فعوّضت طهران دمشق ما خسرته بمدّها بترولاً ايرانياً بأسعار دون السوق.

أمّا على الساحة اللبنانية، فلقد استمرّت المواجهات وإن على وتيرة أخفّ معظم عقد الثمانينيات لغياب العراق في حربه مع إيران. فلقد تمّ تفجير السفارة العراقية في بيروت في كانون الأول/ديسمبر 1981[1] ووضع عبوات ناسفة في التاسع عشر منه في مجلة "الوطن العربي" اللبنانية الموالية للعراق والتي كانت تصدر في باريس. كما انفجرت عبوة ثانية في نفس المجلة في باريس في 22 نيسان/أفريل 1982. ومنذ أيّار/ماي 1983، اندلعت معارك في طرابلس في شمال لبنان بين فئات موالية لسورية من جهة وفئات موالية للعراق كحزب البعث العراقي وجماعة التوحيد الاسلامي وقوى فلسطينية تابعة لياسر عرفات. فكانت حرباً سورية عراقية في لبنان أدارها لبنانيون مع ياسر عرفات المتحالف مع العراق الآن ضد فئات فلسطينية ولبنانية أخرى، انتهت مرّة أخرى بانتصار سوري.

ورافق تراجع الجماعات الموالية للعراق في لبنان صعود المنظمات الموالية لايران في صفوف الشيعة، وخاصة بعد الغزو الاسرائيلي عام 1982. فظهر تنظيم حزب الله وحركة المستضعفين في الأرض والجهاد الاسلامي ووصلت لبنان قوات من الحرس الثوري الايراني للمساهمة في المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي. وهكذا تغيّرت الجغرافية السياسية اللبنانية كثيراً بفعل الأحداث الاقليمية وخاصة الحرب العراقية الايرانية، رغم أنّ الكثيرين في لبنان كانوا يعتبرون لبنان جزيرة لا علاقة لها بالمحيط العربي والشرق أوسطي.

وطبعاً لم تخلُ الساحة اللبنانية من ديناميكياتها الذاتية إذ انقسمت الأحزاب الشيعية بين موالٍ لايران وموالٍ لسورية وبدأت بينها سلسلة حروب، خاصة بين

---

(1) ومن ضحايا هذا التفجير بلقيس قبّاني زوجة الشاعر السوري نزار قباني.

حركة أمل الموالية لسورية وحزب الله الموالي لايران، استمرّت حتى العام 1989 وأسفرت عن وقوع آلاف الضحايا في صفوف الشيعة وخاصة في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي اقليم التفاح في جنوب لبنان.

عودة العراق إلى الساحة اللبنانية

بعد فراغه من الحرب مع إيران عام 1988، ولمضايقة سورية واستعادة نفوذ العراق في لبنان وفي صفوف الفلسطينيين ، منح صدّام حسين منظمة التحرير الفلسطينية والفئات اللبنانية المناهضة لسورية أموالاً ودعماً عسكرياً. فعاد الصراع السوري العراقي على الأرض اللبنانية إلى الأوج الذي افتقده منذ بداية الحرب الأهلية عام 1975. وكان ياسر عرفات رئيس المنظمة الفلسطينية حليف صدّام الأول لعدّة سنوات، وتترجم هذا الأمر عمليّاً بمسعى سوري على الساحة اللبنانية لعزل حلفاء النظام العراقي واتهام الفئات التي اقامت علاقات بحركة فتح الفلسطينية أو بمنظمة التحرير بأنّها "عرفاتية" مع ما كانت تحمله هذه العبارة آنذاك من "خضوع" لاسرائيل و"للحلول الاستسلامية".

ومع نهاية العام 1988، بدأ الوجود العراقي في لبنان يستعيد سابق مجده. ولكن هذه المرّة كان صدّام مستعجلاً فلم ينتظر حتى يستطيع حلفاؤه اللبنانيون السابقون والفلسطينيون تضميد جراحهم واستعادة قواهم المشتتة. بل اتكل على قوى موجودة فعلاً على الساحة وخاصة في الأوساط المسيحية المعادية لسورية. فقويت شوكة هذه الفئات واستلمت أسلحة من العراق عبر منظمة التحرير الفلسطينية، الحليف الآخر للعراق. كما قويت محطة تلفزة تلك الفئات حيث كانت تعرض برامج تسلية تتخللها رحلات مجانية على متن "الخطوط الجوية العراقية". وكان لهذه الميليشيات ممثلوها في بغداد وعلاقات خاصة بياسر عرفات حتى أصبح أحدهم ويدعى بيار مرافقاً شخصيّاً لعرفات ومستشاره المالي. كما افتتح العراق مكاتب في قبرص لمدّ الميليشيات اللبنانية بالأسلحة المختلفة ودأب صدّام حسين وديبلوماسيوه وسفراؤه في اجتماعات الجامعة العربية على مهاجمة "الاحتلال السوري للبنان".

وهكذا عاد الدور العراقي إلى الساحة اللبنانية من بابه العريض عبر دعم الفئات اللبنانية والفلسطينية المناهضة لسورية. ولم يكتفِ صدّام بزعزعة الوضع في لبنان وتحريك النار تحت الرماد في الحرب الأهلية، بل استطاع تصعيد الوضع السياسي

الداخلي في لبنان عبر دعمه لحكومة ثانية معادية لسورية برئاسة العماد ميشال عون، في حين رأس الدكتور سليم الحص حكومة معتدلة (لم يكن الحص معادياً لسورية ولكنّ لم يكن أداة لدمشق كما صوّر البعض). وأفضى صعود ميشال عون وايمانه أنّ بالامكان توحيد لبنان واستعادة الدولة لشرعيتها، إلى اطلاق حرب طاحنة أطلق عليها اسم "حرب التحرير". بدأت أولاً بمحاولة اقفال المرافىء غير الشرعية في مناطق تديرها قوى صديقة لسورية فلم تنجح. فتحوّل عون إلى اغلاق مرافىء القوات اللبنانية ورموز نفوذها في المناطق الشرقية ذات الأغلبية المسيحية. وانفجرت حرب طاحنة بين الجيش اللبناني بأمرة ميشال عون من جهة والقوات اللبنانية بأمرة سمير جعجع أسفرت عن مقتل ألفي شخص وانهيار الجبهة الداخلية في المناطق المسيحية التي صمدت 15 عاماً. وعجّل هذا الانهيار في قبول كافة الأطراف اللبنانية على مشروع وئام وطني وقّعه مجلس النواب في الطائف في المملكة العربية السعودية عام 1989.

واستمر الدور العراقي في لبنان صامداً رغم أنّ اتفاق الطائف كرّس مرّة أخرى الدور السوري في لبنان. ولكن تبدّل الأمور في المنطقة عام 1990 وضع حدّاً للنفوذ العراقي. ففي ذلك العام اجتاح العراق الكويت وقامت سورية بضربة معلّم فانضمت إلى التحالف الدولي بقيادة واشنطن لتحرير الكويت. وكان هذا التطوّر الاقليمي السبب الرئيسي المباشر لنهاية الحرب اللبنانية في 13 تشرين الأول/أوكتوبر 1990. وبدون الخوض في التفاصيل، فإنّ هزيمة العراق عام 1991 أوصلت منظمة التحرير إلى خسارة كبيرة على الصعيد العربي والدولي، لوقوفها مع صدّام حسين، كما أوصلت الفئات اللبنانية المعادية لسورية ومنها رئيس الحكومة السابق ميشال عون، إلى الحائط المسدود. ذلك أنّ الولايات المتحدة والفاتيكان أعطيا ضوءاً أخضر لسوريا لفرض حكومة لبنانية موالية لدمشق في بيروت وإنهاء ما سميّ في حينها "حالة التمرّد" التي قادها ميشال عون. فأخرج عون من لبنان، أمّا القوات اللبنانية رمز الصمود المسيحي فلقد رفضت المشاركة في حكومة الطائف وواصلت نشاطها. ولكن السلطة اللبنانية أنهت وجود "القوات" واعتقلت قائدها الدكتور سمير جعجع عام 1994 بعد سلسلة أعمال أمنية اتهمت القوات بالضلوع فيها.

9

غزو الكويت وحرب الخليج

إنتهت الحرب مع إيران في صيف 1988، ولكن صدّام أبقى وحدات من الجيش العراقي في مناطق الأكراد في الشمال في حين كانت وحدات ضخمة ترابط أيضاً في مناطق الشيعة في مدن الجنوب منذ اشتعال الحرب مع إيران عام 1980. وساعدت هذه الحشود في تحقيق استقرار أمني مؤقت إحتاجه النظام لتدارك استحقاقات ما بعد الحرب ولخلق بيئة داخلية ملائمة. فبدأ صدّام مرحلة مصالحة جديدة مع معارضيه وأعلن العفو العام مستثنياً جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ساعد الايرانيين في الجبهة الشمالية. ودعا صدّام الأحزاب السياسية العراقية المنحلّة للانخراط مجدّداً في الشأن العام والمشاركة في الانتخابات العامة التي أقيمت في نيسان/أفريل 1989 وأسفرت كالمعتاد عن فوز بعثي كاسح. فلم يصدّق أحد نوايا النظام وعاد جو الانشقاق الداخلي هو الغالب بعد 8 سنوات من الحرب الدموية.

أمّا على الصعيد الاجتماعي فلقد عمد صدّام إلى سلسلة من الاجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي وأصدرت الحكومة العراقية سلسلة قرارات بخصخصة شركات عامة كبرى وسمحت بتوسيع القطاع الخاص ليُخرج العراقيون في الداخل والخارج ودائعهم الخاصة بعدما نضبت أموال الحكومة. وحصل مئات الأشخاص على رخص للقيام بمشاريع تجارية. ولكن عائدات الخصخصة كانت قليلة كما أنّ الترخيص لمشاريع خاصة

استثمارية لم تحقق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة. وذلك أنّ العراق كان فعلاً بحاجة إلى مشروع مارشال ضخم تُضخّ فيه أموال كبيرة لتعيد العصر الذهبي الذي شهدته البلاد في السبعينات.

واستمع صدّام إلى النصائح أن الجيش العراقي كان أكبر من اللازم خاصة بعد انتهاء الحرب وأنّه يبتلع الموارد المالية النادرة. فوافق على النصيحة وبدأ بتسريح مائتي ألف جندي على أمل تسريح نصف مليون جندي خلال العام 1989. ولكن الجنود المسرّحين عادوا إلى قراهم وبلداتهم وبدأوا يثيرون الشغب بسبب الفقر والبطالة. ولم تتوافر المواد الغذائية كالسابق فبدأت ملامح المجاعة. وتوقّف التسريح تماماً عندما اصطدم الجنود المسرّحون بالعمّال المصريين ما أدّى إلى سقوط قتلى. ولكن صدّام ساهم في تدهور الأمور أكثر، فلقد خاف من انتقام المسرّحين العاطلين عن العمل فزاد قوّة أمنه الخاص إلى 15 ألف رجل، كما بدأ حملة توظيف غير عادية في قطاع التصنيع الحربي حتى بلغ عدد العاملين في هذا القطاع مائة ألف.

ولكن خطوات النظام في معالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية كانت يتيمة إذ إنّ الأمور كانت تسير دائماً نحو الأسوأ في العراق. وأصبح صدّام مستميتاً للحصول على المال لتعويم نظامه وإنقاذ البلاد من الانهيار المحتوم. كما أنّ الصعوبات المالية والاقتصادية والوضع الداخلي الممزّق لم يثنيا صدّام عن التصرّف وكأنّه الفائز في الحرب ضد إيران وأنّه بطل العرب وزعيمهم. فأمر ببناء قوس نصر عملاق في بغداد هو عبارة عن يديّ صدّام حسين تتعاركان بسيفين بعلو 45 متراً[1]. وبدأ مرحلة بناء علاقات عربية مع مصر والأردن ودول الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطراف لبنانية معادية لسورية التي يحكمها الجناح الآخر لحزب البعث. فكانت سياسته للتصرّف كقائد للعرب وحاميهم جزءاً من خطته للضغط على الدول العربية الغنيّة لمساعدته على زيادة أسعار النفط ومحو ديون العراق العربية وخاصة تلك المستحقة للكويت. فاستمرّ ببرامج التسلّح لإخافة جيرانه العرب ولم يسرّح جيش المليون بعد الحرب. وأصبح الوضع الاقتصادي داخل العراق يقود سياسة صدّام الخارجية بعدما

---

(1) تقريباً بعلو صخرة الروشة في بيروت. وقد اصدر المعارض العراقي كنعان مكيّة كتاباً عن هذا النصب بالانكليزية كدراسة عن تأليه الحاكم في العراق.

The Monument: Art and Vulgarity in Saddam Hussein's Iraq, Kanan Makiya - 176 pages.

افتقر إلى المال وليس العكس عندما كان الاقتصاد العراقي غنياً ومسخّراً لمغامرات صدّام ونزواته التي دخلها مختاراً.

وسعى صدّام إلى تكتلٍ عربي يشابه "مجلس التعاون الخليجي"، فبدأ مفاوضات مع مصر والأردن واليمن لتأسيس "مجلس التعاون العربي". وبعد عدّة لقاءات واجتماعات تمهيدية أعلن صدّام في بغداد بحضور الرئيس المصري حسني مبارك والحسين ملك الأردن وعلي عبدالله صالح رئيس اليمن ولادة مجلس التعاون العربي في شباط/فيفري 1989. وعندما حاول صدّام توسيع بنود الاتفاق لتشمل المسائل العسكرية ومواجهة اسرائيل رفض مبارك ذلك خاصة بسبب معارضة واشنطن لأي تحالف عربي جديد هدفه محاربة إسرائيل وبسبب توقيع مصر على معاهدة كامب دايفيد. وفي أيار/ماي أصرّ صدّام في اجتماع القمة العربية في الدار البيضاء على عودة مصر إلى الجامعة العربية بعد عشر سنوات من العزلة، فوافق المؤتمر وعاد مركز الجامعة إلى القاهرة[1]. وزاد صدّام من زياراته إلى مصر وجهوده لتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. أمّا في الخليج فلقد عقد صدّام إتفاقية عدم اعتداء وعدم تدخّل مع المملكة العربية السعودية، وسعى إلى اتفاق مماثل مع الكويت ولكن الأخيرة لم تتجاوب وبدأت تشكّك في نواياه. وحاول صدّام إبداء حسن النيّة فمنح الكويت كميات من مياه الشفة والريّ.

أمّا الأردن، فلقد تأمّل جني فوائد جمّة من مجلس التعاون العربي، حيث وضع باحثو الأردن وخبراؤه دراسات جدوى وكيف سيصبح العراق عمقاً استراتيجياً هاماً للأردن وكيف سيكون الأردن البلد الوسطي جغرافياً بين مصر والعراق. وبالفعل فلقد استفاد الأردن من علاقاته الوثيقة مع العراق بالحصول على النفط مجاناً أو بأسعار متهاودة وبعمليات الترانزيت. ولكن فوائد الأردن كان لها علاقة بأوضاع العراق وليس بالمجلس المشؤوم.

وعودة إلى فترة ما قبل شهر آب/أوت 1990، فإنّ الجهود التي قام بها صدّام على الصعيد العربي لم تؤدّ إلى نتائج ملموسة. فلم تنظر إليه الدول العربية على أنّه حامي الأمة العربية وهازم إيران كما رغب هو أن يروه. فقد رأى العرب صدّام بأنّه

---

(1) وقتها قالت الصحف المصرية التي تملكها الحكومة وبلهجة لا تخلو من الاستعلاء إنّ العرب هم الذين عادوا إلى مصر وليس العكس.

غاضب على الكويت ومهدّد لسورية ومتدخّل في لبنان، حيث شاهدوا على التلفزيون آثار الأسلحة الميدانية الضخمة التي موّلها العراق لتُستعمل في الحرب اللبنانية. وكرهه الأسد للأسباب التاريخية بين البلدين وكرهه حسني مبارك لأنّه تكلّم معه بفظاظة في اجتماع في الأردن.

ولم يكن صدّام وحيداً في الاقتناع بأنّه بطل العروبة، فلقد اقتنع الشعب العراقي في تلك الفترة أيضاً بأنّ العرب مدينون للعراق لأنّه حارب عنهم وضحى بشبابه لوضع حدّ للثورة الايرانية. ولكن سرعان ما بدأ الشعب العراقي بكل فئاته يشعر بقسوة الوضع الاقتصادي وفقدان السلع الأساسية والبطالة المرتفعة. وأخذ ينظر لأول مرّة منذ 1980 إلى حكومته وقيادته السياسية على ما كانت عليه منذ البداية: حكم حزب البعث والعصابة التكريتية وأسرة صدّام. ورأى الناس أنّ هذا الثلاثي أصبح الوباء الذي يدمّر العراق.

واستغلت أميركا الأجواء الاقليمية للبدء بحملة إعلامية ضد العراق بأنّه بات يهدد جيرانه وأنّه يسعى لأسلحة الدمار الشامل. ولكن الحقيقة أنّ أي خطوة خطاها صدّام منذ وقف النار مع إيران وحتى غزوه للكويت كان سببها اقتصادياً. فصادرات النفط العراقي لم تعد تلبّي حاجات النظام ذلك أن الميزانية العسكرية بما فيها قطاع التصنيع الحربي، كانت تبتلع 88 بالمئة من عائدات البترول عام 1989.

وحاول صدّام شتّى الاساليب للخروج من أزمته المستعصية. فجرّب تخفيف حدّة القمع الداخلي وأطلق الخصخصة والترخيص للمؤسسات التجارية وسعى للتودد من دول الخليج. فلم تعط هذه الخطوات نتائج إيجابية بل زادت المصاعب الاقتصادية كما زاد الضغط الأميركي لتحجيم قوّة العراق بعد الحرب مع إيران.

ولذلك قرّر صدّام عام 1990 بأن الانفتاح والتنازل ليسا من شيمه وعاد إلى سياساته القديمة في التحدي و"المرجلة" فوضع هدف زيادة أسعار النفط في أولوياته واتّهم دول الخليج والولايات المتحدة بأنّها وراء انخفاض عائدات العراق من النفط. وبدأ مهاجمة الوجود العسكري الأميركي في الخليج واتّهم الكويت ومصدّري نفط آخرين بضخ كميات غير عادية من البترول إلى الأسواق، وأنّ الجانبين، الأميركان ودول الخليج، يتآمران على العراق. وسرعان ما بدأت أجهزة الاعلام العراقي تكرّر هذه الأقوال.

إنفجار الأزمة النفطية

أمّا الكويت فتصرّفت كأنّها استيقظت من كابوس الحرب العراقية الايرانية يوم 8 آب/أوت 1988، ففي اليوم التالي أعلنت زيادة إنتاجها النفطي لتحسين وضعها المالي، مما أدّى إلى سقوط الأسعار في الأسواق العالمية. هذه الخطوة أزعجت العراق كثيراً لأن كل انخفاض بقيمة دولار في سعر البرميل كان يؤدي إلى تضييق الخناق على اقتصاده. وخلال أيام حذت الامارات حذو الكويت فزادت إنتاجها هي الأخرى أيضاً. وفي 17 تموز/جويليه 1989، وبعد فشله في إجبار الكويت على تخفيض إنتاجها، اغتنم صدّام مناسبة ذكرى وصول حزب البعث إلى السلطة وأطلق تحذيراً في خطابه ضد الامارة، وقال بأنّ هناك مؤامرة تستهدف شعب العراق لتجويعه. في 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1989، زار مسؤولون عسكريون كويتيون واشنطن واجتمعوا مع الاستخبارات الأميركية واتفق الطرفان على التعاون وتبادل المعلومات وعلى ضرورة استغلال الأزمة الاقتصادية في العراق لإزاحة صدّام[1].

وفي بداية العام 1990 تعرّض صدّام لمحاولة اغتيال في وقت ازدادت ضدّه الحملات الاعلامية الأميركية. فأيقن وهو الذئب المجرّب لأساليب المخابرات الأميركية في قلب الأنظمة بأنّ هناك فعلاً مؤامرة ضدّه. ولذلك أصبح صدّام غير آبه بمصير العلاقة التي بدأت تتدهور مع واشنطن. ففي شباط/فيفري هاجم في حديث تلفزيوني أميركا ووجودها العسكري في الخليج وأنّ البترول يجب أن يكون بأيدي عرب الخليج يقودهم العراق. وكان صدّام شديد الغضب في تلك الفترة؛ ففي 23 شباط/فيفري 1990، حضر سرّاً إلى عمّان للمشاركة في اجتماع قمة مجلس التعاون العربي. وبدلاً من الحديث عن التعاون استغلّ صدّام الاجتماع لاطلاق العنان لغضبه ضد الولايات المتحدة واسرائيل، وبأنّ على أغنياء العرب أن يعطوا العراق أموالاً وأن يسامحوه على الديون التي بلغت 30 مليار دولار وأنّ على الدول العربية أن تتفق على تحرير فلسطين بقيادة العراق.

ولم يعجب الرئيس المصري حسني مبارك ما يقول صدّام وخاصة أنّ مصر

---

(1) Said Abu Rish, p. 271.

تعتمد على المساعدات المالية من الولايات المتحدة وفي حالة صلح مع اسرائيل. فردّ على صدّام بأسلوب الأب الذي يوبّخ ابنه وخاصة حول مطالبه المالية من الدول العربية وضرورة محاربة اسرائيل وثم أسلوبه الذي ساوى أميركا باسرائيل بأنّهما أعداء العرب. واختتم مبارك ردّه على صدّام بالقول: "الكلام ده مش مسموح.. أنا ماشي من هنا". وتدخّل الملك حسين للتوفيق بين الرئيسين ولكن مبارك أصرّ على المغادرة. ومنذ ذلك الحين تدهورت الأمور بين صدّام ومبارك وبدل أن يعمل مبارك على التوسّط بين واشنطن وبغداد أصبح لا يرى مانعاً من إزاحة صدّام، الذي اعتبره متهوّراً لا يمكن الثقة به. أمّا الملك الأردني فلقد أبقى على علاقاته المتينة بصدّام.

وكلما زادت عزلة العراق الدولية والحملة ضد ترساته الاستراتيجية كان صدّام يتخوّف من اعتداء اسرائيلي بدعم من أميركا. ووصلت حدّة تخوّفه إلى درجة أنّ صدّام أقدم في الثاني من نيسان/أفريل 1990 على إعلان موقف لم يجرؤ عليه زعيم عربي من قبل: إذ ظهر في مؤتمر صحفي للردّ على الحملة الدولية التي تتّهم العراق بتطوير أسلحة دمار شامل، وبعد إعلانه بفخر وتحدٍّ بأنّ العراق يملك فعلاً أسلحة دمار شامل والمقدرة على إنتاج أسلحة ذرية، قال إنّ الصواريخ العراقية "ستحرق نصف اسرائيل إذا اعتدت على العراق". هزّ هذا الموقف الشرق الأوسط واحتلّ مانشيتات الصحف وتصدّر نشرات الأخبار التلفزيونية. وفي الخامس من نيسان/أفريل التقى صدّام بالأمير بندر سفير المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة وطلب منه التدخل لدى واشنطن لمنع اعتداء اسرائيلي على العراق. وبعد هذا الأسبوع الحاسم انصبّت أنظار العالم على العراق والشرق الأوسط، واستنتج المراقبون أنّ شيئاً خطيراً يتمّ تحضيره. واتهمت واشنطن صدّام بأنه يلعب بالنار.

في تلك الفترة كان نورمان شوارتزكوف قائد القيادة المركزية للجيش الأميركي في الشرق الأوسط (سنتكوم) ووليم وبستر رئيس "السي آي إيه" يقومان بزيارات متكرّرة إلى الكويت. وبعد كل زيارة كانت الكويت تزيد إنتاجها. وكان العراق يرى هذه الزيادة ويستنكر هذا العمل. واستمرت اعتراضات العراق الاعلامية ضد الكويت حتى أول أيار/ماي 1990. ففي ذلك الشهر أوقفت أميركا القروض عن العراق وقامت الكويت برفع الانتاج مجدداً. فقرّر عندها صدّام أنّ الخطر عليه أصبح من الكويت وليس من اسرائيل. وكانت الدول العربية تستعد لقمّة طارئة في بغداد تحت

عنوان "معالجة مسألة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوڤياتي السابق إلى فلسطين"[1]، ووافقت الكويت على الحضور. ولكن قبل انعقاد القمّة وصلت إلى بغداد تقارير ديبلوماسية بأنّ الكويت ليس فقط غير عازمة على شطب الديون العراقية، بل إنّها تنوي بيع السندات العراقية بأسعار مخفّضة إلى بنك لويد البريطاني الذي يتمتّع بدعم الحكومة البريطانية. وكانت خطورة هذه الخطوة في حال أقدمت عليها الكويت أنّ سوق لندن المالي كان سيغرق بالسندات العراقية الرخيصة ويضرب مقدرة العراق على الاستدانة في الأسواق الأوروبية حيث تقيمه الائتماني منخفض جدّاً في الأصل.

وفي القمة التي جرت في 28 أيار/ماي 1990، طلب صدّام أن تكون اجتماعات القادة العرب سريّة. وفي الجلسة الافتتاحية ألقى صدّام خطاباً نارياً هاجم فيه الكويت والامارات لأنهما تنتجان كميات من النفط أكبر من حصة الأوبك، وأعطى مثالاً أنّ االكويت كانت تضخّ 5 1 مليون برميل يومياً في حين أنّ حصّتها الرسمية هي 2 1 برميل. وأنّ هذه الزيادة تؤدي إلى خسائر فادحة للعراق مما يشكّل حرباً اقتصادية تشنّها الكويت على العراق. وعرض صدّام شروطه لحل الأزمة بين البلدين:

أولاً، شطب الديون المستحقّة للكويت من العراق بقيمة 8 مليارات دولار.

ثانياً، تأجير الجزيرتين الكويتيتين "وربة" و"بوبيان" إلى العراق ليصبح لديه واجهة بحرية معقولة.

ثالثاً، منح العراق مليارات الدولارات لينهض باقتصاده.

أثار خطاب صدّام ذعر القادة العرب الذين سعوا إلى ترطيب الأجواء بين العراق والكويت وطلبوا من صدّام عدم استعمال أسلوب التهديد. أمّا أمير الكويت فإنّه لم يتزحزح ولم يبدُ عليه أي تأثرّ من خطاب صدّام. إذ كانت كل من واشنطن ولندن تشجعان الكويت على رفض أي مطلب عراقي وأنّهما تقفان إلى جانب الكويت. حتى أن مرغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك كتبت إلى الأمير تشجّعه على موقفه الصامد في وجه العراق. وحاول بعض الزعماء العرب إقناع الكويت التريّث بالمطالبة بديونها وبالعودة إلى حصّتها في الأوبك وعدم الضخ من حقل الرميلة الحدودي. كما حاولوا إقناع صدّام بعدم الاصرار على "استئجار" الجزيرتين الكويتيتين والاكتفاء

---

(1) كان الاتحاد السوفياتي قد انهار في ذلك العام واستعدت اسرائيل لاستقبال مليون يهودي من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة.

بطلب منح مالية. وبقي صدّام صامتاً ينتظر جواب أمير الكويت على الاقتراح العربي. وجاء ردّ أمير الكويت قوياً لا يتراجع، فقال إنّ بلاده لن تخفّض الانتاج وإنّ للكويت الحق في الضخ من حقل الرميلة وإنّ على العراق أن يدفع ديونه حتى آخر فلس.

وأمام هذه المواقف، حذّر بعض القادة بأنّ عدم الوصول إلى حلّ سيجرّ المنطقة إلى المشاكل، وفشل الاجتماع السري المباشر في تقريب وجهات النظر. وربما حدثت مشاورات في الليل لتليين المواقف، ففي القاعة العامة في اليوم التالي وقف أمير الكويت إلى جانب صدّام في محاولة لترطيب الجو واقترح أن يبدأ البلدان بالتوصّل إلى حل لرسم الحدود ودعا صدّام لزيارة الكويت. فوضع صدّام يده على كتف الأمير-على ما قيل- وقال إنّ كل شيء سيكون على ما يرام وإنّ مجيئه إلى الكويت قريب. وطلب الأمير تحديد موعد الزيارة فقال صدّام «خليها مفاجأة أحسن». وكانت المفاجأة التي يحضّرها صدّام هي الانتقام من الكويت، وهو البدوي الذي يؤمن بأنّ قطع الأرزاق من قطع الأعناق. ولكنّ الأرجح أنّ الأمور كانت تسير فعلاً نحو الحلحلة وليس حسبما أشيع عن تهديد مبطّن من صدّام. إذ بعد القمّة قرّر صدّام توظيف الجهد في حل عربي طيلة الربيع وقسم من الصيف قبل اللجوء إلى القوّة. وأرسل مستشاره سعدون حمّادي في جولة على الدول العربية النفطيّة لإقناعهم بخفض الانتاج. ولكن الكويت لزمت سياستها النفطية المتشدّدة التي رأت فيها مصلحة وطنية ورفضت الاستماع إلى حمّادي. وفي ذات الوقت سعت الكويت إلى خفض مشاعر العداء مع إيران القريبة فدعت الحكومة الإيرانية إلى فتح صفحة جديدة مع الامارة ومنعت الطيران المدني العراقي من التحليق في سماء الكويت.

ورغم تدخّلات عربية عديدة لم يتغيّر موقف الكويت أبداً. وحتى تموز/ جويليه 1990، لم يكن وارداً عند أي دولة خليجية احتمال أن صدّام سيغزو الكويت. وخاصة أنّ اجتماعاً عاماً لدول الخليج ضمّ العراق والسعودية وإيران عُقد في جدّة يوم 10 تموز/ جويليه، فبدا وكأنّ الكويت والعراق قد توصلا فعلاً إلى حل. إذ تعهّدت الكويت في هذا الاجتماع لأول مرّة بالاستجابة لأحد مطالب العراق المتعلّقة بالتزام الامارة حصّتها ضمن أوبك. وكانت الأسواق تترقّب نتائج هذا الاجتماع لتكوين فكرة عن اتجاه الاقتصاد العراقي، فكانت خطوة الكويت مفيدة للعراق. ولكن في اليوم التالي عادت الأزمة بأشدّ من السابق، إذ يبدو أنّ الكويت قد راجعت حساباتها بعد الاجتماع وأعلنت أنّ التزامها بحصة الأوبك هو فقط لفترة ثلاثة أشهر.

وفسّرت الأسواق إعلان الكويت المعدّل بأنّه عودة عن الالتزام بحصّة أوبك لأنّ أسعار البورصة تتأثّر كثيراً بالأسهم التي ترتبط باستلام النفط خلال 90 يوماً. وسرعان ما تبخّرت الصورة الايجابية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العراقي وهبطت عملته بنسبة 50 بالمئة خلال أيام.

ورأى صدّام والعراقيون فيما حدث أنّ الكويت لا تكترث لبلادهم وتفعل ما يحلو لها لأذية العراق. فقدّمت بغداد شكوى إلى جامعة الدول العربية ضد الكويت في 15 تموز/جويليه، جاء فيها أنّ الكويت بزيادتها المستمّرة للانتاج تساهم في خفض سعر البترول وأنّ كل خفض في السعر بقيمة دولار واحد يسبب خسارة مليار دولار سنوياً للعراق وهو في عزّ أزمته الاقتصادية القاتلة. وبانت عندها ملامح تأزّم خطير بين البلدين. ولئن لم تتحرّك الجامعة فوراً، قام حسني مبارك في خطوة نادرة بعد خصامه مع صدّام منذ شباط/فيفري 1990 وزار بغداد حيث حصل على وعد من صدّام بأنّ العراق لن يستعمل العنف تجاه الكويت (نفى صدّام فيما بعد أنه أعطى وعداً لمبارك بهذا الشأن وأنّ كل ما التزم به هو الصبر لينضج الحل العربي).

وبمواجهة العجز العربي، أدرك صدّام أنّ أميركا تملك المفتاح في ردع الكويت عن سياستها النفطية وإذا لم تفعل فعلى الأقل أنّها ستعطي الضوء الأخضر لصدّام بعدم معارضة إستعماله للقوة العسكرية ضد البلد الصغير. ولجسّ النبض الأميركي استدعى وزير الخارجية طارق عزيز سفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غالاسبي يوم 25 تموز/جويليه 1990 إلى اجتماع معه. وغالاسبي سيدة تتكلّم اللغة العربية بطلاقة وخبيرة في الشؤون العربية وتتمتّع بسمعة جيّدة في الأوساط الأميركية. وبدلاً من لقاء طارق عزيز، دعاها المسؤولون العراقيون مباشرة إلى مقابلة الرئيس صدّام، فكانت مفاجأة لها لأنّه لا يلتقي عادة بصغار المسؤولين الأجانب.

في اللقاء مع غالاسبي شكا صدّام من الضخ الزائد للنفط الكويتي بتشجيع من واشنطن، وأنّ هذا يرقى إلى مستوى الحرب الاقتصادية على العراق. وسأل صدّام ماذا فعل العراق ليستحق كل هذا العقاب وخاصة أن العلاقات بين بغداد وواشنطن مرّت بمراحل ممتازة مؤخّراً. ومزج صدّام بين التودّد للسفيرة من ناحية ومن ناحية اظهار كبريائه الخاص. إذ قال إنّ العراق ليس خادماً لأحد وأنّه لن يتأخر في الردّ على السياسة الكويتية. وهنا نطقت غالاسبي بجملة فهمها صدّام على أنّها موافقة أميركية على نواياه تجاه الكويت. إذ بعدما استفاض في تفاصيل خلافاته مع الكويت واضطراره لمعالجة الأمر بنفسه، قالت غالاسبي: "إن الولايات المتحدة لا تتدخل في

الخلافات العربية". وفهم صدّام قولها هذا وكأنّه ضوء أخضر من واشنطن. واطمأن صدّام أكثر عندما استلم رسالة من الرئيس جورج بوش الأب في 27 تموز/جويليه يؤكد فيها الصداقة بين البلدين، وإشارات من مسؤولين أميركيين بأنّ لا معاهدة تربط أميركا بدول الخليج وأنّها غير ملزمة بالدفاع عنها.

ولكن صدّام المخطّط المتآمر دوماً في تاريخ العراق الدموي، لم يخلد إلى الراحة من الموقف الأميركي تماماً. فإذا كانت واشنطن تعطيه الضوء الأخضر، فلماذا لا تتزحزح الكويت عن موقفها المتصلّب، وما هو مصدر ثقتها بالنفس في وجه تهديده باستعمال القوّة؟ أليس هناك تطميناً أميركياً للكويت؟ ألم تسعَ "السي آي إيه" مراراً إلى زعزعة العراق عبر تمويل وتخطيط الانقلابات ومنها الانقلابان البعثيّان؟ ألم تموّل وتحرّض الأكراد مراراً؟

غزو الكويت

استمرّت الوساطات العربية حتى اللحظة الأخيرة قبل غزو العراق للكويت. إذ دعت السعودية الطرفين إلى اجتماع في جدّة في 31 تموز/جويليه 1990. وحضرت الاجتماع وفود رفيعة المستوى ضمت نائب الرئيس العراقي عزت ابراهيم وولي العهد الكويتي سعد الجابر الصباح. ورأس الاجتماع ولي العهد السعودي عبدالله بن عبد العزيز. ولكن ما بدأ كاجتماع لغسل القلوب انقلب بسرعة إلى حرب كلامية مخيفة واتهامات متبادلة ومواقف أكثر تشدّداً مما سبقها من الطرفين. ولقد قيل إنّ لغة بذيئة تمّ استعمالها في هذا الاجتماع وإنّ التهديدات كانت علنيّة وبشكل غير مسبوق. حتى أنّ الشيخ الكويتي أعطى تحذيراً من ناحيته أيضاً: "لا تهدّدوننا! للكويت أصدقاء أقوياء". وبعد فشل هذا الاجتماع بأربع وعشرين ساعة، وفي أول آب/أوت 1990، دخلت الدبابات العراقية إمارة الكويت واحتلّتها في أربع ساعات.

منذ البداية كان المأزق العراقي الكبير أنّ العائلة الحاكمة غادرت الكويت ومعها الشرعيّة الدولية التي وقفت إلى جانب أمير الكويت (أي حق استعمال المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حول الدفاع عن النفس ضد غزو أجنبي بما فيه طلب المساعدة من دول حليفة). وخلال أيام كان أمير الكويت يقف إلى جانب الرئيس بوش الأب على عتبة البيت الأبيض الذي هدّد بعظائم الأمور ضد العراق وبأنّ عمل العراق لن يمرّ. وسرعان ما استنكر العالم احتلال الكويت، الدولة العضو في الجامعة

العربية والأمم المتحدة، وأُعتُبر العمل العراقي في احتلال أراضي دولة أخرى بالقوة العسكرية خارجاً على القانون الدولي. وأصبحت مهمة المجتمع الدولي إعادة الأمير إلى الكويت وعدم منح العراق أي مكاسب من هذه الخطوة. وقالت غالاسبي: "لم نتصوّر أنّه كان سيحتلّ كلّ الكويت!".

في البداية حاول صدّام تصوير الأمر على أنّه نزاع شخصي مع أمير الكويت وأنّه سيحافظ على الكيان الكويتي. فحاول إقناع فهد الأحمد شقيق أمير الكويت جابر الأحمد أن يتولى حكومة الكويت. ولكن فهداً قاوم العراقيين ومات مدافعاً عن قصر "دسمان". ثم عرض صدّام المنصب على عضو البرلمان الكويتي عزيز الراشد وعلى فيصل الصنعي. لكنهما رفضا أي تعامل مع العراق في ظل الاحتلال العسكري للكويت. ثم وجد صدّام ضالته في الكولونيل "علاء حسين علي" من البدون الكويتيين[1]. فعيّنه صدّام أميراً، وأعلن أنّ العراق استجاب لطلب الشعب الكويتي لإزاحة أميره، وأنّهم بمساعدة العراق قلبوا نظام الحكم وأقاموا حكومة إنتقالية.

وأصدر مجلس الأمن القرار 660 الذي ندّد بالغزو العراقي وطالب بالانسحاب الفوري وهدّد بفرض عقوبات على العراق. وتدخّل الملك حسين لدى صدّام الذي وعده بانسحاب قريب. ولكن الدول الكبرى كانت تتحرّك، فأصدر الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بياناً مشتركاً طالباً فيه بانسحاب عراقي غير مشروط واستعادة سيادة الكويت وتجميد أموال الكويت والعراق في العالم، وفرض حظر على بيع السلاح إلى العراق. وطلبت واشنطن من السعودية وتركيا وقف ضخ النفط العراقي عبر أراضيهما، وبدأت البارجات الأميركية تتحرك نحو الخليج.

استمرّت الوساطة العربية حتى بعدما أصبح احتلال العراق للكويت أمراً واقعاً. فحصل اتفاق مبدئي على لقاء عربي في السعودية في الخامس من آب/أوت، يجمع مبارك والملك فهد وصدّام والملك حسين بهدف إخراج العراق من الكويت. وكان الحسين قد عمل جاهداً لانجاح هذا الاجتماع فأقنع صدّام أن يعلن الانسحاب من الكويت إذا نجح الاجتماع فيما أكدّ الملك فهد لمبارك أنّ السعودية تريد حلاً عربياً ولا تريد تدخّلاً أجنبياً في الأزمة. ولكن قبل الاجتماع هاجم مبارك صدّام بشدّة لأنه

(1) البدون المقيمون في الكويت "بدون" جنسية. وفي لبنان وضع مماثل لأقليات أقامت فيه منذ عشرات السنين فمنحتها وزارة الداخلية وثيقة "قيد الدرس"، على أساس أنّ الحكومة اللبنانية لا تزال تدرس وضعهم. وفي العام 1995 صدر قانون التجنيس الذي منح آلاف المقيمين في لبنان الجنسية اللبنانية.

"كذب عليه"، وأرسل وحدات عسكرية مصرية إلى السعودية ما صعّد المخاطر في المنطقة وأدّى إلى تراجع صدّام عن تعهّده للحسين. وهنا قام الملك الأردني باتهام مبارك بأنّ تصريحاته وأفعاله أفشلت المساعي العربية. وبدأت السعودية تفكّر في طلب العون الأجنبي عندما كبر الوجود العسكري العراقي داخل الكويت إلى أكثر من مائتي ألف جندي بمعداتهم خلال أيام ما بدا وكأنّه تهديد لسيادتها. وعندها أعلن فهد أنّه لن يلتقي صدّام إلا إذ انسحب العراق من الكويت بدون شروط. وفيما واصل الزعماء العرب التعبير عن رغبتهم في حلّ عربي، كان موقف مبارك خارجاً على الاجماع مفضّلاً ردع صدّام عسكرياً كما أعلنت أميركا مراراً.

وحاول صدّام تدارك الأمور فأعلن الاستجابة لنداء الملك حسين وبدأ الانسحاب من الكويت. وصباح 5 آب/أوت انسحب عشرة آلاف جندي عراقي من "الحرس الجمهوري" من الامارة. ولكن مبارك تابع حملاته ضد صدّام وكرّر الخطاب الأميركي المطالب بانسحاب فوريّ غير مشروط. وردّ صدّام بتحدّ معلناً عن إضافة 11 فرقة عسكرية جديدة، ما دفع السعودية ودول الخليج إلى القلق فحذت هذه الدول حذو التوجه المصري. وبدا أنّ همّ مبارك الأكبر كان أنّ صدّام كذب عليه فبات يردّد هذه الجملة وكأنّ خراب العرب وتدمير المنطقة لا يعادل الإهانة لشخصه (أو أنّه زعيم أكبر دولة عربية فكيف يجرؤ صدّام على منافسته في هذه الزعامة ويهينه؟). وعرض الملك حسين حلولاً عملية لمساعدة العراق ومصر والسعودية هدفها الخروج من المواقف المتشنّجة كاستخدام الجيش الأردني كعازل بين الكويت والعراق لتسهيل انسحاب الجيش العراقي بدون اهانة. ولكن مبارك رفض اقتراحات الحسين فوراً. كان لا بد من تدمير صدّام.

كل هذا حصل بعد عام واحد من تحسين العلاقات العربية العربية ومن وصول صدّام ومبارك إلى شبه كيان وحدوي في مجلس التعاون العربي. ولكن هكذا يكتبون مصائر العرب عبر نزوات الأفراد والخصامات الشخصيّة في غياب المؤسسات الديموقراطية وحكم القانون.

في السادس من آب/أوت 1990، تمكّنت مرغريت تاتشر من إقناع الرئيس بوش الأب باتخاذ موقف قوي من العراق وصولاً إلى استعمال القوّة العسكرية. وفي اليوم التالي وصل ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي إلى الرياض والتقى الملك فهد وطلب منه قبول تمركز قوات أميركية في السعودية للدفاع عن المملكة ضد غزو عراقي

محتمل. وأدرك صدّام أنّ عروضه الجديّة بالانسحاب لم تلق تجاوباً لأنّ بعض الزعماء العرب والولايات المتحدة وبريطانيا يسعون إلى إخراج جيشه ذليلاً بدون اتفاق على الانسحاب وبدون حماية ظهره. فردّ مرّة ثانية بأسلوبه المعروف بقبول التحدّي وأعلن في 8 آب/أوت أنّ الكويت هي المحافظة رقم 19 في الجمهورية العراقية وعيّن ابن عمّه علي حسن المجيد (علي الكيماوي) محافظاً، فألغى بهذا القرار سيادة الكويت ووجودها كدولة. وصدر قرار جديد عن مجلس الأمن يندّد بخطوة الضمّ العراقية لأراضي الكويت وإزالتها كدولة مستقلّة داعياً إلى احترام القرارات السابقة وضرورة الانسحاب الفوري واحترام أراضي الكويت. وتواصلت التنديدات والنداءات الدولية المطالبة بالانسحاب.

وانعقدت قمّة عربية طارئة في القاهرة ترأسها مبارك وحضرها عن العراق طه ياسين رمضان وطارق عزيز. فعزلهما مبارك في فندق متواضع بدون خطوط هاتفية لمنعهما من الاتصال بالوفود العربية ومن التأثير في مسار القمّة. وأثناء الجلسة جدّد الملك حسين اقتراحه لحلّ عربي معقول وعملي يقبله العراق ويؤدي إلى إعادة الأمور كما كانت قبل أول آب/أوت. ولكن مبارك الذي كان يدير الجلسة قمع الملك حسين بقوّة وأسكته. فردّ الحسين ردّاً عنيفاً على مبارك وتشاجر الزعيمان. وحاول ياسر عرفات اقتراح تشكيل لجنة وساطة فأسكته مبارك أيضاً. وأخذ أعضاء الوفدين الكويتي والعراقي يتبادلان الشتائم والكلام البذيء والتصاريح عبر القاعة، في حين استمرّ الشجار الكلامي بين مبارك والحسين وغيرهما. فأصيب الأمير الكويتي بالدوار ونُقل إلى خارج القاعة. وكان الملك حسين عندها قد انفجر غضباً إلى أقصى الحدود في وجه مبارك فلم يعد يعير اللياقة الديبلوماسية أهمية فهاجم الرئيس المصري لأنّه تعهّد له بحل عربي للأزمة ولكنّه في الحقيقة ينفّذ المخططات الأجنبية، حسب قول الحسين.

وأخيراً ظهر الهدف المصري من القمّة، إذ قام الوفد المصري بتقديم ورقة لم يرها أحد من الوفود من قبل، للتصويت عليها وتقضي بإرسال قوات عربية للدفاع عن السعودية ضد العراق. فوافقت عليها 12 دولة فقط (مما يتناقض مع شرعة الاجماع في قانون الجامعة العربية). ويقول محمد حسنين هيكل[1] إنّ مبارك لعب دوراً كبيراً في

(1) في كتاب "حرب الخليج وأوهام النصر"، عن شركة المطبوعات، بيروت.

إقناع الرئيس بوش بارسال قوات أميركية على وجه السرعة ضد صدّام قبل أن يقوم الشارع العربي بتأييد الرئيس العراقي. ويبدو تحليل هيكل في مكانه لأنّ الرئيس المصري لم يبد أي استعداد للاصغاء إلى حلول عربية. حتى أنّه بعد القمّة التقى وفداً أميركياً وهاجم الملك حسين واقتراحاته التي كادت تؤدي إلى حلّ عربي للأزمة أمام الوفد.

وصدر قرار مجلس الأمن رقم 661 في 6 آب/أوت 1990، فارضاً سلسلة من العقوبات القاتلة على العراق، أهمّها وقف تصدير النفط. وكان هذا القرار كارثة (كما سيتضح فيما بعد) على الشعب العراقي أشدّ هولاً من الحرب الأميركية لتحرير الكويت وتدمير البنية التحتية للعراق عام 1991. ورغم أنّ الحكومة العراقية عرفت فوراً الوقع الانساني للعقوبات على شعب العراق وعمدت إلى إقامة شبكات لتوزيع الأغذية والأدوية والمساعدات، إلا أنّ صدّام ومعاونيه لم يفطنوا لخطورة القرار 661 ووقعه التدميري الكوارثي على البلاد فرفضوا التعامل معه طيلة ست سنوات. حتى وافق صدّام أخيراً العمل بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وكانت نتيجة هذا الوقف في الانتاج خسارة العراق 140 مليار دولار من عائدات النفط وتوقّف عمليات الاستثمار في قطاع النفط العراقي.

ومع الحملة العالمية ضد العراق بدأ تحرّك في الشارع العربي والعالمي ضد الحصار على العراق الذي أوقف صادرات النفط وواردات الغذاء التي يحتاج إليها العراق إلى درجة بعيدة. وفي نفس الوقت كانت الطائرات العسكرية الأميركية تصل إلى المطارات السعودية بمعدّل واحدة كل عشر دقائق. وفيما تابع صدّام سحب جيشه تدريجياً خلال آب/أوت وأيلول/سبتمبر 1990، وصل حجم الحشد العسكري الحليف في السعودية إلى نصف مليون جندي وطلب الرئيس الأميركي من مخابراته العمل على قلب صدّام.

واختلف الوضع عام 1990 عمّا كان عليه عام 1980، إذ لم يعد للعراق أي حليف عربي أو دولي هذه المرّة، باستثناء اليمن والأردن والفلسطينيين. وكذلك شكّل انضمام سورية للتحالف الدولي ضد العراق اكتمالاً للصورة. فالعراق كان خصم دمشق التقليدي وخطوة كهذه أعطت مباركة أميركية ودولية للوجود السوري في لبنان ساعد في القضاء على حكومة العماد ميشال عون، وتوقعات بمساعدات مالية سعودية وكويتية لسورية في المستقبل. كما أنّ المال استُعمل بكثرة لشراء الحلفاء وخصّصت

الكويت 22 مليار دولار لدفع تكاليف التحرير. كما أنّ السعودية أكّدت لواشنطن استعدادها للمساهمة المالية. وحصلت أميركا على أموال من دول عديدة أخرى كألمانيا واليابان "لانقاذ العالم من صدّام". ودفعت واشنطن مبلغ سبعة مليارات دولار لمصر و10 مليار لتركيا منها 8 مليارات مساعدات عسكرية. كما أنّ واشنطن والسعودية والكويت وعدت الاتحاد السوفياتي بمساعدات مالية بلغت 6 مليارات دولار. وقامت الدول الصناعية الكبرى بشطب ديون مصر الخارجية البالغة 10 مليارات دولار، في حين قدّم مجلس التعاون الخليجي معونات مالية لمصر وسورية بلغت 5 مليارات دولار.

وجرت محاولات عربية عدّة خلال شهر أيلول/سبتمبر لحل الأزمة الناشئة ولكنها لم تحظَ بالاجماع. كما حاول صدّام مراراً الخروج من الكويت بما يحفظ ماء الوجه وكرّر القول أمام كل زواره بأنّه يريد الخروج من الكويت. ولكن واشنطن رفضت العرض. واستنتجت فرنسا أنّ الولايات المتحدة لا تريد حلاً سلمياً للأزمة بدليل أنّها كانت ترفض أي عرض يتقدّم به صدّام يحفظ به كرامته. فالكرامة كل شيء عند العرب. وفي الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر استقال أمين عام الجامعة العربية الشاذلي قليبي وكذلك ممثل الجامعة في واشنطن كلوفيس مقصود من منصبيهما احتجاجاً على ما آلت إليه الأوضاع العربية.

وبدأ مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في مشروع قرار يجيز استعمال القوّة ضدّ العراق. فضغطت واشنطن على أعضاء المجلس ورشت الصين وأثيوبيا وكولومبيا للتصويت لصالح القرار. ولكن أثناء التصويت رفع السفير اليمني عبدالله الأشطل يده مصوّتاً ضدّ القرار. وما أن خفّض يده حتى دنا منه ديبلوماسي أميركي وقال له: "إختيارك بالتصويت "لا" سيكون الأعلى كلفة لبلدكم". وفيما بعد قامت الولايات المتحدّة ودول أخرى بالغاء مساعدات إقتصادية لليمن، من أفقر الدولة العربيّة. ولمعاقبة اليمن على مواقفه المؤيّدة للعراق، قامت العربية السعودية بطرد 800 ألف عامل يمني يعملون في أراضيها منذ عقود، وهي كارثة انسانية لم تلقَ أي اهتمام من الاعلام الغربي. بل إنّ الاعلام الغربي جنّد كل طاقاته ضد العراق فاستعاد الأشباح المهملة وذرف دموعاً على ضحايا صدّام وعلى أكراد حلبجا وعلى الموتى من الايرانيين، رغم أنّ في كل سانحة كان للغرب اليد الطولى في مساعدة صدّام على ارتكاب هذه الشنائع والتغطية عليها.

وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1990 أصدر مجلس الأمن القرار 678 القاضي

باستعمال كل الوسائل ضد العراق والذي يعطي العراق مهلة حتى 15 كانون الثاني/ جانفي 1991 للانسحاب من الكويت. وحاولت القيادة العراقية مراراً الانسحاب مقابل خروج آمن للجيش العراقي من الكويت ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه العروض ورفضت وساطات فرنسية وروسية وعربية. كان المطلوب تحجيم صدّام والقضاء على قوته العسكرية. واستمرّ الوضع المتوتّر حتى 15 كانون الثاني/ جانفي فأضاف صدّام كلمة "الله أكبر" على العلم العراقي وجملة "يا عراق يا منقذ العرب" إلى النشيد الوطني واستعد للأسوأ.

ولم يضيّع الأميركيون دقيقة من الوقت، فشنّوا يوم 16 كانون الثاني/ جانفي غارات متتالية على أهداف داخل العراق: القصر الجمهوري، وزارة الدفاع، المصانع البتروكيماوية، الجسور، محطات الطاقة، المطارات، مصافي البترول، محطات التكرير الصحيّة، مصانع الأغذية، خطوط السكة الحديدية، مصانع النسيج، ومعالم وأبنية ومنشآت مختلفة. ولم يستطع العراق الردّ على الهجوم حتى ولو بشكل ضئيل. ولم يستعمل أسلحة كيماوية مكتفياً بضرب صواريخ سكود ضد اسرائيل والسعودية. ولكن هذا الفعل اليتيم لم يغيّر في مسيرة الحرب السريعة التي بدت بين قوّة جبارة عاتية ودولة عالم ثالث لا حول لها، استعملت فيها الولايات المتحدة كميات كثيفة من القصف غير مسبوقة ولا حتى في الحرب العالمية الثانية.

واستعملت قوات التحالف النابالم واليورانيوم المستنفد في قصفها واستهدفت مواقع مدنيّة، كمحطات الكهرباء ومحطات الريّ الزراعي والمدارس والمستشفيات، فسقط آلاف الضحايا بين المدنيين العراقين. وسرعان ما اشتدت الضائقة المعيشية وانقطعت المواد الغذائية الأساسية. ودمّرت الغارات طرقاً حيوية وجسوراً ما أضرّ بحياة العراقيين وزاد من مصاعبهم. أمّا قصف المستشفيات ونقص المواد الطبية فلقد أدّى إلى موت الآلاف من المدنيين. وعملت وسائل الاعلام الغربية على حجب حقيقة المعاناة العراقية إلى حدّ أن تقريراً كان يذاع حيّاً لمراسل "سي أن أن" في بغداد عن قصف معمل لحليب الأطفال قطعته المحطة بحجة الاعلانات ولم تعد إليه. كما أنّ غارة على ملجأ في بغداد قتلت 400 مدني لم تلقَ اهتماماً بل إنّ وسائل الاعلام أذاعت مراراً نفي الناطق الأميركي لهذه الحادثة وليس الحادثة نفسها[1].

---

(1) وهو تكتيك استعملته الصحف الأجنبية أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان، فكان خبر مقتل مئات اللبنانيين يبدأ بنفي الناطق الاسرائيلي للخبر.

كان القصف والدمار رهيباً في العراق ما أثار اشمئزاز الرأي العام العالمي. ولكن صدّام كان يتكلّم كالمعتوه عن حرب "أم المعارك" ضد الولايات المتحدة فيما العراق يتعرّض لدمار مأساوي وجيش العراق ينهار ويندثر في الصحارى.

بلغ عدد الطلعات الجويّة منذ 16 كانون الثاني/جانفي وحتى 24 شباط/فيفري، موعد الهجوم البري الأميركي، 110 آلاف طلعة أنزلت 85 ألف طناً من المتفجرات. وواصل بوش التصريح أنّ أميركا ليست في حرب مع الشعب العراقي فيما كان غلاة الحرب في واشنطن يطالبون بتحويل العراق إلى ملعب فوتبول. في هذه الأثناء كان الجيش العراقي يعاني من الجوع والتعب والاعياء الشديد، حيث صمدت بعض الوحدات لعدة أيام بدون طعام وأصبحت على استعداد للاستسلام عندما تسنح الفرصة أثناء الهجوم البري. وفي حادثة عند الحدود العراقية السعودية أنّ الجيش الأميركي قصف لعدة ساعات آلاف القذائف على المواقع العراقية ثم استعمل جرافات عملاقة كانت تقلب الرمال كالجبال العالية على متاريس العراقيين فتدفنهم أحياء. وعندما سأل المراسلون الجنرال الأميركي في الموقع عن جثث العراقيين قال بأنّه ليس ثمّة جثث، إذ طمر القصف والجرافات حوالي 8400 جندي عراقي في هذا الموقع[1].

وقبل الهجوم البري بأسبوع أذاع مجلس قيادة الثورة قبول العراق بقرار مجلس الأمن 660 القاضي بالانسحاب غير المشروط من الكويت. ولكن بوش وصف الاعلان العراقي بالخادع ودعا إلى قلب صدّام. ورفض بوش وساطة سوفياتية مفصّلة تفسح المجال للعراق بالانسحاب خلال 21 يوماً لتلافي الهجوم البري، خاصة وأنّ العراق دفع إلى ساحة المعركة بمئات الألوف من الجنود، منهم حوالي مائتي ألف داخل الكويت، وكان من الصعب انسحابهم قبل أسابيع، فعرض صدّام تخفيض مدة الانسحاب إلى أسبوع واحد. ولكن بوش وافق على منح العراق 48 ساعة لسحب مئات الألوف من الجنود في الكويت وإلا واجه هجوماً برّياً ساحقاً. وهنا انهارت معنويات صدّام وشعر باليأس في الخروج من هذه الحرب. فأمر بحرق حقول النفط الكويتي وضخ النفط إلى مياه الخليج مباشرة. وأحدث هذا العمل كارثة بيئية لم يشهدها العالم من قبل. ولفترة طويلة اختفت الشمس في سماء الكويت وغطى البحر النفط اللزج الأسود. وعندما أمر صدّام القوات العراقية بالانسحاب بدأ تقهقر كبير

---

(1) Patrick Sloyan «What Bodies?», p.129, in *The Iraq War Reader*.

وغير منظّم للجيش العراقي لا يستحق أن يسمى فراراً، لأنّ الجيش الأميركي استقدم قوات كبيرة اخترقت العراق من داخل الأراضي السعودية وليس عبر الكويت كما توقّع العراق. فحجز معظم القوات العراقية، وتمكّنت وحدات من الحرس الجمهوري من الفرار شمالاً فيما وقعت قوات الجيش العراقي فريسة القصف الجوي والهجوم البري الذي بدأ في 24 شباط/فيفري 1991.

وحلّت كارثة إضافية على العراق المقهور، حيث استمرّت قوى التحالف في الانقضاض على ألوف العراقيين، مدنيين وعسكريين أثناء انسحابهم الذليل من الكويت. وبدت الطريق 80 التي تربط مدينة الكويت بمدينة البصرة مقبرة عملاقة امتدّت لعشرات الكيلومترات وعلى الجانبين آلاف السيارات والآليات العسكرية المحطّمة أو المهجورة. فلقد حاول مغادرة الكويت ليس فقط الجيش العراقي بل الكثير من المدنيين، على متن أكثر من مائتي ألف آلية مدنية وعسكرية عبر طريق 80 من صفوان إلى البصرة وبدون غطاء جوي أو أي دفاعات أرضية وتحت رحمة أساطيل الجو الفتّاكة.

ظنّ العراقيون أنّ تصريح نورمان شوارزكوف بأنّ الطائرات الأميركية لن تضرب جيشاً منسحباً تصريحاً صادقاً. ولكن مئات الطائرات الأميركية هاجمت القوافل الهاربة من الجو بأسلحة متنوعة من صواريخ وقنابل ضخمة حيث أسرت مئات الألوف في ممر ضيّق. وعملت طائرات الـ إف 16 والـب 52 قصفاً وتدميراً لمدة أربعين ساعة حتى أمر بوش بوقف المجزرة في 28 شباط/فيفري. وكانت النتيجة أنّ عشرات الآلاف قضوا احتراقاً في آلياتهم. ووصف الكاتب البريطاني باتريك سيل هزيمة العراق بأنّ "العالم نسي أنّ العراق هو دولة عالم ثالث"، وأنّ العراق لم يستحق واحداً بالمئة من القوّة التي جلبتها الولايات المتحدة عليه: أكثر من ثلاثة أرباع المليون جندي مجهّزين بأحدث الأسلحة والمعدّات. ورغم المجازر المروعة التي لم تلق أي مقاومة من ناحية العراق، أطلقت أميركا العنان لطياريها ولم تردع استعمالهم اللامعقول للأسلحة القاتلة، في حين كان الطيارون أنفسهم يصفون الغارات بأنّها "رحلة صيد للديك الحبشي" (وهي هواية ترفيهية في الريف الأميركي).

ونجح الاعلام الأميركي في تصوير الحرب أنّها ضد شخص واحد هو صدّام حسين في حين كان الهدف تدمير شعب العراق بكامله. ولم يتغير هذا الأسلوب الشرّير في التعامل مع العراق حتى نيسان/أفريل 2003، بل كان يتمّ تصوير الأمر

دائماً بأنّ الحرب هي ضد ذلك الشخص الحاكم في بغداد. أمّا عن ملايين الضحايا من الحروب التي أعادت العراق إلى العصر الحجري، وعن نهب ثرواته وتدمير منشآته والقضاء على أجياله، فهذه خسائر جانبية كان على العراقيين قبولها ثمناً لتحريرهم من صدّام. حتى أنّ وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر صرّح علناً آنذاك : "سنعيد العراق إلى ما قبل عصر التصنيع!".

لم يبلغ عدد القتلى الأميركيين في حرب تحرير الكويت أكثر من 97 والجرحى 213. ولم يلحظ أحد أن الحرب الأميركية خالفت كل المواثيق الدوليّة المنظّمة للعلاقات بين الدول في زمن الحرب والتعامل مع العدو والأسرى والشعوب تحت الاحتلال. وأنّ أميركا لو كانت هي المهزومة لكان قادتها أُخضعوا لمحاكمات كمجرمي حرب. أمّا الرئيس مبارك فلقد نسي الحساسية العربية والانسانية عندما علّق على مجازر طريق 80 بالقول: "إنّه أمر مؤسف سقوط ضحايا ولكن هذا دائماً يحدث في الحرب".

ولم يكن الرأي العام العالمي بدون ضمير، فلقد خرجت التظاهرات الشعبية ضد التصرفات الأميركية في عواصم العالم، واستقال بعض الوزراء في عواصم أوروبية، مثل وزير الدفاع الفرنسي ادوار شفنمان، وكتب محلّلون غربيون عن أمور مخزيّة ضد الانسانية أرتُكبت في حرب الخليج. لقد كان تحرير الكويت أمراً أخلاقياً طبعاً، ولكن الأسلوب كان في غاية المبالغة. فصدّام استمرّ في حكم العراق لأكثر من عقد كامل بعد غزوه الكويت. فيما كان الخاسر الأكبر أبناء الشعب العراقي المظلوم. وحتى بعد خروج العراق من الكويت، دخلت القوات الأميركية أراضيه ووصلت إلى نقطة جنوب مدينة أنصارية، فأعلن بوش وقف إطلاق النار في 28 شباط/فبراير ووقّع قادة الجيش العراقي وثيقة الاستسلام في 3 آذار/مارس 1991، في خيمة في بلدة صفوان الحدودية.

وبينما كان العراق يطالب الكويت قبل الحرب بتأجيره جزيرتين على الخليج وبالامتناع عن استغلال حقل الرميلة العملاق، جاء قرار الأمم المتحدة لرسم الحدود بين البلدين ملغوماً باقتراح الخبراء البريطانيين. فبدل أن يصدر قرار معتدل ينظر إلى مصالح البلدين، صدر قرار يعطي الكويت أكثر مما طلبت ويدفع بالحدود العراقية بعيداً عن ساحل الخليج وأُعطيت الكويت السيادة الكاملة على حقل الرميلة.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. مروان اسكندر، غيوم فوق الكويت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991 .
2. نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.
3. حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومفوماتها، 2000، شركة المطبوعات.
4. محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً، دراسة في اشكاليات التنمية والوحدة، دار الجديد، 1995.
5. محمد عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية ـ تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
6. أنطوان مقدسي، حرب الخليج اختراق الجسد العربي، رياض الريس للكتب والنشر، 1992.
7. منذر الموصلي، الأسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي، رياض الريس للكتب والنشر، 1999.

10

الاشكالية الكويتية العراقية
من المنظور اللبناني

أثير عام 2003 جدال شارك فيه كتّاب وإعلاميون انطبع برأي عام عربي واسع حول الدور الذي لعبته دولة الكويت في الغزو الأميركي للعراق. ونستعرض هنا إشكالية العلاقة بين الدولة العربية الصغرى وجارتها الكبرى على ضوء الفصلين السابقين حول الصراع العراقي السوري على لبنان والغزو العراقي للكويت[1].

التشابه

في التشابه: أن لبنان والكويت دولتان عربيتان صغيرتان تجاور كل منهما دولة عربية كبيرة نسبياً، تطل كل منهما على واجهة بحرية استراتيجية، فيما الدولة الكبرى - الشقيقة - تقع في خلفية هذه الواجهة. وفي التشابه أيضاً نمو عائلات محلية في كل من الكويت ولبنان منذ القرن الثامن عشر، وحصولها على نوع من الحكم المحلي في نطاق الامبراطورية العثمانية وبدعم من القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا بشكل رئيسي). أما القول أن الكويت ولبنان هما صنيعة الاستعمار، فهذا ينطبق أيضاً على

(1) ظهرت أجزاء من هذا الفصل في مقال للكاتب في صفحة قضايا في جريدة "النهار" اللبنانية.

كافة الدول العربية تقريباً، بما فيها سورية والعراق. وعدا ذلك من أوجه التشابه، فالدولتان - لبنان والكويت - صغيرتا المساحة نسبياً، قليلتا السكان، عضوتان في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وكافة المنظمات الاقتصادية والسياسية الاقليمية والعالمية، وتتمتعان بشرعية دولية في كيانيهما ووجودهما وحكومتيهما.

أما في الظروف التاريخية والديمغرافية، فلبنان خليط أديان تكونت فيه أكثر من 18 جماعة أقلوية مذهبية خلال ألف عام أو أكثر، والكويت بلد عربي مسلم يدين بتركيبه إلى جواره من قبائل الجزيرة وعشائرها. وخضعت الكويت لحماية بريطانية أما لبنان فخضع لحماية فرنسية. وظروف نشأة البلدين مختلفة تماماً. فلبنان الحالي هو وليد "دولة لبنان الكبير" أي الوحدة السياسية التي ضمت المناطق التي جمعها الانتداب الفرنسي عام 1920 واشتملت على امارة جبل لبنان (المتمتع أساساً بالحكم المحلي منذ العام 1516)، وأقضية مسلوخة من الولايات العثمانية المجاورة (تشمل وادي البقاع وسهل عكار ومدن الساحل صيدا وبيروت وطرابلس وجبل عامل). أما دولة الكويت فهي نتيجة تطور تاريخي في منطقة جغرافية تتوسط العراق والمملكة العربية السعودية ولا تبعد كثيراً عن الحدود العراقية، استطاع آل الصباح حمايتها من توسع آل سعود حكام نجد، ومن ثم حصلوا على الدعم الانكليزي لتمييزها عن العراق الذي أولاه الانكليز للأمير فيصل الهاشمي تعويضاً لآل هاشم عن خسارتهم للحجاز (كما أولوا امارة شرقي الأردن للأمير عبدالله من الأسرة الهاشمية أيضاً).

في التراث الشعبي الذي يمتد في الذاكرة الوطنية أيضاً في كل من الجارتين الكبيرتين أن الشقيق الصغير إنما هو جزء سلخه الاستعمار. فلبنان أو على الأقل المناطق الملحقة في بداية عهد الانتداب هو قطعة مسلوخة من سورية كما هو لواء الاسكندرون مسلوخ منحته فرنسا لتركيا عام 1939. والكويت هي "المحافظة رقم 19" في المنطق العراقي. ولقد حاول العراق مراراً الغاء هذا الأمر الواقع وضم الكويت، في حين تشابكت العلاقات بين لبنان وسورية وتدهورت منذ الاستقلال، فانهارت الوحدة الاقتصادية عام 1950 واختار البلدان عملة خاصة (برغبة من الحكومة السورية)، ووصلت الأمور إلى حد معاقبة سورية للبنان عام 1973 عبر اغلاق الحدود في وجه البضائع اللبنانية لدعم المقاومة الفلسطينية ضد الجيش اللبناني (حوادث أيار/ماي).

وفي هذه العلاقات الشائكة يطل السؤال: من هو المظلوم ومن هو الظالم؟ ومع تسليمنا جدلاً بحقيقة التجزئة الاستعمارية، فهل يعني ذلك أن الدولة الأكبر هي الأم الذي يضم الفرع؟ وهل يعني هذا أن يلعب الشقيق الأكبر دور بروسيا، وأن تكون الكويت "دانتزغ" لا هوية لها خارج المفهوم البسماركي للأمة؟ ألم يذكر التاريخ أن الوحدة أحياناً انطلقت من الأصغر إلى الأكبر (كانطلاق الأمير فخرالدين المعني عام 1595 من جبل الشوف الصغير ليوحد ليس لبنان فحسب بل ليضم إلى امارته الأراضي الواقعة بين حلب شمالاً وعجلون في الأردن جنوباً (فمنحه الخليفة العثماني لقب "سلطان البر")؟ ألم تنطلق الحركة الوهابية من قرية الدرعية الصغيرة في الصحراء وسط نجد لتخلق المملكة السعودية الكبيرة نسبياً؟).

التضاد

التضاد بين لبنان والكويت يبدأ في سياسة البلدين الخارجية. منذ البداية تبعت الجمهورية اللبنانية الفتية التي جمعت مسلمين ومسيحيين سياسة حيادية بمعناها العربي، قضت بأن يرضى المسلمون بكيان لبنان النهائي فيتخلون عن المطالبة بالوحدة مع الجمهورية السورية مقابل تخلي المسيحيين (خاصة الموارنة) عن الاستنجاد بالغرب أو طلب الحماية العسكرية من فرنسا. وتأسس الميثاق الوطني اللبناني عام 1943 على أساس أن الجمهورية اللبنانية لن تكون للعدوان ممراً ولا للاستعمار مقراً. واعتنق طرفا الميثاق سياسات ترضي الطرف الآخر، فشخصيات مسيحيّة كالرئيس كميل شمعون والوزير شارل مالك دافعت عن قضية فلسطين، فيما شخصيات مسلمة كرئيس الوزراء السابق خيرالدين الأحدب دافعت عن الوطن اللبناني. فقال الأحدب العروبي ابن طرابلس: "اذا أراد العرب الاتحاد فبامكانهم أن يفعلوا ذلك من دوني"[1].

ولكن كان الميثاق شهر عسل سرعان ما محته الأيام. اذ بعد عشر سنوات من خروج جيش الانتداب انفرط عقد الوئام، واختلف اللبنانيون حول السياسة الخارجية. ففي أواسط الخمسينيات صعد نجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ووجد مؤيدين

---

(1) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت دار النهار طبعة 1992.

كثيرين في لبنان لطموحاته الوحدوية. في حين اشتدت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي ووجدت واشنطن مناصرين في لبنان لمساعيها لقيام حلف بغداد التابع للتحالف الغربي. ووقف لبنان على مفترق: قسم من ابنائه يرغب بالانضمام إلى مشروع الوحدة العربية بقيادة مصر، وقسم يسعى إلى طلب حماية الغرب. وكانت النتيجة حرباً أهلية في أيار/ماي 1958 أستمرت ستة شهور وأسفرت عن مقتل 4000 شخص.

وبعد سلم أهلي استمر عقداً آخر من الزمن، عاد اللبنانيون إلى الانقسام بين مؤيد للقضية الفلسطينية يعتبر المقاومة الفلسطينية "جيش المسلمين" (كما رأى صائب سلام، رئيس وزراء لبناني سابق)، ومعارض لهذا الاتجاه للحفاظ على اقتصاد لبنان المزدهر وميوله الغربية وحياده في الصراع العربي الاسرائيلي (كما رأى بيار الجميّل زعيم لبناني أسّس حزب الكتائب). ويمكن اعتبار بدء المناوشات بين الجيش اللبناني والفلسطينيين عام 1968 بداية الأزمة اللبنانية الكبرى في لبنان التي انفجرت بشكل كوارثي عام 1975 وأسفرت عند انتهائها القسري عام 1990 عن مقتل 143 ألف شخص وجرح ما يفوق الربع مليون وهجرة دائمة لحوالي النصف مليون، وانهيار عظيم للاقتصاد اللبناني ما زالت البلاد تدفع ثمنه حتى اليوم.

هذا الانقسام الوطني غاب عن الكويت، فلم يكن ثمة "حزب" أو جماعة في الكويت تطالب بالوحدة مع العراق. ومن ناحية أخرى كان التزام الكويت وعلى المستوى الرسمي بالقضية العربية الأولى - قضية فلسطين - كاملاً، إذ لطالما اعتبرت الادارة الأميركية في العقود التي سبقت حروب الخليج دولة الكويت من الدول العربية المتطرفة ضد اسرائيل.

الكويت والقضايا العربية

منذ استقلال الكويت عام 1961، ناصبت صحافتها العداء الشديد للولايات المتحدة بسبب دعم الأخيرة اللامحدود لاسرائيل. وتقول صحيفة النيويورك تايمز[1] إن الكويت كانت دائماً من الدول العربية المتطرفة ضد اسرائيل. فلقد انفردت الكويت

(1) في عدد 16 تموز/جويليه 1987.

عام 1967 بقطع النفط عن الولايات المتحدة لدعم المجهود العربي في حرب حزيران/جوان في ذلك العام، مما دعا الادارة الأميركية إلى ملاحظة أنه "لا يمكن الاتكال على حكام الكويت في وقت الأزمات"[1]. والمعروف أن رجال المقاومة الفلسطينية كانت لهم الانطلاقة الكبرى في الكويت وخاصة المهندس ياسر عرفات من حركة فتح. حتى أصبحت الكويت مقراً لأكثر من 50 ألف فلسطيني ومصدر تمويل هائلاً لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي. كما شاركت الكويت في الحظر النفطي الأكبر عام 1973 وكانت ممولاً رئيسياً للمجهود الحربي العربي. وكانت الكويت سخية في دعم التنمية الاقتصادية عبر "الصندوق الكويتي للتنمية" لتمويل مشاريع حيوية في الدول العربية حيث ساهمت الكويت في السبعينيات من القرن العشرين بنسبة سبعة في المئة من دخلها القومي في التنمية العربية في حين لم تبلغ مساهمات الولايات المتحدة في التنمية الدولية أكثر من ثلاثة على عشرة من واحد في المئة (3 . 0 %) في الفترة نفسها.

وسعت الكويت إلى تطوير علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي فعمدت إلى شراء أسلحة روسية الصنع ومنها صفقات عام 1979 تضمنت صواريخ أرض - جو. وعام 1980 عندما تحدث الرئيس الأميركي جيمي كارتر عن دور عسكري أميركي لحماية نفط الخليج، ردّ عليه وزير الخارجية الكويتي بأن الدول العربية قادرة وكفيلة بحماية أراضيها. فبعد خروج القوات البريطانية من الخليج في أوائل السبعينيات، سعى شاه إيران ليكون البوليس الدولي في المنطقة وحامي الخليج، ولكن سقوطه عام 1979، دفع واشنطن إلى وضع خطط للتواجد الدائم. وحاولت دول الخليج بالفعل السعي لحماية نفسها من الأخطار وخاصة احتمال الوقوع ضحيّة سهلة للمنتصر في الحرب العراقية الايرانية. فالتقت هذه الدول (الكويت والسعودية وقطر والبحرين والامارات وعُمان) على عمل مشترك، وتم الاتفاق على إقامة منظمة إقليمية مشتركة تجمع الدول الست. واستُشير صدّام حسين في قمّة عمان عام 1981، فبارك الفكرة واقترح استعمال كلمة "مجلس تعاون" حتى لا يكون لها طابع تحدٍ لأحد. وفعلاً أعلنت هذه الدول "مجلس التعاون الخليجي" عام 1981. وليس غريباً أنّ صدّام سعى هو نفسه إلى إقامة مجلس تعاون بعد إنتهاء الحرب مع إيران أُطلق عليه

---

(1) Kuwait is not reliable.

اسم "مجلس التعاون العربي" وضمّ مصر والاردن والعراق واليمن. وبينما نجح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق حدٍّ أدنى من التنسيق الاقتصادي والأمني، فشل مجلس صدّام كما رأينا في الفصل السابق.

وفي نيسان/أفريل 1981، قام الأمير صباح الأحمد الجابر الأحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء الكويتي بزيارة الاتحاد السوفياتي وتلا ذلك بزيارة دول شيوعية أخرى في أيلول/سبتمبر من نفس العام (بلغاريا وهنغاريا ورومانيا). وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1982، قام اريك هونيكر رئيس جمهورية المانيا الديموقراطية (الشيوعية) بزيارة الكويت. وعام 1983 أثارت الكويت أزمة ديبلوماسية مع واشنطن عندما رفضت قبول الديبلوماسي الأميركي "برندون غروف" سفيراً لديها لأنه خدم كقنصل أميركي لدى اسرائيل.

ولقد تحدثت تقارير ديبلوماسية عام 1984 أن الكويت هي من الدول العربية القليلة " التي تلوم الولايات المتحدة على كل مصائب العرب وخاصة في منطقة الخليج"، وأن الكويت تعتبر واشنطن عدو العرب الأول[1]. هذا في وقت كانت فيه الكويت بحاجة إلى الدعم الأميركي والعالمي للمجهود الحربي العراقي في حربه مع إيران، ورد العدوان الايراني على حاملات البترول الكويتية. وتطورت الحرب في الثمانينيات من القرن العشرين إلى درجة أصبحت معها الكويت حليف العراق الرئيسي. وفي آب/أوت 1984، وقعت الكويت اتفاقية شاملة مع الاتحاد السوفياتي تضمنت مشتريات عسكرية اضافية بقيمة 327 مليون دولار. وأتى مع السلاح الروسي خبراء وتقنيون سوفيات لمساعدة الكويت. وطلبت الكويت حماية سوفياتية لحاملات النفط الكويتية في الخليج بعدما علمت أن الادارة الأميركية في عهد رونالد ريغن كانت تبيع السلاح لايران.

كل ما ورد يؤكد أن الكويت الصغيرة كانت في صميم الكفاحات العربية وأن التحول الكبير في سياستها بدأ مع نهاية الحرب العراقية الايرانية بعد تدهور العلاقات مع العراق وصولاً إلى غزو هذا الأخير للكويت في أول آب/أوت 1990. وهذا التحول الكبير الذي جعل من الكويت للاستعمار ممراً ومركزاً لعمل حربي ضد دولة شقيقة هو ما يراه العرب اليوم، وهو ما أوصل الجيش الأميركي إلى قلب بغداد. ما يعيدنا إلى بداية القصة مع لبنان وتحولاته في علاقاته مع الشقيقة الأكبر سورية.

---

(1) الواشنطن بوست 24 حزيران/جوان 1984.

التعامل مع الجار الأكبر

اذا كانت الكويت مذنبة في الحرب الأميركية على العراق عبر مساهمتها العملية واللوجستية وقبولها استخدام واشنطن أراضيها في شن هذه الحرب، فهذا يعني أن لبنان كان مسؤولاً عن الغزو الاسرائيلي عام 1982 وسقوط بيروت بيد الجنرال آرييل شارون وتطويق سورية من خاصرتها الضعيفة. وفي كلتا الحالتين هناك أسئلة وجيهة:

أولاً، هل كان لحكومتي لبنان والكويت رأي وقرار في مجرى الأمور؟ وهل كان رأيهما وقرارهما أقوى من مشيئة اسرائيل وأميركا؟

ثانياً، هل هناك مسؤولية أو دور للشقيق الأكبر (سوريا أو العراق) تجاه الشقيق الأصغر في محاورته وتلافي التداعيات المأساوية؟

لقد حرص دستور الطائف عام 1989 على عدم تكرار خطأ الميثاق الوطني غير المكتوب حول "عدم جعل لبنان مقراً للاستعمار وممراً للعدوان"، وخاصة أن الأحداث أثبتت أن لبنان يمكن أن يشكّل خطراً محدقاً وكبيراً على سورية اذا اختلف أهله (وصل الأمر إلى حد تحالف بعض اللبنانيين مع اسرائيل عام 1982 لاخراج سورية والفلسطينيين من لبنان). كما لا يعقل أن الكويت التي ترتجف خوفاً كلما حصل انقلاب أو ثورة في العراق منذ استقلالها عام 1961، أن لا ترغب بأفضل العلاقات مع الأخ غير الشقيق.

اننا نتكلم بعد الحدث - أي بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 وبعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003 - وكأنه كان باستطاعة دمشق وقف اندفاع البعض في لبنان إلى التعامل مع الشيطان للتخلص من نفوذها أو أن تضع سيناريو مختلفاً لما آلت اليه الأمور، أو كأن العراق كان سيرضى عام 1990 بالتسامح مع مواقف الاستعلاء الكويتية في عنفوانه الكبير بعد انتصاره في الحرب ضد ايران.

وإلّا كيف يمكن أن تكون الحرب الأميركية عام 2003 مسؤولية الكويت وحدها وأن يكون الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 مسؤولية اللبنانيين وحدهم؟ أليس ثمة خلل في العلاقات العربية العربية، بعيداً عن الاتهامات المتبادلة بالخيانة والتعامل، يجب اصلاحه على أسس الاحترام المتبادل ودفع الديموقراطية إلى الأمام؟

في العام 2003 بلغ حدّ العداء لسورية لدى بعض اللبنانيين إلى درجة التمني أن تكرّر واشنطن في دمشق ما فعلته ببغداد، كما سعى لبنانيون أيضاً إلى استنهاض

اللوبي الصهيوني في واشنطن لاستصدار قانون "محاسبة سورية" عن الكونغرس. كما كان ثمّة كويتيون سرّوا لتحوّل أنظار واشنطن إلى سورية واعتبروا الغزو الأميركي تحريراً للعراق (كما رأته كذلك بعض الفعاليات العراقية ومنهم أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي). ولكن لا هذا ولا ذاك يعكس المشاعر الحقيقية للشعوب الصغيرة، وعلى العرب "الكبار" أن يتساءلوا هل ثمة علاج ما غير العقاب والعزلة لمن فقد الأمل ورمى نفسه لقمة سائغة في أفواه أعداء العرب؟ وهل صحيح أن الكويت أصبحت أقل عروبة وباعت نفسها للأميركان، وهل صحيح أن مسيحيي لبنان أصبحوا طابوراً خامساً على سورية؟

وقائع الغزو الأميركي للعراق أظهرت أن مسيحيي لبنان كانوا الأشد نصرة وتعاطفاً مع المأساة العراقية عام 2003 مثلما كان وقوفهم مع الشعب الكويتي عام 1990. ولكن جرح الحرب الأهلية اللبنانية كان عميقاً، كما كان جرح الغزو العراقي عميقاً. والسؤال هنا هو ماذا فعلت وستفعل سورية لكسب الرأي العام اللبناني بأكمله. وماذا سيفعل العراق الجديد تجاه الكويت التي تحتاج إلى فرصة لعمل عربي مشترك يساهم في انقاذ السفينة الغارقة وينسى ربع قرن من فشل النظام العربي؟

الانهيار



(*) النحت للفنان السوري عاصم الباشا (عن «النهار» 22 تموز/جويليه 2003).

11

دور "مصاص الدماء" في تدهور العراق

قضيت على أعدائي من أقصى البلاد إلى أدناها وأنهيت الحروب وجلبت الرفاهية للشعب وجعلت الناس يقيمون في مدن آمنة ومنعت أياً كان من إرهابهم. حتى دعتني الآلهة لأكون الراعي الأمين الذي يخدم بالحق فعمّ ظلّي التقي مملكتي واندفعت شعوب أرض سومر وأكاد إلى حضني لتعيش بحمايتي أحكمهم بسلام ويظلّلهم سلطان قوّتي.

حمورابي، من أرشيف مدينة ماري، 1781 قبل الميلاد

في عهد الأنظمة العربية التي سادت بعد مغادرة الاستعمار، كان التقشّف من سمات الحاكم. ويحضر إلى الذهن تجربتا جمال عبد الناصر في مصر وعبد الكريم قاسم في العراق، حيث ابتعدا عن الاثراء الشخصي والفساد واستغلال خيرات البلاد. ولكن الطفرة النفطية في بعض الدول العربية وتعثّر مسيرة الديموقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين، خلق طبقة من الحكّام يمكن أن يُطلق عليها اسم مصاصي الدماء. ولقد اتجّه نظام العراق نحو نمط مصاص الدماء الذي عبّر عنه أفضل تعبير صدّام حسين وعائلته في أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات وصولاً إلى السنين الأولى من القرن الجديد. ففي عصر العولمة البالغ التعقيد طغى عامل "مصاص الدماء" في

تدهور وانهيار اقتصاديات العالم الثالث[1] (economic vampirism).

وباختصار يبتدىء هذا العامل بلجوء نخبة في بلد ما إلى السيطرة على مقدرات البلاد لمصالحها الخاصة وصولاً إلى شراء دماء مواطنيها وبيعها عالميا بأسعار تجارية لتحقيق الربح. ومثال على ذلك مصير الوسط التجاري لمدينة بيروت في بداية الحرب اللبنانية عام 1975 عندما نهب أطراف الحرب المرفأ وسرقوا البضائع الاستهلاكية من الأسواق وخلعوا خزنات بعض المصارف. وفي المرحلة الثانية (1976 - 1980) سطت الميليشيات المسلحة على ما تبقى من الوسط من أثاث وأبواب ونوافذ وكذلك امدادات البنية التحتية من أسلاك كهربائية وأنابيب مياه وأدوات الصرف الصحي. وفي مرحلة ثالثة بدأ مصاصو الدماء في تفكيك وسرقة كل ما تبقى وله قيمة من حديد البناء والجدران والخشب. فأضحى الوسط التجاري قاعاً صفصفاً وأطلالاً لا قيمة لها. ولقد واصل أطراف الحرب نهبهم المنظم لثروة لبنان فأقاموا حواجز الخوّة واستوردوا المواد السامة التي تريد أن تتخلص منها الدول الصناعية لقاء مبالغ من المال، وتاجروا بالمخدرات وخطفوا المواطنين وقتلوهم وامتصوا دماءهم. وخلال 15 سنة من العنف دمّر المتقاتلون الجزء الأكبر من بنية لبنان التحتية في قصفهم المدفعي ومعاركهم، فوصل عدد القتلى إلى 143 ألفاً وحجم الخسائر الاقتصادية المائة مليار دولار.

الامبرياية البيولوجية biocolonization

يعتبر الاقتصادى الأميركي أندرو كيمبرل الامبريالية البيولوجية بأنّها قمة ازدهار النهب الاستعماري الجديد لدول العالم الثالث ووجه بشع للعولمة في أقصى تجلياتها السلبيّة. ومن هذه التجليات نهب خيرات تلك الدول الطبيعية من مواد أولية (بترول وثروات حرجية ومنجمية) إلى جذب كوادر المتعلمين وحملة الشهادات الكبرى ليتركوا بلادهم ويفيدوا الدول الصناعية الكبرى، إلى إغراق أسواق العالم الثالث بالسلع الاستهلاكية.

وتتم مشيئة الهيمنة الدولية بالتعاون مع النخب المحلية في دول العالم الثالث من سلطات وشركات للسيطرة على مرافق هذه الدول الحيوية ومصادر الدخل الهامة

---

(1) ظهرت أجزاء من هذا الفصل في مقال للكاتب في الصفحة الاقتصادية من جريدة النهار اللبنانية.

فيها، من نفط أو مواهب سياحية أو سوق استهلاكية. وعندما تكتمل صورة الهيمنة الكاملة يصل الأمر بالناهبين إلى الاستعمار البيولوجي حيث ابتدأت منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين عملية نهب منظّم لدماء البشر في دول العالم الثالث، وكذلك نهب الأعضاء البيولوجية للفقراء التي يتمّ شراءها من الأفراد بأسعار بخسة لبيعها في الدول الغنية أو للأفراد الأغنياء في الدول الفقيرة بأسعار تجارية.

ويحدّد نادي السيرا المناهض للعولمة بعض الدول التي نشأت فيها ظاهرة "مصاص الدماء" الاقتصادي وأدت إلى شللها وتأخرها لعقود وتفقيرها وانتشار الأوبئة فيها كالكوليرا والسل والسرطان والسيدا. ومن هذه الدول هايتي ونيكارغوا والفيليبين وليبيريا وسيراليون والصومال وعدد من الدول الأفريقية والعربية كالعراق والآسيوية والأميركية اللاتينية.

ومن مظاهر هذا التدهور هجمة المضاربين العقاريين من خارج البلدان المنهارة (bargain hunters) لشراء العقارت الهامة فيها كما حصل للأرجنتين عندما بدأ اقتصادها ينهار في عقد التسعينيات، فتعرّضت بوينس آيريس لحملة شراء أجمل وأفضل العقارات فيها من قبل متمولين أجانب. وكذلك تعرّضت المكسيك لهذا الغزو العقاري عندما تدهور اقتصادها قبل عشر سنوات فهجم الأميركيون لشراء بلاجاتها وما تحويه من منتجعات سياحية وفنادق وشاليهات وأراض عذراء صالحة للاستثمار. حتى تدارك المكسيكيون الأمر وأصدروا قانوناً يمنع التمادي في هذا التملك الخارجي الذي يؤدي إلى سيطرة الأجانب على أهم عقارات المكسيك.

ولا تنجح الامبريالية البيولوجية بدون تعاون الأقوياء المحليين فتصل مداها بافقار الشعب تدريجياً وامتصاص خيراته الطبيعية والعلمية وصولاً إلى الجسدية. فيضطر عندها الانسان إلى بيع أعضائه البيولوجية التي منحه اياها الله كما منحه الثروة الطبيعية في أرض بلاده. (وليس سراً أنّ شركات صناعة الأدوية هي أغنى شركات العالم، ومع ذلك ترفض تخفيض سعر الأدوية لمعالجة مرضى الدول الفقيرة).

"السوموزية" أخت "الصدّامية"

من المرادفات لظاهرة "مصاص الدماء الاقتصادي" "السوموزية" نسبة إلى الديكتاتور انستازيو سوموزا رئيس نيكارغوا في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1979. و"الصدّامية" نسبة إلى صدّام حسين في العراق من 1968 حتى 2003. ففي أوائل

السبعينيات سيطر سوموزا وأفراد عائلته وأتباعه على مقدرات البلاد، فامتلكوا شركات الطيران والهاتف والمواصلات وشركات الفاكهة - خاصة الموز - وشركة المرفأ واحتكروا التجارة الخارجية وأسسوا شركات للبناء وصناعة الاسمنت التي كانت الوحيدة في البلاد. كما استولوا على المساعدات الاقتصادية الوافدة من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في الدول الأخرى فاحتفظوا بقسم منها ووزّعوا الباقي على أسرهم ووزرائهم وحاشيتهم من النفعيين.

وللامعان في البحث عن مصادر جديدة للاثراء غير المشروع، ابتكر سوموزا مع شركاء أميركيين فكرة انشاء "عيادات" لشراء دم المواطنين تحت اسم بلازمافيريسيس plasmaferesis فافتتح فروعاً في العاصمة ماناغوا وضواحيها عام 1975. وبدأ فقراء البلد الذين يعانون من سوء التغذية وفقر الدم أساساً - فالمواطن المقتدر الذي يتمتع بصحة جيدة لا يبيع دمه - يعطون ليتراً أو ليترين من دمهم كلما تمكّنوا من ذلك، لقاء بضعة دولارات. وكانت الشركة تجمع هذه الدماء في مستوعبات مبردة وتوضبها وتشحنها إلى مراكز توزيع تابعة لها في الولايات المتحدة لبيعها للمستشفيات هناك بأسعار طائلة.

وفي العام 1972 أصيبت ماناغوا بزلزال دمّر قسماً كبيراً من أحيائها ومنشآتها وأسفر عن مقتل عشرة آلاف شخص وجرح ثلاثين ألفاً آخرين وتشرد مئتي ألف. فتدفّقت مساعدات مالية وعينية من خارج البلاد قيمتها عشرون مليون دولار ابتلعها سوموزا ووزراؤه وحاشيته. ولقد بلغت ثروة سوموزا عام 1975 خمسمائة مليون دولار. ولكن هذا لم يكفه - فالمال والسلطة داء لا حدود له - فاستغل مصائب شعبه وفقر الناس وبدأ حملة واسعة لشراء أجمل الأبنية وأهم العقارات في العاصمة وأفضل الأراضي الزراعية والاستراتيجية في طول البلاد وعرضها. وكانت شركاته تحسّنها وتطوّرها لتبيعها فيما بعد بأسعار خيالية. وامتلك سوموزا شركات الاسمنت والبناء الوحيدة في البلاد حتى شكل احتكاراً لا يقاوم - وطرفة تحكى عنه أنه كان يتلقى علاجاً في مستشفى وسمع عن شركة أميركية ترغب في الاستثمار في نيكارغوا فأصرّ أن يجري اتصالات هاتفية من سريره ليفرض شروطه حول حصّته وبنوداً حول ضرورة شراء الاسمنت من شركة الترابة الوطنية النيكارغوية التي يمتلكها.

كما فرض سوموزا على آلاف المعتقلين السياسيين والمعارضين من يساريين ورجال دين كاثوليك "التبرّع" بدون مقابل بدمائهم، فأرضخ الجنود هؤلاء المحتجزين

في الزنزانات لعمليات سحب الدم من أذرعتهم. حتى أصبحت نيكارغوا في السبعينيات مصدراً رئيسياً لعبوات الدم إلى الولايات المتحدة بحجم مئة ألف شحنة سنوياً[1].

ولكن السوموزية كمدرسة لمصاصي الدماء لم تتوقف كما لم تتراجع الامبريالية البيولوجية. ففي أواسط الثمانينيات من القرن العشرين افتتحت عدة شركات عالمية في أنحاء آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية تعود مرجعيتها إلى الولايات المتحدة حتى قال خبير اقتصادي: "لقد أصبحت الولايات المتحدة مركز أوبك OPEC لتجارة الدم"[2]. كما أن نهاية سوموزا لم تمنع من انتشار مصاصي الدماء من حكام ديكتاتوريين في الكثير من بلدان العالم الثالث وخاصة في الدول العربية.

آخر التطور: بيع الجسد

لقد سمع العالم عن ظاهرة التجارة بالاعضاء البشرية بعد انهيار الاقتصاد العراقي جراء الحروب المتواصلة وانتشار الفساد السياسي وظاهرة "مصاص الدماء" المستشرية بشكل فاضح في ذلك البلد. فبدأ العراقيون يبيعون ممتلكاتهم من أثاث المنزل ومكتباتهم الخاصة على قارعة الطريق. ومع تدهور الوضع بعد حرب الخليج عام 1991 وبدء الحصار الغربي أخذ العراقيون يبيعون أعز أشيائهم الخاصة وهي أعضاؤهم البشرية لمن يدفع الثمن من الدول المجاورة. فخلق العراق سوقاً اقليمية شرق أوسطية يزور فيها الزبائن بغداد ويدفعون مبلغاً من المال لزرع كلية أو عين. وبالاضافة إلى هذا الواقع الأليم مات من سوء التغذية والمرض أكثر من مليون وخمسمائة ألف عراقي ليتغذى أتون الحرب الهائل الذي صنعته الامبريالية البيولوجية مع مصاصي الدماء المحليين.

وهذه التجارة البيولوجية أصبحت منتشرة بكثرة في دول العالم الثالث وتحديداً منذ العام 1980، حيث كان الفقراء في الهند ومصر والعراق وبضع دول أفريقية وآسيوية ولاتينية يبيعون أعضاءهم الحية - أعضاء لا يمكن تعويضها - للحصول على

(1) هذه الممارسات توقفت في نيكارغوا بعد سقوط سوموزا وانتصار الثورة الساندينية عام 1979.

(2) ادوارد غولدسمث "ضد الاقتصاد العالمي ونحو المجتمع الصغير".

المال لشراء الطعام والحاجيات الضرورية. إنها ظاهرة بيع الجسد التي تطوّر معناها لأن الانسانية "تطورت" (أي عادت إلى الوراء). فلقد قيل إن الدعارة والرقيق هي أقدم المهن في التاريخ فبيع المرأة جسدها اذا كانت حرة نسبياً، ويقوم الأثرياء بشراء وبيع البشر في سوق النخاسة العالمي فيسخّرون العبيد لخدمتهم والعمل المجّاني والنساء كجوارٍ للجنس المجاني. ولكن تقدّم علم الطب ابتداء من العام 1960 جعل ممكناً "بيع الجسد" وليس وظائفه فقط، عبر بتر الأعضاء الحيوية وبيعها. ففي أواسط الستينيات أصبح ممكناً نقل الدم من شخص إلى آخر blood transfusion وفي السبعينيات أصبح ممكناً زرع أعضاء بيولوجية من شخص إلى آخر وخاصة من الأشخاص المتوفين حديثاً إلى آخرين أحياء. ولكن ككل تقدم علمي، نمت إلى جانب تطور الطب تجارة شريرة بالدم والأعضاء البشرية لها قنواتها الدولية من مستشفيات وشركات وحكومات في triad دولي بشع.

لقد تنبأ بعض الاقتصاديين أن القرن الحادي والعشرين سيكون عصر البيوتكنولوجيا بدون منازع. وهذا صحيح وواقع اليوم. فلقد أعلنت شركات كبرى في آن معاً اكتشاف خريطة الجنوم البشري في بداية عام 2000، وأعلن عن بدأ استنساخ البشر في بداية العام 2003. كما تغير منطق الاقتصاد، فالشركات والحكومات التي تسيطر على هذه التكنولوجيات كالميكروبيولوجي - سيكون لها القول الفصل في سياسة العالم.

الغزو البيولوجي للعالم الثالث يستمر اليوم بحماسة أكبر بحثاً عن النباتات والحيوانات والجراثيم وأعضاء البشر وكميات الدم ونثرات حية من جلد الانسان. ولم يكن هذا النهب ممكناً بدون تعاون النخب المحلية من حكومات وشركات إلى حد أن هذا النهب أصبح الأكثر تعبيراً عن إفقار الشعوب وامتصاص خيراتها واقتصادياتها ودفعها إلى بيع نفسها.

في التسعينيات من القرن العشرين أصبح ثمن الكلية في مصر 5000 دولار وفي الهند ألف دولار وفي العراق 600 دولار. أما قرنية العين فبيعت بأربعة آلاف دولار وقطعة الجلد البشري الحي بخمسين دولاراً. وكانت الصحف في بعض الدول تنشر إعلانات مبوّبة عن الحاجة إلى "متبرعي" أعضاء أو إعلانات يعرض فيها اشخاص فقراء أو شركات أعضاء بشرية حيّة للبيع لقاء مبالغ تصل إلى 4000 دولار. كما

نشرت صحيفة Times of India مقابلة مع مواطن في الهند باع كليته ليفتتح دكاناً لبيع الشاي في قريته. وقال إنّه "سوف يضطر لبيع عينه اذا أراد تحسين بيته وهو مستعد لبيع يده اذا حصل على السعر المناسب".

لا يحتاج المرء إلى النظر طويلاً في العالم العربي وأفريقيا للعثور على أمثلة عن ظاهرة "مصاص الدماء الاقتصادي". ففي العام 1999 حذّرت منظمة الصحة العالمية من هذه الظاهرة وشرحت أن المتاجرة بأعضاء البشر والدماء انما هي تجليات مصائب دول العالم الثالث القابعة في الفقر والحرمان والديون والتخلف والبطالة. وإنّ العلاج لا يمكن أن يكون جزئياً أبداً - كأن تقوم منظمة دولية باصدار قرار يمنع هذه التجارة - بل بنيوياً يقتضي وقف الفساد والتعسف في هذه الدول ودراسة ديونها الفائقة وادارتها المترهلة والبطالة والهجرة والأمية. "فقط عبر ايجاد هذه الحلول لهذه المشاكل العميقة يمكن أن نقنع الانسان بمستقبل أكثر إشراقاً بدل الوصول إلى هذا الدرك المؤلم الذي يضطره إلى بيع حياته".

قبل عام 1990، كانت واشنطن ولندن شريكتي صدّام حسين في قتل شعبه وفي حربه ضد إيران، تطبيقاً للعادة المتبعة في دول العالم الثالث أن تدعم الدول الكبرى زبائنها من الديكتاتوريين المحليين من بينوشيه في التشيلي وسوموزا في نيكارغوا وماركوس في الفيليبين والشاه في إيران ودوفالييه في هايتي ونورييغا في باناما وسوهارتو في أندونيسيا وموبوتو في زائير. أصبح صدّام حسين بعد 1990 "هتلر الجديد" في كتاب واشنطن ولندن.

"الصدّاميّة"

ظهر في العراق في الربع الأخير من القرن العشرين نوع مخيف من ظاهرة مصّاصي الدماء هو النوع "الصدّامي" الذي مثّله الرئيس العراقي السابق صدّام حسين وأفراد عائلته وحاشيته. ويعكس الكاتب الأميركي ديفيد لامب أجواء العراق تحت صدّام في زيارة لبغداد قام بها عام 1984، فهاله أنها كانت مدينة بلا روح تعمّها الكآبة بعد عقود من الديكتاتورية:

> "إنها مدينة عابسة ورمادية، كموسكو بدون ماركسية. الناس تمشي بخط مستقيم وقليلًا ما تبتسم. يتكلمون هنا بحذر، لأن العملاء السريّين لصدّام حسين في كل مكان. العملاء يتنصتون على الاتصالات الهاتفية، ويلاحقون الغرباء في الشوارع، ويراقبون صفوف الجامعات تحت ستار

> كونهم تلاميذ. الصحف الأجنبية لا يسمح بدخولها، وآلات الكتابة ممنوعة مخافة استعمالها في الترويج ضد النظام. هناك أسلوب واحد للحياة في العراق وهو أسلوب صدّام حسين: رجل ضخم الجثة ذو عيون فولاذية ومن أصل فلاحي، يمضي الوقت في إخماد صوت كل من يخطر له معارضة النظام. عندما غيّر الحكومة عام 1979 أعلن في بيان حكومي موجز أن ستة وزراء سابقين قد أعدموا برصاص مسدسات الوزراء الثمانية عشر الذين بقيوا من الحكومة السابقة وبحضور صدّام حسين شخصياً. إنّ زعيم المافيا آل كابوني سيشعر أنّه بين أهله مع جماعة صدّام حسين"[1].

فقط المجنون أو الأعمى والأصمّ كان بامكانه ألا يرى الوجود غير العادي لصدّام حسين في العراق. صوره العملاقة وتماثيله كانت في كل مكان. لوحات تغطي الساحات وواجهات الأبنية والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية والمكاتب والشركات، تمثّله في عدة أزياء تراقب العراقيين في كل مكان.

صوره تراها على نوافذ السيارات وعلى جوانب الأوتوبيسات وفي الصحف اليومية بحجم كبير أكان هناك خبر عن الرئيس أم لم يكن. وكل يوم من أيام السنة ترى صورة صدّام على الصفحات الأولى للصحف. وعلى التلفزيون كل يوم نشرات الأخبار بريبورتجات طويلة عن صدّام في استقبالاته واجتماعاته وجولاته. وبين النشرات فقرات أخرى عن صدّام أو عروض للشعب يرقص ويغني للرئيس، أو خطابات وأحاديث تمتدّ لعدة ساعات. وحتى في التسعينيات والسنوات التي سبقت الغزو الأميركي كانت المحطة الفضائية العراقية تعرض احتفالات متواصلة لعدة ساعات بعيد ميلاد صدّام، يرافقه كلام للمذيع ثم صمت لمدة ساعة أو أكثر وتصوير للناس في الشوارع ولصور صدّام وتماثيله[2].

ومن ملامح عبادة شخصية صدّام أنّ وزارة الاعلام في العام 1983، نشرت 63 كتاباً، 59 منها كانت مجموعات لأقوال وأحاديث وخطابات صدّام حسين. ولعل القصاص الأكبر لأي عراقي كان السجن مع حكم بقراءة هذه المجلدات. كما طبعت الوزارة "حياة ونضال صدّام حسين" في 19 مجلّداً ووزّعتها على الادارات الرسمية

---

(1) David Lamb, The Arabs, 1991.

(2) وهناك أمور مشابهة ما زالت تحصل إلى اليوم في دول عربية أخرى يشهدها العالم على الفضائيات العربية.

في التسعينيات في وقت كانت تشكو ادارات الدولة من نقص الورق وفقدانه أحياناً. معظم محلات النوفوتيه (الهدايا) في العراق باعت ساعات عليها صورة صدّام وملايين القمصان بصور صدّام. وكان في المتحف الحربي في بغداد المخصص للجندي المجهول ما لا يقل عن 100 صورة لصدّام حسين: مبتسماً وعابساً، متجهماً، وفي الزي العربي، وفي الزي الكردي ومستحمّاً في بركة ماء، وفي الزي الأوروبي يرتدي قبعة إنكليزية مضادة للرصاص وفي بدلات عسكرية منوّعة. كالممثل السينمائي، هناك صورة لكل مناسبة ودور ووجه ليعكس أي مزاج.

يقول لامب: "وصلت بغداد يوم الأربعاء، وكنت أرغب في تأكيد حجز الطائرة ولكن كل المحلات كانت مقفلة والحياة معطّلة. لقد قرّر صدّام حسين أن يحتفل العراقيون بعيد ميلاده في الثامن من نيسان، وأصبح هذا اليوم عطلة رسمية ووطنية. وهكذا خرج سكان العراق لإبداء ولائهم للرئيس. أطفال المدارس تمّ نقلهم بالباصات من المحافظات وموظفو الحكومة زحفوا بالألوف وعمال المصانع ركبوا الشاحنات المفتوحة يقودها الجنود إلى تظاهرات لتحية صدّام. في كل مكان ترى عشرات ألوف المواطنين زاحفين في شوارع بين الأبنية المتشابهة: في شارع حيفا في بغداد وعلى ضفاف دجلة وأصواتهم تعلو "بالروح! بالدم! نفديك يا صدّام!". وكان يرافقني موظف حكومي وأنا أشاهد المتظاهرين، فقال لي: نحن لا نحتاج إلى انتخابات في العراق. إنك تشهد الآن استفتاءً عفوياً للرئيس".

ويدوّن لامب انطباعاته عن صدّام بعد حضوره لمؤتمر صحافي في بغداد عام 1984:

"مشى صدّام بخطوات سريعة ومحسوبة إلى قاعة الاجتماعات في مركز قيادته العسكرية. لقد قرّر أن يعقد مؤتمراً صحافياً لأول مرة مع صحافيين أميركان. كنّا مجموعة من 25 صحافيّاً مُنحوا سمات دخول من أجل هذا اللقاء. وجلسنا إلى طاولة نصف مستديرة وأمامنا الرئيس العراقي على منصّة مرتفعة، يحيط به الحرس والمرافقون. كان مرتدياً بزّة عسكرية خضراء ويحمل مسدساً سوفياتي الصنع. كان وجهه مستديراً ورقبته ثخينة وشعره أسود كثيفاً وحاجباه سميكين وشارباه كثّين وكبيرين. عندما فتح فمه ليتكلم ظننته سيبتسم ولكنه استمر في نظرة محدّقة ولم يبتسم. وأول فكرة خطرت في بالي عندما رأيته أمامي أنني لا أريد أن يستجوبني هذا الرجل في غرفة مغلقة لوحدي".

وابتدأ المؤتمر الصحافي، وسأل صحافي أميركي السؤال الأول عن علاقات العراق مع واشنطن. لم يردّ صدّام على السؤال ولكنه قال: "أولاً أريد أن أعرف عن الانتقادات التي تسمعونها عن العراق. ماذا يفكر العالم عن العراق". لهنيهة عمّ صمت مقلق في القاعة، ولكن تطوّع صحافي آخر وقال إنَّ الاعلام الغربي يقول إن الرئيس العراقي لا يتمتع فعلاً بالشعبية التي تحاول أجهزة النظام إيهام العالم بها. وأضاف صحافي آخر: هناك مسألة أخرى يقال إنّ العراق هو دولة بوليسية. وقال ثالث: إنهم يقولون إنّ شخصيات معارضة تختفي في الليل ولا نعود نسمع عنها شيئاً".

ويقول لامب: "ربما كانت هذه أول مرّة يتحدث أحد بهذه الصراحة مع "جزار بغداد"، كما يسميه خصومه. فغرقت القاعة في صمت رهيب وكنت أسمع تنفّس وضربات قلب وزير الاعلام لطيف الجاسم. كما رمى نائب رئيس الوزراء القلم من يده فيما أدار حارس صدّام الشخصي نظره نحو الحائط لئلا يبدو وكأنه يستمع إلى ما يقوله الصحافيون. ولكن صدّام أجاب على كل إتهام بهدوء وبدون أن تبدو على وجهه أي مشاعر اضطراب، متكلّماً عن نفسه بصفة الغائب: "صدّام حسين لا يفعل هذا...صدّام حسين يؤمن كذا...". أما عن المفقودين فأجاب هناك مفقود واحد هو وزير الصحة السابق رياض إبراهيم ولقد أعدم، أمّا أصحاب الأسماء الأخرى فهم بخير، بدون أن يفصح عن أي تفاصيل عن أوضاعهم".

لقد كان صدّام مانح الحياة وآخذها، يُعدم العراقيين بدون الرجوع إلى أي سلطة أو قانون، فيقتل ضباط الجيش ويسجن معارضيه ويوزّع الثروة على مريديه بدون رقيب. ولم يتورّع صدّام عن ارتكاب الجرائم بنفسه، إذ أثناء اجتماع لمجلس الوزراء كان مخصصاً لمناقشة تطورات الحرب مع إيران التي كان صدّام يسعى لانهائها، طلب صدّام من الوزراء ابداء آرائهم ونصائحهم. فتجرّأ وزير الصحة رياض إبراهيم وتحدّث عن مجرى الحرب بأنّها تتجه إلى ثأر شخصي بين صدّام والخميني، واقترح أن يتنحى صدّام لفترة ويعود البكر لعقد صلح مع إيران لانهاء الحرب. فاستشاط صدّام غضباً وطلب من ابراهيم أن يرافقه إلى دورة المياه حيث أخرج صدّام مسدّسه وعاجل وزير الصحة بطلقات أودت بحياته[1].

---

(1) ذكرت مصادر أخرى أنّ صدام فعلاً قتل وزير الصحة بهذه الطريقة ولكن السبب كان لأنّه استلم أدوية مستوردة للوزارة وباعها لمصلحته الشخصية - أبو ريش ص. 209.

قصيّ وعديّ

في العام 1980، كان ابنا صدّام، قصي وعديّ في سن 14 و16، طلاباً في "مدرسة الكرخ النموذجية" التي أدارتها ساجدة زوجة صدّام قبل تبوئه لسدّة الرئاسة. وكانت مقصورة على أغنياء القوم. فكانا نموذجاً لفساد والدهما وإرهابه للناس. وكان لهما امتيازات خاصة في المدرسة ولم يطيعا أي نظام داخلي، وحصلا على أعلى العلامات في الدروس بدون درس وفرضا ما يريحهما على الاساتذة. وكان عديّ يحضر إلى الصف وعلى خصره حزام مليء بالرصاص ويمتلك عدداً كبيراً من السيارات التي هوى جمعها. فمن امتلك من العراقيين سيارة ليست بحوزة عديّ كان الأخير يصادرها بالقوة. وكان يفرض على الفتيات الجميلات معاشرته تحت تهديدات مختلفة في مجتمع شرقي محافظ. كما أنّه إعتاد على تدخين السيجار الفخم مثل والده صدّام في عمر مبكر. ولم يجرؤ أحد من إدارة المدرسة أو من الهيئة التعليمية أو الطلاب الاقتراب منهما، في حين كانت الصفوف تحت الحراسة الدائمة.

هذا الرعب القائم في ظهرانيهم لم يجد منه التلامذة الآخرون مفرّاً إذ لم يجرؤ أحد على تغيير المدرسة مخافة سؤاله عن السبب، وإذا كان ثمّة علاقة بوجود أبناء صدّام. وعندما تخرّج عديّ من جامعة بغداد بمعدّل مرتفع أظهر سجلّه الدراسي أنّ بعض الاساتذة لم يمنحه علامات كاملة فطُردوا من مناصبهم التعليمية وتعرّضوا للاهانة والتعذيب الجسدي، ومنهم استاذه مازن زكي.

وعندما دخل الولدان الحياة العامة باشرا في ارتكاب الجرائم الشنيعة بحق المجتمع، ولم يردعهما والدهما. ورأى الناس بشاعة طرق قصي وعدي وخرقهما لأي قيم واحترام. لقد ظنّ العراقيون في السبعينيات من خلال وسائل الاعلام الحكومية أنّ صدّام رجل عائلة وأخلاق وتقاليد عريقة. ولكنّ منذ أواسط الثمانينيات تبدّلت النظرة وظهرت العائلة المالكة إلى العلن. فصدّام لم يردع أولاده عن الفساد والتسلط رغم تزايد الشكوى، بل عيّن عديّ مديراً للجنة العراقية الأولمبية ووزيراً للشباب وفتح الطرق أمام قصي ليرتقي في الأجهزة الأمنية .

وتزوج عدي ابنة عمّه ثم طلّقها، ثم غرق في المجون والفظائع الاخلاقية كإدمان الويسكي وخطف الفتيات العراقيات لممارسة الجنس في فنادق بغداد. أمّا

قصيّ فلقد فاق شقيقه في استيراد الشقراوات مباشرة من البلدان الاسكندينافية[1]. وبعد الشبع من اقتناء السيارات السبور والفخمة، بدأ الشقيقان استعمال المواصلات العسكرية الباهظة الثمن والتي كلّفت البلاد ملايين الدولارات لاقتنائها، فكان عديّ يتجوّل بالهليكوبتر وقصي بالدبابات والمصفّحات داخل المدينة. وعندما بلغ قصيّ سن التاسعة عشرة، تزوج من سحر ابنة الجنرال ماهر عبد الرشيد من خارج العائلة ولكن من تكريت (أعدم صدّام الجنرال ماهر لأنه فشل في استرداد الفاو من القوات الايرانية). وأنجب قصي ولدين ولم يستمر الزواج طويلاً، وكان قليل الاختلاط لا يظهر كثيراً في المناسبات العامة ويلازم صدّام الذي وثق بقدراته إلى حدّ بعيد، وانخرط في الأجهزة الأمنية باكراً حتى عيّنه صدّام مشرفاً على أهمّ الأجهزة.

في تشرين الأول/أوكتوبر 1988، زارت سوزان مبارك زوجة الرئيس المصري العراق وكانت ضيفة في حفلة أقيمت على شرفها. وأثناء الحفلة دخل عديّ باب القاعة وكان ثملاً فشاهد أحد رجال صدّام ويدعى "حنّا جوجو"، وهو الذي ساعد صدّام على إقامة علاقة مع سميرة الشاهبندر، التي تزوجها صدّام عام 1986. فأراد عديّ أن ينتقم للأذية المعنوية التي لحقت بوالدته فأشهر مسدسه وأطلق الرصاص على جوجو بمرأى من سوزان مبارك والضيوف فأرداه قتيلاً. ولم يتحمل الرأي العام في العراق هذه الاهانة لضيفة هي زوجة رئيس عربي، وأعتُبرت هذه الحادثة جريمة لا تُغتفر. وكانت ردّة فعل صدّام أنّه سجن عديّ لفترة ثم سفّره إلى سويسرا. ولكن بعد أربعة شهور من الجريمة منحه عفواً جمهورياً وأعاده إلى العراق.

ولكنّ عديّ تشجع على العنف بعد هذا "العقاب" الخفيف الذي تضمّن رحلة جميلة إلى سويسرا. ففي شجار مع محمد ابن عمّه برزان، ضربه بعنف شديد بهدف القتل وسبّب له جروحاً بالغة وتركه بين الحياة والموت. ولكن صدّام لم يفعل شيئاً تجاه عدي هذه المرّة ولم يعد إلى "معاقبته" كما فعل في المرة الأولى. وكعصابة خارجة على القانون وبموافقة صدّام أسّس عديّ فرقاً مسلّحة من الأوغاد قامت بارتكاب الجرائم والسرقة والاعتداء على المواطنين. وكان أفراد عصابات عديّ لا يتورعون عن قتل من يعترضهم ويهرّبون المخدرات من إيران وأفغانستان إلى بقية دول

(1) عرضت محطات التلفزة أشرطة فيديو عُثر عليها في قصور العائلة بدا فيها ابنا صدام في حفلة وامرأة سكندينافية شقراء تقوم بالرقص الشرقي.

الشرق الأوسط بالتعاون مع مافيات الجريمة المنظّمة الروسية في التسعينيات. كما أنّ عديّ ورجاله سطوا على مخازن الأسلحة التي غنمها العراق من الجيش الايراني وباعوها في سوق السلاح لدول أخرى. واستعمل عديّ هذه الأموال لشراء الدولارات بالأسعار الرسمية لبيعها بأسعار أعلى في السوق السوداء، إذ كان العراق كغيره من الدول العربية يقرر عشوائياً قيمة عملته بالدولار بينما كانت أقل من ذلك بكثير في السوق الحرّة. ومن الملايين التي جمعها بالنصب والسرقة والاحتيال إبتنى عديّ قصراً فخماً خلف جامعة بغداد واتخذ داخله مكتباً بحجم مكتب والده لاستقبال زوّاره.

ثم قام عديّ باستعباد خيرة لاعبي كرة القدم في العراق عبر إجبارهم على الالتحاق بالفريق الذي يرأسه هو "فريق العلوي لكرة القدم". ومن كان يتقاعس من اللاعبين كان يقتص منه ويعاقبه بالضرب المبرح. وعندما كان الفريق يفوز في مباريات خارج البلاد ويربح بعض اللاعبين مبالغ مالية فردية (كما حدث في الامارات) كان عدي يقبض المال ويضعه في جيبه.

وبلغ الاستعلاء عند عدّي أنّه أصدر "قراراً" أنّ على كل أفراد القوى المسلّحة لحظة لقائهم به أن يبادروه بالتحيّة والقول "نعم سيّدي". ورغم الغضب الشديد في صفوف الضباط من هذا الطلب إلا أنّهم كانوا يطيعونه وسنّه لم تتجاوز 27 سنة. كما أن رجالات الدولة في العراق خافوا من عديّ فبدلاً أن يمشوا خلف الرئيس في المناسبات الرسمية، تركوا هذا الفخر لعديّ الذي لا منصب له ومشوا وراء ابن الرئيس.

وأصبح عديّ كأبيه واهباً للحياة والموت. ففي العام 1992، وبعد شجار مع وزير الصحة الدكتور رجا التكريتي، سجنه عديّ في غرفة تسكنها الكلاب الضارية الجائعة، التي افترسته حيّاً[1]. ورغم أنّ صدّام وأسرته فضّلوا أبناء تكريت على غيرهم في المناصب الرفيعة في الجيش والحكومة والمؤسسات العامة، إلا أنّ أبناء تكريت تلقوا ضعف المعاملة السيئة التي تلقاها أبناء المدن الأخرى في العراق لأنهم عانوا مجازفة كبيرة لكونهم مقرّبين من النظام والعائلة الحاكمة وفي نطاق حملات تطهير صدّام في أي يوم.

وفي العام 1992، طلب عديّ من وزير المالية حكمت الحديثي تحويل مبلغ

---

(1) Abu Rish, p. 328.

من المال إلى حساب عديّ الخاص، فشرح له الوزير أنّ الخزينة فارغة تقريباً وأنّ ما تبقّى فيها مخصّص لشراء الغذاء والدواء لفقراء العراقيين، وأنّ المبلغ الذي يطلبه عديّ يكفي لسدّ حاجات آلاف العائلات لعدة شهور. فغضب عديّ وأبلغ والده عن تمرّد وزير المالية. فما كان من صدّام إلا أن استدعى الحديثي وأنّبه وقال له: "عديّ سيدك!". وأمره أن يذهب إلى بيته مشياً على الأقدام وينفّذ طلبات عدي في صباح اليوم التالي.

ولم يختلف صدّام كثيراً في سلوكه عن عديّ وقصي. فأقام في العام 1984 علاقة علنية مع سميرة الشاهبندر، الزوجة الشقراء لرئيس الخطوط الجوية العراقية نور الدين الصافي. ولم يجرؤ أحد على مصارحة ساجدة بالموضوع رغم أنّه أصبح معروفاً في كل بيت عراقي. ولكنها عندما علمت بالأمر قامت بصبغ شعرها باللون الأشقر. وعام 1986 تطلّقت سميرة من زوجها وتزوّجت من صدّام ورزقت له ولداً أسماه علي. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، ففي الوقت الذي كان صدّام يقود حرباً دموية مع ايران كادت تدمّر العراق وشعبه، كان يقيم عدّة علاقات مع نساء أخريات فعرف متعة الجنس كأبنائه. وبدل شخص صدّام "المؤمن الذي لا يترك فرض صلاة"، أصبح صدّام متذوقاً للويسكي الفاخرة وخاصة ماركة «Old Parr» يشاركه هذه الجلسات ابن خاله وزير الدفاع عدنان خيرالله.

وحتى علي ابن صدّام من زوجته الثانية سميرة الشاهبندر سعى إلى نفوذ في السلطة وهو مراهق صغير. فكان يسير أمام الضباط في المناسبات العامة والجنود يضربون له التحيّة. أما ابنته الصغرى حلا فلقد رآها الشعب العراقي في طفولتها على كتف صدّام أينما ذهب واصبح من ألقابه "أبو حلا" وكتب فيها الشعراء القصائد. ولقد أعجبت حلا بشاب عراقي مثقف من سنّها، ولكن العائلة اعتقلت الشاب الذي دفنوه حتى رقبته في الرمال ورجموه وتركوه هناك حتى مات.

وفي نيسان 1990 تزوّج صدّام للمرّة الثالثة من "نضال الحمداني"، مديرة قسم الطاقة الشمسية في وزارة التصنيع الحربي، وأمضى معها شهر عسل في الموصل. في وقت كان العراق يشهد انهيارات تاريخية في اقتصاده ويعيش تهديدات حقيقية. وجاء هذا الزواج بعد أسبوع من إعلان صدّام أنّه "سيحرق نصف اسرائيل إذا هاجمت العراق".

العائلة الحاكمة

وعام 1992 أسّس صدّام جهاز "الأمن الخاص" الذي ضمّ كتائب خاصة متفوّقة من الحرس الجمهوري وأجهزة الأمن الأخرى. وكانت مهمّة هذه المنظمة حماية صدّام. وحصل أعضاؤها على مرتّبات مرتفعة وامتيازات للأدوية والغذاء. وعمد صدّام إلى تعيين عائلته في كل المناصب الهامة في الدولة. فعيّن أخاه وطبان وزيراً للداخلية وأخاه سبعاوي رئيساً للمخابرات. وابنه عديّ رئيساً لنقابة الصحافة ورئيساً لتحرير صحيفة "بابل" (وهو قليل العلم والثقافة) ورئيساً للجنة الأولمبية ورئيس الأمن القومي. أما ابن عم صدّام علي حسن المجيد فأصبح وزيراً للدفاع وحسين كامل صهر صدّام وزيراً للتصنيع الحربي، وصدّام كامل، شقيق حسين وصهر صدّام أيضاً، مسؤولاً في الجهاز الأمني. أمّا قصي ابن صدّام الثاني فعيّنه صدّام رئيساً لمنظمة الأمن الخاص، أهمّ جهاز في الدولة بنظر صدّام. أمّا أخ صدّام برزان فكان سفيراً في سويسرا يشرف على حسابات العائلة الخاصة.

ولم يكتفِ صدّام بكل هذه الأجهزة، فأسس في تشرين الأول/أوكتوبر 1994، فرقة ميليشيا في المدارس الثانوية تحت اسم "فدائيو صدّام" أو "الصدّاميون" برئاسة عدي. وكان هؤلاء ينظرون إلى شخص صدّام بتأليه ويقدّمون له الولاء المطلق بحياتهم. وكانوا يستفيدون من معاملات خاصة ومكافآت، ويثيرون الذعر في قلوب الناس، فتضاعف عددهم بسرعة وبلغوا بضعة آلاف خلال فترة وجيزة. وكانت هذه المنظمة بقيادة عديّ الذي استعملها لمصالحه الخاصة كقوّة خفيفة التسليح تساند النظام.

وكان لصدّام علاقة وثيقة بخاله خيرالله طلفاح الذي زوّجه ابنته ساجدة وصدّام لا يزال منفيّاً في القاهرة في أوائل الستينيات. وعندما استتب حكمه، عيّن صدّام خاله محافظاً لبغداد فاستغل هذا الأخير منصبه للثراء الشخصي؛ وبدلاً من أن يحكم محافظة بغداد أصبح حاكماً على 25 شركة خاصة. ورغم أن صدّام أخرجه من حاكمية بغداد إلا أن الناس رأت في سلوك صدّام معالم كل الزعماء العرب وأفراد عائلاتهم، خاصة أنّ خيرالله استمرّ في أعماله التجارية.

أما عدنان خيرالله ابن خال صدّام وشقيق ساجدة فكان يملك أسطولاً من السيارات الفخمة الباهظة الثمن. حتى أنّه كان مرّة يتفرّج على كتالوغ شركة المرسيدس

الجديد وفيه موديلات السيارات. فلفت نظره أفخم موديل وأكثرها كلفة وبأنّ هذا الموديل يأتي في ستة ألوان. فقام بطلب ست سيارات بالألوان الستة وعيّن شوفيراً لكل واحدة منها. ثم نسي الموضوع بعد هذا الانفاق الجنوني واهتم بموديلات سيارات أخرى أحدث طرازاً. كما أنّ عدنان تزوّج هيفاء ابنة الرئيس السابق أحمد حسن البكر، وكذلك تزوجت إلهام أخت ساجدة من هيثم البكر ابن الرئيس السابق أحمد حسن البكر ثم تزوجت وطبان الحسن، أخ صدّام غير الشقيق.

وأثناء بداية الانهيار الاقتصادي الكبير والحرب مع إيران، قامت زوجة صدّام ساجدة مع عشرين مرافقاً بزيارة لندن في كانون الثاني/جانفي 1981، وأنفقت ملايين الدولارات على المشتريات الخاصة من ألبسة وماكياج وأدوات استهلاكية، جميعها من أكبر المحلات التجارية وأغلاها ثمناً. ولم تكن هذه الزيارة كافية لكي تحصل ساجدة على ما تحتاجه من كماليات. فذهبت إلى نيويورك في آذار/مارس 1981 على متن طائرة بوينغ 747 خاصة بها ومعها ثلاثون مرافقاً وابن عمها وخطيب ابنتها حسين كامل[1]. فأنفقت ساجدة ملايين الدولارات على المشتريات الشخصية. وأثناء إقامتها في نيويورك كان صدّام، الذي يدير الحرب ضد إيران، يتصل يومياً ليتابع ما تقوم به. وكان صدّام يشتري مئات الألبسة الأوروبية والمصمّمة كل عام ثم يقوم بتوزيعها على زواره بأنّها "حسنة"، ولكن في الحقيقة كانت هدراً لا يصدّق لثروة الشعب العراقي يتمتع بها هو وعائلته بدون حساب.

وبعد تضاعف الكلام بين عامة الشعب عن فظائع عائلة صدّام، تصرّف هو كما يتصرف الرؤوساء والملوك العرب، حيث أصدر قرارات بمعاقبة كل من يسيء إلى عائلته أو يذكرهم بسوء بالسجن. ولم يكن هناك مقياس أو معيار في أين تقف حدود ما يُعتبر شتيمة أو اساءة، إذ كان من يتلفظ باسم "صدّام" "حاف" بدون لقب السيد الرئيس أو ما شابه يتعرّض للاعتقال والعقاب[2].

ومنذ أواسط الثمانينيات، بدأت سيطرة صدّام على تفاصيل الحياة اليومية في العراق تتدهور. فلجأ إلى منح أقربائه صلاحيات إضافية، وخاصة أخوته من والدته

---

(1) الذي أصبح من المقرّبين إلى العائلة، إلى درجة أنّ صدام أجّل موعد غداء في قصره لأنّ حسين كامل تأخر عن الحضور.

(2) هذا الأسلوب يتشابه بما يمارسه حكام عرب آخرون حوْل "المسّ بالذات الملكية" التي تعرّض من يتفوّه بأي كلمة لعقاب صارم ومحاسبة شديدة.

وطبان وبرزان وخاله خيرالله طلفاح وعلي حسن المجيد وحسين كامل. وكانت المسائل العائلية تستغرق وقتاً وجهداً على حساب حكم البلاد. ففي العام 1984 وافق صدّام على زواج ابنته رغيد من ابن عمه حسين كامل، وهو شخص محدود القدرات الفكرية وعضو صغير في القوات المسلحة، قام صدّام بترقيته إلى كولونيل. ولكن برزان، أخ صدّام، طلب رغيد لابنه هو، وهدّد بأنّه سيقتل حسين كامل. فشكاه هذا الأخير لصدّام الذي استشاط غضباً لأنّ أخاه جرؤ على مخالفة قراره حول زواج ابنته. فطرده من منصبه كرئيس للمخابرات وعيّنه سفيراً للعراق لدى الأونيسكو في جنيف[1]. ولرأب الصدع في العائلة، تزوّج عديّ من سجع ابنة عمه برزان الذي نفاه صدّام إلى سويسرا. ولكن سجع عاشت مع عديّ في جحيم الضرب والاعتداء الجسدي لمدّة ثلاثة أشهر ثم غادرت العراق لتكون إلى جانب والدها في جنيف وقد بانت آثار الضرب المبرح على جسدها.

وأصبح لحسين كامل شأن في دولة صدّام حتى أنّ صدّام كان يقدّمه للضيوف الأجانب قبل عزت ابراهيم نائب الرئيس ونائب أمين عام حزب البعث. فكان حسين كامل رئيساً لجهاز صدّام، ثم في العام 1988 عيّنه صدّام وزيراً لوزارتي الصناعة والتصنيع الحربي اللتين جُمعتا في مؤسسة عامة واحدة. وبعكس الوزراء السابقين الذين إما كانوا أنقياء أوفياء للأخلاق وإما كانوا يخافون من قانون صدّام حول إعدام المرتشي والفاسد، لم يرتدع حسين كامل عن طلب العمولات على كل صفقة أو مشروع في وزارته[2]. ولكن فساد حسين كامل كان مسألة سهلة مقارنة بإقدام صدّام وهو المخطّط والذكي على تسليم أهم وزارة علمية صناعية واستراتيجية في البلاد لأقل العراقيين علماً وثقافة وصفراً في علوم التصنيع .

وفي العام 1985، تزوجت رنا ابنة صدّام الثانية من صدّام كامل شقيق حسين كامل الذي مثّل فيلماً عن حياة صدّام حسين. وهذا الزواج كان أيضاً على حساب تضامن الاسرة الحاكمة لأن أخوة صدّام شاؤوا رنا عروساً لأبنائهم، ولكن زواج رنا من ابنة برزان كان غير مقبول وخاصة أنّ عدي كان يعتبر عمّه عدوّاً لدوداً.

هذه العائلة الممتدة تمتّعت بثروات البلاد ولم يعصَ عليها أمر في سبيل

(1) الأونيسكو هي منظمة تابعة للأمم المتحدة وتعنى بالثقافة والتربية.

(2) وهذه الممارسات موجودة في عدة حكومات أخرى في الشرق الأوسط.

الحصول على المزيد من المتع. حتى أن عائلة صدّام اختارت عقارات في أفضل حي في بغداد على ضفاف دجلة لبناء قصورها وفيلاتها. فتمّ طرد السكان الأصليين من العائلات البغدادية العريقة ودُفع لهم القليل من المال بما لا يتناسب مع قيمة العقارات والمنازل التي صادرتها العائلة الحاكمة. فشكى المواطنون أنّهم لم يحصلوا على تعويضات مناسبة، وكان ردّ صدّام بلطجيّاً وليس عادلاً: "ليصمتوا، لقد كانوا عراة وحفاة قبلي".

وبعد الحرب مع ايران بدأ صدّام مرحلة بناء القصور الضخمة ذات التكاليف الباهظة في أنحاء العراق[1]. وكانت سلسلة القصور تساعد في عملية التمويه الأمني التي تبعها صدّام الخائف من الاغتيال. فلم يعد أحد يعلم أين ينام الرئيس الليلة. وبلغت تكاليف هذه القصور مليارات الدولارات، وأصبح أحدها مركزاً للحاكم الأميركي بول بريمر بعد سقوط بغداد بأيدي الأميركيين في 2003. لقد استورد صدّام رخاماً أرجنتينياً فاخراً بسعر 4000 دولار للمتر الواحد في وقت كان مواطنوه يشتهون الحصول على اللقمة لسدّ الرمق. .

ولم تكن الأسرة الحاكمة بعيدة عن منطق مغارة علي بابا، فكان أفرادها لا يضيّعون فرصة لاستغلال مناصبهم للربح الشخصي. وأثناء احتلال الكويت تصرّفت الأسرة الحاكمة كالرعاع فنهب أفرادها بمساعدة عصاباتهم المسلّحة مدينة الكويت وسرقوا محتويات قصورها ومحلاتها التجارية. حتى أنّ قصور عائلة صدّام وأقربائه امتلأت بالسجاد العجمي من الكويت وأدوات منزلية ذهبية ومفروشات فاخرة ومئات السيارات الثمينة. وقام عدي بالاستيلاء على عشرات السيارات الفخمة من الكويت وأودعها في مرائبه الخاصة. كما أنّ عديّ لم يتورع عن تأسيس شركات تسرق الأدوية والأغذية المستوردة للشعب العراقي المعذّب ليبيعها في الأردن. أما حسين كامل فلقد استغلّ منصبه للحصول على «القومسيون» من مشاريع الحكومة وشارك في عمليات التهريب.

---

(1) هذه القصور كانت كافية لاثارة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت عام 1996 التي علّقت أنّ صدّام يستعمل أموال الغذاء مقابل النفط لبناء القصور فيما شعبه يعاني، في معرض ردّها على سؤال حول العقوبات الدولية التي جوّعت الشعب العراقي.

العائلة الحاكمة تتفكّك

كان عدنان خيرالله أقرب الذكور في الاسرة المالكة من صدّام، فهو ليس فقط شقيق زوجته ساجدة بل ابن خاله خيرالله طلفاح وصديق طفولة وصبى صدّام وشبابه. حتى وصل إلى أعلى المراتب في الدولة العراقية في عهد صدّام. ولكن في 5 أيّار/ماي 1989، قُتل عدنان خيرالله في حادث سقوط طائرة هليكوبتر في منطقة بدوية شمال بغداد. وفيما قالت وسائل الاعلام إنّ الأمر كان حادثاً بسبب عاصفة رملية، دارت إشاعات أنّ صدّام أراد الاقتصاص منه لأنّه وقف ضدّه لصالح ساجدة في مسألة زواجه من سميرة الشاهبندر، وهذا غير مؤكد. ولكنّ هناك إشاعة أخرى فيها شيء من الصحة أنّ صدّام أزاح ابن خاله لأنّ شعبية هذا الأخير كانت مرتفعة في صفوف القوات المسلّحة ما هدد مركز صدّام. ولقد زادت الشكوك حول ضلوع صدّام في الحادث خاصة أنّ هذا الأخير أعطى تعليمات بعزل أبناء عدنان خيرالله وعدم الاهتمام بهم. وتقول إلهام خيرالله زوجة وطبان أخ صدّام، أنّ عدنان، شقيقها، قد أسرّ لها أنّه عارض الكثير من قرارات الاعدام التي أقدم عليها صدّام وأنّه أنقذ حياة عدد من المحكومين[1].

ولقد تأثّر الرأي العام بمقتل خيرالله إلى درجة أنّ خبر وفاة ميشال عفلق مؤسس حزب البعث في الشهر نفسه لم يُثر مشاعر الرأي العام رغم محاولات صدّام أن يجعل من وفاة عفلق حدثاً ضخماً على مستوى الوطن. ذلك أنّ العراق عام 1989 لم يعد يكترث بحزب البعث وبعقيدته بعد 20 عاماً من حكم الحزب الواحد. حتى أن أجهزة الحزب ومنظّماته التي كانت تلتقي وتصدر البيانات كالعادة كانت فارغة من المحتوى لأن كل شيء في البلاد كان عن صدّام وباسم صدّام. كما أنّ وفاة الخميني في 3 تموز/جويليه 1989 لم يُثر أي مشاعر ابتهاج في العراق.

وكانت فترة أواسط التسعينيات بداية التنافس في صفوف الأسرة الحاكمة. فأصبح لعديّ أعداء كثيرون داخل العائلة: وطبان أخ صدّام ووزير الداخلية وحسين كامل وزير هيئة التصنيع الحربي وصهر صدّام حسين وصدّام كامل، شقيق حسين كامل، وصهر صدّام حسين أيضاً. وفي أيّار/ماي 1995 شنّ عديّ هجوماً إعلامياً

(1) الحياة 1 حزيران/جوان 2003.

على عمّه وطبان في صحيفة "بابل" التي سلّمه صدّام رئاسة تحريرها. ولم يتوقّف الهجوم الاعلامي حتى استقال وطبان من منصبه. ولكن عديّ لم يكتفِ بذلك بل تشاجر مع وطبان ومرافقيه فأطلق عليهم رصاص رشاشه فأردى ثلاثة من المرافقين قتلى وأصاب عمّه في فخذه. وفي المستشفى حصلت مضاعفات طبية لوطبان فاضطر الجراحون إلى بتر رجله.

وتذكُر زوجة وطبان الهام خيرالله طلفاح (وهي شقيقة ساجدة زوجة صدّام) تفاصيل هذه الحادثة، التي وقعت في مزرعة أحد العراقيين. بدأت المسألة عندما دُعي وطبان، وكان وقتها وزيراً للداخلية، إلى حفلة عشاء من أحد أقاربه وكانت الدعوة عامة حضرها أشخاص آخرون. وأثناء العشاء خرج قريب لوطبان وقتل مرافقاً لأحد المدعوين. وحاول وطبان في البداية تسوية الموضوع، لكنّه لم يتمكّن من ذلك. فذهب رفيق القتيل فجراً إلى عدي صدّام حسين وطلب منه أن يرتّب له موعداً للقاء الرئيس صدّام ليشكو له ما حدث. لكن عديّ قال له "إنّ الأمر لا يستحق أن يصل إلى الرئيس سأتولّى تسويته بنفسي الآن". وتوجّه عدي إلى المزرعة وأطلق النار من رشاشه على الموجودين فأُصيب وطبان[1].

وخاف حسين كامل وشقيقه صدّام كامل على حياتهما من شرّ عديّ، فقرّرا الفرار من العراق. وكان لحسين كامل اتصالات مع دول غربية بسبب رئاسته لهيئة التصنيع الحربي، فأمنّ إتصالاً بالمخابرات الأميركية وتظاهر بالمرض وأنّه مضطر للعلاج في عمّان لمدة يومين. وفي 5 آب/أوت 1995، فرّ حسين كامل وشقيقه صدّام كامل إلى عمّان ومعهما أفراد عائلتيهما، ابنتي صدّام حسين، رغيد ورنا، وأطفالهما وشقيق ثالث هو جمال كامل. ولقد غطّت وسائل الاعلام الغربيّة هذا الحدث على أنّه تاريخي وأنّه سيؤدي إلى السقوط السريع لصدّام حسين. وفي عمّان التقى حسين كامل بالملك حسين الذي ساهم في تسهيل الفرار ثم أمضى أسبوعين في اجتماعات مقفلة مع السي آي إيه في فنادق عمّان.

وكانت أهميّة حسين كامل للأميركيين في أنّه ابن عم صدّام حسين وزوج ابنته وحافظ أسراره ووزير هيئة التصنيع الحربي الاستراتيجية التي وظّفت أكثر من 70 ألف شخص. فكان صيداً ثميناً للمخابرات الأميركية التي حصلت منه على كل ما يعرفه.

---

(1) الحياة 3 حزيران/جوان 2003.

وكشف لهم حسين كامل تفاصيل عن محطات ومصانع للأسلحة الكيماوية التي لم يعثر عليها المفتشون، فأعاد مسألة نزع السلاح العراقي إلى بدايتها. كما أنّ حسين كامل أذاع أسراراً خطيرة عن مواقع استراتيجية داخل العراق وعن الشركات الغربية التي كانت لا تزال تلبّي مشتريات العراق. وأعطاهم وثائق تكشف أنّ العراق يطور اسلحة جرثومية ومواد شلّ الأعصاب، وأعطاهم اسماء العلماء العراقيين الذين يقودون هذه النشاطات والدوائر العراقية التي تتولاّها. وكشف أيضاً أنّ لا نوايا في الشأن الذري لدى العراق، وأنّ الوكالة الذريّة قد قامت بمهمّتها وانتهى هذا البرنامج.

وبعد فراغها من استجواب حسين كامل قامت المخابرات الأميركية بتسليمه إلى لجنة التفتيش الدوليّة لتتم مساءلته من الناحية التقنيّة التي يجهلها أعضاء السي آي إيه.

كان هذا التطوّر في غاية الخطورة لنظام العراق، إذ أعاد الحصار إلى درجات أقسى من السابق، وأظهر العراق بأنّه غير متعاون، وأنّ صدّام كاذب ويغطّي برامج أسلحة الدمار الشامل. وكان ما فعله حسين كامل كارثة كبيرة حلّت على العراق وكل ذلك بسبب الخلافات داخل العائلة المالكة. وجُنّ صدّام وفقد شهيته للطعام وعن اللقاءات والاجتماعات لعدّة أيام. كان يفكّر في الهاوية التي أوصله إليها أهله وأقرباؤه. وأخيراً في 17 آب/أوت، قرّر صدّام عزل ابنه عديّ عن كل المناصب التي يتولاّها، وأعلن أنّه يتبرّأ رسمياً من كل أقاربه (ولكن كان هذا اجراءً مؤقتاً، لأنّ نفوذ العائلة استمر حتى آخر لحظة من حياة النظام).

وقبل صدّام بالمحتوم الذي أوصله إليه ابن عمّه حسين كامل، فسلّم إلى لجنة التفتيش كافة مخططات العراق في الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والمشاريع الصغيرة في البرنامج النووي. وفي حين كانت لجنة التفتيش تبحث في إنهاء مهمّتها والوكالة الدولية تستعدّ لأمر مماثل وصدّام يحثّهم على مغادرة العراق، تراجع الأخير عن ذلك. بل أقدم صدّام على إعطاء لجنة التفتيش آلاف الوثائق عن برامج التسلّح في جو من الاعتذار بأنّ تقديم هذه الوثائق الآن وليس قبل ذلك كان سببه هو ابن عمّه حسين كامل الذي كان يخبّأها بدون إذن منه. ثم قام صدّام بتدمير منشآت وأسلحة ومعدّات في حوزة العراق قبل أن يصل إليها المفتّشون. وهكذا في نهاية عام 1995، عاد التفتيش الدولي إلى بدايته فيما استمرّت العقوبات على العراق.

وماذا عن حسين كامل وأخيه صدّام كامل في عمّان؟

بعدما "عصرت" المخابرات الأميركية المعلومات منهما تركتهما وشأنهما،

وكذلك فعل الأردنيون. إذ في الفترة التي كان فيها الأميركيون مهتمّون بالشخصيات العراقية كان الرسميّون الأردنيون يقومون بزيارتهم ومجاملتهم، ولما انتهى الاستجواب لم يعد يزورهم أحد. ولذلك شعر الشقيقان بضآلة أهميّتهما خارج العراق وبدأا سلسلة إتصالات مع المعارضة العراقية وخاصة تلك المقيمة في لندن للتعاون معها ضدّ صدّام. ولكن لم يتشجع أحد للعمل مع حسين كامل وأخيه ليس فقط لأنّهما من عائلة صدّام حسين بل لأنّهما شاركا في جرائم النظام ضد الشعب العراقي. فعاشت العائلتان لعدّة شهور في عزلة بائسة في عمّان، وأصبح واقع حسين كامل، الرجل الثاني في العراق وأقوى رجل في نظام صدّام حسين، واقع منفى مملّ، فانهارت أعصابه ونُقل إلى المستشفى في كانون الثاني/جانفي 1996، فلم يزره أحد من الأردنيين أو الأميركيين. ولذلك ما أن تحسنت صحّته حتى ركبت العائلتان في سيارات أرجعتهما إلى العراق في شباط/فيفري 1996، ما عدا الشقيق الثالث جمال كامل البالغ من العمر 26 سنة وشقيق حسين كامل الثالث الذي بقي في الأردن.

وكانت لعودتهم مثل مغادرتهم، تغطية إعلامية واسعة فعرضتهم محطات التلفزة أثناء دخولهم إلى العراق، وانتشرت إشاعات أنّ صدّام حسين عفا عمّا مضى خاصة وأنّ العائلتين تضمان ابنتيه وأبني عمّه. ووصل الموكب إلى بغداد، فترجّلت بنتا صدّام وأطفالهما وسُمح لحسين كامل وشقيقه المتابعة إلى منزل ذويهما في تكريت. وعلى الطريقة القبليّة أمّنت لهما عائلتهما الحماية وحضر مسلّحون شبان من أقرباء الشقيقين وأحاطوا بالمنزل. وبعد أربعة أيام هاجمت المنزل مجموعة مسلّحة بقيادة علي حسن المجيد (الكيماوي) وقتلت من بداخله. واعتبر الاعلام العراقي أنّ الجريمة ارتكبها أفراد العشيرة الذين أرادوا الانتقام من حسين كامل وشقيقه لتشويه سمعة العراق والعشيرة. أمّا ابنتي صدّام وأطفالهما فلم يؤذهم أحد واستمروا في الاقامة مع والدتهما حتى انتقلت النسوة إلى الامارات في 17 تموز/جويليه 2003 بعد سقوط النظام.

وكل هذه المصائب لم تغيّر طبيعة النظام بل زاد اعتماد صدّام على الأسرة وأصبحت كل سلطة في البلاد رهن أصبعه. وبعد نضب الموارد المالية التي استعملها النظام كجزرة داخلية، استنبط سياسة الاقطاع التركي القديم فاشترى ولاء القبائل بمنح مشايخها صلاحيات إقطاعية حول ملكيّة الأراضي واستثمارها. وكان ذلك ضربة مسمار في نعش إنجازات السنوات الذهبية للعراق في السبعينيات وضربة الاصلاح الزراعي.

وبعد سقوط نظام صدّام حسين عام 2003 كانت إحدى المشاكل الطريفة التي

واجهت الشعب العراقي هي كيفية التخلّص من اسمه وصوره وتماثيله المنتشرة في كل مكان. فمطار بغداد هو "مطار صدّام الدولي" وأفضل المدارس والمستشفيات في البلاد حملت اسم "مستشفى صدّام" و"مدرسة صدّام". وعدد كبير من المؤسسات التجارية والمطاعم والفنادق حمل اسم صدّام أو علّق صوره. وهناك أحياء في المدن حملت اسمه مثل حي الصدّامية في الكرخ الذي أعاد صدّام بناءه من جديد بعدما دمّرته الطائرات الأميركية في شباط/فيفري 1991. ولقد نعت الشعب الحي بالصدّامية لأنّ كل حجر استُعمل في بنائه كان اسم صدّام منحوتاً عليه[1]. وفي حي الاسكان في بغداد نزع موظفّو "مستشفى صدّام" اسمه وكتبوا مكانه اسم "مستشفى الاسكان". وبقي في العراق بعد سقوط بغداد ملايين السلع الاستهلاكية التي تحمل صور صدّام كالساعات والقمصان.

كما استمرّ العراق يستعمل العملة التي تحمل صورة صدّام وخاصة من فئة 250 ديناراً. حيث درج الناس على استعمال اسمه في تسعير البضائع، مثلاً "هذه الساعة تساوي مائة صدّام". ولقد أقدم الزوار الأجانب من جنود وموظفي الأمم المتحدة وصحافيين على شراء ساعات اليد التي تحمل صورة صدّام والتي لا يتجاوز سعر الواحدة منها سبعة دولارات. فيما أحجموا عن شراء تلك الذهبية الباهظة الثمن التي تحمل أيضاً صور صدّام. وفي العام 2003 كانت الملايين من هذه الساعات قيد الاستعمال في العراق لأنّ استبدال الساعة التي تعمل أمر مكلف للعراقيين بسبب الوضع الاقتصادي. وبسبب هذا الوضع أيضاً كان من غير المنطقي أن يحطّم العراقيون سلعاً وأدوات يستعملونها لأنّها تحمل صور صدّام. ولكن مشكلة تسويق ملايين الملابس التي تحمل صورة صدّام كانت أكبر من قصة الساعات التي تختبىء تحت كمّ اليد.

إنتفاضة الشيعة والأكراد ومجازر 1991

في 11 تشرين الأول/أوكتوبر 1990، صرّح الرئيس بوش الأب: "كلنّا نريد أن يذهب صدّام، وأتمنى أن يقوم الشعب العراقي بشيء لتحقيق ذلك". كما كرّر الجنرال نورمان شوارزكوف، قائد القوات الأميركية في الخليج، خلال العام 1990 دعوته للشعب العراقي لينتفض ضد صدّام. ولم تخلُ مناسبة عامة إلا وذكر بوش هذا الأمر. كما أسقطت الطائرات الأميركية ملايين البيانات من الجو تدعو العراقيين إلى

(1) أصبح اسم الحي «مدينة الصدر» بعد الغزو الأميركي عام 2003.

الثورة. وهكذا عندما وقّع قادة الجيش العراقي وثيقة نهاية الحرب في 3 آذار/مارس 1991، كان الشيعة في جنوب العراق قد بدأوا ثورة شعبية ضد النظام، وكانت الطلقة الأولى من دبابة عراقية في مدينة البصرة أطلق قائدها قذيفة باتجاه صورة ضخمة لصدّام بعد حديثه المرتجل أمام تجمّع من المواطنين. فبدأت التظاهرات الشعبية تنادي "صدّام شيل إيدك شعب العراق ما يريدك" و"لا إله إلاّ الله صدّام حسين عدو الله". وانطلقت حركات التمرّد ضد قوى الأمن في البصرة والناصرية. وعندما امتدت الانتفاضة إلى النجف وكربلاء، تحوّلت إلى العنف وحصلت اشتباكات دامية مع قوى السلطة. وخلال أربعة أيام سقطت مدن الجنوب الرئيسية: البصرة والنجف والناصرية والعمارة والحلّة وكربلاء والكوت بأيدي الانتفاضة.

وتشجّع الأكراد في الشمال فانتفضوا أيضاً واستطاعوا خلال أيام السيطرة على مدينتي كركوك والسليمانية. وهكذا ما أن مرّت عشرة أيام على نهاية الحرب حتى كانت نسبة 60 بالمئة من أراضي العراق خارج سيطرة السلطة المركزيّة.

ووجّه قادة الانتفاضة نداءً إلى قوى التحالف في الكويت وجنوب العراق لمساعدة الشعب العراقي تثبيت أقدامه بمواجهة نظام صدّام. ولكن الرئيس بوش رفض هذا الطلب وأوعز لمساعديه أن يطلبوا من السعودية عدم مساعدة الانتفاضة لأنّ واشنطن لا ترغب في إزالة صدّام واستبداله بسلطة للشيعة والأكراد. وصرّح ناطق باسم البيت الأبيض أن واشنطن لا تشعر بالذنب إذا لم تدعم انتفاضة العراق وأنّها لا تريد التدخل في مسائل العراق. واعتبر المنتفضون أنّ وجود الجيش الأميركي في جنوب العراق سهّل للنظام الانقضاض على الانتفاضة ونحرها فيما القوات الحليفة إما تتفرّج أو تمنع المنتفضين من التسلّح ومهاجمة الحرس الجمهوري. ولم يكن "الحياد" الأميركي بريئاً، إذ إنّ شوارزكوف صرّح بأنّ الشعب العراقي يشارك صدّام جريمته لأنه هلّل لاحتلال الكويت وقبل بالنظام. كما أنّ الولايات المتحدة لم ترغب بانتصار انتفاضة شيعية قد تقوّي إيران وتساعدها في السيطرة على أجزاء من العراق. في حين كانت انتفاضة الاكراد مغضوب عليها من تركيا. ولذلك فضّلت أميركا حكم صدّام على انتصار الانتفاضة الشعبية.

بعد ساعات من بدء الانتفاضة في البصرة علم صدّام أنّ الأميركان لا يدعمونها، في حين سمحت اتفاقية الاستسلام بين الجيش الأميركي والجيش العراقي في صفوان للعراق باستعمال طائرات الهليكوبتر الفتّاكة. وجاء ردّ صدّام بسرعة، فعيّن

ابن عمه علي حسن المجيد "الكيماوي" وزيراً للداخلية وأعطاه صلاحيّات كاملة لقيادة القوات النظامية في جنوب العراق لضرب الانتفاضة "وسحق مراكز الخيانة". وفي بغداد عيّن صهره حسين كامل ونائبه طه ياسين رمضان مسؤولين عن القطاع الأوسط مع أوامر بقتل كل من ينتفض

واستعمل صدّام الجيش ومعدّاته بتفوق ضد العصاة الفقراء الذين لم يملكوا سوى أسلحة فرديّة ووعد وهمي بأن أميركا ستساعدهم، فكان المنتفضون يواجهون الدبابات بالعصي والحجارة. وتحرّك صدّام إعلامياً وسياسياً وعيّن سعدون حمّادي وهو من عائلة شيعيّة رئيساً للوزراء. وفي البداية بدأت انتفاضة الجنوب تتخّذ منحى طائفياً وسط نداءات من أجل حكم شيعي في العراق وتدخّل مباشر من "المجلس الأعلى للثورة الاسلامية" في العراق المدعوم من إيران والذي إتخذ مركزاً له مدينة خورامشهر الايرانية المجاورة للعراق. ومع امتناع أميركا عن التدخّل خافت إيران بأنّ تدخلها لن يرضي قوى التحالف. كما أنّ الرئيس المصري حسني مبارك طلب عدم التدخل الخارجي في أحداث العراق التي بدأت تتجّه نحو حرب أهلية. ووسط انتقام شيعة الجنوب من رموز حزب البعث والنظام سقط الكثير من القتلى من السنّة ما هيّج المشاعر في المثلث السني إلى غرب وشمال بغداد، وعاد ضباط الجيش يلتفون حول نظام صدّام حسين عندما لحظوا الانزلاق نحو التمذهب. وأصبحت تكريت وجوارها قلاعاً مسلّحة ليس ضد الغزو الأميركي ولكن تحسّباً من أعداء داخليين من الشيعة والأكراد ومعارضي النظام الآخرين.

في هذه الأجواء توجّه علي حسن المجيد على رأس ثلاث فرق عسكرية وعلى مرأى من قوات التحالف واستطاع قمع ثورة الجنوب. وقاد حسين كامل وطه ياسين رمضان كتائب دبابات للهجوم على كربلاء والنجف، فيما قمع عزت ابراهيم الناصرية. وأخيراً حضر صدّام إلى النجف وأطلق مسدّسه في الهواء ابتهاجاً. ولقد قُتل في الأيام الأولى للهجوم الحكومي سبعة آلاف مواطن منهم 1400 في النجف، ولكن كانت هذه البداية فقط. إذ ما أن عادت السيطرة للنظام حتى بدأت المجازر وعمليات القتل الجماعي.

ويقدّر عدد ضحايا الانتفاضة الفاشلة في صفوف الشيعة عام 1991 بـ50 ألفاً على أقل تقدير وبعض المصادر تقول 300 ألف. ودمّرت قوى النظام 15 مستشفى وعاقبت الأطباء والممرضات الذين عالجوا الجرحى من المنتفضين. كما قامت القوى

النظامية بممارسات بشعة كقطع آذان الأسرى وشطب جبين المنتفضين بسكين كعلامة إذلال مدى الحياة. وتمّ إعدام العسكريين الذين التحقوا بالانتفاضة ميدانياً، وبعضهم كان من كبار الضباط.

وعوقب رجال الدين رغم أنهم دعوا أثناء الانتفاضة إلى التعقّل والاعتدال. ولقد تقصّد النظام علماء الدين الشيعة منذ بداية السبعينيات فانخفض عددهم من عشرة آلاف عام 1971 إلى 650 فقط في نهاية آذار/مارس 1991. وفي نيسان/أفريل أجبر النظام أبو القاسم الخوئي أحد رجال الدين الشيعة على الحضور إلى بغداد للقاء صدّام.

في الشمال شنّت القوى النظامية حرباً دامية ضدّ الأكراد أجبرت مليوني مواطن على الفرار عبر الحدود التركيّة. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي يعاني منها الشعب الكردي من تبدّل مزاج السياسة الأميركية.

وخلال أسبوعين استطاعت فرق الحرس الجمهوري من استعادة السيطرة على كركوك والسليمانية، فبدأ الجيش حملة اعدامات وقتل مجاني في صفوف الأكراد. وانتشرت ظاهرة المقابر الجماعية في الشمال والجنوب التي بدأ العالم يشهدها في أيار/ماي 2003.

وكان المنتفضون الشيعة يتصرّفون بعفوية ومن دون تخطيط، فارتكبوا بعض الأغلاط بسبب حماسهم وقتلوا بعض مسؤولي حزب البعث وعناصر الأمن بدون محاكمة أو لذنب معيّن، ورموا جنوداً في النهر وأعدموا سبعة ضباط. كما أنّ الميليشيات الكردية قتلت 300 جندي ربما كانوا انفسهم من ضحايا النظام. وقام المنتفضون بتعذيب من يعتقلونه من القوى الحكومية مهما كان شأنه بسيطاً، وأحياناً قتل الأسرى وتقطيع أوصالهم. فكان التنكيل بعناصر الجيش دافعاً للجنود الشيعة وغيرهم من الجنود الذين قد يؤيدون تغيير النظام، عدم الالتحاق بثورة تقتل زملاءهم. وهذه التصرّفات حمّست العصبية السنّة العراقية أيضاً فامتنعت أطراف معارضة لصدّام من السنّة عن الالتحاق بالثورة التي أصبح لها طابع شيعي[1].

ولم تكن هذه الممارسات السلبية منتشرة بكثرة في انتفاضة الجنوب لأنّ قادة الشيعة الدينيين امتنعوا عن مباركة هذه الأعمال وانتقدوا تصرّفات العصاة وكانوا أكثر

---

(1) وهذا حدث في تاريخ لبنان في القرن التاسع عشر عندما ثار فقراء الموارنة على رجال الاقطاع الدرزي، فاعتبر فقراء الدروز هذا التحرّك موجّهاً نحو الدروز ووقفوا ضد الموارنة.

وعياً في مواجهة الاندفاع الشيعي الطائفي في حرصهم على وحدة العراق والابتعاد عن الحرب الأهلية.[1].

أمّا الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى العراقية التي اخترقت كل الفئات فإنها رأت في الانتفاضة تحرّكاً طائفياً وإثنياً يقوده الشيعة والأكراد ضد وحدة الشعب والوطن العراقي. وشكلّ غياب الحزب الشيوعي العراقي الذي كان من الممكن أن يشكّل مجموعة وسطى بين الثائرين والذي شلّته عقود من القمع والتصفيات حلقة مفقودة أضعفت معنى الانتفاضة وقيادتها فأجهضها النظام في مهدها. كما أنّ المعارضة المتعدّدة خارج العراق لم يكن لها دور هام فيما حدث، فاقتصر دورها على نشاطات اعلامية.

وفي 3 نيسان/أفريل 1991 أصدر مجلس الأمن القرار 687 الذي حدّد سياسة نزع الأسلحة والعقاب الجماعي ضد العراق للعقد المقبل، وبدء مرحلة الحصار القاتل. فلقد دعا القرار إلى إرسال فرق تفتيش لمنع العراق من تطوير أسلحة الدمار الشامل، مطالباً العراق بدفع مئات المليارات من الدولارات تعويضاً للكويت ودول أخرى، وآمراً النظام بوقف العنف ضد الشعب العراقي. وقامت أميركا وفرنسا وبريطانيا بإقامة مناطق حظر جوي منعت الحكومة المركزية من استعمال الطيران في الشمال والجنوب ضد الشيعة والأكراد، وكذلك بخلق محميّة للأكراد في الزاوية الشمالية الشرقية من العراق. وعلى الأثر دخلت قوات مشتركة غربية إلى شمال العراق.

وكان القرار 687 الحلقة الرئيسية التي استعملتها الولايات المتحدة في كافة ذرائعها للهجوم على العراق فيما بعد (بدعوى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، أو تحرير الشعب العراقي من حكم صدّام، أو منع العراق من تهديد جيرانه). ووعد بوش الأب أنّ العقوبات والحظر لن يرفعا ما دام صدّام في الحكم. وأصبحت الغارات القاتلة أمراً روتينياً، فكانت عمليات أخرى في تموز/جويليه وآب/أوت 1992، وغارات أخرى كل شهر تقريباً.

بلغ عدد ضحايا الأكراد في الانتفاضة مائة ألف بين قتيل وجريح ومليوني مهجّر. ولأنّه ذاق درساً صعباً من وعود الغرب الكاذبة، حضر جلال الطالباني إلى بغداد في 25 نيسان/أفريل 1991 ووقّع اتفاق حكم ذاتي مع صدّام، وكان البرزاني

(1) ولذلك كانت النداءات الكبرى بعد سقوط بغداد في نيسان/أفريل 2003 هي للوحدة السنّة الشيعية.

عازماً على القيام بالأمر نفسه. ثم يتساءل المرء عن الدعوات الأميركية المتكرّرة للشعب ليثور ضد صدّام. ذلك أنّ أميركا لم يعجبها صدّام ولكنها أرادت حاكماً مطواعاً وليس خمينياً جديداً في بغداد. وكانت دعوتها بالضبط إلى انقلاب داخليّ يقتل صدّام ويحافظ على النظام السياسي نفسه.

ولم تكن انتفاضة 1991 هي الأخيرة في عقد التسعينيات. ففي آذار/مارس 1995، حصلت محاولة أخرى للانتفاض في الشمال ضمّت المؤتمر الوطني بقيادة أحمد الجلبي وجلال الطالباني ومسعود البرزاني بدعم من وتنسيق مع الولايات المتحدة. واتصلّ هذا التحالف بالسيّد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق، المقيم في طهران، للتنسيق على أساس أنّ أي انتصار يحقّقه تحالف الشمال سيشجّع جماعة المجلس الأعلى وحزب الدعوة على انتفاضة جديدة في الجنوب. وبدأت الميليشيات بقيادة الجلبي والطالباني بالعمل العسكري ضد القوات الحكومية ولكن البرزاني لم يشارك. فعدل الحكيم عن أي تحرّك في جنوب العراق مفضّلاً مراقبة تطور الوضع. وكانت المفاجأة أن ميليشيا الجلبي والاتحاد الوطني الكردستاني بمساعدة مسلحي التركمان والأشوريين حققوا انتصارات فعليّة ضد القوى النظامية. فاستولوا على عدد كبير من البلدات وأجبروا ثلاث فرق عسكرية على التراجع أمام الهجوم، وأطبقوا على الكتيبة 38 وأسروا 700 جندي. واستفاد تحالف الشمال من خبرة الجنرال توفيق السامرائي رئيس شعبة المخابرات العراقية الذي انقلب على صدّام وانضم إلى المعارضة في منطقة الأكراد.

ولقد تقلّب موقف البرزاني من الانتفاضة من مؤيد في البداية إلى محايد بعد انطلاقها. ولكن ما أن اشتدّت المواجهة حتى أصبح البرزاني معادياً للتحالف المعارض. فقامت ميليشيا الطالباني بمهاجمة قوات البرزاني وقتلت مائتي عنصر واستولت على عدد من البلدات الموالية للبرزاني. وفي غياب الدعم اللوجستي الأميركي من مال وسلاح ومعدات، بدأ التحالف يضعف وأخذت الأمور تتّجه نحو حرب بين الطرفين الكرديين الرئيسيين وليس نحو انتفاضة واسعة ضد صدّام حسين كما كان مأمولاً. ولعل غياب التنسيق والعمل المشترك بين الجماعات المعارضة كانا السبب الرئيسي في الفشل وليس قوّة النظام. إذ أثبتت المعارك الأولى بين الميليشيات والسلطة أنّ الجيش لم يكن مستعدّاً للدفاع عن النظام وأنّ عدداً كبيراً من الضباط والجنود كانوا على وشك قلب ولائهم. وقامت ميليشيا البرزاني بهجمات مضادة فردّت

الجماعات الأخرى عن مناطقها وحقّقت انتصارات ميدانية. ولكن هذه الانتصارات لم تدم طويلاً، إذ استعاد الطالباني أنفاسه مجدّداً في آب/أوت 1996، وهاجمت ميليشيا الاتحاد الوطني الكردستاني جماعة البرزاني وردّتها إلى بقعة صغيرة من شمال العراق. وبمواجهة هذا الوضع، طلب البرزاني الدعم من صدّام. فكان ردّ القوى الحكومية سريعاً ومتقناً، إذ شنّت وحدات من "الحرس الجمهوري" و"الحرس الجمهوري الخاص" هجمات على مواقع الطالباني التي انهارت بسرعة. وفي أوج الاندفاع العسكري، وصل الجيش العراقي إلى الحدود العراقية الايرانية لأول مرّة منذ سنوات وسقطت مدينة أربيل، عاصمة الأكراد بيد الجيش.

وكانت الفائدة لصدّام مزدوجة، ذلك أنّ ميليشيا "المجلس الوطني" بقيادة الجلبي كانت تعمل في منطقة الطالباني فسقط أفرادها بأيدي الحرس الجمهوري ومعهم مئات الوثائق التي أظهرت ضلوع السي آي إيه في الانتفاضة وتمويلها وقيادتها وتسليحها، وخطط مفصّلة للمخابرات الأميركية عن نشاطاتها في العراق، ووثائق عن نشاطات الجلبي والميليشيات الكردية في الحرب ضد نظام صدّام. وكشفت الوثائق أسماء مئات المتعاونين للسي آي إيه وعملائهم. وتبع هذه الاكتشافات اعتقالات بالجملة وإعدامات لعملاء السي آي إيه من العراقيين. وفرّ الذين لم يعتقلهم النظام إلى الولايات المتحدة ليعيشوا هناك. ولكن سرعان ما تصالحت القوى الكردية العراقية وغادر الجيش أربيل. وكالعادة أعلنت واشنطن أنها لا تتدخّل في قتال داخل العراق (...)، ولكنّها استغلّت الحدث لتزيد من ضغطها وعقوباتها على العراق. فبالاضافة إلى اطلاق صواريخ كروز مدمّرة على مواقع داخل العراق، قدمت أميركا مشروع قرار لوقف برنامج النفط مقابل الغذاء وفرض عقوبات جديدة على العراق. ولكن كافة دول العالم وقفت ضد المشروع الأميركي.

أمّا سبب عدم تدخّل أميركا لمصلحة حلفائها في الشمال هذه المرّة فذلك لأنّ واشنطن قرّرت التعاون مع تركيا ضد "حزب العمال الكردستاني" الناشط داخل الأراضي التركية والذي يتّخذ مواقع داخل العراق. ولذلك صمتت عن تحرّك صدّام حتى يتوصّل العراق وتركيا إلى السيطرة المشتركة على نشاطات حزب العمال الكردي. وكان هذا الحزب يقاتل الجيش التركي في شرق تركيا، وقد قويت شوكته وكان ضرورياً لحكومة أنقرة أن يستقر الوضع في شمال العراق حتى تتمكن من ضربه. وكذلك سمح صدّام من ناحيته للجيش التركي دخول الأراضي العراقية لتعقّب عناصر

حزب العمال، فبدأت تركيا حملات بلغت قوّتها بعض الأحيان 40 ألف جندي. وبدت في هذه المسألة ملامح إقليمية للقضية الكردية. فالأكراد الأتراك كانوا يطالبون بما حصل عليه أكراد العراق منذ السبعينيات ولكن حكومة أنقرا رفضت ولم تعترف بحقوقهم وهي دولة تدّعي الديموقراطية وحليفة للولايات المتحدة وعضوة في الحلف الأطلسي وطارقة لباب العضوية في الاتحاد الأوروبي. وكانت المهزلة أنّ تركيا كانت تستعمل سلاحها الجوي بحريّة ضد الأكراد في شمال العراق في حين فرضت أميركا حظراً على أي طيران عراقي في نفس المنطقة.

ولم يكن الأكراد وحدهم في الساحة ضد صدّام، ففي 12 كانون الثاني/ جانفي 1996، هاجم رجال حزب الدعوة الاسلامية الشيعي موكباً لعديّ ابن صدّام في وضح النهار في بغداد وأطلقوا عليه الرصاص بغزارة. فقتلوا اثنين من مرافقيه وأصابوه بعدّة طلقات في جسمه. ورغم أنّ عديّ نجا من الموت إلا أنّه أصيب بشلل وبات يحتاج إلى أدوية وعلاج في السنوات المقبلة[1]. وفوق ذلك فرّ جميع أفراد المجموعة المهاجمة. وأتى هذا الهجوم بعد هجوم آخر قام به حزب الدعوة في قرية الدجيل على موكب صدّام، فكانت هذه المرّة الأخيرة التي يشهد فيها الشعب موكباً لأفراد الأسرة الحاكمة في الأماكن العامة.

ورغم انهيار البلاد الاقتصادي والاجتماعي والحصار والحروب والكوارث، استمرّ صدّام في عمليات الاقتصاص من المعارضة. ففي 27 شباط/ فيفري 1999، إغتالت قوى أمنية السيّد محمد صادق الصدر أحد زعماء الشيعة وابنيه، في أسبوع شهد اعتقال المئات والمزيد من التصفيات الجسدية لعسكريين ومدنيين ممن اعتبرهم النظام خونة. وشهدت الفترة 1998 إلى 2001 المزيد من المواجهات بين لجنة التفتيش وصدّام ومراوحة الأزمة المعيشيّة والاقتصادية العميقة. ولكن ذلك لم يردع صدّام عن بناء القصور البالغة الكلفة وأن ينفق الأموال على قوى الأمن والحرس الجمهوري الخاص الذي يحميه. وما أقلق الشعب العراقي أيضاً أن أموال النفط مقابل الغذاء كانت تُحوّل إلى صدّام وعائلته الذين أساؤوا استعمالها وبعثروا بعضها لغاياتهم الخاصة وللانفاق على الأجهزة الأمنية وأزلام النظام. وهكذا كانت ضربة المعلّم

---

(1) حتى قتله الأميركان هو وأخوه في 22 تموز/ جويليه 2003 في الموصل.

الأميركية هي قهر الشعب العراقي وتركيعه وإبقاء صدّام قوياً جالساً على احتكار الغذاء والدواء.

وخلال عقد التسعينيات واصل صدّام القمع رغم الحصار والانهيار فكانت أجهزة المخابرات والأمن المتعددة تعتقل المواطنين بتهم مختلفة وتسجنهم أو تقتلهم بدون ذنب. ففي أوائل التسعينيات قتلت أجهزة الأمن مئات المواطنين وسجنت وعذّبت الألوف بدون جريمة. فقط لأنهم موضع شك أو لصلتهم بشخصية أو بحزب ولو من بعيد. أمّا إذا كان المتّهم موظّفاً حكومياً أو في الجيش أو في الحزب أو رجل دين فكان عقابه مضاعفاً.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق تاريخ أنساب رجالات مآثر، دار الأهلية للنشر، 2003.
2. علي الشمراني، صراع الأضداد ـ المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة لندن، 2002.
3. فالح عبد الجبار، الديموقراطية المستحيلة، الديموقراطية الممكنة نموذج العراق، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 1998.
4. سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، 2003.
5. سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي قراءة نفسية في التدمير المنظّم، دار الكنوز الأدبية، 2003.
6. علاء اللامي، يوميات المجزرة الديموقراطية في العراق، دار التيار.
7. Aburish, Said, Saddam Hussein The Politics of Revenge. London: Bloomsbury Press, 2001.

12

حرب الحصار والتجويع

في التسعينات أصبحت السياسة الأميركية تجاه العراق كمن يسقط طائرة مدنية بـ300 راكب لانقاذها من خاطف واحد.

في الفترة الممتدة من آب/أوت 1990 وحتى أيار/ماي 2003، خضع شعب العراق لحصارين الأول دولي تقوده الولايات المتحدة إلى أعلى درجات القسوة بذريعة القرارات الدولية، والثاني داخلي يقوده نظام صدّام حسين. فعملت الولايات المتحدة على معاقبة الشعب بحجّة مكافحة صدّام، واستغل صدّام المواجهة مع أميركا ليسيء إلى شعبه. والحقيقة أن العراق ليس أول دولة صدرت قرارات دولية بحقّها إذ أصدر مجلس الأمن عشرات القرارات بحق اسرائيل حول القضية الفلسطينية ولم يُنفّذ أيّ منها. ولكنه كان أول دولة في التاريخ تتعرّض لهذا التطبيق الوحشي لقرارات مجلس الأمن وإلى هذا المستوى من المغالاة في العقاب. فالحظر الذي شرعته القرارات الدولية تحوّل إلى عقاب شديد لأرض الرافدين (أنظر الملحق رقم 2).

وأصبح السلاح الأكبر لعقاب العراق هو تدمير العراق تحت غطاء نزع أسلحة الدمار الشامل الذي من أجله تأسست لجنة خاصة للأمم المتحدة (أونسكوم) في 18 نيسان/أفريل 1991. وبمساعدة الوكالة العالمية للطاقة الذريّة سعت اللجنة إلى البحث عن الأسلحة العراقية وتدميرها. وكان في قوام طاقمها علماء أسلحة كيماوية وبيولوجية

وديبلوماسيون وخبراء أسلحة من عشرين بلداً. وكانت الحجّة أنّ العراق يهدد جيرانه بهذه الأسلحة ولذلك يجب نزعها منه. أمّا عن مصير ملايين العراقيين الذين صبروا 12 عاماً في ظلّ القمع والهوان فهذا لم يكن من شأن الأسرة الدولية. بل إنّ ما بدأ كانهيار قتصادي عشيّة نهاية الحرب مع إيران عام 1988، أصبح كارثة إنسانية بكل أبعادها بعد نهاية حرب الكويت عام 1991.

في الشهر الأول الذي أعقب الغزو العراقي للكويت عام 1990 أعلن الصليب الأحمر الدولي أنّ الحصار على العراق مناقض للقانون الدولي لأنّه يمنع الغذاء والدواء من دخول العراق. فعدّل مجلس الأمن حدّة القرار 661 القاضي بالعقوبات والحظر الاقتصادي، وأعلن: "أنّ مجلس الأمن قرّر السماح باستيراد إمدادات محدّدة للاستعمال الطبي، وفي حال الظروف الانسانية، إستيراد المواد الغذائية". وترك مجلس الأمن مسألة تحديد "الظروف الانسانية" التي يُسمح بموجبها استيراد الغذاء للجنة أقرّها القرار 661 الذي وضع العقوبات.

ورغم أنّ القرارات الدولية ارتبطت جميعها بمسألة احتلال العراق للكويت، إلا أنّ الولايات المتحدة لم تكتف بخروج الجيش العراقي من الكويت بل قامت وخلال ستة أسابيع في كانون الثاني/جانفي وشباط/فيفري 1991 بتدمير البنية التحتية العراقية في طول البلاد وعرضها، شملت الجسور ومحطات الطاقة والري والصرف الصحي و"أعادت البلاد إلى العصور الوسطى" كما وعد القادة العسكريون الأميركيون. ووصل الاحتقار الغربي للحياة العربية أن الجنرال نورمان شوارزكوف عبّر عن كرهه لشعب العراق بالقول: "أتمنّى أنهم يتضورون جوعاً وعطشاً"[1]. وزاد في الطين بلّة أنّ العراق مُنع من التصدير غير المحدود للنفط، مصدر عيشه الأساسي، فبقي وضع الدمار على حاله حتى العام 2003.

وبدأ الشعب العراقي يقتصد في الغذاء ويقنّن استعمال الطعام ابتداء من 2 أيلول/سبتمبر 1990. وفي 16 أيلول/سبتمبر 1990 صوّر الرئيس بوش الأزمة حول الكويت بأنّها "صراع بين العالم أجمع وشخص واحد هو صدّام حسين، وليس عندنا أي مشكلة مع الشعب العراقي". وبالتنسيق مع الرئيس المصري حسني مبارك تمّ تصوير الرئيس العراقي بأنّه وحش بشريّ لا يمكن التفاوض معه. ولم يكن الحظر

---

(1) صحيفة الاندبندنت البريطانية 9 أيلول/سبتمبر 1990.

الاقتصادي سلاحاً سياسياً بيد مستعمليه بل عقاباً غير مبرّر للشعب العراقي. إذ لم يكن مبرراً أنّ اللجوء إلى القوّة العسكرية كان خيار أميركا الأول إذا كانت فعلاً تؤمن أنّ الحظر يعطي نتيجة ما. ولكنّها في الحقيقة أجازت لنفسها استعمال كل الوسائل المتاحة لاركاع شعب العراق.

برنامج النفط مقابل الغذاء

لم تغمض عين المجتمع الدولي عن الفقر والجوع والتدهور المعيشي في داخل العراق، بل جمع المراقبون تقارير مفصّلة عن المعاناة. وبعد ستة شهور من نهاية حرب الخليج، إعترفت الأمم المتحدة بالأزمة الانسانية ومنحت الحكومة العراقية رخصة لشراء الغذاء والدواء بقيمة ملياري دولار قابلة للتجديد. وهذا ما أصبح يعرف باسم برنامج النفط-مقابل- الغذاء الذي منح الولايات المتحدة وحلفاءها صلاحيات واسعة في تقرير ما يحق وما لا يحق للعراق استيراده. حتى أنّ البرنامج وزّع المبلغ حسب الأوجه التي رآها مناسبة: جزء للمحمية الكردية في الشمال وجزء لتمويل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وجزء لتعويض الكويت وجزء لشراء الغذاء وجزء لشراء الأدوية، الخ. حتى أنّ البرنامج فرض على العراق تقديم مكافأة لتركيا، التي قدمّت تسهيلات للولايات المتحدة، عبر إجباره ضخ نفطه عبر أراضيها لكي تجني الأرباح. والحقيقة أنّ ميزانية اللجنة الدولية استهلكت نسبة كبيرة من عائدات النفط العراقي. فاللجنة أقامت شبكة ميدانية مع ما احتاجته من موظّفين دوليين وعلماء وديبلوماسيين استهلكوا ملايين الدولارات شهريّاً على حساب الشعب العراقي، ووصلت رواتب بعض الموظّفين الدوليين داخل العراق إلى أكثر من 100 ألف دولار في السنة، في حين تدهور راتب الموظّف العراقي في القطاع العام إلى بضعة دولارات في الشهر .

في البدء رفض صدّام البرنامج لأنّه يمحي سيادة العراق على نفطه ويهدد عيش العراقيين في بلد يستورد نسبة 65 بالمئة من غذائه (رغم أنّ أراضيه خصبة وشاسعة) و80 بالمئة من أدويته رغم تقدّمه العلمي في الصناعات الكيميائية والبيولوجية. وسعى العراق إلى تحسين شروط برنامج النفط مقابل الغذاء ولكن أميركا ومعها بريطانيا رفضتا أي تعديل. لم يكن في أولويات الاهتمام الأميركي مصير الشعب العراقي ومصلحته، إذ كان بالامكان تحسين ظروف الناس باطلاق حريّة استيراد الغذاء

والأدوية مع شدّ الحزام على صدّام، ولكن هذا لم يحدث. بل كان الأهم، كما قالت واشنطن مراراً، نزع أسلحة العراق. حتى أنّ مسألة عدم تعامل صدّام مع لجنة التفتيش بالدقّة التي تريدها واشنطن أدّى مراراً إلى إصدار قرارات دولية جديدة ضد العراق (من نص القرار 707 لمجلس الأمن: "على العراق افساح المجال للجنة التفتيش بدخول أي موقع تختاره وبدون شروط).

وأمام رفض صدّام القبول ببرنامج الغذاء وعناد واشنطن عدم تحسين الشروط، دفع الشعب الثمن مضاعفاً؛ فحتى أساسيّات الحياة بدأت تنعدم من مياه الشفة إلى الكهرباء. وبدأ التقنين على نطاق واسع، وعاش العراقيون بدون كهرباء لفترات تتراوح بين 18 و22 ساعة يومياً، ومتى حضرت كانت شحيحة ولمدّة لا تتجاوز الساعتين أو الثلاث. وتعطّلت معظم وسائل المواصلات العامة من أوتوبيسات وقطارات وعَجزَ ذوو الدخل المحدود عن التنقل بسبب عدم امتلاكهم للسيارة. وحتى نظام الصحة العامة انهار ومعه تدهورت العناية والاستشفاء، فانحدر معدّل الأطباء إلى عدد السكان حتى أصبح بين الأدنى في العالم (طبيب واحد لكل 40 ألف مواطن). بينما انقطعت الأدوية وخاصة المضادات الحيوية[1] التي شكّل غيابها تهديداً للحياة.

وخلال عام من نهاية حرب الكويت وصل تأثير الحصار إلى درجة انقطاع الورق، فاستعمل الموظّفون الوثائق الحكومية القديمة ليكتبوا على الناحية الفارغة، فهدّد هذا الأمر مستوى التوثيق في الحكومة. ولكن هذا الأمر لا يقارن بالمرحلة التي تلت سقوط بغداد في نيسان/أفريل 2003 حيث عمد الأوباش إلى اقتحام الوزارات والأبنية العامة وحرق ملفّاتها وتجهيزاتها، وكلّها تمثّل البنية الحيوية لاستمرارية دولة العراق بعد صدّام.

وطرقت المجاعة أبواب العراقيين في التسعينيات إلى درجات لم يعهدوها سابقاً ولا حتى في أيام الامبراطورية العثمانية. فاكتفت العائلات بنصف كميات الطعام وعانى ملايين الأطفال من ضعف التغذية. وانتشرت الأمراض بسبب انهيار المرافق الصحية، ولم تعد هناك جهة تجمع النفايات، فغطّت الشوارع أكوام الزبالة، وانتشر المتسوّلون وجامعو فضلات المزابل. وكثير من المثقفين العراقيين الذين أمضوا عمراً في جمع الكتب النادرة واللوحات الثمينة من أنحاء العالم وجلبوها إلى منازلهم في

---

(1) Antibiotics.

العراق وجدوا أنفسهم يبيعونها رخيصة جداً ليشتروا الطعام. وبسبب ضآلة كمية الطعام التي حصلت عليها العائلات العراقية من شبكة التوزيع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، إضطرت إلى شراء الأغذية من الأسواق بأسعار مرتفعة جداً إبتلعت 80 بالمئة من مداخيل هذه العائلات.

في 14 نيسان/أفريل 1995، أصدر مجلس الأمن القرار 986 الذي أوجد صيغة دائمة "لبرنامج النفط مقابل الغذاء"، يخوّل العراق بموجبها تصدير كميات من النفط بقيمة ملياري دولار كل ستة شهور لشراء سلع إنسانية من أغذية وأدوية، ولكن تحت إشراف لجنة دولية من الأمم المتحدة. وطبعاً لم تستلم الحكومة العراقية أي مال، بل تمّ إيداع عائدات النفط في حساب مصرفي في بنك باريس في نيويورك. وبعد تردّد دام عاماً كاملاً، وافقت حكومة العراق على القرار ووقّعت مذكّرة تفاهم مع الأمم المتحدة في 20 أيّار/ماي 1996. ولكن الوضع لم يتحسن بعد ذلك إذ كانت مفاعيل القرار تنفذ على أي حال قبل صدوره.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1997، ظهرت بوادر تحسّن جديد في الموقف الدولي عندما خرج كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة بمشروع قرار يستند إلى حقائق الموت اليومي في العراق، يقضي بالبنود التالية:

أولاً، مضاعفة قيمة برنامج النفط مقابل الغذاء من ملياري دولار إلى 4 مليارات.

ثانياً، أن تُدفع هذه الأموال للعراق كل ستة أشهر.

ثالثاً، أن تؤجّل عملية دفع التعويضات للدول المتضرّرة من حرب الخليج حتى يتمكّن العراق من مواجهة الأزمة الانسانية الاقتصادية.

ولم يوافق مجلس الأمن على كل مقترحات أنان ولكنّه سمح بزيادة المبلغ كل سنة ابتداء من العام 1998 حتى وصل إلى حدود 10 مليارات دولار في السنة.

وعمدت اللجنة المشرفة على برنامج النفط مقابل الغذاء إلى توزيع المبلغ كالتالي:

53 بالمئة لشراء الغذاء والدواء والحاجيات الانسانية لـ15 محافظة في العراق.

30 بالمئة تعويضات عن حرب الخليج وخاصة للكويت.

10 بالمئة لتغطية نفقات نشاطات الأمم المتحدة المختلفة في العراق من لجنة

التفتيش إلى لجنة الحظر إلى الهيئات الأخرى، ولبعض عمليات الترميم في المنشآت النفطية.

13 بالمئة للامدادات الانسانية من غذاء ودواء وخدمات للمحافظات الثلاث في الشمال.

بموجب هذا التوزيع للعوائد، حصل 22 مليون عراقي في 15 محافظة يشكّلون 87 بالمئة من السكان على 50 بالمئة من المبلغ الاجمالي، في حين حصل 3 ملايين عراقي في 3 محافظات في الشمال على 13 بالمئة. وهذا يعني أنّ حصّة الفرد في الشمال زادت 50 بالمئة عن حصّة الفرد في المناطق الأخرى في العراق. وبالاضافة إلى هذا البرنامج، تمتّع الشمال بمعاملة تفاضلية في عدة أمور. وعلى سبيل المثال تولّى "برنامج الغذاء العالمي" التابع للأمم المتحدة توزيع الغذاء والدواء في الشمال فكان هدفه الرئيسي هو أن تحصل العائلات المحتاجة على 100 بالمئة من حاجتها.

أمّا في الجنوب فلم تكن نشاطات البرنامج تغطّي أكثر من 20 بالمئة من حاجة العائلات. ومن أسباب هذا الوضع أنّ البرنامج تأسّس في البداية لانعاش الشمال عام 1989، ولذلك اتّجهت جميع التبرعات العالمية إلى مناطق الأكراد واستمرت هكذا.

كما أنّ المنظمات التابعة للأمم المتحدة لم تكترث للاختلاف الشاسع في توزيع السكان بين المحافظات الثلاث في الشمال وبين باقي المحافظات في الوسط والجنوب حيث يقطن معظم سكان العراق. وعلى سبيل المثال أن منظمة يونيسيف التي تعنى برفاهية الطفل خصّصت 39 موظّفاً لنشاطاتها في الشمال، حيث 13 بالمئة من سكان العراق، و45 موظّفاً في الجنوب حيث أغلبية السكان. وشحنت اليونيسيف ما قيمته 528 ألف دولار من المساعدات الانسانية إلى العراق في شهر أيلول/سبتمبر 1996، ولكنّها وزّعت ما قيمته 316 ألف دولار في محافظات الشمال الثلاث و212 ألفاً في المحافظات الخمس عشرة الباقية في الوسط والجنوب.

هذا الاهتمام الاستثنائي بالشمال والتركيز على مساعدة الأكراد سمح للمنظمات غير الحكومية ولبعثات برنامج النفط مقابل الغذاء أن تتجّه نحو ترميم البنية التحتية في الشمال بعكس الجنوب الذي عانى من الإهمال وشحّ المساعدات. وهذا الشواذ في توزيع الرعاية على المناطق سمح للدعاوى الأميركية والبريطانية بالقول أنّ شمال العراق الذي لا يخضع لنظام صدّام لا يعاني من الحظر في حين تدهور الوضع الانساني في المناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة النظام. وسمح هذا الوضع

للولايات المتحدة باتهام صدّام والحكومة العراقية بهدر المساعدات وإساءة استعمال برنامج النفط مقابل الغذاء، بدليل أنّ لا وضعاً إنسانياً طارئاً في الشمال.

وما زاد الوضع سوءاً في المحافظات الخاضعة للسلطة المركزية، أنّ القوات الأميركية والبريطانية قامت بتدمير البنية التحتية العراقية عام 1991 أثناء حرب الخليج. ثم أجهزت على ما تبقّى منها في حرب الاستنزاف التي استمرّت حتى العام 2003. ومن جراء ذلك دمّرت محطات الماء والطاقة والمرافق العامة. وفي كانون الثاني/ جانفي 1999 دمّرت الطائرات الأميركية محطة طاقة في بغداد فقلّصت من مقدرة الحكومة على إصلاح محطات تكرير المياه. وبسبب الحظر الاقتصادي مُنع العراق من شراء قطع الغيار وإصلاح البنية التحتية كما مُنع من استيراد مادة الكلور المعقّمة للمياه. كل هذا التدمير وقع في المحافظات الخمس عشرة ولم يحصل في مناطق الشمال التي لم تقصفها القوات الأميركية والبريطانية ولم تدمّر بنيتها التحتيّة. كما ساعد الطقس المعتدل في الشمال على تحاشي أمراض الأطفال التي انتشرت في الجنوب من جراء تفشّي الجراثيم في مجمّعات المياه الآسنة والملوّثة وغير المكرّرة نتيجة الطقس الحار.

والمهزلة أنّ كافة عمليات الأمم المتحدة من رقابة وتفتيش، وبرنامج النفط مقابل الغذاء، كانت على نفقة العراق فلم تقم بتغطية تكاليفها ميزانية الأمم المتحدة كما هي العادة في ظروف مشابهة في دول أخرى.

ورغم أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء لبّى بعض الحاجات الانسانية، إلا أنّ توسيع البرنامج لم يؤد إلى تحسّن. فالمشكلة كانت أنّ المنشآت النفطية العراقية كانت عاجزة عن ضخ كميات كبيرة بسبب الحظر الأميركي على قطع الغيار والمعدات لتصليح ما تخرّب من منشآت الضخ والتوزيع وحقول البترول. ذلك أنّ شروط برنامج النفط مقابل الغذاء قضت بأن تقدّم حكومة العراق لائحة مشترياتها إلى مجلس الأمن، وأنّ من حق الدول الخمس الكبرى مراجعة اللائحة، وتعديلها إذا شاءت، وصولاً إلى رفض محتوياتها. فكانت واشنطن ومعها لندن تستلمان اللائحة وتتأخّران في الموافقة أو تشطبان بعض المواد والبضائع. وأحياناً كانت اللائحة مشابهة لسابقاتها ويمكن أن تحصل على موافقة فوريّة. ولكن كانت المراجعة والموافقة الأميركية تستغرق أربعة شهور أو أكثر.

كان العراق يشهد الجحيم مع كل خطوة في تعامله مع أميركا وبريطانيا في لجنة

الحظر. ومثال على الصعوبات التي عانى منها العراق في البرنامج الذي يجب أن يؤمّن الغذاء والدواء لشعبه، أنّه من أصل 37 لائحة مشتريات في الفترة من أيار/ماي 1996 وحتى آذار/مارس 1997، حصل العراق على الموافقة على 9 فقط.

كما جرت محاولات أخرى لتخفيف وطأة العقوبات على الشعب العراقي ولكنها لم تتكلّل بالنجاح. وعلى سبيل المثال أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1409 في 4 أيار/ماي 2002، بإيعاز من الادارة الأميركية. وتضمّن القرار إعلاناً عن "عقوبات ذكيّة" قيل بأنّها ستخفف الحصار عن الشعب العراقي وتشدّد الرقابة على برامج التسلّح العراقية، عبر فسح المجال لاستيراد البضائع المدنية من أغذية وأدوية والتركيز على حظر البضائع التي تساهم في صناعة الأسلحة.

ولكن هذه العقوبات "الذكيّة" كانت كالأسلحة الذكيّة التي استعملتها الولايات المتحدة ضد العراق والتي لم تميّز بين هدف مدني وآخر عسكري. فكان القرار الجديد مجرّد لعب على الكلمات عندما تكلّم عن تخفيف الحصار عن الشعب العراقي في حين أنّه قوّى من شكيمة الولايات المتحدة في مواصلة الحصار وبمباركة دولية شاملة هذه المرّة مشفوعة بقرار من مجلس الأمن. وكانت النيو يورك تايمز[1] واضحة في أنّ القرار الجديد هدف إلى امتصاص المعارضة الدولية الشعبية والرسمية ضد العقوبات المفروضة على العراق منذ 1990، وإلى خلق أجواء قرّبت اللجوء إلى حرب مفتوحة ضد العراق في حال لم "يتعاون" تماماً مع لجنة التفتيش. ذلك أنّ القرار الجديد أعطى غطاء ديبلوماسياً لتبرّر ادارة جورج بوش الأميركية الحاجة إلى عمل عسكري يطيح بصدّام حسين. وهكذا في أواسط 2002 كانت الخطط جاهزة تماماً لاجتياح العراق ولم يبق إلا "كبسة زر" لبدء العمل العسكري.

وكانت الفاينشال تايمز اللندنية أكثر وضوحاً عندما نقلت عن لسان ناطق باسم الحكومة الأميركية أنّ الأمر مجرّد دعاية أو علاقات عامة تساعد على نقل اللوم في أثر العقوبات على الوضع الانساني المؤلم في العراق من واشنطن إلى نظام صدّام حسين، وتُظهر أميركا وكأنّها تقوم بعمل ما من أجل شعب العراق[2].

ليس فقط أنّ القرار الجديد لم يكن "ذكيّاً" كما طُرح، بل أعطى الولايات

---

(1) نيويورك تايمز 15 أيار/ماي 2002.

(2) فايناشال تايمز 15 أيار/ماي 2002.

المتحدة المزيد من الصلاحيات للموافقة على - أو رفض - لوائح المشتريات العراقية لتقرر إذا كان غرض المشتريات مدنيّاً أم عسكريّاً أم "مزدوج الاستعمال". وبهذا المعيار أصبحت سيارة الاسعاف للمستشفى مزدوجة الاستعمال. ولقد أعلنت بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة فور صدور القرار أنّ الأمم المتحدة لا تزال الوصي على أموال عائدات النفط العراقي لتراقب أوجه إنفاقها. وبعد ذلك قدّمت البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة لائحة بمئات الصفحات حول السلع التي تعتبرها الولايات المتحدة مزدوجة الاستعمال ويجب الحصول على الموافقة المسبقة قبل شرائها. وتردد أعضاء مجلس الأمن فترة قبل توقيع هذه اللائحة المجرمة التي حرمت العراق من كل سلع الحياة الضرورية تقريباً والتي يشتريها بماله الخاص الذي تحتجزه الأمم المتحدة. ولكنّ أعضاء مجلس الأمن عادوا ووافقوا على اللائحة تحت الضغط الأميركي.

وأمثلة على قرارات الولايات المتحدة التعسفيّة حول السلع التي كان يُسمح للعراق بشرائها هي منع شراء 500 سيارة إسعاف طلبها العراق بعد استلامه تقريراً من منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة يؤكد على الحاجة الماسّة والفورية لهذه السيارات. ولكن أميركا رفضت هذا الطلب فوراً بحجة الاستعمال المزدوج، ثم تراجعت عنه بعد ستة أشهر من الأخذ والرد وسمحت بشراء 200 سيارة إسعاف. كما منعت الولايات المتحدة شراء مواد طبيّة وتعقيمية وحُقن لبعض الأمراض ومنعت حتى أقلام الرصاص التي رأى فيها الأميركان استعمالاً مزدوجاً. كما منعت لجنة العقوبات طلبات شراء قيمتها مليارات الدولارات تضمّنت أجهزة كمبيوتر ضروريّة للمؤسسات الحكومية لكي ترعى شؤون المواطنين، وقطع غيار للمنشآت الصناعية والحيوية، ومعدات طبية وتجهيزات للمستشفيات وكتب ومجلات، وتقريباً كل ما يحتاجه أي مجتمع عادي ليستمرّ في البقاء.

في أيّار/ماي 2002، وفيما كان سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون نيغروبونتي، يبارك القرار 1409 ويصرّح أنّ لا قيود على العراق لاستيراد المواد الانسانية بل إنّ نظام صدّام هو الذي لا يستعمل الأموال لشرائها، كان الموظفون الأميركان يحتجزون طلبات عراقية لشراء مواد غذائية وطبية بقيمة 5 مليارات دولار. ولقد رأى الناشط البريطاني لحقوق الانسان جون يغلر أنّ لوائح لبضائع التي ما زالت قيد الدرس تضمّنت 18 نوعاً من المعدات الطبية للقلب والرئة ومضخّات مياه ومواد

زراعية ومعدات لمكافحة الحرائق ومساحيق الغسيل. وجال بيغلر على مستشفيات العراق فلاحظ رائحة البنزين القاتلة التي كانت المستشفيات تستعملها لتعقيم بلاط الغرف والممرّات بسبب انقطاع مواد التنظيف.

ولم يكتفِ الأميركيون بعرقلة عمليات الشراء بل إنّ نشاط توزيع الغذاء على الأرض داخل العراق كان يناقض ادعاءات واشنطن. فلقد أشارت تقارير الأمم المتحدة التي اعتمدت على معلومات موظفيها داخل العراق أنّ شبكة توزيع الغذاء والدواء التي أدارتها الحكومة العراقية كانت متقنة وشديدة التعقيد والفعالية، وكانت تصل إلى كل المواطنين في وقت قياسي. حتى أنّ مدير برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، "طون ميات"، صرّح بأنّ "نظام التوزيع الحكومي العراقي لا مثيل له في العالم ويصل إلى من يجب أن يصل إليه. ولكن الناس وصلوا إلى درجة من الفقر أضطروا معها إلى بيع حصّتهم من الغذاء ليشتروا حاجات أخرى".

المشكلة كانت في صعوبة وصول الأغذية والأدوية وصعوبة شرائها بسبب القيود والتأخيرات الأميركية في الموافقة على الطلبات العراقية. ولقد حاولت حكومة العراق الصمود في وجه الحظر الدولي من خلال شبكات التوزيع التي أقامتها، ولكن الكميّات التي كانت تؤمّنها للعائلات كانت تنحدر باستمرار. فكانت عطاءات الحكومة تؤمّن نسبة 53 بالمئة من حاجيات العائلات عام 1991 وانحدرت إلى 34 بالمئة في أوائل العام 1995. ومع ارتفاع المبالغ التي سمح بها مجلس الأمن للعراق لشراء حاجياته من الغذاء والدواء خفّ الضغط قليلاً وساعد في إبقاء معظم العراقيين على قيد الحياة.

ولكن الظلم والعدوان الأميركي لم ينتهيا مع سقوط النظام، إذ إنّ الغزو الأميركي في آذار/مارس 2003، وبعد 9 أشهر من القرار 1409، عطّل الشبكات الحكومية، فوقف الجيش الأميركي منتصراً على 25 مليون مواطن غاضب جائع تفتك بهم الأمراض بعد 12 سنة من الحصار الذي فرضته الحكومة الأميركية.

لقد حاول العراق دوماً الالتزام بحرفيّة قرارات مجلس الأمن رغم أنّ واشنطن ولندن سعتا إلى توسيع معاني وسلطات القرارات إلى أقصى حدّ ممكن. فاستغل صدّام ثغرة التعسّف الأميركي البريطاني في التطبيق وشجّع فرنسا وروسيا والصين على الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية على السياسة العالمية. ولعل دلائل الخلافات الدولية

في نهاية العام 2002 وبداية العام 2003 حول العراق أكّدت على صحّة هذه النظرة العراقية، حيث وقفت أميركا ومعها بريطانيا في وجه الأسرة الدولية.

موت مليون طفل عراقي

في التسعينيات بدأ المجتمع العراقي يتفتت فغابت منظمات المجتمع المدني وعمّ الفساد وركن الشعب إلى مصيره. وبدأ أبناء الطبقة الوسطى في المدن العراقية، رمز العز السابق، يبيعون ممتلكاتهم على الأرصفة لسد رمقهم. وعندما أصبحوا لا يجدون ما يبيعونه إضطروا إلى التسوّل. وانتشرت عمليات السرقة على نطاق واسع، فوصلت معدلات سرقة السيارات من الطرق إلى 40 ألفاً في العام. فعمد النظام إلى أنواع شريرة من العقاب لسارقي السيارات كالاعدام وتعليق الجثّة على أعمدة الكهرباء وقطع أحد الأذنين.

ورغم فيضان التقارير من المنظمات الانسانية والدولية عن معاناة العراقيين وأدلّة عن فشل العقوبات والحصار في قلب النظام أو في تغيير سياسة صدّام، إلا أن الولايات المتحدة لم تبدِ شفقة على الناس العاديين ولم تحاول التخفيف من الوطأة على الشعب والتفكير في أساليب مبتكرة للضغط على النظام. وذهبت محاولات الدول الكبرى الأخرى لتخفيف الوطأة عبر مجلس الأمن أدراج الرياح؛ إذ كانت واشنطن ولندن تستعملان الفيتو دائماً. وأيضاً أدّى الحصار إلى النتيجة المعاكسة لتلك المرجوة من العقوبات. فلقد أكّد الحصار للعراقيين أنّ أميركا هي وراء مصائبهم وجوعهم وليس صدّام، وأنّ أميركا لو شاءت لأشبعت الشعب العراقي ومكّنته من التركيز على سلبيات النظام وليس العكس. وتساءل العراقيون مراراً لماذا لاتقدم أميركا على عمليّة سريّة للتخلص من صدّام ما دامت المشكلة هي شخص واحد؟ ولماذا لم تساعدهم عندما انتفضوا على النظام؟

وللاشارة إلى التدهور السريع في وضع أطفال العراق، فلقد كانت نسبة وفيات الأطفال 37 بالألف عام 1989، فتضاعفت إلى 120 بالألف عام 1991 (بزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف). كما أنّ أرقام اليونيسيف أكّدت هذا الاتجاه، حيث زادت وفيات الأطفال بنسبة 250 بالمئة من 50 بالألف عام 1990 إلى 125 بالألف عام 1998. وحتى في بداية عقد العقوبات القاتلة، ذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية أنّ النظام الصحي العراقي قد أصبح بدائياً وفي غاية التخلّف وبدون أدوية ومعدات وعدد كافٍ

من الأطباء. وازداد الوضع سوءاً فيما بعد، فأفاد تقرير لليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة لشؤون الأطفال) أنّ مائة ألف طفل عراقي ماتوا عام 1993 بسبب الحصار وانعدام الغذاء والدواء. وأن 5500 مؤسسة تعليمية في العراق تعرّضت للدمار والخراب والنهب وبحاجة إلى ترميم وتجهيز ومعدات لكي تعود إلى استيعاب ملايين الأطفال. كما انتشرت أمراض كالسكّري فإزدادت إلى الضعف عام 1993، ثم انفجرت هذه الأمراض إلى خمسة إضعاف لدى العراقيين فوق سنّ الخمسين عام 2000. كما انتشر مرض الكوليرا وسُجلّت آلاف الاصابات الجديدة كل سنّة من التسعينيات، وتضاعفت إصابات التيفوئيد عشرات المرات.

خلال فترة التسعينيات، دأب زوار العراق الأجانب من ديبلوماسيين وموظّفين في هيئات الأمم المتحدة على مشاهدة الوضع الانساني من موت الأطفال إلى تراجع الوضع الصحي والمعيشي. ولقد جال الناشط "جون بيغلر" على مستشفيات في بغداد وخارجها، وطلب من الأطباء أن يدوّنوا في مفكّرته الأدوية والمعدات التي يحتاجونها لممارسة مهنتهم. وكان من ضمن حاجياتهم التي دوّنها بيغلر أدوية أساسية ومعدّات بديهية لا يمكن القيام بأي علاج من دونها مثل أكياس الدم والمصل ومضادات حيويّة يمكن لدى استعمالها وقف أمراض عديدة كالسل والاسهال (الديزنطاريا). وبسبب غياب حقن المورفين، توفيّ عدد كبير من المرضى بسبب آلام مبرحة كان توافر المورفين سيخفّفها. وكلما طلبت الحكومة العراقية أدوية ومعدات طبيّة كانت لجنة برنامج النفط مقابل الغذاء في نيويورك تماطل عدّة أشهر للموافقة عليها أو على بعضها. وقال الطبيب جواد العلي خبير السرطان في إحدى المستشفيات لبيغلر: "إنّه جحيم قاتل ما نعيشه. لا يمكننا أن نقوم بعملنا لمعالجة الناس. نقدر أن نهتمّ فقط بـ20 بالمئة من الحالات. ولكن هذا أفضل من أن لا نعالج أي حالة وإلا فقد الناس الأمل. وعلى أي حال لم يبق للكثير من العراقيين أي أمل في الحياة".

كما أنّ أطباء من اليونيسيف ومنظّمة الصحة العالمية ومنظّمة الغذاء والزراعة الدولية لاحظوا آثار سوء التغذية والمجاعة بأشكال مختلفة في مستشفيات العراق التي زاروها. حيث شاهدوا أطفالاً يزنون نصف ما هو متوقّع بالنسبة لسنّهم، وقد شُطفت وجوههم وأصبحت أضلاعهم عبارة عن عظام يغلّفها الجلد، ويعانون من حالات شديدة من الاسهال وأمراض المعدة. وبرأي الدكتور بيتر بيليت الطبيب الاختصاصي

بسوء التغذية، لم يكن هؤلاء الأطفال يشكون من سوء التغذية فقط بل كانوا في حالة احتضار تؤدي إلى موت حتمي، تسمّى في الطب "ماراسموس"، أو "إنضواء أعضاء الجسم واضمحلالها". وعرض بيليت في تقريره مجموعة صور لهؤلاء الأطفال. واستنتج أنّ معظمهم عاشوا على طعام هزيل قوامه الحبوب وخاصة الأرزّ وحساء خفيف يغلب عليه الماء الملوّث. ولقد خلا هذا الغذاء من عدّة فيتامينات ومعادن ومغذّيات أساسية وأدّى إلى ضعف في الدم ومضاعفات سلبية في الجسم.

وخرجت بعثة الدكتور بيليت بإحصاءات من دراستها لوضع الأطفال أنّ تدهور حالهم الصحيّة إلى هذا الحدّ يعود إلى خسارة الغذاء الذي يتناولونه بسبب الاسهال المزمن وإلى تدّني كميّة الغذاء التي تصل إليهم وإلى ضعف النمو الجسدي. كما لاحظ أنّ الوضع أسوأ بكثير في المدن خارج بغداد حيث لاحظ حالات خطيرة في مدينة كربلاء إلى جنوب العاصمة. وقامت البعثة بقياس المجاعة في صفوف العراقيين فوق سنّ 18 سنة، وهي السن القانونية لنهاية مرحلة الطفولة حسب مبادىء منظّمة العمل الدولية في جنيف. فتبيّن أنّ 26 بالمئة من الكبار (ما فوق 18 عاماً) يعانون من نقص فادح في التغذية مقارنة بنسبة الـ5 بالمئة المقبولة دولياً[1].

وزارت السيدة "كاثي كيلي" من منظمة أميركية هي "أصوات في البرية" مدينة البصرة في آب/أوت 1996، هذه المدينة التي كانت مركزاً نفطياً هائلاً ومن أغنى مدن العالم. ونقلت صورة من مستشفى الأطفال فيها:

> "أخذنا الدكتور "طارق هاشم حبّة" الرئيس الشاب للمستشفى في جولة على أجنحة الأطفال، فشاهدنا طفلاً بعد طفل في حالة يرثى لها، بعضهم هياكل عظمية وبعضهم يأس الأطباء من حالته فتُرك لوحده يموت ببطء. رأينا أطفالاً يعانون من ضعف الدم وسوء التغذية وأمراض التنفّس واللوكيميا وأمراض الكلية. وفي غرفة رأيت 14 جهازاً مُخصّصاً لحماية الأطفال بعد الولادة مباشرة، ولكن هذه الأجهزة كانت تراكم الغبار وخارج قيد الاستعمال بسبب غياب قطع الغيار لتصليحها. أمّا "بنك الدم" في هذا المستشفى الكبير نسبيّاً فكان عبارة عن برّاد صغير الحجم في زاوية غرفة، كما كان هناك جهاز نقل مصل واحد وقديم.

---

(1) (Sanctions, Nutrition and Health in Iraq, Peter L. Pellett, pp. 185-203, In Iraq Under Siege).

وشرح الدكتور حبّة أنّ المستشفى تعاني من نقص في الملاك وفي غياب عدد كبير من الأطباء والممرضات. إذ إنّ الدخل الشهري في المستشفى قليل جدّاً لا يسمح بشراء الطعام لعائلات الأطباء والممرضات. فيضطر معظمهم إلى العمل في المطاعم أو التاكسي أو بيع الخضار. أمّا الممرضات القليلات اللواتي التقيناهن فشكون من انعدام الأجهزة والأدوية التي تدرّبوا على استعمالها لمساعدة المرضى. ولضآلة عدد الملاك، رابط الأهالي حول أسرّة مرضاهم لخدمتهم ومساعدتهم. وشرح الدكتور حبّة معاناته كطبيب وشعوره بالذلّ من جراء انعدام الأدوية والمعدّات لممارسة مهنته وعدم قدرته على تقديم العلاج. "ما يفرّقني عن المريض هو الروب الأبيض الذي أرتديه"، ونظر الدكتور إلى طفل يموت على السرير بسبب غياب المضادات الحيوية التي يمكنها إنقاذه"[1].

وشرحت كاثي كيلي عن وضع مياه الشفة:

"الحرارة ارتفعت في البصرة إلى 140 درجة فهرنهايت، وفي هذه الحال يحتاج الانسان إلى شرب غالون من الماء كل يوم. ولكن لأنّ العقوبات منعت مادة الكلور المطهّرة لماء الشفة، أصبحت المياه ملوّثة، وهرع الناس الذين يملكون المال لشراء المياه المعبّأة. ولكن حتى المياه المعبأة كانت ملوّثة إلى درجة كبيرة ومضرّة بالصحة. وفي زيارة لمصلحة المياه في البصرة عرض علينا المسؤلون أنابيب علاها الصّدأ ما زالت قيد الاستعمال لنقل المياه إلى المدينة ولكن في عدّة أماكن رأينا أنابيب المياه تجتاحها مياه المجارير بسبب الثقوب العديدة التي تسمح بتسرّب السموم والمواد الملوّثة إلى أنابيب المياه".

كما زارت كيلي "مستشفى القادسية" في بغداد. والتقطت صور الأمهات والأطفال، وسألتهم عن أمراضهم وأحوالهم: سيدة في السابعة والعشرين من عمرها تخدم طفلها الذي يعاني من التهابات في مجاري التنفس، استعملت كل ما تملك من مال وحاجيات لشراء أدوية ولكن كل هذا لم ينفع. وطمأنتها كيلي أنّ قصّتها ستحرّك الضمائر في الولايات المتحدة. وردّت السيدة العراقية: متى؟ لقد وصل طفلي إلى الرمق الأخير وبات على شفير الموت. هل ترضى الأمهات في أميركا هذا الوضع لأطفالهن؟ ست سنوات ونحن نعيش تحت العقوبات!"، قالت الأم.

(1) Kathy Kelly, The Children of Iraq in Iraq Under Siege, pp. 152-153.

في العام 1999 زار بيغلر مبنى الاوركسترا الوطنية العراقية والتقى المايسترو محمد أمين عزّت الذي تختصر معاناته مأساة العراق. وشرح له عزّت أنّ انقطاع الكهرباء دفع العراقيين إلى استعمال مصابيح رخيصة تشتغل على الكاز للاضاءة والطهي والتدفئة. وأنّ هذه المصابيح كانت من نوعيّة رديئة تنفجر في وجه مستعمليها. وهذا ما حدث لزوجة عزت، جيهان، التي انفجر في وجهها المصباح فقذف الكاز المشتعل على ملابسها وجسدها، وأتت عليها النيران. "لقد دمّرني مشهد زوجتي تشتعل أمام عينيّ"، قال عزت لبيغلر، "فطوقّتها بذراعيّ وجسدي محاولاً إخماد النار، ولكن بدون فائدة. ماتت حرقاً، وإنني أتمنى كل يوم لو متُّ مكانها". ولاحظ بيغلر أنّ أصابع عزّت في اليد اليسرى قد التصقت ببعضها البعض بفعل النار، ولكنه بكل شجاعة صعد منصّة المايسترو في القاعة المضاءة بمصابيح الكاز وبدء مع الفرقة عزف سمفونية "كسّارة البندق"[1] لتشايكوفسكي. ولاحظ بيغلر أنّ الآلات الموسيقية التي يستعملها أعضاء الفرقة في حالة يُرثى لها، فالكلارينيت نقصتها مفاتيح والكمان نقصته أوتار وهكذا، وأوراق النّوتة كانت نادرة. وشرح عزّت فيما بعد أنّ "أحدهم" (أي عضو في لجنة مراقبة المشتريات) في نيويورك قرّر أنّ العراق لا يحتاج آلات موسيقية. وأنّ معظم أعضاء الفرقة تركوا العراق. "لماذا لا يتوقف ما يحصل للعراق؟"، سأل عزّت، "هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرحه على نفسه كل إنسان متمدّن"[2].

خرج بيغلر من العراق واتّجه إلى نيويورك ليرى كيف تمارس لجنة النفط مقابل الغذاء مهمّتها في القضاء على شعب العراق. فرأى البيروقراطية التي تراقب المشتريات العراقية تعيش في بحبوحة في مدينة نيويورك وفي مكاتب وثيرة وإلى جانبها كافتيريا تقدّم أطعمة لذيذة بأسعار متهاودة، وخارج مكاتبها عُلّق الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يؤكّد حق كل إنسان في هذه الدنيا في الحياة وفي العيش الكريم. وقابل بيغلر كوفي أنان في كانون الأول/ديسمبر 1999، وسأله: "بصفتك الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على العراق، ماذا تقول لذوي 150 طفلاً

(1) Casse Noisette.

(2) John Pigler, «Collateral Damge», p.79 in Iraq Under Siege.

يموتون في العراق كل يوم؟" فردّ أنان بأنّ "مجلس الأمن يدرس الآن عقوبات ذكيّة تستهدف قادة العراق حتى يلتزموا بالقرارات وليس أطفال العراق". ولكن تبيّن فيما بعد أنّ قصّة العقوبات الذكيّة كانت خدعة أميركية عقّدت الأمور وأطالت أمد الحظر.

ومن مكتب أنان انتقل بيغلر إلى مكاتب لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والتي يرأسها السفير الهولندي "بيتر فان فلسوم". وخلال حديثه مع فان فلسوم أصيب بيغلر بصدمة أنّ هذا الشخص الذي يتحكم بمصير ملايين العراقيين لم يذكر "العراق" أو "الشعب العراقي" في حديثه مرّة واحدة، وأنّ كل عمل اللجنة كان لمعاقبة ومراقبة شخص واحد هو صدّام. وهذه فقرة من الحوار الذي دار بين بيغلر و"فان فلسوم" تعطي فكرة عن العقليات التي سيطرت على لجان الأمم المتحدة:

بيغلر: لماذا يجب معاقبة السكان المدنيّين والأبرياء من أجل جرائم صدّام؟

فان فلسوم: إنها مشكلة صعبة. عليك أن تدرك أنّ نظام العقوبات هو أسلوب علاجي يحقّ لمجلس الأمن أن يتبنّاه وهو أسلوب موجع مثل استعمال القوّة العسكرية.

بيغلر: ولكنّه يوجع مَن؟

فان فلسوم: طبعاً هذا هو المشكل. ولكن إذا استعملنا القوّة العسكرية فلا بدّ من حصول إصابات جانبية (Collateral damage)

بيغلر: من هذا المنطلق، يمكن اعتبار شعباً بأكمله بأنه ضحيّة إصابات جانبية. هل هذا صحيح؟

فان فلسوم: لا..أنا أقول إنّ العقوبات تؤدّي إلى إصابات جانبية مثل العمليات العسكرية..أنت تفهم عليّ ماذا أقول..يجب أن ندرس هذا الأمر.

بيغلر: هل تؤمن أنّ من حقّ كل الشعوب أن تتمتّع بحقوق الانسان بصرف النظر عن البلد الذي يعيشون فيه وعن نوعية نظام هذا البلد؟

فان فلسوم: نعم.

بيغلر: ألا يعني ذلك أنّ العقوبات التي تفرضونها تؤدي إلى حرمان ملايين البشر من حقوقهم الانسانية؟

فان فلسوم: ولكننا نملك وثائق عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها النظام العراقي ضد حقوق الانسان.

بيغلر: لا شك في ذلك، ولكن ما هو الفارق الرئيسي بين مخالفات حقوق الانسان التي يرتكبها النظام في العراق وبين التي ترتكبها لجنتكم ضد شعب العراق؟

فان فلسوم: هذا موضوع معقّد يا سيد بيغلر.

بيغلر: ماذ تقول لأولئك الذين يصفون عقوباتكم التي سبّبت موت الكثيرين في العراق بأنها نوع من أنواع أسلحة القتل الجماعي ولها ذات المفعول كالأسلحة الكيماوية؟

فان فلسوم: لا أعتقد أنّ هذه مقارنة عادلة.

بيغلر: أليس موت نصف مليون طفل خلال فترة زمنية قصيرة بفعل العقوبات نوعاً من أنواع القتل الجماعي؟

فان فلسوم: لا أعتقد أنّك ستقنعني..لقد غزا العراق الكويت عام 1990..و..

بيغلر: لتصوّر أن بلدك هولندا سيطر عليها ديكتاتور هولندي مثل صدّام حسين، وأنّ عقوبات فُرضت على هولندا وبدأ أطفال هولندا يموتون كالذباب. كيف ستشعر ساعتئذٍ؟

فان فلسوم: لا أظنّ أنّ سؤالك عادل. إنّنا نتكلّم عن وضع..عن حكومة إجتاحت جيرانها وتمتلك أسلحة الدمار الشامل..

بيغلر: إذاً، لماذا لا يوجد عقوبات على إسرائيل التي احتلت فلسطين وغزت لبنان مراراً وتمتلك أسلحة دمار شامل؟ لماذا ليس هناك عقوبات على تركيا التي هجّرت 3 ملايين كردي في شرقي تركيا وقتلت 30 الفاً منهم؟

فان فلسوم: هناك عدّة دول تقوم بأعمال لا تعجبنا. لا يمكننا أن نكون في كل مكان. إنّه وضع معقّد[1].

منذ بدء الحظر على العراق، وُلدت عشرات الجمعيّات الانسانية غير الحكومية في الولايات المتحدة للعمل على فضح الممارسات ضد شعب العراق ووقف نظام العقوبات القاتل. واستطاعت هذه الجمعيات والمنظمات مدّ العون للشعب العراقي عبر تبرعات من الأفراد والمؤسسات بلغت قيمتها أكثر من 250 مليون دولار وحقّقت تخفيفاً ولو رمزيّاً من المعاناة. في حين كان العمل الهام للمنظمات إعلاميّاً بالدرجة

(1) John Pigler, «Collateral Damage», in Iraq Under Siege, pp. 80-81.

الأولى داخل الولايات المتحدة وبريطانيا، ما أقلق حكومتي البلدين وشوّه سمعة المقيمين في البيت الأبيض وفي 10 داوننغ ستريت في لندن. ولم تعمل هذه المنظمات فقط على محاربة العقوبات بل كان أعضاؤها في مقدّمة ملايين الناس الذين خرجوا ضد غزو العراق في خريف العام 2002 وشتاء العام 2003 حول العالم.

ومن هذه الجمعيات منظمة "أصوات في البريّة" التي شكّلت تحدياً رمزياً ولكن لافتاً للحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة. فكانت هذه المنظمة تجمع التبرعات والأدوية والأغذية والمعدات المدنية في الولايات المتحدة وتتولى شحنها وتوزيعها داخل العراق. وعندما قامت المنظّمة بنقل مساعدات لا تزيد قيمتها عن 60 ألف دولار، ردّت الادارة الأميركية على هذا التحدّي للحظر بمعاقبة أعضاء المنظمة بغرامة تصل إلى مليون دولار، وعقوبة إدارية قيمتها 250 ألف دولار، وتهديد بفترات سجن لأعضاء المنظمة تصل إلى 12 سنة.

ولم تتراجع المنظّمة عن عملها، فنقلت كميات من الأدوية إلى بغداد واتّفقت مع منظمات مشابهة في بريطانيا لتصوير فيلم يسجّل معاناة العراقيين. وهكذا أصبحت "منظمة أصوات في البريّة" قضية تتناقلها وسائل الاعلام في الولايات المتحدة وأوروبا كمجموعة مواطنين أميركيين من اصحاب الضمير. وفي إحدى النشرات الاخبارية، شاهد العالم ممثّلة المنظمة كاثي كيلي تقف أمام "مركز صدّام الطبي" في بغداد وتُعلن:

> "داخل هذه المستشفى هناك طفل مصاب باللوكيميا اسمه بشّار. وصل هنا أمس لأنّ حالته أصبحت بدون أمل. ومعي هنا في حقيبتي أدوية أعتقد أنها ستنقذ حياة هذا الطفل. معي دواء "كايتوتوكسين" يسمّى فينكريستين، ومعي مضادات حيويّة متطوّرة. حكومتي تقول إنني أخالف القانون إذا أعطيت بشّار هذه الأدوية. أقول لكم إنني لا أؤمن أنّ ما أقوم به هو خطأ. بل إنّ نظام العقوبات الاقتصادية هو جريمة تمثّل أسوأ أنواع قتل الأطفال في العالم"[1].

ودخلت كاثي كيلي المستشفى ووصلت إلى سرير الطفل بشّار وسلّمت الطبيب عند سريره حقيبة الأدوية.

لقد حدّدت الرسالة التي بعثت بها وزارة الخزينة إلى منظمة أصوات في البريّة

---

(1) Kathy Kelly, The Children of Iraq in Iraq Under Siege, pp. 156-15.

أنّ على المنظمة الالتزام بالقانون خلال 30 يوماً. ولكن المنظمة ردّت برسالة مهذّبة شكرت فيها الوزارة على لفتها النظر إلى أنّ تحدّي العقوبات يشكّل خرقاً للقانون، "ولكن المنظمة ستواصل عملها في جمع التبرعات وفي زيارة العراق وتوزيع الأدوية والأغذية". ودعت المنظمة في نهاية الرسالة موظفي الوزارة إلى الالتحاق بها لمساعدة الشعب العراقي. وخلال سنوات عملها في محاربة الحظر، نشرت المنظمة عدّة كتيبات ومنشورات تُدين وتفضح الجرائم التي تمارسها لجنة العقوبات الدوليّة التي أدت إلى تقوية نظام صدّام حسين وإضعاف الشعب العراقي. واستمرّ عمل هذه المنظّمة حتى بعد غزو العراق عام 2003.

كما تطوّع أميركي آخر هو "جورج كاباجيو" للمساعدة الانسانية في العراق ووصف زيارته لمستشفى في الموصل في فصل الشتاء:

> "كانت أروقة المستشفى باردة في غياب التدفئة، ودخلنا غرفة باردة أيضاً فيها عدّة أطفال يعانون من مرض تعفّن الدم (سبتيسيميا). فالتفتُ إلى رفيقي الموظف في الهلال الأحمر العراقي وسألته عن حالة علاج هؤلاء الأطفال. وكان رفيقي هذا يجيب عن أسئلتي دائماً بهدوء وتهذيب. ولكن عندما سألته عن هؤلاء الأطفال، إنقلب لونه وتورّم وجهه من الغضب وحدّق بي في نظرة لم أرها من قبل، ثم أجاب باقتضاب: تعلم يا سيدي أنه بسبب انقطاع الأدوية كل هؤلاء الأطفال سيموتون قريباً. ثم مضى في طريقه"[1].

وفي بغداد تحدّث كاباجيو مع الدكتور محمد هلال رئيس قسم الأطفال في احدى المستشفيات. وشرح الدكتور هلال أنّ علاج اللوكيميا وأنواع السرطان الأخرى في العراق في السابق كان ينجح بنسبة 70 بالمئة مقارنة بالولايات المتحدة. أمّا اليوم فهو ينجح بنسبة 7 بالمئة فقط. وشرح هلال أنّ ارتفاع الحالات والوفيات مرتبط باستعمال الحليفين بريطانيا وأميركا لقذائف المورتر واليورانيوم المستنفد، وكذلك بالثمن الباهظ للأدوية وإلى أنّ تطور معالجة السرطان عبر أساليب "الكيموتيرابي" لم يكن متوافراً في العراق. والمحصلة أنّ السرطان هو بمثابة حكم بالاعدام على أطفال العراق وكل ما يمكن تقديمه لهم هو التخفيف من الألم قبل الموت وليس العلاج.

---

(1) Sanctions Killing a Country and a People, George Capacio, in Iraq Under Siege, pp. 175-177.

"وقدّمني الدكتور هلال إلى فتاة في الرابعة عشرة من عمرها اسمها شيماء. كانت تنام على بطانية أحضرها أهلها لعدم توافر البطانيات في المستشفى، وفوق رأسها عُلّق كيس دم فارغ ومنه امتدّ أنبوب بلاستيكي انتهى في إبرة في رسغ يدها. وكانت يدها ممصوصة خالية من الحياة تكاد ترى من خلالها من شدّة شفافية جلدها. نظرت الطفلة إليّ بعيون ضعيفة هالكة ولم تقو على الكلام ولا حتى على الايماء برأسها. كانت أمّها وجدّتها واقفتين وهما تبكيان. وشرح الطبيب أنّ شيماء تشكو من سرطان الورم اللمفاوي من فئة "هودجكن". وأنّ العائلة باعت كل ما تملك لتسدّد ثمن الدواء. والآن المستشفى لا تملك دواء لشيماء فلم يبق لها من الحياة سوى يومين أو ثلاثة"[2].

ووصف كاباجيو زيارة أخرى في كانون الثاني/جانفي 1998 إلى مستشفى الكرامة في بغداد حيث التقى مديرها رعد اليوسفاني.

"قال اليوسفاني: الارادة على الحياة هو كل ما تبقى لنا.

سرنا في أروقة المستشفى وكنا نرى البخار يتصاعد من تنفسنا من شدّة البرد. نظام التدفئة المركزيّة معطّل ولا إمكانية لاصلاحه. في جناح الأطفال رأيت مدفأة صغيرة تبرّع بها ذوو أحد المرضى. وحتى بعض اللمبات للاضاءة داخل المستشفى تبرّع بها الأهالي. في غرفة "الديلزة" والعناية بالشرايين شاهدتُ نساءً ورجالاً في غاية الفقر يرجفون برداً تحت البطانيات، بعضهم نائم وبعضهم ينظر إلينا بعيون تعبة ومرتعبة. قال لي الدكتور اليوسفي: عندنا 13 جهاز للديلزة يعمل منها ستة فقط والباقي معطّل بحاجة إلى قطع غيار وتصليح. أنابيب مساعدة المرضى العاجزين عن قضاء حاجتهم والتي يجب رميها بعد استعمالها، يتمّ غسلها واستعمالها مراراً. والحقنة الأنبوبية التي تسمح بنقل الدم غير متوافرة دائماً لكل المرضى. وغاب أيضاً من احتياط المستشفى أدوية التعقيم والتنظيف ومحاربة الجراثيم. في إحدى الغرف رأيت بلاطاً يغطّيه الدم الجاف، وصندوق زبالة يفيض بالشاش الأبيض الملوّث بالدم ونفايات طبية أخرى. وإلى جانب الصندوق هناك سرير ينام عليه أحد المرضى.

في مواجهة النقص الهائل في الأدوية والمعدّات، عجز الجهاز الطبي في مستشفى الكرامة عن القيام بالعمليات الجراحية المطلوبة فانخفض

---

(2) المصدر نفسه ص 176.

عدد العمليات من 30 عملية في الأسبوع إلى ست. وقال رئيس المستشفى: "علينا أن نواصل العمل في الصيف حيث تبلغ درجة الحرارة 120 فهرنهايت، فنضطر للقيام بالعمليات الجراحية بدون تكييف هواء ولا تبريد ولا مخدّر ولا مضادات، وكل هذا من بديهيات العمل الجراحي. أحياناً كثيرة تواجهنا معضلة اتخاذ قرار مَن مِن المرضى له حظ أكبر في الحياة لكي نجري عمليات أو نوزّع الدواء بسبب شحّ إمكانياتنا".

وعندما عدنا إلى مكتب مدير المستشفى شاهدتُ المكتبة المحروقة فشرح اليوسفي «أنّ المستشفى لا تملك المال لشراء كتب طبية جديدة ولا حتى تصوير كتب من مستشفيات أخرى»[1].

وفي الأرياف لم يكن الوضع الصحّي بأفضل منه في المناطق الأخرى. فمن مناطق الجنوب المغطّاة بغبار اليورانيوم المستنفد، إلى عدّة مناطق ريفيّة تفشّت فيها أنواع خطيرة من الحشرات المدمّرة للبيئة والمزروعات، كانت الأوضاع الانسانية متدهورة. إلى درجة أنّ مسؤولي "فاو" منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدّة[2] فشلوا في مقاومة نوع من الذباب من فصيلة آكلة لحوم البشر والحيوانات. حيث اكتشف خبراء "فاو" أنّ هذا النوع من الذباب لا يهاجم الأبقار والغنم والماعز فقط، بل الأطفال أيضاً، وخاصة في المناطق الريفية حيث تدهورت خدمات الصحة العامة وانعدمت ارشادات النظافة والوقاية. وما حصل أن ذباب "سكرو ورم"[3] يتسلّل إلى أنوف الأطفال ليضع بويضاته، التي ما أن تفقص حتى تتحوّل إلى يرقات تمتص الدم داخل الأنف وتنهش في اللحم. وخلال فترة يلاحظ الأهل دماء تنزف من أنوف أطفالهم يرافقها أحياناً خروج يرقات الذبابة.

وأظهرت تقارير "الفاو" عاماً بعد عام أنّ سوء تغذية الأطفال وصل في العراق إلى مستوى خطير جعل البلد في أدنى السلّم العالمي، ويُقارن بوضع الأطفال في أفقر الدول الأفريقية.

وكان المدافعون عن نظام العقوبات في الحكومة الأميركية والكونغرس والاعلام يقولون إنَّ الحظر الاقتصادي هو عقاب مؤقت لشعب العراق، إلا أنّه أسلوب سلمي

---

(1) المصدر نفسه ص 176-177.

(2) FAO - Food and Agriculture Organization.

(3) Screw Worm.

فعّال في احتواء نظام العراق. فردّت منظمات المجتمع المدني الأميركية أنّ العقوبات هي نوع من أنواع الحرب وهي أضرّت بالفقراء والمرضى والأطفال والنساء الذين يشكّلون معظم أبناء العراق، وهذا منتهى العنف. فإذا أضيفت إلى العقوبات الغارات العسكرية الأميركية والبريطانية لتبيّن إلى أي حدّ جرى تدمير البنية التحتية الانسانية في العراق. وباعتراف سائر المنظمّات الدولية أصبح الوضع مزرياً للغاية في البنية الصحية والخدماتية في أعوام الحصار. كما أعلنت منظمات انسانية أنّ الرأي العام الأميركي قد يعتقد أنّ العقوبات هي أرحم من العمل العسكري، وأقلّ كلفة من الناحية الاقتصادية لأميركا. ولكن الحقيقة أنّ تطبيق الحظر الجوي والأرضي وفرض نظام العقوبات على العراق وإبقاء قوى عسكرية، كلّف الولايات المتحدة مليارات الدولارات.

شعب العراق الذي كان يتمتّع بخدمات صحيّة تضاهي تلك المتوافرة في الدول الصناعية الغنية، بحيث كانت سمنة الأطفال من الظواهر التي كان يعالجها أطباء العراق قبل العقوبات. هذا الشعب أصبح يواجه خطر الموت بأمراض وبائية بسبب تدمير الطائرات الأميركية لمرافق الصرف الصحي وصب المجاري الموبوءة في الأنهار والمجمّعات المائية. في حين أصبحت مستشفياته بدون كهرباء وأدوية لمعالجة شعب جائع ومريض. فكان الأطفال يشربون المياه العكرة الملوّثة ويعانون من سلسلة أمراض مرتبطة بتلوث الماء كالتيفوس وديدان المعدة والأمعاء والكوليرا والتيفوئيد. بالاضافة إلى عوارض ضيق التنفس وانخفاض في السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد. حتى أشارت تقارير دولية إلى وفاة 50 ألف شخص سنوياً زيادة على المعدلات العادية عام 1989 من أمراض القلب والسكّري والعصبي والسرطان والكبد والكليتين. وحتى العام 1997، أحصت مصادر علميّة بريطانية عدد ضحايا العقوبات الاقتصادية بـ5 . 1 مليون عراقي أكثر من نصفهم دون الخامسة من العمر.

لقد تبجّحت الولايات المتحدّة أنّ حرب تحرير الخليج عام 1991 كانت حرباً نظيفة وأنّها استعملت "قنابل ذكيّة". ولكنّها كانت في الحقيقة "حرباً بيولوجية" هدفها القتل الجماعي حسب وصف المفكّر الأميركي نعوم تشومسكي. حيث عمدت القوات الأميركية إلى تدمير البنية التحتية المدنية من محطات تكرير المياه وصرف صحي وكهرباء، ما أدى الى اجتياح الفيروس والجراثيم والحشرات العراق وإلى قتل مئات

الألوف من الأبرياء. وهكذا، فإنّ حرمان 22 مليون عراقي عام 1991 من الكهرباء كانت مسألة جانبية لم تستحقّ الاهتمام من المسؤولين الأميركيين ومجلس الأمن.

ولم يستطع العراق حتى العام 2003 من ترميم هذه المنشآت، فكان تدميرها سبباً مباشراً لوفاة أكثر من مليون عراقي بأمراض مثل الكوليرا والتيفوئيد والاسهال ناجمة عن التلوث والأوساخ وقلّة التعقيم والمياه العكرة. وهو رقم يفوق عدد ضحايا كل الحروب التي خاضها العراق منذ 1980 وحتى 2003.

كما أنّ تقريراً للأمم المتحدة عام 1999 تكلّم عن شحّ في المواد الغذائية والسلع الأساسية وسوء التغذية وتدهور في البنية التحتية للمرافق الخدماتية الصحية والتربوية والرعاية الاجتماعية، وتسمّم وتلوث مرافق المياه وتدمير مراكز التصفية والتحلية وتكرير المجاري والنفايات العضوية والصناعية. كل هذا أدّى إلى إيذاء الأطفال والرضّع بالدرجة الأولى الذين تعرّضوا إلى بيئة غير نظيفة وغير صحيّة وخاصة في المدن. ولقد قدّر برنامج الغذاء الدولي عام 1997 أنّ مياه الشرب كانت متوافرة فقط بنسبة 50 بالمئة عمّا كانت عليه عام 1990، في حين أنّها تدنّت إلى 33 بالمئة عن المستوى السابق في الأرياف.

إنّ أي شخص يقرأ هذه التقارير والمعلومات سيستنتج فوراً أنّ الحصار والعقوبات هي جرائم ضد الانسانية يستحق مرتكبوها المحاكمة. لأنّ ما حصل في العراق في العقد الذي أعقب حرب الخليج كان جريمة تصفية مجتمع بأكمله ومجزرة جماعية بحق السكان المدنيين. وعام 2003، كان مشهداً سوريالياً أنّ وزير الدفاع الأميركي دونالد رمسفلد استنكر عرض التلفزيون العراقي لأسرى حرب أميركان أثناء الغزو الأميركي، رغم أنّ الولايات المتحدة لم تترك بنداً في وثائق جنيف ولاهاي والقوانين الدوليّة إلا وخرقته منذ العام 1991[1]. فهذه القوانين كانت ضد قصف المدنيين في زمن الحرب وضد التجويع والعقاب الجماعي. وهذا ما ارتكبته أميركا بالضبط ضد العراق وما ارتكبته اسرئيل ضد ملايين الفلسطينيين تحت الاحتلال. حتى أنّ القرار 661 الصادر عن مجلس الأمن بشأن الحظر الدولي على العراق استثنى

---

(1) عرضت الادارة الأميركية يوم 24 تموز/جويليه 2003 صور جثتي عدي وقصي ابني صدام حسين بعدما قتلهما الجنود الأميركان في 22 تموز/جويليه في الموصل. ورغم فظاظة منظر الجثث إلا أنّ أحداً لم يعترض على نشر هذه الصور.

بالضبط السلع والمواد والغذاء والدواء وكلّها متعلّقة بالاستهلاك الانساني. وكان الحظر مقتصراً على الأسلحة والمواد الاستراتيجية ولكن أميركا التي أخذت على عاتقها تطبيق القرارات كما تشاء فرضت حظراً شاملاً على كل شيء تقريباً؛ فلا يدخل العراق شيء إلا بمشيئتها. ولقد استفظع المجتمع الدولي هذه العقوبات والأهوال التي بدأ يعرفها عن العراق، حتى أضحت كل الدول، باستثناء أميركا وبريطانيا، تريد رفع العقوبات فوراً .

أصحاب الضمائر في الغرب وصمت العرب

في آذار/مارس 1999 وجّه إدوارد سعيد ونعوم تشومسكي وغيرهما من أصحاب الضمير الحيّ في الولايات المتحدة نداءً إلى الشعب الأميركي والحكومة الأميركية لرفع العقوبات عن العراق وقّعها الآلاف من المثقّفين ورجال الدين ودعاة حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني. ونشرت هذه العريضة صحيفة نيويورك تايمز يذيّلها توقيع سعيد وتشومسكي وألف اسم آخر من الشخصيات الأميركية المرموقة. وممّا جاء في النداء:

"نحن الموقّعين أدناه ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء العقوبات ضد شعب العراق.

في نهاية العام 1998 ومرّة ثانية في 1999 أمطرت الولايات المتحدة مجدّداً القنابل على شعب العراق. ولكن عندما توقّفت القنابل عن السقوط، استمرّت الحرب الأميركية ضد شعب العراق من خلال العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق باشارة من الادارة الأميركية. هذه السياسة الأميركية ستقتل هذا الشهر 4500 طفل عراقي تحت سن الخامسة حسب تقارير الأمم المتحدة، كما قتلت عدداً مماثلاً الشهر الماضي والشهر الذي سبقه رجوعاً إلى العام 1991. منذ حرب الخليج، أكثر من مليون عراقي لقيوا حتفهم من جراء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق. إنّ معارضتكم للعقوبات لا تعني أنكم تدعمون نظام صدّام حسين، بل تعني أنكم تدعمون الشعب العراقي. إنّ صدّام حسين هو ديكتاتور مجرم يكافئ من يواليه ويقتل من يعارض نظامه. ولكن خلال الثمانينيات، وعندما تناسب ذلك مع المصلحة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، أغفلت الحكومة الأميركية جرائم صدّام. في الواقع، لقد دأبت الشركات

الأميركية والأوروبية على إمداد العراق بالمواد التي ساعدت صدّام حسين على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه لم تؤثّر العقوبات الحالية على نمط معيشة صدّام حسين وأعوانه. الطعام والدواء متوافر في العراق لمن يملك ثمنهما فقط. العقوبات أضرّت بالشعب العراقي. هذه العقوبات هي أسلحة دمار شامل»[1].

والمؤسف أنّ الحكومات العربية لم تلتفت إلى الوضع المأساوي الانساني في العراق، بل كان هناك هوس رسمي لم يتضاءل مع مرور الزمن بشخص صدّام حسين وكأنّه يمثّل كل شيء في العراق. ولكن هكذا شاءت الولايات المتحدة. ورغم أنّ وسائل الاعلام والصحف العربية في بيروت والقاهرة والخليج نشرت التقارير المفصّلة عن عمق المأساة العراقية على الصعيد الانساني، إلا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى أي تحرّك على الصعيد الرسمي. وفي أواسط التسعينيات بدأت الفضائيات العربية تدخل كل بيت ومعها صور فوتوغرافية وبرامج توثّق بالتفصيل الموت البطيء للشعب العراقي. فلم يعد لغزاً ما يحدث داخل العراق بالنسبة للشارع العربي، فاستشاط الناس غضباً في العواصم العربية.

كما استمرّ اسلوب المداهنة بين الحكومات العربية، حيث كانت معظم الدول إمّا في حالة عداء مع نظام العراق أو على الأقل تتماشى مع السياسة الأميركية تجاه العراق. ورغم ذلك فلم تظهر مواقف علنية من حكم صدّام حسين. حتى أنّ أي حكومة عربية لم تصدر بيانات رسمية عن طبيعة نظام العراق الفاسد الديكتاتوري أو عن ظلم العقوبات الدولية. وذلك احتراماً لنص غير مكتوب أنّ الذئب لا يهاجم الذئب ولأنّ مناهضة السياسة الأميركية تجاه العراق بعيدة عن الحكمة. وأصبح الشعب العراقي الذي أذلّته العقوبات يكره أميركا ويرى في تحدّي صدّام للحصار عملاً وطنياً. كما قال مواطن عراقي ماتت ابنته من المرض لصحيفة أميركية (يو أس إيه توداي): «أريد من صدّام أن يقف في وجه أميركا لأنّها قطعت عني الماء والكهرباء وقتلت طفلتي».

أمّا المعارضة العراقية في الخارج، فلقد تضاءل تفاؤلها حول سقوط صدّام السريع بعدما فشلت انتفاضة عام 1991 ومحاولة عام 1995. ومع الوقت لم يعد لها

---

(1) نيويورك تايمز 28 آذار/مارس 1999.

دور يذكر في شؤون العراق، ما عدا عقد مؤتمرات هنا وهناك وإصدار البيانات. حتى أنّ معظم المعارضة في الخارج كان خطابها يقتصر على التنديد بالنظام والتكلم عن أهواله. ولكن لم تقم حركة عراقية منظّمة في المنافي والمغتربات تتبنى مأساة الحصار والمرض والجوع في الوطن وترفع الدراسات والملفات إلى أعلى المستويات العالمية وتضع يدها بيد المنظمات غير الحكومية المناهضة للحرب في المجتمعات الغربية. وأي جردة لعمل من هذا النوع سيلاحظ المرء أنّ منظمات إنسانية غربية في لندن وباريس والمدن الأميركية هي التي تبنّته وناهضت الحصار والحرب وتظاهرت وأرسلت المساعدات وتحدّت حكوماتها. ومن أوائل التقارير عن الوضع الصحي في العراق كان من جامعة هارفرد في بوسطن عام 1991. ومن أسباب امتناع الحكومات العربية عن تبني قضية العراق وعن ابتعاد المعارضات العراقية في المنفى عن التصدي للحصار أنّ أي مطالبة برفع الحصار كانت ستوصل صاحبها إلى عداء وجاهي مع الادارة الأميركية والحكومة البريطانية.

حتّى أعضاء ومسؤولي لجنة التفتيش الدولية في العراق كانوا يتجوّلون بحثاً عن الأسلحة ولكنّهم كانوا يشاهدون بأمّ أعينهم حالة المجتمع المتدهورة وفقر البلاد. فلا عجب أنّ "دنيس هوليداي" منسّق نشاطات الأمم المتحدة في العراق[1] استقال من منصبه احتجاجاً على "التدهور الاخلاقي والفكري الذي يحكم سلوك منظمة الأمم المتحدة والخارجية الأميركية والخارجية البريطانية والذي يؤدّي إلى الافناء الكامل للشعب العراقي".

كما أنّ رولف أيكوس، رئيس اللجنة السكندينافي، تكلّم كثيراً عن هذا الأمر وكان أخلاقيّاً في عمله ومقتنعاً بأنّ نهاية مهمّته ستؤدي إلى رفع العقوبات. ولكن الولايات المتحدة كانت تخطّط لإبقاء العقوبات إلى الأبد طالما أنّ طريق بغداد كان غير مفتوح لها.

وفي السنوات التي سبقت سقوط بغداد بأيدي الأميركيين، أخذت مواقف فرنسا وألمانيا والصين وروسيا تبتعد عن أميركا وبريطانيا وتطالب بقرارات بديلة لمعالجة الأزمة العراقية. ومع ذلك بقيت القضية عبارة عن مواجهة بين صدّام شخصياً من ناحية وأميركا وبريطانيا من ناحية أخرى منذ 1990 وحتى سقوطه في 2003. ولم يتّخذ

---

(1) UN Coordinator in Iraq.

نظام صدّام طيلة عقد التسعينيات خطوات لتحسين الأوضاع والتقرّب بالتي هي أحسن من شعبه ومن الدول العربيّة، بل استمرّ بمهاجمة الزعماء العرب بعنجهية وكأنّه خارج لتوّه من الحرب مع إيران، فتحدّث بخط قومي متطرّف إلى حدّ الثمالة كالأسطوانة التي نسيها الناس من السبعينيات والخالية من المضمون على أي حال.

تواطؤ الاعلام الغربي ضد العراق

والمؤسف أنّ الاعلام الغربي الواسع الانتشار كمحطات التلفزة الأميركية والصحف الكبرى غطّى أعمال لجنة التفتيش وتحديّات صدّام بكثافة فكان جيش من المصورين والصحافيين يرافق جولات المفتشين وينشر في كل خطوة مقالات عن أن هناك عملاً خطيراً يقوم به العراق. فيما كان القتل الجماعي الذي نتج عن العقوبات لا يُثير أي اهتمام، فلم نشاهد على «سي أن إن!» وغيرها ريبورتاجات مصوّرة عن الوضع في المستشفيات والكوارث الانسانية في مدن العراق وأريافه. وأصبح أي حديث عن العراق يتمّ إختصاره بأنّه حديث عن صدّام، فبدا للمواطن العادي الأميركي والغربي بأنّ هناك شخصاً واحداً يعيش في العراق اسمه صدّام حسين وأنّ أميركا الساعية إلى الخير والسلام في العالم تريد احتواءه».

وأصبحت محتويات الصحف اليومية ومحطات التلفزة في بريطانيا وأميركا لا يمكن تميزها عما يقوله الناطقون باسم البيت الأبيض. حتى أنّ بعض الكتّاب كانوا يحمّسون الأجواء نحو الحرب والعنف. فكتب توماس فريدمان مراسل "النيو يورك تايمز": "على أميركا أن تقصف العراق مرّة ثانية وثالثة ورابعة ومراراً، حتى يفهم العراق والحلفاء أنّ أميركا ستستعمل القوة ولن تفاوض ولن تتردد وستتصرّف بدون موافقة الأمم المتحدة"[1]. ولكن فريدمان لم يرد الحريّة والديموقراطية لشعب العراق، فهو سبق أن كتب عام 1991 إبان حرب الخليج ما يلي : "إنّ أفضل سيناريو للولايات المتحدة هو أن تحكم العراق طغمة عسكرية بيد من حديد ولكن على شرط أن لا يقترن اسمها بصدّام حسين، لأن ذلك يشكّل لنا إحراجاً". ويصل جنون

(1) New York Times شباط/فبراير 1998.

فريدمان، الذي تتبارى الصحف العربية في ترجمة مقالاته ونشرها وتقوم الفضائيات بإجراء مقابلة معه وكأنه من العظماء، إلى حدّ النداء إلى تدمير العراق على أساس أنّ ذلك سيخلّص العالم من صدّام، فيدعو الطائرات الأميركية إلى العمل: "أضربوا محطة كهرباء في العراق كل أسبوع حتى يصل الأمر إلى حدّ أنّ لا أحد يعرف متى يعود نور الكهرباء ومتى ينطفأ فيستنتجون أنّنا نسيطر على الوضع في بلدهم. إستغلّوا كل تحدّ من صدّام لطائراتكم واقصفوا منزل أحد ضباطه"(1).

كانت دعوات فريدمان لقصف محطات الكهرباء نداء لارتكاب جرائم الحرب (وقد سبق وأن قامت إسرائيل مراراً بتدمير البنية التحتية وخاصة محطات الكهرباء في لبنان). وكانت كتاباته كافية لإدانته كداع للحرب والعنف والقتل وليس مجرّد صحافي صاحب ضمير مهني. ذلك أنّ تدمير كُلّ محطة كهرباء في العراق كان يعني تلف الأطعمة والأدوية لعدم التبريد وتعطيل المستشفيات وتلويث المياه ما يؤدي إلى المزيد من موت المدنيين والأطفال من الجوع والمرض. ناهيك عن الحرمان من أبسط مقومات الحياة العصرية التي يؤمّنها وجود الكهرباء.

انهيار المجتمع العراقي

لقد قضى الحصار الاقتصادي على الطبقة الوسطى العراقية ودفع الشعب العراقي للعيش في الخوف والمرض والجهل والظلمة لسنوات طويلة. وبدل إضعاف الطغمة الحاكمة في بغداد، قويت هذه الطغمة واغتنت أكثر من السابق من مبيعات السوق السوداء، فيما ضعفت منظمات المجتمع المدني حتى كادت تختفي من أرض العراق. وضاع الفرد فلم يعد يعلم ضد من يوجّه غضبه: ضد حكومة صدّام التي أوصلته إلى هذا الويل، أم ضد أميركا التي قصفته وشرّدته وجوّعته وعطّلت كل أسباب الحياة في بلده، أم ضد الحكومات العربية التي صمتت عن معاناته أم ضد الشعوب العربية المغلوبة على أمرها والتي كانت تعاني من أوضاعها الخاصة في بلادها .

أصبح العراق في التسعينيات أفقر من بنغلادش، بعدما كان في مصاف الدول الغنية ذات الدخل الفردي المرتفع. ففي العام 1980، كان الدخل الفردي العراقي

(1) New York Times كانون الثاني/ جانفي 1999.

السنوي 4100 دولار، انخفض إلى 500 دولار عام 1993 وإلى أقل من 300 دولار عام 1999. وهاجر العراق عشرات الآلاف من أصحاب الكفاءات العالية ومن بقي منهم اضطر إلى اللجوء إلى أعمال إضافية لتدبير معيشته، فعمل أطباء ومهندسون ومحامون وأساتذة جامعيون كسائقي تاكسي وسعاة وبائعي خضار، فيما عمل الفقراء مقابل أجور في غاية الوضاعة والاستغلال. وأشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية عام 1996، إلى أنّ الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي تعيش على نصف غذاء وقد وصلت إلى المجاعة.

كانت واشنطن ولندن تدّعيان البراءة من دم الشعب العراقي كلما أُثيرت مسألة العقوبات، وأنّ الحق يقع على صدّام لأنّه لا يتعاون مع لجنة التفتيش. تماماً كما عرض بوش على العراق 48 ساعة لإخراج جيشه الكبير من الكويت وإلا واجه الموت، في حين لم تنبس الادارة الأميركية ببنت شفة ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ 1967. ففي حالة العراق رأت أميركا أنّ عليه، أي على العراق تنفيذ القرارات الدولية فوراً وإلا واجه الدمار. أمّا في حالة اسرائيل التي بلغت القرارات الدولية التي خالفتها خلال نصف قرن أضعاف القرارات الصادرة حول العراق، فإنّ المسألة تحتاج إلى عقود من المفاوضات بين الاحتلال والضحية.

ولقد كشف الكاتب الأميركي المتنوّر إدوارد هرمان مهزلة السياسة الأميركية التي تدّعي أنّها تقدم خياراً مشرّفاً لعدو تستهدفه ولكنّها سرعان ما تتظاهر أنّ عرضها قد رُفض وتقوم بهجمات بدون رحمة، أو تواصل فرض عقوبات تؤدي إلى خسائر إنسانية فادحة. والفائدة من هذا الأسلوب لأميركا، بنظر هيرمان، أنّه لا يعود عدد الذين يقتلهم القصف، أو الأطفال الذين يموتون من الحصار ذا أهميّة "فالحق ليس على أميركا وبريطانيا بل على العراق الذي رفض عرضنا السخي فجلب هذا الويل على نفسه"[1]. ولقد صرّح الرئيس الأميركي بيل كلنتون أنّ العقوبات الاقتصادية ستبقى إلى الأبد أو حتى زوال صدّام. وكان بهذه العبارة يمحي معايير قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 الذي نصّ أن العقوبات ستزول فور التأكد من أنّ العراق خال من أسلحة الدمار الشامل.

الادعاءات بأنّ حكومة العراق هي السبب في معاناة الشعب العراقي من

(1) ZNet زدنت، 19 كانون الأول/ ديسمبر 1999.

العقوبات الدوليّة دحضتها الوقائع. إذ طالما زعمت الخارجية الأميركية أنّ العراق يشتري ما يكفيه من الأدوية ولكن حكومته تخزّن الكميات ولا توزعها على المستشفيات ومراكز الطبابة والصيدلة. ولكن الأمم المتحدة راقبت عن كثب عمليات استلام وتخزين وتوزيع الأدوية والأغذية وأتت تقاريرها عن التوزيع مناقضة للادّعاء الأميركي.

فصرّح رئيس العمليات الانسانية للأمم المتحدة في العراق "هانز فون سبونيك" ومعاونه "فريد ظريف" أنّ "مسألة تراكم البضائع في العراق وتأخّر عمليات التوزيع سببه الدمار في البنية التحتية وليس نيّة سيّئة من الحكومة العراقية؛ فالوضع مأساوي إلى درجة أنّ الحلول المتوافرة على الأرض هي مجرّد باند-أيد لكارثة كبيرة"[1]. أمّا بالنسبة للمعدات الطبيّة والأدوية فالتأخير كان مصدره العراقيل التي وضعتها لجنة النفط مقابل الغذاء ففرضت على العراق شراء كل شيء من دول غربيّة تحدّدها هي. وهكذا كان العراق يستلم كراسي طبيب الأسنان ولكن بدون المعدات الأخرى للقيام بمعالجة الأسنان، فينتظر وصول الأخيرة. أو كان يستلم دواء سائلاً للحقن ولكن بدون الحُقن نفسها. فتنتظر الحكومة العراقية موافقة اللجنة في نيويورك لتكتمل المشتريات.

وطالما أنّ الأدوية والأغذية تحتاج في معظمها إلى تبريد دائم في بلد تصل فيه درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية وأكثر فإنّ أجهزة التبريد والشاحنات المبرّدة كانت ضرورية لنقل وحفظ البضائع السريعة العطب؛ فكانت البضائع الطبية تصل إلى العراق ولكن كثيراً منها كان يتلف مثل قفازات الجراحة والمأكولات وأدوية معالجة السرطان. ورغم ذلك منعت اللجنة شراء الشاحنات المكيّفة بحجّة أنّ العراق سيستعملها لغايات عسكريّة. فلو طبّقنا نفس المنطق في بيئة غربيّة لعجزت مجتمعاتها حتى عن نقل حليب الأطفال في غياب الشاحنات المبرّدة.

كما قال "تون ميات" منسّق الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء للنيويورك تايمز ما يلي: "إن أنظمة توزيع الغذاء والأدوية التابعة للحكومة العراقية هي الأفضل في العالم. إنّها تصل إلى كل من يجب أن تصل إليه في أنحاء البلاد"[2]. أمّا مشاكل التوزيع فناجمة حسب موظفي الأمم المتحدة على الأرض داخل العراق عن

---

(1) استقال سبونيك فيما بعد احتجاجاً على العقوبات.

(2) New York Times 20 تشرين الأول/أوكتوبر 2000.

أسباب لوجستية مصدرها خراب البنية التحتية الذي أحدثته الغارات الأميركية على العراق أثناء حرب الكويت عام 1991. ولم يتم إصلاح هذه البنية بسبب العقوبات القاتلة. ولقد شرعت الحكومة العراقية منذ بداية العقوبات عام 1990 في إقامة برامج توزيع للأغذية في كل العراق. ولقد ذكر هذه البرامج الوطنية تقرير منظمة الزراعة والأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة وأشاد بها بأنها تشكل دعماً جيّداً لمعاش العراقيين يشكّل زيادة كبيرة في مداخيلهم، إلى درجة أنّ العديد من العائلات العراقية كانت تبيع المخصّصات الحكومية.

ويسخر "تون ميات" من برنامج النفط مقابل الغذاء قائلاً: "يمكنك أن توزّع ما تشاء من الأطعمة والأدوية ولكن لا يمكنك تحسين الوضع المعيشي في العراق إلا إذا تمّ ترميم وبناء المنازل وتصليح التيار الكهربائي وشبكات المياه والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس والمؤسسات، وسائر الخدمات الأساسية". ولو تمّ تدارك الدمار الذي أحدثته العمليات العسكرية الأميركية باكراً لاستطاع العراق إصلاح بنيته التحتيّة وتقليل عدد الموتى. ولكن الترميم وإعادة الاعمار يحتاج إلى 100 مليار دولار وبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يسمح للعراق إلا بتصدير كميات من النفط لا تزيد قيمتها عن بضعة مليارات من الدولارات لشراء مواد تساعد في الإبقاء على رمق من الحياة في العراق بدل الافناء الكامل. ولم يكن هدف البرنامج أبداً إعادة نهضة شعب العراق وعودة الصحة والتربية والتعليم إلى أطفاله.

الانهيار الأخلاقي للأمم المتحدة

في آذار/مارس 1999 أصدر مجلس القضايا الانسانية التابع لمجلس الأمن تقريراً كشف سوء الحالة في العراق والفشل الذريع لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وأنّه لكي يتعافى العراق "فإنّ نظام النفط مقابل الغذاء لا ينفع بل إنّ العراق يحتاج إلى استثمارات فوريّة في قطاعات معيّنة مثل النفط والكهرباء والماء والزراعة والصرف الصحي". وكانت الآثار المدمّرة للحصار على الاقتصاد العراقي واضحة حتى بشهادة هذه اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن والتي استنتجت أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء يساهم في انهيار إقتصاد العراق لأنّ البلد بحاجة إلى استثمارات ضخمة في بنيته التحتية وقطاعاته الانتاجية وخاصة قطاعات النفط والطاقة والزراعة والصحة.

ولقد اعترفت الأمم المتحدة في نهاية عام 1998 أنّ منشآت النفط العراقي

باتت في وضع متدهور للغاية وتحتاج إلى ترميم وقطع غيار وتطوير بكلفة تبلغ بضعة مليارات من الدولارات. ولكن أصحاب الأمر في مجلس الأمن سمحوا باقتطاع مبلغ 300 مليون دولار من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء لشراء معدات وقطع غيار لتدبّر الأمور الطارئة. ثم تجدّدت هذه المقطوعية كل ستة أشهر. فكان واضحاً تناقض المنظّمة الدولية التي كانت تقتل شعب العراق بقراراتها وبرامجها ثم تحاول مدّ يد العون من ناحية أخرى. ولم تلتفت الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى التقارير الداخلية عن الوضع داخل العراق، في حين أنّ الموقف الأميركي عارض دوماً أي استثمارات خارجية في العراق ريثما يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الشركات الأميركية من الضلوع بهذه المهمة. وهكذا جمّدت العقوبات الوضع في العراق ونجحت عملياً في منع أعداء أميركا الاقتصاديين (الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين) من تفعيل عقودهم مع العراق كي لا تُحرم أميركا من الاحتياط النفطي الهائل.

هناك خرافة يونانية عن كلب شرس حال دون وصول الثور إلى مكان العلف، فبات ينبح بوجه الثور ويكاد يعضّه، رغم أنّ من حق الثور تناول العلف. خلال 12 عاماً من الحصار منعت الولايات المتحدة أي دولة أخرى من دخول العراق والمساهمة في إعادة بنائه، أو الاستثمار في بنيته التحتيّة التي دمّرتها أميركا. كما منعت أميركا العراق من تصدير أي بضائع أخرى باستثناء النفط مقابل الغذاء الذي ضبطته هي باسلوب مؤذ جائر. كما فرضت العقوبات على العراق أن يستعمل المال لاستيراد المواد الغذائية المصرّح بها بموجب لوائح البرنامج لا أن يشتريها محلياً فاضطرّ العراق إلى شرائها من مصدّرين أغنياء في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى مما حرم المنتجين العراقيين من تصريف بضائعهم.

ومن المسؤولين الدوليين الذين تكلّموا ضد الحصار هانز فون سبونيك، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الذي رأس برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، الذي صرّح في 29 تموز/جويليه 2002: "كل التعديلات في شروط الحظر على العراق وعدت بتحسين الوضع المعيشي لشعب العراق. ولكن تقرير اليونيسيف للعام 1999 أكّد وفاة خمسة آلاف طفل (دون سن الخامسة) شهرياً فوق معدّل وفيات الأطفال للعام 1989، السنة الأخيرة قبل الحظر. وحتى في تقريرها في آذار/مارس 2002، أعلنت اليونيسيف أنّ 22 بالمئة من أطفال العراق يعانون من سوء تغذية مزمن. البعض

من المعارضة العراقية، في الخارج طالب بفصل الحصار الاقتصادي عن الحظر على الأسلحة، وكذلك طالبت 22 دولة عربيّة في قمّة بيروت في آذار/مارس 2002 بما فيها الكويت بوقف العقوبات الاقتصادية. فإذا كانت العقوبات الاقتصادية منذ العام 1990 ليست من مصلحة الشعب العراقي فلمصلحة مَن كانت هي إذاً؟". وقدّر "فون سبونيك" قيمة كل السلع التي حصل عليها المواطن العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء بـ175 دولاراً في السنة، أو ما يعادل أقل من نصف دولار في اليوم.

البؤس جغرافيّاً

فشمال العراق لم يخضع لبرامج العقوبات نفسها التي خضعت لها بقيّة البلاد. والمساعدات والامدادات الدوليّة إلى مناطق الأكراد بدأت منذ العام 1988 مباشرة بعد الاحتجاجات الفرنسية والأوروبية على عمليّة الأنفال التي قادتها حكومة العراق ضد الأكراد وقصفتهم بالأسلحة الكيماوية. فنشطت المنظمات الأوروبية والأجنبية غير الحكومية في شمال العراق منذ ذلك الوقت حتى أصبح لديها شبكة مساعدات وخدمات واسعة لم تتوافر لباقي مناطق العراق أبداً. كما أنّ مؤسسات وحكومات غربية وبرامج الأمم المتحدة خصّصت منذ البداية مساعدات إنسانية بكميات ضخمة لمناطق الأكراد في الشمال ساعدت السكان على تجاوز نسبي للكارثة التي حلّت بباقي المناطق.

كما أنّ مناطق الشمال الجبليّة والوعرة لم تسمح برقابة أميركية ودولية فعالة لحدود البلاد مع سورية وايران وتركيا ما سمح بازدهار التهريب ودخول البضائع بلا حدود. واستمرّت النشاطات الاقتصادية والزراعية كما كانت في السابق فخفّفت من وطأة الحروب على السكان. وفي كل الأحوال كانت القيادات الكردية للحزبين الرئيسيين تستلم مباشرة 500 مليون دولار نقداً من ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء للانفاق على المحافظات الثلاث. وهذا مبلغ كبير مقارنة بما كانت تحصل عليه باقي مناطق العراق. ومن جراء ذلك جرى توزيع غير عادل لعائدات البرنامج حيث كانت حصّة الفرد في الشمال أكبر بنسبة 25 بالمئة عن المواطن في الجنوب. وفيما كانت الأموال تسلّم للأحزاب الكردية، لم تحصل الحكومة العراقية المركزية على أي أموال مباشرة من البرنامج.

ويشرح "دنيس هاليداي" مسؤول الأمم المتحدة أنّه كان يتّجه إلى شمال العراق كل فترة ويلتقي جلال الطالباني ومسعود البرزاني، زعيمي الأكراد، لدراسة أوجه إنفاق مبلغ الـ500 مليون دولار على 3 ملايين كردي. واكتشف أنّ المبلغ كان كبيراً لهدف شراء الغذاء والدواء، فبدأت الأمم المتحدة تخصص أموالاً لإعادة بناء وترميم البنية التحتية في الشمال، الأمر الذي كان مستحيلاً في مناطق الوسط والجنوب. واعتبر هاليداي أن البرنامج نجح إلى حدّ كبير في الشمال بسبب غياب الولايات المتحدة وبريطانيا عن الساحة هناك وتركيزهما على باقي المحافظات. ولقد انقطعت هذه المبالغ عن المناطق الكردية بزوال برنامج الأمم المتحدة بعد سقوط بغداد عام 2003، وبدأت مناطق الشمال تشكو من ضائقة اقتصادية مشتركة عمّت كل العراقيين أكثر من السابق بعد الغزو.

في عددها الصادر في حزيران/جوان 1999، كتبت مجلّة "فورين آفيرز" الأميركية أنّ الحرب الأميركية ضد العراق أدّت إلى "مقتل مئات الألوف من شعب العراق وإلى حرمان العراق من 140 مليار دولار من عائدات البترول خلال ثماني سنوات، وإلى إفقار جديد للمجتمع، وإلى تضخم كبير في أسعار السلع وإلى أزمات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة ومستويات مأساوية من البطالة في قواه العاملة". كما ذكرت المجلة الرصينة والمقرّبة عادة من اليمين الأميركي أنّ عدد ضحايا العقوبات من أبناء العراق فاق عدد ضحايا كل أسلحة الدمار الشامل التي استُعملت في التاريخ.

وبسبب جهلها في الشؤون الانسانية وتركيزها على العمل العسكري، لم تدرك الولايات المتحدة الصعوبات البالغة المرتبطة بمهمة تأمين الماء والكهرباء والطعام والدواء لـ22 مليون عراقي في ظروف في غاية الصعوبة عاشها العراق. ومن هذه الظروف انعدام صلاحية الطرقات وقلّة المخازن المبرّدة وفقدان المخازن تماماً في آلاف القرى النائية في العراق، وحرمان البلد من ممارسة نشاط اقتصادي عادي مثل أي بلد آخر. حتى صحّ في أميركا قول معارضي حرب فيتنام فيها، بأنّ "الجيش الأميركي كان يدمّر قرية بمن فيها فقط لينقذها من ثوار الفيتكونغ ثم يمضي لتدمير قرية أخرى".

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. نيل عبد الرحمن حياوي، بغداد تتألم ـ يوميات أسرة عراقية من الصمود إلى السقوط، دار القلم، 2003.
2. جيف سيمونز، إستهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
3. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
4. آلان ميشال وفابيان فرابيه، العراق الخطأ، دار الفارابي، 2001.
5. Arnove, Anthony, Iraq Under Siege. Cambridge MA: South End Press, 2002.
6. Clark, Ramsay, War Crimes, A Report on U.S. Crimes Against Iraq. Washington D.C., 1992.

13

حرب استنزاف العراق

قليلون يعلمون عن حرب الاستنزاف التي شنّتها الولايات المتّحدة وحليفتها بريطانيا ضد العراق والتي جعلت من أرض العراق مجالاً مفتوحاً للغارات الجوية والصاروخية دمّرت منشآت حيوية وقتلت المدنيين. حرب استمرّت 12 عاماً تقريباً وأصبحت إمّا خبراً منسيّاً في الاعلام أو تذكيراً للعالم بأنّ الحرب العسكرية ضد العراق ما زالت مستمرّة. وهي حرب تُضاف إلى حرب العقوبات الاقتصادية التي شرحناها في الفصل السابق.

في العام 1999، خصّص البنتاغون 200 طائرة عسكريّة و19 بارجة بحريّة و22 ألف جندي لمواصلة الحرب اليومية ضد العراق بتكلفة مليار دولار في السنة. وتكفي الاشارة إلى أنّ مثل هذه القوّة كانت أكثر من كافية لاسرائيل لشنّ حروب على عدّة دول عربيّة في آنٍ معاً. ولكن الولايات المتحدة خصّصت كل هذه القوّة لحرب الاستنزاف ضد العراق. ومن ناحيتها خصّصت بريطانيا أيضاً قوّة ضاربة مهمّة لمشاركة أميركا في هذه الحرب. كما أنّ القوات الأميركية جوّاً وبرّاً وبحراً ضربت العراق بما يفوق 88 ألف طن من المواد المتفجّرة خلال شهر شباط/فيفري وبداية آذار/مارس 1991، أثناء حرب الخليج. وهذه الكمّية تفوق خمسة أضعاف حجم المواد المتفجّرة في القنابل الذرّية التي أسقطتها الطائرات الأميركية على هيروشيما وناكازاكي.

اثنان من الصواريخ الأميركية "الذكيّة" أصابا ملجأ للمدنيين في حي العامرية

في بغداد يوم 12 شباط/فيفري 1991، فقُتل 400 شخص حرقاً على الفور، حيث أحدث الصاروخان حريقاً رفع الحرارة داخل الملجأ إلى 900 درجة فهرنهايت. لقد قامت بعثة من منظمّة "أصوات في البريّة" الأميركية المناهضة للحرب بزيارة حي العامرية في آذار/مارس من نفس العام. وسجّلت راهبة أميركية هي "كاثي كيلي" بعض مشاهداتها:

"أوصلتنا إلى الحي سيارة تابعة للصليب الأحمر الدولي... شاهدتُ منازل تحيط بما تبقّى من الملجأ وعليها يافطات سوداء كُتب عليها باللون الأبيض أسماء ضحايا المجزرة الأميركية هنا. وقفتُ أحدّقُ في المكان وشرعتُ في البكاء، حتى شعرتُ بيد صغيرة تشدّني من كمّي. فإذا بها طفلة عراقية جميلة تبتسم لي. "أهلاً وسهلاً" قالت الطفلة. ثم شاهدتُ سيدتين عراقيتين تتّشحان بالسواد وتعبران الطريق باتجاهنا. فظننت أنهما بصدد إبعاد الطفلة عني. ولدى وصولهما سارعتُ بالقول بالكلمات العربية القليلة التي أعرفها: "أنا أميركية وأنا آسفة". ولكنهما أجابتا بسرعة: "لا لا لا، نحن نعرف أنكِ لا تمثّلين الحكومة الأميركية وأنّ الشعب الأميركي لن يفعل هذا الشيء مطلقاً ضدّنا". لم أشعر بهذا المقدار من التّفهم في أي مكان في العالم. كانت الكهرباء مقطوعة في بغداد هذا اليوم، ففكّرت أنّ انقطاعها أفضل حتى لا يشاهد العراقيون على التلفزيون نشرة أخبار اليوم من أميركا. فلقد سئل هذا الصباح الجنرال كولن باول (أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية في عهد بوش الابن)، عن رقم العراقيين الذين قُتلوا في الغارات على العراق. فأجاب: "إنّه رقم لا يهمني أبداً". ثم سألتُ الأطفال إذا كانوا يعتقدون أنّ هذه الجريمة ستتكرّر في العراق. فأجابوا جميعاً: بالطبع ستكررا أكثر من ذلك يحصل كل يوم بفعل العقوبات"[1].

واستناداً إلى عدد من الكتّاب الأميركيين، فإنّ حرب الاستنزاف الأميركية ضد العراق والتي امتدّت من 1991 إلى 2002، هي الأطول من نوعها منذ حرب فيتنام. وكانت فوائدها لأميركا عديدة:

أولاً، استنزاف قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية ودفع شعبه إلى حافة الجوع.

---

(1) Kathy Kelly, «The Children of Iraq 1990-1999», in *Iraq Under Siege*, pp.150-151.

ثانياً، إبقاء الخيارات مفتوحة للادارة الأميركية حول مستقبل العراق والمنطقة.

ثالثاً، المحافظة على الوجود العسكري في المنطقة وخاصة في تركيا والخليج والسعودية.

رابعاً، الابقاء على ميدان تدريب حقيقي لطياري وجنود الجيش الأميركي وميدان تجارب لصناعة الأسلحة الأميركية.

مناطق الحظر الجوي

حققت حرب الاستنزاف أهدافاً ميدانية عديدة خلال السنين الأربع الأولى. فهي اتّخذت من قمع النظام للانتفاضة عام 1991 حجّة لإقامة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق وإقامة محميّة للأكراد، رغم أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا حتماً ضد هذه الانتفاضة، كما تبيّن في الفصل السابق. ولم تحظَ منطقة الجنوب بحظر جويّ مماثل إثناء الانتفاضة الشيعية، بل إنّ الحظر الجوي فُرض على الجنوب استجابة لقمع النظام لعرب الأهوار. ثم أصبحت هذه المناطق الجويّة المحظورة حكراً على استعمال الطيران الحربي الأميركي البريطاني بحجّة المراقبة، وانسحبت فرنسا من عمليات الطيران فوق منطقة الحظر الجوي باكراً. وكانت خطوة إقامة مناطق حظر جوي فوق العراق أحادية الجانب اتّخذتها واشنطن ولم يقرّها مجلس الأمن ولا أي هيئة دوليّة أخرى .

أمّا سبب إقامة منطقة حظر جوي في الجنوب، ففي حزيران/جوان 1991، انتفض عرب الأهوار في الجنوب لأنّ الحكومة جفّفت مناطقهم التي تبلغ مساحتها 40 ألف كلم مربع. فوجّه صدّام الحرس الجمهوري لقمعهم بدون شفقة فقتلوا الآلاف منهم وهرب آلاف غيرهم[1]. ولذلك وفي آب/أوت 1992 أقامت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي في جنوب العراق، فأصبحت سماء العراق مجالاً مفتوحاً لطائرات التحالف الأنغلوسكسوني التي بدأت تُغير كل فترة على منشآت عراقية وتدمّرها. وعام 1994 أمرت واشنطن العراق بإبعاد جيشه عن حدود الكويت، وعام 1996 تمّ تكبير الحظر الجوي حتى غطّى معظم العراق باستثناء منطقة بغداد. وهكذا

---

(1) عاد تدفّق المياه إلى هذه المنطقة عام 2003 بعد سقوط النظام.

تمّ خلال فترة زمنيّة تضييق الخناق على العراق ضمن بقعة جغرافية هي بغداد وجوارها.

غارات على المدنيين

استمرت الغارات على العراق لمدة عشر سنوات إضافية بدون توقف. وعلى سبيل المثال في نيسان/أفريل 1993، استجاب الرئيس الأميركي بيل كلنتون لتقارير غير مؤكدة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأب في الكويت. فأمر كلنتون بحملة تأديبية ضد بغداد في 27 حزيران/جوان وأطلقت البحرية الأميركية عشرات الصواريخ من طراز توماهوك على أبنية المخابرات في وسط العاصمة العراقية، حاملة أطناناً من المواد المتفجرة التي سقط بعضها على أحياء سكنية أودت بحياة العشرات من الضحايا المدنيين. وهنأت وسائل الاعلام الأميركية كلنتون على نجاح هذه الغارة ولم تذكر القتلى العراقيين. وفي أيلول/سبتمبر 1996، شنّت الولايات المتحدة هجوماً بالصواريخ على العراق بدون مبرّر سوى للتذكير بأنّ الحرب لا تزال قائمة. وصرّح وزير الدفاع الأميركي، وليم بيري، على أي حال إنّ الهجوم سببه تهديد العراق لجيرانه ولردعه عن تهديد تدفّق النفط إلى الأسواق العالمية.

وكانت هذه إشارة للسنوات القادمة أنّ بعد كل غارة أميركية أو بريطانية يسقط فيها مدنيون عراقيون كان الاعلام الغربي يغضّ النظر. أمّا في حال ظهور ريبورتاجات مصوّرة عن الضحايا كان الاعلام يكتفي بنقل نفي الناطقين الرسميين لهذا الأمر. في 16 حزيران/جوان 2000، نشرت صحيفة الواشنطن بوست تفاصيل إحدى هذه الغارات على المدنيين العراقيين:

> "فجأة في السماء الزرقاء، زارت الحرب المنسيّة التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق بروتينها القاتل، رعاة قرية "طوق الغزالة" العاشرة صباحاً. كان الطفل "عمر حربي جوير" يرعى الغنم بعد فراغه من مدرسته ذلك اليوم. هناك سقط الصاروخ بدون إنذار مسبق على بعد أمتار من منازل القرية الصغيرة. الانفجار كان مدويّاً والشظايا تناثرت في كل النواحي. وجُرح أربعة رعاة وصُرع الطفل عمر بعد أن شُجّ رأسه. ما حدث في طوق الغزالة هذا الصباح جنوب النجف كان حدثاً متكرّراً في الريف العراقي. جولتنا على قرى في محافظة النجف ومحافظة الموصل

كشفت أنّ عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين الأبرياء يسقطون دائماً في هذه الحرب التي لا يتكلّم عنها أحد والتي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق".

لقد استعملت الولايات المتحدة القنابل العنقودية على العراق، وهذه القنابل انتقدها المحلّلون العسكريون لوقعها القاتل على أرواح المدنيين لأنها لا تصيب أهدافها بدقة، بل تنتشر منها قنابل صغيرة كل واحدة منها بحجم القنبلة اليدويّة على مسافة أكبر من ملعب فوتبول كبير، فتنفجر وتقتل في نطاقها، وما لا ينفجر يتحوّل إلى قنبلة موقوتة تقتل من يلمسها فيما بعد. وهذ القنابل العنقوديّة التي استعملتها إسرائيل بعشوائية وجنون في غزوها للبنان عام 1982، طوّرتها الولايات المتحدة وأصبح حجمها ضخماً يصل إلى ألف ليبرة، وتحتوي كل منها على 150 قنبلة صغيرة قوية المفعول تنتشر على مسافات كبيرة كالمطر، وتقذفها الطائرات بكثرة بمعدّل ست قنابل عنقودية على كل موقع.

ومنذ العام 1991، وخاصة في حرب الخليج، أغارت الطائرات الأميركية والبريطانية مراراً على منشآت النفط من آبار ومحطات ضخ وتوزيع وتخزين وأنابيب ومصافٍ وصهاريج. فأطلقت آلاف الأطنان من المواد الملتهبة والمواد الكيماوية السامة التي اختلطت في الهواء والماء والتربة. ما أدى إلى خلق كارثة بيئية في أنحاء العراق، إزداد وقعها سوءاً مع الأيام لأن الحكومة العراقية لم تستطع معالجتها بسبب العقوبات. وساهم النظام العراقي بهذه الكارثة عبر حرقه لأبار البترول في الكويت عام 1991 وتصريفه لكميات ضخمة من النفط إلى مياه الخليج العربي. كان منظراً رهيباً يحاكي وصف يوم القيامة في الكتب السماوية عندما حُجبت الشمس من احتراق البترول وأظلمت الدنيا في الكويت عند الظهر وأمطرت السماء مادة سوداء لزجة لعدّة أيام فوق العراق. لقد ارتفعت نسبة تلّوث الجو فوق بغداد 700 بالمئة عندما امتزج الهواء بجزيئات سوائل البترول[1] ومواد أخرى وغبار الحرائق الناشبة في كل مكان. وحتى في العام 2000 استمرّ تلوّث الهواء حيث بلغت النسبة تسع مرات أعلى من المستوى الذي حدّدته منظمة الصحة العالمية كمناخ صحي للانسان.

---

(1) smog particles.

اليورانيوم المستنفد والاشعاعات النووية

كما استعملت كلّ من أميركا وبريطانيا قذائف مضادة للدروع شديدة الانفجار ولكنّها مصنوعة من معدن اليورانيوم المستنفد الذي يُعتبر من أقوى المعادن المستحدثة للاستخدام العسكري وخصوصاً في اختراق المصفّحات. ولقد دخل هذا المعدن في الاستعمال العسكري بعدما أكّد العلماء أنّه لا يوجد في الطبيعة أقسى منه، إلى درجة أنّه أقوى من معدن "التنجستين"[1] الذي يستعمل في فلذات الضوء الكهربائي. وكانت الولايات المتحدة تنتج مادة اليورانيوم المشبّع الذي تستعمله عدّة دول كوقود في محطاتها الذريّة. وكانت تنشأ عن ذلك كمّيات كبيرة من معدن اليورانيوم المستنفد يصعب تصريفها أو التخلّص منها، لأنّ مفعولها إذا دخل في البيئة الطبيعية سام كمعدن الرصاص. وبكلمات أخرى، استُعملت عبارة "اليورانيوم المستنفد" كاسم ملطّف لعبارة "نفايات نووية" المخيفة. وكان الحلّ أن تُستعمل هذه المادة في التصنيع العسكري ليتم التخلّص من - أو تخفيض - احتياطها المؤذي.

ولكن الذي أثبته الخبراء أنّ معدن اليورانيوم المستنفد حافظ على نسبة عالية من الاشعاع والسموم وأنّه سبّب أعراضاً سرطانية قاتلة مثل اللوكيميا والسرطان الليمفاوي وسرطان الرئة وسرطان العظم والأيدز. وأنّ لحظة ارتطام القذيفة المصنّعة من هذا المعدن بهدفها فإنّها تحترق وتتحوّل فوراً إلى مادة مؤكسدة تنشر من حولها جزيئات أوكسيد اليورانيوم السام. وأنّ الغبار المتناثر من الشظايا لا يزول من على البقعة الجغرافية التي استُعمل عليها حتى ولو مرّت عدة سنوات. ولقد كشفت منظمات المجتمع المدني والهيئات التي تعنى بسلامة الجنود في بريطانيا والولايات المتحدة تأثير هذه المادة على الجنود، حيث تبيّن أنّ الألوف من الجنود قد تعرّضوا لظاهرة مرض "عارض الخليج" (Gulf War Syndrome) منهم 40 ألفاً في الولايات المتحدة. ولقد تسبّبت هذه العوارض بوفاة 30 بريطانياً عام 1993 ممن شاركوا في معارك جنوب العراق وتعرّضوا لليورانيوم المستنفد. كما كشفت منظّمة أميركية تُدعى "من السيف إلى المحراث"[2] أنّ القذائف المصنّعة من اليورانيوم المستنفد، بعكس

---

(1) Tungestin.

(2) Sword to Ploughshares.

المعادن الأخرى، شديدة الانفجار بحيث تتفتّت الشظايا المنتشرة وتنفجر بنسبة 70 بالمئة فيبقى غبارها الكثيف في مكان إطلاقها إمّا في الهواء أو في ثنايا التربة، بحيث يستحيل تنظيفه. وهذا الغبار يُطلق شعاعاً راديوياً ساماً ومواد كيماوية قاتلة ومسبّبة للأمراض.

ونشرت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية سلسلة مقالات عن استعمال اليورانيوم المستنفد في حرب الخليج عام 1991، أثارت غضب المسؤولين البريطانيين. من بينها مقالات كتبها الصحافي الايرلندي روبرت فيسك الذي زار جنوب العراق خلال العام 1998 وكشف أنّ إصابات الأطفال بالأمراض السرطانية قد تضاعف أربع مرات منذ العام 1991، بعد تعرّضهم لليورانيوم المستنفد الذي استعملته القوات الأميركية والبريطانية في قذائفها. ورأى فيسك بأم عينيه الأورام الخبيثة على بطون الأطفال وفي رقابهم. وزار مستشفى المنصور في بغداد حيث عرضت عليه إمرأة هربت من البصرة طفلتها وتدعى "هبة مرتضى" التي تشكو من أورام عديدة ظاهرة في وسطها في حين كان جسدها مترهلاً وعاجزاً. ولقد أزال الأطباء في عملية جراحية أوراماً في البطن ولكن أوراماً أكبر من السابقة ظهرت في نفس المكان خلال مدّة قياسية من الزمن. وقال الأطباء لفيسك إنّ هبة تبلغ التاسعة من العمر ولكن لا أمل في بقائها على قيد الحياة حتى سن العاشرة.

وقدّر فيسك أنّ الولايات المتحدّة وبريطانيا أطلقتا عشرات الآلاف من هذه النوعية من القذائف جنوب البصرة في الفصل الأول من العام 1991، ومعظمها سقط في أراضٍ زراعية تغذّي مواسمها ملايين العراقيين[1]. ولقد أطلقت القوات البريطانية والأميركية مليون طلقة من اليورانيوم المستنفد من عيارات مختلفة بلغت زنتها 350 طناً، وتتضمّن 14000 قذيفة من عيار 105 و120 ملم، و940 ألف رصاصة ضخمة من عيار 25 و30 ملم. ما جعل أجزاءً واسعة من أرض العراق مغطاة بالمواد المشعّة والغبار النووي.

كما كشف فيسك في تقاريره رسائل سريّة متبادلة بين مصلحة الطاقة الذرّية البريطانية والحكومة البريطانية حول قصف مناطق جنوب البصرة بقذائف اليورانيوم المستنفد. جاء في إحداها:

"أطلقت الدبابات الأميركية خمسة آلاف قذيفة من اليورانيوم

---

(1) الاندبندنت 9 آذار/مارس و8 أيار/ماي و16 تشرين الأول/أوكتوبر و8 كانون الأول/ديسمبر 1998.

المستنفد وأطلقت الدبابات البريطانية كميات أقلّ. فيكون مجموع ما أطلقته الدبابات أكثر من 50 ألف ليبرة من هذه المادة المشعّة. أمّا الطائرات الأميركية فقد قصفت مناطق في جنوب البصرة بكميات تُقدّر بعشرات الآلاف من قذائف اليورانيوم المستنفد. فإذا استنشق السكان المحليّون هذه المادة، يمكن تقدير عدد الاصابات بالمواد المشعة الراديوية التي تبثّها مادة اليورانيوم المستنفد بـ500 ألف إصابة تؤدّي إلى موت محقّق. إنّ هذه المادة تنتشر في محيط إطلاقها وليس من الحكمة أن يبقى البشر في أماكنهم، وعليهم أن يبتعدوا لمدّة طويلة. والأخطر أن يجمع السكان الشظايا الفارغة ويحضرونها إلى منازلهم".

وقُدّرت مخلّفات اليورانيوم المستنفد في أنحاء العراق وفي شمال الكويت بـ300 طن. ويمكن لغبار اليورانيوم المستنفد أن يدخل خياشيم الانسان عبر الجهاز التنفسي، ثم يعبر إلى شرايين الدم ومنها إلى كافة أنحاء الجسم؛ وما هي إلا فترة زمنيّة حتى تبدأ عوارض أمراض السرطان. أمّا المرأة الحامل التي تتنشّق غبار اليورانيوم المستنفد فإنّها تعرّض جنينها للموت في أحشائها، لأنّ الغبار يدخل إلى بيت الرحم ويتلفه. ورغم ذلك فلقد استمرّ الشعب العراقي الفقير في الاقامة في تلك المناطق والعيش مما تعطيه الأرض الملوّثة من بندورة وبصل وفاكهة وحبوب ومن مزارع الدواجن واللحومات التي تعرّضت لمواد مشعّة. ولم يكن مستبعداً أنّ غبار اليورانيوم المستنفد قد تسرّب إلى مجاري المياه والانهار وأنظمة الريّ والصرف الصحي[1].

حاولت الحكومة البريطانية مراراً تكذيب تقارير فيسك، ولكن سمعته العالمية الواسعة وخبرته العميقة جعلتا الرأي العام يسخر من منطق الحكومة. ورغم هذه المعلومات الخطيرة، فلم تتقدّم أي هيئة عربية أو دوليّة، ليس فقط للتحقيق في الأمر، وإنّما للسعي لتنظيف المنطقة المذكورة في جنوب العراق من الشظايا وتجمّعات الغبار. ولا حتى وكالة الطاقة الدوليّة التي رأسها عربي هو محمد البرادعي، أثارت هذا الأمر خاصة أنّ الصيانة والحماية من استعمال هذه المواد يجب أن يكون في أعلى اهتماماتها.[2].

---

(1) The Independent 9 March 1998.

(2) كان ملفتاً أنّ التصريح الأول الرئيسي الذي أطلقه البرادعي بعد سقوط بغداد كان أنّ على إيران أن تتعاون في برنامجها النووي، تمهيداً لفتح معركة إعلامية وديبلوماسية ضد إيران التي كانت الهدف الثاني لبوش بعد العراق.

وينشر فيسك رسالة أخرى من ضابط أميركي إلى رئيسه أنّ صواريخ اليورانيوم المستنفد أثبتت فعاليتها ضد الدروع ويجب الاحتفاظ بهذه الترسانة إلى يوم يستطيع فيه البنتاغون تصنيع بديل أقوى. وكان مثيراً في الرسالة أنّ كاتبها أشار إلى أنّ أثر اليورانيوم المستنفد لدى استعماله مقبول سياسيّاً حتى الآن، ولهذا فلن يتمّ إسقاط هذا النوع من الذخيرة.

وعدا عن انتشار إشعاعات اليورانيوم المستنفد فلقد كشف العالم الأميركي مالكوم هوبر أنّ الطائرات الأميركية والبريطانية أغارت على 900 موقع عراقي لتصنيع الغاز السام من نوعي "سارين" و"تابون"، انتشرت محتوياتها في هواء البلاد بعد انفجار المواقع، ولم يُعرف وقعها على الصحة العامة[1].

وبلغت فعاليّة حرب الاستنزاف القاتلة مرحلة أعلنت فيها الادارة الأميركية عام 1999 أنّها تواجه "معضلة". ما هي المعضلة؟ أنّها بعد 8 سنوات من الغارات الجوية لم يعد هناك أهداف تستحق القصف في العراق. حيث صرّح مسؤول عسكري "للوول ستريت جورنال": "أصبحنا نستهدف بيوت الخلاء الصغيرة!"[2].

في أيلول/سبتمبر 1992، أعلن الناطق باسم وكالة الطاقة الذرية الدوليّة أنّ العراق أصبح خالياً من أي مواد أو معدات لها علاقة بصنع القنابل النووية، وبهذا يكون قد طبّق قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن. والذي حصل أنّ أعضاء اللجنة الأميركيين هاجموا الناطق علناً.

وفي العام 1994، أعلن رولف إيكوس أنّ مهمة لجنة التفتيش شارفت على الانتهاء، وأنّ العراق يكون قد طبّق كل القرارات المتعلّقة خلال أشهر. وتنبأ إيكوس أنّ العقوبات ستكون من الماضي بحلول العام 1995. ولكن في العام 1995 لم تُرفع العقوبات وزاد الوضع سوءاً أنّ صدّام لم يكن يفصح عن كل شيء بعدما كشفه ابن عمّه حسين كامل الذي فرَّ إلى الأردن. وكانت نتيجة تصرّف حسين كامل أنه بعد

---

(1) الاندبندنت 16 تشرين الأول/أوكتوبر 1998.

(2) وهذا يذكّر بمناقشة حامية جرت بين بوش ومجلسه الحربي في أيلول/سبتمبر 2001 حول الأهداف الحيويّة الموجودة في أفغانستان ليتمّ قصفها. وعندما شرح مساعدوه أنّ لا أهداف حيوية تذكر في أفغانستان لتقصفها، ردّ غاضباً: "هل تريدونني أن أستعمل صاروخاً ثمنه مليون دولار لأقصف خيمة بدو بخمسة دولار". لم يكن هناك اكتراث بأنّ ثمّة عائلة أفغانية ربما تحت سقف الخيمة، بل فقط إذا كان للهدف قيمة حيوية للحرب.

سنوات من رفض التعاون مع الأمم المتحدة، أعلن صدّام حسين في أيّار/ماي 1996 قبوله بالقرار 986، وعاد المفتّشون إلى العمل للتنقيب عن الأسرار التي فضحها حسين كامل، والتي أبدى صدّام استعداده للتعاون بصددها. وفعلاً بدأ إيكوس في حزيران/جوان 1996 تحضير مذكّرة تعاون مع طارق عزيز تنهي التفتيش خلال جدول زمني وترفع العقوبات. وفي أيلول/سبتمبر 1997، قدّم العراق سلسلة وثائق جديدة عن برامج التسلّح، كان من الأفضل أن يقدّمها من قبل لأنّ الوقت كان يعمل ضد مصلحة العراق. ذلك أنّ إيكوس السويدي الذي لم يسمح للسياسة الأميركية بالتدخّل في عمله والذي كان يسعى بصدق لانهاء عمل اللجنة ورفع العقوبات، تقاعد في تموز/جويليه 1997، وتمّ استبداله بريتشارد بطلر، رئيس بعثة أوستراليا لدى الأمم المتحدة، الذي كان رجل أميركا بامتياز. وكان أوّل ما صرّح به بطلر أنّه غير معنيّ بما وصل إليه إيكوس وأنّه سيعيد التفتيش.

العنصري "ريتشارد بطلر" رئيساً للمفتشين

وهكذا عمل بطلر على إدامة العقوبات إلى أقصى حدّ ممكن حيث كان يحرّكه حقد دفين لم يره العراق من أي مسؤول دولي سابق. فكان سلوك بطلر وتصريحاته وبياناته تنضح بالمنطق العدائي الأميركي للعراق وليس بلغة إيكوس القانونية الديبلوماسية، أو بأسلوب بليكس فيما بعد. فكان يصرّح بلغة وقحة لدى سؤاله عما إذا كانت العقوبات ستنتهي إذا انتهت عمليات التفتيش أنّ "العقوبات ستنتهي عندما تنتهي". ومثل آخر عن وقاحة بطلر كيفية تعامله الفوقي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 1997 تحدّث بطلر بشكل احتقاري عن نائب رئيس الوزراء طارق عزيز بعد خروجه من اجتماع مع هذا الأخير في بغداد. فهاجمه وذكر اسمه "عزيز" بدون لقب. ثم كان يتكلّم عن العراق والشعب العراقي بقلّة أدب، كما كان يحب الأضواء ويظهر مراراً وتكراراً على شاشات التلفزة بعكس إيكوس الهادىء الذي لم يظهر إلا بضع مرّات على التلفزيون خلال ست سنوات. ثم كان بطلر يقدّم تقاريره لواشنطن قبل إن يقدّمها إلى الأمم المتحدة حسب الأصول، فيخرج الناطق باسم البيت الأبيض إلى الصحافيين ويبدأ فوراً بمهاجمة صدّام والعراق وأمامه آخر تقرير للجنة التفتيش. وكان بطلر الاوسترالي الانكليزي الأصل يتصرّف ويتحدّث وكأنّه خرج من العصر الامبريالي القديم، فكان يكره السكان المحليين ويتصرّف وكأنّه

سيّد البيت في العراق ويتهم كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة الأفريقي الأصل، بالتواطؤ مع صدّام. حتى اتّهم محمد حسنين هيكل بطلر هذا بأنّ مهمّته كانت القضاء على العراق.

كذلك فإنّ مادلين ألبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية قد أدلت بدلوها أيضاً في آذار/مارس 1997، وصرّحت أنه لا نهاية قريبة للحظر الاقتصادي على العراق. وأنّه ولو تألّم الشعب العراقي فإن قضية البحث عن الأسلحة تستحق هذه التضحية من العراقيين. ولكن سرعان ما تبدّل منطق واشنطن ولندن عام 1997، إذ أصبح رفع العقوبات مرهوناً بسقوط صدّام.وأصبح هذا المنطق أكثر وضوحاً في بداية عام 1998، عندما صرّحت مادلين ألبرايت أنّ واشنطن تتطلّع إلى التعامل مع حكومة عراقية جديدة غير صدّام. وقدّمت أميركا مالاً إلى أطراف المعارضة العراقية وأصدر الكونغرس الأميركي قانون تحرير العراق.

في تشرين الأول/أوكتوبر 1997 طلب العراق من المفتّشين الأميركيين مغادرة الأراضي العراقية شاكياً أنّهم جواسيس للولايات المتحدة واسرئيل ومقدّماً الأدلة. ردّ بطلر بأسلوبه الرعاعي بأنّه لا يقبل هذه الاهانة ضد موظّفيه. ثم تبع ذلك بقرار همايوني خارج القرارات الدوليّة وخارج صلاحيات مهمة اللجنة بأنّ قصور الرئاسة العراقية ستخضع أيضاً لعمليات التفتيش. وكان بطلر يزيد في هموم العراق ومشاكله وكأنّه حاكم اسرائيلي في الضفة الغربيّة، فيقرر عشوائياً أنّه سيفتّش المواقع التي انتهى منها إيكوس، ويقدم سلسلة وراء سلسلة من المطالب إلى السلطات العراقية، ويطيل في عمر العقوبات إلى ما شاء الله. ولقد كشفت صحيفتا "الواشنطن بوست" و"البوسطن غلوب" في شباط/فيفري 2000 تفاصيل عن المهام ذات النوايا غير الصادقة التي قام بها المفتّشون في العراق. أكّدت الاتهام العراقي بأنّ الولايات المتحدّة استعملت المفتشين الأميركيين في اللجنة كجواسيس على العراق نقلوا أسراراً حسّاسة للبنتاغون استعملها في قصف المواقع العراقية، وأعطوا معلومات للمخابرات الاسرائيلية حيث كان أعضاء اللجنة الأميركيين خاصة يزورون إسرائيل كل فترة لمدّها بأسرار عن العراق. هذه الأعمال كانت تشكّل خطراً كبيراً على أمن العراق كدولة عضو في الأمم المتحدة وفي حالة حرب مع أميركا واسرائيل، فكانت واشنطن هي العدو والجلاد. والنتيجة كانت أنّ خبرة اللجنة الدولية في شؤون السلاح والتكنولوجيا

الاستقصائية التي كانت تستعملها في خدمة القوات الأميركية التي كانت تستغلّ المعلومات لتشنّ غارات تدميرية في حرب استنزاف العراق .

وكان ردّ الادارة الأميركية برئاسة بيل كلنتون قاسياً جدّاً على طلب العراق مغادرة المفتشين الأميركيين. إذ ندّدت بخطوة العراق عدم التعامل مع المفتشين الأميركين وهدّدت باللجوء إلى القوة "لمعاقبة صدّام"، وبإصدار عقوبات جديدة ضد العراق وبوقف برنامج النفط مقابل الغذاء. ولم يكن هذا كافياً للصقور في الولايات المتحدة وخاصة في الكونغرس والحزب الجمهوري ومراكز اليمين الجديد في واشنطن، فاتّهمت وسائل الاعلام كلنتون بأنّه متردّد لأنّه لا يشنّ هجومات عسكرية على العراق. وكتب وليم سافير "في النيويورك تايمز" بأنّ كلنتون "استسلم لصدّام". ولقد خفّف من تدهور الأمور نحو عمل عسكري ضد العراق، في ذلك الوقت، التدخّل الروسي لدى العراق للتراجع عن موقفه. وهذا ما حصل وعاد المفتشون الأميركيون لمتابعة عملهم.

في كانون الثاني/جانفي 1998، أعلن العراق منع سكوت ريتر كبير المفتّشين الأميركيين في اللجنة الدوليّة عن مزاولة مهامه في العراق بسبب عدائه الشديد للعراق وعلاقاته بالمخابرات الأميركية وباسرائيل. وكان ردّ الفعل الأميركي غاضباً هذه المرّة أيضاً، إذ هدّد الرئيس كلنتون ووزيرة الخارجية مادلين آلبرايت ووزير الدفاع وليم كوهين بعواقب وخيمة على العراق لعدم تعاونه مع اللجنة. وبدأت الولايات المتحدة وبريطانيا الاستعداد لشنّ هجوم كبير على العراق، فكلنتون لم يعد يتحمّل ضغط الفئات المتطرّفة في إدارته وفي اللوبيات ومراكز القوى في واشنطن كالكونغرس وجماعات المحافظين الجدد، وبات بحاجة إلى عمل ما لرفع شعبيته وصيته "كمسالم". وقبل إن تصل الأمور إلى طريق اللارجوع، تدخّل كوفي أنان وحاول الوصول إلى حلّ ديبلوماسي.

ونجحت مساعي أنان في وقف الهجوم الكبير بعدما زار بغداد والتقى القيادة العراقية في 23 شباط/فيفري 1998 وحصل على تعهّد من القيادة العراقية بالتعاون مع المفتشين وبالسماح بتفتيش القصور الرئاسية. كانت النتيجة التي حقّقها كوفي أنان مشجّعة للعراق إذ تضمّنت نوراً في نهاية النفق، وأنّ هناك أملاً في إزالة العقوبات إذا إنهت اللجنة الدوليّة عملها. ونصّت الاتفاقية بين أنان والحكومة العراقية على التالي: "من البديهي إنّ رفع الحظر هو من المسائل الفائقة الأهميّة لشعب وحكومة العراق".

وأثارت خطوة أنان غضب الادارة الأميركية التي رأت في عمله تدخلاً في سياستها الخارجية.

كما أنّ إتفاقية أنان مع العراق التي أخضعت اللجنة الدوليّة لمراقبة مؤسسات الأمم المتحدة، أغضبت بطلر الذي بدأ يناصب أنان العداء السافر ويتّهمه بأنّه يتآمر مع العراق مع أنّه رئيسه. وبسبب الأزمة التي أثارها بطلر حول توسيع صلاحيات اللجنة ورفض العراق هذا الأمر، وبسبب سعي أميركا لتشديد الخناق على العراق، سعت واشنطن إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يُفسد ما اتّفق عليه أنان مع حكومة العراق، على أساس أنّ قرارات مجلس الأمن هي أكثر شرعيّة من اتفاق يحمل توقيع الأمين العام للأمم المتحدة. وصدر القرار 1154 من مجلس الأمن في 3 آذار/مارس 1998 يهدّد العراق "بأوخم النتائج"، وهي لغة تصعيدية خطيرة، إذا لم يتجاوب مع لجنة التفتيش، ويخضع للتفتيش الكامل. وفسّرت واشنطن هذا القرار بأنّه يسمح لها بالعمل العسكري المنفرد ساعة تشاء عندما ترى أنّ العراق لا يطيع شروط عمل اللجنة.

هذا التفسير الأميركي كان الطلقة الأولى في الحرب الديبلوماسية الطويلة بين الولايات المتحدة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فرنسا وروسيا والصين، التي أوصلت العالم إلى الغزو الأميركي للعراق في 19 آذار/مارس 2003. إذ إنّ الدول الثلاث عارضت التفسير الأميركي وخاصة ادّعاء واشنطن حقها الأوتوماتيكي في استعمال القوّة ضد العراق. فقط بريطانيا وقفت إلى جانب أميركا في هذه المواجهة الديبلوماسية. وكان القرار الجديد جائراً بحق العراق خاصة أنّ القرار الأصلي رقم 687 الصادر في 3 نيسان/أفريل 1991 حول التفتيش عن الأسلحة داخل العراق، لم يتحدّث أبداً عن لجوء أي دولة عضو في مجلس الأمن أو في الأمم المتحدّة إلى القوّة لتنفيذ القرار. كما أنّ القرار 687 دعا "إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل"، ما كان يعني ضرورة التزام إسرائيل به. ولكن هذه الناحية من القرار 687 اختارت الولايات المتحدّة أن تتجاهلها كما أنّ أيّاً من الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم تُثر مسألة تسلّح إسرائيل. ومع القرار 1154 عاد العراق إلى الصفر مثل كل مرّة خاصة بعد إعلان بطلر في نيسان/أفريل 1998 أن اللجنة لم تحقّق تقدّماً بعد.

في 17 أيلول/سبتمبر 1998، أعلن العراق مجدّداً أنّه لن يتعاون مع لجنة التفتيش بعد فقدان الأمل من تراجع الولايات المتحدة عن العقوبات المدمّرة. لقد شعر

المسؤولون العراقيون بخيبة الأمل الشديدة أن لا نهاية للعقوبات مهما فعل العراق لارضاء الولايات المتحدة. ولكن هذه المرّة لم يدعُ العراق إلى مغادرة المفتشين أو إلى طردهم. بل إنَّ ريتشارد بطلر رئيس اللجنة هو الذي أمر بإخراج المفتّشين من العراق بعد مرور مدّة من الوقت لم يتعاون أثناءها العراق[1]. ومع ذلك في الفترة التي سبقت خروجهم، قام المفتّشون بزيارة عدّة مواقع عراقية بدون ممانعة من العراقيين. فقط في حالة واحدة وفي زيارة غير مُعلنة لموقع معيّن رفض العراقيون التعاون. ولسوء حظ العراق كانت وسائل التلفزة الأميركية ترافق المفتشين، فبدا وكأن العراق يطرد المفتشين.

«سكوت ريتر» يفضح الجميع

وتزامن الاعلان العراقي عدم التعاون مع لجنة التفتيش مع استقالة كبير المفتّشين الأميركيين، سكوت ريتر، وخوضه حملة انتقاد للجنة وأعمالها وللعقوبات بشكل عام. ومع الوقت أصبح ريتر من أشد مناهضي العقوبات ضد العراق ومنتقدي السياسة الأميركية، حتى أثناء غزو العراق في آذار/مارس 2003. كشف ريتر عندما استقال في 29 أيلول/سبتمبر 1998، أنّه زار اسرائيل عدّة مرات وأعطى الموساد معلومات عن العراق، وأنّ لجنة التفتيش منذ بداية عملها كانت وكراً للجواسيس على العراق. وأنّه كان يحضّر تقاريره وهو في مكتب البعثة الأميركية رغم صفته كموظف في لجنة تابعة للأمم المتحدة. واتّهم ريتر ريتشارد بطلر رئيس اللجنة ومادلين آلبرايت وزيرة الخارجية الأميركية بأنهما عملا على التقليل من أهمية التقدّم الذي كان يحقّقه هو والمفتشون بأمرته، حتى لا يبدو للرأي العام العالمي أنّ العراق اقترب من نهاية أسباب العقوبات. كان ريتر على حق، فعام 1998 تمكّنت اللجنة من إزالة 95 بالمئة من الأسلحة العراقية التي تضمّنت التخلّص من 150 صاروخ سكود بعيد المدى و700 صاروخ كيماوي و28 ألف رأس كيماوي و20 ألف ليتر من الغازات السامة و8 آلاف ليتر من غاز الأنثراكس المكثّف. كما استطاعت اللجنة من تفكيك وإقفال 40 مؤسسة تصنيع حربي في العراق.

---

(1) في العام 2002 و2003 دأب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن ووزراؤه على تكرار مقولة أنّ العراق قد طرد المفتّشين عام 1998، حتى بات الرأي العام يصدّق هذا الأمر. ولكن الحقيقة أنّ المفتشين خرجوا بأمر من بطلر.

كما أنّ ريتر انتقد الكونغرس الأميركي الذي كان يمنح الدعم غير المحدود لتحضيرات الادارة الأميركية لغزو العراق في نهاية 2002 فقال: "لا أعتقد أنّ العراق يشكّل خطراً على الادارة الأميركية يستحق الحرب. أنا شاهد من خلال عملي لعدّة سنوات كخبير رفيع في لجنة التفتيش عن الأسلحة في العراق أنّ اللجنة التابعة للأمم المتحدة قد حقّقت نسبة عالية جداً من النجاح في التخلّص من الأسلحة العراقية وبنسبة 90 إلى 95 بالمئة. والأكيد أن أعضاء الكونغرس لا يهتمون بهذه الحقائق".

ولم يكن ريتر الوحيد الذي استيقظ ضميره، إذ إنّ عدداً من مسؤولي الأمم المتحدة أيضاً استقالوا من عملهم في اللجنة بسبب الظلم الكبير الذي كانت توقعه على العراق.

وبين إعلان العراق عدم التعاون في أيلول/سپتمبر 1998 والهجمة الأميركية البريطانية في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، جرت عدة محاولات لاقناع القيادة العراقية بعودة المفتّشين والتعاون معهم ولكنّها لم تؤدِ إلى نتيجة. وفي كانون الأول/ديسمبر 1998، جاء تقرير بطلر الثاني الذي يدين العراق بأنّه لا يتعاون مع لجنة التحقيق ليزيد الطين بلّة. إذ إنّ الولايات المتحدة وبريطانيا حصلتا على نسخة منه قبل الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن ولم تنتظرا لكي يجتمع مجلس الأمن لينظر في التقرير ويدرس إمكانيات العمل الدولي المشترك، فاستندتا إلى القرار 1154 وشنّتا عملاً عسكرياً واسعاً ضد البلد المشلول. وكان بطلر على اتصال دائم بالبنتاغون الأميركي قبل أسبوع من الهجمة العسكرية الأميركية البريطانية. كما أنّ "الواشنطن بوست" كتبت أنّ الولايات المتحدة استعملت لجنة التفتيش للتجسّس على العراق، وهذا ما قاله العراق ونفته الادارة الأميركية. لقد كانت مهمّات وعمليات لجان التفتيش الدولية كلّها على نفقة العراق تقتطعها اللجنة مباشرة من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تسيطر عليه لجنة العقوبات في الأمم المتدّة، فكانت النتيجة أنّ اللجنة تخصّصت بالتجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل لتُستعمل فيما بعد لإلحاق المزيد من الأذى بالعراق.

وتحت اسم "عملية ثعلب الصحراء"، بدأت الطائرات سلسلة غارات على العراق يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 1998 استمرّت حتى 20 منه. كانت هذه العمليّة هي الأكبر منذ العام 1991 وهدفت إلى إلحاق المزيد من الضرر بالعراق، فأصابت صواريخها محطة تصفية النفط في البصرة بتهمة أنّ هذه المحطة بالذات يستعملها

النظام لتهريب البترول. وأسفرت هذه الغارة عن مقتل 12 مدنياً. لقد أطلقت الولايات المتحدة في هذه العملية 300 صاروخ كروز كلفة كل واحد منها مليون دولار. والمهزلة كما ذكرت بعض وسائل الاعلام الأميركي أنّ وزارة الدفاع الأميركية توقّفت عن توزيع البطانيات المجانية على الفقراء داخل الولايات المتحدة لأنّ لجنة الكونغرس لم تلحظ هذا الانفاق للسنّة الجديدة، وأنّ البنتاغون لن يحوّل أموالاً من ميزانية التسلّح من أجل شراء بطانيات. هذا البرنامج الضروري لفقراء الولايات المتحدة كلّف 3.5 مليون دولار فقط في السنة، أي أقل من كلفة أربعة صواريخ كروز[1].

ورغم أنّ هذا الهجوم على العراق في آخر 1998 وهجومات أخرى قبل وبعد هذا التاريخ يُعتبر جريمة بنظر القانون الدولي الذي يحرّم استهداف المنشآت الاقتصادية، ولكن المجتمع الدولي بات يقبل هذه الهجمات إلى حدّ أنّ الغارات الوحشية الأميركية أصبحت خبراً عابراً كل أسبوع، وحقاً مكتسباً لواشنطن ولندن. هذا في الوقت الذي كان الشعب العراقي ينهار ويموت من تداعيات العقوبات الاقتصادية، فيندّد الرأي العام العالمي بما يحدث ولا يفعل شيئاً.

المهزلة المؤلمة كانت أنّ الولايات المتحدة هي التي حدّدت محتوى تقرير اللجنة الذي أدان العراق، وهي التي استلمت التقرير الذي من المفترض أن تقدّمه اللجنة إلى السكرتير العام كوفي أنان ومنه إلى سكريتارية مجلس الأمن، وهي التي قرّرت منفردة القيام بعمل عسكري بدون الرجوع إلى مجلس الأمن ثمّ نفذّت قواتها هذا العمل العسكري. هذه الأفعال هي أسوأ من شريعة الغاب، فكانت نتيجة الهجوم أنّ العراق صرف النظر نهائياً عن أي عودة للجنة التفتيش إلى مزاولة مهامها، وأنّ أميركا هزأت من القانون الدولي ومن شرعة الأمم المتحدة.

بعد كانون الأول/ديسمبر 1998، تزايدت الغارات الأميركية والبريطانية على العراق فأصبحت شبه يومية ولم تعد تنال سوى خبرٍ صغيرٍ في الصفحات الداخلية للجرائد أو في زاوية الأخبار الدولية المختصرة التي لا تحتاج إلى عنوان. ووصفت "النيويورك تايمز" هذه الغارات في أحد تقاريرها النادرة جدّاً عن معاناة العراق وجرائم الادارة الأميركية في 13 آب/أوت 1999:

(1) «Blanket Policy Covers Homeless» Knight Ridder, 25 December 1998.

"منذ سنوات تقوم الطائرات الأميركية بقصف العراق بشكل منظّم وبدون نقاش عام. في الأشهر الثمانية الماضية قام الطيّارون الأميركيون والبريطانيون بـ 1100 غارة على 359 هدفاً في العراق. وهذا يعادل ثلاثة أضعاف رقم الهجمات التي وقعت في عمليّة ثعلب الصحراء في كانون الأول/ديسمبر 1998، والتي استمرّت أربعة أيام. وبالمقارنة فإنّ طياري الحلفاء شنّوا 1600 غارة في حرب يوغسلافيا التي استمرّت 78 يوماً"[1].

إنّ هذه المقارنة التي أجرتها النيويورك تايمز تعني أنّ حرباً فعلية كانت تقوم على العراق طيلة سنوات وسط صمت دولي وتعتيم إعلامي. ولكن الخبر لا ينتهي هنا، لأنّ الغارات استمرت حتى نهاية 2001، عندما قرّرت الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لاحتلال العراق ولبدء غزو هذه المرّة يوصل "جزمات رجال البحرية الأميركية إلى بغداد"[2]، حسب تعبير الرئيس بوش وكبار رجال الادارة الأميركية. وعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلعات الجوية الأميركية البريطانية خلال عام 1999 ستة آلاف طلعة أي أربعة أضعاف عدد الطلعات أثناء الحرب على يوغسلافيا. كما أطلقت هذه الطائرات 1800 صاروخ ودمّرت 450 هدفاً. وفي العام 2000، زاد عدد الغارات على العراق، لتنخفض بعد هجمات أيلول/سبتمبر 2001 عندما قرّر الرئيس بوش احتلال العراق.

وفي تقرير جديد مستقلّ للجنة التفتيش "أنسكوم" عام 1999 ذُكر أنّ المفتّشين قد نجحوا إلى حدّ بعيد في العثور وإزالة وتفكيك أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبقيت ثمّة أمور صغيرة تتعلّق ببرنامج الأسلحة البيولوجيّة. ولكن الحقيقة أنّ في السنوات الخمس التي تلت هذا التقرير (أي حتى صيف 2003) لم يعثر المفتّشون على أي أثر لسلاح دمار شامل في العراق. ولا حتى الجيش الأميركي استطاع العثور على أي أسلحة دمار شامل بعد سقوط بغداد عام 2003. وحتى لو عُثر على أي أسلحة يوماً ما فإنها ستكون قليلة الشأن لا تشكّل أي خطر على أحد، إلى درجة أنّ صدّام حسين لم يستعمل أي أسلحة أو صواريخ حتى في اللحظات الأخيرة لسقوط نظامه كما فعل عام 1991.

---

(1) في العام 1999 شنّت الولايات المتحدة حرباً على يوغسلافيا أسفرت عن سقوط نظامها ودخول دولة الصرب في فلك السياسة الأميركية.

(2) «We want actual boots on the ground», in Bob Woodward, Bush's War.

وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 1999 أصدر مجلس الأمن القرار 1284 بطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا يجدّد عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ويقدّم عرضاً على العراق بتخفيف الحصار إذا وافقت حكومته على مطالب جديدة حول نزع أسلحته. وتم التصويت على القرار والموافقة عليه رغم امتناع روسيا وفرنسا والصين عن التصويت. وجاء هذا القرار ملغوماً كغيره من القرارات ضد العراق. فلقد وعد بتخفيف الحصار ورفع الحظر على الكميّة التي يصدّرها العراق من نفطه، ولكنه فرض قيوداً جديدة حول البضائع التي يمكن العراق استيرادها وزاد عدد السلع المحظورة التي اعتبرها الأميركيون مزدوجة الاستعمال.

وشكّل القرار الجديد لجنة دولية جديدة هي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش "أنموفيك"[1]. ونجحت الجهود الدولية على الأقل في تحسين الأمور بتعيين هانز بليكس الديبلوماسي السويدي النزيه رئيساً للجنة، وإضافة بند يقول صراحة إنّ بالإمكان رفع العقوبات عن العراق إذا أعلن تقرير أنموفيك أنّ العراق خال من أسلحة الدمار الشامل. ولكن حتى هذه الفقرة كانت في باطنها سلبية. إذ أنّها تكلمت عن فترة تجريبية للعراق بعد إعلانه خالياً من الأسلحة تقضي بمنحه إعفاءً لمدّة أربعة شهور قابلة للتجديد. والأسوأ أنّ القرار دعا أيضاً إلى عودة الوكالة الدولية للطاقة الذرّية للتفتيش بعدما أنهت مهمّتها قبل سنوات وأعلنت العراق خالياً من أي برنامج تطوير سلاح نووي. ذلك أنّ الولايات المتحدة ادّعت أنّ العراق قد استغل غياب المفتّشين وزوال لجنة "أنسكوم" لكي يعيد بناء بعض برامج التسلّح. وفي وجه هذا الزعم، ردّ هانز بليكس رئيس أنموفيك مراراً أنّه مقتنع بأنّ التصاريح المتكرّرة للولايات المتحدة وبريطانيا حول سعي العراق إلى بناء أنظمة أسلحة الدمار الشامل لا أساس لها من الصحة وبعيدة عن الحقيقة.

وعلّق سكوت ريتر المفتش الأميركي السابق على اللجنة الجديدة بأنّ التفتيش أصبح مهزلة الآن بعدما استطاعت اللجنة السابقة من تحقيق نسبة 99 بالمئة من النجاح في تصفية برامج الأسلحة العراقية. وأنّه سيتعجّب إذا عُثر يوماً ما على أسلحة ذات شأن في العراق. وتصديقاً لكلام ريتر أنّ العام 2002 شهد إصرار الولايات المتحدة على نزع أسلحة عراقية تقليدية لا تأثير لها ولا تملك أي مجال استراتيجي.

---

(1) UNMOVIC - United Nations Monitoring and Verification Commission.

وحتى بعد احتلالها الكامل للعراق أصرّت أميركا أنّ العراق ما زال يحتوي أسلحة دمار شامل وأنّها ستعثر عليها يوماً ما.

لم يكن هناك داعٍ على الاطلاق لاطالة العقوبات والابقاء على لجنة التفتيش ولكن هذين السلاحين أصبحا قميص عثمان بيد واشنطن، وأي محاولة أو تلميح إلى ضرورة إزالتهما كانت تطلق صفارات الانذار في أميركا كأمر غير مقبول على الاطلاق. فإذا قالت مصادر غربية موثوقة إنّ العراق لم يعد يشكّل أي خطر على جيرانه، نفى الأميركيون ذلك، وإذا أعلنت وكالة الطاقة الدولية عن قرب صدور تقرير يعلن نظافة العراق عملت واشنطن على منع التقرير أو على التقليل من أهميّته. وحتى بعدما كشفت وسائل الاعلام في أول حزيران/جوان 2003، أنّ المخابرات البريطانية والأميركية كانت تفبرك القصص عن الأسلحة العراقية لتبرير الغزو، استمرّ جورج بوش الابن ورجاله في الحديث عن ضرورة مواصلة البحث عن الأسلحة التي لا بدّ أن يعثروا عليها يوماً ما.

دجل السياسة الأميركية حول الأسلحة

طيلة سنوات الحصار، كان العراق يحاول دوماً أن يحصل على لائحة مطالب محدّدة من مجلس الأمن توصله إلى الخلاص أو إلى خارطة طريق تعطيه اعترافاً بأنّه يستحق رفع العقوبات. ولكن الغموض والتضليل بقيا سيد الموقف في الموقف الأميركي. وحتى في العام 1998، كان مجلس الأمن مع رفع العقوبات باستثناء واشنطن وحليفتها لندن. لقد بات واضحاً أنّ هدف أميركا كان تغيير النظام في بغداد وليس القضاء على أسلحة الدمار الشامل. لقد صرّح بيل كلنتون ومن بعده جورج بوش أنّ العقوبات ستبقى طالما بقي صدّام في الحكم، رغم أنّ هذا الشرط لم يكن موجوداً في أي من قرارات مجلس الأمن حول العراق.

لقد كانت حجّة البحث عن أسلحة الدمار الشامل من العراق للمحافظة على السلام الدولي، أكذوبة أميركا الكبرى، إذ إنّها لم تمانع أن تطوّر وتمتلك أي دولة أسلحة دمار شامل طالما أنّها صديقة لأميركا. إسرائيل مثلاً طوّرت سادس ترسانة نوّوية في العالم، وكانت تساعد نظام التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية على تطوير برنامجه النووي على عين ومسمع واشنطن. ومن ناحية أخرى فإنّ أميركا نفسها هي أكبر ناشر لأسلحة الدمار الشامل في العالم، ولكن لم ينطبق عليها واحد في المئة

مما عاناه العراق. فلقد نشر اتحاد العلماء الذريين في الولايات المتحدة أن واشنطن خزّنت 12 ألف رأس نووي ومعدات نووية في 23 بلداً وفي القارات الخمس. كما أنّ الولايات المتحدة أكبر تاجر سلاح في التاريخ، حيث مدّت بالأسلحة الفتّاكة أنظمة ديكتاتورية استعملتها لقتل شعوبها، ونشرت الجيش الأميركي في 100 بلد حول العالم. والولايات المتحدة اعتبرت نفسها فوق القانون الدولي فلم تخضع لقانون الجنايات ولا لشرعة الأمم المتحدة ولا لبروتوكول كيوتو حول حماية البيئة ولا للمنظمة الدولية للطاقة الذرّية ولا لقانون البحار ولا لإتفاقيات جنيف حول شروط سلوك الجيوش في زمن الحرب. وأميركا استعملت الأسلحة الذرّية وأسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين: أكثر من مئة ألف ياباني في هيروشيما وناكازاكي قُتلوا عندما قصفت الطائرات الأميركية المدينتين بالقنابل الذرّية، وملايين ماتوا قتلاً بالأسلحة الأميركية في فيتنام وكمبوديا وكوريا في الفترة من 1955 إلى 1975.

لقد بدت الولايات المتحدة، أو رغبت هي وإعلامها أن تبدو، كمدافع عن الشرعية الدوليّة المتمثلة بقرارات مجلس الأمن وبشرعة حقوق الانسان. فكانت الحكومة الأميركية تذكّر الرأي العام العالمي أنّ العراق يخرق قرارات مجلس الأمن، وأنّ حكومة العراق لا تحترم حقوق الانسان. ولكن نظرة إلى حلفاء أميركا حول العالم وخاصة في الشرق الأوسط حيث إسرائيل وتركيا والدول العربية، تُظهر أنّ معظمهم لا يحترم الشرعية الدولية ولا يعير أهميّة لحقوق الانسان. ولكن أميركا تبيع هؤلاء الحلفاء الأسلحة الاستراتيجية، وتقيم معهم علاقات مربحة تدرّ على الشركات الأميركية والصناعة العسكرية الأميركية مليارات الدولارات. والغريب في الأمر أنّ وزراء الخارجية الأميركيين منذ العام 1990 (جيمس بيكر ومادلين ألبرايت وكولن باول) دأبوا على مهاجمة النظام الديكتاتوري في بغداد وأسبغوا الكلام المعسول على دول أخرى في المنطقة في حين كان قسم حقوق الانسان في وزارتهم ينشر تقارير عن القمع والاستبداد في هذه الدول، صديقة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال دعت الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 الذي شكل لجنة التفتيش أنّ هدف مجلس الأمن هو خلق منطقة شرق أوسطية منزوعة من السلاح، ولكن سلوك الولايات المتحدة المعاكس لهذه الفقرة أدّى إلى إهمالها. وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة أيضاً مخالفة لهذا القرار الذي تستعمله لابقاء العقوبات على العراق لأنّها تدعم إسرائيل المدجّجة بالسلاح النووي.

وعكس ما تذيع أميركا عن نفسها، فإنّ نسبة المساعدات الاقتصادية إلى الدول الفقيرة لا تشكّل أكثر من نسبة ضئيلة جدّاً من ناتجها القومي. ومن أولى بالمساعدة أكثر من جيران الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية؟ في العام 1998 أصاب إعصار استوائي شديد دولة هندوراس فقتل وجرح عشرات الآلاف وشرّد أكثر من مليون مواطن. وكانت حاجة الدولة الفقيرة إلى طائرات الهليكوبتر كبيرة جدّاً لنقل المصابين وإعانة المناطق المنكوبة وإنقاذ العائلات المعزولة وسط المياه. المفارقة كانت أنّ المكسيك الفقيرة نسبيّاً والتي يهاجر سكانها إلى الولايات المتحدة للعمل، قدّمت 16 طائرة هليكوبتر في حين قدّمت الولايات المتحدة 12 طائرة. في نفس العام كانت الولايات المتحدة تنقل عشرات الطائرات الأباتشي والبي 52 وغيرها إلى الشرق الأوسط لاستعمالها ضد العراق .

كما أنّ إسرائيل حليفة أميركا الأولى في المنطقة خالفت أكثر من 50 قراراً لمجلس الأمن منذ العام 1947 وقتلت مبعوثين للأمم المتحدة واجتاحت أراضي الغير بالقوة وخرقت الاتفاقات الدولية وبنت ترسانة نووية من 200 صاروخ ذرّي. ولكنّها معفية تماماً من أي ملاحقة. وفور سقوط بغداد عام 2003 صبّ المسؤولون الأميركيون حمم تصريحاتهم على سورية وإيران بتهمة حيازة أسلحة الدمار الشامل. وعندما دعت سورية إلى تنفيذ بقيّة بنود القرار 687 وخلق شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، نهرها دونالد رمسفلد وزير الدفاع الأميركي، وزار كولن باول وزير الخارجية الأميركي دمشق يهدّد ويتوعّد وبأنّ العالم قد تغيّر بعدما أصبح الجيش الأميركي على حدود سورية، ويملي شروط الحاكم الجديد للعالم.

وحتى منطق أنّ العراق بامتلاكه أسلحة استراتيجية بات يشكّل خطراً على جيرانه، لم يعد وارداً بعد أواسط التسعينيات. فالحرب التي انتهت مع إيران عام 1988، تعلّم منها العراق درساً قاسياً ومرّاً وقرّر أنّها لن تتكرّر أبداً. وعلى أي حال كانت حرباً بالواسطة عن الغرب دخلها العراق بدعم أميركي وغربي واضح وشاركت فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر. والعراق لم يهدد تركيا سابقاً ولم يكن خطراً عليها أبداً، لا بل تعاون البلدان في القمع المشترك لأكرادهما. كما أنّ الكويت التي غزاها العراق عام 1990 أخرج منها بثمن باهظ جدّاً. والسعودية كانت هدفاً سهلاً للعراق عامي 1990 و1991 ولكن العراق لم يستغلّ الفرصة ولم يجتح السعودية وهذا ما أكّده أكثر من مسؤول أميركي. بقي من جيران العراق الذين تخاف عليهم

أميركا دولة إسرائيل البعيدة نسبياً عن العراق والتي تعرضت لصواريخ سكود تقليدية أطلقها العراق عام 1991. هنا بيت الداء في العوامل الأميركية إذ إنّ هذه الصواريخ التي وصلت تل أبيب كان من الممكن أن تحمل رؤوساً بيولوجية أو كيماوية أو في وقت لاحق رؤوساً نووية. هذه الاحتمالات شغلت حلفاء اسرائيل في واشنطن وبقيت مصدر ذعر مستقبلي لاسرائيل.

إذا كان لسان حال المواطن العربي في الشارع حول سبب أميركا الحقيقي لغزو العراق يقول: "النفط وإسرائيل"، فهذا القول صحيح جداً. إذ بعد غزو العراق وتدميره، بدا وكأنّ ثمّة مقايضة أو "تجرة" بالتعبير اللبناني، بين الولايات المتحدة والأنظمة العربية حول تدمير واحتلال العراق مقابل حلّ عشوائي لقضية الفلسطينيين وصولاً إلى صلح مع اسرائيل.

كما أنّ أميركا وبريطانيا اعتمدتا سياسة النفاق تجاه الأكراد. لقد فرضتا حظراً جوياً على شمال العراق عام 1991 بحجّة حماية الأكراد من بطش صدّام. ولكنهما سمحتا لصدّام باستعمال الأسلحة البيولوجية ضد الأكراد عام 1988 وسمحتا دوماً للجيش التركي بمطاردة أكراد تركيا وقتلهم داخل العراق وفي شرق تركيا من 1970 وحتى اليوم. لقد رأت السياسة الأميركية أنّه كان من الضروري حماية أكراد العراق من صدّام، ولكنها رأت أيضاً أنّه كان من الضروري دعم تركيا في حربها ضد أكرادها هي لأنّ تركيا كانت مهمّة لحماية مصالح أميركا الحيوية في المنطقة. وكانت تركيا تسمح للولايات المتحدة باستعمال قاعدة أنجيرلك لطلعات الطيران لضرب العراق، وكانت مخلصة لأميركا منذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية لتكون الشوكة في خاصرة الاتحاد السوڤياتي المجاور.

لقد ادعّت الولايات المتحدة أنّه منذ هجوم كانون الأول/ ديسمبر 1998، لم يعد يحصل إصابات بين المدنيين في العراق. ولكن المقاتلات الأميركية والبريطانية قامت بآلاف الطلعات فوق العراق في الفترة الممتدة من كانون الأول/ ديسمبر 1998 وحتى أوائل العام 2003. هذه الطلعات كانت دوماً خارج القانون ولم يسمح بها أي قرار من مجلس الأمن. واستناداً إلى مكتب الشؤون الانسانية في الأمم المتحدة، قتلت هذه الطائرات مئات المدنيين في العراق وجرحت الآلاف. مثلاً في 25 كانون الثاني/ جانفي 1999، سقط صاروخ كروز أميركي في منطقة سكنية في البصرة وقتل عشرة أشخاص وجرح عدداً كبيرا من المواطنين. كما أنّ الطائرات التركية، الحليفة

للولايات المتحدة كانت تقصف المناطق الكردية في شمال العراق كما تشاء. وعادة ما كانت الغارات تؤخر أعمال الاغاثة التي كانت تقوم بها فرق الأمم المتحدّة فتلغي جولاتها في المناطق التي تغير عليها الطائرات العسكرية. ورغم أنّ العراق اتّكل بشكل أساسي على تصدير النفط لتقديم الطعام لشعبه، إلاّ أنّ القصف المستمر للمنشآت الاقتصادية ومنها محطات تكرير ونقل البترول أحدثت خفضاً كبيراً في مقدرة العراق على إنتاج كميات كافية.

ولقد تحدّث هانز بليكس رئيس أنموفيك مراراً عن سعي أفراد في الادارة الأميركية إلى تشويه سمعته، حتى أنّه اتّهم علناً قبل مغادرته منصبه في آخر حزيران/ جوان 2003 "مسؤولين أميركيين بأنّهم مارسوا الضغط عليه خلال تولّيه مهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ولم يكفّوا عن وضع العقبات في طريقه. وبأنّ هناك من يشوّه صورته ويشنّع بسمعته في واشنطن. هؤلاء الأوغاد القذرون ينشرون كل الأمور ويزرعون الأمور السيئة في الاعلام". وكان بليكس يكرّر السؤال: "ماذا لو ذهبنا إلى الحرب على العراق ثم اكتشفنا أنّه لا وجود لأسلحة دمار شامل ذات شأن تبرّر خوضها"[1]. وقال أيضاً إنّه "تعرّض لاهانات على حدّ كبير من الدناءة. كانت علاقاتي بهم جيّدة بشكل عام ولكن ما أن لاح احتمال الحرب على العراق حتى بدأت واشنطن ممارسة ضغوط على المفتّشين لتكون مضامين تقاريرهم أكثر ايذاء للعراق". واتّهم بليكس الادارة الأميركية بأنّها "تعتبر الأمم المتحدة سلطة غريبة وأنّهم لا يجدون مانعاً لزوالها.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. Richard Butler, The Greatest Threat: Iraq, Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security. New York: Public Affairs, 2001.

(1) The Guardian الغارديان 10 حزيران/ جوان 2003.

الزلزال



14

الاقتصاد الأميركي عشيّة الغزو

إنقلبت موضوعة كلاوزفتز القائلة أنّ السياسة هي الحرب بوسائل أخرى ليصبح الاقتصاد هو متابعة الحرب بوسائل أخرى.

بالأمس كان الشعار "كل ما هو جيد لجنرال موتورز جيد لأميركا"، أمّا اليوم فقد أصبح الشعار "كل ما هو جيّد لأميركا جيّد للعالم" Bruno Delamotte et Bernard Brigouleix, Le Grand Bazaar, 2003

"مصلحة أميركا من مصلحة جنرال موتورز"، شعار أطلق منذ نصف قرن لدى وراثة الولايات المتحدة التركة الامبريالية التي خلفها أفول بريطانيا وفرنسا عن المسرح الدولي في الخمسينيات من القرن العشرين. ولقد أصبح هذا الشعار أكثر حضوراً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية عام 1990 وتبوّء واشنطن مرتبة الدولة الأولى في العالم. وأصبحت مصلحة أميركا من مصلحة عشرات الشركات العالمية الأميركية التي جابت العالم بحثاً عن الأرباح والثروة، حتى استقطبت أميركا رأسمالاً ماليّاً وبشريّاً وتقنياً يؤمّن لها سنويّاً ثلث الناتج العالمي القائم والذي بلغ 30 ألف مليار دولار عام 2002.

ولا يمكن النظر إلى حرب أميركا على العراق بمعزل عن مصالحها الاقتصادية لسببين:

الأول هو حاجة النظام الاقتصادي المعولم إلى الأمن والاستقرار أكثر من أي

زمن مضى، إذ أدّت الهجمات الارهابية على أميركا في 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى خسائر اقتصادية بمئات المليارات من الدولارات، وإلى فقدان مؤقت لـ26 مليون وظيفة في قطاعات اقتصادية هامة حول العالم خاصة في السياحة والخدمات والمواصلات.

والسبب الثاني هو تأمين مصادر الطاقة النفطية والأسواق لبضائعها والتمويل لاقتصادها. ومن هذا المنطلق لا يعدو دور البنتاغون في الإعداد للحرب إلا تفصيلاً في جملة مكونات صناعة القرار في واشنطن والتي تمرّ بدراسات وأبحاث وملفات في كافة الشؤون الاقتصادية. وليس مصادفة أنّ كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش الابن خرجت من مجالس إدارة شركة شيفرون النفطية الأميركية حيث أدّى نجاحها هناك إلى تسمية إحدى ناقلات النفط التي تملكها الشركة باسمها. كما أنّ ديك تشيني نائب بوش كان رئيس شركات كبرى منها شركة هاليبرتون.

إنعكاسات أحداث 11 أيلول/سبتمبر

ضربت هجمات 11 أيلول/سبتمبر الاقتصاد الأميركي في الصميم وأحدثت هزّة عالمية تردّدت آثارها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

قبل 11 ايلول 2001 انقسم العالم فريقين: الاول، ولا يشكل اكثر من عشرة في المئة من سكان الكرة الارضية ينعم باستقرار ورفاهية ومستوى معيشة مرتفع ومقيم إجمالاً في أميركا الشمالية واوروبا الغربية واليابان وبعض جنوب آسيا. والثاني الذي يشكل الثمانين في المئة من السكان ولا ينعم بالاستقرار وبالرفاهية ولا تزيد حصته من الاقتصاد العالمي على 15 في المئة، غارق في الحروب الاهلية والازمات الاجتماعية والفقر والجوع والامراض والحركات المتطرفة والتلوث وكل ما يمكن أن يعطل الحياة.

بعد 11 ايلول، تعولم العنف ففتح الباب واسعاً لمراجعة قد تطول، ولكنها اصبحت ملحّة، لسياسات العالم الاول. فبعد عولمة مجتزأة ومشوهة سمحت الاحداث الدولية بالانتقال من تعايش العولمة الاقتصادية والعنف، إلى عولمة حقيقية ربما ستفتح الباب لتعميم خيرات التطور بهدف تضييق الهوة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل الشعوب الغاضبة عن ملوك التكنولوجيا ورأس المال. اذ لا يُعقل أن نتكلم عن عولمة معظم شركائها هم من الفقراء والمرضى والحفاة.

عولمة العنف

قبل العام 2001 ظهر في الولايات المتحدة كتابان عن العولمة، الاول بعنوان "سيارة لكسوس وشجرة الزيتون" للصحافي توماس فريدمان المحرر في "النيويورك تايمس". والثاني بعنوان "الجهاد ضد ماك ورلد" كتبه بنيامين باربر واندريا شولتز. وخلاصة مقولة الكتابين أنَّ العالم يدخل في مرحلة متسارعة من انصهار الاسواق والمقاييس والقوانين وربط الاتصالات الدولية ونقل التكنولوجيا. ويواجه هذا المد وبشكل مواز، ازدهار - وليس انكفاء - للتراث الانساني القديم المتمثل بالاديان والعادات والتقاليد، وابرز سماته الاصوليات الاسلامية والمسيحية واليهودية، وعودة القوميات الصغيرة إلى اوروبا الشرقية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. ويختلف منطق هذين الكتابين عن منطق "صراع الحضارات" لصموئيل هنتنغتون الذي يطرح حتمية مواجهة عالمية بين العالم الاسلامي والعالم الغربي ("الحضارة اليهودية - المسيحية"). ذلك آنّ الكتابين يحتفلان بانتصار عقيدة السوق الاقتصادية، وأن الدول التي تتخلف عن اللحاق بركب العولمة انما تضيّع وقتها وستسحقها عجلة التقدم.

ولكن في حماسهما الاحادي لفكرة العولمة والتفوق الأميركي في قيادة العالم نحو آفاق جديدة في العلم والاقتصاد وقفزات غير مسبوقة من البحبوحة المادية، لم يتطرّق المؤلفان إلى الشوائب التي يعانيها العالم الصناعي والتي تنذر بعواقب وخيمة. فالمعضلة كانت أنّه كلما قويت العولمة وقسا عودها اصبحت اكثر عرضة للهز وعدم اليقين، تماماً كالفرق بين مبنى قديم يتكل سكانه على السلالم للصعود والهبوط، ومبنى حديث يعتمد المصاعد السريعة التي يسيّرها كومبيوتر مركزي فاذا تعطّل لم يعد ممكناً صعود المبنى.

والمشكلة الثانية في منطق الخبراء والمفكرين الأميركيين أن العولمة لا يمكن أن تكون مبنية على المصالح القومية للبلدان الغنية. إنَّ عالِم الاجتماع الأميركي يرى ضرورة مساعدة الفقراء الأميركيين لكي لا ينحرفوا أو يرتكبوا جرائم، فكيف إذا تحوّل المجتمع المحلي إلى مجتمع عالمي تصبح فيه البلدان الفقيرة مشابهة للأحياء الفقيرة في المدن الأميركية؟ اليس هذا مدعاة لبذل جهد مضاعف لتقليص الفوارق ومساعدة العالم الفقير على التقدم حتى لا ينقل عنفه ومشاكله إلى "الاحياء الراقية".

خسائر شهر ايلول

قبل 11 أيلول/سبتمبر كانت أميركا، ومعها الدول الصناعية تسير نحو الركود الاقتصادي وسط محاولات تلافي ذلك بخفض اسعار الفائدة والضرائب وضخ المال عبر الفائض في الميزانية الفيديرالية. وبعد 11 أيلول/سبتمبر تلقى الاقتصاد الأميركي ضربة في ثقة المستهلك والمستثمر معاً. وقبل الولوج في الاثر المتوسط الاجل للحدث على الاقتصادين الأميركي والعالمي، لا بد من تحديد الخسائر المباشرة التي تكبدتها أميركا في الاسابيع الثلاثة التي تلت الانفجارات.

لقد اصابت الضربة مدينة نيويورك القلب المالي للعالم، وذهب ضحيتها آلاف الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية، وتعطّلت الحياة الاقتصادية في أميركا لأيام عدة فاقفلت المطارات واسواق المال، وأصيب المستهلك الأميركي بحالة هلع واضطراب هائلين، كل هذا خلال ساعات في حين استغرقت الازمة الاقتصادية اشهراً عدة عام 1929 لتتضح معالمها وعمقها.

وقُدّرت الخسائر المادية خلال شهر ايلول/سبتمبر2001 بـ 200 مليار دولار أميركي تقريباً والخسائر البشرية 3500 قتيل ونحو 4000 جريح. وهناك قطاعان اقتصاديان تأذيا من الضربة بشكل خطير هما الطيران المدني والتأمين. فمنذ اليوم الاول قررت شركات الطيران الأميركية الكبرى خفض عملياتها إلى الخُمس تقريباً، كما أفلس بعضها. وأعلنت خططاً لتسريح 115 ألف عامل. أمّا قطاع التأمين فقد أعلنت مؤسسة "ستاندرد اند بورز" أن خسائر هذا القطاع بلغت 54 . 17 مليار دولار وأنّ حجم التعويضات تراوح بين 30 و40 مليار دولار. وقدمّت الادارة الأميركية طلبات إلى الكونغرس لضخ المال بسرعة لانقاذ هذه القطاعات من انهيار وشيك. من هذه المشاريع إنقاذ قطاع الطيران بـ15 مليار دولار وتقديم ضمانات قروض بعشرة مليارات اضافية والبدء بمبلغ 5 . 2 مليار بشكل فوريّ لأن هذه الشركات كانت تخسر مليار دولار يومياً في الايام التي تلت الضربات. كما كانت هنالك خطط مشابهة لقطاع التأمين.

الخسائر المتوسطة الأمد

كان تأثير الحدث الارهابي على الاقتصاد الأميركي في الامد المتوسط بالغ

التعقيد. وحتى لو لم يكن له تأثير كبير، فان مجرد دخول أميركا مرحلة ركود وضع اللوم على الارهاب لأن الناس نسيت أنّ الامور كانت سلبية جداً في الاشهر التي سبقت الضربات.

لقد عانت أسواق الاسهم من هبوط حاد منذ كانون الثاني/جانفي 2001 بلغت على الورق 4000 مليار دولار، في حين كانت كل المؤشرات الاقتصادية سلبية في الفصلين الاولين من السنة. فالانتاج الصناعي هبط بشكل متواصل في الاشهر العشرة التي سبقت أيلول/سبتمبر، وهذا غير مسبوق منذ عام 1960. وبلغ حجم تقلص الانتاج الصناعي حتى نهاية آب/أوت 8 . 4 في المئة، كما تقلص انتاج الصناعات التكنولوجية بنسبة 2 . 7 في المئة. لذلك لم يكن ممكناً تفسير الانحدار الاقتصادي الأميركي بأنه جاء جراء الضربة لانه استمرار لحركة الهبوط العامة في النشاط الاقتصادي. ولعل أهم مشكلة عانت منها أميركا في الاشهر التي تلت الضربات كانت استعادة ثقة المستهلك والمستثمر الأميركي.

لقد تدخل الاحتياط الفيديرالي (المصرف المركزي الأميركي) بفاعلية قبل اعادة فتح بورصات نيويورك بعد أيام من الهجمات بخفض الفائدة بحسم 50 نقطة أساس، ورغم ذلك كانت الاسواق تقفل على هبوط جدي كل يوم تقريباً طيلة ذاك الاسبوع. كما واصل الاحتياط الفيديرالي بفروعه ضخ مليارات الدولارات لتحسين السيولة وإشعار المواطن الأميركي والمؤسسات الاقتصادية بالثقة والتوازن.

وعلى الصعيد الصناعي بقي الطيران المدني الاكثر تضرراً لبضعة أشهر. فالسفر بالطائرة تراجع وأسفرت الاعمال العسكرية في الشرق الاوسط ووسط آسيا (غزو أفغانستان، تفجيرات بالي، التحضير لغزو العراق، إلخ) إلى ارتفاع اسعار النفط، وبالتالي تأذت الصناعات الكيميائية والبلاستيكية التي ترتبط تكلفتها بسعر الوقود. ورافق تداعيات الحدث انخفاض ثقة المستهلك الأميركي وبالتالي انخفاض الانفاق الخاص على البضائع والخدمات الاستهلاكية. ولكن في المقابل تحسّنت الصناعة العسكرية وكذلك صناعة المواد الغذائية والادوية والتبغ، أي القطاعات التي تنتعش تقليدياً في زمن الازمات.

وكان درس إضافي مما حدث أنّ برجي التجارة كانا في جزيرة مانهاتن حيث تقع جميع المراكز المالية العالمية كلها في حيز ضيق من رقعة صغيرة من الأرض وفي

مدينة واحدة. وهذا لم يكن حكيماً لمواجهة أحداث كهذه. لذلك بدأ المخططون في الولايات المتحدة الاتجاه نحو اللامركزية المالية التي تعتمد اكثر على الانترنت والتكنولوجيا، وكذلك الاتجاه إلى ولايات مختلفة كولاية يوتاه مثلاً حيث مراكز معظم شركات بطاقات الاعتماد الدولية.

المنظور الطويل الامد

في العام 2001 شكّل الاقتصاد الأميركي بمفرده ثلث الاقتصاد العالمي تقريباً في حين لم يتجاوز عدد سكان أميركا 270 مليون نسمة، علماً أنّ عدد سكان العالم بلغ 6 مليارات. فاذا كان السؤال هو: هل يتحمّل الاقتصاد الأميركي هذه الضربة الارهابية التي أحدثت خسائر مادية بقيمة مئتي مليار دولار وبضعة آلاف من القتلى؟ الجواب هو "نعم" بدون تردد.

وهل يتحمل الاقتصاد الأميركي ركوداً قد يمتدّ عامين، والجواب هو "نعم"، لان أميركا قد مرت بمراحل ركود مشابهة خلال القرن العشرين وتجاوزتها وحققت قفزات في النمو قادت العالم كله. بل بالعكس، فلربما كانت نتيجة الضربة إيجابية في المدى البعيد، وربما أنقذت الاقتصاد الأميركي من ركود مؤكد. وذلك وفقاً للمعطيات الآتية:

1- لقد حققت الموازنة الأميركية فائضاً مقداره 120 مليار دولار عام 2000 كان الرئيس جورج دبليو بوش ينوي استعماله لدره خطر الركود وسط ممانعة من الحزب الديموقراطي. ولكن بعد الضربة يوم 11 ايلول/سبتمبر سمح الكونغرس باستعمال 40 ملياراً لمواجهة النفقات المستجدة، وضخ حوالى 30 ملياراً في قطاعي الطيران والتأمين. ويبلغ حجم الانفاق الحكومي المباشر على تداعيات الهجومات خلال ستة أشهر مئة مليار دولار.

2- لقد وعد الرئيس بوش بخفض الضرائب وتبسيطها وسط معارضة الحزب الديموقراطي والقوى الليبرالية في المجتمع الأميركي التي ترى في هذا الاجراء دعماً للاغنياء والشركات. ولكن بعد الضربة كان رأي الادارة أنّ خفض الضرائب ضروري لدعم ثقة المستهلك الأميركي ووضع المزيد من المال للانفاق في جيبه.

3- إن أميركا تنتعش في الحروب حيث تتحسن الصناعات العسكرية

والتكنولوجيا ويزيد الانفاق، ومثل هذا حدث في الازمة الكوبية عام 1962 مع الرئيس جون كينيدي، وفي حرب فيتنام عام 1967 مع الرئيس ليندون جونسون. كما أنّ حلفاء أميركا في حرب الخليج عام 1991 قدموا التزامات مالية لا يستهان بها.

4- إن انهيارات اسعار الاسهم في البورصات كان بعضها نفسياً ولذلك فان تصحيحاً إيجابياً طرأ وأعاد ضخ المال إلى الشركات التي حولّتها إلى الاستثمار. وقد أكد المسؤولون الأميركيون أن "من باع اليوم بكى بعد سنة، ومن اشترى اليوم ضحك بعد سنة".

وحتى لا تغلب صورة الايجابية والتفاؤل في المنظور الطويل الامد، هناك معطيان سلبيان. أولهما أن النفقات الحكومية والسياسة المالية أدّتا إلى تضخم غير صحي دفعت ثمنه أميركا ركوداً وافلاسات أتت عام 2001 و2002.

كما أن أميركا دخلت في نفق التحول إلى نظام أمني متشدد تتكبد أثمانه نفقات استخباراتية. وهذا العامل لم يساعد في تحسين ثقة المستهلك لأن الحرية في أميركا خلال القرن العشرين اطلقت الابداع الفني والعلمي والثقافي، وأطلقت العنان لاستهلاك هائل للماديات.

إن الترابط العضوي في الاقتصاد العالمي يعني حتماً حصول تداعيات في دول عدة جراء التطورات في الولايات المتحدة. وخصوصاً أنّ نيويورك هي قلب العالم المالي والبارومتر الذي تقاس به اليابان واوروبا الغربية.

إن المقدرة الهائلة للولايات المتحدة على الارتداد ونفض الكارثة لا يعني عدم اكتراثها للمعنى المعنوي للضربة التي قصدت هيبة أميركا. فالدور الأميركي في العالم في القرن العشرين ليس دور راعي البقر (الكاوبوي) وحتماً ليس دور "الأب الصالح". ولكن هناك ضرورة لأن تؤخذ في الاعتبار مصالح الدول الصغيرة والفقيرة عندما يلتقي الكبار لتخطيط مصير العالم. فاذا كان فقر الفرد يولّد الحقد والعنف، فان فقر المجتمعات وحرمانها يولّدان مضاعفات لن يقوى الاقتصاد المعولم على تحملها.

الاقتصاد الأميركي قبل غزو العراق

شهد الاقتصاد الأميركي في السنوات القليلة التي سبقت غزو العراق عام 2003 هبوطاً جدّياً في أرباح الشركات والاستثمارات وسقوطاً في الأسواق المالية والبورصة لم تشهد له البلاد مثيلاً منذ الانهيار الاقتصادي عام 1929 حسب نشرات مصرفية

كتلك التي أصدرها بنك ناسيونال الكندي[1]. وعلى سبيل المقارنة فلقد انحدر العائد الحقيقي على معدّل الفائدة لبنك الاحتياط الأميركي (المصرف المركزي في الولايات المتحدة) من 11 بالمئة عام 1933 إلى أقل من واحد بالمئة عام 1934 (أي في السنة الخامسة للهبوط الذي بدأ عام 1929). وفي عام 1996 كانت هذه الفائدة أربعة بالمئة عام 1996 ووصلت إلى أقل من واحد بالمئة عام 1998. كما أنّ حجم اليد العاملة في قطاعات التصنيع بلغ 5 . 17 بالمئة من المجموع عام 1990 لينحدر إلى 5 . 12 بالمئة عام 2002. وكذلك زادت الديون الفردية منذ العام 1996 (household debt)، فأصبحت في أعلى مستوياتها عام 2003، بسبب انتشار البطاقات الالكترونية وسهولة الاقتراض واقتناع المستهلك أنّ الأمور ستكون على ما يرام ولا بأس من شراء السلع الباهظة الثمن (منازل وسيارات والكترونيات والقيام برحلات سياحية، الخ). وبالعكس فلقد وصلت نسبة التوفير في الاقتصاد إلى الحضيض بعدما بلغت نسبة 13 بالمئة من الناتج القومي الأميركي عام 1975 فأصبحت عام 2002 في حدود 5 . 3 بالمئة.

أمّا الاستثمار في التجهيزات والمعدات والآلات فلقد انخفض من 13 بالمئة عام 1996 من مجموع استثمار الشركات إلى 8 بالمئة عام 2002.

وعلى الصعيد الحكومي فلقد بلغت قيمة العجز في الخزينة الأميركية (300 مليار دولار عام 2003) مستوى لم تشهده من قبل أي موازنة حكومية، وارتفعت موازنة الدفاع إلى 360 مليار دولار وهي تساوي موازنات دفاع عشرات الدول بما فيها الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا. ولقد حدّدت الموازنة التي قدّمها بوش الابن في كانون الثاني/جانفي 2003 بـ3 . 2 تريليون دولار (التريلوين يساوي ألف مليار) وهذه نسبة عالية جدّاً من الناتج المحلي الأميركي القائم البالغ حوالي 10 تريليون دولار (أي ثلث الانتاج العالمي البالغ 30 تريليون دولار). وما زاد في صعوبة المالية العامة في الحكومة الفدرالية الأميركية هو مشروع بوش لخفض الضرائب بقيمة 670 مليار دولار خلال 10 سنوات، وهو مشروع اعتبره الحزب الديموقراطي وناقدون للسياسة الاجتماعية أنّه لصالح الأغنياء ولا يساهم في النمو أو في خلق فرص العمل.

---

(1) National Bank of Canada, «Are we witnessing a repeat of the 1930 in the U.S.» Economy, September 2002.

وخلال العام 2003 كان الرأي العام الأميركي منقسماً بين مؤيد لبوش في الحرب عل العراق ومعارضٍ لسياسته الاقتصادية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة. في عدّة استفتاءات للرأي العام قامت بها مؤسسات مستقلة كمؤسسة غالوب ظهر أنّ شعبية بوش قد انحدرت كثيراً من النسبة القياسية التي بلغتها بعد هجمات 11 سبتمبر2001 (89 بالمئة) إلى 55 بالمئة في 12 كانون الثاني/جانفي 2003. وتأرجحت حول هذه النسبة في تموز/جويليه 2003 بعد الحرب على العراق، في حين استمرّ تأييد غزو العراق مرتفعاً. ولقد ربطت «غالوب» بين هذا الانحدار الوسطي في الشعبية واهتمام الرئيس بوش بالحرب على العراق وعدم معالجته للوضع الاقتصادي. فتبيّن أنّ 25 بالمئة من الأميركيين المشاركين في الاستفتاءات يعتقدون أنّ الرئيس الأميركي يركّز كثيراً على حربه ضد الإرهاب فيما يعتقد 55 بالمئة أنّه لا يعطي الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الوقت الكافي.

ولكن في نظر الادارة الأميركية هناك رابط عضوي بين الوضع الاقتصادي الداخلي والسياسة الخارجية. خاصة أنّ الحرب على الارهاب دفعت عجلة الانتاج الأميركي في كافة القطاعات، وغزو العراق فسح المجال للشركات الأميركية للاستفادة من مرحلة البناء.

وقس على ذلك السيطرة على مصادر النفط التي ستعطي أميركا ضخّاً مستمرّاً وغير معوّق من النفط وبأسعار مقبولة لعقد أو عقدين من الزمن على الأقل. خاصة وأنّ الخبراء الغربيون أكّدوا مراراً أنّ العالم لن يجد بديلاً حقيقياً للنفط حتى العام 2050، وأنّ السياسة الأميركية منذ مبدأ كارتر عام 1979، تعتبر نفط الخليج مورداً حيوياً بالنسبة لبقاء الولايات المتحدة ("إذا تهدّد النفط سندخل ونأخذه بالقوة"). ولقد أثبتت الطاقة الذرية فشلها في تقديم مصدر طاقة للمستهلكين والمنتجين يمكن الاتكال عليه، بسبب خطورتها وكلفتها والنفايات الضارة التي تخلفها المفاعلات الذرية. أمّا الطاقة الشمسية فما زالت بعيدة التناول أو (pipe dream) حلم في زجاجة كما يقول الأميركيون.

وفي نهاية الأمر، لم يكن الاقتصاد الأميركي عشية غزو العراق في وضع يثير الشفقة، فمعدلات البطالة كانت معقولة والعملة ثابتة وقوية، بل حتى بدأت الادارة الأميركية تستعملها للضرر بالاتحاد الأوروبي واليابان عبر تخفيض قيمة الدولار ما يجعل بضائع تلك الدول باهظة الثمن. كما أنّ المراقب لمستويات نمو الاقتصاد

الأميركي في السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين سيلاحظ أنّها لا تبتعد كثيراً عن مستويات الدول الصناعية الأخرى. ولكن أميركا كانت تخاف الانزلاق من الموقع الأول، كشخص ميسور الحال الذي يملك مستودعاً في قصره لزجاجات النبيذ المعتّق الفاخر، فاكتشف يوماً أنّ عدد الزجاجات قد هبط من 500 زجاجة إلى 250، فأصابه القلق والذعر وبدأ يشقى ليعيد مخزون النبيذ إلى مستواه السابق مع ما يعني ذلك من المحافظة على البحبوحة والاطمئنان. وعلى المستوى العالمي، كان معنى ذلك أنّ الادارة الأميركية درست الوضع الأميركي بعد عشر سنوات وعشرين سنة واختارت خطوات للمحافظة على نمط العيش الأميركي الذي يرفض العودة إلى الوراء في سلّة التقديمات والمداخيل الفردية.

أثار حماس الادارة الأميركية الشديد لرفع العقوبات عن العراق بعد سقوط بغداد عام 2003، وخاصة ضرورة ربط قرار مجلس الأمن رقم 1483 الصادر في 22 أيّار/ماي برفع العقوبات والاعتراف بالولايات المتحدة كدولة مشرفة على مستقبل العراق ومهمة إعماره. ذلك أنّ الولايات المتحدة بعد نهضة إقتصادية ممتازة في التسعينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى تحقيق فائض مهم في الخزينة العامة، بدأت تتدهور في بداية القرن الجديد وخاصة في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

في العام 2000 وعد جورج بوش الناخبين الأميركيين بأنّه سيخفّف من الضرائب المفروضة على المكلّف الأميركي في حال فوزه بالرئاسة الأميركية ضد مرشّح الحزب الديموقراطي ونائب الرئيس كلنتون، آل غور. وفور فوزه قدّم بوش إلى الكونغرس مشروعاً لتخفيف الضرائب تدريجيّاً بمعدّل سنوي مقداره 135 مليار دولار ولمدّة عشر سنوات. فيكون مجموع ما وفّره المكلّفون الأميركيون 1350 مليار دولار. ولقد أقرّ الكونغرس هذا المشروع في صيف 2001، ولكن منذ بداية عهد بوش بدأ الاقتصاد الأميركي يواجه مصاعب وكوارث مالية وإقتصادية، زادتها حدّة هجمات 11 أيلول/سبتمبر الارهابية وقرار الادارة الأميركية زيادة الانفاق. ما أوصل الخزينة مجدّداً إلى وضع العجز الذي بلغت قيمته 300 مليار دولار في موزانة بوش للعام 2003. ولقد قدّمت الادارة مشاريع تخفيض ضرائب إضافية قد تبلغ قيمتها خلال عقد من الزمن 800 مليار دولار. ويقدّر إقتصاديون أميركيون أنّ مفعول هذه التخفيضات وعجز الادارة عن الانفاق والاستثمار في ظل انحدار الايراد الضرائبي سيؤدي إلى تضاعف

العجز خلال السنوات القادمة ليصل العجز المتراكم إلى 7000 مليار دولار تضاف إلى الدين العام الحالي.

هذا الدين العام الأميركي المتعاظم الذي وصل إلى 37 ألف مليار دولار عام 2001، فاق الدخل الوطني لكل دول العالم مجتمعة وهو 32 ألف مليار دولار، كما فاق أيضاً الدخل القومي الأميركي بنسبة 400 بالمئة. ولذلك فإن الهم الأكبر للادارة الأميركية على الصعيد الاقتصادي الأميركي هو مساعدة الاقتصاد الأميركي على النهوض والسعي إلى تخفيف العجز. وهذا يتضمّن السعي إلى خفض الانفاق وزيادة المداخيل وخاصة عبر زيادات على الضرائب. وتأتي هذه الاستنتاجات بعد تأكيد مستمرّ لبوش الابن بأنّه جاء ليخفّض الضرائب لا ليزيدها.

إنَّ تحليل العجز في الخزينة عام 2003 أظهر أنّ تخفيض الضرائب شكّل 18 بالمئة من قيمة العجز في حين شكّلت خدمة الدين نسبة 8 بالمئة. وتعود النسبة الكبرى في زيادة العجز إلى مخصّصات الضمان الاجتماعي الأميركي لدفع تعويضات نهاية الخدمة والضمانات الصحيّة. ويبدو أنّ المجتمع الأميركي بدأ يتّجه إلى الكهولة حيث سيزداد عدد المكلّفين القادرين على دفع ضريبة الدخل بنسبة 15 بالمئة خلال عشر سنوات في حين سيزداد عدد المتقاعدين بنسبة مئة في المئة في الفترة نفسها. هذه التطورات الديمغرافية في المجتمع الأميركي دفعت صندوق الضمان الاجتماعي إلى دين قدره 2000 مليار دولار في حين كان يتمتّع بفائض قدره 4000 مليار دولار عند بداية الدورة الرئاسية لجورج بوش في كانون الثاني/جانفي 2001. ولذلك سعت الشركات الخاصة إلى الضغط على الحكومات الأميركية وعلى الكونغرس لتخفيض الضرائب حتى يتمكّن المواطن الأميركي من تغطية نفقات الاستشفاء والتقاعد، وبالمقابل بدأ الضغط لخصخصة الخدمات الاجتماعية مثل التربية والعناية الطبية.

كما أنّ العام 2001 شهد فضائح الشركات الكبرى وانهيار أسهم شركات التكنولوجيا ما تسبّب بخسائر بلغت أكثر من 4600 مليار دولار، وهي تساوي نصف الناتج القومي الأميركي. ولم يكن فساد الشركات مستغرباً إذ ظهرت معلومات كثيرة عن تغلغل المافيات وتجّار المخدرات في المجتمع الأميركي إلى درجة أنّ جزءاً كبيراً من الدولارات من فئة 20 دولاراً في الولايات المتحدة تحمل لوثة مخدرات لدى معاينتها مختبريّاً.

ورغم أنّ الكونغرس قد وافق على طلب بوش تخصيص اعتمادات لغزو العراق

تصل إلى 80 مليار دولار من ضمنها 7 . 2 مليار دولار مشاريع إعادة إعمار و540 مليون دولار مساعدات إنسانية، إلا أنّ ثمّة اعترافاً ضمنيّاً بأنّ الحكومة الأميركية وجدت صعوبة في تحويل أموال لهذا الانفاق. ولذلك فالولايات المتحدة في حاجة ماسة للسيطرة على قطاع النفط العراقي لتشغيل ماكينة اقتصادها. وهذا التشغيل لا تكفيه عقود إعادة الاعمار بل يتعدّاه إلى استحصال فاتورة الحرب. بمعنى أنّ كلفة تغيير النظام العراقي أصبحت ديناً يجب أن يدفعها العراقيون مكافأة للولايات المتحدة على تنفيذها هذه المهمة.

هذا الوضع الأميركي الصعب دفع الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار في سوق القطع العالمي لكي تشجّع الصادرات الأميركية التي سترخص نسبياً وتقوّض من حجم المشتريات الأميركية من الدول الأخرى من بضائع وخدمات وسياحة. فارتفعت قيمة اليورو بشكل ملحوظ خلال العام 2003 بنسبة وصلت إلى 25 بالمئة عما كانت عليه منذ ولادة اليورو في بداية 2001. ولقد اعتبر البعض أنّ هذا التخفيض للدولار هو بمثابة عقاب أميركي لكلّ من فرنسا وألمانيا اللتين عارضتا الحرب على العراق، ولكن الحقيقة أنّ الولايات المتحدة لا تتخذ قرارات بهذه الأهمية خارج حركة الاقتصاد الأميركية وحاجيات السوق الداخلية وأسعار الفائدة وموافقة المصرف المركزي "نظام الاحتياط الفدرالي". ورغم أنّ انخفاض الدولار قد أضرّ بالاقتصاد الأوروبي الذي شهد تباطؤاً في النمو، من انحسار في الاستثمارات الأميركية إلى تراجع حركة السياحة إلى انخفاض المشتريات الأميركية من أوروبا، إلا أنّه ساعد أيضاً في تحقيق وفر للواردات الأوروبية التي تُسدّد بالدولار الأميركي ومنها واردات النفط. ولم تتأثر بريطانيا حليفة الولايات المتحدة بقوّة اليورو لأنّها أصلاً لم تعتمده كدول الاتحاد الأوروبي الأخرى في بداية 2001 وحافظت على عملتها الوطنية.

15

غزو العراق وسقوط بغداد

"تدعم الولايات المتحدة جهوداً لإزاحة نظام صدّام حسين من السلطة في العراق وللترويج لحكومة ديموقراطية تحلّ مكانه"

قانون تحرير العراق 1998

أصدره الكونغرس الأميركي بأغلبية 360 ضد 38 صوتاً

إنّ تقسيم أميركا للشرق الأوسط إلى دول صديقة ودول غير صديقة لا علاقة له بالديموقراطية. فأي نظام هو صديق لأميركا بمقدار ما ينفّذ سياستها ويثبّت تبعيته. وبالمقابل، يمكن أن يكون النظام ديموقراطياً وفي ذات الوقت تنظر إليه أميركا كعدو. إذ هكذا سعت المخابرات الأميركية إلى عون شاه إيران على العودة إلى طهران بقتل رئيس الوزراء الديموقراطي المحب لبلاده محمد مصدّق في الخمسينيات، وهكذا اغتالت سلفادور الليندي المُنتخب ديموقراطياً في تشيلي عام 1973 ووضعت مكانه الديكتاتور السفّاح أغوستينو بينوشيه. وليس غريباً على الولايات المتحدة دعم أنظمة تقمع شعوبها، فهي التي مولّت ودرّبت الجماعات المقاتلة في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي كما دعمت أسامة بن لادن وجماعة طالبان فكان أقوى حلفاء أميركا في المنطقة السعودية والباكستان الداعمين الرئيسيين لحكومة الطالبان في كابول.

بعد شنّ أميركا حربها المزعومة ضد الارهاب، أصبح الشرق الأوسط منطقة في

غاية التوتّر والبعد عن الديموقراطية. ففي أيّار/ماي 2003، أعلنت منظمة العفو الدوليّة أن حرب أميركا على الارهاب قد جعلت العالم غير آمن. لقد أصبح الوضع الدولي مضطرباً في القرن الجديد إلى درجة أنّ نعوم تشومسكي، الكاتب المتنوّر الأميركي، قال في مؤتمر بورتو أليغري المناهض للعولمة في البرازيل: "إما أن يكون لدينا عالم بدون حروب وإمّا أن لا يبقى هناك عالم نعيش فيه". (1 شباط/فيفري 2002).

أميركا دعمت نظام العراق

الولايات المتحدّة دعمت الديكتاتورية في العراق بدرجات متفاوتة منذ العام 1958 وحتى 1990. كما بدأ التعاون بين البعث والولايات المتحدة عبر مساعدة المخابرات الأميركية للبعثيين في قلب النظام عام 1963 وعام 1968، ومن ثمّ التعاون في برنامج التسلّح العراقي ابتداءً من العام 1975، واستمرّ الدعم منذ ذلك الحين في وتيرة إيجابية حتى غزو الكويت عام 1990. وليس جديداً ما أذاعته وسائل الاعلام بعد سقوط صدّام في نيسان/أفريل 2003 أنّه كان على علاقة "بالسي آي إيه"، فهذ مذكور في كل كتاب غربي تقريباً يتناول العراق وسيرة صدّام حسين، لاسيما تلك التي صدرت في السبعينيات والثمانينيات. كما أنّ بعضها ذكر علاقة صدّام بالمخابرات الأميركية منذ إقامته في القاهرة عام 1961، حيث كان يتلقى راتباً منها أثناء دعمها للبعثين لقلب نظام عبد الكريم قاسم المناوىء للاستعمار.

وما ذكرته وكالات الأنباء أنّ غزو العراق عام 2003 جاء ضمن سياق السلسلة الأميركية لتغيير أنظمة الحكم في عدّة دول كل فترة، وأنّ صدّام حسين كان يقبض راتباً من المخابرات الأميركية في أوائل الستينيات، كانتا مسألتان معروفتين في كافة الكتب التي تتحدث عن تاريخ العراق في القرن العشرين وإن برزت هاتان المسألتان كأخبار مفاجِئة. ذكرت وكالة رويتر (19 نيسان/أفريل 2003) أن المخابرات الأميركية كانت وراء الانقلاب الذي أطاح بحكومة محمد مصدّق الوطنية عام 1953 وأعاد الشاه إلى الحكم. كما قامت مجموعة من المخابرات الأميركية بمحاولة فاشلة عام 1960 لاغتيال عبد الكريم قاسم وساعدت في تدبير الانقلاب الدموي الذي أطاح بحكومة قاسم ذات التوجّه السوفياتي في العام 1963، أي بعد عامين على عملية خليج الخنازير الفاشلة للإطاحة بحكومة فيدل كاسترو الشيوعيّة في كوبا. فقُتل قاسم

الذي سمح للشيوعيين بتولّي مناصب حساسة في حكومته وسقط العراق بأيدي حزب البعث وحلفائه. كما ساعدت المخابرات الأميركية في وصول البعث إلى الحكم مرّة ثانية في انقلاب 1968.

ويعتبر روجر موريس العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي في عهد نيكسون "أنّ نظام صدّام حسين إنمّا هو وليد الولايات المتحدة حيث كانت مشاركة المخابرات الأميركية في وصوله إلى الحكم رئيسية حقاً"[1]. ولكن رغم قِدم هذه الأنباء إلا أن الادارة الأميركية بنت شعارها وعنوان حربها على العراق بأنّها لتحرير شعبه ومنحه فرصة لبناء الديموقراطية في حين كانت هي وراء الأنظمة الدموية، ليس فقط في العراق، بل في أماكن أخرى من العالم العربي ودول العالم الثالث.

وفي السياق نفسه كتب جوناثان ستيل[2] عن دور الولايات المتحدة في التدخّل في شؤون الشرق : "الولايات المتحدة نفّذت انقلابات عديدة في الشرق الأوسط لإطاحة أنظمة حكم في مصر (1952) وإيران (1953) والعراق نفسه. وقد استغلّت حرب الخليج الأخيرة (1991) لاكتساب قواعد مؤقتة وجعلها دائمة. وفي لبنان قصفت عاصمة عربية وأنزلت بضع مئات من مشاة البحرية (1982). لكنّها لم ترسل من قبل جيشاً جرّاراً لتغيير حكومة عربية كما فعلت في العراق. وحتى في أميركا اللاتينية، وخلال قرنين من الهيمنة الأميركية، لم تقم واشنطن بشنّ غزو واسع النطاق لاطاحة حاكم في بلد كبير". ولعل ستيل قد غفل أنّ أميركا غزت فعلاً عدّة دول وغيّرت أنظمة الحكم مثل يوغسلافيا السابقة وغرينادا وهايتي وبناما وأفغانستان.

في كانون الأول/ديسمبر 1983، قام دونالد رمسفلد مبعوث الرئيس ريغن الخاص إلى الشرق الأوسط بزيارة بغداد حيث سلّم رسالة مكتوبة باليد من ريغن إلى صدّام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1984، أعيدت العلاقات المقطوعة بين البلدين، وعاد العراقيون يرون العلم الأميركي يرفرف في بغداد بعد 18 عاماً من قطع العلاقات. وقام طارق عزيز بزيارة واشنطن حاملاً رسالة من صدّام إلى ريغن، حيث التقى نائب الرئيس جورج بوش الأب، ووزير الخارجية جورج شولتز ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجر. وهكذا بدأ تحالف بين الطرفين بصدد الحرب ضد إيران، ولكن

(1) الحياة 19 نيسان/أفريل 2003.

(2) الغارديان 1 نيسان/أفريل 2003.

الموقف الأميركي لم يتغيّر منذ البداية من حرب العراق وإيران: غير مسموح لأي بلد أن ينتصر على الآخر بشكل واضح ما يؤدي إلى تغيير معادلة القوى في الشرق الأوسط. ولكن كما أشرنا سابقاً، فإنّ أميركا خافت من نصر إيراني فدعمت العراق.

وكان للشركات الأميركية دور في إعادة العلاقات المقطوعة منذ حزيران/جوان 1967. وكانت أكثر حماسة في الانحياز إلى العراق وتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية مع بغداد. وشجّعت الادارة الأميركية هذا التعاون للسيطرة على السوق الاستهلاكي والعسكري العراقي، فوُلد لوبي تجاري في واشنطن هو المجلس الاقتصادي العراقي الأميركي[1] بعضوية الشركات الكبرى في أميركا المتخصصة في السلاح والبضائع والخدمات الاستراتيجية، منها آموكو، إكسون، هانت أويل، كميكل بنك، جنرال موتورز، لوكهيد .AT&T ورأس هذا المجلس شارلز برسي، المسؤول السابق عن لجنة الكونغرس للعلاقات الخارجية، وكان يضمّ عدداً من الديبلوماسيين المقربين من الخارجية الأميركية.

حتى أنّ شركة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي المعروف بولائه الشديد لاسرائيل دخلت في مشاريع مع العراق من خلال اللوبي، وكانت تضمّ برنت سكوكروفت مستشار الرئيس رونالد ريغن ولورنس إيغلبرغر الذي أصبح مستشار بوش الأب للأمن القومي عام 1989.

وفي الثمانينيات تسامحت الادارة الأميركية حول التسهيلات المالية الممنوحة للعراق، فبعد أن حصرتها بشراء المواد الغذائية، أطلقت العنان في أواسط العقد للعراق ليشتري ما يحتاجه من أسلحة أميركية، وحتى العام 1985 وصلت قروض بنك "نازيونالي دي لافورنو" للعراق 600 مليون دولار، ثم وصل المبلغ إلى 4 مليارات دولار. وبدون هذه القروض لم يكن ممكناً للعراق أن يواصل الحرب أو يوقف الزحف الايراني. وخلال ذات الفترة منحت أميركا العراق 240 رخصة شراء أسلحة ورفضت ست رخص فقط. كما قامت بريطانيا بتدريب آلاف العسكريين العراقيين على استعمال الأسلحة غير التقليدية وباعت العراق أسلحة فاقت قيمتها مليارات الدولارات.

كما أنّ معظم الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي خزّنها واستعملها العراق ضد

---

(1) The U.S. -Iraqi Buesiness Forum.

إيران وضد الأكراد جاءت من الولايات المتحدة وخاصة من مراكز الرقابة والوقاية من الجراثيم ومن مستودع عيّنات بيولوجية في ولاية فرجينيا. كما أنّ كميات من الجمرة الخبيثة وفيروس غرب النيل وسموم كيماوية قد تمّ شحنها إلى العراق في أواسط الثمانينيات بموافقة وزارة التجارة الأميركية. وباعت عدة شركات العراق المواد لتصنيع أسلحة بيولوجية بموافقة الحكومة الأميركية ومن هذه المواد الجرثومة الصفراء، و«E.Coli» والغازات السامة على أنواعها. وحتى برنامج الطاقة النووية العراقي كان بمساعدة البرنامج الأميركي للذرة من أجل السلام، حيث استند علماء الذرّة العراقيون على وثائق قدّمتها الحكومة الأميركية للعراق كهدية[1].

وكانت الشركات الغربية شغوفة إلى بيع السلاح للعراق. حتى أن معرضاً دولياً للسلاح أُقيم في بغداد في 28 نيسان/أفريل 1989 ليتناسب مع عيد ميلاد صدّام وبرعاية صهره حسين كامل، شهد مشاركة كبريات الشركات الأميركية و160 شركة بريطانية وشركات فرنسية وروسية ومن الصين ودول أخرى عديدة في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية. فظهرت الصواريخ والمعدات المتطورة لمن يرغب في الشّراء. وفي هذا المعرض أيضاً أظهر العلماء العراقيون جدارتهم بتطوير صاروخ الحسين وصاروخ العباس بمدى 650 و950 كلم، وتعديل طائرات ميغ الروسية لتطير لمّدة أطول ولتحمل صواريخ فرنسية الصنع أكثر دقّة. كما صنع العراقيون أنظمة اتصالات وشبكات تحذير مبكّر للخدمات العسكرية. وكان هذا المعرض حدثاً تاريخياً حيث رأى العالم لأول مرّة قوة العراق التكنولوجية علانيّة. ولكن المعرض أيضاً كان مفتاح الخراب للعراق. إذ فتح العيون على العراق ودأب كل من زار المعرض من الغربيين على تقديم التقارير المفصّلة عن التسلّح العراقي

وفي نهاية 1989، أطلق العراق صاروخاً طوله 90 قدماً ووزنه 82 طناً إلى الفضاء الخارجي ليصبح قمراً اصطناعياً فدخل العراق عصر الفضاء واحتمالات الدفع الصاروخي العابر للقارات[2]. وجمعت السي آي إيه كافة هذه التقارير لاستعمالها في الملف ضد صدّام فيما بعد.

كان بوش الأب حليفاً وفيّاً لصدّام منذ كان نائباً للرئيس في عهد ريغن وعندما

---

(1) Khidir Hamze and Jeff Stein, «Behind the Scenes with th Iraqi Nuclear Bomb», p.191.

(2) Abu Rish, p.271.

أصبح رئيساً أبقى على العلاقات الجيّدة وساعد في تحسين صورة صدّام وأعطاه غطاء حول بشاعات حقوق الانسان داخل العراق، وبرّر استعمال الغاز ضد الأكراد عام 1988، ومنحه حسابات قروض مع المؤسسات الأميركية، وقاوم مساعي الكونغرس الأميركي لمعاقبته. واستمرّ بوش في تبادل الرسائل مع صدّام حتى أثناء اشتداد أزمة الكويت عام 1990.

في العام 1989 كشفت السلطات الأميركية أنّ فرع البنك الإيطالي "ناسيونالي ديل ليفورنو" في مدينة أتلانتا الأميركية أقرض العراق 5 .4 مليار دولار لتمويل برامج التسلّح ومشتريات العراق الأخرى. ولقد ظهرت هذه المعلومات إلى العلن لسبب لا علاقة للعراق فيه وهو ضلوع هذا البنك في عمليات تبييض الأموال. ولكن وزارة العدل الأميركية لم تصدر قراراً بحق البنك إلا بعد انتهاء حرب الكويت عام 1991، واقتصر القرار على تهمة تبييض الأموال والحكم على مدير البنك في أتلانتا عام 1993 بالسجن ثلاث سنوات بتهمة التبييض فقط. إذ إنّ الأمر تعدّى هذا البنك ليشمل مؤسّسات أميركية عامة وخاصة أخرى منها وزارة الزراعة الأميركية التي قدّمت للعراق ضمانات قروض للمشتريات الزراعية والغذائية كالقمح.

ولقد صدر كتاب في أميركا[1] يكشف تفاصيل دقيقة عن علاقة هذا المصرف وغيره من المؤسسات الأميركية بتمويل حكومة العراق، ما أحرج الرئيس بيل كلنتون الذي دعا إلى التحقيق في ضلوع إدارة الرئيس بوش الأب في مسائل تمويل العراق.

وحتى الشركات الأميركية لم توقف تعاملها مع حكومة العراق خلال فترة التسعينيات وحتى غزو العراق عام 2003. إذ ذكرت النيويورك تايمز[2] أنّ تورط الشركات الأميركية في عمليات تجارية وصفقات غير قانونية مع العراق لم يتوقف بعد حرب الكويت عام 1991 وحتى العام 2003. حيث كشفت وثائق وزارة المال الأميركية أن شركات أميركية عدّة قد دفعت غرامات بلغ بعضها 700 ألف دولار بسبب خرقها الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بموجب قرارات الأمم المتحدة. ومن هذه الشركات شركة نفط شيفرون تكساكو كورب و بنك تشايس مانهاتن

(1) Peter Matinus, *Shell Game: A True Story of Banking, Spies, Lies, Politics-And the Arming of Saddam Hussein*. New York: St Martin's Press, 1995.

(2) 20 نيسان/أفريل 2003.

وشركة تايسون للأغذية. كما أنّ "معرض تقنيات النفط والغاز" الذي أقيم في بغداد في أيلول/سبتمبر 1999، جلب 50 شركة بريطانية وكندية وفرنسية وإيطالية، وحتى الشركات الأميركية أبدت اهتماماً.

العراق نحو العسكرة

في أواسط 1984، أصبح العراق يملك قوات مسلحة من مليون جندي. وفي ذات العام قرّر صدّام حسين تأسيس قوى عسكرية خاصة فبدأ بتطوير وزيادة عدد الحرس الجمهوري الذي لم تزد قوّته حتى ذلك الوقت عن لواءين. واشتهر الحرس الجمهوري فيما بعد في المواجهات العسكرية مع الولايات المتحدة ابتداء من العام 1991. ودمج صدّام قوات "الأمن الخاص" المولجة بحماية النظام بالحرس الجمهوري ودرّب هذا الجيش المنفصل عن الجيش العراقي وجهّزه بأسلحة متطورة وحديثة من صواريخ ودبابات ومدافع ميدانية. وكانت مرتبات عناصر هذا الجيش أيضاً أفضل من مرتبات عناصر القوى المسلحة الأخرى في العراق. ولقد أختير عناصر هذا الجيش خاصة من فقراء السّنة ذوي الصحة الجيدة ومقاييس كطول الجسم والمهارة الجسدية، وكان متوقّعاً أن ينتسب أعضاء هذا الجيش إلى البعث. وعيّن صدّام الجنرال عبد الستار التكريتي قائداً لهذا الجيش الخارج تماماً عن قيادات الجيش العراقي الأساسي والتابع مباشرة لأوامر صدّام نفسه.

أما الجيش العراقي الأم فلقد عانى الأمرّين من سياسات صدّام الذي كان يعدم الضباط بالجملة لأي سبب، والذي كان يتحدث علناً أنّه يعتمد على الحرس الجمهوري في الحرب لأنّ الجيش العراقي غير صالح للمهمات القتالية، ما شكّل حالات إحباط خطيرة في صفوف الضباط. كما لم يدعُ صدّام قيادات الجيش للاجتماعات العسكرية والعملياتية، فكان ابن خاله قائد الجيش عدنان خيرالله الشخص الوحيد الذي سمح له صدّام حضور اجتماعات عسكرية استراتيجية. وطبعاً ابن خاله هذا كان غير ضليع بالشؤون العسكرية وكان موجوداً في منصبه بسبب قرابته لصدّام.

وإشارة إلى عدم التنسيق بين القوى العسكرية أنّ مضادات القصر الجمهوري في بغداد أسقطت طائرة هليكوبتر للجيش العراقي لأنّها عبرت في سماء القصر، بينما في الأحوال العادية كان من المفترض أن تنسّق القوى فيما بينها وتعلم عن مرور هذه

الطائرة في ذلك الوقت. لم يكن مسموحاً لأي وحدة عسكرية الاقتراب من بغداد في اطار 200 كلم من المدينة. وأصبح أمن بغداد بيد "الأمن الخاص" والحرس الجمهوري.

كما طوّر صدّام جهازاً أمنياً جديداً هو جهاز "الأمن الخاص" المعني بحماية شخص صدّام نفسه. وتمّ اختيار عناصره بنفس الطريقة التي اعتمدها في الحرس الجمهوري مع تدريبات مكثّفة لحماية النظام ضد أخصامه المحليّين. وعيّن صدّام قريبه سعدون شاكر رئيساً لهذا الجهاز وبعد ذلك استبدله بصهره وابن عمّه صدّام كامل. ثم استبدل كامل بابنه الأصغر قصيّ صدّام حسين. وجاء تأسيس هذا الجهاز بعد محاولة حزب الدعوة اغتيال صدّام في دجيل، ومعلومات أن الحزب الشيوعي والأكراد قد عادوا إلى النشاط. فأضيف جهاز رابع إلى الأجهزة الثلاثة الأخرى التي أوجدها صدّام منذ أواسط السبعينيات وهي جهاز الأمن العام وجهاز المخابرات وجهاز الاستخبارات العسكرية. وقُدّرت القوى البشرية العاملة في هذه الأجهزة بثمانين ألف شخص، بميزانيات قياسية وبأساليب انفاق لا تصدّق (مئات الشقق والمكاتب السريّة وعدة أرقام هاتف لكل مكتب وآلاف السيارات، إلخ).

أميركا تنقلب على صدّام

سلسلة الحروب الأميركية ضد العراق بدأت بعد غزو الأخير للكويت، في آب/أوت 1990. ذلك أنّ الأميركيين واصلوا بيع الأسلحة للعراق حتى ذلك العام، ومنها آليات ومعدات استراتيجية للطائرات وللمفاعلات الذرّية ولأجهزة الاتصال ومواد أوليّة للأسلحة البيولوجية[1]. ولم يدرك العراق أنّه كان يوماً دولة بالغت في العسكرة حيث تقدّم في شباط/فيفري 2003 بملفّ من 12 ألف صفحة فيه كافة تفاصيل برامج التسلّح والمشتريات والصفقات والنوعيات.

بعد الحرب مع إيران مباشرة كان صدّام يشعر بالضيق من قرارات الكونغرس

---

(1) من هنا، فإن الطرفة التي تمّ تداولها قبل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 أنّ الأميركيين ردّوا على إنكار العراق امتلاكه أسلحة بيولوجية وكيماوية بأنهم متأكدون من وجود هذه الأسلحة لأنّهم باعوها أصلاً للعراق ويملكون الفواتير.

الأميركي ضدّه، وقرارات مماثلة بريطانية لوقف القروض ورفض فرنسي لتحسين شروط الدين. وزاد الطين بلّة أنّ الأمم المتحدة أصدرت تقريراً مفصلاً عن الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي يمتلكها العراق والتي استعملها صدّام ضد إيران وضد الأكراد في حملة الأنفال. وخلال ذات الفترة بدأت الادارة الأميركية حملة معاكسة لإضعاف قوّة العراق ووقف الشركات الأميركية عن تزويده بما يريد. كما أعلنت وزارة الطاقة الأميركية أن صدّام يسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل. ومع مرور الوقت انقلبت أميركا من حليف صدّام الأول إلى عدو جبار يدعو إلى معاقبته وعزله. وبعد ذلك تضاعفت الحملات الاعلامية التلفزيونية ضد العراق فلم يمضِ أسبوع في أميركا بدون مقال أو ريبورتاج أو خبر سيء عن العراق. وظهر العنصر الاقتصادي واضحاً منذ البداية عندما تكلم الرئيس جورج بوش الأب وجيمس بايكر، وزير الخارجية الأميركية، عام 1990 أن العراق يهدّد الاقتصاد العالمي ويجرّ اقتصاد الولايات المتحدة نحو الركود. لم تكن الولايات المتحدة لتسمح لديكتاتور صغير في العالم الثالث أن يقرّر اتجاهات سوق النفط أو أن تكون له كلمة حاسمة في منطقة استراتيجية كمنطقة الشرق الأوسط .

في العام 1991، دعا بوش الأب إلى قلب صدّام وجلبت هذه الدعوة الويل على من لبّاها من المنتفضين العراقيين الموهومين بالدعم الأميركي. والحقيقة أنّ الولايات المتحدة بدأت تبحث عن بديل لصدّام منذ نهاية حرب الكويت وحتى أثناء الانتفاضة التي رفضت دعمها. ذلك أنّ أميركا رغبت في تنصيب صدّام آخر، صدّامها هي، وليس ما يأمله الشعب العراقي أو المعارضة في البلاد. وفعلاً أجرت أميركا اتصالاً مع أخ صدّام برزان الرئيس السابق للمخابرات العراقية المقيم في سويسرا. وكذلك أقامت اتصالات مع الأكراد لينضموا إلى جماعات عراقية أخرى تحت اسم المجلس الوطني الذي التقى في النمسا عام 1992[1]. واستمرّ استقطاب أميركا للأطراف العراقية حتى أضحت الجماعات العراقية التي تُقيم معها واشنطن ارتباطات تبلغ العشرات وتلتقي في واشنطن بشكل روتيني. واستمرّ هذا الاستقطاب حتى دخول

---

(1) أنظر الفصل 19 للتفاصيل عن حركات المعارضة.

الجيش الأميركي بغداد عام 2003، حيث أصبح عدد من أعضاء تلك الجماعات عضواً في مجلس الحكم في العراق الذي أداره الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر.

اليمين الأميركي الجديد

في العامين 1996 و1998، وجّه صقور اليمين الأميركي المتطرّف الذين انضمّوا إلى لوبي في واشنطن يسمّى "مشروع لقرن أميركي جديد"[1] (منهم دونالد رمسفلد وديك تشيني وبول ولفوفتز وريتشارد أرميتاج وريتشارد بيرل وجون بولتن وزلماي خليل زادة وآخرون) كتاباً إلى الرئيس كلنتون يدعونه فيها إلى المسارعة في احتلال العراق بسبب احتمالات الأزمة النفطيّة التي أصبحت حقيقة في الولايات المتحدة. ولقد جاء في الرسالة "سنقيم ونحافظ على وجود عسكري قوي في المنطقة، ونكون مستعدين لاستخدام هذه القوة لحماية مصالحنا الحيوية (أي النفط) في الخليج". واسم هذا اللوبي كان فيه شيء من العنجهيّة، إذ يقصد أنّ القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرن الهيمنة الأميركية على العالم الذي سيعيش في «Pax Americana».

ولم يكن كلنتون يعارض هذا النمط من التفكير، إذ سمحت إدارته بتمرير "قانون تحرير العراق" (Iraq Liberation Act) في الكونغرس بما فيه تخصيص 90 مليون دولار لانشاء وتمويل معارضة عراقية.

أمّا البعد الاقتصادي لمنطق جماعة اليمين الجديد، فكان أنّ الاقتصاد الأميركي الذي أصبح ينتج ثلث الدخل العالمي، بدأ يتكل بشكل تصاعدي على الطاقة النفطيّة المستوردة. إذ أشارت عدّة مراكز أبحاث إلى أنّ الاستيراد الأميركي للنفط سيصل إلى 15 مليون برميل يومياً عام 2010، وهو ما يعادل أكثر من نصف انتاج دول أوبك يومياً عام 2003. وعزت الدراسات هذا الارتفاع في الاستيراد إلى ارتفاع الاستهلاك المحلّي وإلى تضاؤل الكميّات المستخرجة في الولايات المتحدة نفسها[2]. حتى أنّ أميركا باتت تتوقّع أن يتضاءل احتياطها النفطي من قدراتها الذاتية إلى 3 بالمئة من

(1) «Project for a New American Century» in The Iraq War Reader.

(2) الحياة 30 آذار/مارس 2003.

الاحتياط العالمي خلال سنوات قليلة ما لم تباشر بعمل عسكري ما لتحسين ظروف مصادر الطاقة.

بعض المراقبين للوضع العراقي ومنهم عرب قلّلوا من أهمية السعي الأميركي للسيطرة على النفط العراقي، وقالوا إنّ أميركا لا تسعى فعلاً لبناء إمبراطورية نفطية، وبرّروا الاهتمام الأميركي الشديد بهذا القطاع بأنّه يهدف إلى استعمال عائدات النفط لمساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلاده. ولكن النظرة الاستراتيجية لموارد الطاقة العالمية أمر لا يمكن أن تتجاهله واشنطن وهي تتصرف كدولة أولى في عالم أحادي القطب؛ حيث تطوّر علم النفط في نهاية القرن العشرين واستعمل حافظات معلوماتية ضخمة كشفت أنّ الصناعة النفطية قد عثرت على 90 بالمئة من احتياطي النفط العالمي المقدّر بألف مليار برميل. وأنّ قسماً أساسياً من هذا الاحتياط غير المُكتشف بعد، موجود في العراق، ومن مصلحة الولايات المتحدة وضع يدها عليه واستثماره لمصلحة اقتصادها.

وعدا عن الاحتياط غير المُكتشف، فإن وصول اليمين الأميركي الجديد إلى السلطة مع بوش الابن مكّنه من تطوير استراتيجيات عسكرية للسيطرة على معظم مصادر النفط في العالم. خصوصاً في المنطقة العربية التي تملك 60 بالمئة من الاحتياط العالمي المؤكد، إلى جانب احتياط النفط الايراني واحتياط نفط بحر قزوين. فإذا ما تمّت السيطرة على كل هذه المناطق أمكن لأميركا أن تضع يدها على أكثر من 90 بالمئة من حقول النفط في العالم عبر سيطرة عسكرية مباشرة أو نفوذ لا يقاوم. ولا عجب، كما يقول الكاتب الباكستاني المقيم في لندن طارق علي إنّ الوجود العسكري الأميركي بات ينتشر اليوم في 100 دولة في كل القارات من أصل 180 دولة في العالم[1] وأصبح على حدود الصين وروسيا على أكثر من جبهة.

إدارة جورج بوش الابن خاضت حربين خلال فترة وجيزة من وصولها إلى السلطة عام 2000 أدّيا إلى احتلال أفغانستان والعراق. هذه الادارة يقودها أشخاص نشأوا بشكل عام في أروقة الشركات الأميركية الكبرى وقطاع النفط. فعلى سبيل المثال، كان جورج بوش الابن المدير التنفيذي لشركة "أربستو" للطاقة في الفترة من 1984 و1987، وشركة هاركن النفطية من 1986 إلى 1990. وكان ديك تشيني

(1) Tariq Ali, Clash of Fundamentalisms, London, 2003.

المدير التنفيذي لشركة هاليبورتن النفطية المتخصّصة بنفط أسيا الوسطى بين 1995 و2000، عندما عيّنه بوش الابن نائباً له. وعملت كوندوليزا رايس مستشارة بوش للأمن القومي في شركة شيفرون النفطية لعدة سنوات حتى تولّت منصب المديرة التنفيذية للشركة عامي 1999 و2000. كما أنّ أكثر من مائة شخصية في إدارة بوش كان لديها ارتباطات مع شركات النفط والغاز واستثمارات مهمة.

لطالما كرّر قادة حزب الليكود في اسرائيل مقولة أنّ "العرب يفهمون القوّة". فكان زعماء اسرائيل يردّون على كل من ينتقد ممارسات الجيش الاسرائيلي في لبنان أو فلسطين بالقول أنّ مبادىء الغرب الليبرالية لا تصلح خارج أوروبا وأميركا. ففي الشرق الأوسط تسود الديكتاتوريات ويسيطر العنف وإسرائيل تعلم كيف تتصرّف في هذه البيئة.

وما هي إلا عقود قصيرة حتى بدأت أميركا تنظر بذات النظرة الاسرائيلية وتتبع مقولة أنّه لا يجب احترام أنظمة الحكم التي لا تتبع النموذج الأميركي، وأنّ مقولة أنّ كل بلد يحكم نفسه حسب تقاليده لم تعد تصلح للامبراطورية الأميركية. وتطوّرت هذه المقولة في مراكز اليمين الأميركي في واشنطن إلى مستوى خطة العمل: حتى يكون العالم أكثر أماناً، على أميركا أن تضرب بيد من حديد وتفرض على دول العالم أن تتغيّر لتتناسب مع مقاييس وقيم تضعها أميركا.

وسعى أساتذة جامعات في الولايات المتحدة إلى تكريس هذه الأفكار ومن ثم نقلها إلى معاهد فكرية واستراتيجية في واشنطن. وكان هؤلاء المفكرون والاساتذة والخبراء في معظمهم (يهوداً كانوا أم غير يهود) مرتبطين باسرائيل ويناهضون العرب. ولقد أقام بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء اسرائيل السابق، علاقات وثيقة مع هذه الجماعات اليمينية أثناء فترة حكمه القصيرة وتعلّم منهم كيف يكون أكثر تطرّفاً في تعاطيه مع العرب، وكتب مقالات ومؤلفات في أواسط التسعينيات وقبل 11 أيلول/ سبتمبر عن خطر "الارهاب العربي والاسلامي" وكيف يستطيع الغرب أن ينتصر على هذه الارهاب.

اليمين الأميركي الجديد ليس جديداً بالمعنى الزمني وكأنّ هناك يميناً قديماً قد سبقه. فهو استمرار لفكرة (Manifest Destiny) "المصير المُعلن" التي أصبحت شعاراً للولايات المتحدة بأنّ مهمتها حضارية عالمية تمثّل قوّة الخير في العالم ضد مملكة الظلام. ومن تجلّيات النزعة اليمينية المميّزة في أميركا ظاهرة المكارثية في

الخمسينيات ونزعة العسكريتاريا في المجتمع وانتشار السلاح الفردي وغياب النقابات العمالية أو أي فكر يساري منظّم والمحافظة الدينية ذات التطرّف الخطر. ومعظم مَن أصبح في الواجهة في الادارة الأميركية الى جانب الرئيس بوش عام 2000 كان أصلاً على الساحة قبل عقدين أو ثلاثة[1].

والحقيقة أنّ عدد اليهود كان كبيراً في صفوف اليمين الجديد في الولايات المتحدّة، فكانت الدول العربية تُشير دائماً إلى اللوبي اليهودي في واشنطن الذي تُعبّر عنه منظمة "آيباك" (لجنة العلاقات العامة الأميركية الاسرائيلية)[2]. ولكن اليمين الجديد اختلف عن النشاط الصهيوني في مزجه بين أهداف المحافظين الأميركيين من أصولية مسيحية بروتستانتية وأهداف أصدقاء اسرائيل من يهود وغير يهود ممّن كانوا سابقاً ليبراليين أو ديموقراطيين. فكان رمسفلد وتشيني وهما مسيحيان وليسا من اللوبي الصهيوني، يمينيين متشدّدين لهما مزاعمهما حول ضرورة دعم اسرائيل.

ولقد دافع بيرل عن كثرة اليهود في صفوف جماعة اليمين الجديد بقوله أنّ هذا شأن طبيعي لأنّ اليهود يشكّلون نسبة كبيرة في أي تجمّع فكري واستراتيجي في الولايات المتحدة. وإنّ اليهود من الليبراليين والديموقراطيين هم أكثر بكثير من اليهود المتشددين اليمينيّن.

كما أنّ المراكز الفكرية ومعاهد الأبحاث التابعة لهذه الجماعات نمت في واشنطن كالفطر وأصبحت تستقطب أبرز الشخصيات الأميركية. ومن بين هذه المراكز[3]:

---

(1) وليس من الضروري أن يكون المنتمي لهذه العقيدة يهودياً، وإن كان عدد اليهود الأميركيين كبيراً في صفوف اليمين الجديد. بل إنّ هناك مسيحيّين متشدّدين في الادارة الأميركية وفي مراكز البحث واللوبيات في واشنطن من هم أكثر تطرّفاً من آريل شارون في صهيونيتهم. كما أنّ هناك ليبراليين يهوداً ضد الحرب وضد القمع الاسرائيلي للشعب الفلسطيني مثل نعوم تشومسكي. وهذا الكاتب يؤمن أنّه لا يوجد شعب يميل للخير وشعب يميل للشرّ بل إنّ الانسان الفرد يمكن أن يتجه إلى الخير أو الشر أو أن يتكتّل في تنظيمات تعمل للخير أو للشرّ. وأي فكرة تتكلّم عن مؤامرة يهودية هي فكرة عنصرية ومرفوضة من هذا الكاتب. كما أنّ الكاتب لا يوافق على معاداة أي شعب بالمطلق ويؤمن أنّ في الشعب الأميركي كما في كل شعب كل خير وسلام.

(2) AIPAC - America-Israel Public Affairs Committee.

(3) لائحة مراكز اليمين الأميركي الجديد في واشنطن ونشاطاتها مستقاة بشكل رئيسي من سلسلة نشرها مشكوراً جهاد الخازن في صحيفة "الحياة" في ربيع 2003، ومن كتب أميركية مثبتة في مراجع البحث.

1. مجلس سياسة الدفاع (الذي رأسه ريتشارد بيرل حتى استقالته في آذار/مارس 2003). قدّم استشارات لوزير الدفاع دونالد رمسفلد وضم 30 عضواً وروّج لبرنامج اليمين الجديد. تأسّس مجلس سياسة الدفاع عام 1985 ووصفه بيرل بأنّه يضّم مجموعة من المدنيين والعسكريين المتقاعدين الذين ينصحون وزارة الدفاع. وضم المجلس وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر ووزير الدفاع السابق جيمس شليزنغر وهارولد براون وتوم فولي ونيوت غنغريتش الرئيس السابق لمجلس الممثلين في الكونغرس والذي اعتُبر من عتات الصقور ضد العراق والفلسطينين. ورغم الادعاء بأنّ مجلس الدفاع هو للنصح البريء، فإنّه نما وأصبح في التسعينيات لوبياً بشعاً يتكلّم أعضاؤه بعنجهية ويدفعون بشدّة إلى الحرب على العراق ودعم اسرائيل وتحقيق برنامج عسكري متطرّف للولايات المتحدة في العالم.

2. مركز "أميركان انتربرايز" الذي تأسّس عام 1943 وكان يفخر بأنّ 14 من أعضائه هم في ادارة جورج بوش الابن. كما ظهر أعضاؤه أمام لجان الكونغرس للشهادة في الملفات الهامة وقدّموا استشارات للوزارات المختلفة في الادارة الأميركية. وكان للمعهد مجلس من 11 عضواً بينهم صموئيل هنتنغتون صاحب كتاب "صدّام الحضارات" السطحي (الذي أقنع الكثيرين في أميركا بأنّ "الحضارة الاسلامية" عدوّة لهم)، ونيوت غنغريتش رئيس الكونغرس السابق وريتشارد بيرل مستشار رمسفلد، وجين كيركباتريك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد ريغن ومن الصقور، وكذلك ايليوت كوهين وجيرترود هيملفارب. ومن أعضاء هذا المركز البارزين إرفنغ كريستول وهو صهيوني متطرّف، عمل مدير تحرير مجلة "كومنتري" اليمينية من 1947 حتى 1952. وبمساعدة المخابرات الأميركية أسّس كريستول في بريطانيا مجلة «En Counter» ورأس تحريرها من 1953 حتى 1958. كما أسّس في الولايات المتحدة مجلتي «Public Interest» (المصلحة العامة) و«National Interest» (المصلحة القومية) التي نشرت مقالات فرنسيس فوكوياما عن "نهاية التاريخ". وأصبح كريستول كاتباً في "وول ستريت جورنال" منذ 1972.

ومن أعضاء هذا المركز أيضاً جورج بولتن وكيل وزارة الخارجية وهو عضو أيضاً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. وقد دعا إلى مواجهة مع ايران وسورية وكوريا الشمالية، وإلى انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي خارج الأمم المتحدة التي لا يكترث لزوالها. وعارض تأسيس المحكمة الجنائية الدولية. وهو بطل

مشروع "قانون محاسبة سوريا" ويكتب بانتظام في "ويكلي ستاندرد" التي يرأس تحريرها وليم كريستول ابن إرفنغ.

3. المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي تأسّس عام 1976 وتزامن مع صعود اليمين الاسرائيلي بقيادة تكتّل ليكود وهزيمته للمرّة الأولى لحزب العمل الاسرائيلي في انتخابات 1977 التي أوصلت مناحيم بيغن وآرييل شارون وموشيه أرنتز ورفاقهم من المتطرّفين إلى الحكم. وعمل في هذا المعهد جاي غارنر الذي عيّنه بوش رئيساً لمكتب إعادة التعمير والمساعدة الانسانية في العراق عام 2003. ولقي تعيين غارنر اعتراضاً عربيّاً واسعاً بسبب ولاء غارنر المطلق لاسرائيل ما شكّل إهانة لشعب العراق، فاستبدله بوش ببول بريمر. ومن أعضاء المعهد اليهودي ستيفن براين أيضاً من المتحمّسين لاسرائيل وأحد أصدقاء ريتشارد بيرل. ولقد أصبح براين المدير التنفيذي للمعهد اليهودي منذ العام 1979. وكان قد استغلّ عمله في الكونغرس ليعرض معلومات سريّة عن دول عربية على وفد اسرائيلي. وعندما ترك الكونغرس أخذه بيرل مساعداً له في وزارة الدفاع عام 1981. وعمل براين في وزارة الدفاع من 1981 إلى 1988 وشغل منصب مساعد الوزير للأمن الدولي. كما أنّ براين عضو في مركز "أميركان انتربرايز" ولعب دوراً في تمويل تصنيع دبابة ميركافا الاسرائيلية التي استُخدمت في غزو لبنان عام 1982.

4. مركز سياسة الأمن[1] (Security Policy) الذي تأسّس عام 1988 رأسه فرنك غافني ومن أعضائه ديك تشيني الذي تولّى مناصب رفيعة في الادارة الأميركية آخرها في عهد بوش الابن كنائب لرئيس الولايات المتحدة. وكذلك دونالد رمسفلد، وزير الدفاع في ادارة بوش الابن، وإيليوت أبرامز وريتشارد بيرل وجيمس روش (وزير الجيش في ادارة بوش).

5. معهد أبحاث صحافة الشرق الأوسط وهو معهد اسرائيلي بالكامل أسّسه إيغال كارمون، ضابط مخابرات اسرائيلي سابق. ولهذا المعهد مكاتب في القدس ولندن وبرلين وواشنطن وعمل على ترجمات من الاعلام العربي وتقديمها في قالب يسيء إلى العرب.

6. منتدى الشرق الأوسط تأسّس عام 1990 للترويج لمصالح أميركا في الشرق

---

(1) Centre for Security Policy.

الأوسط وإقامة علاقات حميمة مع اسرائيل وتركيا. ورئيس المنتدى هو دانيال بايبس رئيس سابق للوبي الصهيوني "آيباك" وهو ملتزم بمصالح اسرائيل. ومنذ 2001 أقام بايبس موقع انترنت يذيع عليه معلومات عن 100 استاذ جامعي في أميركا معظمهم من أصل عربي يتهمهم بأنهم يشجّعون الارهاب. وأثارت نشاطات بايبس موجة غضب عارم ضدّه في صفوف عرب أميركا. ويدّعي هذا المنتدى أنّه يضّم 18 "خبيراً في الاسلام" ولكنهم جميعاً من طراز بايبس وبرنارد لويس يقومون بأبحاث شرّيرة تسعى إلى تشويه سمعة العرب والاسلام ويبحثون عن أي معلومة تسيء إلى العرب والمسلمين وتاريخهم لترويجها ونشرها تحت غطاء الاكاديمية والموضوعية.

7. مؤسسة برادلي التي موّلت اليمين الجديد كما موّلت مركزاً للدراسات الاستراتيجية الذي رأسه هتنغتون لفترة.

8. مشروع القرن الأميركي الجديد الذي وجّه نداءات لغزو العراق، ورأسه وليم كريستول، ابن ارفنغ العضو في "أميركان انتربريز". وزوجة كريستول هي فيكتوريا نولاند مستشارة ديك تشيني في مجلس الأمن القومي في ادارة بوش الابن ونائبة المبعوث الأميركي إلى حلف شمال الأطلسي. ورأس وليم كريستول مجلة "ويكلي ستاندرد" اليمينية التي يملكها روبرت مردوخ الناشر الصديق لاسرائيل والتي وزّعت 55 ألف نسخة ونُشرت على الانترنت. واعتُبر وليم كريستول ولي عهد عصابة اليمين الجديد. عيّنه جورج بوش الأب رئيساً لمكتب نائبه "دان كوييل". عمل كريستول بين 1993 و1994 رئيساً لمشروع المستقبل الجمهوري وفي "مشروع برادلي". وألّف كريستول مع لورانس كابلان كتاباً عن العراق، كما اشترك مع الكاتب نفسه في نشر سلسلة من المقالات المعادية للعراق فيها دعوة إلى حرب مع إيران. وكان من أعضاء "مشروع القرن الأميركي" روبرت كيغن الكاتب في "ويكلي ستاندرد" وفي "واشنطن بوست". وعمل كيغن في وزارة الخارجية في عهد ريغن ومساعداً لعضو الكونغرس جاك كيمب.

9. معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى.

10. مؤسسة "هيريتدج فاونديشن"

ونسّقت هذه المراكز فيما بينها وظهر مسؤولوها دوماً في محاضرات ومقابلات ونشروا المقالات ووجّهوا العرائض السياسية، فيرى المرء أنّ قاسمهم المشترك دوماً هو مهاجمة العرب و"الارهاب الاسلامي" والدفاع عن اسرائيل والدعوة إلى سيطرة

أميركا على العالم عن طريق القوة العسكرية. وتولّى نشر عدد كبير من مقالاتهم الناشر روبرت مردوخ[1] في مجلّة يمينية أسبوعية يملكها هي "ويكلي ستاندرد".

وبالاضافة إلى هذه المراكز، برزت شخصيات اليمين الأميركي الجديد على صعيد فردي أو من خلال العضوية في هذه المراكز. ففي العامين 2002 و2003 انتشر اسم ريتشارد بيرل مهندس غزو العراق، ولكن هناك آخرين لا يقلّون عنه في يمينيّتهم وتطرّفهم ضد العرب وولائهم لاسرائيل، أمثال دانيال بايبس وباري روبن، وجيمس وولزي (الرئيس السابق للاستخبارات المركزية الأميركية) ومارتن كريمر ومايكل ليدين وفرانك غافني وكارل روف مدير حملة بوش الابن الانتخابية.

إنَّ مايكل ليدين أحد مستشاري بوش الابن هو عضو في مركز "أميركان انتربرايز" وفي المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومن الصقور المتطرّفين في واشنطن. لقد عمل مستشاراً في ادارة رونالد ريغن خلال السنوات 1981 إلى 1986، لوزراء الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي الذي رأسه روبرت ماكفرلين بطل فضيحة إيران-كونترا[2]. وليدين يكتب في استمرار في عدد من أهم المطبوعات منها "وول ستريت جورنال". وحثّ الادارة الأميركية على غزو ايران وسورية بعد سقوط العراق. وكتب في 30 نيسان/أفريل 2003 أنّ السعودية تموّل الارهاب وأنّ وقت الديبلوماسية انتهى وحان وقت تحرير ايران وسورية[3].

أمّا ريتشارد بيرل وبول ولفوفتز فلقد كانا زميلان في جامعة شيكاغو في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وكانا على علاقة طيّبة مع بروفسور يهودي ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة هو "ليو شتراوس". ولقد حاز ولفوفتز على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو. وتوسّط ألبرت وولستر، أستاذ بيرل، لكل من بيرل وولفوفتز للعمل مع السناتور المنحاز لاسرائيل هنري جاكسون. فعمل بيرل في مكتب جاكسون لمدّة 11 سنة. كما عمل في نفس المكتب إليوت إبرامز. ومن نجاحات هذه المجموعة الأولى ومعها آخرون الضغط على الاتحاد السوفياتي لتسهيل هجرة اليهود إلى إسرائيل. كما أنّ بيرل عمل مساعد وزير الدفاع للأمن الدولي خلال

(1) مردوخ هو صاحب جريدة جروزاليم بوست الإسرائيلية المتطرّفة التي دعت شارون مراراً إلى قتل ياسر عرفات وعدم الاكتفاء بطرده من رام الله أثناء انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام 2000.

(2) حول بيع السلاح لايران أثناء الحرب على العراق واستعمال أسلحة لتمويل الكونترا في نيكاراغوا.

(3) الحياة 18 حزيران/جوان 2003.

الفترة 1981 إلى 1987. وعمل في مؤسّسات يمينية كثيرة كالـ"أميركان انتربرايز" و"مؤسسة الدفاع عن الديموقراطية".

ولقد أصبح أبرامز عضواً في مجلس الأمن القومي ومساعد بوش الخاص لشؤون العالم العربي، كما أصبح جون بولتون وكيلاً لوزارة الخارجية لنزع السلاح. وشارك شارون رؤيته إلى الفلسطينيين والعرب وزار اسرائيل في شباط/فيفري 2003. كما أنّ رونالد رمسفلد وزير الدفاع عام 2003، كان أيضاً وزيراً للدفاع في عهد الرئيس جيرالد فورد عام 1974.

وبول ولفوفتز نائب وزير الدفاع هو أعلى مسؤول يهودي في إدارة بوش الابن ويؤيد اسرائيل بقوة وله أقارب فيها ومنهم شقيقه. وعمل ولفوفتز بين 1973 و1977 في وكالة منع انتشار السلاح وبين 1977 و1980 نائب مساعد وزير الدفاع، وبين 1981 و 1982 مدير دائرة التخطيط في وزارة الدفاع، وبين 1989 و1993 وكيل تخطيط سياسة الدفاع في وزارة الدفاع. وعام 1991 نصح ديك تشيني وزير الدفاع آنذاك وكولن باول رئيس الأركان بضرورة اغتيال صدّام حسين.

ومن الشخصيات المتطرفة أيضاً دوغلاس فيث وكيل وزير الدفاع للسياسة الدفاعية، وآلان كين أدلمان صديق قديم لرمسفلد، و"لبّي لويس" رئيس مكتب ديك تشيني، وهو صهيوني متطرّف وزميل ولفوفتز عملا معاً في كتابة خطة الدفاع عندما كان تشيني وزيراً للدفاع مع بوش الأب عام 1992.

وفيث من أصل بولندي يهودي، والده كان من الحركة الصهيونية بقيادة جابوتنسكي زميل بن غوريون[1] في بولندا. ولقد كرّمت المنظمة الصهيونية العالمية دوغلاس فيث ووالده لخدمتهما اسرائيل بامتياز. ولقد أصبح فيث الرجل الثالث في وزارة الدفاع الأميركية عام 2003 بعد دونالد رمسفلد وبول ولفوفتز، ويحمل صلاحية اختيار أعضاء مجلس سياسة الدفاع، وعمل مع ريتشارد بيرل الذي يعرفه منذ بداية الثمانينيات. ولقد تخرّج فيث من جامعتي هارفرد وجورجتاون وعمل في مجلس الأمن القومي في إدارة رونالد ريغن كمستشار لشؤون الشرق الأوسط، ثم امتهن في وزارة الدفاع حتى وصل إلى أعلى المناصب. ثم أسّس شركة محاماة عام 1986، ومن موظّفيه مايكل موبس، الذي أصبح فيما بعد مسؤولاً رفيعاً في الادارة الأميركية للعراق تحت بول بريمر. وأصبح فيث عضواً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وهو

---

(1) دايفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل عام 1948 ورئيس حزب العمل قاد عصابات صهيونية لطرد الفلسطينيين.

أساساً من المعادين للفلسطينين ومقرّب لبنيامين نتنياهو الزعيم الاسرائيلي المتطرّف. ولقد نشر فيث عشرات المقالات في وسائل الاعلام الأميركية مؤيّداً لاسرائيل ومهاجماً لعملية السلام التي تديرها أصلاً الحكومة الأميركية. وفي التسعينيات عمل فيث في مركز سياسة الأمن قبل إن ينضم إلى إدارة جورج بوش الابن.

ونشاط طاقم اليمين الأميركي عام 2003 تعود جذوره إلى العام 1977. فعندما فاز الحزب الديموقراطي في الانتخابات العامة في الولايات المتحدة عام 1977 وأصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة، تكتّلت ضدّه جماعة اليمين الجديد واعتبروا ولايته كارثة، وساعدوا رونالد ريغن على الوصول إلى البيت الأبيض عام 1980. وعندما أصبح ريغن رئيساً أحاط نفسه بفريق من هذه الجماعة: جين كيركباتريك في الأمم المتحدة وريتشارد بيرل مساعداً لوزير الدفاع وكين أدلمان مديراً لوكالة نزع السلاح وإليوت أبرامز مساعداً لوزير الخارجية.

وفي الثمانينيات اتسعت دائرة اليمين الجديد فكان من أعضائها السناتور دانيال باتريك موينهان وإيليوت أبرامز وجين كيركباتريك، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد رونالد ريغن، التي كان للعرب ذكرى بشعة عن عدائها للقضية الفلسطينية. ولقد سعت هذه الشخصيات اليمينية إلى سياسات متشدّدة في الدفاع والأمن القومي.

إتجهت إدارة ريغن إلى سياسة بالغة التشدّد تجاه الاتحاد السوفياتي والمدّ الاسلامي في إيران خلال الثمانينيات. ولضرب الاثنين، دعمت الولايات المتحدة مقاومة إسلامية في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي العلماني، كما دعمت نظام "البعث" القومي العربي العلماني في العراق ضد إيران الاسلامية. وسقط الاتحاد السوفياتي عام 1990 ولكن لم يسقط التيار الاسلامي في إيران وخارجها. فوجد اليمين الأميركي مَن ينظّر لخطر إسلامي عالمي يتهدّد الولايات المتحدّة، مثل برنارد لويس وصموئيل هنتنغتون.

وكان لا بدّ من سحق قوّة العراق رغم بعثية نظامه وسعيه ليكون حليف أميركا، فهو كان على أي حال دولة عربيّة من ضمن "الحضارة الاسلامية"[1]، حسب تصنيف

---

(1) نشر فؤاد عجمي مقالة تحريضية في وول ستريت جورنال يحرّض فيها على العراق ويؤكد أنّ لا فرق بين صدام حسين واسامة بن لادن. وعجمي هو لبناني ولكنّه من أشدّ المؤيدين للسياسات المتطرفة ضد العراق وضد الفلسطينيين، وكانت له آراء أثارت الاستغراب إبّان الحرب الاسرائيلية على لبنان عام 1982. ومع ذلك كتب عجمي كتاباً عن الثقافة العربية المعاصرة ذات محتوى جيد (Dream Palaces of the Arabs).

هنتنغتون، وعدوّة لاسرائيل، لا تشفع له علمانيته[1]. كانت الولايات المتّحدة بحاجة إلى عدو وهمي تدّعي بأنّه يحمل امتداداً دولياً لكي تكرّس النزعة الامبراطورية لليمين الجديد ولتشغّل الصناعة العسكريّة الأميركية. لقد شعر اليمين الأميركي الذي يتغذّى من أصولية مسيحية وصهيونية متجذّرة بأنّ سقوط الاتحاد السوفياتي قد أعطى أميركا الحق في ترسيم العالم وفق رؤيتها وإخضاعه لمصلحتها. وهذا ينطبق على العالم الاسلامي "الذي يكره أميركا ويناصبها العداء"، ولذلك يجب تغييره وتغيير أنظمته ونمط تفكيره وثقافته ومناهجه التعليمية، وكذلك مراقبته وإركاعه.

وساعدت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 "أجندة" (أو برنامج عمل) اليمين الجديد داخلياً وخارجياً. فأعطت أميركا لنفسها حق "الحرب الوقائية" (أي مهاجمة أي بلد يمكن أن يشكّل خطراً مستقبلياً على الولايات المتحدة) وردع الشعب الأميركي عبر تقييد الحريّات العامة. فتعطّل الحسّ النقدي إلى حدّ بعيد[2].

كان التنبيه من المخاطر على مصادر الطاقة الأميركية هو جانب مهم على أجندة اليمين الأميركي الجديد. ولكنّه لم يكن الأمر الوحيد. فهذا اليمين تسلّح بفكر ديني أصولي مخيف متحالف مع الصهيونية التي يستمدّ معها إلهامه من العهد القديم ومن طوائف بروتستانتية إنجيلية متطرّفة لا علاقة لها بتعاليم السيّد المسيح الانسانية[3]. وخطورة هذا اليمين أنّه يرى هذا العالم أسود أو أبيض و"معنا أو"ضدّنا" و"خير وشرّ" و"ظلام ونور". وهي عبارات طالما ردّدها أفراد الادارة الأميركية مئات المرّات في وسائل الاعلام.

إسرائيل أولاً

بعد "مسيحيّة" هتلر النازية أثناء الحرب العالمية الثانية التي رأت في يهود

---

(1) نظر اليمين الأميركي الجديد إلى المسيحيين العرب الذين لا يتبعون السياسة الأميركية بأنّهم من ضمن التيار الاسلامي المعادي لأميركا.

(2) وُلدت فكرة "الحرب الوقائية" في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في أوائل السبعينيات عندما بدأت إسرائيل تقصف مواقع داخل الدول العربية المجاورة وتغتال شخصيات فلسطينية على أساس أنّ هذه الشخصيات وهذه المواقع قد تشكّل خطراً على إسرائيل في المستقبل.

(3) في ربيع 2003 صرّح المطران بشارة الراعي، من الكنيسة المارونية في لبنان أنّه لا يدري ما هو الانجيل الذي يقرأ منه الرئيس جورج بوش ويجيز له شنّ الحروب.

أوروبا وباء يجب إزالته، وجد اليمين الأميركي الجديد في دولة إسرائيل نبؤة توراتية يجب دعمها بكافة الوسائل. ومن هذه النبؤات أنّ المسيح سيظهر بعد بناء الهيكل اليهودي مكان المسجد الأقصى في القدس. فلا يتردّد رمسفلد مثلاً عن اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزّة أراضي "حرّرتها" إسرائيل من العرب وأعادتها إلى السيادة اليهودية. هكذا أصبح سادة البيت الأبيض صقوراً في دعمهم المفرط والغريب لاسرائيل حتى تفوّقوا في تطرّفهم ضد العرب فئات اليمين الاسرائيلي. لقد بدا السفاح آريل شارون معتدلاً في نظر الادارة الأميركية يصفه الرئيس بوش بأنّه داعية سلام مع العرب، مع أنّ شارون كرّس حياته للقيام بأعمال وحشيّة ضد العرب إبتداءً من قتل مئات الجنود المصريين الذين استسلموا عام 1956 للجيش الاسرائيلي بدم بارد، ومجزرة مدرسة بحر البقر في مصر، مروراً بمجازر ضد مئات الشبّان الفلسطينيين الذين تمّ اعتقالهم في غزة عام 1955، واجتياح لبنان عام 1982 وقتل 21 ألف لبناني و9 آلاف فلسطيني و6 آلاف سوري. هذه المهنة في القتل التي أتقنها شارون تواصلت عام 2003 في ذبح الشعب الفلسطيني فدمّر مدنه وقتل الآلاف وجرح عشرات الآلاف وشرّد أبناء عشرات المدن والقرى. وكان الرئيس بوش الابن يشدّ على يده ويعتبره عنصر سلام في المنطقة، حتى أصبح شارون أكثر زعيم اسرائيلي يزور واشنطن حيث التقاه بوش أكثر من عشر مرات في البيت الأبيض خلال عامين.

ووصلت الأمور في بداية القرن الجديد أنّ مسألة لجوء الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره إلى إبداء ذرّة من المقاومة لاسرائيل، قد أصبحت موضع تنديد واستنكار ليس فقط من الادارة الأميركية بل أيضاً من الحكومات العربية التي تدور في فلك الادارة الأميركية. كان هذا التدهور في القيم الانسانية وفي حق الشعوب في تقرير مصيرها من تجلّيات العالم الأحادي الطرف بقيادة الولايات المتحدة وحليفتها الرئيسية إسرائيل وشقيقتها الصغرى بريطانيا.

الامبراطورية الأميركية

بدأت فكرة الامبراطورية الأميركية[1] التي تسيطر على العالم في مذكّرات

(1) Emmanuel Todd, *Après l'Empire : Essai sur la décomposition du système américain*, Gallimard 2002.

صدر بالعربية عن دار الساقي بعنوان "ما بعد الامبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي" 2003.

أميركية بدأ تحضيرها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1990، دعت إلى استغلال هذا السقوط والسعي لجعل أميركا إمبراطورية تحكم الأرض. وكان للبروفسور الأميركي إيمانويل تود نظرة ثاقبة في هذا الموضع حيث أصدر كتاباً بعنوان "الامبراطورية الأميركية". رأى اليمين الأميركي أنّ من الخطأ تفويت الفرصة التاريخية لمنع ظهور عالم متعدّد الأقطاب كما أرادت الصين وفرنسا ومن ورائهما ألمانيا وروسيا ودول أخرى إقليمية كثيرة. فكان من نتيجة هذه المذكّرات عسكرة السياسة الخارجية الأميركية وتقوية أجنحة القوى المسلّحة الأميركية كالقوى البريّة والمارينز والقوى الجوّية وأجهزة الاستخبارات. بل ذهبت الوثائق إلى أبعد من ذلك عبر العمل الحثيث على إضعاف المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وعرقلة نمو الصين والاتحاد الأوروبي. فكانت سلسلة التهجّمات على أوروبا على لسان صقور الادارة الأميركية بأنّ مواقف الاتحاد الأوروبي المعارضة للسياسة الأميركية هي ترهات قارة قديمة تحتضر، ثمّ السعي إلى تقويضها وقصقصة أجنحة أكثر عناصرها رفضاً للهيمنة الأميركية: الثلاثي فرنسا وألمانيا وبلجيكا .

ومن علامات تنفيذ الادارة الأميركية لهذه التوجّهات هو نشوأ "مبدأ بوش" في أيلول/سبتمبر 2002 بأنّ الولايات المتحدّة ستشنّ حروباً وقائية في القرن الحادي والعشرين ضد أي جهة أو دولة أو أفراد يشكلّون خطراً ولو في طوره الأول ضد الأمة الأميركية (خطاب بوش أمام الكونغرس). وكان الخطر في هذا المنحى أنّ أميركا سلكت طريقاً انفرادياً خارج الشرعيّة الدولية التي لم تعد تعطيها أي اعتبار. جذور "مبدأ بوش" في الحرب الوقائية تعود إلى خطة موضوعة في عهد بوش الأب عام 1992، كتبها المتشدّدان بول ولفوفتز و"لبي لويس" مساعدا ديك تشيني الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك. في البداية كان هذا المنحى الخطير في السياسة الأميركية الذي وضعته مراكز اليمين الجديد في واشنطن محلّ استهجان واسع في اوساط الرأي العام. وكانت ذروة المعارضة لهذا الاتجاه عندما كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" عام 1992 أنّ وزارة الدفاع تخطّط لضربات إستباقية حول العالم ما أدى إلى صرف النظر عن هذه الخطط. إلا أنّ عودة الحزب الجمهوري إلى الحكم عام 2000 وسيطرة اليمين الجديد على إدارة بوش الابن أعاد إلى هذه الخطط أهميتها ما يؤكّد حجم النفوذ والقوّة اللذين بلغهما اليمين الجديد في واشنطن. فكان مبدأ الحرب الوقائية في صلب خطاب بوش إلى الأمة عام 2002.

ولقد لاحظ بعض الأميركيين الذين لا يتبعون منطق اليمين الجديد في بداية العام 2003 أنّ الولايات المتحدّة لم يعد لها صديق في العالم سوى اسرائيل وبريطانيا. وتساءل بعضهم إذا كان صحيحاً ما يقال إنّ جماعة موالية لاسرائيل تدير السياسة الأميركية من البيت الأبيض. حيث وصلت الهوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أشدّها قبل الحرب وبرزت حالات عداء شديدة للغاية ضد فرنسا داخل الولايات المتحدة. كما أنّ عضو الكونغرس جيمس موران خرج إلى العلن بتصريح في أوائل آذار/مارس أن اليهود يدفعون الولايات المتحدة نحو الحرب على العراق. فقامت ضدّه الجالية اليهودية ودفعته إلى الاعتذار. كما كتب بات بيوكانان المرشّح السابق للرئاسة الأميركية أنّ عصابة من المحافظين الجدد تريد تدمير علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي" متّهماً هذه العصابة بالولاء لاسرائيل.

المصلحة النفطية

اهتمام أميركا بالنفط ليس ظرفيّاً، وليس جزافاً أن يقول أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي السابق ورئيس مركز الطاقة العالمي: "أنا أؤمن كل الايمان أنّ النفط هو العامل الأساسي للاحتلال الأميركي للعراق"[1]. كما يلقي الضوء على فكرة طريفة تقول إنّ أميركا منحت العالم الصناعي مظلّة نووية ضد الاتحاد السوفياتي من العام 1945 وحتى 1990، وأنّها بعد العام 1990، سعت إلى فرض مظلّة نفطية لتواصل سيطرتها على اقتصاد العالم. ذلك أنّ النفط هو من صلب الاستراتجية الأميركية الاقتصادية والعسكريّة في العالم، حيث أصبح تنفيذ هذه الاستراتيجية سهلاً بعد هجمات أيلول/سبتمبر 2001.

ومن حملات التضليل التي مارستها الادارة الأميركية لصرف النظر عن مخططاتها النفطية، كلمة مساعد وزير الطاقة الأميركي أمام مؤتمر في اليابان بحضور وزراء دول أوبك، حيث عرض المسؤول الأميركي لائحة تضم أهم مصادر النفط التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة في المستقبل وغيّب عن اللائحة نفط الشرق الأوسط. ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً، إذ أظهرت كل التنبؤات الاستراتيجية الدقيقة

---

(1) مقابلة مع الجزيرة 11 حزيران/جوان 2003.

أنّ نفط العالم سيبدأ بالنضوب عام 2010 باستثناء نفط الشرق الأوسط الذي سيبقى المصدر الأساسي للدول الغربية الصناعية للعقود المقبلة[1]. حتى أنّ نفط العراق بمفرده يمكن أن يمدّ الولايات المتحدة بحاجاتها النفطية حتى العام 2100. كما ذكر اليماني أنّ خطة الهيمنة الأميركية على نفط المنطقة العربية قد ابتدأت فعلاً عام 1973 بعد الحرب العربية الاسرائيلية التي استعمل فيها العرب سلاح النفط:

> "تركت سنة 1973 آثارها في السياسة الأميركية، وما رأيناه بعد ذلك هو متابعة لخطة أميركية وُضعت قبل حرب 1973. حيث عُقد اجتماع في نيسان/أفريل في السويد حضره وزير الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر وعدد من ممثّلي شركات البترول وكبار السياسيين الأميركيين. وقرّروا عندئذٍ رفع سعر البترول 400 بالمئة. كان سعر البرميل 20 . 1 دولاراً، فقرّروا زيادة الأسعار لمساعدة الشركات على مواجهة أزمتها المالية وزيادة أرباحها. ولقد ظهرت محاضر هذا الاجتماع في كتاب".

والمعروف أنّ سعر البرميل ارتفع من 4 دولارات في أواخر 1973 ثم إلى 11 دولاراً في ربيع 1974. ولكن اليماني لم يكن مصيباً في بعض آرائه. فهو ذكر مثلاً أنّ أميركا تبحث عن بدائل لمصادر النفط وهذه البدائل هي روسيا وغرب أفريقيا وبحر قزوين، إلا أنّ شركة توتال الفرنسية اعتبرت "أنّ كل ما يقال عن بدائل مصادر النفط للولايات المتحدة من روسيا وبحر قزوين وأفريقيا ليس بالاحتياط الضخم والواعد الذي يمكنه أن يحل محل نفط الشرق الأوسط"[2].

أمّا بالنسبة لبريطانيا الدولة المصدّرة للنفط وخارج منظمّة أوبك، فإن تقديرات الاحتياط في بحر الشمال الذي تستفيد منه النرويج أيضاً، تشير إلى تضاؤل الكميات المتوافرة إلى درجة أنّها لن تكفي حتى للاستهلاك المحلي البريطاني. ولذلك أشارت التوقّعات إلى تحول بريطانيا مع حلول العام 2010 إلى دولة مستوردة للنفط. أما روسيا والصين، الدولتان غير العضوتين في الأوبك والمنتجان للنفط بكميات تجارية، فإنهما ستواجهان استحقاقات مماثلة لتلك التي تضطلع بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. فالحقول المُستثمرة في الصين وروسيا زائد الاحتياط المعروف في الحقول

---

(1) رندة تقي الدين في الحياة 2 نيسان/أفريل 2003.

(2) الحياة 12 كانون الأول/ديسمبر 2002.

غير المطوّرة سيتم استهلاكه مع حلول العام 2020. وهي فترة زمنية قصيرة بمقياس قطاع الطاقة الذي من طبيعته أن ينضب بدون تجديد (مقارنة بموارد المياه مثلاً التي تبقى وتتجدّد في الدورة الطبيعية بأوجه مختلفة). وتعتمد آسيا بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط/ إذ اشترت دول شرق آسيا الرئيسية عام 2002، 60 بالمئة من بترول الشرق الأوسط. ومنها اليابان التي اشترت 80 بالمئة من احتياجاتها النفطية من دول الخليج، كما اشترت الصين 40 بالمئة من احتياجاتها وسنغافورة 80 بالمئة. ولذلك سعت الصين واليابان إلى إقناع روسيا ببيعهما نفط سيبيريا عبر أنابيب تبلغ كلفتها 5 مليارات دولار وتمتد على مسافة أربعة آلاف كيلومتر.

والمنطقة العربية تبقى دوماً الأكثر تأهيلاً لتأمين حاجيات السوق، وخاصة العراق بحقوله العذراء تقريباً والعربية السعودية. ومثّل نفط الخليج ومن ضمنه إيران 27 بالمئة من الاستهلاك العالمي عام 2002، فيما تضمّن 65 بالمئة من الاحتياط المتبقي المعروف عالميّاً. أضف إلى ذلك أنّ الطلب العالمي على النفط سيرتفع من 77 مليون برميل يوميّاً عام 2002 إلى 115 مليون برميل عام 2020. ويعود سبب الارتفاع في الطلب إلى زيادة عدد السكان وإلى ازدهار بعض الاقتصاديات ومنها الصين وحاجتها إلى الطاقة للإنتاج والاستهلاك.

كما أنّ اتجاهات الطلب باتت مختلفة تماماً في عالم القرن الحادي والعشرين، حيث يشكّل سوق الصين الناهض أكبر ساحة استهلاك للنفط في العالم. ولذلك ستكون أسواق شرق آسيا أكثر ربحية للنفط العربي من الأسواق الغربية. وهذا التنافس بين المستهلكين في الشرق والغرب يشرح الكثير من اتجاهات العسكريتاريا الأميركية حول العالم وخاصة في قوس الأزمات الممتد من أفغانستان ووسط آسيا إلى شمال أفريقيا، وضرورة الاحتلال العسكري المباشر للشرق الأوسط، كما هو حاصل اليوم. أمّا مسألة النزاع العربي الاسرائيلي فلقد أصبحت هامشية في هذه الاستراتيجية الدولية، حيث تتبع الدول العربية الرئيسية سياسة الولايات المتحدة؛ ويحيط سورية طوق أميركي من جميع الجهات تقريباً: اسرائيل والأردن من الجنوب، العراق من الشرق وتركيا من الشمال، إلى درجة أنّ أميركا تعتقد أنّ بإمكانها منع النفط والتجارة والحياة لسورية أو حجب هذه الأولويات الاقتصادية.

والسيطرة على النفط أصبح في القرن الحادي والعشرين كمن يسيطر على إكسير

الحياة ويملك القدرة على منحه لمن يطيعه. إذ يمكن أن تعطي هذه السيطرة الولايات المتحدة قدرة هائلة على أن تكون فعلاً القوّة الأولى والوحيدة في العالم تفرض نفسها على أوروبا وشرق آسيا، في حين تشكّل القارة الأميركية خارج الولايات المتحدة فناءً خلفياً مطيعاً للبيت الأميركي. وتبقى أفريقيا القارة السوداء الفقيرة التي لا حول لها والتي لا تشكّل أي تحدّ لجبروت الامبراطورية العالمية.

الطريق إلى بغداد

طمح صدّام حسين إلى قيادة العرب وكسب قلوب المواطنين من المحيط إلى الخليج وأن يكون عبد الناصر الجديد. ولكن هذا الطموح لم يتحقّق لأنّه تصرف عام 1990 "كشقي الحي"[1] في تهديده للدول العربية بقوّته العسكرية وبالسلطة القمعية التي مارسها ضد الشعب العراقي. ولكن بعد انكسار العراق أمام الولايات المتحدة في حرب الخليج عام 1991 ومعاناة الشعب العراقي من العقوبات في عقد التسعينيات، ارتفعت أسهم صدّام بسبب تعاطف الشعوب العربية مع الشعب العراقي وغضبهم على السياسة الأميركية الظالمة تجاه العراق وفلسطين. فباتت صور صدّام تتصدر التظاهرات الشعبية في العواصم العربية المندّدة بالسياسة الأميركية.

خلال سنوات الحصار ووصولاً إلى الغزو عام 2003، فقد الشعب العراقي ثقته بالولايات المتحدة ونواياها تجاه أرض الرافدين، بعدما تركته فريسة للعقوبات المدمّرة ونظام القمع الدموي. وللتذكير فلقد دعت الولايات المتحدة الشعب العراقي إلى الانتفاض ضد النظام عام 1991 ولم تقدّم أي دعم مادي أو معنوي، ولم تخلق حوافز على الأرض لكي يقوم الشعب ضد النظام. ففي الجنوب لم ترضَ واشنطن أبداً باحتمال انتصار انتفاضة شيعيّة، وفي الشمال كان التوازن الاقليمي لدول المنطقة أقوى من احتمال انتصار انتفاضة كردية. كما أنّ الولايات المتحدة منذ انهيار الامبراطورية البريطانية، لجأت إلى استعمال نضال الشعب الكردي لمصالحها وتمادت في الكذب بأنّها تدعم حقوق الأكراد في حين أنّها كانت تنقلب عليهم عندما تماشى ذلك مع سياستها.

---

(1) Bully.

ولذلك حتى بعد دخول الانكليز البصرة في نيسان/أفريل 2003، ودخول الأميركان بغداد لم يسر أبناء العراق أمام الاحتلال مرحّبين.

لقد تبنّى أصدقاء إسرائيل الذين سيطروا على فكر الادارة الأميركية وسياستها تجاه الشرق الأوسط نداءات شارون حول ضرورة ضرب العراق عاجلاً. فلم يخلُ اسبوع في العامين اللذين سبقا الغزو الأميركي بدون تصريحات أو مقابلات صحفية أو كلمات عامة تدعو إلى غزو العراق، بدءاً بالرئيس بوش نفسه مروراً برمسفلد وتشيني ورايس وباول وولفوفتز وبيرل .

خاض جورج بوش الابن حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2002. فاختار كوندوليزا رايس لتكون مستشارته للشؤون الخارجية (عيّنها فيما بعد مستشارة للأمن القومي وعيّن الجنرال كولن باول وزيراً للخارجية). وفي اجتماع انتخابي قال بوش إنّ والده لم يوقف الحرب ضدّ صدّام عام 1991، إذ إنّ الحرب آنذاك حقّقت أهدافها وحرّرت الكويت وقضت على نصف الجيش العراقي. في العام 1998 عندما طرد العراق المفتّشين الدوليين بتهمة التجسس أمر بيل كلنتون بتنفيذ عمليّة ثعلب الصحراء ونفّذ الطيران الأميركي والبريطاني 650 طلعة وهجمات صاروخية لمدّة ثلاثة أيام. كان وضع العراق على نار حربية هادئة فيما عمل البنتاغون والأجهزة العسكرية والسياسية في واشنطن على الخطط التفصيلية لتصل اللحظة التي يسهل فيها قطافه. فحرب الاستنزاف العسكرية والعقوبات الاقتصادية جعلت من الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس 2003 نزهة سريعة.

بعد الهجمات الارهابية في أيلول/سبتمبر 2001، بدأ جورج بوش الابن سلسلة اجتماعات استراتيجية مع مجلس الأمن القومي المؤلف من نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفلد ونائبه بول ولفوفتز ووزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ورئيس "السي آي إيه" جورج تينت. وكانت اللقاءات يومية وأحياناً لعدّة ساعات في اليوم الواحد كما يشير بوب وودورد في كتابه "حرب بوش"[1]. وضعت هذه الاجتماعات خطط الحرب لاحتلال أفغانستان وشرعت في تنفيذها في 7 تشرين الأول/أوكتوبر 2001. ومنذ 12 أيلول/سبتمبر 2001، حاول

(1) Bob Woodward, Bush's War, 2003.

ولفوفتز ورمسفلد بدء حرب مماثلة على العراق، ولكن بوش وباول فضلا التركيز على أفغانستان أولاً.

يقول وودورد إنّه "ما أن أخذت حرب أفغانستان طريقها إلى التنفيذ حتى فتحت رايس موضوع العراق»، فسألت: "إذا نجحنا في أفغانستان، هل نضع موضوع الحرب على العراق على الطاولة؟"، فتحمّس ولفوفتز المتشدّد الذي يعتبر أنّ وقف الحرب البريّة ضد العراق عام 1991 كان خطأً كبيراً. أمّا الرئيس بوش فمنذ وصوله إلى البيت الأبيض عام 2000، وهو ينظر في خطط غزو العراق، فعيّن كولن باول الذي كان قائداً للأركان في حرب الخليج عام 1991، وزيراً للخارجية وأخذ باول يسعى باستمرار إلى استنباط وسائل جديدة لفرض العقوبات على العراق ظهرت تباعاً في مجلس الأمن. وعيّن بول ولفوفتز نائباً لوزير الدفاع فبدأ مدّ جسور مع المعارضة العراقية. كانت أحداث 11 أيلول/سبتمبر نافذة جديدة لواشنطن للقيام بشيء ضد العراق[1]. وكان بوش مدركاً في اجتماعاته الاستراتيجية مع مجلس الأمن القومي أنّ حول الطاولة أشخاصاً ممن شاركوا والده في الحرب على العراق عام 1991، ومنهم كولن باول وديك تشيني وبول ولفوفتز.

يقول وودودر أيضاً إن جورج بوش اطّلع على تفاصيل تأثير العقوبات في إضعاف قدرات العراق وعن المجاعة والأمراض. وفي أحد الاجتماعات قال ولفوفتز إنّ غزو العراق سيكون سهلاً لأنّ الوضع أينع وسقوط النظام سيكون سريعاً وربما تمّ خلال أيام. أمّا أندي كارد مدير مكتب بوش فقال إنّ ولفوفتز يقرع طبول الحرب على العراق ولم يحن وقت ذلك بعد. فصرف المجتمعون النظر عن هذا الأمر حتى تفرغ الولايات المتحدة من حرب أفغانستان. ولكن أثناء استراحة في الاجتماع نفسه انصرف بوش إلى حديث جانبي مع ديك تشيني وولفوفتز حيث قدّم هذا الأخير تفاصيل إضافية عن فرص نجاح الحرب على العراق[2]. وربما كان ولفوفتز محقّاً في تقديراته، إذ إنّ الحرب على أفغانستان استغرقت خمسة شهور بينما استغرق غزو العراق واحتلال بغداد 20 يوماً.

---

(1) Woodward p. 131.

(2) Woodward p. 84.

ولكن مسألة تأجيل غزو العراق في خريف 2001 لم تتوقّف فقط على حاجة الادارة الأميركية إلى التركيز على حرب أفغانستان والقضاء على تنظيم القاعدة ونظام حركة طالبان في كابول. بل، يضيف وودورد، إنّ البنتاغون لم يكن جاهزاً بعد لتقديم خطّة عسكرية متكاملة لغزو العراق يمكن لبوش أن يتبنّاها. وأخرّ هذه الخطة الأسئلة التي كان يطرحها بوش باستمرار على رمسفلد وتشيني وباول. وحتى عندما كان ولفوفتز ورمسفلد يضغطان بشأن عمل ضد العراق، لم يكونا يقدّمان خططاً تفصيلية عملياتية يمكن تنفيذها. وتزامنت طروحاتهما مع تصميم بوش على القيام بعمل فوري وسريع للردّ على هجمات أيلول/سبتمبر 2001 حتى يعيد الاعتبار لمكانة الولايات المتحدة والثقة بالنفس للشعب الأميركي. ولذلك لم يكن مزاج بوش مستعداً لحرب ضد العراق التي تحتاج إلى شهور من التجهيز والتنفيذ وتصرف النظر عن الردّ على الهجمات الارهابية التي تعرّضت لها الولايات المتحدة.

ولذلك انتظر غزو العراق عاماً كاملاً ليدخل مرحلة التنفيذ[1]. وأضاف تشيني بُعداً آخر لتأجيل حرب العراق إلى حين الانتهاء من أفغانستان، عندما قال في الاجتماع الحربي: "نحتاج إلى بناء تحالف لغزو العراق وهذا يستغرق بعض الوقت. فإذا بدأنا عملاً فورياً ضد صدّام حسين سنخسر المبادرة ولن ينظر إلينا الرأي العام أننا الأخيار كما ينظر الآن... ولكننا سنلاحق صدّام في الوقت المناسب"[2]. وحسم بوش المسألة في اجتماع 17 أيلول/سبتمبر 2001 عندما أعلن أنّه لن يضرب العراق الآن لأنّه لا يملك دليلاً على ضلوع بغداد في الهجمات الارهابية. وأمر بوش مجلس الأمن القومي المجتمع حوله في البيت الأبيض بمواصلة تجهيز الخطط للحرب على العراق وسيكون هناك وقت كافٍ لخوض هذه الحرب فيما بعد. "إبدأوا الآن، من المهمّ أن نتحرّك بسرعة، هذه هي الطريقة الجديدة"، أضاف بوش[3].

وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في 19 أيلول/سبتمبر كان النقاش يتبلور حول أفغانستان والعراق وأهداف عالمية أخرى أبعد بكثير من مسألة الردّ على

(1) Woodward p. 88.

(2) Woodward p. 91.

(3) Woodward p. 99.

الارهاب. بل تمحورت الأمور حول الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للسياسة الأميركية في القرن الجديد. وقال بوش في تنبؤ توراتي لما سيأتي: "سندمّر أعداءنا.. وبعد عامين فقط لن يبقى لنا حليف سوى البريطانيين". وكذلك قال رمسفلد في هذا الاجتماع إنّ الغارات الجويّة على العراق والمستمرّة منذ العام 1991 سيكون لها معنى آخر. فتدخّل بوش بأنّ عليهم أن يتحلّوا بالصبر حول موضوع العراق[1].

يمكن اعتبار اجتماع مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض يوم 19 أيلول/سبتمبر 2001، كنهاية رسمية لحرب الاستنزاف الأميركية ضد العراق لتبدأ مرحلة التمهيد للغزو البري الذي وقع ليل 19 آذار/مارس 2003.

في 10 تشرين الأول/أوكتوبر 2001، وقد بدأت الحرب على أفغانستان، اجتمع مجلس الأمن القومي مجدّداً، وتوجّهت الأنظار هذه المرّة إلى سورية "على أنّها دولة تدعم الارهاب وتدعم حزب الله". وقال البعض إنّ سورية تتعاون مع أميركا ضد الارهاب، قال باول الذي كان يُعطي انطباعاً أنّه معتدل (ولكنّه كان من المتشدّدين): "يجب على سورية أن تكون ضد كل الارهاب". وكانت سورية قدّمت مساعدات للولايات المتحدة في خريف 2002 ساعدتها في بداية حربها ضد الارهاب. وهذا لم يرق لصقور الادارة الأميركية لأنّه يحسّن صورة سورية كمتعاونة مع الولايات المتحدة. وفي الاجتماع تدخّل رمسفلد ليدعم منطق باول فقال: "لن نطلب مساعدة من سورية ضد القاعدة لأنّ قبولنا بمساعدتهم سيشعرنا بأننا محكومون بتقدير دعمهم ما يشلّ قدرتنا على ملاحقة السوريين في دعمهم لمنظمات إرهابية أخرى فيما بعد"[2].

بقيت محاضر اجتماعات مجلس الأمن القوي بقيادة بوش سريّة حتى حصل عليها وودورد من مصادر رسمية ومن البيت الأبيض. وفي 10 كانون الثاني/جانفي 2002، التقى وودورد برمسفلد الذي لم يكن يعلم أنّ وودورد يعلم عن تفاصيل هذه الاجتماعات. وسأله وودورد: "في 12 أيلول/سبتمبر 2001 في اليوم الثاني للهجمات، طرحت في الاجتماع مسألة شنّ هجوم متزامن على العراق وبن لادن..".

---

(1) Woodward p. 106.

(2) Woodward p. 220.

وقبل إن يُكمل وودورد السؤال ردّ رمسفلد غاضباً: "بحق الجحيم ماذا يفعلون؟.. لقد أعطوك كل وثيقة سريّة، لعنهم الله.. أشطب هذا الموضوع من المقابلة..". ولم يرغب رمسفلد في متابعة المقابلة حتى وافق وودورد شطب هذا الاشارة إلى العراق.

ولكن التجهيز للحرب على العراق لم يتوقف في اجتماعات مجلس الأمن القومي. فكان تشيني ورمسفلد وولفوفتز يتكلمون عن العمل العسكري ضد العراق في حين كان باول يساهم في الأبعاد السياسية، وتينت في الأعمال الاستخباراتية. وعندما ألقى بوش خطاب "حالة الاتحاد" أمام الكونغرس في 29 كانون الثاني/ جانفي 2002، أعلن أنّ العدو الجديد الذي يواجه أميركا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي هو "محور الشرّ" المتمثّل بثلاث دول هي العراق وإيران وكوريا الشماليّة. وكتب مراسل النيويورك تايمز تود بردوم: "لقد نما في الادارة الأميركية وفي الكونغرس من الحزبين الديموقراطي والجمهوري على السواء شعور أنّ الولايات المتّحدة لن تسمح باستمرار نظام عراقي يقوده صدّام حسين"[1].

وأتبع بوش خطابه بتوقيع أمر استخباراتي بإنفاق مائتي مليون دولار للقيام بأعمال سريّة ضد النظام العراقي وتمويل نشاطات المعارضة (مقارنة بـ70 مليون دولار فقط وزّعتها السي آي إيه على القبائل والزعامات الأفغانية لشراء الولاء أثناء الغزو الأميركي لذلك البلد). وحذّر تينت الرئيس بوش أنّ العراق ليس أفغانستان وأنّه باستثناء الأكراد فلا وجود حقيقي لقوى معارضة مهمة داخل العراق. وأنّ في غياب هجوم عسكري مباشر سيكون حظ المخابرات الأميركية قلب النظام العراقي أقل من عشرين بالمئة. ولذلك كانت الخطّة عام 2002، التمهيد للغزو العسكري بالحصول على أكبر قدر من المعلومات الاستخباراتية والاتصال بأطراف عراقية في الداخل. كما أخذ بوش يتكلّم مراراً عن عزم واشنطن على تغيير النظام في بغداد. منذ نيسان/ أفريل 2002، أصبح كل اجتماع لمجلس الأمن القومي الأميركي يدور حول متى تبدأ الحرب على العراق، وحول الخطط العسكرية واللوجستية والحرب النفسية ومستوى الاستعداد العسكري والأهداف المطلوب ضربها.

---

(1) New York Times, 17 February 2002.

الصراع الوهمي بين باول وتشيني ورمسفلد حول العراق

في آب/أوت 2002، رأى باول أنّ من واجبه تحذير بوش من مخاطر التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب على العراق في الدول العربية الأخرى وساحة الشرق الأوسط. فقد تؤدي الحرب في الأمد المتوسط إلى تهديد أنظمة موالية للولايات المتحدة كالمملكة العربية السعوديّة ومصر والأردن. وكذلك قد تؤدّي إلى عزلة واشنطن دوليّاً وإلى مسح الرصيد الشعبي والتعاطف العالمي الذي أحدثته هجمات أيلول/سپتمبر 2001. وقدّر باول أنّ التأثيرات الاقتصادية لن تكون إيجابية وخاصة علاقة العراق بسوق النفط في ظلّ الركود في الاقتصاد العالمي. وطلب باول لقاء بوش على انفراد في البيت الأبيض بحضور كوندوليزا رايس فقط وبدون الثنائي تشيني ورمسفلد. وفي اللقاء الذي استمرّ ساعتين، وهذه مدّة قياسية بالنسبة لبوش، حذّر باول أنّ الأمر لا يتوقف على فوز أميركي ساحق في الحرب على العراق، وهو لا يشكّ في ذلك، ولكن على احتلال العراق وإدارته وهذا أمر مكلف وصعب للغاية. خاصة وأنّ بوش صرّح مراراً أنّ ليست مهمّة أميركا "بناء الأمم". فتبدو الولايات المتحدة ناجحة في خوض الحروب وتدمير الشعوب ولكن فاشلة في إعادة البناء وتحقيق الاستقرار والازدهار للشعوب التي تقهرها. وتساءل باول عن الانطباع الذي سيسود في العالم عندما يقوم جنرال أميركي بحكم العراق مباشرة من بغداد. (وودورد ص 333)، وكم من الوقت سيستمرّ الحكم الأميركي للعراق وهل سينجح[1].

وعندما أصرّ بوش أنّ الولايات المتحدة ستذهب وحيدة في حروبها إذا قضى الأمر ذلك، أجابه باول: "حسناً تقول إنّنا قادرون على خوض الحرب بمفردنا. ولكن الحقيقة أنك لن تقدر على ذلك. سنحتاج إلى قواعد عسكريّة في المنطقة وحقوق تحليق جوّي في الدول المجاورة للعراق، وإلى دعم من حلفائنا. إنّها ليست كحرب الكويت عندما انطلقنا من السعوديّة وكنّا على بعد 40 ميلاً في مهمة استغرق تنفيذها ساعتين لدخول الكويت. العراق بلد كبير وبغداد تبعد مئات الأميال عن الخليج".

وشرح باول أنّ الزعماء العرب الذين التقاهم باتوا يلحّون على تدخّل أميركا لإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي وإنصاف الفلسطينيين، ولا يظنّون أن حرباً أميركية على

(1) Woodward, p. 333.

العراق هي المطلوب الآن. وأصغى بوش إلى تحذيرات باول ولكن أيّاً منها لم يزحزح تصميمه على غزو العراق ولو ذهب وحيداً. ولكن بعد شهر من هذا الحديث استطاع باول إقناع بوش أنّ المسألة تستحق محاولة أخيرة لتكوين تحالف دولي والحصول على قرار من مجلس الأمن يبرّر الغزو الأميركي[1].

قال بوش إنّه على استعداد لبناء تحالف دولي ضد العراق، وإنّه يرغب في الحصول على قرار من مجلس الأمن ولكنّه إذا لم يسعَ في هذه المساعي ففي النهاية سيحسم أمره ويذهب وحيداً. وأجاب باول إنّه يؤمن بأنّ الحصول على دعم دولي ممكن. وسأل بوش عن موقف روسيا وفرنسا اللتين تعارضان بشدة السياسة الأميركية تجاه العراق منذ العام 1995. فأجاب باول أن الديبلوماسية الأميركية ستسعى للحصول على أي دعم ممكن. وأدرك باول أنّه أقنع بوش أنّ بناء تحالف دولي هو الطريق إلى النجاح في حرب العراق. وتأكد باول أنّ بوش قبل فكرته عندما اتصل به كارد في اليوم التالي وطلب اللقاء لوضع كل ما قاله لبوش على ورق. في تلك الأثناء كانت أخبار الحرب القادمة على العراق تملأ صفحات الجرائد وشاشات التلفزة.

وفي 14 آب/أوت 2002، التقى مجلس الأمن القومي بدون بوش وبدا باول سيّد الموقف عندما أعلن عن الحاجة إلى بناء تحالف دولي، وأنّه حتى هذه الساعة "ليس معنا سوى بريطانيا. وسنحتاج إلى السعودية ودول الخليج وإلى تركيا ودول أوروبية أخرى". وقرّر المجتمعون أنّ خطاب بوش أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 12 أيلول/سبتمبر 2002 سيكون عن العراق وليس عن أزمة الشرق الأوسط أو عن القيَم الأميركية كما درجت العادة في السنوات السابقة. وتخوّف البعض أنّ خوض غمار الأمم المتحدة ومجلس الأمن للحصول على دعم دولي هو أمر ليس محمود النتائج. واقترح تشيني أن يكون خطاب بوش انتقاداً حادّاً للأمم المتحدة التي أصبح دورها هامشيّاً ومن الضروري الاصطفاف وراء أميركا في حرب العراق (وهذا كان المنطق الكلاسيكي لمراكز اليمين الأميركي ضد منظمة الأمم المتحدة الذي طالما عبّر عنه ريتشارد بيرل). ووافق الجميع أنّ بوش لن يطلب دعماً

---

(1) ولكن ما حصل أنّ أميركا غزت العراق ضد الارادة الدوليّة وبدون غطاء من مجلس الأمن. وحقّق فوزها انهياراً في معنويات الدول الكبرى الأخرى التي هرعت إلى إضفاء الشرعيّة على احتلالها غير الشرعي للعراق، ورفعت الحظر على العراق ليتسنّى لواشنطن التصرّف بثرواته.

لإعلان الحرب من الأمم المتحدة لأنّ رفض المنظمة الدولية تقديم هذا الدعم سيعرّي الموقف الأميركي إذا تواصلت جهود الحرب.

وعُرض الأمر على بوش بعد يومين حول ضرورة مخاطبة الأمم المتحدة، فوجد بوش تأييداً لهذه الفكرة حتّى من رمسفلد وتشيني. فوافق بوش ولكنّه لم يشأ أن تكون لهجة الخطاب تهديديّة. قال بوش إنّ رؤيته للنظام العالمي الجديد هو عالم يعمّه السلام مع ضرورة استعمال القوّة الرداعة إذا دعت الحاجة. وبعد أسبوعين التقى بوب وودورد مراسل الواشنطن بوست الرئيس بوش في مزرعته في كروفورد وأمضى بصحبته ساعات بحضور كوندوليزا رايس. كان بوش يعود مراراً إلى مسألة تغيير النظام في العراق وأنّ هدفه الواضح هو الاطاحة بصدّام. ولمّح بوش إلى أنّ خطّة متكاملة للحرب ضد العراق ليست جاهزة بعد. وأنّ الخطة الوحيدة التي سيقبلها هي التي ستؤدّي إلى النجاح.

في تلك الأثناء كان تشيني يقود حملة تهويل شعواء ضد "الخطر الذرّي الذي يشكّله العراق"، وأنّه لا يؤمن بأنّ عودة المفتّشين ستؤدي إلى نتيجة وأكّد أنّ الولايات المتحدة ستعمل على إنهاء النظام[1]. وأثارت هذه الأقوال باول لأنّها لم تأخذ بالحسبان مساعيه لبناء تحالف دولي بل عجّلت الأمور باعطائها انطباعاً بأنّ الولايات المتحدة ستذهب إلى الحرب وحيدة. وكذلك فأنّ التهجّم على لجنة التفتيش الدوليّة التي يقودها هانز بليكس لم تكن في محلّها وأنّها تناقض سياسة واشنطن المعلنه أنّها تريد "مواصلة عمليات المفتّشين الذين طردهم صدّام في كانون الأول/ ديسمبر 1998"[2].

وتبع تصريح تشيني خطاب لرمسفلد أمام فريق من المارينز في كاليفورنيا يعلن فيه شكوكه في فرص نجاح قيام تحالف دولي ضد العراق. وأسبغ رمسفلد على كلامه بعداً وجدانياً بأنّ الانسان يضطر أحياناً للمضي بمفرده للقيام بالأمر الصحيح. فاستنتج باول أنّ خطته لبناء التحالف تتعرّض لنكسة من رمسفلد وتشيني. وهذا الوضع أظهر انقساماً في الادارة الأميركية وخاصة عندما عرضت محطة "بي بي سي" البريطانية

---

(1) New York Times 27 August 2002.

(2) وطبعاً كان هذا كذباً لأنّ ريتشارد بطلر هو الذي أمر المفتشين بالخروج قبل الهجوم الأميركي في ذلك العام.

مقابلة مع باول يطالب فيها بعودة المفتّشين إلى العراق، وأنّ هذا هو مطلب الرئيس بوش أيضاً. وشنّت جماعات اليمين الأميركي في واشنطن حملة ضد باول الذي بدا معزولاً بل خائناً لرئيسه لأنّه وقف ضدّ ما تفوّه به تشيني ورمسفلد. وطالبت سبع صحف رئيسية في الولايات المتحدة باستقالة باول.

ولتدارك الأمور عجّل باول بلقاء بوش خلال غداء بحضور رايس في 2 أيلول/سبتمبر 2002. واستطاع باول إقناع بوش مجدّداً بضرورة السعي إلى تحالف دولي. عندها طلب بوش الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي لدعم الموقف الأميركي، وهذه مهمّة في غاية الصعوبة لباول. وفي 6 أيلول/سبتمبر 2002، اجتمع مجلس الأمن القومي الأميركي في غياب بوش، وهاجم تشيني فكرة السعي إلى قرار دولي جديد ما يعيد الولايات المتحدة إلى مطبخ الأمم المتحدة: "كل ما يحتاجه الرئيس هو أن يقول في خطابه أمام الأمم المتحدة إنّ صدّام هو رجل مجرم وإنّ صدّام قاوم وداس كل قرارات مجلس الأمن السابقة وإنّ الولايات المتحدة تحتفظ بحق الذهاب بمفردها إلى الحرب". ولكن باول ردّ بأنّ منطق تشيني مستحيل، "فلا أحد سيقبل بما يقول الرئيس ولن يدعموا موقف أميركا الانفرادي. وكذلك فالرئيس طلب أن نعطي فرصة أخرى للأمم المتحدّة، وهذا يعني السعي للحصول على قرار جديد يحظى بتأييد مجلس الأمن".

ولكن تشيني لم يقبل شيئاً من هذا. أصبح هاجسه الرئيسي هو بدء الأعمال العسكرية ضد العراق فوراً.

وفعلاً قامت الطائرات الأميركية والبريطانية بغارة جديدة على العراق في أوائل أيلول/سبتمبر 2002 لأول مرّة منذ انتهاء حرب الاستنزاف قبل عام. كانت هذه الغارات مختلفة هذه المرّة، فهي ليست استمراراً لحرب الاستنزاف بل تمهيداً لعمل عسكري كبير، وتُعتبر مناوشات قبل الحرب. وتقول الواشنطن بوست إنّ بدء تفكير بوش بعمليّة غزو العراق أعطى البنتاغون دفعاً جديداً لتجديد العمل العسكري فوق العراق لإضعاف الدفاعات العراقية وتمهيد الساحة للحرب. وكذلك جمع المعلومات العسكريّة واللوجستية عن العراق[1].

وعندما بدأ باول استعراض مغبّة القيام بعمل منفرد يؤدّي إلى نتائج وخيمة، مثل

---

(1) Washington Post 26 July 2002.

اضطراره إلى إقفال السفارات الأميركية في أنحاء العالم خوفاً من ردّات فعل إرهابية، قاطعه تشيني بأنّ هذا ليس الموضوع بل "صدّام هو الموضوع". ولكن باول تابع حديثه بأنّ استعمال القوّة العسكريّة ضد العراق ليس مسألة منعزلة إذ ستُطلق سلسلة من الأحداث غير المتوقّعة لها أبعاد سياسية. وقاطعه تشيني مرّة أخرى بأنّ كل هذا غير مهمّ، وتطوّر الاجتماع إلى نقاش حاد. في اليوم التالي التقى الجميع مع جورج بوش واستعرضوا المناقشات فاقتنع بوش بوجهة نظر باول حول ضرورة السعي إلى قرار دولي جديد. وكذلك أكّد توني بلير لبوش، رئيس الوزراء البريطاني، أنّ بريطانيا بحاجة ماسّة إلى قرار دولي جديد حول العراق.

وحتى قبل يومين من خطاب بوش استمرّ تشيني ورمسفلد في معارضة اللجوء إلى مجلس الأمن لأنّ صدّام حسين سيوافق على كل ما يطلبه القرار ويضيّع الفرصة على أميركا لسنوات عديدة[1]. ولمراضاة هذا الثنائي حذف بوش الاشارة إلى طلب قرار من مجلس الأمن من خطابه، وأضاف نقداً حاداً للأمم المتحدة التي لم تتحرّك خلال أربع سنوات بعدما طرد صدّام المفتشين في كانون الأول/ديسمبر 1998. واعترض باول معتبراً أنّ الخطاب أصبح فارغاً من مضمونه إذ إنّه يهاجم الأسرة الدولية بدون أن يقدّم حلاً أو يطلب قراراً. وكحلّ وسطي وافق تشيني ورمسفلد على أن يطلب بوش من المنظّمة الدولية "أن تفعل شيئاً". وحتى هذا الاجتماع كانت كلمة بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تمّ تعديلها 20 مرّة. ولكن بعد الاجتماع تمّت صياغتها مرّة أخرى وحذف منها حتى الاشارة إلى طلب عمل شيء ما. لقد حذّر تشيني في اللحظة الأخيرة أنّ مجلس الأمن ربما لن يعطي واشنطن القرار الذي تريده، ما سيُترجم إلى نصر عراقي. وكان محقّاً في ذلك، إذ وقفت روسيا وفرنسا والصين في مواجهة الولايات المتحدّة ضد أي قرار يشرّع الحرب على العراق. ووجدت أميركا نفسها وحيدة هي وبريطانيا في الحرب القادمة ضد العراق. ووسط اعتراض باول واستمرار المناقشات، تمّ تعديل كلمة بوش مرّة أخرى حتى بلغت مجموع الصياغات 24 مرّة. ففي الصياغة رقم 24 قرّر بوش إضافة عبارة «تطلب قراراً جديداً من مجلس الأمن».

ويوم 12 أيلول/سبتمبر ألقى بوش الكلمة على أساس أنّها الصياغة الأخيرة.

---

(1) Woodward p. 346.

ولكن النص أمامه كان قديماً وخالياً من الاشارة إلى طلب قرار. فاضطر في نهاية الكلمة إلى ابتكار عبارة يطلب فيها من الأمم المتحدة العمل من أجل اتخاذ ما هو ضروري للأمن الدولي. لاقى خطاب بوش استحسان دول مجلس الأمن وخاصة فرنسا وروسيا وفتح الطريق أمام باول للعمل الديبلوماسي. ووسط هذا الجو الايجابي وفي 16 أيلول/سبتمبر 2002 وبعد أربع سنوات من خروجهم، أعلن العراق استعداده لاستقبال المفتّشين الدوليّين بقيادة بليكس. ولم يُعجب هذا الأمر رمسفلد وتشيني كما أثار غضب البيت الأبيض حيث اعتبره ناطق باسم بوش "إن موقف العراق هو خدعة ستفشل".

ومع ذلك واصل بوش دعمه للطرق الديبلوماسية مؤقتاً لأنّ باول أقنعه أنّ نجاح الحرب لا يتوقف على الأعمال العسكرية فقط. ذلك أنّ باول الذي ظنّه البعض أنّه من الحمائم كان يسعى إلى أسلوب شيطاني في إدارة الحرب على العراق تختلف عن السلوك الفجّ والمباشر لتشيني ورمسفلد. فباول رأى أنّ سلوك طريق الأمم المتحدة، وإن باء بالفشل، سيمكّن بوش من استغلاله بأنّ أميركا سعت للتعاون ولكن الأمم المتحدة خذلتها ولم يعد أمامها سوى العمل المنفرد. ولذلك ستكون مسألة عدم التوصّل إلى حلّ مرضٍ في الأمم المتحدة أكبر مسوّغ لواشنطن لشنّ الحرب. وتعكس مواقف باول المتشدّدة اضطرار عدد من الديبلوماسيين الأميركيين في وزارته إلى الاستقالة احتجاجاً على سياسته، حيث جاء في رسالة استقالة برادي كيسلنغ، مستشار السفارة الأميركية في آثينا، إلى باول:

> "إنّ السياسات التي يُطلب منّا الدفاع عنها تتعارض لا مع القيم الأميركية فحسب بل مع مصالح بلادنا. إن سعينا المحموم إلى الحرب ضد العراق يقودنا إلى تبديد مصداقيتنا الدولية التي كانت أمضى سلاح لنا في الهجوم والدفاع. ولقد بدأنا نمزّق أقوى وأنجع نسيج للعلاقات الدولية عرفه العالم".

نقطة اللارجوع

لم تخلُ أميركا يوماً من أصحاب الضمير وأحباء السلام والعدالة في العالم، ولقد كتب إدوارد سعيد عدداً من المقالات يعدّد فيها الشخصيات والمؤسّسات والهيئات الأميركية التي وقفت ضد الحرب والتي انتقدت علناً سياسة البيت الأبيض،

بدءاً بالرئيس السابق جيمي كارتر مروراً بعدد من الكنائس وجمعيات حقوق الانسان وبعض اليساريين.

ولكن المصيبة كانت في حكومة هي الأكثر تطرّفاً ويمينيّة في تاريخ الولايات المتحدة يرافقها كونغرس يمكن أن يصنّف أيضاً بأنّه الأكثر عنجهيّة ومحافظة وحبّاً للحروب. وكذلك كانت وسائل الاعلام الواسعة الانتشار إجمالاً مع الحرب، تصفّق للأجهزة العسكريّة المتعطّشة لميزانيات أكبر ولاستعراض أسلحتها المتطوّرة. إذ ساعدت الحملات الاعلامية المكثّفة التي قادتها وسائل الاعلام ضد العراق أجندة البيت الأبيض، فأصبح رؤوساء التحرير، مثل وليم سافير، جنرالات في جيش بوش يقودون الحرب من مواقعهم ويوهمون الرأي العام الأميركي بأنّ لدى صدّام القدرة على ضرب المدن الأميركية بالاسلحة الذرّيّة، ولذلك يجب تحرير العراق، وأنّ الادارة الأميركية تسيّرها مبادىء العدالة وليس الهيمنة على العالم بل الرغبة في نشر الديموقراطية في الشرق الأوسط»[1]. لم يكترث سافير أنّ الشعب العراقي انتفض فعلاً بدعوة من بوش الأب ولكن أميركا فضّلت استمرار صدّام، لأنّ فوز ثورة شعبية لا يضمن أطماعها. وكان توماس فريدمان مراسل النيويورك تايمز واضحاً أنّ واشنطن أرادت إزاحة صدّام حسين وليس النظام الذي صنعه صدّام وأنّ من الأفضل أن تحكم العراق طغمة بقبضة من حديد.

ولم يكترث سافير أن يقرأ في نفس عدد جريدته عن تقديرات السي آي إيه أنّ العراق لن يتمكّن من إنتاج صاروخ بعيد المدى قبل العام 2015 على أقلّ تقدير، وأنّ كل ما يملكه حالياً هي صواريخ قصيرة المدى لا تستطيع حتى أن تصل إلى حدود العراق، وأنّ التفتيش الدولي قد قضى تقريباً على أي إمكانية استراتيجية للعراق. ولكن لم تعد مهنة البحث عن الحقيقة مهمة إذ أصبح هناك جهاز إعلامي وحكومي موحّد يسير نحو الحرب ويطالب بضرب العراق بسرعة مذهلة. واستطاع البيت الأبيض فبركة تقارير من المخابرات الأميركية أنّ العراق سعى للحصول على اليورانيوم المشبّع من أفريقيا تبيّن فيما بعد أنّها كانت تقارير كاذبة. ولقد استطاع هذا التقرير الكاذب أن يؤثر في مواقف أعضاء الكونغرس. إذ في 10 تشرين الأول/

(1) William Safire, New York Times, 26 August 2002.

أوكتوبر 2002، وافق الكونغرس بأغلبية ساحقة على قرار يمنح بوش صلاحيات استثنائية وكاملة لخوض الحرب على العراق حتى بدون أي دعم دولي.

في الأيام الستين التي سبقت الحرب سعت الادارة الأميركية بكافة الوسائل الديبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الحصول على قرار من مجلس الأمن يشرّع الحرب. خاصّة وأنّ هذا المجلس شرّع حرب تحرير الكويت كما شرّع العقوبات الاقتصادية والتجويع والتركيع كما شرّع لجان التفتيش التي دلّت الطائرات الأميركية والبريطانية على الأماكن العراقية الحسّاسة التي يجب قصفها. ولم تكن مواقف فرنسا وروسيا والصين، وهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، مبنيّة على مبادىء إخلاقية وحقوق الشعب العراقي، بل على مصالح اقتصادية وسياسية.

ولقد استغلت الولايات المتحدّة التجاذبات الديبلوماسية بين أعضاء مجلس الأمن، فبدا وكأنّها تخوض حرباً ديبلوماسية لتخليص العالم من البعبع العراقي وأسلحة الدمار الشامل التي تملكها بغداد. فاستصدرت القرار 1441 لمجلس الأمن والقاضي بضرورة تعاون العراق مع لجنة التفتيش. فبدا وكأنّ العراق لا يتعاون في حين أنّه قدّم ملفاً كاملاً من 12000 صفحة وصلت إلى أيدي الأميركان قبل إن تصل إلى الأمم المتحدة. فكانت معركة إصدار القرار 1441 آخر طلقة في مسدّس معسكر الدول المناهضة للهيمنة الأميركية. فالقرار الذي خفّفت من حدّته تدخلات الصين وفرنسا وروسيا وألمانيا لم يُعط الضوء الأخضر للهجوم الأميركي. ولكنّ الولايات المتحدة التي لم تكن بحاجة إلى ضوء أخضر من أحد، كما يدلّ تاريخ حروبها على العراق، اعتبرته كافياً إلى درجة أنّ أي دولة تقف في طريقها من الآن وصاعداً أصبحت تشجّع صدّام والارهاب. وقال الكاتب مايكل رينر: "إنَّ من الواضح أنّ تفاهماً بين الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن في شأن مستقبل نفط العراق كان جزءاً من اللعبة السياسية التي أدّت في النهاية إلى المصادقة بالاجماع على القرار 1441" في تشرين الثاني/نوفمبر 2002[1].

ورغم كل الحملات الاعلامية عن أنّ هدف أميركا من الحرب هو نزع السلاح الشامل للعراق وإزالة التهديد لجيرانه، برز الهدف الأكبر والمهزلة الذي سارت وراءهما الجيوش الأميركية وهو "تحرير العراق" من نظام صدّام. وكذلك صدر دعم

---

(1) الوسط 27 كانون الثاني/ جانفي 2003.

الكونغرس للحرب على العراق بهذه العبارة "قانون تحرير العراق" Iraq Liberation Act. وكانت وسائل الاعلام تتحدّث سابقاً عن "عمليّة تحرير العراق"؛ فتقرّر بسرعة عدم العمل بهذا الاسم لأنّ الأحرف الأولى من كلماته يمكن اختصارها بكلمة "أويل" التي تعني نفطاً بالانكليزية: Operation Iraq Freedom - OIL وكان أمل الاستراتيجية الأميركية إقناع الدول الكبرى أنّ العالم يشهد ولادة إمبراطورية جديدة ووحيدة في القرن الجديد، تسيطر على مصادر الطاقة وتفرض إرادتها على اتّجاه الكون. وكما صرّح باول "الحمامة بين الصقور": "بعد العراق سنعيد تنظيم المنطقة بالشكل الذي سيخدم مصالح الولايات المتحدة".

سقوط بغداد

هكذا وُضعت اللمسات الأخيرة لغزو العراق، وفي ليل 19-20 آذار/مارس 2003 شنّت الولايات المتحدة غارة أسقطت 3000 قنبلة وصاروخ خلال ثلاث ساعات، معلنة حرباً لاحتلال العراق استغرقت 20 يوماً وإنتهت بسقوط بغداد يوم 9 نيسان/أفريل.

خلال الأسبوعين الأولين للحرب ساد واشنطن قلق عميق من سير العمليّات خاصة من جراء المقاومة الشرسة في أم قصر والفاو وجوار البصرة ومدن الجنوب والمعنويات المرتفعة التي تحلّى بها أشخاص النظام. حتّى باتت تصريحات الرئيس بوش وكبار إدارته بأنّ الحرب ستكون طويلة في حين استكان الرأي العام الدولي إلى أنّ المعارك ستستمرّ حتى آخر الصيف ولكن الانتصار الأميركي كان مؤكّداً بسبب الفارق العظيم في الجهوزية الحربية ومقدرة العراق على الصمود. وحتى في السابع من نيسان/أفريل وبعد سيطرة الجيش الأميركي على "مطار صدّام الدولي"، كان كبار الحكومة العراقية يقولون إنّ القوات الأميركية قد تحاصر العاصمة خلال أيام ولكنها ستلقى مقاومة شرسة تُنزل فيهم الهزيمة، ما أوحى بأنّ الحرب في بدايتها.

وفجأة شاهد العالم في الثامن من نيسان/أفريل الجيش الأميركي في وسط بغداد، وفي التاسع ظهرت لقطات تلفزيونية للشعب العراقي يحطّم تماثيل صدّام في الساحات العامة والجيش الأميركي يقوم بدوريات في الشوارع. سقطت بغداد وأصبح العراق بأكمله لقمة سائغة للغزاة. شكّل هذ النصر الأميركي السريع صدمة قويّة للرأي العام العربي والعالمي، وحتى صدور هذا الكتاب ما زال الخبراء العسكريون بانتظار

الشرح المناسب لما حصل فعلاً وأدّى لهذه النتيجة بعد الصمود الذي شهدته مدن وبلدات ومواقع أقلّ شأناً بكثير من العاصمة العراقية. وستظهر في الوقت المناسب كتب وتحليلات دقيقة عن مجرى الحرب والعمليّات العسكرية، ولكنّ لا بأس من ذكر بعض التفاصيل التي ظهرت في آخر أيّار/ماي 2003 عن أسباب سقوط بغداد.

نشرت صحيفة «San Francisco Chronicle» مقابلات مع قادة عسكريين عراقيين كانوا في بغداد في الساعات الأخيرة قبل سقوطها، أظهرت أنّ السبب الرئيسي للانتصار الأميركي كان عدم رغبة القادة العسكريين العراقيين في القتال. وفي التفاصيل أنّ صدّام عيّن ابنه الأصغر قصيّ قائداً أعلى للقوات المسلحة ومسؤولاً للقطاع الأوسط، بدون أي كفاءات تذكر سوى ولائه لوالده وبدون مبرّر. وأنّ قصي طيلة استلامه لهذه المهمة كان يرتدي بدلة مدنية أوروبية وربطة عنق حتى في اجتماعاته مع أركان الحرب. وأنّ قصي أصدر في أوائل نيسان/أفريل سلسلة أوامر كان وقعها مصيرياً وأدّت إلى هزيمة العراق وإلى هلاك الآلاف من العسكريين في الحرس الجمهوري خارج المدينة. ما أثار غضب كبار الضباط الذين قرّروا الانصراف إلى بيوتهم والتخلّي عن دفاعات المدينة. فمثلاً أمر قصي فرقاً عدّة منها "فرقة حمورابي" الشهيرة بالتمركز في مناطق مكشوفة خارج بغداد وإلى مناطق قرب كربلاء وغرب الفرات ظنّاً منه أنّ القوات الأميركية قادمة من هناك. وهذه الأوامر أربكت القادة العسكريين لأنها أدّت إلى إضعاف دفاعات المدينة وجعلت الطريق إلى داخلها مفتوحاً أمام القوات الأميركية.

كانت أوامر قصي مناقضة لما اقترحه العسكريون حول اتخاذ مواقع دفاعية في أنحاء العراق كأفضل وسيلة لمواجهة الغزو. والأسوأ في قرارات قصيّ أنّ القوات العراقية التي خرجت من العاصمة وقعت ضحيّة سهلة للطائرات الأميركية التي قضت عليها في مجزرة في منطقة مكشوفة. وعندما أدرك قصيّ خطأه الفادح أمر القوات بالعودة إلى بغداد، فكان الوقت متأخراً للدفاع عن المدينة.

ولم تكن أوامر إرسال الجيش إلى خارج بغداد هي الأخطاء الوحيدة التي ارتكبها صدّام وقصي في العمليات العسكرية في منطقة العاصمة، بل إنّ صدّام امتنع عن تنفيذ خططاً عسكرية دقيقة حضّرتها قيادات الجيش للدفاع عن بغداد ومنها إقامة ثلاثة خطوط دفاعية حول العاصمة الأول على بعد 150 كلم من وسط بغداد والثاني على بعد 100 كلم والثالث كان أضيقها وعلى بعد 50 كلم. وكان لكل خط برامج

دفاعية، فكان من ضمن عمليّات الخط الأول استدراج القوات الغازية إلى الضواحي وشنّ حرب عصابات لانهاكهم، وكذلك اعتماد أسلوب القتال من بيت إلى بيت لاطالة أمد الحرب. ومن ضمن عمليّات الخط الثاني في حال سقوط الخط الأول تلغيم الجسور والطرقات ومطار صدّام الدولي التي لو تمّ تنفيذها لأحدثت خسائر فادحة في صفوف الغزاة. ولكن صدّام تخلّى عن هذه الخطط مفضّلاً حرب مواجهة استراتيجية في ساحات المعركة خارج المدينة. فكانت قراراته وقرارات ابنه في تحريك قطع الجيش تقلّل من أهمية الدفاعات وتزيد من احتمال سقوط العاصمة.

وشرح الضباط أنّ الجنود كانوا متوتّرين وتعبين نظراً لعدم توقّفهم عن الانتقال من مكان لآخر وفقدانهم القدرة على النوم. وقال ضابط في مدينة الكوت جنوب بغداد إنّ كل وسائل الاتصال مع القيادة في بغداد توقّفت كليّاً في الثاني من نيسان/أفريل فلم يعد ممكناً تنسيق العمليّات ومعرفة تطوّر المعارك. ولقد أمر صدّام وابنه قصيّ كبار الضباط بنقل معلومات للجنود للاستعداد لاحتمال ضربة أميركية لبغداد بالقنابل الذريّة وارتداء أقنعة الوقاية والتحصّن. ورفض الضبّاط هذا الأمر وحاولوا إقناع صدّام وابنه بأن مثل هذه البيانات إلى الجنود ستُحدث هبوطاً كبيراً في المعنويات. ولكن قصيّ أصرّ على مثل هذا البيان إلى العسكريين، ما أغضب الضباط.

وربما نصح صدّام ابنه مراعاة شعور الضباط بعد هذه المواجهة فدعاهم قصّي إلى اجتماع آخر للاستماع إلى شكواهم. ولكن خلال الاجتماع الذي تمّ في الرابع من نيسان/أفريل وكعادة صدّام وعائلته، بدأ قصي يصب الاتهامات والشتائم على العسكريين، فانهار أحد كبار الضباط وراح يبكي ويصف كيف أدّت قرارات قصيّ إلى إبادة الآلاف من جنود فرقته على أيدي القوات الأميركية. وبعد هذا الاجتماع الذي سبق سقوط بغداد بيوم واحد خرج الضباط بقرار عدم مواصلة القتال والذهاب إلى بيوتهم معلنين "أنّهم مستعدون للقتال من أجل مستقبل أبنائهم ووطنهم ولكن ليس من أجل صدّام وقصي"، فانفرط عقد القيادة العسكرية العراقية[1].

وربما علمت القوات الأميركية بهذا الانهيار الداخلي في معنويات القيادة

(1) الحياة 26 أيار/ماي 2003.

العسكرية؛ وفعلاً أشار متحدثون في الادارة الأميركية إلى حدوث تضعضع في قيادة صدّام حسين في الأسبوع الأول من نيسان/أفريل، فشنّت القوات الأميركية صبيحة 5 نيسان/أفريل هجمات قوية ومتكررة على وسط بغداد، حتى سيطرت على القصر الجمهوري في 7 نيسان/أفريل، ووصلت إلى معظم ساحات بغداد في 9 نيسان/أفريل، وأكملت احتلال الضواحي في العاشر منه.

ولكن هذه التفاصيل حول سقوط بغداد إنّما تضع لوماً كبيراً على صدّام وابنه وتبدو غير موضوعية تماماً. ولعل الحقيقة التي يمكن أن يبيّنها الخبراء العسكريون والمحلّلون السياسيون لاحقاً ستكشف عن أخطاء أخرى في صفوف الضباط أنفسهم. فلقد ذكرت وسائل إعلام عديدة أنّ الضباط أساؤوا تقدير حجم قدراتهم واعتقدوا أنّ بغداد عصيّة لن يصلها الأميركان أبداً، وربما هذا ما أكّدوه لصدّام. ولذلك فقد تأخروا في التحضير للحرب على رغم المؤشرات الخطرة عن الاستعدادات الأميركية الضخمة المشابهة لغزوها أوروبا في الحرب العالمية الثانية. كما أنّ مستويات التدريب كانت متدنيّة إلى درجة أنّ ضابطاً مسؤولاً عن 250 جندياً في منطقة الفاو المجاورة للحدود الكويتية استلم صواريخ أرض أرض قبل أسبوعين من نشوب الحرب ولم يكن جنوده قد تدرّبوا على استعمالها بعد. ولذلك قبعت هذه الصواريخ في المخزن ولم تُستعمل لجهل العسكريين بتشغيلها. ولقد نشر التلفزيون العراقي مناورات دبابات حضرها صدّام في بداية العام وذكر فيها أنّه لم يكن راضياً عن استعداد الآليات وسرعتها في أرض المناورة .

كما أنّ التقارير الأميركية أشارت مراراً إلى اتصالات ميدانية للضباط الأميركيين مع الضباط العراقيين وإلى استقدام عسكريين عراقيين سابقين من أوروبا والولايات المتحدة لاقامة اتصال مع ضباط يعرفونهم في الجيش العراقي (أحدهم أخرجته المخابرات الأميركية من الدانمارك ونقلته إلى بغداد ليتصل بالضباط). وليس بعيداً أن يكون قد جرى في العراق بعض مما جرى في أفغانستان حيث استعملت المخابرات الأميركية ملايين الدولارات لشراء ولاء كبار العسكريين. ولذلك فإنّ لحقيقة سقوط بغداد وبالتالي العراق جوانب متعدّدة.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. نبيل عبد الرحمن حياوي، سقوط بغداد الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، دار القلم، 2003.
2. ميلان راي، خطة غزو العراق عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق، دار الكتاب العربي، 2003.
3. ج. أ. غرين وميشيل راتنر، ضد الحرب في العراق، دار الفكر المعاصر، 2003 .
4. أريك لوران، حرب آل بوش أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، دار الخيال، 2003.
5. محمد حسنين هيكل، الزمن الأميركي من نيويورك إلى كابول، دار الشروق، 2003.
6. Kaplan, Robert, The Arabists. New York, 1993.

16

تقاسم الغنائم ورفع الحصار

حتى قبل غزو العراق وسقوط بغداد، شرعت الادارة الأميركية في إحصاء الغنائم والمكتسبات الاقتصادية. إذ تدخل الحروب عادة في معادلات الاقتصاد وقوانين الربح والخسارة، ولذلك لن تدخل دولة عاقلة الحرب من أجل المبادىء الاخلاقية أو من أجل حقوق الانسان. وحتى لو دخلت الأمم حروباً لنجدة حلفائها فذلك لأنّ مصالحها اقتضت ذلك.

لقد خاضت الولايات المتحدة عشرات الحروب منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1775 حتى العام 1939، بلغت تكاليفها 500 مليار دولار. وامتدّت من وضد ليبيا وشمال أفريقيا عام 1805 إلى حروب ضد كندا عام 1812 وحروب ضد المكسيك وضد الهنود الحمر وحرب احتلال جزر هاواي، وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى حيث شاركت القوات الأميركية لنصرة الحلفاء ضد دول المحور. وكان لهذ الحروب أكلافها وأرباحها التي ساعدت الولايات المتحدة على توسيع مساحتها ونفوذها.

أمّا الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة منذ العام 1939 وحتى اليوم فلقد تكلّفت مبالغ خيالية تصل إلى 2500 مليار دولار، منها ألفا مليار تكلفة الحرب العالمية الثانية فقط (في أوروبا والشرق الأقصى والمحيط الهادىء). وامتدّت الحروب الأميركية إلى عدّة قارات، من احتلالها لجزر هاواي وعشرات الجزر الأخرى في المحيط الهادىء، إلى احتلالها الفيليبين واليابان والهند الصينية (فيتنام

وكمبوديا ولاوس)، وجزر عدّة في أميركا اللاتينية واحتلالها لأوروبا الغربية في الحرب العالمية الثانية. ومنذ الربع الأخير من القرن العشرين هاجمت الولايات المتحدّة عدّة دول أخرى واحتلتها كان أخرها غرينادا وبناما وهايتي في عهد رونالد ريغن، ويوغسلافيا السابقة في عهد بيل كلنتون، وأخيراً احتلال أفغانستان والعراق في عهد جورج بوش الابن.

حقّقت هذه الحروب والغزوات ثروات طائلة للولايات المتحدة وفتحت أسواقاً وخلقت ملايين فرص العمل لليد العاملة الأميركية.

توقّعت الولايات المتحدّة أن تجني غنائم جمّة من احتلال العراق. وعلى سبيل المقارنة فلقد قُدّر نصيبها من جراء تحرير الكويت عام 1991 61 مليار دولار، حيث غطّت معظم هذه التكاليف دول أوبك التي وقعت حكوماتها في عجز مزمن في الخزينة فيما بعد[1]، في حين لم تزد خسائر أميركا في صفوف قواها المهاجِمة آنذاك عن 500 قتيل. وساعد الحصار المفروض على الاقتصاد العراقي بمنح شركات أميركية عقوداً مربحة تحت عنوان برنامج النفط مقابل الغذاء. ولقد قدّر مكتب المحاسبة الأميركي أنّ كل دولار دفعته دول الخليج لتمويل أميركا في "حرب الخليج" (1990 و1991)، كان يساوي 8 دولارات انتاج للصناعة الأميركية.

أمّا غزو العراق عام 2003 فلم يكلّف القوات الأميركية أكثر من مائتي قتيل وإن كانت المقاومة العراقية تضيف قتيلاً أو اثنين يوميّاً، فتضاعف عدد القتلى الأميركيين في آب/أوت 2003. كمّا أنّ الرئيس بوش استعدّ للتبعات المالية لغزو العراق فحصل على مخصّصات من الكونغرس بلغت 80 مليار دولار وطلب مبلغاً مماثلاً في أيلول/سبتمبر 2003. وقدّر مكتب الموازنة في الكونغرس كلفة تجهيز ونقل وحشد القوات بـ9 مليارات دولار، والانفاق الشهري للعمليّات العسكرية بـ6 مليارات دولار، وكلفة الاحتلال الشهريّة بملياري دولار. وأخيراً كلفة سحب القوات الأميركية وإعادتها إلى وطنها بـ5 مليارات دولار. وهكذا بلغ مجموع هذه التكاليف منذ البدء بالحشد في خريف 2002 وحتى خريف 2003، في حدود 60 مليار دولار. فإذا كان عديد الجيش الأميركي في العراق 165 ألف جندي لبلغت كلفة الجندي الواحد بما فيه المعدّات والتجهيزات والذخيرة 250 ألف دولار في السنة.

---

(1) تدهورت المالية العامة في الكويت والسعودية في السنوات الأخيرة.

ولكن بالمقابل تمّت السيطرة للولايات المتحدة على الاحتياط النفطي العربي مباشرة ومداورة، ووعدت نفسها بعقود لشركاتها قيمتها عشرات المليارات من الدولارات ولسنوات عديدة في المستقبل. كما أنّ أميركا تتوقّع أن يسهم نفط العراق بتغطية تكاليف الولايات المتحدة في غزوها وإعادة بنائها للعراق، ذلك أنّ الدول التي أسهمت في تغطية تكاليف تحرير الكويت عام 1991، لم تساهم في تكاليف غزو العراق. وهذا يعني أنّ ما حدث في العراق هو نهب لخيرات العراق وإنضابه من دون وازع أخلاقي أو غطاء قانوني أو شعور بالعدالة. ولقد دعت مراكز اليمين الأميركي في واشنطن الادارة الأميركية إلى اعتبار نفط العراق غنيمة حرب، تماماً كما اعتبر رمسفلد الضفة الغربية غنيمة فازت بها إسرائيل عام 1967، لم يعد حق للفلسطينيين فيها.

قبل 18 شهراً من غزو العراق، شرح ريتشارد لاوري الكاتب في مجلّة "ناشنال ريفيو" دور الامبريالية الجديدة:

"إنّ الاحتلال الأميركي للعراق سيستغرق فترة طويلة يدير أثناءها السلطة مسؤول غربي لمدّة خمس سنوات يسلّم بعدها الأمور لحكومة عراقية غير ديموقراطية ولكنّها موالية لأميركا وذات اقتصاد رأسمالي حرّ. إنّ العرب فشلوا في تحقيق حكم ذاتي في بلادهم ويجب على بلاد متنوّرة كأميركا أن تعاملهم كالأب وتدفعهم ليبدأوا من جديد. وستضمن حكومة العراق الجديدة حصول الغرب على النفط وتساعد في تدمير منظّمة أوبك. وسيكون الاحتلال مفيداً للولايات المتحدة. فإذا كانت شركات النفط الدولية تنقّب عن البترول في آلاسكا المتجمّدة، فسيعدها أن نحتلّ العراق"[1].

يملك العراق 11 بالمئة من الاحتياط النفطي العالمي، وهو في المرتبة الثانية في حجم احتياطه بعد العربيّة السعودية. وهدف الولايات المتحدة هو السيطرة على هذا الكنز وليس نشر الديموقراطية. ذلك أنّ النفط هو في غاية الأهمية لمستقبل النظام الرأسمالي العالمي. ولقد أصبح النفط مسألة صراع البقاء للولايات المتحدة.

ولقد حلّت أميركا مكان بريطانيا كالزعيمة الامبريالية في المنطقة منذ الخمسينيات وأصبحت لندن الشريك الأصغر. وفي غياب التفوق التكنولوجي والاقتصادي على الدول الصناعية الأخرى، استعملت الولايات المتحدة قوّتها

(1) Richard Lawrie in National Review, 15 October 2001.

العسكرية للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية. فالمعادلة بسيطة، يقول توماس فريدمان، المحرّر في النيويورك تايمز:

"مطاعم ماكدونالدز لا يمكنها أن تزدهر حول العالم بدون شركة ماكدونل دوغلاس التي تصنع الأسلحة. أمّا القبضة القوية والخفيّة التي تجعل العالم آمناً لتكنولوجيات وادي سيليكون في كاليفورنيا فهي قبضة الجيش الأميركي وسلاح الجو الأميركي والمارينز".

في عالم اليوم خمس شركات بترول كبرى، اثنتان تحت سيطرة أميركية واثنتان تحت سيطرة بريطانية والخامسة فرنسية. وتُعتبر إكسون موبيل أكبر شركة نفط في العالم. ولذلك ليست مصادفة أن تحالف أميركا بريطانيا في كل خطوة سياسية وعسكرية واقتصادية منذ بدء أزمة العراق عام 1990 وزيارة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا إلى الرئيس جورج بوش الأب في آب/أوت 1990 حتى اليوم، وكون البلدين المركز الرئيسي لأكبر أربع شركات بترول في العالم[1].

لقد استطاعت هذه الشركات الأربع السيطرة على النفط العراقي منذ 1928 وحتى 1972 عندما أمّمت حكومة العراق هذا القطاع. وبعد التأميم اعتمد العراق على فرنسا وروسيا للشراكة والاستثمار في هذا القطاع. ولذلك ترى الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق الغنيمة التي طالما كانت بعيدة المنال، ويقف في المرصاد باقي الدول الكبرى الطامعة أيضاً بالبترول العراقي: فرنسا وروسيا والصين واليابان وألمانيا.

يتّضح الهدف الأميركي من احتلال العراق كمصدر استراتيجي للنفط ومركز جيوبولوتيكي لفرض الهيمنة السياسية الأميركية على الشرق الأوسط. وسيمكّن الانتصار في العراق الإدارة الأميركية من تحقيق مكتسبات على المستوى العالمي إضافة إلى الهيمنة المباشرة على ثروة العراق. هذه الأهداف تتضمن:

أولاً، إلغاء تأميم النفط العراقي الذي أنجزه صدّام حسين في أوائل السبعينيات، عبر السعي إلى خصخصته خلال 24 شهراً مع منح الأفضلية المطلقة للشركات الأميركية.

ثانياً، السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط - أوبك - وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة في هذه السياسة بدون إلغاء الكارتل.

(1) أنظر الجدول 9 في الملحق 1.

ثالثاً، دفع العراق إلى ضخ المزيد من الكميات وبدون قيود الكارتل. ولقد صرح نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أن الإنتاج العراقي سيرتفع إلى 3 ملايين برميل يومياً خلال ستة أشهر. ولكن ارتبط هذا التصريح مع ذروة الحماس الأميركي في نيسان/أفريل 2003 إذ تبين فيما بعد أنّ هذه المستويات غير ممكنة قبل سنوات.

رابعاً، إعادة إنشاء بؤرة مهمة للدولار الأميركي عبر السيطرة على السلطة النقدية العراقية والجمارك وتمويل المشاريع المتعاقد معها في الخارج. وهذا الشأن سيخلق ما يسمى في سوق القطع: «band wagon effect» ويجبر دولاً أخرى على جلب رساميلها إلى مظلة الدولار.

خامساً، ربط المنشآت الصناعية الشرق أوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أميركية تديرها بجدارة الشركات الخاصة الأميركية. وربما انعكس هذا الأمر خيراً على سورية ولبنان والأردن ومصر.

سادساً، إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر ملاءمة للمصالح الأميركية والنظرة الأميركية للعالم.

أما على الأصعدة غير الاقتصادية والمؤثرة في الاقتصاد الشرق أوسطي والعالمي، من المتوقّع أن يؤدي الانتصار الأميركي إلى:

أولاً، إضعاف أو تهميش المنظمات الإقليمية والعالمية، كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ومجموعة دول الكومونولث التي تحتضنها روسيا.

ثانياً، ابتزاز دول عربية وعالمثالثية سائرة في الفلك الأميركي عبر تحذيرها الدائم بأنها ستلقى مصير "صدّام" (أي العراق) إذا لم تنفذ مشيئة الولايات المتحدة. خاصة تلك الدول ذات الأنظمة التوتاليتارية التقليدية التي لا تملك مؤسسات دستورية، وهي الأغلبية في المنطقة العربية[1].

ثالثاً، الصعود المثير للدور الإسرائيلي في المنطقة بعد الانتصار الأميركي لعدة أسباب أهمها زوال العراق كعمق استراتيجي لدمشق وهو ما تبقّى لها بعد اتفاقية كامب دافيد المصرية الإسرائيلية عام 1979.

رابعاً، تحويل العراق إلى فدرالية عرقية مذهبية على الطريقة الرومانية في

(1) عانت المملكة العربية السعودية وسورية وإيران من ضغوطات أميركية مختلفة عام 2003.

العصور الغابرة "فرق تسد" وبأسلوب الانتداب الفرنسي-البريطاني على دول المشرق عام 1920 والذي سعى إلى تقسيم شرق المتوسط إلى دويلات طائفية[1]. ولقد نظرت الإدارة الأميركية إلى خارطة العراق البشرية على أنها تتألف من ثلاث مناطق تتمتع بدرجة كبيرة من الإدارة الذاتية: كردية في الشمال على أساس عرقي مركزها كركوك، وسنية عربية في الوسط على أساس مذهبي مركزها بغداد، وشيعية عربية في الجنوب مركزها البصرة.

أعاد الانتصار الأميركي للولايات المتحدة هيبتها كدولة أولى في العالم بعد شهور من التحدي الذي مارسته الدول الأعضاء في مجلس الأمن. حيث أثبتت واشنطن أن استعمال القوة - والقوة الرادعة جداً- كفيل بتحقيق أهدافها في العالم. ومن المحتمل أن ينقلب التحدي الذي مارسته الدول الكبرى خلال الأشهر الماضية إلى تعاون في الفترة المقبلة بين واشنطن ولندن من جهة وباريس وموسكو وبكين من جهة أخرى على أمور شتى تتجاوز الخلاف السياسي إلى القوانين الاقتصادية العالمية واتفاقات البيئة ومواثيق عمل المنظمات الدولية التي لم تعد تصلح لنظام عالمي برأس واحد. وربما أدت الأجواء العالمية في الفترة المقبلة إلى المزيد من احتكار الثروة والقوة والنفوذ في أيدي بضع دول على حساب الأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية والمقيمين في النصف الجنوبي منها.

النفط والأوبك

من المؤكد أن منظمة أوبك قد أدركت خطر الاحتلال الأميركي للعراق عليها. فخلف لقاءاتها وقراراتها هناك ثلاثون عاماً من الأرباح التي ساعدت الدول الأعضاء في تحقيق مستويات جيدة من المعيشة وبنيات تحتية متطورة في دول الخليج وإندونيسيا ودول أعضاء أخرى. والمعروف أن سعر البرميل يتم تجزئته إلى عدة حصص تأخذ منها هذه الدول الحصة الصغرى والباقي يوزع كأرباح للشركات وتكاليف الاستخراج والشحن والتوزيع. ولقد دعت المنظمة إلى اجتماع في نيسان/أفريل 2003 للاتّفاق على تخفيض الإنتاج لكي تحافظ على سعر البرميل الذي وصل إلى 35 دولاراً عند اندلاع الحرب ثم هبط إلى 25 دولاراً عند سقوط بغداد. في بداية 2003 حصلت

---

(1) يهودية في فلسطين ودرزية في جبل العرب جنوب دمشق وسنية في دمشق وحلب ومسيحية في جبل لبنان وعلوية في جبال النصيرية وأرمينية في شمالي سورية.

توقّعات عديدة أنّ سعر البرميل سيرتفع إلى 60 دولاراً في حال تدهورت الأمور وطالت الحرب ولكن أي شيء من هذا لم يحصل لعدّة أسباب:

أولاً، إنتظرت أميركا قبل بداية الحرب عودة فنزويلا إلى الانتاج الاعتيادي وهو 2.5 مليون برميل في اليوم بدل المليون برميل يومياً الذي أنتجته في الفصل الأول من 2003، وذلك لتحاشي وضع يغيب فيه عن السوق منتجان رئيسيان هما العراق وفنزويلا. وكانت أميركا قد استوردت عام 2002 غالبية الانتاج النفطي الفنزويلي و40 بالمئة من الانتاج العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ولكن أحداث العنف في فنزويلا بين الرئيس هوغو شافيز المغضوب عليه أميركياً ومعارضيه أوقفت الضخ لفترة، في حين كان الغزو الأميركي للعراق سيؤدي إلى توقف العمل في قطاع النفط العراقي لعدّة شهور. ولذلك كان من الصعب لأميركا وللسوق ولأسعار النفط تحمّل غياب 4 ملايين برميل يومياً هي الانتاج المشترك لفنزويلا والعراق.

ثانياً، كانت الحرب قصيرة ولم تتعرّض القوات الأميركية للمنشآت النفطية العراقية بأذى، ولم يلجأ النظام العراقي إلى قصف منشآت الكويت أو إلى تخريب منشآت داخل العراق. فانعكست هذه الأخبار إيجابياً على السوق.

ثالثاً، اشترت الولايات المتحدة ربع الانتاج النفطي العالمي عام 2003 واحتفظت بمخزون استراتيجي حجمه 700 مليون برميل، يحتاج إلى شهور عدّة قبل نضوبه.

رابعاً، قامت أوبك بتلبية الطلب الأميركي برفع مستويات الانتاج لتغطي غياب النفط العراقي تماماً. فأعلنت المنظمة في كانون الثاني/جانفي 2003 عن ضخّ إضافي هو 1.5 مليون برميل في اليوم وصل إلى 4 ملايين في آذار/مارس. وعلى سبيل المثال بلغت الطاقة الزائدة للعربية السعودية منفردة 3 ملايين برميل يومياً. ودليل على نفوذ واشنطن في أوبك هو استجابة الدول الأعضاء للطلب الأميركي لاطلاق الانتاج عشيّة الحرب حتى لا تشكلّ الأعمال الحربية عاملاً لارتفاع الأسعار. ولقد استجابت دول أوبك لطلب وزير الطاقة الأميركي بزيادة إنتاجها وتسيير ناقلات نفط إلى المحيطات بدون هدف كمخزون عائم يغطّي توقّف الانتاج العراقي[1]. وحقّقت زيادات

(1) الحياة 15 آذار/مارس 2003.

الانتاج عوائد مهمّة لأوبك. وعلى سبيل المثال أدّت زيادة 400 ألف برميل يومياً في الكويت إلى عائدات إضافية للخزينة مقدارها 360 مليون دولار شهرياً.

وأدّى الانتصار الأميركي في العراق إلى إلغاء نظام العقوبات على الجمهورية العراقية في 22 أيّار/ماي 2003 وألغي خصوصاً برنامج النفط مقابل الغذاء وحرر البلاد من قرارات مجلس الأمن. فانتهى الحصار على قطاع النفط العراقي باشراف أميركي وأصبح ممكناً البدء بجني الغنائم.

بدأ الغزو الأميركي للعراق يوم الخميس 19 آذار/مارس 2003. وفي اليوم الخامس للحرب، منحت وكالة التنمية الدولية في الادارة الأميركية شركة أميركية عقد إدارة مرفأ "أم قصر" العراقي وتأهيله (اختيرت شركة "ستيفيدورينغ أوف أميركا"). وفي اليوم العاشر بدأت محادثات مكثفة بين الحكومة البريطانية وثمانين شركة انكليزية حول فرص عقود. وفي اليوم العاشر أيضاً أعدّت وزارة التجارة الأميركية لائحة تضم اسماء الشركات غير الأميركية (معظمها أوروبي) والتي تعمل في قطاع النفط الايراني وفي قطاعات أخرى، وأطلقت عليها اسم "اللائحة السوداء" بغية حرمانها من أي صفقات في العراق. وفي اليوم السادس للحرب التقى مجلس الأمن الدولي وبدلاً من البحث في الحرب فتح - بدون استشارة حكومة العراق صاحبة العلاقة - مضخة المال لتستفيد منه كما في السابق الشركات الأميركية عبر تجديد قرار "النفط مقابل الغذاء".

وخلف الكواليس كانت تدور كل يوم مناقشات حامية حول الغنائم بعد سقوط بغداد: روسيا تريد حماية استثماراتها وصفقاتها التي رتبتها مع الحكومة العراقية الحالية، وفرنسا والمانيا تريدان المحافظة على العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الوثيقة التي تحتكرها السوق الاوروبية مع العراق منذ أواسط السبعينيات. ولقد كان موقف فرنسا متشدّداً ضد الحرب الأميركية لفداحة المخاطر على مصالحها في العراق، إلى درجة أنّ ريتشارد بيرل مستشار رمسفلد وأحد كبار المنظّرين للحرب صرّح في 13 شباط/فيفري 2003: "هنالك بالتأكيد مصالح تجارية مهمّة تقف وراء الموقف الفرنسي". ذلك أنّ شركة توتال الفرنسية وقّعت عقداً لتطوير واستغلال حقل المجنون الذي يؤمّن حاجات فرنسا للنفط لثلاثة عقود من الزمن على الأقل ويجعل توتال من أوائل الشركات الكبرى في العالم وعلى مستوى الشركتين الأميركيتين شيفرون تكساس وإكسون موبيل والهولندية "شلّ" والبريطانية "بريتيش بتروليوم".

وتسيطر الشركتان الأميركيتان على عمليات الانتاج في الكويت، وكانتا تستعدّان للدخول إلى قطاع النفط العراقي.

ولقد كانت فرنسا الشريك التجاري الأول للعراق حتى الغزو، حيث أستورد العراق 16 بالمئة من مجمل وارداته من فرنسا ووصلت مبيعات فرنسا للعراق مليار دولار عام 2002. كما شاركت فرنسا في المعارض التجارية في بغداد بـ150 شركة. ولكن هذه الأرقام لا تعني أنّ للعراق أهمية تجارية لفرنسا لا يمكن تعويضها، بل إن احتمالات علاقات اقتصادية وثيقة بعد رفع الحصار هي ما كانت تأمله باريس.

عندما التقى مجلس الأمن في اليوم السادس للحرب ظنت الأسرة الدولية أن المجلس كما عودها في ازمات عالمية منذ العام 1947 سيناقش الحرب ويسعى إلى وقف للنار والى اصدار قرار يرضي حاملي الفيتو ويكلّف الأمين العام كوفي أنان الاتصال بالاطراف لوقف النزاع والدخول في مفاوضات. هكذا كان المجلس يتصرف دائماً. ولكن عالم القوة الوحيدة في 2003 تغير، وفي 28 آذار/مارس تبنى المجلس قراراً يجدد برنامج "النفط في مقابل الغذاء" تحت شروط ملائمة للولايات المتحدة؛ ويكلف عنان إدارة البرنامج لمدة 45 يوماً. ورفضت حكومة صدّام حسين هذا القرار الذي اعتبرته "سرقة بشرف"، فيما دعا المستشار الالماني غيرهارد شرودر إلى المحافظة على ثروة العراق بقوله: "موارد العراق يجب أن تذهب لخدمة الشعب العراقي وليس لأي شخص آخر" في مرحلة ما بعد الحرب. ودعا إلى أن تتم عملية إعادة الاعمار في إطار إشراف دولي، و"أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور المركزي"، على أن تناقش التفاصيل "في الاوقات المناسبة".

ولم تنتظر واشنطن آراء المجتمع الدولي أو مجرى الحرب بل أطلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية[1] "استدراج عروض" مفصلاً يتناول إعادة إعمار العراق. ومن شروط عمل هذه الوكالة أن تكون الشركات والأفراد الراغبون في المناقصة على العقود من التابعية الأميركية. وقدّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية كلفة إعادة إعمار العراق بـ30 مليار دولار تقريباً على مدى ثلاث سنوات. وكانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد اطلقت استدراجات عروض لثمانية مشاريع كبرى تبدأ من أشغال البنى التحتيّة لشبكة الطرق حتى قطاع الصحة.

(1) U.S. AID.

وحتى لا يفوت الانكليز حصة فلقد وافقت الادارة الأميركية "من حيث المبدأ" أن تحصل شركات بريطانية على عقود مقاولات خصوصاً كونسورتيوم "المكتب البريطاني للاستشارات والبناء" الذي يضم نحو 300 شركة استشارات ومجموعة بناء وأشغال عامة. وهذا الاتجاه الأميركي بات يثير مخاوف الشركات غير الأميركية من استبعادها عن هذه السوق المستقبلية وعن احتكار أميركي لثروات الشرق الأوسط واستثماراتها. في هذه الخلفية ذكرت صحيفة "الفايننشال تايمس" أنّ ممثلي 80 شركة بريطانية اجتمعوا مع مسؤولين في الحكومة في العاشر من نيسان/أفريل 2003 للدفاع عن مصالحهم في عقود إعادة إعمار العراق. وقالت: إنَّ هذا الاجتماع الذي نظّمه "المكتب البريطاني للاستشارات والبناء" شكّل "أقوى محاولة" من الشركات البريطانية فيما الحرب على العراق مستمرّة "للتأكد من أنّها ستحصل على قسم من عقود غير مخصصة للأميركيين بقيمة 9 . 1 مليار دولار" (77 . 1 مليار أورو). وشارك في اللقاء وكالة "ترايد بارتنر يو كي"[1] التي تشارك في إدارتها وزارتا الخارجية والصناعة البريطانيتان. وأعلنت شركة "كراون ايجنت" البريطانية الخاصة أنها فازت بجزء من عقد قيمته سبعة ملايين دولار (52 . 6 ملايين اورو) وعهد به إلى "انترناشيونال ريسورس غروب" ويتعلق بمشروع مساعدات انطلاقاً من الكويت. كما أنّ أعضاء في الكونغرس طلبوا من دونالد رامسفلد وزير الدفاع الأميركي حرمان شركة فرنسية من عقد تموين الجيش الأميركي .

هذه التفاصيل عن تقاسم الغنائم تظهرت إلى العلن في الأيام الاولى للحرب و"الثور لم يقع بعد"، وهي تعني أمرين:

أولاً، تهافت التحاليل البسيطة عن الهدف الأميركي من الحرب ("تحرير العراق" و"الحرب على الارهاب" و"تجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل كي لا يهدد جيرانه"، الخ). وأنّ الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية قلبها على الشعب العراقي.

ثانياً، توقف الانتقاد الدولي وخاصة الأوروبي لإدارة الرئيس بوش.

ثالثاً، تراجع الكلام على خسائر الاقتصاد العالمي الناجم عن الحرب على العراق.

---

(1) Trade Partner U.K.

فواشنطن عملت حساباتها على طريقة علم الاقتصاد في ادارة المشاريع. وتبين للمحللين الماليين أن تكاليف الحرب في سنتها الاولى ستبلغ 80 إلى 100 مليار دولار ثم تهبط في السنين اللاحقة إلى 20 مليار دولار وهي كلفة الادارة العسكرية الأميركية للعراق. ولقد بدأت الادارة الأميركية بتعيين حاكم مدني هو بول بريمر سيتولى ادارة العراق لمدة سنتين وبعدها تأتي مرحلة "الحكومة الديموقراطية" الوطنية في العراق بعد انتخابات وكتابة دستور للبلاد. ولكن الحقيقة الأقرب للمنطق أنّ وضع العراق في غاية التعقيد ولا يستسلم بسهولة للدراسات العلمية، فهناك مقاومة وانقسامات داخلية ومشاكل في زيادة انتاج النفط. وربما انتهى الأمر إلى إطالة فترة إدارة أميركية للعراق وحكومته وثرواته.

وفي هذا المنظار، إذا استمرّ الاحتلال الأميركي عشر سنوات فستكون كلفة الحرب على العراق حتى السنة 2013 فقط مبلغ 280 مليار دولار. مقابل هذه الكلفة ستكون الغنيمة وقوع "بقرة حلوب" قد يصل ناتجها السنوي القائم 100 مليار دولار خلال خمس سنوات.

تعني بداية المناقشات بين الدول الكبرى حول تقاسم غنائم الحرب أيضاً بهتان الكلام عن خسائر ستصيب الاقتصاد العالمي والتي قدّرها البعض بـ3500 مليار دولار. منذ الأسبوع الأول للحرب أعلنّا في مقال في صحيفة "النهار" اللبنانية أنّ هذا الرقم كان مبالغاً به لأنه يشكّل اكثر من 12 في المئة من الانتاج الاقتصادي العالمي والبالغ 30 تريليون دولار (التريليون يساوي الف مليار دولار). وهذه النسبة كانت غير واقعية لسببين، أولهما نفسي لأنه إذا طالت الحرب فالدول ستعتاد على أخبارها والأفراد والشركات ستستعيد ثقتها في الانفاق والاستثمار.

والسبب الثاني هو أن للحرب ناحية إنتاجية خصوصاً في الولايات المتحدة التي تشكّل موازنتها العسكرية 45 في المئة من مجموعة ما تنفقه كل دول العالم على الشؤون الدفاعية. وهذا يعني أن الصناعات الدفاعية والصناعات التي تدور في فلكها ستنتعش على نحو غير مسبوق. اما القطاعات التي ستصاب بشلل جزئي فهي محدّدة بالسياحة والسفر الدولي والخدمات المتعلقة بها وهذه القطاعات توظف 26 مليون شخص. وفعلاً بدأت أثناء الحرب بضع شركات طيران أميركية وعالمية تعلن عن مصاعب مالية وعن وشك افلاسها ومنها "أميركان ايرلاينز" و"يو اس آير". ومهما كان الأمر فان المبلغ المتداول (3.5 تريليونات) كان غير واقعي، ويشكل تقلصاً

عظيماً في الاقتصاد العالمي (-12 في المئة) لم تبرره حرب العراق. والأقرب ربما هو خمسة بالمئة من هذا المبلغ أو أقل (200 مليار دولار). وعشيّة الاعلان عن التقرير السنوي للبنك الدولي في واشنطن، قدّر كبير خبراء البنك فيليب شوتل حجم الخسائر في الاقتصاد العالمي من جراء غزو العراق بـ100 مليار دولار في النصف الأول من العام 2003[1] في حين أثّرت العمليات الحربية في ظروف نمو الاقتصاد العالمي الذي توقع البنك أن يتقلص بنسبة نصف بالمئة. ولكن هذه الآثار تبقى محدودة في اقتصاد عالمي يبلغ ناتجه السنوي 30 ألف مليار دولار.

أمّا بالنسبة للمنطقة العربية فتوقّع البنك الدولي أيضاً تراجعاً في النمو والاستثمارات. ولعلّ هذه التوقعات هي الأقرب إلى ما حصل خلال العام 2003. وأشار البنك إلى أهمية التحويلات المالية في العالم العربي حيث بلغت 14 ملياراً عام 2002 تلقّى منها المغرب 3 . 3 مليارات ومصر 9 . 2 مليار ولبنان 3 . 2 مليار والأردن ملياري دولار واليمن 5 . 1 مليار. واعتبر التقرير أنّ غزو العراق هو جزء من الصدمة التي تعرّضت لها منطقة الشرق الأوسط منذ عقد تقريباً وأدّت إلى انحسار النمو وارتفاع البطالة. ولكن البنك أنهى تنبؤه على تفاؤل إذ توقّع نموّاً عربياً بنسبة 3 و4 بالمئة حتى عام 2005.

شركتا بكتل وهاليبرتون

من ضمن الخطط التي أعلنتها وكالة التنمية الدولية في الادارة الأميركية باكراً عام 2003 هي باقة من ثمانية عقود في العراق في الفترة الأولى بقيمة 7 . 1 مليار دولار تقتصر على الشركات الأميركية فقط. وفازت شركة بكتل الأميركية للهندسة بعقد ضخم تصل قيمته إلى 680 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في العراق تتعلّق بمنشآت البنية التحتيّة تستغرق مدّة تنفيذها 18 شهراً. وهذه الشركة قامت سابقاً بعشرات المشاريع في الشرق الأوسط يقدّر حجمها بعشرات المليارات من الدولارات في الكويت والسعودية والجزائر والامارات، حيث قامت باطفاء الحرائق في آبار النفط الكويتية وإزالة التلوّث في الخليج بعد تدفّق 11 مليون برميل من النفط الخام أثناء حرب الخليج الأولى عام 1991. وبكتل مقرّبة من إدارة جورج بوش الابن ومن الحزب الجمهوري إذ كان

(1) الحياة 4 نيسان/أفريل 2003.

رئيس مجلس إدارتها جورج شولتز وزير الخارجية السابق في عهد رونالد ريغن (من 1983 إلى 1990). وكان أثناء وجوده في السلطة قد عرقل مراراً اعتراف الادارة الأميركية بمنظمة التحرير الفلسطينية إبّان الانتفاضة الأولى (1986 إلى 1992). كما كان نائب رئيس الشركة جاك شيهان، جنرالاً سابقاً وعضو مجلس الدفاع في البنتاغون.

وشركة بكتل هي الأقدم في الولايات المتحدة في المشاريع الهندسية الكبرى حيث تأسست عام 1898 خصيصاً لبناء سكة حديد في أوكلاهوما، ثم شاركت في الثلاثينيات في بناء سد هوفر الأكبر من نوعه في الولايات المتحدة ثم في الثمانينيات في بناء سكة حديد في نفق تحت بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا وعشرات السدود والجسور وآلاف الكيلومترات من الطرق السريعة في عدة دول. وتعمل الشركة في قطاعات الهندسة المدنية والتصنيع والمحروقات والكيمياء والتصنيع النووي والاتصالات والخدمات المالية وتوظّف 50 ألف شخص، بينما بلغ رقم أعمالها 13.5 مليار دولار عام 2001. وكانت واحدة من سلسلة شركات فازت بعقود أخرى في العراق عام 2003 منها في مجالات الادارة المدنية والتعليم وإدارة مرفأ أم قصر.

وشملت مهام بكتل في العراق أعمال إعادة إعمار وتأهيل طارئة في البنية التحتية وإجراء مسح للأضرار في محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري وإصلاحها وتأهيل وإصلاح المطارات وتعميق وإصلاح ميناء أم قصر بتعاون مع متعاقدين آخرين مع الوكالة الأميركية. وكذلك إصلاح وإعادة إعمار المستشفيات وعدد من مباني الوزارات والمنشآت لنظام الريّ وترميم الجسور. وسمح العقد لبكتل باستخدام خبرات أجنبية إلى أنّه دعا أيضاً إلى استخدام اليد العراقية وتطوير المهارات المحلية.

ولم يرق هذا القرار للشركات العالمية الأخرى، بعد أن ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أنّ مسؤولين في الادارة الأميركية طلبوا من بكتل في اجتماع خاص منع عقود لحلفاء أميركا واستثناء فرنسا. ولكن بكتل أعلنت أنّ الشركات من الدول التي عارضت الحرب لن تُحرم من العقود رغم أن الأفضلية ستذهب للشركات الأميركية، وأنّ بكتل ستمنح عقوداً لأكثر الشركات قدرة على النجاح في المشاريع بصرف النظر عن بلد المنشأ. ولطمأنة الشركات دعت بكتل إلى اجتماع عام في لندن في 22 نيسان/أفريل 2003 حضره 600 مندوب من 250 شركة.

كما أنّ شركة أخرى أميركية برزت كلاعب في عقود العراق، هي شركة "هاليبرتون" للبترول. وكان ديك تشيني نائب الرئيس بوش المدير التنفيذي لهذه الشركة التي أشيع أنّها ستحصل على عقود في العراق. ولكن صعوبة هذه الشركة كمنت في عدم مقدرتها على توظيف أموال طائلة في العراق فوراً على أمل استعادتها عندما تدخل الأرباح فيما بعد. ولذلك كانت تحتاج إلى تأمين مصادر تمويل وإلا عرّضت نفسها للافلاس، فكان الأفضل منح عقود لشركة بكتل. إذ على الصعيد السياسي، فإن الشركتين تؤيدان الحزب الجمهوري وليس من فرق إذا موّلت الواحدة أو الأخرى حملة جورج بوش لاعادة إنتخابه.

وكانت "هاليبرتون" المموّل الرئيسي لحملة بوش عام 2000 إذ قدّمت له 200 مليون دولار في الوقت الذي كان فيه تشيني رئيساً لمجلس إدارتها. فاختير هذا الأخير نائباً لرئيس الولايات المتحدة. ولقد باع تشيني أسهمه في شركة "إنرون" بمبلغ 5 ملايين دولار وتبرّع بها أيضاً لحملة بوش. ولئن كان العام 2000 هو الأخير لتشيني في الشركة، منحته هاليبرتون مبلغ 38 مليون دولار كتعويض لنهاية الخدمة قبل إن يدخل البيت الأبيض كنائب للرئيس. وجاءت هاليبرتون في المرتبة الثانية في تمويل الحملة بعد شركة إنرون التي قدّمت 700 مليون دولار. (أعلنت إنرون إفلاسها عام 2002). وحصلت هاليبرتون على عقود ثانوية من خلال متعاقدين رئيسيين في العراق.

ديمومة الزلزال على المنطقة

وهناك بُعد ثالث للغنائم الأميركية عبر إداراتها المباشرة لحكومة العراق. فمعروف عن الشعب العراقي، ارتباطاته الاقليمية مع الدول المجاورة على الصعد اللغوية والثقافية والدينية، وأن أي حكومة عراقية ينتخبها الشعب العراقي مباشرة ستعود بسرعة إلى العمل العربي المشترك وإلى استراتيجيا مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي. لهذا السبب ولأسباب مشابهة أخرى سيستمر الحكم الأميركي للعراق إما مباشرة وإما مداورة عبر مندوب سام قوي يعطي الأوامر لحكومة عراقية تابعة تنفذ السياسة الأميركية في المنطقة. ولقد جربت اسرائيل مسألة "تغيير النظام" في لبنان عام 1982 باجتياحها بيروت. ولكن بشير الجميل - الرئيس المنتخب آنذاك - اختار التعاون مع صائب سلام والقيادات الاسلامية والسعودية لوصوله إلى اقتناع بصعوبة خروج الجمهورية اللبنانية من المنظومة العربية، وخطورة هذا الخروج على المجتمع

اللبناني وعلى اقتصاد لبنان. وتترجم هذه التجربة في ظرف العراق بأن أي احتلال أميركي مباشر او مداور سيخلق حالة من الفوضى الدائمة في ذلك البلد.

وتقول رندة علم الدين:

"لا يمكن الادارة الأميركية إلا في حال احتلّت البلد لسنوات عدة أن تسيطر على السياسة النفطية العراقية على المدى الطويل. أمّا الدول الخليجية النفطية التي تربطها علاقات صداقة قوية بالولايات المتحدة فلها سياسات نفطية مستقلّة مبنية على مصالحها وقرارها السيادي. وعدم استخدام هذه الدول سلاح النفط لمجابهة حرب الولايات المتحدة يأتي من حرصها على أن يبقى النفط مصدراً أساسيّاً وحيويّاً في العالم على ألا يُبحث عن بدائل له قد تخفّض من قيمته الأساسية بالنسبة إليها. فالسيطرة على نفط العراق لن تكون مهمة سهلة للولايات المتحدة حتى لو نجحت خطتها في وضع نظام جديد (في العراق)، لأنّ الشعب العراقي مثل الشعوب العربية الأخرى لن يتمكّن من السيطرة على سعر نفطه مثلما كان في الماضي تحت الامبراطوريات الاستعمارية قبل تأميم النفط"[1] .

وبكلام آخر، فإذا كانت دول خليجية أصغر من العراق حريصة على سيادتها وقرارها النفطي، فكيف بشعب العراق، وكيف يمكن الحصول على تعاونه بدون أن يكون له حكومة وطنية تنطق باسمه؟

ولتدارك هذه المشاعر القومية، ما زال كولن باول وزير الخارجية الأميركي يردّد طيلة الأشهر التي سبقت الغزو أنّ نفط العراق للعراقيين. كما أنّ قمّة جزر الآزور في الأسبوع الذي سبق الغزو والتي ضمّت جورج بوش وتوني بلير وخوسيه ماريا آثنار رئيس وزراء أسبانيا، أعلنت "الالتزام بحماية موارد العراق الطبيعية ونفطه كذخر وطني للشعب العراقي".

ومن ضمن البعد الثالث أيضاً مسألة في غاية الأهمية. فالعالم ينظر إلى الوجود العسكري الأميركي في العراق وأثره على العراق نفسه. ولكن هذا الوجود له وجه آخر هو أن دولاً في المنطقة ستجد جيشاً حديثاً بطاقة تدميرية هائلة على حدودها (سوريا، الاردن، تركيا، ايران، الكويت، العربية السعودية، ودول الخليج) وربما أيضاً حكومة في بغداد موالية للسياسة الأميركية. إذ إنّ الأميركيين أصبحوا في النقطة الوسطيّة

(1) الحياة 2 نيسان/أفريل 2003.

لمعظم احتياط النفط العالمي (العراق وإيران والسعودية)؛ واذا كانت خطة جورج بوش حول "محور الشر" تستهدف إيران وكوريا الشمالية، فإنّ العمل العسكري ضد العراق قد أحكم الطوق على المنطقة العربية التي صحّت فيها نظرية الدومينو (إنّ سقوط العراق قد أسقطها جميعاً).

عندما اطلق الرئيس بوش تحذيره الأخير يوم 16 آذار/مارس 2003 لكي يغادر صدّام حسين وولداه العراق خلال 48 ساعة، كان موضوع الثروة النفطية في صلب التحذير: لا تلمسوا النفط. وعندما دخلت القوات الأميركية والبريطانية إلى المنطقة الواقعة بين الحدود الكويتية والبصرة، حرص الغزاة أولاً على تأمين آبار النفط. واستقدم الأميركيون شركة أميركية لاخماد الحرائق القليلة التي اضرمت، حتى صرح مسؤول بريطاني بأن قواته باتت تسيطر على 600 بئر. وفي عطلة نهاية الاسبوع الأولى بعد الحرب أعلن الرئيس الأميركي أنّ قوات الغزو باتت تسيطر على 40 في المئة من الاراضي العراقية.

خسائر العراق من الحرب

لإعادة تذكير القارىء، فإنّ غزو العراق عام 2003 كان الخاتمة لحروب بدأت عام 1980 وليست الاساس الرئيسي لوصف الويل الذي عاناه شعب العراق. فلقد تلت حرب الخليج التي خاضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات صعبة جداً ضد العراق خلال العقد الأخير أدت إلى افقاره ووفاة أكثر من مليون وخمسمائة ألف مدني من جراء الحصار الأميركي الدائم والعقوبات الدولية. كما أدّت الحروب المتواصلة إلى دمار اقتصاده وبنيته التحتية ومقتل العديد من أبنائه وهجرة الكفايات منه.

ومن مصائب العراق أثناء سنوات الحصار أن مداخيل النفط سيطرت عليها إدارات غربية تدفع منها تعويضات عن نتائج حرب الخليج لدول عدة، وإدارة إقليم الاكراد في الشمال. وما أن بدأت الحرب عام 2003 حتى استولت الادارة الأميركية على أموال العراق داخل الاراضي الأميركية (حوّلت المصارف الأميركية مدخرات عراقية بلغت 1.5 مليار دولار إلى الخزينة الأميركية) وطلبت من كل الدول أن تقوم بالمثل. وما رقم 30 مليار دولار الذي تتداوله الأمم المتحدة حول كلفة إعادة إعمار العراق إلا تخميناً أوّلياً؛ ذلك أنّ تقارير مفصلة أعدتها الحكومة العراقية سابقاً بالتعاون مع الصناديق العربية أظهرت أنّ المبلغ المطلوب قد يصل إلى 220 مليار

دولار. فإذا أضفنا اليها مبلغ 200 مليار دولار كتعويض لدول عدة عن حرب الكويت، ومطالبة ايران بتعويض 97 مليار دولار عن حرب الخليج الاولى وديون العراق الخارجية البالغة 150 مليار دولار مع الفوائد، فهذ يعني أن الحاجة المالية لإعادة العراق إلى المستوى الذي كان عليه عام 1979 ستصل إلى 700 مليار دولار. وهذا سيستغرق عقوداً لتأمينه، مما يؤكد حتمية احتلال أميركي طويل لمرافق العراق الحيوية حتى يأخذ كل بلد مطلبه.

لقد قيل كلام كثير في الأشهر التي سبقت الحرب، كلام ما زالت تستعمله الادارة الأميركية في حملاتها الدعائية وهو أنّها كانت الحرب من أجل الديموقراطية وحرية الشعب العراقي والقضاء على الارهاب وإزالة أسلحة الدمار الشامل. ولكن مراقبة جيدة لتاريخ البشرية يظهر أن هذه الحرب لها أهداف كلاسيكية بكل أبعادها من حيث سعي بلد يتمتع بالقوة العسكرية إلى احتلال بلاد أخرى ونهب ثرواتها وإقامة إدارة تابعة فيها وتجيير مقدّراتها للبلد المعتدي. ومثل هذه اللازمة متكررة منذ حروب الأقدمين مروراً بالرومان والأغريق والتتر ونابليون وهتلر وشارون: استعمال القوة لامتصاص ثروات شعب آخر والسيطرة عليه.

رفع الحصار

بعد خمسة أسابيع من سقوط بغداد، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في 22 أيّار/ماي 2003، مكرّساً شرعية الاحتلال الأميركي والبريطاني للعراق عن طريق الغزو[1]. والمؤسف أنّ الاحتلال بالذات هو ما رفضته كافة شعوب الأرض وحكوماتها قبل الحرب، ولكنّه أصبح حقّاً مكتسباً للولايات المتحدة بعد سقوط بغداد، فجاءت الدول صاغرة كأنّها تطلب العفو من أميركا عن معارضتها للغزو، وتكفّر عن ذلك بتصويتها على قرار يمنح الشرعية للاحتلال. وبالمقابل كان الغزو العراقي للكويت جريمة لا تغتفر عام 1990 ردّ عليها مجلس الأمن بالقرار 660 والقرارات التي تلته، فلم يتمّ تحرير الكويت فحسب بل تمّ تدمير العراق وحصاره لمدّة 12 عاماً. ولكن حسنة القرار 1483 أنّه أوقف العقوبات عن العراق أيضاً.

قبل ثلاثة أسابيع من صدور القرار 1483 كانت الولايات المتحدة قد باشرت فعلاً منذ الأول من أيّار/ماي في رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق. وكان هذا أمراً

(1) أنظر الملحق رقم 2.

جيّداً ساعد في دعم عمليات الاغاثة الانسانية والبدء بإعمار العراق. ولكن التصرّف الاحادي الأميركي يمكن اعتباره مخالفة للقانون الدولي حيث أجازت أميركا لنفسها حقّ رفع الحظر ومنعته عن كل الدول خلال 12 سنة من الحظر الدولي على العراق، وأصدرت أحكاماً مجحفة بحق مواطنين أميركيين حاولوا نقل الدواء إلى أطفال العراق في المستشفيات كما رأينا سابقاً.

وفي 27 أيّار/ماي أعلنت وزارة الخزينة الأميركية رفع ما تبقّى من العقوبات على العراق، ودعا "جورج سنو" وزير الخزانة الأميركية كافة دول العالم إلى رفع العقوبات فوراً. فبدأت الدول الصناعية الكبرى رفع حصارها، مما سمح بإجراء التحويلات المالية والاستثمارات والاستيراد والتصدير، وكذلك تسهيل عمل الشركات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية. وعملاً بالقرار فلقد أبقت الحظر على استيراد الآثار من العراق وعلى ثروة صدّام حسين وكبار المسؤولين في الحكومة العراقية السابقة.

ولقد منح القرار 1483 للولايات المتحدة وبريطانيا تفويضاً بأنّهما تقرّران مصير العراق سياسياً واقتصادياً وتشرفان على إدارة البلاد وقطاع النفط. فأقامت أميركا صندوقاً وطلبت من جميع الدول أن تسلّم إليها الموجودات المالية العراقية والتي تُقدّر بحوالي ملياري دولار. كما تمّ إخطار برنامج النفط مقابل الغذاء في الأمم المتحدة تحويل العوائد إلى الصندوق الجديد. وخلال أيام أبلغت اليابان عن ودائع عراقية لديها بقيمة 50 مليون دولار تمّ تحويلها إلى صندوق إعادة إعمار العراق. كما أنّ بنك التسويات الدولية في سويسرا أبلغ عن 575 مليون دولار من الأموال العراقية (Bank of International Settlements in Geneva). وأصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا تمتلكان صكّاً بالوصاية على العراق لمدّة 12 شهراً. وأعتُبرت الوصاية مستمرّة بعد انقضاء السنة الأولى إلا إذا اجتمع مجلس الأمن وألغى مفعولها. وهذا يعني أنّ الولايات المتحدّة استعملت مجلس الأمن "ليبصم" على احتلالها ثم يتركها وشأنها لفترة غير محدّدة وبدون مساءلة عما تفعله وعن مبرّرات استمرار احتلالها في ظل القانون الدولي. وفعلاً شكت الفعاليات العراقية خلال الأشهر الأولى للاحتلال للحاكم الأميركي على العراق بول بريمر عن مسوّغات سعي أميركا إلى الحكم المباشر على شؤون العراقيين.

وقبل انقضاء أسابيع قليلة على سقوط بغداد انقشعت السحب بين موسكو وواشنطن وأعلن البلدان أنّهما تجاوزا الخلافات حول العراق. بدأ التحسّن عندما أكّد إيغور إيفانوف، وزير الخارجية الروسي "أنّ العلاقات اجتازت اختباراً خطيراً"، وصرّحت كوندوليزا رايس بأنّ الرئيس بوش يريد تجاوز "الجدل المرير" مع روسيا. وشهد الأسبوع الأول من حزيران/جوان 2003 مؤتمرات قمّة في سان بطرسبرغ في روسيا وفي إيفيان في فرنسا جمعت بوش إلى جاك شيراك وفلاديمير بوتين والمستشار الألماني غيرهارد شرودر. وكان توني بلير رئيس الوزراء البريطاني حاضراً ليكتمل تصالح المصالح. كما صرّح بوش في 1 حزيران/جوان أنّ واشنطن لن تسعى إلى اخراج الشركات الروسية العاملة في العراق وأنّ الحكومة العراقية هي صاحبة الحق في تحديد الشركات التي ستعامل معها.

وصوّتت روسيا مع القرار 1483 الذي كرّس شرعية عمل لطالما عارضته موسكو. فاعتبر ايفانوف أنّ القرار يلبي مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية وشدّد على ضرورة احترام كل العقود الروسية النفطية وغير النفطية مع العراق. ولكن الصحافة الروسية اعتبرت أنّ "موسكو باعت صوتها في مجلس الأمن مقابل احترام ديونها وعقودها مع العراق". وقالت صحيفة إزفستيا في موسكو: "لم يكن هناك بدّ من الصفقة. لقد باعت روسيا صوتها في مقابل احترام العقود والديون. إنّ التنازلات الأميركية للمعسكر المناهض للحرب لا تغيّر الأمور بل تساهم في حفظ ماء الوجه للدول الداعية إلى أن تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في عراق ما بعد الحرب"[1]. وكذلك صوّتت فرنسا مع القرار واعتبر وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان في مؤتمر صحافي مع كولن باول أنّ العلاقات بين فرنسا وأميركا عادت إلى موقعها الممتاز. وبرّرت كل من روسيا وفرنسا أنّ القرار قد سمح بعودة الأمم المتحدة إلى العراق بعدما استفردت الولايات المتحدة بالاحداث.

وكانت الصلاحيات المفرطة التي منحها القرار للولايات المتحدة في إدارة العراق محل انتقاد جهات داخل الولايات المتحدة، ومنهم رجل الأعمال جورج

(1) الحياة 24 أيار/ماي 2003.

سوروس الذي يرأس "معهد التجمّع المنفتح" (Open Society Institute) الذي قال: "بعد أن قرأنا مشروع القرار ودرسناه وجدنا أنّه يمنح سلطات مفرطة لقوى الاحتلال... هناك قناعة كبيرة لدى الكثيرين بأنّ الحرب جرت بسبب النفط ولتعود بالفائدة على مجموعتي هاليبرتون وبكتل". وقرّر سوروس تشكيل فريق لمراقبة استخدام العائدات النفطية العراقية لتمويل مشاريع لإعادة إعمار العراق التي تقرّها الولايات المتحدة.

كما رأى الخبير القانوني اللبناني إدمون نعيم أنّ قوى الاحتلال لا تقف عند الحدود التي رسمها القرار 1483: "لا نعتقد أنّ سلطات الاحتلال (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) ستقف عن حسن نيّة عند الحدود التي رسمها (القرار) بل نعتقد أنهما ستتجاوزان هذه الحدود من دون أن تتمكّن الأمم المتحدة أو أية مجموعة دول من ردعهما"[1].

اليمين الجديد يواصل الهجوم

في صيف وخريف 2003، لم يكتفِ اليمين الجديد الذي يدير الحكومة الأميركية بسقوط بغداد بل واصل حملته مباشرة ضد سورية وإيران، واعتبر أنّ تحوّل العراق إلى محميّة أميركية هو الخطوة الأولى تلحقها خطوات. فأخذت كوندوليزا رايس تهدّد إيران بأنّ عدم تعاونها مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى حلّ مشابه للعملية العراقية، كما شنّت مراكز اليمين الجديد في واشنطن وفي وسائل الاعلام الأميركية حملات مركّزة على مصر والسعودية بأنهما مصدران للارهاب الاسلامي وأنّ أنظمتهما التعليمية تصبّ في خانة العداء للولايات المتحدة واسرائيل.

ولقد ساهم ريشارد بيرل في الدعاية السلبية ضد السعودية ودعا خلال العام 2002 باحثين للتكلّم "عن نشاط السعودية في مستويات الارهاب كلّها من التخطيط إلى التمويل ومن القيادة إلى الجنود ومن العقائديين إلى الهتّافين"[2]. وفي محاضرة ألقاها أحد أصدقاء بيرل وهو باحث فرنسي يدعى لوران مورافيتش، شنّ حملة ضد

---

(1) الحياة 6 حزيران/جوان 2003.

(2) الحياة 27 أيار/ماي 2003.

السعودية وقال إنّ على الولايات المتحدة أن تستهدف نفط السعودية وأموالها "إذا لم توقف بث الدعاوى في وسائل إعلامها المكتوبة والمرئية ضد أميركا واسرائيل وتمنع تمويل المساجد الأصولية وتحاكم أو تعزل المتهمين بالارهاب بمن فيهم داخل الاستخبارات السعودية". وتذرّعت الادارة الأميركية بأنّ هذا رأي شخص لا علاقة له بالموقف الرسمي الأميركي.

وما حصل أنّه لم يمض أيام على سقوط بغداد بيد الأميركيين حتى كانت السعودية هدفاً لأعمال إرهابية قاتلة، وهي الدولة التي طالما دعمت المصالح الأميركية في العالم وخاصة في أفغانستان أثناء الاحتلال السوفياتي، وسمحت باستعمال أراضيها لتحرير الكويت عام 1991، ودعت إلى سلام مع اسرئيل في قمّة بيروت في آذار/مارس 2002. ولم تمضِ شهور على غزو العراق حتى أصدر الكونغرس تقريراً عن أحداث أيلول/سبتمبر 2001 وفيه فصول عن "دور المملكة العربية السعودية في هذه الهجمات الارهابية".

وبفوز الولايات المتحدة في العراق وجد ريتشارد بيرل حقّاً بالتبجّح عن صدق نبؤته حول سقوط منظمّة الأمم المتحدة، فكتب مقال عنوانه: "الحمد لله على وفاة الأمم المتحدة". ورغم أنّ بيرل استقال من منصب رئاسة مجلس سياسة الدفاع بعد بده الحرب على العراق بعشرة أيّام بسبب تضارب مصالحه المالية الشخصية مع وظيفته في تقديم النصح لوزارة الدفاع، إلا أنّه حافظ على عضويّته ونفوذه في المجلس. فلقد تبيّن أنّه يعمل لشركة "غلوبال كروسنغ" التي كانت تبيع أسهمها إلى مستثمرين آسيوين عبر وزارة الدفاع الأميركية لقاء عمولة له تصل إلى ثلاثة أرباع المليون دولار. ولقد تبيّن أنّ 9 من أعضاء مجلس سياسة الدفاع الـ30 هم على علاقة مميّزة مع الصناعة العسكرية في الولايات المتحدة وأنّ شركات تصنيع حربي متعاقدة مع وزارة الدفاع بمبالغ تصل إلى 75 مليار دولار سنوياً هي على علاقة وثيقة بأعضاء المجلس.

ولقد ذكرت عدّة دراسات عن مدى التقاء الأهداف الاسرائيلية والأميركية في الحرب على العراق، وخاصة دور اليمين الصهيوني في واشنطن في الدفع إلى الغزو وتأجيج أجواء الحرب لعدّة شهور. حيث أصبحت وسائل الاعلام الأميركية مكرّسة للاستعجال بالحرب ومجهّزة وكأنها فرقة إضافية في الجيش الأميركي؛ إلى درجة أنّ

من ينتقد الادارة الأميركية عُدّ غير وطني ومعادياً لأميركا. كما صدر كتاب لصحافية أميركية هي كريستينا برجسون عنوانه "اللائحة السوداء" تقول فيه إنَّ الاعلام الأميركي مقيّد برقابة ذاتية وإنَّ محطات التلفزة الكبرى والصحف لا ترغب في نشر ما يعرّضها لمشاكل أو يؤدّي إلى اتّصال من مسؤولي البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية لأميركا (unpotriotic and anti-American)، لأنّ ذلك قد يحرم المؤسسات الإعلامية الخاصة من مصادر التمويل والإعلانات. وإذا تجاوز كاتب للخط الأحمر يجري الاتصال برئيسه إمّا لتأديبه أو لطرده أو لنقله إلى قسم آخر[1].

---

(1) الحياة 7 حزيران/جوان 2003.

17

اقتصاديات المنطقة بعد الحرب

في نيسان/أفريل وحزيران/جوان 2003 التقت منظمة أوبك لبحث مستويات الانتاج المشترك بعد تراجع العنف في منطقة الخليج. واختلفت هذه الاجتماعات عن سابقاتها في وقوعها بعد سيطرة أميركا على العراق وأصبحت مسألة التمثيل العراقي تخص الولايات المتحدة. وللتحذير من عودة قوية للعراق طالبت إيران بضرورة التزام العراق بحصته، ودعت الدول الأعضاء إلى خفض سقف الانتاج الجماعي. وفيما سعت دول مثل ايران إلى خفض العرض في سوق النفط العالمية إلى ما دون 5 . 24 مليون برميل يومياً، توزع حصصاً على الدول الأعضاء، طالبت دول أخرى أن تمارس أوبك الواقعية وأن تلتزم فقط بما اتفقت عليه سابقاً. وسعت إيران إلى إقناع الدول الأعضاء إلى السيطرة على عودة الانتاج العراقي محذّرة من حرب أسعار إذا حاول العراق زيادة إنتاجه عن حصّته الرسمية. وكانت حصة العراق وإيران متساوية حتى العام 1990 عندما وقع العراق ضحيّة الحصار الطويل.

وفي كلتا الحالتين، فإنّ مجرد الاعلان عن احتمال العودة إلى مستوى ما اتفقت عليه الدول الأعضاء أو إلى ما دون 25 مليون برميل، أدّى إلى ارتفاع سعر البرميل في نيسان/أفريل إلى حيز 25 إلى 30 دولاراً أميركياً. وكان عدد من دول أوبك قد رفع الصادرات إلى أقصى الطاقة الانتاجية قبيل الحرب على العراق ما أدى إلى انهيار سعر البرميل بنسبة 30 بالمئة من حوالي 33 دولاراً إلى أقل من 25 دولاراً.

في العام 2003 ولعدة سنوات قبل ذلك ساهمت دول أوبك بحوالي 35 بالمئة من حاجيات السوق العالمية للنفط (أي 25 مليون برميل يومياً من أصل 71 مليوناً هو حجم الانتاج اليومي العالمي)، في حين تؤمّن باقي الاحتياج (46 مليوناً برميل يومياً) دول أخرى كروسيا وبريطانيا. ولقد تصرّفت روسيا بشكل هجومي في السنوات الأخيرة عندما رمت بكميات كبيرة إلى السوق ما هدّد هيكلية الأسعار ودفع الأوبك إلى تخفيض الانتاج. كما أنّ العراق لم يشارك في نظام الحصص منذ العام 1990 عندما فرض مجلس الأمن الحظر على صادراته فاستوعبت دول الأوبك هذه الحصة.

هكذا بدت صورة سوق الطاقة العالمية في ربيع 2003، عندما أصبحت واشنطن شريكاً في قرارات أوبك بل صاحبة الكلمة العليا في سوق النفط بسبب وجودها العسكري الكثيف في الشرق الأوسط وهيمنتها شبه التامة على الديبلوماسية الدولية. ورغم تنبؤ عدد من المؤسسات العلمية والخبراء عن وفاة قريبة لأوبك في حال خصخص العراق قطاعه النفطي واتّكل على شركات أجنبية لتطوير هذا القطاع، فإنّ واقع السوق والمبادىء الاقتصادية تؤكد استمرار الكارتل. إنّ حاجة جميع الدول المنتجة للنفط أو تلك التي تقف وراء الشركات البترولية إلى استقرار السوق تعني أنّ الأساليب ربما ستتغيّر، ولكن السيطرة على الأسعار وسقف الانتاج سيستمران كما في السابق. فليس من مصلحة دول الأوبك أو أميركا أو روسيا أن تنخفض الأسعار. والدليل هو مطالبة واشنطن لدول أوبك بزيادة الأسعار عام 1986، وكذلك وساطة وزير الطاقة الأميركي روبرتسون عام 1998 بين دول أوبك المتخاصمة حول حصص الانتاج لرفع سعر البترول لمصلحة المنتجين الأميركيين.

وحتى لو رغب العراق في زيادة إنتاجه ليتخطّى حصة الأوبك فإنّه يجب أن يخضع لقوانين العرض والطلب، إذ ربما أدّت زيادة ملحوظة في الانتاج إلى تخفيض سعر البرميل وبالتالي إلى إلغاء أي عوائد إضافية مرجوة. كما أنّ أي مطالبة بزيادة حصة العراق في أوبك ستعني الضغط على الدول الأعضاء الأخرى لتخفض حصّتها، فتعود حرب التزاحم على الحصص. كما أنّ دولاً أعضاء في الأوبك تجاوزت حصّتها منذ سنوات كالسعودية والجزائر ونيجيريا وهي ستعود إلى حصّتها بعودة العراق إلى السوق. وينتج عشرة اعضاء في "أوبك" يخضعون لنظام حصص الانتاج ما يقرب من مليوني برميل يومياً فوق حصصهم الرسمية. كما أنّ أوبك أثبتت منذ تأسيسها أنها تسلك سياسة واقعية وأعضاؤها يدرسون السوق التي يعيشها العالم ثم يراجعون نظام

الحصص كل فترة وما إذا كان هناك حاجة لإعادة توزيع الحصص على الدول الأعضاء.

هناك عوائق مادية تمنع العراق عن زيادة إنتاجه بشكل كبير خلال فترة قصيرة حتى لو تيسّرت الأمور مع دول أوبك وسوق النفط. وعلى سبيل المثال، إحتاج العراق إلى أربعة شهور بعد سقوط بغداد لينتج مليون برميل في اليوم وسيحتاج إلى أكثر من ثلاثة أعوام ليصل إلى كمية تزيد عن 3 ملايين برميل، وإلى أكثر من عشر سنوات مع تكاليف استثمارية باهظة ليصل إلى المستوى التهويلي وهو 10 ملايين برميل. ولكن هذا في الأمد البعيد وكما يقول عالم الاقتصاد البريطاني جون ماينرد كاينز (عام 1935) "في الأمد البعيد كلّنا سنموت". فربما تغيّرت الأمور عام 2013 وشحّت الكميات حول العالم وأصبح من الأمور الطبيعية أن يزيد العراق إنتاجه، هذا إذا استطاع بناء المنشآت الضرورية للوصول إلى هذه الكمية من الانتاج.

ويدلّ تاريخ أوبك أنّ معدلات إنتاج الدول الأعضاء مرتبطة بالعرض والطلب العالمي: فكان إنتاجها الكلي 31 مليون برميل في اليوم عام 1974، وإنخفض إلى 25 مليون برميل عام 2002. وعلى سبيل المقارنة التي تثبت دور الكارتل الذي تمارسه أوبك في تخفيض الانتاج، فإنّ الدول غير الأعضاء زادت إنتاجها في الفترة نفسها من 16 مليون برميل في اليوم عام 1974 إلى 32 مليوناً عام 2002 مع الفارق أنّها واصلت عملية تطوير منشآتها النفطية وتطويرها قياساً لأوبك. وهكذا خلال 30 عاماً ارتفع الاستهلاك العالمي من 47 مليون برميل إلى 57 مليوناً في اليوم.

من ناحية أخرى فهناك معضلة إقتصادية أمام أميركا: فواشنطن تبغي بناء العراق من عائدات نفط العراق، ولذلك فمن الأفضل المحافظة على الأسعار. ولكن أميركا أمام نظرة أخرى تقول إنّ بحبوحة الدول الصناعية خلال عقود تأسّست على أسعار رخيصة للطاقة، ومن الأفضل هبوط الأسعار إلى حافة 18 دولاراً للبرميل. فلذلك سترسو سياسة واشنطن على كميات وأسعار تناسب السوق وتناسب شركاتها كما تناسب حاجاتها للاستهلاك.

إحتياط نفط العراق

يملك العراق أكبر احتياط نفطي في الشرق الأوسط حيث تقدر الكميات في أرضه بـ 320 مليار برميل منها 112 مليار برميل مؤكّد وحوالي 200 مليار في طور

الاستكشاف وخاصة في المناطق المتاخمة لحدود الاردن والسعودية، كما أنّ العراق يعتمد على 15 حقلاً مطوّراً من أصل 75 حقلاً محتملاً. فيما تمتلك العربية السعودية احتياطاً قدره 265 مليار برميل. ويمكن العراق تحقيق أرباح وافرة من مبيع النفط ذلك أنّه الأدنى كلفة من حيث الاستخراج (2 دولار لكمية برميل) والنقل إلى المصافي (4 دولارات للبرميل). كما أنّ النفط العراقي مرتفع الكثافة ويتماشى مع مقاييس الدول الصناعية. وبالمقابل فاستخراج كمية برميل من نفط بحر الشمال في بريطانيا كلّف 15 دولاراً في الماضي وبات يكلّف 5 دولارات بفعل التكنولوجيا الاستخراجية.

كما أنّ تطوير تكنولوجيا الاستخراج في الحقول العراقية في فترة ما بعد الغزو سيسمح بتخفيض الكلفة إلى حدّ بعيد. إذ إنّ المنشآت الموجودة في العراق مرّ عليها عقود طويلة في حين كانت الصناعة تتطوّر إلى حدّ بعيد. ولذلك يمكن أن يصبح إنتاج النفط العراقي هو الأرخص في العالم، بحيث لا تزيد كلفة البرميل عن دولار واحد، في حين ستستمرّ الكلفة المرتفعة في نفط بحر الشمال ونفط سيبيريا حيث تبلغ كلفة إنتاج البرميل 13 دولاراً. كما أنّ كلفة حفر بئر استكشافية في العراق يكلّف 6 إلى 10 ملايين دولار ويحتاج تطويرها إلى 4 أو 5 ملايين دولار. وهذه كلفة زهيدة جدّاً مقارنة بمواقع آبار أخرى في الأدغال أو أعماق المحيطات حيث تصل الكلفة إلى عشرات الملايين من الدولارات.

وهناك مؤشر آخر غير كلفة الانتاج وهو نسبة الاحتياط إلى معدّل الانتاج، أي إذا كانت الدولة تستخرج مليون برميل يوميّاً أو مليوني برميل أو ثلاثة، فكم سنة ستستغرق قبل نفاد احتياطها ضمن معدلات الانتاج الحالية. وهذا المؤشر معروف لعدّة دول وهو لا يزيد عن عشر سنوات بالنسبة للولايات المتحدة والنرويج، و8 سنوات بالنسبة لكندا، و50 سنة للسعودية وإيران و75 سنة للامارات و115 سنة للكويت و550 سنة للعراق. كما أنّ روسيا قدّرت انتاجها بنحو تسعة أو عشرة ملايين برميل يومياً خلال السنوات الثماني المقبلة وستبيع 10 بالمئة مما تحتاجه الولايات المتحدة حتى العام 2010. ولقد ألقى بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء اسرائيل السابق الذي أوقف عمليّة السلام في الشرق الأوسط لحظة وصوله إلى السلطة عام 1996، محاضرة في موسكو دعا فيها روسيا إلى زيادة صادراتها النفطية إلى أميركا لمساعدتها على الاستغناء عن نفط السعوديّة لأهداف تخدم مصلحة إسرائيل. ويقول أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي السابق إنّ نتنياهو أنهى محاضرته بالقول: "عندما تزيدون

تصديركم للنفط إلى الولايات المتحدة سأذكّركم عندها كيف سيصبح التعامل الأميركي مع السعودية"[1]. بعد عقود من تدهور إنتاج النفط الروسي، عادت روسيا إلى تحسين مستويات الانتاج بفضل الاستثمارات الأميركية المباشرة ليس في روسيا فحسب بل في دول بحر قزوين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفي غرب أفريقيا. وهذه الاستثمارات الأميركية تتوقّع أن تضيف مليوني برميل في اليوم عام 2005، إضافة إلى زيادة إنتاج النفط العراقي، ما قد يؤثّر هبوطاً في سعر البرميل في ذلك العام. وتشير مجلة "الوسط" إلى أنّ "آخر نقطة نفط في العالم في المستقبل ستكون في العراق"[2].

وهكذا فمعظم الاحتياط النفطي العالمي سينضب في مدة أقصاها عشر سنوات، في حين أنّ العراق مرشّح لمضاعفة إنتاجه خلال نفس الفترة. ولعل هذه المعلومة الأخيرة كانت في ميزان بوش لدى اتخاذ قرار الغزو وتوقيته.

عام 2003 كان العراق أشد الدول عداء للولايات المتحدة وفي حالة حرب معها منذ 1991 ويستعمل اليورو في معاملاته ويساهم في أضعاف الاقتصاد الأميركي. وكان فوق كل هذا يعتبر فرنسا وروسيا شريكتيه الدوليتين كما كان الحال قبل ثلاثة عقود.

ومع اكتمال الاحتلال الأميركي للعراق أصبح بامكان واشنطن الدفع باتجاه إلغاء قرارات التأميم وعودة الاحتكارات الغربية.

ومن الخطوات الأميركية المستجدة بعد احتلالها بغداد اختيار بيتر ماكفرسون رئيس جامعة ميشيغان النائب السابق لوزير الخزانة الأميركي للمساعدة في ادارة وزارة المال العراقية، وللاشراف على أي صفقات ستعقدها وزارة النفط العراقية مع الشركات الدولية مستقبلاً. كما ذكرت صحيفة "فاينشال تايمز" البريطانية أن الولايات المتحدة كانت ستأمر باستئناف صادرات النفط العراقية لو لم يرفع مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية عن العراق وحتى "لو عارضت فرنسا وروسيا ذلك".

أثار الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 مخاوف دول أوبك التي سعت إلى خفض الانتاج لموازنة العرض والطلب في السوق خصوصاً في الفترة الممتدة من نيسان/أفريل وحتى أواسط صيف 2003 عندما يتقلص الطلب الغربي للبترول، ويؤدي

---

(1) من مقابلة أحمد زكي اليماني مع الجزيرة 11 حزيران/جوان 2003.

(2) الوسط 27 كانون الأول/ديسمبر 2003.

إلى انهيارات جديدة في الأسعار. وهدّد موقف أوبك وفرة الامدادات التي كادت تؤدي إلى هبوط غير صحي في الاسعار. وستواجه أوبك مشكلة اذا لم يتعاون العراق ومن ورائه أميركا في ترشيد الانتاج لمصلحة الجميع؛ ذلك أن واشنطن بذلت جهداً لاستئناف الانتاج إلى مستوى قبل الحرب. وقد يصل انتاج العراق إلى مستوى حصته خلال فترة ويمكنه عندها تجاوزها. فإذا زاد العراق انتاجه نصف مليون برميل يومياً عن حصّته فقد يمثل تحدياً للأسعار ويؤدي إلى خسائر لدول أوبك.

وكان الجيش الأميركي قد أعلن باكراً في نيسان/أفريل 2003 أنّ بإمكانه تهيئة حقول النفط العراقية لانتاج ثلثي الحصّة قبل الحرب خلال اسابيع. غير أنّ دراسات هندسية ظهرت في حزيران/جوان كشفت صعوبة استئناف الانتاج بشكل واسع. كما أنّ توسيع الانتاج يعتمد على تشكيل سلطة سياسية في العراق تستطيع التعاقد وأخذ القرارات. وحتى أواسط صيف 2003 وصل الانتاج العراقي إلى مليون برميل تقريباً. هذا الضعف في النتاج العراقي كان واضحاً للعيان. لقد أثبتت أوبك ديناميكية في التحرّك عندما اجتمعت في نيسان/أفريل 2003، وقرأت جيّداً عدم مقدرة الولايات المتحدة إرجاع العراق إلى السوق قبل أواسط صيف 2003. وهذا يعني أنّ الاسعار لن تهبط إذا حافظت الدول الأعضاء على مستويات إنتاجها حتى إشعار آخر. كما أنّ العراق عاجز عن تغطية حصّته قبل فترة طويلة. وهكذا أثبتت المنظّمة عام 2003 مقدرتها على ممارسة لعبة السوق بمهارة والاستفادة بتصدير أكبر كمّية ممكنة قبل عودة العراق بقوّة. ولم يتوقّف الأمر على قرارات مؤقتة بالمحافظة على الانتاج إذ إنّ عودة العراق المدعوم أميركيّاً يعني أمرين: إمّا الحصول على حصّة مميّزة تدفع الآخرين إلى التراجع وإمّا حرب أسعار يستعمل فيها العراق كميات إغراقية.

ولقد اعتُبِرت الفترة الفاصلة بين سقوط بغداد وعودة العراق الكاملة إلى السوق بمثابة آخر فرصة لأوبك، ذلك أنّ عقداً من العقوبات سدّ الأبواب على العراق بمنعه من استعمال سيادته النفطية وكبّل يديه ببرنامج النفط مقابل الغذاء. هذه العوامل الضاغطة منذ 1991، مكّنت دول أوبك من التمتّع بأسعار مرتفعة وبزيادة حصصها على حساب العراق الذي كان يُعتبر المصدّر الثالث في العالم بعد السعودية وروسيا الدولة غير العضو في أوبك.

ولقد وصل سعر البرميل في بداية العام 2003 إلى 35 دولاراً لينخفض بعد سقوط بغداد إلى 26 دولاًر. وللمحافظة على الأسعار سعت أوبك إلى ترشيد إنتاجها

في الفترة أيّار/ماي-حزيران/جوان إلى 23 مليون برميل يوميّاً بدل 26 مليون برميل أثناء الحرب، فكان الانتاج الوسطي عام 2003 هو 25 مليوناً في اليوم.

إنّ انهيار الاقتصاد العراقي الذي شهده العالم في أواسط العام 2003، كان نهاية مرحلة طويلة من الاحتضار تعود إلى العام 1980. إذ لطالما اعتُبِرَ العراق أغنى البلاد العربية من حيث امكاناته الطبيعية والبشرية. فهو ليس فقط مستودعاً ضخماً للثروة النفطية يعادل تلك الموجودة في السعودية، بل يمتلك أراضي زراعية خصبة للغاية ويعبره نهرا دجلة والفرات - من أكبر انهر العالم. أضف إلى ذلك ثروة بشرية تعتبر من أكثر الدول العربية علماً وكفاية. ولقد بلغ الناتج المحلي القائم للعراق عام 1960 (بأسعار 1980) ما يعادل 9 مليارات دولار. واستمر بالتزايد في الفترة الممتدة من 1961 حتى 1979 ليصل إلى 54 مليار دولار. وكان العراق في طريقه ليبلغ ناتجاً وطنياً يفوق الـ100 مليار دولار (فقط السعودية واسرائيل بلغتا هذا الناتج). ولكن ناتجه بدأ يتراجع بعد بداية الحرب مع ايران. وتدهور إقتصاده بعد العام 1991 إلى ما دون 40 مليار دولار، ثم تدهور خلال سنوات الحصار في عقد التسعينيات إلى ما دون 20 مليار دولار، ثم إلى 14 مليار دولار في نهاية العقد وقبل الغزو.

قبل عام 1990، اعتبر تقرير التنمية الدولية الذي يصدره البنك الدولي في واشنطن العراق من الفئة الثالثة بين الدول من حيث الدخل الفردي الذي فاق 3000 دولار. ثم هبط دخل الفرد إلى ما دون الألف دولار سنويّاً في أوائل التسعينيات، وسقط في السنوات التي سبقت الغزو الأميركي إلى حدود 500 دولار سنويّاً وهو مستوى في أدنى سلّم إحصائيات البنك الدولي، ما جعل العراق في الفئة رقم واحد، أي الفئة التي تضمّ أفقر شعوب الأرض مثل ليبيريا وسيراليون ومالي. كما أنّ كل مؤشرات التنمية (التربية والتعليم والصحة العامة والتغذية) انحدرت إلى مستويات تُقارن بأفقر الدول أيضاً.

لقد أعلنت الولايات المتحدة في أيّار/ماي 2003 عن استثمار 5 مليارات دولار (تُسترجع فيما بعد من عائدات النفط العراقي) لإعادة تأهيل قطاع النفط العراقي، في حين أنّ بإمكان أصحاب الكفاءة داخل العراق تنفيذ هذا التأهيل بنصف الكلفة. ولقد أعيد الانتاج إلى 5 . 1 مليون برميل في أواسط 2003 وإلى 25 . 2 مليون برميل في نهاية 2003. وكان الانتاج اليومي العراقي قد بلغ 5 . 3 مليون برميل عام 1991، حيث شكّلت عائدات النفط 95 بالمئة من صادرات العراق.

ولقد حدّد معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة المهمات المستقبلية للنفط العراقي في ظل الانتصار الأميركي، وهي تعويض الأضرار التي لحقت بحقول النفط بسبب النقص في أموال الاستثمارات وقطع الغيار والمعدات والصيانة غير الكافية، والتفاوض مع شركات نفط أجنبية على شروط اتفاقات تقاسم الانتاج للاستثمارات والعمليات في كل من حقول النفط الجديدة والقديمة. ووفّرت محاولات تأهيل وتطوير قطاع النفط العراقي عائدات مالية هامة رغبت الولايات المتحدة من خلالها سداد الديون العراقية وتكاليف شركات إعادة الاعمار، الأميركية بمعظمها، سداد مستحقّاتها من عوائد النفط.

وهكذا أصبح النفط العراقي مسؤولاً عن تسديد تكاليف الحرب التي بلغت 100 مليار دولار.

هيّأت الفترة التي تلت احتلال العراق لصراع اقتصادي طويل أبطاله الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن تبدأ ملامح هذا الصراع عام 2008 عندما يصل العراق إلى مستوى جيّد في الانتاج ربما ناهز ستة ملايين برميل في اليوم. وعندها سيمكن الولايات المتحدة الاتكال على مصادر نفطية خارج أوبك هي: روسيا وبحر قزوين وغرب أفريقيا، وبديهيّاً العراق الواقع تحت احتلالها. ومن ناحية أخرى سيزداد باضطراد اتكال آسيا (الصين والهند واليابان) على واردات النفط من دول الخليج (السعودية وإيران والكويت وقطر والبحرين والامارات). وتبدأ أوبك في خسارة موقعها العالمي الاحتكاري عندما يتمكّن العراق من الوصول إلى المقدرة الانتاجية المطلقة عام 2010 وهي 10 إلى 11 مليون برميل يومياً.

تقول دراسة صدرت في حزيران/جوان 2003 عن "مركز زايد للتنسيق والمتابعة":

"إنّ الهدف المُعلن لغزو العراق وهو نزع أسلحة الدمار الشامل وتدميرها هو هدف تعلم أميركا قبل غيرها أنّه تحقّق فعلاً قبل سنوات، وأن تغيير النظام العراقي والهيمنة على مقدرّات العراق خصوصاً النفطيّة هو الهدف الرئيسي"[1]. كما أظهرت الدراسة أن العراق يأتي في مسار الحزام الأمني الذي تقيمه أميركا والممتد من البلقان

(1) الحياة 28 آذار/مارس 2003.

حتى جنوب آسيا وشرقها، مروراً بمنطقة الخليج ومنطقة قزوين ووسط آسيا (أفغانستان) ووصولاً إلى الفيليبين وكوريا الجنوبية واليابان. كما أتاح احتلال العراق لواشنطن تواجداً عسكرياً واقتصادياً مؤثراً في الشرق الأوسط ساعد الادارة الأميركية في رسم سياستها تجاه الأصدقاء أو الأعداء.

خسائر الاقتصاد العراقي والعربي

قدّرت خسائر الدول النفطية من جراء غزو العراق عام 2003 بعشرات المليارات من الدولارات، كما أن الدول المجاورة للعراق خاصة سوريا ولبنان والأردن وتركيا تكبدت خسائر فادحة. وتعرّضت الدول العربية المنتجة للنفط إلى تراجع فادح في عائداتها بسبب تدهور الأسعار في الفترة الممتدة من 18 آذار/مارس وحتى 20 نيسان/أفريل 2003. فأدى انخفاض سعر البرميل بنحو 10 دولارات إلى هبوط العائدات بأكثر من 10 مليارات دولار، كما توقّف ضخ النفط العراقي بمعدّل 1.7 مليون برميل يومياً أسفر عن خسارة عوائد بقيمة 5 مليارات دولار في الفصل الثاني من العام 2003. أضف إلى خسائر العراق فقط في الفترة التي تلت بداية الغزو تعطيل الانتاج الاقتصادي في البلاد وشلّ الدورة الاقتصادية وإحداث المزيد من الدمار في البنية التحتية. كما أنّ مئات الشركات العربية التي صدّرت بضائع إلى العراق، أو التي كانت تستفيد من الحصول على سلع عراقية رخيصة ونفط عراقي بأسعار متهاودة عن السوق قد أصابتها أيضاً خسائر فادحة، وهذا ينطبق خصوصاً على لبنان وسوريا والأردن.

وتضرّرت أيضاً من الغزو الأميركي للعراق قطاعات السياحة في الدول العربية والقطاعات الحليفة كالطيران والنقل والمطاعم والفنادق والصناعات الحرفية. وكان الضرر فادحاً في هذه القطاعات في كل من تونس والمغرب وسورية ومصر ولبنان والأردن.

ويضاف إلى هذه الخسائر، التراجع في الانتاجية وانحسار الاستثمارات الأجنبية الموجّهة إلى البنى التحتيّة وعمليات الخصخصة في الدول العربية ومنها لبنان. ولقد قُدّرت الخسائر الاقتصادية الملموسة في الدول العربية بـ400 مليون دولار يومياً أو 25 مليار دولار في الأيام الستين الأولى التي تلت الغزو الأميركي. وقدّر إحسان أبو

حلقة[1] خسائر العرب الاقتصادية عام 2003 بـ 115 مليار دولار نصفها في دول الخليج، وهذا المبلغ يساوي 15 بالمئة من الناتج العربي العام البلغ 750 مليار دولار في السنة. وتتأرجح الخسارة بين 2 بالمئة من ناتج المغرب إلى 25 بالمئة من ناتج العراق. ولكن أبو حلقة تدارك هذه الأرقام وربطها بمدى الانفاق العربي على الشؤون العسكرية والأمنية والمهجّرين والنازحين، وكذلك تعطّل الموسم السياحي وقطاعات الانتاج. وهذه العوامل ارتبطت بفترة الغزو التي كانت قصيرة نسبياً.

ويعتقد الاقتصادي اللبناني سمير صبح أنّ الأردن كان البلد الأكثر تأثراً بعد العراق بالحرب الأميركية[2]. فمنذ حرب تحرير الكويت عام 1991، أصبح العراق المصدر الرئيسي للنفط بالنسبة للأردن، خاصة بعد العلاقة الجيّدة التي ربطت الملك حسين بصدّام حسين. وصنّف العراق جزءاً من الفاتورة النفطيّة الأردنية بأنّه مكرمة من صدّام حسين، وتمّ تسعير الجزء الباقي بأقل كثيراً من سعر السوق العالمية. كما اشترى العراق قبل الغزو 20 بالمئة من مجموع صادرات الأردن في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، بالاضافة إلى مشتريات أخرى كانت تُهرّب عبر الحدود وهي تشمل قطع الغيار بمختلف أنواعها وتجهيزات القطاع النفطي المحظورة بسبب العقوبات والتي كانت تؤمّن مداخيل هامة للاقتصاد الأردني تتجاوز ملياري دولار سنوياً، إذا ما أضيفت إليها صهاريج المشتقّات النفطيّة المهرّبة عبر الحدود وبعلم الجمارك الأردنية، كما يشير سمير صبح.

هذا الوصف المختصر لحجم الفوائد التي جناها الأردن من تجارته مع العراق يكشف مدى الخسائر التي تعرّض لها بموجب الغزو الأميركي والتي بلغت بضعة مليارات في السنة، والتي أدّت إلى تقلص في حجم الاقتصاد الأردني. ولقد بادر الأردن إلى الطلب من دول الخليج المساعدة ليتمكّن من مواجهة الأزمة الاقتصادية علماً أنّ ديون الأردن تجاوزت 7 مليارات دولار عام 2002، وأنّه اضطر إلى شراء النفط بسعر السوق بعد إغلاق المصدر العراقي. كذلك وعدت الولايات المتحدة بالمساعدة إضافة إلى المساعدة المالية السنوية والمقدّرة بـ500 مليون دولار بموجب اتفاقات وادي عربة مع إسرائيل التي أشرفت عليها الولايات التحدة.

---

(1) الحياة 4 آذار/مارس 2003.

(2) الحياة 10 نيسان/أفريل 2003.

ورغم أنّ الأردن بدا ظاهرياً أكثر تعرّضاً للمخاطر السلبية، إلا أنّ مصر بلد السبعين مليون مواطن ربما دفعت الثمن الأكبر للوضع المتأزم في الشرق الأوسط منذ أواسط التسعينيات. فمنذ اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحاق رابين عام 1995 على أيدي متطرّفين يهود وصعود اليمين المتشدّد بزعامة بنيامين نتنياهو، بدأت عمليّة السلام في الشرق الأوسط تتدهور وعانت اقتصاديات المنطقة بشكل لافت وواضح. وزاد في تدهور هذه الاقتصاديات انفجار انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أيلول/سبتمبر 2000 ووصول أكثر الاسرائيليين تطرّفاً إلى السلطة بقيادة آرييل شارون بطل مجزرة صبرا وشاتيلا ومنفّذ عملية اجتياح لبنان عام 1982. حتى قبل غزو العراق كانت مصر تعاني من أزمة اقتصادية إلى أخرى رغم المساعدات الأميركية الكبيرة.

وفي بداية العام 2003، سعت الحكومة المصريّة إلى تحسين الأمور فأبدت مرونة في تخفيض سعر الجنيه المصري في سوق القطع، وفاوضت صندوق النقد الدولي، وحصلت على مساعدات أميركية فورية بقيمة 1 . 2 مليار دولار كدفعة مبكّرة من المساعدات السنوية المترتّبة على اتفاق كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل. ولكن كل هذه الاستعدادات لم تساعد في دعم الاقتصاد المصري حيث وصل الدين العام إلى مستوى مئة بالمئة من الناتج المحليّ القائم واستمر عجز الخزينة في التصاعد، كما ازدادت البطالة في صفوف الشباب المصري وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي. ولقد سجّلت القطاعات الاقتصادية تراجعاً وخاصة التجارة الخارجية والسياحة والتصنيع والاستثمار العربي والأجنبي وتراجعت إيرادات قناة السويس. وكالأردن، طلبت مصر مساعدات عربية، كما طلبت من ليبيا مساعدات مالية طارئة بقيمة 200 مليون دولار.

وكذلك تُعتبر سورية من الدول الأكثر تضرّراً من جراء غزو العراق، وخاصة الخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأميركية في نيسان/أفريل 2003. كما أنّ حجم خسارة السوق العراقية شكّلت ضربة موجعة للاقتصاد السوري الذي اتكل منذ عقد من الزمن على العلاقات الاقتصادية مع العراق ولبنان ولكن بدرجة أكبر مع العراق بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد عام 2000، حيث بلغت العائدات السوريّة من التجارة مع العراق ما يزيد عن ملياري دولار في السنة. وكذلك عائدات هامة من أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية

بمرفأ بانياس، والذي أدى إقفاله عام 2003 إلى خسارة هامة لمصدر العملات الصعبة، ما دفع سورية إلى تقليص مشترياتها الأجنبية. ولقد ذكرت وسائل الاعلام[1] أنّ العراق أمدّ سورية عبر أنبوب النفط المشترك في العامين 2000 و2001 كميّة بلغت 200 ألف برميل يوميّاً من خام البصرة الخفيف، فاعتمدت سورية على النفط العراقي للاستهلاك المحلي وزادت تصديرها من إنتاجها الذاتي إلى أوروبا. وإذا أضفنا إلى هذه الخسارة واقع تردّي القطاع السياحي بشكل عام في المنطقة وتجمّد حركة الاستثمارات والضغوط الأميركية التي تصاعدت في الأشهر الستّة الأولى للعام 2003 لأدركنا عمق الأزمة الاقتصادية السورية.

ولكنّ الضغط الأميركي على سورية في ربيع 2003، رافقه توقيع شركات أميركية لعقود استثمارية في قطاع النفط السوري في حزيران/ جوان 2003، وذلك لاكتشاف وتطوير النفط والغاز في شمال شرقي سورية لمدّة 15 سنة.(الشركات الأميركية هي (Devon, Gulfstream). ولقد قامت "شركة النفط السورية" بتطوير هذا الحقل منذ العام 1974 حتى وصل إنتاجه 120 ألف برميل يوميّاً، في منطقة باتت تتمتّع ببنية تحتيّة جيّدة من منشآت لانتاج ومعالجة وتخزين ونقل النفط إلى مرفأي بانياس وطرطوس. وحتى العام 2003، ملكت سورية مصفاتي نفط في بانياس وحمص بطاقة تكرير إجمالية هي 240 ألف برميل يوميّاً. وهناك مشروع لبناء مصفاة ثالثة في دير الزور. ولكن العلاقات السورية الأميركية تدهورت مجدداً في خريف 2003، حيث صادق الكونغرس الأميركي بالإجماع في 8 تشرين الأول/أوكتوبر على قانون محاسبة سورية الذي يدعو الإدارة الأميركية إلى فرض عقوبات اقتصادية ومقاطعة الشركات الأميركية للاستثمار في الاقتصاد السوري. سبق هذه الخطوة غارة عسكرية إسرائيلية على موقع غرب دمشق، هو الأول من نوعه في العمق السوري منذ حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973.

ووصل مجموع ما أنتجته سورية عام 2002 إلى 600 ألف برميل يوميّاً. وتتراوح المدّة الزمنية لنضوب الاحتياط السوري 10 سنوات، ولكن دراسات وزارة النفط السورية تشير إلى احتياط مستمرّ لمدة 40 سنة بمستوى الانتاج اليومي للعام

(1) 29 أيار/ماي 2003.

2001. وذلك أنّ الحكومة السورية سعت إلى تطوير الحقول والتركيز على الغاز الطبيعي لاستعماله في انتاج الكهرباء بدل الفيول أويل.

كما تواصل التبادل التجاري بين البلدين بعد نهاية الحرب بحريّة أكبر من السابق. وكانت العلاقات بين سورية والعراق قد تدهورت وانقطعت عام 1979، كما شاهدنا في الفصول السابقة، بعدما كانت على وشك التحوّل إلى وحدة بين البلدين في ذلك العام. وبقيت مقطوعة طيلة الحرب العراقية الايرانية، التي ما أن انتهت حتى عاد صدّام إلى منافسة سورية في لبنان عامي 1988 و1989. ثم كان غزو الكويت وبعده حرب الخليج والحصار وحرب الاستنزاف. ولكن الغيوم انقشعت فجأة عام 1997 بعد انقطاع دام 18 سنة وتطوّرت العلاقات الاقتصادية وفُتحت الحدود أمام أصحاب الاعمال من البلدين وأُقيمت مراكز تجارية في بغداد ودمشق لتسهيل شحن البضائع. كما عاد في آب/أوت 2000 خط السكة الحديد بين حلب والموصل إلى العمل بعد توقّفه منذ 1979، وخرقت سورية الحصار الجوي فسيّرت خط طيران بين البلدين، وتمّ الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرّة وتوقيع عقود كبيرة. وعندما بدأ الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس 2003، كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في أوجها إذ أعطت الحكومة العراقية لسورية الأولوية كمصدر لاستيراد حاجاتها من السلع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. فزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عن 5 مليارات دولار من جراء التجارة الحدودية والنفط العراقي ومنطقة التجارة الحرة في التبادل الكثيف للبضائع .

أمّا بالنسبة للبنان، ففي نهاية العام 2002 وبداية العام 2003 دأب المسؤولون في بيروت على التخفيف من التأثير السلبي للغزو الأميركي للعراق على الاقتصاد اللبناني. ولكن لبنان جزء من المنطقة وهو يعاني أساساً من أزمة حادة راوحت مكانها منذ نهاية حربه الأهلية عام 1990. فبلغت ديونه خلال عقد من الزمن 33 مليار دولار، وفاقت البطالة 15 بالمئة من قواه العاملة في حين تفاقمت ظاهرة الهجرة لاسيما في أوساط الكادرات العلمية.

ولم تكن أهمية السوق العراقية والعلاقات مع العراق بالنسبة للبنان أقل من دول الجوار. فالسوق العراقية استوعبت 45 بالمئة من الصادرات اللبنانية التي بلغت مليار دولار عام 2002، كما أنّ ودائع العراق في المصارف اللبنانية ربما فاقت المليار دولار، وهي نسبة مهمة من مجموع الودائع في القطاع المصرفي اللبناني. ولم تخلُ

الشهور التي سبقت الغزو الأميركي من وفود اقتصادية لبنانية تزور بغداد لتطوير العلاقات، حيث وصلت قيمة الاستثمارات اللبنانية في العراق خلال أشهر 150 مليون دولار وكانت في طور الازدياد. أمّا في مسألة المالية العامة فلقد عكف لبنان منذ عشر سنوات قبل الحرب على خصخصة عدد من شركات القطاع العام والمرافق العامة. ولكن الحرب قلّلت من فرص الحصول على عروض جدّية؛ لقد أملَت الحكومة اللبنانية في ورقة باريس عام 2002 في الحصول على خمسة مليارات دولار من جراء عمليات الخصخصة لتخفيف النمو المتصاعد في الديون العامة وتقليص العجز في الخزينة. وهكذا يبدو أنّ التفاؤل السطحي الذي خرج به المسؤولون، ومنهم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن استفادة لبنان من هذه الحرب عبر هجرة خليجية سياحية واستثمارية إلى لبنان قد انقلب إلى كارثة إقتصادية على لبنان والعرب.

المستقبل



18

مستقبل الاقتصاد العراقي

مشروع مارشال وديون العراق

في السنين التي ستلي عام الغزو لن يستطيع العراق أن يعالج أموره بنفسه في ظل ناتج محلي قائم لا يزيد على 20 مليار دولار (أكبر من ناتج لبنان الصغير بقليل)، وديون بلغت 150 مليار دولار، وتعويضات لدول أخرى بقيمة 300 مليار دولار، وفاتورة إعمار تتراوح بين 150 و300 مليار دولار. هذا السيناريو يعني أنّ الشعب العراقي لن يباشر في التمتّع بثروته كاملة قبل العام 2025. ولكن طبعاً هذا السيناريو يُعتبر الأسوأ، إذ إن الديون يمكن إعادة جدولتها أو شطب بعضها، وأموال الاعمار يمكن أن تخلق آلاف الوظائف للعراقيين، والناتج المحلي يمكن أن يتضاعف خلال سنوات في ظل معدلات نمو قد تصل إلى 20 بالمئة في السنة.

ويعتبر جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي أنّ مستقبل الاقتصاد العراقي بعد الحرب سيكون زاهراً، وبأنّ معدلات النمو يمكن أن تصل إلى 7 و10 بالمئة سنويّاً خلال خمس سنوات. ولكن ذلك يتوقّف على القدرة في تنويع القاعدة الاقتصادية للعراق وعدم اتّكاله كالسابق على سلعة واحدة هي النفط[1]. وقدّر وولفنسون كلفة

---

(1) الحياة 29 نيسان/أفريل 2003.

إعادة إعمار العراق بنحو 3 مليارات دولار سنويّاً لعشرة سنوات. وهذا يعني توافقاً دوليّاً على جمع هذه الأموال في الأسواق العالمية ليتمّ استثمارها في بناء العراق. وحتى يتمّ هذا الأمر لا بد من وضع خطة دوليّة لتأجيل أو إعادة هيكلة أو جدولة ديون العراق. وذكر وولفنسون أنّ سرعة الاعمار تتوقّف على تأمين هذه الأموال وكذلك على حجم عائدات النفط العراقي سنويّاً. وأكدّ وولفنسون على أهميّة جمع الأموال لبناء العراق حتى يستطيع البلد النهوض وإعادة تأهيل بنيته الصحية والتربوية التي تدمّرت بشكل كامل تقريباً خلال ربع قرن من الحروب.

وعدا تخمينات البنك الدولي المتواضعة، لم يحصل اتّفاق دولي دقيق حول تكاليف الاعمار. فتقديرات بريطانية وأميركية وضعت تكاليف الحرب على العراق وإعادة الاعمار بين 150 و400 مليار دولار يتمّ تأمينها من مصادر التمويل الدولية وعائدات النفط العراقي. أمّا أبحاث جامعة يال الأميركية فلقد ذكرت سيناريوهات إعمار تتراوح كلفتها بين 25 مليار دولار و100 مليار دولار. فيما قدّرت أبحاث جامعية أوسترالية الكلفة بنحو 500 مليار دولار لترميم البنية التحتيّة وإعادة بناء قطاعات التعليم والصحة والادارة العامة والجيش وقوى الأمن وغيرها. وقطاع النفط العراقي بمفرده قد يحتاج إلى استثمارات بحجم 50 مليار دولار ليتمّ تطويره بالكامل حتى يصل إلى إنتاجية مرتفعة عام 2010. وقدّر الخبير المالي اللبناني جورج قرم الكلفة بـ 35 مليار دولار استناداً إلى تجربة لبنان. أمّا هذا التفاوت الكبير في التقديرات فيعود إلى عدد من السيناريوهات التي تتوقف على عدّة عوامل أهمّها:

الفترة التي سيحتاجها العراق لاستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار وعلاقة ذلك بالحاجيات المالية لتكاليف حفظ السلام. فإذا استتب الوضع خلال ثلاث سنوات، يمكن انطلاق مرحلة النقاهة والنمو. أمّا إذا احتاج العراق إلى قوى أجنبية لمدّة عشر سنوات فالتكاليف ستصبح أعلى.

مسألة توصّل المجتمع الدولي إلى اتفاق على مشروع مارشال جديد للعراق يقتضي جدولة ديون العراق الخارجية وتأكيد الالتزامات بتمويل إعادة الاعمار. ورغم أنّ عدّة دول قد التزمت بمنح العراق مبالغ ومساعدات تبلغ قيمتها 2.2 مليار دولار إلا أنّها لن تشكّل مصادر لإعادة الاعمار. بل إنّ الولايات المتحدة سعت إلى مؤتمر دولي للمانحين باشراف برنامج التنمية في الأمم المتحدة والبنك الدولي لتوسيع المساهمة الدولية.

وتتراوح ديون العراق الخارجية بين 100 و150 مليار دولار، وهناك عدّة هيئات دولية مؤهلة للنظر في أمر الديون وإعادة هيكلتها أو جدولتها ومنها "نادي باريس" الذي يضم الدول الصناعية الرئيسية في العالم حيث المقرات الرئيسية للمصارف الكبرى. ولكنّ اللجوء إلى مساعدة نادي باريس يفترض وجود حكومة عراقية مسؤولة توقّع اتفاقاً وتتفاوض مع الدول. كما أنّ نادي باريس بحاجة إلى تلمّس الأجواء الملائمة بأنّ الاقتصاد العراقي أصبح في طور النقاهة وأنّ إنتاجه يعد بفوائض تسمح بتسديد الديون مستقبليّاً.

وهناك أطراف عديدة أقرضت العراق أهمّها دول الخليج العربية (55 مليار دولار) وفرنسا وروسيا (12 مليار دولار)، ودول نادي باريس (21 مليار دولار) ومصارف وشركات خاصة (8 . 4 مليار دولار) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (1 . 1 مليار دولار). ولصندوق النقد العربي ديون أيضاً قيمتها مليار دولار تقريباً بدون فوائد أقرضها للعراق عام 1988.

فإذا حصل اتفاق دولي على إعادة جدولة ديون العراق (وليست "إعادة هيكلة" التي لا تتضمّن تسامحاً أو شطباً)، فإنّ المفاوضات يمكن أن تنظر في خمسة سيناريوهات:

أولاً، شطب قسم من ديون العراق تقوم به دول سيادية وليس شركات. وفي هذه الحالة قد تتطلّع الولايات المتحدة إلى الدول العربية وفرنسا وروسيا ودول أخرى "للتّبرع" بقسم من ديونها.

ثانياً، إعادة جدولة هذه الديون ما يؤجل استحقاقها إلى ما بعد العام 2010، مع شروط فوائد سهلة. وهذا ما يمنح العراق فرصة نقاهة يكون قد استعاد خلالها نشاطه الاقتصادي ومقدرته على الدفع.

ثالثاً، تحويل جزء من الديون إلى أسهم في الاستثمارات العراقية (وهذا ما طلبته الكويت مثلاً).

رابعاً، وهذا مستبعد، الشطب الكامل للديون على أساس أنّ دولة العراق قد زالت وظهر مكانها كيان جديد. وهذا السيناريو غير واقعي لأنّ الدولة العراقية (قديمة أو جديدة) بحاجة إلى مصداقية في أسواق المال لتستطيع تمويل مشاريعها وتنويع استثماراتها، وكذلك إبداء حسن النيّة بتسديد ما عليها للمصارف والشركات في المرحلة الأولى، لأنّها ستحتاج إلى اللجوء إليها مراراً. وهذا التسديد للمصارف

والشركات هو سيف ذو حدّين. ففي حين وصلت قيمة السندات العراقية المتداولة في أسواق المال الثانوي إلى 19 سنتاً من كل دولار من قيمتها الاسمية على الكوبون (بسبب الحروب والحصار وفقدان الأمل في التسديد)، فإنّ بدء الحكومة العراقية تسديد مستحقات الديون سترفع الطلب على هذه السندات وتدفع قيمتها إلى الارتفاع. ويتوقّع الاقتصادي الأردني هنري عزّام أن يدفع العراق 75 سنتاً عن كل دولار من القيمة الاسمية.

وبالاضافة إلى الديون العراقية الخارجية هناك مسألة التعويضات المستحقّة لكل من الكويت وإيران بالدرجة الأولى، ولدول أخرى، والتي تقدّر بـ200 مليار دولار وربما 300 مليار دولار. ولكن مسألة التعويضات هي من مهام الأمم المتحدة وليس نادي باريس. ولقد أكّدت واشنطن للكويت في أواخر حزيران/جوان 2003 أنّها ستدعم حصول الكويت على بقية التعويضات من العراق والتي كانت تقبضها قبل غزو العراق من صندوق النفط مقابل الغذاء. وبالفعل، أقرّت الأمم المتحدة في حزيران/جوان 2003 أنّها ستستمر في دفع التعويضات وأقرّت مبلغ 3 . 2 مليار دولار لدفعه للدول التي تقبض تعويضاً من العراق.

وتعتبر الكويت أنّها ما زالت تستحق مبلغ 20 مليار دولار من العراق تعويضاً عن خسائر القطاع النفطي الكويتي جراء الاحتلال العراقي من آب/أوت 1990 إلى آذار/مارس 1991. وطلبت الكويت أن يُعتبر هذا المبلغ جزءاً من الاستثمارات التي سيتم إنفاقها من عائدات نفط العراق في قطاع النفط بحيث تُصبح الكويت شريكة في عائدات الاستثمار.

ولقد وضعت روسيا شرطاً لتساهلها في مسألة الديون العراقية المستحقة لها والبالغة 8 مليارات دولار، وهو أن تحترم واشنطن مصالحها في العراق وخاصة عقودها النفطيّة الموقّعة قبل الحرب. ومن ضمن الشروط السماح للشركات الروسية المشاركة في مشاريع إعادة إعمار العراق وعودة شركات النفط الروسية إلى الاستثمار في الحقول العراقية. ويبدو أنّ روسيا حفظت لنفسها دوراً في لقاء نادي باريس للتداول في شؤون الديون العراقية مع جميع الأطراف رغم أنّ هذا النادي يقتصر على الدول الغربية الغنيّة. ذلك أنّها عرضت التفاوض على جدولة الديون مع أي حكومة عراقية. وكان بول ولفوفتز قد طلب من روسيا وفرنسا وألمانيا، وهي دول مناهضة للحرب الأميركية على العراق، شطب ديونها المستحقة على العراق.

ولقد لخّص هنري عزّام مستقبل المالية العامة العراقية المرتبطة طبعاً بأدائه الاقتصادي، في السنوات العشر المقبلة[1]، فرأى أنّ ميزانية الحكومة ستعاني من العجز لفترة طويلة وأنّ العجز سيكون في أحسن الأحوال وفي ظلّ استقرار أسعار النفط ما بين 3 مليارات دولار و9 مليارات سنوياً. ذلك أنّه في غياب قيام قطاعات صناعية هامة خارج قطاع النفط وفي غياب المبادرات الخاصة، ستبقى الدولة، كما كانت خلال الأربعين سنة الماضية، المموّل الرئيسي للمشاريع الاستثمارية في العراق لسنوات عديدة، وستضطر أن تنفق مبالغ كبيرة مصدرها عوائد النفط.

وتشتمل النفقات الحكومية في عراق ما بعد الغزو على الخدمات والاستثمارات في البنية التحتية التي من المتوقع أن تبلغ 5 . 22 مليار دولار عام 2004 ثم ترتفع تدريجياً لتصل إلى 7 . 32 مليار دولار عام 2010. ويتضمّن الانفاق العام رواتب وأجوراً لحوالي 5 . 2 موظّف بقيمة 200 مليون دولار عام 2004 لتصل إلى 800 مليون دولار عام 2010. في حين تبلغ قيمة الانفاق العام على السلع والخدمات 8 . 2 مليار دولار عام 2004 وترتفع إلى 2 . 10 مليار عام 2010. أمّا عن النفقات الاستثمارية فيتوقّع عزّام أن تشكّل 30 بالمئة من إجمالي الموازنة العامة. فترتفع هذه النفقات من 7 . 6 مليار دولار عام 2004 إلى 8 . 9 مليار دولار عام 2010 لتغطية كلفة إعادة إعمار البنية التحتية.

أمّا من ناحية واردات الدولة، فيرى عزّام أنّ التطوّر المضطرد في إنتاج النفط حتى عام 2010، سيرفع من قيمة عائدات النفط من 14 مليار دولار عام 2004 إلى 35 ملياراً عام 2010، منها 3 مليارات تكاليف تشغيل المنشآت النفطية ومقطوعات الشركات الأجنبية، التي ستبلغ عام 2010، 8 مليارات دولار. ويتوقّع عزّام أيضاً أن تحقّق الضرائب الجمركية على حركة الاستيراد مليارات الدولارات للخزينة العراقية، فترتفع إيرادات الحكومة من 14 ملياراً عام 2004 إلى 36 ملياراً عام 2010. وهذا يعني معدّل نمو اقتصادي سنوي مقداره 5 . 22 بالمئة في الفترة الممتدة من 2004 حتى 2010.

وفي ظلّ العجز، سيستمر النمو في الديون الحكومية التي قدّرها عزام بـ116

(1) الحياة 30 أيار/ماي 2003.

مليار دولار ووزعها كالتالي: 71 ملياراً هي ديون بشكل أقساط مستحقة (كوبونات)، و45 مليار دولار فوائد متراكمة. ولكن عزّام يتوقّع أيضاً أن يسعى العراق إلى شطب حوالي 80 بالمئة من ديونه، ليتراجع إجمالي الدين إلى 2 . 23 مليار دولار، يستطيع أن يسدّدها خلال عشر سنوات بمعدّل 3 . 2 مليار دولار سنوياً. وفي ظلّ أزمة المالية العامة التي ستستمرّ لسنوات، لا يرى عزّام أن الشعب العراقي سيشعر بتحسّن كبير في مستوى المعيشة قبل 2010، عندما يكون القطاع الخاص قد نما وأصبح مسؤولاً عن 50 بالمئة من القطاعات الاقتصادية في العراق.

ولكن ما سيساعد في تخفيف كاهل المالية العامة هو بند في قرار 1483 حول رفع العقوبات يقضي بأن لا تزيد نسبة ما يتمّ اقتطاعه من العائدات النفطية عن 5 بالمئة كتعويضات مستحقّة على العراق من حرب الخليج عام 1991. وذلك بدلاً من نسبة 25 بالمئة التي كانت تستقطع سابقاً تحت برنامج النفط مقابل الغذاء. كما منح القرار الحصانة لايرادات العراق النفطية ضد دعاوى قانونية قد تُقام ضدّها وضد أي قرار بحجز هذه العائدات. وأسّس القرار 1483 لمجلس استشاري يتألّف من ممثلين عن الأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي. كما أعلن نادي باريس عن إعادة جدولة الديون العراقية لأعضائه والبالغة 21 مليار دولار استجابة للقرار 1483. (انظر جدول 14 في الملحق الاحصائي).

وهكذا يتوقّع عزّام عن طريق شطب نسبة كبيرة من الدين وإجراءات القرار 1483 أن تنخفض التزامات الفوائد على الدين العراقي من 5 . 2 مليار دولار سنة 2004 إلى مليار واحد عام 2010. ويتوقّع أن ينجح العراق في بدء محو عجز الخزينة ابتداء من العام 2007.

كما أنّ الشركة الأميركية "ماكينزي" قدّمت ورقة لمؤتمر "التجارة مع العراق" في عمّان في الأسبوع الأول من حزيران/جوان 2003 جاء فيها أنّ على العراق أن يحقّق نسبة نمو سنويّة في اقتصاده تبلغ 10 إلى 13 بالمئة ولعشر سنوات كي يخرج من أزمته الاقتصادية والمالية. وإنّه لتحقيق هذه النسبة سيحتاج إلى استثمارات تبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولارات، أو على الأقل 250 مليار دولار، في البنية التحتية وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطوير علاقاته الاقتصادية مع العالم. وإنّ

قطاع النفط بمفرده يحتاج إلى 35 مليار دولار. وقدّرت الدراسة أنّ نسبة الدين العراقي إلى الناتج المحلي تراوحت بين 250 بالمئة و450 بالمئة. وتساءلت الدراسة عن مقدرة العراق على جذب الاستثمارات والقروض في ظل نسبة المخاطر الكبرى فيه على المستثمرين. وهذا تساؤل وجيه في ظل استمرار المقاومة العراقية للاحتلال.

اتجاه الاقتصاد الجديد

إنّ وضع العراق تحت إدارة أميركية مباشرة لا يعني أنّ هذه الادارة ستقوم بكل شيء لاعادة بنائه وتحقيق ازدهار ورفاهية شعبه. فالكادرات المحليّة هي التي تتولّى تنفيذ الأعمال العمرانية في حين تتعاقد الادارة مع مئات الشركات العراقية والعربية والأجنبية للقيام بكافة الأعمال. وطبعاً ستتكل هذه الشركات على عراقيين محليين للقيام بمهامها بدل النفقات الباهظة لاستيراد الاجانب. إنّ هذه المرحلة التي ستمتدّ لعدة سنوات والتي ترافقها أكبر عملية إنفاق في الشرق الأوسط ستسفر عن ولادة طبقة وسطى عراقية جديدة تختلف عن تلك التي واكبت العهد المَلَكي والعهد البعثي، وإلى مواقع قوى اجتماعية جديدة خاصة إذا استندت المشاريع إلى طاقات عراقية بصرف النظر عن الانتماءات العرقية والدينية. كما أنّ أيّ إدارة للعراق سواء كانت عراقية أو أميركية يجب أن تنظر ليس فقط إلى تفاصيل إعادة الاعمار بل أن تسأل وتجيب عن أي اقتصاد للعراق ما بعد الحرب؟ هل هو نظام اقتصادي حرّ بعيد عن التوجّه الاشتراكي؟ وهل سيستمر في الاعتماد على النفط فيبقى اقتصاداً ريعياً؟ وهل سيعطي المسؤولون أهميّة لتنمية قطاعي الزراعة والصناعات البديلة عن النفط في بلد لطالما تحدّث المراقبون عن طاقاته البشرية والطبيعية التي تؤهله لتنويع مصادر دخله؟[1].

يجيب عن هذا السؤال مستشار الأمم المتحدة في شؤون التخطيط الاقتصادي صبري زاير السعدي (الحياة 11 نيسان/أفريل 2003) بأنّ على العراق الجديد تأمين شرطين رئيسيين لزيادة النمو الاقتصادي ومحو البطالة وهما زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة موارد الخزينة من ضرائب على النشاط الاقتصادي من خارج القطاع النفطي. ويضيف: "يظهر تحليلنا التاريخي للتجربة العراقية أن النفط والتنمية

---

(1) روجر أوين في الحياة 20 نيسان/أفريل 2003.

والديموقراطية هي العناصر الرئيسية في الاقتصاد السياسي. وتكشف التجربة أن العمل بالسياسات الاقتصادية المتجانسة أو الفاعلة بقي غائباً منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921". ويشير السعدي إلى صعود دور الدولة العراقية في أواسط الخمسينيات من القرن العشرين مع تزايد عوائد النفط، ولكن هذا كان غير كافٍ لبناء الاقتصاد العصري المتنوع. كما أنّ الفترة الممتدّة من العام 1953 وحتى 2003 شهدت اقتصاداً متّكلاً على الانفاق العام من عوائد النفط فلم تتغيّر هذه القاعدة. وأصبحت السلطة هي الاقتصاد والاقتصاد هو السلطة، فالسلطة هي رب العمل الرئيسي وهي الممول لأوجه النشاط الاقتصادي والعائل الوحيد. وأشار السعدي إلى الدور الاقتصادي لحكومة البعث منذ أوائل السبعينيات في التصرّف بإيرادات النفط مع ممارسة واسعة للاضطهاد السياسي. فانتشرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتضاءل دور القطاع الخاص وانكمشت الطبقة الوسطى.

وتعرّض الاقتصاد العراقي للتعرية الكاملة في آب/أوت 1990 عندما فرض مجلس الأمن الحظر الاقتصادي وحرم النظام من عوائد النفط، المصدر الرئيسي للدخل القومي الذي تلعب فيه الحكومة دور الموزع، وتوقّفت حركة التجارة الخارجية التي كانت تؤمّن للعراق جميع احتياجاته تقريباً من أغذية وسلع استهلاكية ومواد صناعية. فانفجرت الأزمة الاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى الحضيض.

ويقترح السعدي مشروعاً اقتصادياً للعراق الجديد يبدأ بمنح الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطن، ويفترض تنفيذ إجراءات لمعالجة المشاكل الملحّة والطارئة كتوفير السلع والخدمات الضرورية. وكذلك اعتماد سياسات عامة تحدّ من البطالة والتضخم والفقر. وتلعب الحكومة دور المستثمر في البنية التحتية وفي الخدمات والمرافق الحيوية من توفير الكهرباء والمياه ومرافق الصرف الصحي وبناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات. وكذلك إنشاء مؤسسات تعليمية عالية وإقامة نظام ضرائبي يحقق العدالة الاجتماعية ويؤمّن مداخيل منوّعة للخزينة العامة.

وينادي السعدي بتحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال وتطبيق سريع لبرامج الخصخصة لبيع مؤسسات عامة ستكون أكثر إنتاجية في يد القطاع الخاص. أمّا ما تبقى من مؤسسات التصنيع الحربي فيجب العمل على نقلها إلى التصنيع المدني. ودعا إلى إصلاح الادارة العامة وقيام نظام مصرفي وسوق مالية وتنفيذ برنامج الخصخصة وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية. واعتبر السعدي أنّ بناء العراق الجديد يقتضي

اتباع لامركزية اقتصادية إنمائية في البلاد على مستوى المحافظات تسمح بالانماء المتوازن وبدعم الممارسات الديموقراطية وخاصة الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق. ولكن على النظام الفدرالي أن يسمح للدولة المركزية أن تحافظ على الموارد الطبيعية من نفط وغاز وأراضٍ ومياه وحقوق الانتفاع من الفضاء والمياه الاقليمية وبقية المصادر وصيانة الحدود الدولية والتجارة الخارجية. وهكذا تقوم الدولة المركزية بصياغة السياسة الاقتصادية الكليّة لكل المواطنين.

وفي الولايات المتحدة ثمّة مؤسّسات للاستشارات المالية تعمل في وضع مئات الخطط والدراسات للحكومة الأميركية وللشركات والمصارف حول مستقبل الاقتصاد العراقي. فتتضمّن دراساتها حجم إعادة الاعمار وكيفية الدفع وكيفية إلغاء الديون العراقية والجانب القانوني للعقود مع العراق، وكذلك موضوع خصخصة القطاع النفطي في العراق.

ويدعو آرييل كوهين من معهد هيرتيج اليميني في واشنطن إلى نظام اقتصادي حر في العراق يتحرّر من التأميم وسياسة التوجيه وتنفيذ إصلاح هيكلي جذري عبر الخصخصة لقطاعات الاقتصاد المختلفة، مروراً بعدّة خطوات:

1 ـ إنشاء قانون عصري يُقرّ حقوق الملكية ويساعد في عمليّة الخصخصة (حق الأفراد والمؤسسات الخاصة في امتلاك شركات وعقارات إلخ). وتهيئة موجودات الدولة من مرافق عامة خدماتية ونقل وأنابيب وطاقة لبرنامج خصخصة.

2 ـ في الاقتصاد الكلي، رفع القيود عن الأسعار (سياسة الدعم مثلاً) خاصة في قطاعات الخدمات والطاقة، وتحقيق موازنة عامة ترافق ضرائب وتعرفات متدنيّة وتلجم التضخّم المالي.

3 ـ تحرير التجارة الخارجية وتوسيعها مع دول أخرى، والسعي للالتحاق بشكل فعّال بالمنظمات الاقتصادية الدولية لا سيما منظمة التجارة العالمية.

4 ـ توظيف مغتربين عراقيين يتكلّمون العربية ويحملون مهارات وشهادات من دول غربية وأصحاب خبرة في الشؤون المالية والقانونية والتجارية وذلك لاشغال مناصب اقتصادية رئيسية في البلاد.

ولهنري عزّام رؤية في نواحي نمو الاقتصاد العراقي الذّي يتوقّع أن يكون للقطاع العام دور رئيسي في نهوضه لفترة طويلة، بشرط أن تساهم الشركات العربية

والأجنبية في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وخاصة في قطاع النفط. فالعراق يحتاج إلى ترميم وإعمار المنشآت النفطية من مصافٍ ومحطات وأنابيب ومحطات الطاقة والصرف الصحي والمياه وقطاعات الاتصال والادارات العامة والخدمات الاجتماعية والمدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات والمرافىء والمطارات والطرق. وكذلك إلى بناء الجيش الوطني وقوى الأمن في ظلّ فكفكة القوى العسكرية والأمنية التي حفظت نظام صدّام حسين (من حرس جمهوري ومخابرات عامة وخاصة، إلخ). ولا يعتقد عزام أنّ الترميم وإعادة الاعمار يكفيان إذا كان الهدف بناء اقتصاد عراقي حديث، بل هناك حاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير قطاعات غير النفط حيث يكون للقطاع العام الدور الرئيسي فيها، مثل قطاعات المصارف وأسواق المال والخدمات والتأمين والتصنيع والتعليم الخاص والسياحة والخدمات والتكنولوجيا. ولكن هذا لا يلغي دور الدولة الأساسي في خلق البنية التحتيّة المناسبة من خدمات عامة وطرق ومواصلات واتصالات وقوانين وتشريعات لخلق بيئة استثمارية تمنح حقوقاً حديثة لأصحاب الأعمال وتضمن الملكية والحقوق التجارية. القطاع العام يمنح الاستقرار المالي والنقدي والسياسي والاقتصادي للبلاد.

وهناك مئات الشركات العربية والأجنبية المستعدة للمشاركة في بناء العراق، إن عبر الاستثمار المباشر أو عبر الشراكة مع القطاعين الخاص والعام في العراق، أو عبر الخصخصة أو البناء والتشغيل والتسليم (بي أو تي)[1]. وهذه الأجواء التنموية تحتاج إلى وجود حكومة عراقية مستقرّة ومُعترف بها في العراق وخارجه. وليس إدارة أميركية غير معترف بها لأنها مؤلفة أساساً من موظفّين في الحكومة الأميركية في واشنطن أو عراقيين عيّنهم الاحتلال..

مستقبل قطاع النفط

مسألة عودة القطاع النفطي بعد تأهيله وتطويره أضحت هاجساً للولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق. ولقد باشرت واشنطن ممارسة سلطاتها على هذا القطاع الهام حتى قبل إن يكتمل الاحتلال في نيسان/أفريل 2003 بعدما قطعت النفط عن سوريا.

(1) الحياة 30 آيار/مايو 2003.

ومنذ سيطرتها على العراق واجهت واشنطن تحدّيات مباشرة حول شحن النفط والتعامل مع السوق الذي تلعب فيه منظّمة أوبك دوراً رئيسيّاً. في الشهرين اللذين تليا الاحتلال، كثُر الكلام عن سعي الولايات المتحدة لإغراق الأسواق بكميات ضخمة من النفط العراقي للتأثير بالأسعار وضرب الأوبك ولكن الواقع كان عكس ذلك.

فلقد أدركت الدول المصدّرة للنفط ضرورة المحافظة على أوبك وعلى تماسكها وضبط الانتاج، إذ إنّ التهديد بتدفق هائل للنفط العراقي إلى الأسواق ربما أدّى إلى تدهور الأسعار وأذيّة الدول الأعضاء. ولكن ألا يؤدّي أيضاً إلى انحسار العائدات المتوقّعة للنفط العراقي خلال عقد من الزمن؟ هذه المراجعات دفعت المشرفين على قطاع النفط العراقي إلى التروّي في قرارات الانتاج ودراسة ديناميكية سوق النفط. إذ إنّ هناك معادلة فرضت نفسها وكانت أقوى من الرغبات المُعلنة للسياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط وتجاه الدول المصدّرة للنفط. وأضلاع هذه المعادلة هم: أوبك وواشنطن والعراق والدول الصناعية الكبرى والصين وروسيا وشركات النفط. وتتحرّك المعادلة كالتالي:

أولاً، الولايات المتحدة قرّرت إعادة بناء العراق وتأهيله في فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات. وهذا سيجلب خيرات لا حدود لها للشركات الأميركية التي ستفوز بالصفقات، بحيث تعود نفقات إعادة الاعمار كدخل قومي للولايات المتحدة.

ثانياً، المطلوب لتنفيذ مهمّة إعادة إعمار العراق مبالغ تتراوح بين 35 مليار دولار إلى 400 مليار دولار.

ثالثاً، بسبب ضيق مصادر التمويل وحجم الديون العراقية (100 مليار إلى 150 مليار دولار) ستصل الولايات المتحدة إلى قناعة راسخة أنّ عائدات النفط العراقي هي المصدر الرئيسي للتمويل.

رابعاً، إذا ارتفع إنتاج العراق إلى 2.5 مليون برميل يومياً فسيصل الانتاج السنوي إلى 900 مليون برميل تقريباً. وإذا كان السعر 25 دولاراً للبرميل الواحد، سيساوي العائد السنوي 23 مليار دولار تقريباً.

خامساً، من مصلحة الولايات المتحدة تحقيق أكبر عائد ممكن من النفط العراقي، وهذا ممكن فقط عبر المحافظة على استقرار أسعار النفط، إذ إنّ هبوطها

إلى 22 دولاراً أو 18 دولاراً كما تطرح بعض السيناريوهات سيؤدي إلى تقلّص العائدات العراقية. كما سيلحق الضرر بالاقتصاد الأميركي وبالشركات الأميركية. إذ إنَّ الولايات المتحدة ليست فقط مركزاً لشركات النفط الكبرى بل منتجاً رئيسياً للبترول وخاصة في ولاية تكساس مسقط رأس جورج بوش الابن وأوكلاهوما وكاليفورنيا. وليس منطقياً أن تتبع واشنطن أسعار نفط تضرّ بالشركات وبالولايات النفطية. ولكنّها لن تقبل بسياسة أسعار متشدّدة تضرّ بالقطاعات الانتاجية التي تتكل على سعر معتدل للبترول.

سادساً، وإذا رغبت الولايات المتحدة في استقرار الأسعار فستكون منظمة أوبك الماكينة الرئيسية التي تلعب دور الاستقرار، وستكون أميركا العاقلة الداعم وليس المخرّب لأوبك. وهذا يعني السعي إلى دور عراقي رئيسي في المنظّمة وراءه أميركا.

قد تقول أدبيّات أميركا الاقتصادية إنّها مع اقتصاد السوق والتجار الحرّة وضد الكارتل، وخاصة كارتل أوبك الذي يسعى إلى إدارة إنتاج النفط وأسعاره. ولكن المنطق يفرض على أميركا أن يكون دورها فاعلاً في أوبك عبر العراق الذي من مصلحته الأكيدة لعب دور فاعل في الأوبك وفي الحصول على حصة تفاضلية. وحتى قبل الغزو وأثناء عقد من العقوبات كانت أميركا هي الزبون الرئيسي لنفط العراق.

لقد عادت سياسة العراق النفطية التي انطلقت منها عام 1989. ففي الفترة الممتدّة من العام 1972 (التأميم) وحتى نهاية الحرب العراقية الايرانية عام 1988، ارتبط الانتاج والتسعير بشخص واحد هو صدّام حسين. وحتى أثناء لقائه المشؤوم مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد حدّد صدّام أنّ موضوع إعادة سعر البرميل إلى 25 دولاراً هو أمر في غاية الأهمية للعراق: "هذا ليس سعراً مرتفعاً!"، قال لها صدّام لتأكيد أنّ ما يطالب به ليس مستحيلاً. في أواسط 2003، أصبح رقم 25 دولاراً للبرميل هو أمر مهم للولايات المتحدة أيضاً للوصول إلى عوائد معقولة. ولذلك سيكون من مصلحة الولايات المتحدة عودة العراق بقوّة إلى أوبك لتحقيق أمرين: الأول هو الحصول على حصة كبيرة ومربحة لا تقلّ عن 3 ملايين برميل يومياً خلال العام 2003. والثاني هو المحافظة على سقف الانتاج الجماعي لأوبك حتى تبقى الأسعار في مستويات جيّدة لا تقل عن معدّل 25 دولاراً للبرميل. وفي حال تعذّر

هذان الأمران فإنّ الولايات المتحدة ستدفع أعضاء أوبك إلى التضحية بحصصهم لخلق حصّة ملائمة للعراق.

وهناك اتجاهات عراقية خاصة نحو توسيع أعمال الشركات النفطية الأجنبية في البلاد ومشاركتها في الانتاج، وهذه اتجاهات توقّفت دول النفط عن قبولها منذ العام 1970. ولقد دعا رجال مال عراقيون إلى البقاء في الأوبك بدون الالتزام بسقف إنتاج. كما أنّ دائرة "مستقبل العراق" في وزارة الخارجية الأميركية اقترحت خصخصة قطاع النفط العراقي بدءاً بمحطات بيع المحروقات بالمفرّق كوسيلة سريعة لكسب المال ومن ثم الانتقال إلى خصخصة التنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع والتسويق. وحتى لو سيطر رجال أعمال عراقيون على حصص مهمّة في القطاع المخصخص لا شيء يمنعهم من تحويل أرباحهم إلى حسابات خاصة خارج البلاد كما كان الحال في روسيا بعد خصخصة نفطها في التسعينيات.

ويعتقد هنري عزام[1] أنّ قطاع النفط العراقي سيحتاج إلى سنوات عديدة قبل إن يصل إلى مستويات إنتاجية تتعدّى 3 ملايين برميل في اليوم. ولهذه الغاية سيحتاج العراق إلى السماح لشركات النفط الأجنبية بالدخول في اتفاقات إنتاج معه. ويرى عزام أن هذه الجهود المشتركة سترفع الانتاج العراقي من 6 . 1 مليون برميل يومياً عام 2003 إلى 6 . 2 مليون عام 2004 و6 مليون عام 2010. فاذا كان الاستهلاك المحلي يستوعب نصف مليون برميل يومياً فإن الكميّة المصدّرة عام 2004 ستكون في حدود مليوني برميل يومياً. وتوقّع عزّام أن يرتفع الاستهلاك إلى 800 ألف برميل عام 2010، فتكون الكميّة المصدّرة 2 . 5 مليون برميل يومياً.

ويبدو للناظر من واشنطن وكأن العراق هي أرض تمّ اكتشافها للتوّ وكأن توم فرانكس، قائد القوات الأميركية، هو كريستوف كولومبوس يهبط في جزيرة هسبانيولا في البحر الكاريبي. إذ يبدو الكلام عن التعامل مع ثروة العراق النفطية وخصخصتها وكأنّه مشابه لكيفية استغلال حقول آلاسكا. لأنّ خصخصة النفط العراقي إنّما هو استمرار للنهب والحرمان الذي عانى منه العراق على مدى عقود ومنذ الاستعمار البريطاني. وذلك لأنّ خصخصة أي صناعة في بلد ما تشترط وجود اقتصاد قائم وفاعل في بيئة عادية، ووجود سوق للأوراق المالية وقطاعات زراعية وصناعية

---

(1) BOT: Build Operate Transfer.

وخدماتية فاعلة ينشط من خلالها القطاع الخاص، وقوانين تجارية وحماية للملكية الخاصة الفيزيائية والفكرية. وستنقضي سنوات حتى تنمو هذه المؤسّسات والقطاعات فيستطيع العراقيون أنفسهم المنافسة لشراء منشآتهم النفطية. ولذلك فإن الحديث اليوم عن خصخصة النفط العراقي هو مهزلة كمن يستغلّ وفاة مليونير فيأتي إلى ابنه الوحيدة القاصرة التي لا تفقه بالتجارة والمال ويفرض عليها بيع كل ما ورثته بتراب الفلوس.

كما أنّ مسألة خصخصة نفط العراق تعني أيضاً تسلّماً وتسليماً ونقل أموال ثمن القطاع من يد إلى يد. فمن سيدفع عالميّاً ومن سيقبض في العراق في غياب حكومة ذات سيادة؟ خاصة وأنّ هناك آلاف الأشخاص داخل العراق وخارجه ممن أتقنوا السمسرة والنهب والهدر وعاشوا على المصالح الشخصية.

ولقد كلّفت الولايات المتحدة في آذار/مارس 2003 وحتى قبل سقوط بغداد حوالي 100 مهندس من شركة بكتل و250 مهندساً من شركة "كيلوغ براون أند روت" دراسة امكانيات القطاع النفطي العراقي بغية الاستثمار فيه. فخرج هؤلاء بتقرير واقعي في حزيران/جوان 2003 صدم المسؤولين المتفائلين حيث تبيّن من الأبحاث الدقيقة أنّ العراق سيكون عاجزاً عن استعادة مستوياته السابقة للانتاج (وهي 3.2 مليون برميل عام 1990) قبل العام 2008 وباستثمارات تبلغ 5 مليارات دولار لمدّة عامين، تُعتبر ديناً على العراق من الولايات المتحدة. على أن يسدّدها العراق بعد استئناف انتاجه. وبذلك أصبح هذا القطاع حكراً على تجمّع كونسرتيوم من شركات أميركية تحلّ محل الشركات العراقية الثلاث (شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب وشركة نفط الوسط). ويصل عدد هذه الشركات سبعاً منها "بكتل" و"بارسونز" "فوستر ويلر" و"كيلوغ" و"فلور"، وتتوزّع إلى ثلاث مجموعات للمناطق العراقية الثلاث. ولقد توزعّت المبالغ بمعدّل مليارين لكل من الشمال والجنوب حيث الحقول العراقية العملاقة الواعدة بانتاج وفير، ومليار دولار للقطاع الأوسط. وتولّت بكتل تأهيل مرافق المياه والكهرباء والاتصالات والطرق في حين أشرفت "كيلوغ" على تأهيل قطاع النفط. وسيُعهد إلى مئات الشركات بتنفيذ عقود سنوية يتم تأهيلها بنسبة 90 بالمئة من اليد العاملة العراقية.

ولقد بدا في أواسط 2003 أن العقود في قطاع النفط ستعود إلى الشركات الأميركية إلى درجة أنّ مستثمرين عرباً وأجانب اعترفوا بصعوبة دخول السوق العراقية بشكل واسع قبل سنوات. "لأنّ الكعكة المتوافرة هي 6 مليارات دولار ستديرها وكالة التنمية الأميركية «يو أس ايد» وهذه ستوزّع على عقود تتمّ خلال سنين. وبعد ذلك

ستبدأ العقود التي سينفّذها العراق بنفسه، ومن أمواله. وفي هذه الحالة سيكون المستثمرون العرب مستعدين للقدوم"[1].

ولقد غرقت الادارة الأميركية في توقعات طموحة في النصف الأول من العام 2003 بأنّ العراق سيستأنف انتاجه في حزيران/ جوان على أن يبلغ مستوى ما قبل الحرب قبل نهاية العام. ولكن فريق الهندسة الأميركي كشف الاندفاع السطحي بالتوقّعات حيث تبيّن من المعاينة الميدانية أنّ الحقول العراقية تعاني من مشاكل جيولوجية جراء عمليات السحب غير المتوازنة ما أدى إلى اختلاط المياه الجوفية بالنفط. ولذلك فإنّ معاودة الانتاج لا يمكن أن تتمّ من خلال الآبار الموجودة بل تحتاج إلى حفر نقاط جديدة ونصب آبار جديدة. كما أنّ هناك حاجة إلى تركيب مضخّات عملاقة لاخراج المياه من الحقول وهذا يحتاج إلى أموال كبيرة. كما أنَّ فِرق الهندسة الأميركية راعها تدهور المنشآت النفطية العراقية ليس فقط بفعل الحرب بل أيضاً لقدمها وسوء تجهيزها. فلقد اضطرّ المهندسون العراقيون لدى مواجهتم عطلاً في التجهيزات أو نقصاً في قطع الغيار إلى انتزاع تجهيزات وتفكيكها من بعض الآبار وتوزيعها على آبار أخرى. واضافة إلى هذا الوضع الشاذ بلغ قِدم المنشآت العراقية أنّها تساهم في تلوّث كبير في البيئة والى درجات لم تعد مقبولة في أي بلد في العالم.

ولذلك اقتنع فريق الهندسة الأميركية أنّ ما يحتاجه العراق ليس ترميماً واعادة بناء، بل إنه تهديم معظم ما هو موجود وتغيير كل البنية التحتية النفطية التي لم تنلْ أي صيانة أو تطوّر منذ ثلاثة عقود.

ولكن الوضع يبقى غامضاً بالنسبة إلى مستقبل الدور الأميركي في قطاع النفط العراقي. ذلك أنّ هناك عقوداً مع دول أخرى وقّعتها الحكومة العراقية في عهد صدّام حسين، وهذه العقود مُلزمة وفقاً للقانون الدولي لأي حكومة عراقية تحلّ مكانها. فليس لأي بلد أن يخرج من واجباته الدولية بسبب تغيير الحكومة. ويمكن للأميركيين أن يمنحوا عقوداً ثانوية لشركات من جنسيات مختلفة حتى يمنحوا شعوراً بالمشاركة. ولذلك أمام الولايات المتحدة عدّة عراقيل تقنيّة وقانونية وإدارية قبل إن تضع الشركات الأميركية يدها على القطاع وتستثمر المليارات وتصل إلى مستوى إنتاج 2 . 3 مليون برميل يومياً عام 2008.

---

(1) الحياة 4 حزيران/جوان 2003.

الشركات الفرنسية والروسية

لقد فرض مجلس الأمن حظراً على تصدير النفط العراقي مباشرة بعد غزو العراق للكويت عام 1990. عام 1996 قبلت حكومة العراق ببرنامج النفط مقابل الغذاء فبدأ التصدير الرسمي للنفط العراقي بموجب البرنامج الذي خضع للتجديد مرّتين في السنة. وشمل الحظر منع الشركات الأجنبية من الاستثمار في قطاع النفط العراقي، ولكن الشركات الأجنبية التفّت على الحظر ووقّعت عقوداً مسبقة تفترض بدء العمل بموجبها فقط عند زوال الحظر الدولي. وبلغ عدد الشركات التي وقّعت عقوداً نفطية مع العراق ثلاثين شركة.

ومن أهم هذه العقود تلك الموقّعة مع شركات روسية وصينية وفرنسية وهي دول مناهضة للسياسة الأميركية تجاه العراق. إذ كان العراق يسعى إلى تطوير حقول جديدة لرفع طاقته الانتاجية بعد حربه مع إيران، فدعا شركتي "إلف اكيتان" و"توتال" الفرنسية إلى تطوير حقلي مجنون وبن عمر اللذين قُدّرت طاقتهما الانتاجية بمليون برميل يومياً (العقد كان بقيمة 7 مليار دولار). كما وقّع العراق عقود تطوير وانتاج مع كونسرتيوم روسي تقوده شركة "لوك أويل" لتوسيع حقل القرنة الغربية أكبر حقول العراق (عام 1997 بقيمة 7 . 3 مليار دولار) وشركة "تتنفت" الروسية وشركة "سي أن بي سي" الصينية لتطوير حقل الأحدب وشمال حقل الرميلة (أيضاً عام 1997)، وشركة "آني" الايطالية و"ريبسول" الاسبانية . ولم تذهب الشركات في أعمالها بعيداً، بل اكتفت في المرحلة الأولى بجمع المعلومات وتصميم المشاريع التنفيذية. وقُدّرت قيمة العقود بـ83 مليار دولار. ولقد عمد العراق في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2002 إلى إلغاء عقد لوك أويل، وقيل بسبب تمويل موسكو لمعارضين عراقيين بطلب من واشنطن، وعلى أمل احتفاظ روسيا بالعقود بعد سقوط صدّام حسين. ولكن لعل العراق كان من ضمن محادثات أميركية روسية مكثّفة عام 2002 حول مستقبل النفط العراقي وحصّة روسيا وتقارب وجهات النظر بين الرئيس الروسي بوتين والرئيس بوش.

(الشركات هي: Luk Oil, China National Petroleum Corporation, and Total Fina Elf) . وفي 4 حزيران/ جوان 2003، أعلن رئيس شركة لوك أويل أنّه لا يوجد عراقيل أمام البدء في تنفيذ مشروع حقل "القرنة الغربية"، واعتبر أنّ العقود موقّعة حسب الأصول الدولية وأنّ القرار 1483 فتح الباب مجدّداً للبدء بتنفيذ العقد.

ولقد سعت أطراف معارضة عراقية عدّة، بعض منها عمل في شركات النفط الأميركية، إلى إقناع واشنطن بأنّ دعمها لها سيؤدي إلى إلغاء العقود مع هذه الدول ومنح كافة العقود لشركات أميركية بعد زوال نظام صدّام حسين. كما أنّ شركات النفط الأميركية أجرت لقاءات في واشنطن في تشرين الأول/أوكتوبر 2002 مع معارضين عراقيين في شأن مستقبل قطاع النفط العراقي،وكذلك عقدت الخارجية الأميركية سلسلة لقاءات لبحث مستقبل النفط في العراق ومنها مؤتمر هام عُقد في مبنى وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/جانفي 2003 بحضور 15 معارضاً عراقيّاً وخبراء في مجال النفط العراقي ومستشاري ومدراء الشركات البترولية لبحث مستقبل الاقتصاد والنفط في العراق ما بعد صدّام حسين. وفي مؤتمر لرجال الأعمال في سان فرنسيسكو في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1998، صرّح كنيث درّ، رئيس شيفرون تكساكو قائلاً: "العراق يمتلك حتياطات هائلة وأحبّ أن تصل إليها شيفرون".

وصرّح أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي أنّه سيكافىء الولايات المتحدة لقضائها على نظام صدّام حسين بعقود نفطية. وركّز الجلبي على سياسة نفطية جديدة لعراق ما بعد صدّام تقضي بزيادة الانتاج وإعادة النظر في العقود النفطية وإعطاء الدور الأكبر للشركات الأميركية. وهذه السياسة اقترحها آريل كوهين من مؤسسة هريتيج فاونديشن الداعمة للرئيس جورج بوش[1]. وتتضمّن هذه الدراسة خطوات منها تخصيص النفط العراقي وإلغاء العقود مع الشركات الفرنسية والصينية والروسية وتقسيم مناطق النفط العراقي إلى ثلاث شركات كما كان في العهد المَلَكي (أي شركة البصرة وشركة الموصل وشركة النفط العراقي). ولم يتوّقف الخوف الروسي على إلغاء العقود فقط بل من احتمال الزيادة الكبرى في الانتاج التي تؤثر في أسعار السوق وإلى انخفاض في الدخل الروسي من مبيعات نفط روسيا. ولقد أخذت روسيا مسألة سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي بمنتهى الجديّة إذ إنَّ تراجع الأسعار إلى 20 دولاراً للبرميل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد الروسي إلى النصف في فترة تحتاج فيها روسيا للعملات الصعبة لبناء اقتصادها.

---

(1) Ariel Cohen, The Future of Iraq After Saddam, Washington D.C.: Heritage Foundation, 2002.

ورغم أنّ القانون الدولي يمنع إلغاء العقود بمجرّد تغيير النظام في العراق، إلا أن الولايات المتحدة ومعها بريطانيا ستعملان على التنقيب عن أي ثغرات في القانون الدولي والقانون العراقي وقرارات الأمم المتحدة حول العراق منذ غزو الكويت تستطيعان من خلالها خلق موجبات إلغاء العقود. ولكن القانون الدولي يدعو أيضاً إلى التعويض الكامل للشركات إذا رغب الفريق الأول إلغاء العقود.[1]. والأقرب إلى الواقع أن الولايات المتحدة لن تتسرّع في تنفيذ تهديدات ضد مصالح دول أخرى أطلقها أعضاء الادارة الأميركية في لحظة غضب أو في خضمّ الأحداث، ولكنّها ستنظر بروّية إلى العقود كافة وتسهل أمور الدول التي تتفهّم سياستها ووجودها العسكري في العراق.

أمّا هذه العقود فتشمل ستة مع روسيا لتطوير حقول ضخمة في العراق وشركتين هنديتين واثنتين بريطانيتين واثنتين كنديتين وشركة فرنسية وشركات من الصين واسبانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية وأوستراليا واليابان والجزائر وسورية وتونس وتركيا وفيتنام وباكستان وماليزيا وأندونيسيا. ورغم أنّ العقود مع فرنسا كانت مع شركة واحدة هي "توتال فينا إلف" إلا أن قيمة هذه العقود تساوي مليارات الدولارات، في حين كانت الحصّة الكبرى من العقود لروسيا. ولذلك شعر البلدان بارتباط مصالحهما مباشرة بما سيسفر عنه الغزو الأميركي للعراق. وقامت الاتفاقات على أساس المشاركة في الانتاج لفترة عشرين سنة لتطوير بعض الحقول الكبرى التي اكتُشفت في السبعينيات وبقيت من دون تطوير بسبب الأزمات والحروب التي انفجرت منذ العام 1979. واختلفت هذه الاتفاقات عن شركة النفط العراقي للعام 1927، أنّها لم تمنح حصصاً للشركات الأجنبية، بل كميات نفط بأسعار مخفّضة لتغطي قيمة استثماراتها، إضافة إلى نسبة من الأرباح.

ولقد نبع الموقف الفرنسي قبل الغزو ليس فقط من مقاومة الصعود الأميركي لسيادة العالم بل للمحافظة على مصالح شركاتها وخاصة شركة توتال إلف. ولكن سرعان ما عادت المياه إلى مجاريها في أواسط عام 2003 عندما غلبت العلائق التجارية والعملانية بين الشركات العالمية على الخلافات السياسية. فشركات النفط

---

(1) الحياة 20 نيسان/أفريل 2003.

تعاونت دائماً منذ بداية القرن العشرين. وما زالت شعارات التعاون وتقاسم الحصص ونشاطات الاستكشاف والانتاج نقاط تلاق بين هذه الشركات. ولذلك لن يكون ممكناً إبعاد شركة توتال عن العراق الخاضع للسيطرة الأميركية. وعلى رغم فترة الحظر على العراق، حافظت توتال على وجودها في العراق ووسّعت عقودها لتشمل استغلال حقول جديدة. ومنها حقل مجنون الذي يمكن أن يبلغ إنتاجه ما تحتاجه فرنسا لمدة ثلاثين سنة.

ويعزو المراقبون أسباب التبدّل الجوهري في المواقف الروسية والفرنسية من الغزو الأميركي للعراق إلى اتفاقات وراء الكواليس حول حصص الدول الكبرى من العقود في العراق. وخاصة أنّ معارضة روسيا وفرنسا وألمانيا والصين كانت شديدة للغاية ووضعت العالم على شفير انقسام رهيب. وبعد سقوط بغداد وطلب بوش رفع العقوبات الدولية، تردّدت روسيا في البداية بحجّة أنّ على لجنة التفتيش أن تصدر تقريراً يؤكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل قبل رفع العقوبات. ولكن في أيّار/ ماي وافق مجلس الأمن على قرار رفع العقوبات وأضفى شرعية دوليّة على الاحتلال الأميركي للعراق، مباركاً ما صرف العالم شهوراً في محاولة منع الغزو. هذا التغيير كان له ثمن، والثمن كان اتفاقات جيّدة لكل الأطراف تقريباً حول المصالح الاقتصادية.

القطاع الزراعي

سبّبت العقوبات في العقد الأخير من القرن العشرين بتدهور الأراضي الزراعية في العراق في غياب الأسمدة والمعدّات ومحطات التكرير وقطع الغيار، فأدّى هذ الوضع إلى كارثة زراعية وبيئية باعتراف المنظمّات الدوليّة، وإلى خسارة دائمة لبعض الأراضي التي إمّا فُسدت تماماً أو ابتلعتها الصحراء.

بالقياس الزراعي، تبلغ مساحة العراق 43.5 مليون هكتار، فقط 9 بالمئة منها في المحافظات الثلاث التي سيطرت عليها الأحزاب الكردية في الشمال. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في العراق 12 مليون هكتار (28 بالمئة من المساحة الكليّة)، والباقي في معظمه بوادٍ وصحارى. وثلث الأرض الصالحة للزراعة هي أرض بعلية (ترويها الأمطار) والباقي تتمّ سقايته بأنظمة الري وضخّ المياه ونقلها. وتتضّح حقيقة القطاع الزراعي أكثر لدى معرفة أنّ النسبة المزروعة فعليّاً من الأراضي الصالحة

للزراعة هي 5 . 8 مليون هكتار، منها 75 . 2 مليون هكتار في المحافظات الثلاث في الشمال، و75 . 5 مليون هكتار في باقي العراق. وهذا يعني أنّ محافظات الشمال الثلاث والتي لا تزيد مساحتها على 8.8% من مساحة العراق، تتمتّع بـ5 . 31% من الأراضي المزروعة. في حين باقي العراق (15 محافظة) الذي يمثّل 2 . 91 بالمئة من مساحة العراق، لا يتمتّع بأكثر من 8 . 67 من الأراضي المزروعة في البلاد. وكذلك بالنسبة لعدد السكّان حيث لا يزيد عدد سكان المحافظات الثلاث في الشمال عن 5 . 3 مليون نسمة أو 15 بالمئة من السكان.

وسوء التوزيع الجغرافي والديمغرافي لا يتوقّف هنا. ذلك أنّ تقديرات منظمة الزراعة والأغذية الدولية، قدّرت أنّ 74 بالمئة من الأراضي المزروعة في وسط وجنوب العراق تشكو من الملوحة. ولذلك منذ العام 1980، خسر العراق سنويّاً آلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة التي بلغت فيها نسبة الأملاح درجة عالية منعت أي نشاط زراعي. ورغم أنّ العراق هو من الدول العربية المشهورة بأراضيها الخصبة عبر التاريخ الحديث وبتسميتها بأرض السواد نسبة لخصوبتها، ورغم وعي الحكومات الاستقلالية لهذه الناحية وسعيها لبناء قطاع زراعي قوي يمنح البلاد الأمن الغذائي ويخفّف اتكاله على الاستيراد، إلا أنّ الحقيقة أنّ هذا القطاع كان يتدهور باستمرار منذ اكتشاف البترول بكميّات تجارية في أوائل القرن العشرين وفشل الحكومات الثورية في إصلاحاتها الزراعية وسياساتها التنموية السطحية (راجع الفصل 6).

وعدا عن أنّ العراق فشل في تحقيق نتاج زراعي يسمح له بالاكتفاء الذاتي، بل إنّ الاتكال على المواد الغذائية المستوردة كان يزداد كل عام ويبلغ مستويات مرتفعة منذ السبعينيات وقت توافرت قدرات مالية هائلة على الاستيراد. فتدهور إنتاج الحبوب وتدنّت نوعيّة الطحين المستخرج من القمح المزروع في العراق. وزاد الوضع سوءاً في أعوام الحصار في التسعينيات حيث فقد القطاع المعدات الزراعية وما هو متوافر إحتاج إلى تصليح وقطع غيار؛ وفُقد أيضاً البذار والكيماويات المستعملة في الزراعة والسماد والمبيدات والمخصّبات. وبغياب كل هذه الضروريات انحدر الانتاج الزراعي إلى حدّ كبير.

خلال الأشهر التي تلت احتلال العراق قدّم عدد من الدول مساعدات إنسانية

فورية (اليابان 100 مليون دولار، كندا 65 مليوناً، إلخ). كما وجّهت منظمة الأغذية الدولية نداء في نيسان/أفريل 2003 لتقديم مساعدات فوريّة بقيمة 100 مليون دولار لدعم موسم الزراعة العراقي للعام 2003 من الكساد وحماية الحصاد وزيادة الانتاج الغذائي ومنع تفشّي موجات من الأمراض الحيوانية. ذلك أنّ الغزو قد عطّل الحصاد وعمليّات الزراعة في الأرياف العراقية ما هدّد بخلق أجواء سلبية طويلة الأمد انعكست على مقدرة البلد في إنتاج الغذاء إذا لم يتم تدارك الأمر منذ البداية[1]. وقدّرت المنظمة الدولية أن ثلثي الشعب العراقي البالغ عدده 5 . 24 مليون نسمة اعتمد بشكل أساسي في قوته ودوائه على برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء والذي توقّف العمل به.

ومن أعباء القطاع الزراعي العراقي الفورية، أشارت منظمة الأغذية إلى نقص فادح في البذار والأسمدة والمبيدات والمعدات التقنية والوقود وقطع الغيار وأدوات أخرى ضرورية في الزراعة وجني المحاصيل وضمانها ونقلها وتسويقها. وكذلك ضمان إمدادات مياه الري والشرب إلى المناطق الريفية وتأمين الأنابيب والمضخّات والحفارات والخبرات الفنية لإرساء إمدادات المياه الطارئة وإصلاح شبكات الري المتضرّرة وتنسيق جهود الاغاثة مع المؤسسات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

وبسبب الأعمال العسكرية في نيسان/أفريل 2003، تهدّد في العراق محصولي القمح والشعير بنسبة مليون و500 ألف طن. وهذا الوضع لم يتحلحل خاصة في المحافظات الشمالية التي تعتبر السلّة الغذائية للعراق والتي كانت أصلاً بحالة مزرية قبل الغزو. كما أنّ استمرار حالة عدم الاستقرار وأعمال العنف في البلاد هدّدت أيضاً مواسم الخضار الربيعية وهي مشهورة في بلدان الهلال الخصيب؛ ويعوّل الناس عليها كثيراً لأنّ المواسم تؤدي إلى هبوط في الأسعار وإغراق الأسواق المحليّة بكميّات تسمح بالتموين الشتوي عبر التجفيف والعصير. وفي تهديد هذه المواسم يخسر المزارعون العراقيون مصادر دخل هامة تساعدهم في تمويل مواسم زراعات أخرى. كما تؤدي إلى فقدان مصدر مهم للفيتامينات والبروتينات من الحبوب والخضار التي لا تدخل في سلة الاستيراد. ولقد أمكن تدارك الوضع عبر الاستيراد من سورية ولبنان والأردن ولكن ذلك احتاج إلى تأمين الأموال لهذه الغاية.

---

(1) الحياة 24 نيسان/أفريل 2003.

وضمن القطاع الزراعي هناك أيضاً مسألة الثروة الحيوانية من مواشٍ ودواجن وأسماك، حيث يملك العراق 1.5 رأس من الأبقار و18 مليون رأس غنم وماعز، والحاجة إلى العلف والعلاج البيطري والأدوية والأمصال وترميم الحظائر ومزارع التربية. ولقد وضعت منظمة الأغذية الدولية مشروعاً قيمته 10 مليون دولار في السنة الأولى لدعم 4000 حقل دواجن تشكّل مصدراً هاماً للبروتين المُنتج محلياً. إذ إنَّ العراق رغم الحصار والانهيار استمرّ في إنتاج مليار بيضة و150 ألف طن من لحوم الدواجن سنوياً.

ولكن إنتاج الأطعمة تدنّى كثيراً في سنوات الحصار عن مستويات ما قبل العام 1990، بسبب فقدان المواد الأولية والماكينات وانتعاش السوق السوداء المعتمدة على التهريب والاستيراد. ومثلما حدث في لبنان في سنوات حربه الأهلية، فلقد عمد تجّار عراقيون إلى استيراد بضائع تالفة ومعلبات غذائية انتهت صلاحيتها وأغذية من أنواع رديئة لاتصلح للاستهلاك البشري. وحتى المعلّبات المصنّعة محلياً كانت ذات نوعية رديئة لأنّ لجنة الحظر منعت الفولاذ وبعض الكيماويات الحافظة في غياب التبريد؛ فأصيبت المعلّبات بالعطب السريع في علب من معدن رديء غير محصّن بغلاف من الكيماويات الحافظة والمواد التي تُطيل أمد حياته على الرفوف.

ولقد عمدت منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى نشر التقارير عن مستوى الغذاء في 150 دولة تقريباً، فظهر أنّ الوضع الغذائي تدهور في العراق أكثر من أي دولة في العالم، فانخفض عدد السعرات الحرارية اليومية بنسبة الثلث كما انخفض استهلاك البروتين الضروري لنمو جسم الأطفال من 68 غراماً في اليوم عام 1988 إلى 43 غراماً عام 1995.

ولقد أدّى غياب الخدمات البيطرية والنقص في الأمصال والعقاقير وإجراءات الحجر الصحي إلى انتشار الأمراض الحيوانية مثل أمراض الفم والأقدام وجنون البقر والفيروسات. وهذه الأمراض تنتقل بسهولة بالعدوى، ناهيك عن تأثيرها الصحي والاقتصادي على شعب العراق وتهديدها للثروة الحيوانية في الدول المجاورة. وتؤدي هذه الأمراض إلى عوارض منها الوفاة المبكرة للجنين قبل الولادة في الحيوان المريض. وكانت الحكومة العراقية قد بنت مصنعاً لتركيب الأدوية والعلاجات البيطرية وخاصة حُقن الفم والقدم، ولكن لجنة التفتيش الدوليّة "أنسكوم" وصلت إليه وأمرت

بتفكيك أجزاء منه وتدمير أجزاء أخرى، حيث اعتبر المفتّشون أنّ المواد المستعملة في تصنيع اللقاحات والأدوية يمكن استعمالها لتصنيع الأسلحة البيولوجية، وكأنّه يمكن الفصل تماماً في المواد الكيماوية والعضوية بين الاستعمالات المختلفة. وهكذا بقرار دولي فقد العراق مقدرة ممتازة على مواجهة الأمراض التي أصابت الثروة الحيوانية. كما دعت منظّمة الأغذية والزراعة الدول المجاورة للعراق إلى فرض رقابة صحيّة حدودية على حركة تصدير واستيراد المواشي والدواجن مع العراق وتنظيم حملات تلقيح للحيلولة دون اندلاع الأوبئة الحيوانية، مثل مرض جنون البقر ووباء المجترات الصغيرة.

ولقد حاولت منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة (فاو) مساعدة القطاع الزراعي في العراق خلال السنوات التي سبقت الغزو الأميركي، ولكن فقدان المعدات وقلّة المخصّصات المالية لم تسمح بتحقيق تحسّن ملموس. وعلى سبيل المثال حاولت فرق "فاو" القيام بمهامها لمساعدة قطعان الماشية وتأمين قطع الغيار للمعدّات الزراعية والمبيدات والأسمدة والأدوية البيطرية واللقاحات على أنواعها، ولكن الكمّيات كانت دائماً أقل بكثير من المطلوب بسبب الحظر الاقتصادي المفروض منذ 1990. فالعراق دولة بحجم فرنسا ويحتاج إلى معدّات ومواد هائلة لمساعدة القطاع الزراعي، ومع ذلك عندما حاولت بعثة "فاو" رشّ المبيدات في جنوب البلاد لم تكن تمتلك أكثر من ثلاث طائرات هليكوبتر قديمة وهالكة تقريباً. فانتعشت الحشرات إلى حدّ خطير، ومن هذه الحشرات ذباب يعيش على الدم وينهش في لحم الماشية والبشر واسمه العلمي "سكرو ورم" (ذباب الديدان الخارق) (أنظر الفصل 12 حرب الحصار والتجويع). وتقوم كل ذبابة بوضع 500 بويضة على الأقل على جسم بقرة أو ماعز. وسرعان ما تفقص هذه البويضات وتتحوّل إلى ديدان تنهش في جسم البقرة، فإذا لم تتمّ معالجة هذه الحالة بسرعة، فتجهز الديدان على جسم البقرة التي ستموت موتاً رهيباً. ولقد اكتشفت فرق "فاو" 50 ألف حالة "سكرو ورم" في المناطق التي تمّت زيارتها في العراق.

ولكن الهيئات الدوليّة ومجلس الأمن لم يتعاطوا بجديّة وعمق مع الشأن الزراعي في العراق، وكأن المسألة توقّفت على شراء السلع من الخارج بصرف النظر عن التفاصيل المعقّدة للقضايا الحياتية والاقتصادية. لقد أقامت الحكومة العراقية قبل سلسلة الحروب بنية تحتيّة متطوّرة لدعم القطاع الزراعي ومن ضمنها شبكة مستشفيات

بيطرية. وفي كل مستشفى كان ثمّة غرف مبرّدة لحفظ الأدوية والمقويات وغيرها من المواد. ولكن هذه المؤسسات تدهورت، وأجهزة التبريد والتكييف لم تعد تعمل لغياب قطع الغيار ومحركات توليد الكهرباء بسبب الحروب وسنوات الحصار. فلم يعد ممكناً مثلاً معالجة ذباب "سكرو ورم" بفعالية. إذ إنَّ الأطباء البيطريين كانوا يضطرون إلى المجيء من المحافظات إلى بغداد للحصول على الأدوية والمواد في صناديق محاطة بقوالب الثلج والعودة إلى المناطق الزراعية لاستعمالها، مع ما يعني هذا من تكاليف باهظة وهدر للوقت.

كما ظهرت عوارض تشوّه في ولادات الأبقار والخراف من جراء تعرّضها لليورانيوم المستنفد.

قطاع النقل الجوي

كانت شركة "الخطوط الجوّية العراقية" للنقل الجوي المدني من الشركات الناجحة في الشرق الأوسط التي تعد بمستقبل زاهر قبل سلسلة الحروب التي شهدها العراق منذ عام 1980. ولقد أسّست الحكومة العراقية هذه الشركة عام 1945 في العهد المَلَكي واعتمدت في أسطولها على طائرات بريطانية في البداية، ولكن بعد سقوط الملَكية والتحوّل نحو النظام الجمهوري أقتنت الشركة طائرات مدنية سوفياتية الصنع. ومع تحسّن عائدات النفط بدرجة كبيرة بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973، بدأت الشركة مرحلة تجديد أسطولها فاشترت طائرات من طراز "بوينغ" الأميركية. وخلال سنوات قليلة أصبحت هذه الطائرات عماد الأسطول الجوي وأصبحت الخطوط الجوّية العراقية من أولى الشركات في الشرق الأوسط، تضاهي شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية وشركة طيران الخليج.

أوقفت الحرب مع إيران نمو الشركة العراقية، لا بل ساهمت في تدهور نشاطها الاقليمي والعالمي. ولم تستتب الأمور إلا بعد نهاية الحرب عام 1988، فسنحت الفرصة لتقويم الأسطول الذي تدهورت فعاليته وأصبح قديماً. ولذلك وقّعت الشركة العراقية عقوداً مع شركة "ايرباص" الفرنسية عام 1989 لشراء 10 طائرات موديل 300 و310. ولكن العراق غزا الكويت عام 1990 ولم تتمّ الصفقة.

وخلال سنوات الحظر الاقتصادي الأميركي، عاود الجانبان إلى المفاوضات، وطلب العراق إلغاء طلبيّات موديلات 300 و310 واستبدالها بموديلات متطوّرة هي

320 و330 و340. وهكذا تمّ تجديد العقود بوثيقة "حسن نوايا" عام 1998 والاتفاق على لائحة مشتريات قيمتها 3 مليارات دولار يتمّ تنفيذها بعد انتهاء الحظر على العراق. ولكن حتى قبل زوال العقوبات عام 2003، جاء اعتراض من الشريك الأميركي لشركة "ايرباص" الذي يزوّد طائراتها بـ10 بالمئة من قطع الغيار حتى تكتمل صناعتها. وكانت حجّة الشريك الأميركي أنّ عقوداً مثل هذه تخرق قوانين التجارة الأميركية وتخرق الحظر على العراق.

وهكذا فإنّ الأسطول الجوي العراقي الذي تمّ حصره عام 2003 والذي لم يتجدّد منذ أواسط السبعينيات من القرن العشرين، يضمّ 8 طائرات متوقّفة في مطار بغداد و15 أخرى لجأت منذ سنين طويلة إلى مطارات تونس وعمّان وطهران وبقيت هناك. أمّا الطائرات في مطار بغداد فهي قديمة جدّاً يعود تاريخ صناعتها إلى 1974 و1982 وهي من طراز بوينغ موديلات 707 و727 و737 و747. ولكن الشركة العراقية ستجد الحلّ القصير الأمد في استئجار طائرات جديدة نسبيّاً للعودة إلى استئناف عملها- وإلى ترميم مكاتبها في مطار بغداد وداخل العراق. وتقف الشركة العراقية على مفترق طرق بعد وقوع العراق تحت الاحتلال. فالادارة الأميركية المدنيّة في العراق باتت تملك سلطات واسعة بموجب قرار مجلس الأمن 1483. ويحق لها تعديل أو تعليق إتفاقيات النقل الجوي الموقّعة سابقاً بين العراق ودول العالم، وسن تشريعات جديدة تنظّم سوق النقل الجوي. وبما أنّ الاتجاه العام في العالم هو نحو الأجواء المفتوحة وتحرير التجارة، فالنظرة إلى خصخصة قطاع النقل الجوي في العراق أو المشاركة الاستراتيجية بين الشركة العراقية وشركات أخرى شرق أوسطية أو عالمية (وكما هو مزدهر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) أصبحت واردة.

وبما أنّ أسطول الناقلات العراقية القديم كان من شركة بوينغ، فإنّ الاحتمال الأكيد أنّ بوينغ الأميركية ستكون المرشّحة الأولى لبيع العراق حاجياته من الطائرات الحديثة. ما يجعل آمال "ايرباص" الفرنسية في الحصول على صفقات عراقية تتضاءل. ولقد أعدّت شركة بوينغ دراسة جدوى عن قطاع النقل الجوي العراقي تضمّنت خططاً جاهزة للتنفيذ، وصفقات بـ5 مليارات دولار. وهذه العقود التي خطّطت لها شركة بوينغ تتضمّن عقوداً بـ 40 طائرة بوينغ عملاقة من موديلات 737 و767 و777، يتمّ تسليمها على سنوات، وعقود تدريب وتأهيل طاقم الشركة العراقية وموظّفيها وآلاف الفنيين والمهندسين والطيارين. وتتضمّن بعض طائرات بوينغ محرّكات من صنع رولز رويس البريطانية.

قطاع الاتصال الهاتفي

تألّف قطاع الاتصال الهاتفي في العراق من شبكة الهاتف الثابت التي اتّكلت على أسلاك "فايبر أوبتيك" الكندية الصنع، وعلى شبكة الخليوي (أو "الجوّال" أو "النّقال" حسب الدولة العربيّة) الذي يتماشى مع نظام GSM الأوروبي. ولكن الغارات الأميركية دمّرت شبكة الخليوي التي ركّبتها شركة "هواوي" في بغداد والموصل، كما أنّ شبكة الهاتف العراقية عانت من تدهور كبير، فاقتصرت خدمة الخليوي على الاتصال عبر الاقمار الاصطناعية بثمن باهظ من نوع هاتف "ثريّا". ولقد بلغ عدد المشتركين في العراق في هذه الشبكة المكلفة 20 ألفاً قبل الغزو. وحتّى توفير شبكة بخدمات معقولة الكلفة، فإنّ استعمال هاتف "الثريّا" ازداد في الشهور التي تلت الغزو إلى أكثر من 100 ألف مشترك، في حين خفّضت الشركة تسعير دقيقة التخابر من 10 دولارات إلى ستة[1].

وتخوّفت الدول العربية أن تعمد الولايات المتحدة تلزيم شبكة الخليوي الجديدة لشركات أميركية تعتمد تكنولوجيا «CDMA» التي لا تنسجم مع النظام الأوروبي المعمول به في الدول العربية. وخاصة أنّ الادارة الأميركية عمدت حتى قبل الغزو على منح عقود إعادة إعمار العراق للشركات الأميركية. وتوجّه كهذا يمكن أن يؤدّي إلى عزل الشبكة العراقية عن الشبكة العربية، ولذلك فهو بعيد الاحتمال. ولكن الكونغرس الأميركي ضغط على الحكومة الأميركية لفرض تكنولوجيا الخليوي الأميركي على الدول الأخرى، كما منحت وزارة الدفاع الأميركية شركة «MCI» الأميركية (التابعة لشركة وورلد كوم سابقاً) عقداً لانشاء شبكة خليوي في بغداد لتوفير عشرة آلاف خط فقط. ولكن هذا العقد الصغير التزم بنظام GSM الاوروبي.

كما تسعى شركة زد تي اي الصينية إلى الحصول على حصّة من صفقة الخليوي العراقي حيث من المتوقّع أن يبلغ عدد المشتركين 5 ملايين خلال ثلاثة أعوام.

أمّا عن شبكة الهاتف الثابت، فلقد أدارته شركة "أكيو-تل" الفرنسية صاحبة المصالح في شبكات الهاتف الثابت العربية. ويمكن للولايات المتحدة التي تحتلّ العراق أن تهدّد المصالح الفرنسية في هذا القطاع.

---

(1) الحياة 26 أيار/مايو 2003.

وفي حال اتجاه الدول العربية نحو خصخصة وتحرير قطاع الاتصالات الذي تقدّر قيمته بـ25 مليار دولار، فالتنافس الغربي سيكون شديداً.

القطاع السياحي

من العوامل الهامة جداً لتنويع مصادر الدخل القومي في العراق خارج قطاع النفط هي إمكاناته السياحية والخدماتية. فالعراق هو مركز أقدم حضارة في الكرة الأرضية ومناطقه، مثل مصر، تعجّ بمئات المواقع السياحية والأثرية التي يمكن استثمارها لجلب ملايين السيّاح. ويمكن للعراق الاستفادة من الدروس التي تقدّمها دبي الامارة الصغيرة التي لا تمتلك أيّاً من مقومات العراق الطبيعية والتاريخية والتي استطاعت استقطاب 5 ملايين سائح سنوياً من خلال بنيتها التحتية المتطوّرة وقطاع خدمات فعّال وكذلك من لبنان صاحب الخبرة العريقة في التنمية السياحية.

ولم تستغلّ الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الخمسينيات من القرن العشرين ثروة العراق السياحية بل اكتفت باقتصاد ريعي ضعيف يستند إلى عوائد النفط، واتّجهت إلى إصلاحات سطحية فيما أخذ الصراع السياسي المحلّي والاقليمي قسماً كبيراً من مجهودها. ورغم ذلك فإن استثمارات بقيمة 5 مليارات دولار في هذا القطاع في أنحاء البلاد يمكن أن تشجّع 10 ملايين سائح على الأقل على زيارة العراق، ولو صرف كل سائح 1000 دولار، لحقّق العراق 10 مليارات دولار في السنة من هذا القطاع. وهذه الاستثمارات يجب أن تكون في بناء الفنادق من المستويات العالمية في مدن العراق الرئيسية والمواقع الأثرية والطبيعية، ومدّ شبكة طرق حديثة في طول البلاد وعرضها وتسهيلات الهاتف والمياه والكهرباء والروابط مع المؤسسات السياحية العالمية واتفاقات خطوط طيران إلى مطارات العراق لاستقبال السياح واتفاقات أخرى مع الدول المجاورة لدورة سياحية متكاملة وخاصة مع الأردن وسورية ولبنان والخليج. وكذلك روابط سياحية اقليمية مع مصر وتركيا وإيران ومناطق السلطة الفلسطينية للسياحة الدينية.

ويمكن للعراق أن يستعيد دوره كمركز إقليمي لمنظمات إقليمية ودولية فتنتعش حركة الفنادق والمؤتمرات. وكذلك يمكن إنعاش السياحة الدينية حيث مراكز المذهب الشيعي في النجف وكربلاء والبصرة والكوفة، وكذلك مراكز في بغداد والموصل. ويمكن السياحة الدينية أن تجلب 5 ملايين سائح في السنة. أمّا مناطق الشمال فهي

تنعم بمناخ أوروبي وجبال تكلّلها الثلوج فيمكن تطويرها لاستقطاب السياحة الخليجية وسياحة التزلج.

والمتابع لتدهور امكانات السياحة منذ قيام الجمهورية العراقية عام 1958، يرى أنّ النظام قد سيطر على أراض لغاياته فأصبحت مساحات شاسعة من العراق حكراً لمصالح النظام، كبناء القصور التي بلغت مساحة كل قصر منها مع حديقته والأرض المحيطة باتساع يكفي لبناء مدينة، وذلك في مواقع جميلة وفي عقارات استراتيجية. ولقد أشرنا إلى مصادرة صدّام لأراض في مناطق الأكراد والأشوريين في شمال العراق لهذه الغايات الخاصة، وكذلك السيطرة على عقارات في قلب بغداد على ضفاف دجلة لبناء قصور ومنازل لعائلة صدّام وأقاربه. أضف إلى ذلك مساحات أخرى لبناء منازل المسؤولين في النظام ومراكز كبيرة للجيش وأجهزة المخابرات المختلفة والحرس الجمهوري ومراكز الوزارات والتصنيع الحربي ومقار حزب البعث. وكلّها أصبحت مناطق محظورة وسريّة تُغلق شوارعها أمام الزائر والمواطن. كما انتصبت في النقاط الرئيسية من المدن وفي الساحات العامة تماثيل ونُصب لصدّام حسين شوّهت أي قيمة سياحية للمدينة وخلقت الرعب في قلوب الزوار والمقيمين.

تصلح قصور صدّام لتكون أحد المعالم الأثرية في العراق الجديد بعدما يتمّ تأهيلها لهذه الغاية. ويقال إنّ العراقي الذي كان يتجرّأ النظر إلى قصور صدّام أثناء مروره إلى جانبها كان يتعرّض للضرب والسجن. وعلى سبيل المثال أنّ قوى الأمن المولجة حراسة قصر صدّام على نهر دجلة في بغداد، منعت المواطنين عن المشي أو التنزه على الكورنيش المواجه للقصر على ضفتيّ النهر، كما مُنعت السباحة أو أي استعمال للنهر في تلك المنطقة. وهذا القصر وتوابعه يمتدّ على مسافة 5 كلم على ضفاف النهر وذلك في بغداد المدينة ذات الكثافة السكانية العالية، وتحيط به تماثيل ضخمة لصدّام على طريقة فرسان الساموراي اليابانيين. ولقد اتّخذ الحاكم المدني الأميركي للعراق هذا القصر مقرّاً له.

ويبلغ عدد قصور صدّام في أنحاء العراق 70 قصراً تحيطها مساحات شاسعة من الحدائق والبساتين والبحيرات الصغيرة، بُنيت بمبالغ ضخمة ودخل فيها التزويق والفخامة من تصاميم بديعة، ورخام نادر، وتحف والديكور المميّز الذي كان صدّام يشارك في اختياره. ويؤكّد العاملون في قطاع السياحة أنّ الكثير من قصور صدّام

وعائلته ستتحوّل إلى فنادق ومنتجعات سياحية فخمة وراقية. وهذه المنشآت التي أصبحت ملك الشعب العراقي يمكن اعتبارها بنية تحتية سياحية جاهزة للخدمة ويمكن أن تُعطي دفعة كبيرة للسياحة في البلاد. ومن حيث لا تدري ساعدت أجهزة الاعلام العربية والعالمية للترويج لهذه القصور ولأسلوب عيش الاسرة الحاكمة في العراق، مما سيساعد في الترويج السياحي لفنادق تُقام في قصور الجمهورية.

ولقد تعرّضت المتاحف والمراكز الأثرية وقصور الرئاسة المليئة بالقطع النادرة والثمينة للنهب المنظّم خلال شهر نيسان/أفريل 2003، ولكن قوات الاحتلال وقوى الأمن العراقية استطاعت ضبط هذا الموضوع في حين أبقى مجلس الأمن الحظر على تصدير أي أثريّات عراقية، وكذلك منع المتاجرة وشراء وبيع أي تحف قد تكون مسروقة من العراق في الدول الأخرى.

الموارد البشرية

باستثناء "منظمة التصنيع الحربي العربي" التي أنشأها الرئيس المصري أنور السادات ومحاولات يتيمة أفشلتها قلة المال قام بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في إقامة صناعة عسكرية حقيقية. لقد بدأ ذلك قبل ثلاثين عاماً عبر بناء الكادرات العلمية واستقطاب الطاقات البشرية من كل الدول العربية. حتى وصل عدد العلماء في المعارف والعلوم الاستراتيجية الثلاثة آلاف. وهذه نواة قلما تمتع بها أي بلد في العالم الثالث .

وحتى قبل العام 1980، كان العراق على وشك التوصل إلى بناء صناعة أسلحة ذرية، لولا ملاحقة إسرائيل لعلمائه. المعرفة التقنية المتطورة ما زالت في العراق حتى في غياب المواد والمنتجات، ولكن كيف ستتجه هذه الطاقات البشرية وهل ستكون في نواة بناء العراق الجديد؟

ثم ماذا عن عشرات الألوف من الخريجين العراقيين وأصحاب الكفاءات والاختصاصيين في شتى الحقول والذين غادروا العراق في الفترة 1972 إلى 2003؟ هل تبدأ هجرة معاكسة؟ وهل ستسعى واشنطن إلى معاملة العراق كاليابان بعد "تحريرها" عام 1945، أم كأفغانستان عام 2001؟

في العام 2003 كان ثمّة مليونا عراقي خارج العراق بينهم عشرات الآلاف من

الكادرات العلمية والثقافية، وخيرة أبناء البلد من اليد العاملة الخبيرة، من أطباء ومهندسين وخبراء نفط وعلماء. ولقد بدأ الكثيرون منهم رحلة العودة إلى بلادهم للمساهمة في إعادة الاعمار. فبناء العراق الجديد لن يحتاج فعلاً إلى أي اتكال على الخارج أو على الشركات الأميركية كما أوحت قرارات الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق. وعلى سبيل المثال، هناك ألفا طبيب عراقي في بريطانيا وآلاف غيرهم في أوروبا والمغتربات.

ويمكن اعتبار أكبر ثروة سلمت من الحروب عدا النفط هي الرأسمال البشري العراقي من كوادر متحمّسة ومتعلّمة وخبيرة لخدمة بلادها واتخاذ القرارات الصحيحة لإدارة المشاريع العمرانية والتنموية. ولقد تكلّمت الصحافة الأميركية مراراً عن مستوى المتعلّمين العراقيين وذكائهم، وهذه حالة نادرة من مدح الاعلام الأميركي لذكاء العرب. ولذلك من المتوقّع أن يعود العراق دولة غنيّة بنفطها وكوادرها العلميّة بسرعة.

فالعامل البشري في اقتصاد التراكم المعرفي هو أثمن رأسمال يمكن أن يملكه أي بلد في القرن الحادي والعشرين. ولقد وظّف العراق خلال عقود الكثير في التربية والتعليم، حتى أصبح شباب العراق من بين أفضل الشعوب المؤهّلة. ولكن القطاع التربوي والمهني والتعليمي في العراق تدهور إلى حدّ بعيد أثناء الحصار الدولي. وحتى أثناء الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)، حافظت الحكومة على مستويات تعليم عالية مُعترف بها دوليّاً إلى درجة أنّ العراق حصل على جائزة الأونيسكو في الابداع في منهجية التعليم والقضاء على الأميّة، وأنّ جامعات الولايات المتحدة وكندا وأوروبا كانت تقبل خريجي المراحل الثانوية من العراق بسبب مستوى استعدادهم للتحصيل العالي في مؤسسات الغرب. ولقد دأبت حكومة العراق على بناء المدارس والمعاهد والجامعات ومؤسسات التدريب المهني. كما دربّت الحكومة المعلّمين ومنحت الكتب المدرسية مجاناً للتلاميذ. فكل تلميذ يحصل على كمية من الدفاتر والأقلام وعدّة الدرس وكتب جديدة للمواد الدراسية كل سنة. كما وزّعت إدارات المدارس الابتدائية والروضات الحليب والفيتامين وزيت السمك على الأطفال. ولقد استمرّ هذا المستوى طيلة فترة الثمانينيات ولكنه بدأ بالانحدار الشديد منذ بدء الحصار عام 1990.

ومثلما حصل في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال والقمع والحصار وأثناء

الحرب الأهلية في لبنان، حيث كانت رغبة التحصيل العلمي أقوى من أي ظرف قاهر، حافظت العائلات العراقية على عزيمة التعلّم مهما كان الثمن. فكانت ظروف القطاع التربوي المزرية تدمّر البنية التحتيّة للثروة البشرية في العراق، ومع ذلك واصلت الهيئات التعليمية الجهد لتعليم الأجيال. وفيما كان معلّم المدرسة في العراق إنساناً هاماً يقدّره مجتمعه وتكافئه الحكومة براتب محترم بلغ 450 دولاراً أميركياً في الشهر زائد العلاوات والمنافع والجائزة السنوية التي سمحت له بشراء عقار ليبني بيتاً، تدهور وضعه وبات دخله من التعليم لا يزيد عن بضعة دولارات في الشهر، وفقد كل الحوافز، وبات يعمل في أشغال وضيعة ليعزّز مدخوله. وبسبب ازدياد السكان وتدهور البنية الفيزيائية لقطاع التعليم، بات ما تبقّى من مدارس يحاول قدر الامكان مواصلة مهامه، فتستقبل المدارس التلامذة على مرحلتين في اليوم الأولى حتى الظهر والثانية من الظهر حتى المساء.

وزار جورج باباجيو مدرسة البكر من ضمن بعثة دولية في مدينة الناصرية جنوب العراق، للقاء مديرها شاكر طاهر وهو مُجاز من جامعة الموصل في مادتي التاريخ والتربية. وعلم باباجيو أنّ المدير أمضى فترة الصباح في بيع السجائر خارج المدرسة لتعزيز معاشه. ولاحظت البعثة مدى التدهور الذي تعاني منه مدرسة البكر وهي حال كل مدارس العراق تقريباً. لقد خلت غرف التدريس من المقاعد، فافترش الطلاب الأرض، أو جلسوا على علب التنك وفي أيام الشتاء كانوا يجلسون على بطانيات جلبوها من بيوتهم. أمّا في حال وجود مقعد مما تبقى من أيام العز، فكان في حالة يرثى لها من كثرة الاستعمال، وقد تآكل الخشب وتضعضع. وكانت جدران الصفوف فارغة: فلا خرائط ولا صور ولا دهان. فقط لوح أخضر للكتابة هو كل الأثاث الموجود في الصفوف. كما أنّ معظم النوافذ كانت محطّمة وبحاجة إلى إصلاح.

وفي أيام العزّ أيضاً نعَمَت كل غرفة بجهاز تدفئة وبمروحة في السقف. أمّا في سنوات الحصار، فلم يعد هناك لا تدفئة ولا تهوئة. بل عانى الجميع من قيظ صيف جائر لا يرحم في جنوب العراق حيث ترتفع الحرارة إلى 50 درجة مئوية، ومن برد قارس بدون تدفئة حيث يجلس الأولاد على حُصُرٍ من قشّ، وتقوم الادارة بسدّ النوافذ بألواح الكرتون والخشب المعاكس حتى الربيع. فتحجب بذلك الصقيع ولكنها تحجب أيضاً الهواء للتنفس والشمس لازالة الرطوبة. كما أنّ المراحيض والمغاسل المتوافرة للاستعمال كانت في حال يرثى لها. فبقي مرحاض واحد فقط صالحاً للعمل، في حين

كان مرحاض البول معطّلاً. ولمياه الشرب كان ثمّة حنفيّة واحدة خارج المبنى تنقّط باستمرار في علبة تنك هي مصدر مياه الشرب للتلاميذ.

وكحال معظم مدارس العراق لم تملك إدارة مدرسة البكر وسائل الاسعاف الأولي، كالمطهّرات والكحول والشاش والباند-أيد ولا أسبيرين أو أي إمدادات صيدلية. ولم يوجد في مدارس العراق ممرّضات، وهو أمر معتاد في مدارس أوروبا وأميركا. ولم تعد المدارس في سنوات الحصار توزّع أي نوع من الأغذية كالحليب أو الفيتامينات كما كان الوضع قبل العام 1990. وأصبح الكثير من الأطفال يحضرون إلى المدرسة وهم لم يتناولوا وجبة الافطار بسبب فقر أهلهم. وفي كل مدرسة زارتها البعثات الدولية لتقييم وضعها الصحي، لاحظ أعضاء البعثة أنّ الطلاب تنقصهم التغذية، حيث هزل عودهم وبدوا معوّقين توقفوا عن النمو وقد غارت عيونهم في جماجم رؤوسهم، فبدوا أكبر من سنّهم. ومعظم هؤلاء وجدتهم البعثات في مراكز المهجّرين الذين انتقلوا من منطقة إلى أخرى بسبب الحروب. فعاشوا على معونات الحكومة الشهرية من أرزّ وطحين وخضار وسكر وشاي وحليب وزيت الطهي. وذكرت "سهام سعيد سعدون" مديرة "مدرسة عشتار" أنّ سبعة أو ثمانية طلاب يُصابون بالدوّار ويغيبون عن الوعي من الجوع، وأن أعداداً أخرى يُصابون بحالات الاسهال ودود الامعاء وأمراض الجلد، وكلّها عوارض لا يمكن للمدرسة أن تعالجها لأنّها لا تملك الوسائل من مال وأدوية ومعدّات. ولأنّه لا يوجد مراحيض قيد الاستعمال في مدرسة عشتار، عمدت الادارة إلى إرسال الأولاد الذين يشكون من الاسهال ودود الامعاء إلى منازلهم. ورغم أنّ المدرسة تقع إلى جانب مستوصف بلدي إلا أنّ المستوصف لم يكن يملك الأدوية الضرورية للأطفال.

ولقد أكّد أفراد الهيئات التعليمية في المحافظات التي زارتها البعثات الدولية في جنوب العراق (البصرة والعمارة والناصرية) عام 1998 على أنّ موظّفي وزارة التربية والتعليم والمعلّمين ومديري المدارس يبذلون كل جهد لكي يتلقّى التلامذة مستوى جيّد من التعليم رغم العقوبات والحصار وذلك عبر تعليم المناهج نفسها في المراحل الابتدائية والثانوية. وهذا ما شدّ من عزيمة الجميع، هيئات تعليمية وأهالي وطلاباً، على الصبر وتحمّل المشقّات والحرمان من التجهيزات في القطاع التربوي أملاً في المحافظة على مستوى جيّد من التحصيل العلمي.

ورغم شجاعة الشعب العراقي في تحصيل العلم في ظروف المرض والجوع والحصار، إلا أنّ هذا لم يكفِ لانقاذ أجيال من النشء الجديد من تدنّي المستويات وهبوط محتوى المواد الدراسية في ظل منافسة عالمية في القطاع التربوي. وما شاهده العالم بعد سقوط بغداد من حال القطاع التربوي في العراق هو وضع مأساة إنسان يحاول الحفاظ على الحدّ الأدنى في صراع البقاء. ولكن في الواقع كانت الأمور منهارة تماماً، وبرأي "أنوباما راوسنغ" ممثّل اليونيسيف في بغداد أنّ النظام التعليمي العراقي لم يخضع لتقييم دولي منذ العام 1989. ويقدّر هانز سبونيك الرئيس السابق للعمليات الانسانية للأمم المتحدة في العراق، بأنّ برنامج النفط مقابل الغذاء لم يخصّص سوى واحد بالمئة من عائدات النفط للقطاع التربوي. وأمام شحّ الأموال وغياب الاستثمار في المدارس والمؤسسات التعليمية، وندرة المواد التعليمية من كتب ودفاتر وأدوات، إضافة إلى تدهور المنشآت والأبنية التي بناها النظام السابق، فإنّ جيلاً كاملاً من أطفال العراق حُرم من تلّقي التلقين الأكاديمي الذي يتمتّع به أي طفل في العالم، وهذا مخالف للشرعة الدولية لحقوق الطفل ما يجعل مطبّقي نظام العقوبات مجرمين من المنظار القانوني.

الوضع التربوي الصعب الذي خرج منه العراق بعد سنوات الحصار والحروب، سيحتاج إلى إنفاق هائل وإلى سنوات عديدة ليعود إلى ما كان عليه قبل العام 1990. فهناك مسائل بناء وترميم البنية التحتية التربوية من معاهد ومدارس وجامعات ومستوصفات وشركات إمداد، وكتب وقرطاسيات وهيئات تعليمية وإدارية ومناهج تعليم ومختبرات ولوازم لا حصر لها. ولقد حاولت الولايات المتحدة منح شركات أميركية عقوداً في القطاع التربوي. ولكن منح أي عقد يجب أن تتم الموافقة عليه من قِبل حكومة عراقية ويجب أن يكون خاضعاً لمراجعات صارمة حول شروطه وكلفته؛ والبحث إذا كان بالامكان الحصول على شروط أفضل بكلفة أقلّ. أمّا في حال غياب حكومة عراقية تمنح العقود فإنّ ذلك يمكن أن يهدّد مبدأ المناقصة لاستدراج العقود فتحسم الولايات المتحدة الأمر بتوزيع "اتفاقات" بناء وإنشاء وعمل مع الشركات يكون وضعها القانوني أضعف من حيث الكلفة والتنفيذ.

العراق الجريح سيحتاج إلى كل دولار في إعادة بنائه، ولن يهدر الأموال النادرة على المستثمرين الأجانب من دون حساب. كما أنّ الشركات الأجنبية عديدة

وتعمل بروح المنافسة حتى داخل الولايات المتحدة؛ حتى لو رغبت الولايات المتحدة منح كل المشاريع في العراق لشركات أميركية، فإنّ منح هذه المشاريع يخضع لمناقصات ولا تُمنح عشوائياً لأصدقاء البيت الأبيض، وإلا شكلّ هذا الأمر ثغرة قانونية جدّية في جدار القوانين التجارية الأميركية.

ولقد قرّرت الادارة الأميركية منح قرض للعراق الذي تحتلّه لاعادة إعمار المنشآت النفطية قيمته خمسة مليارات دولار، بمعدّل مليارين لشمال العراق ومليارين لجنوبه ومليار للوسط، على أن تستفيد سبع شركات أميركية من هذه القروض وتوظّف 100 ألف مهندس أميركي. ويضم سلاح المهندسين الأميركي في العراق 35 ألف مهندس مدني. وبرأي العراقيين أن الكادرات العراقية والشركات الوطنية العراقية لا تحتاج إلى أكثر من نصف هذا المبلغ للوصول إلى النتيجة نفسها، ما يعني نهباً صرفاً لمصلحة أميركا قيمته 2.5 مليار دولار من هذه العمليّة.

ومن ناحية أخرى، إذا كان ثمّة حكومة وطنية تحكم العراق، فهل يجوز أن تكون أكثر فساداً من نظام صدّام حسين بمنحها عقوداً عشوائية بدون ميزان، وهل يجوز أن تقبل بعمالة أجنبية خبيرة بلا حدود في ظلّ البطالة في صفوف آلاف العلماء والمهندسين والخبراء العراقيين؟

كما أنّ الشركات النفطية الوطنية في الدول العربية قد أثبتت جدارتها وتفوّقها في فترة الاستقلال وخاصة منذ الخمسينيات من القرن العشرين؛ ولن تكون دعوة الشركات الأجنبية للهيمنة على القطاعات النفطية العصا السحرية التي ستحلّ المشاكل الاقتصادية. فالسعودية مثلاً نجحت في تطوير شركتها النفطية الوطنية (سعودي أرامكو التي أخذت مكان أرامكو الشركة العربية الأميركية) وأصبحت شركة عملاقة بمستويات عالمية قادرة على تطوير وإنتاج 8 ملايين برميل يومياً، تملك كوادر علمية وتقنية عالية. حتى أن سعودي أرامكو شاركت إكسون في مشاريع في الصين، ولم تتأثر عندما رفضت اليابان تجديد عقد الانتاج في المنطقة المحايدة مع العراق.

ولكن عدّة دول نفطيّة أخرى خاصة ليبيا وإيران تحتاج إلى استثمارات ومساعدات تقنيّة أجنبية لتطوير حقولها ورفع مستويات إنتاجها. فرغم أنّ إيران خرجت من حربها مع العراق عام 1988، إلا أن قطاعها النفطي راوح مكانه منذ ولادة الجمهورية الاسلامية عام 1979، ولم تستطع تطوير حقول غاز بدون مساعدة توتال إلف الفرنسية. في حين احتاجت ليبيا إلى مزيد من الانفتاح على الشركات الأجنبية

إسوة بالدول العربية الناجحة في تطوير ثرواتها الطبيعية بدون المساس بمصالحها الوطنية[1].

ثمّة مشاريع لتطوير حقول جديدة في العراق لن تنفّذ إلا في ظلّ حكومة وطنيّة ووضع مستقرّ في البلاد تستعمل الموارد البشرية العراقية، وتؤكّد أن نفط العراق لشعب العراق وليس لأي جهة أخرى. ويؤمل أن تقوم حكومة العراق بتطوير حقول جديدة. فحتى العام 2003، لا يوجد سوى 15 حقلاً مستثمراً في العراق من أصل 37 حقلاً جرى اكتشافها ولا تشكلّ أكثر من 20 بالمئة من الامكانات المحتملة. أمّا المواقع غير المستثمرة فتبلغ 11 حقلاً في الجنوب قدرتها المحتملة 3 ملايين برميل في اليوم و11 حقلاً في الشمال قدرتها نصف مليون برميل في اليوم، وثلاثة حقول في الوسط قدرتها 300 ألف برميل في اليوم. كما أنّ هناك حقولاً أخرى مطوّرة جزئياً قدرتها مليون برميل في اليوم. وهذه الحقول الجديدة يمكن أن تضيف 5 ملايين برميل يوميّاً إلى الامكانية الموجودة في نهاية عام 2003، ولكن هذه النسبة تحتاج إلى استثمارات ضخمة وإلى مرافىء إضافية تسمح بإخراج هذه الكميّات الضخمة من العراق في وقت قصير. لقد كان العراق يصدّر نفطه عبر مرفأ البكر على الخليج العربي وميناء جيهان التركي عبر كركوك وعبر السعودية وسوريا. ولذلك فسيكون المستوى الأكثر واقعية هو رفع الانتاج إلى 5 ملايين بحلول العام 2010.

كما أنّ العوائد يجب أن تذهب إلى إعمار العراق ورفع الفقر والمرض عن شعبه، ويجب أن تذهب العوائد إلى خلق صناعات بديلة حتى لا يبقى العراق تحت رحمة اقتصاد أحادي الجانب.

تقويم الأضرار

إنّ تقويم حاجات إعادة الاعمار وقيمة الأضرار تتراوح بين التفاؤل والمبالغة. فعلى السطح تبدو آثار الغزو طفيفة، ولكن البنية التحتية العراقية تعرّضت لتدمير طويل الأمد منذ 1991، في حين لم يواصل العراق تطوّره الاقتصادي الذي بدأه في السبعينيات والذي توقّف عام 1980. أمّا أضرار القطاع النفطي من جراء الغزو فلقد

(1) الحياة 18 كانون الأول/ديسمبر 2002.

كانت ضئيلة، إذ تضرّرت تسعة حقول فقط من أصل 500 حقل في جنوب العراق، تمّ إخمادها بسرعة.

من ناحية ثانية تعرّضت منشآت النفط في كركوك للتدمير والسلب والتخريب حيث بلغت قيمة الأضرار بضعة مليارات. ولدى تفحّص المنشآت أكّد موظفوها أنّ التخريب والسلب كان منظّماً. خاصة أنّ الكثير من الآليات والمعدات لا يمكن أن يستفيد منها أفراد قد تمّ تفكيكها ونهبها، وهي قطع تخصصية لا يمكن الحصول عليها إلا من بضع شركات حول العالم، كما أنّه لا يمكن تشغيل منشآت البترول بدونها. وتوقّع المسؤولون عن نفط الشمال أنّ حقول كركوك لن تعود إلى إنتاجيتها قبل أواسط 2004. ولم يستبعد الخبراء أنّ من قام بهذا العمل له مصلحة في الحصول على عقود لإعادة تأهيل المنشآت التي تكلف مليارات الدولارات. ولقد صادرت حواجز تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني (طالباني) بعض المسروقات من المنشآت النفطية في كركوك ولكنّ المصادرات اقتصرت على الكراسي وتجهيزات المكاتب.

ويحوي حقل كركوك نحو 450 بئراً وأدارته شركة نفط الشمال العراقية التي تقوم بتكرير نفط كركوك وتنقيته وتصديره، وكذلك أشرفت الشركة على جميع حقول النفط الشمالية التي يصدّر معظمها عبر تركيا. وكانت منشآت كركوك تضخّ يومياً مليون برميل قبل الغزو الأميركي كما ضخّت كميات سريّة لبيعها في السوق السوداء للمنفعة الشخصية لصدّام حسين والمقرّبين منه وخارج برنامج النفط مقابل الغذاء.

ولقد عاجلت القوات الأميركية إلى السيطرة على آبار النفط ومنشآته منذ الأيام الأولى للغزو، كما قامت القوات البريطانية بالسيطرة على الآبار المجاورة للبصرة والتي تديرها "شركة نفط الجنوب" التابعة للقطاع العام العراقي. واستمرّت الشركتان في دفع أجور العمال رغم الاحتلال وبذلك حافظت على الولاءات وعلى صعوبة أن يقوم الاحتلال بتشغيل قطاع النفط بدون موافقة عراقية.

ولقد قامت قوات الغزو متعمّدة إلى إبعاد الخطر عن منشآت النفط وإنقاذها من التخريب عبر جعلها الهدف الأول للهجوم البري. ومن علائم تركيز أميركا على النفط هو أنّ شركة كويتية استطاعت إطفاء الحرائق في حقل الرميلة المحاذي لحدود الكويت، وإطفاء حرائق في آبار أخرى مع شركة أميركية هي "بوتس أند لوتس". بينما تعرّضت منشآت حكومية وثقافية للنهب والحرق والتدمير فلم تتحرّك القوات الأميركية.

عمليّات المقاومة وإنعدام الأمن

ولكن كما توقّع الخبراء قبل الغزو، فإنّ قوات الاحتلال لم تتمكّن من تأمين قطاع النفط حتى في أواخر العام 2003. ذلك أنّ السيطرة على منشآت النفط لم تؤدّ إلى تحصين كل الامدادات من حقول وأنابيب ومحطّات ضخ وصهاريج ومحطات التصدير. إذ لجأ الشعب العراقي إلى مقاومة الاحتلال منذ أواخر نيسان/أفريل وبات مقتل وجرح الجنود الأميركيين والبريطانيين وتدمير آليّاتهم العسكرية في جوار البصرة وبغداد شأناً يومياً. كما عمدت جماعات إلى حرق وتفجير منشآت نفطية في شمال العراق وخاصة في نواحي كركوك والموصل. وردّت قوات الاحتلال بحملات قمع واسعة شملت مهاجمة بلدات وقرى عديدة أدّت إلى مقتل أكثر من ألف عراقي حتى آخر أيلول/سبتمبر 2003 وأسر بضعة آلاف وجرح الآلاف.

هذه المقاومة أخرت مسألة إعادة الاعمار التي خطّطت لها الدوائر الأميركية، وربما أصبحت الشغل الشاغل لقوات الاحتلال إذا أصرّت الولايات المتحدة على إنهاء المقاومة بالقوّة العسكرية بدون حلول سياسية تقضي بإعادة ملامح السلطة الوطنية إلى البلاد. أمّا إذا نجحت المقاومة في إخراج الأميركيين من العراق بالقوّة فإنّ الفترة التي ستلي ذلك ستكون عديمة الاستقرار، فلا المجتمع الدولي سيستمر في التعاون في مشروع مارشال العراق بدون موافقة أميركية، ولا سيتّفق العراقيون فوراً على نظام الحكم. ذلك أنّ أي حكومة وطنية عراقية تقوم بعد إخراج الأميركيين بالقوة ستواجه بيئة عالمية معادية في حال من عدم الاستقرار، وستجد نفسها أمام عوامل متشعّبة عديدة كالدور الايراني وطموحات الأكراد والشيعة ورموز النظام السابق وحزب البعث وحتى القوى القديمة الجديدة التي عادت إلى العراق.

ولذلك فإنّ السيناريو الأميركي المتفائل والذي ردّده بوش ورمسفلد ورايس وباول خلال أشهر صيف 2003 يفترض توقّف المقاومة وتوصّل الأميركيين إلى صيغة مع الفعاليات العراقية تضع جدولاً زمنياً لتسليم السلطة لوطنيين عراقيين مع تعاون وثيق مع الولايات المتحّدة في مجالات الاقتصاد والجيش والسياسة الخارجية. أمّا السيناريو الآخر فهو استمرار إنعدام القانون وسيطرة الفوضى والنهب والغوغاء، إلى جانب المقاومة، لسنوات طويلة؛ ما سيؤدي إلى إعاقة الاعمار وعمليات الاغاثة. ذلك أنّ طوابير الاغاثة وأطقم البعثات الطبية تعرّضت للكمائن والسطو خلال العام 2003،

في حين تعرّضت أنابيب النفط للتخريب ما قلّص فرص العراق، وإن تحت الاحتلال، من الاستفادة الضرورية من نقل النفط إلى الأسواق الخارجيّة لتأمين مصادر المال الضروري لانقاذ الاقتصاد وسد رمق الشعب. فأميركا ومؤسسات التمويل العالمية ليست جمعيات خيرية، ولبنان خير شاهد على ذلك، حيث اضطر إلى الاعتماد على الاستدانة وموارده الخاصة لاعادة الاعمار بعد حربه الاهلية والاجتياحات الاسرائيلية التي ركّزت بشكل أساسي على تدمير بنيته التحتية.

كلفة الاعمار وثروة صدّام

هذه العوامل الخمسة هي التي رسمت خطوط السيناريوهات حول كلفة الاحتلال وإعادة الاعمار من خلال سيناريو متفائل بـ 35 مليار دولار والأكثر تشاؤماً بـ400 مليار دولار، بمعدّل 20 إلى 30 مليار دولار على خمس سنوات لأفضل سيناريو. وتتناسب هذه الارقام مع تقديرات المعهد الملكي البريطاني الذي خمّن كلفة الاعمار بـ150 مليار دولار على أن تساهم عائدات النفط العراقي بنصفها تقريباً[1]. هذه التقديرات المتواضعة نسبيّاً سببها قصر فترة الغزو والعمليّات العسكرية وعدم تضرّر ما تبقى من منشآت النفط في العراق. ولقد قدّر مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي تكاليف احتلال وفرض الأمن في العراق بين 8 . 22 مليار دولار (مائة ألف جندي) و6 . 45 مليار دولار (مائتا ألف جندي) لعام 2003 فقط. وإنّ هذه التكاليف تنخفض كلّما سار العراق نحو الاستقرار وبدون أعمال مقاومة.

وتؤخذ قرارات مشاريع إعادة الاعمار وتأهيل البنية التحتية بالتوافق بين الولايات المتحدة وشركاتها وحكومة أو إدارة عامة تقوم في بغداد.[2]. كما قُدّرت تكاليف السنة الأولى لفترة ما بعد الحرب بـ7 مليارات دولار، هي تكاليف إدارة الاحتلال وبدء عدد من المشاريع أهمّها إعادة تشغيل قطاع النفط. وطالما أنّ الولايات المتحدة ستكون الدولة التي ستدير العراق كقابلة قانونية للاقتصاد الجديد، فسوف تتولى الانفاق من مصدرين: الأموال العراقية المجمّدة وقد عُلم منها في الشهرين

(1) الحياة 25 نيسان/أفريل 2003.

(2) الحياة 25 نيسان/أفريل 2003.

اللذين لحقا سقوط بغداد أربعة مليارات دولار، منها ملياران من المصارف والمؤسسات داخل أميركا ومليار من أوروبا والشرق الأوسط (600 مليون دولار ودائع في لبنان)، ومليار من الدولارات قد عثرت عليها القوات الأميركية داخل العراق أثناء الغزو، وموجودات البنك المركزي العراقي في بغداد الذي سارعت القوات الأميركية إلى احتلاله في أواسط نيسان/أفريل. وكانت القوات الأميركية قد عثرت على مبلغ 656 مليون دولار في 16 نيسان/أفريل 2003 في ثلاثة مخابىء سرّيّة في أحد القصور الريفيّة لصدّام قرب بغداد كان محفوظاً في 164 صندوقاً من الألمنيوم سعة كل منها 4 مليون دولار، وعلى الصناديق كُتب مصدر المال "البنك العربي المحدود ـ عمّان الأردن". والمبلغ كان من فئة المئة دولار أصليّة.

وحسب تقرير مجلّة فوربس السنوي فإنّ ثروة صدّام حسين الشخصية السائلة تقدّر بـ10 مليار دولار، ما يجعله في المرتبة الثالثة من أثرياء العالم. ولذلك وجّهت الادارة الأميركية منذ أوائل العام 2003 جهدها إلى البحث عن هذه الثروة ليس داخل العراق فحسب بل تلك الموظّفة في مصارف وشركات حول العالم. ولقد صرّح وزير المال الأميركي جون سنو في نيسان/أفريل 2003 أنّ هذه الأموال هي ملك الشعب العراقي سرقها صدّام وأودعها باسمه وأسماء أفراد عائلته والمقرّبين منه. ويعود سبب تراكم الثروة الكبيرة رغم الحصار وفقر العراق إلى ازدهار تجارة تهريب النفط العراقي عبر الدول المجاورة وخاصة عبر تركيا وسورية والأردن خارج برنامج النفط مقابل الغذاء.

وتقدر مداخيل هذه الكمّيات المهرّبة بـ20 مليار دولار منها 7 مليارات للفترة الممتدة من 1997 إلى 2001. ولقد دأب صدّام على تهريب مبالغ نقدية ضخمة إلى الخارج كما كان يشتري سبائك ذهبية ويودعها في صناديق الائتمان في مصارف عالمية بأسماء متعدّدة. كما أنّ القوات الأميركية أوقفت شاحنة في بلدة القائم القريبة من الحدود العراقية السورية تحمل ألفي سبيكة ذهب قد تبلغ قيمتها 500 مليون دولار.

وسعت الادارة الأميركية منذ أيلول/سبتمبر 2001 إلى الضغط على المصارف في كافة الدول للتعاون معها في مكافحة الارهاب. ولكن مسألة التنقيب عن ثروة صدّام أكثر تعقيداً ولا علاقة لها بالتعاون ضد الارهاب. ورغم استجابة سويسرا لنداء الولايات المتحدة تجميد البنوك السويسرية أرصدة عراقية بمبلغ 300 مليون دولار إلا أنّ وزارة المال الأميركية تواجه صعوبات جمّة مع المصارف وخاصة في الدول العربيّة

التي تشكّ أميركا أنّ فروعها في بغداد قد ساعدت في تهريب الأموال. ولقد قال مصرفيون عراقيون وعرب إنّ حكومة العراق أخفت مليارات الدولارات من صفقات النفط لدى مصارف لبنانية وأردنية في حين أعلنت السلطات المالية في البلدين أنّ المبالغ ستُسلّم إلى حكومة عراقية شرعيّة. وقال مصرفي عراقي إنّ عدّة حسابات في لبنان والأردن كانت باسم وزارات عراقية وإنّ الودائع في لبنان وصلت إلى أقل من مليار في حين فاقت ذلك بكثير في المصارف الأردنية. وذكر مصرفيون عراقيون أنّ العراق كثّف عمليات سحب الودائع من لبنان والأردن عندما ضغطت الولايات المتحدة على البلدين لكبح غسل الأموال. وإنّ قصي ابن صدّام حسين لم يسرق مالاً من البنك المركزي في العراق مثلما أشيع في بداية العام 2003 بل إنّ وزير المال العراقي ومسؤولين في حزب البعث نقلوا نحو مليار دولار وكميات من الذهب من البنك المركزي مباشرة قبل الغزو في 20 آذار/مارس بناء على تعليمات صدّام حسين. وإنّ هذه الثروة تمت تخبئتها في أنحاء بغداد وفي فرعي مصرفين حكوميين تعرضا للنهب بعد سقوط بغداد.

في 26 نيسان/أفريل 2003، عثرت القوات الأميركية على كميات من النقد بلغت قيمتها 100 مليون دولار أميركي و90 مليون أورو في أحد أحياء بغداد، في 31 حاوية تمّ نقلها إلى مطار بغداد الواقع تحت السيطرة الأميركية.

وكانت إدارة الاحتلال دفعت رواتب طارئة لـ 1.5 مليون موظّف ومتقاعد من القطاع العام في العراق من الأموال العراقية المجمّدة في الولايات المتحدة. فنقل الجيش الأميركي مبلغ 600 مليون دولار نقداً بالطائرة إلى بغداد. ولكن هذه المخصّصات الضخمة للموظفين كانت ستعني نفق كل الاحتياط العراقي المجمّد للعراق خلال فترة زمنية لا تتجاوز عدة أشهر ولا تُبقي كثيراً للاستثمارات للشركات الأميركية. ولتخفيف الضغط على هذا النوع من النفقات، أعلن بول بريمر الحاكم الأميركي في العراق في الأسبوع الثالث من أيّار/ماي 2003، بحل عدّة مؤسّسات ووزارات عراقية وتسريح أفراد الجيش العراقي وموظّفي وزارة الاعلام ووزارة الداخلية والدفاع وإغلاق مراكز مختلف أجهزة الأمن وحل الأجهزة العسكرية وكل الأدوات الهجومية ودوائر حكومية أخرى ومحاكم أمن الدولة؛ ما قطع مباشرة أرزاق أكثر من نصف مليون عراقي يعيلون بضعة ملايين مواطن، بينهم 63 ألف موظف في هيئة التصنيع الحربي. وقدّمت إدارة العراق راتب آخر شهر كتعويض لنهاية الخدمة. أمّا

المتقاعدون والأرامل والآخرون الذين كانوا يحصلون على معاشات قبل الحرب فيستمرون في الحصول عليها. وحوّل القرار الأميركي ممتلكات هذه المؤسسات التي حلّها إلى الادارة الأميركية بوضع اليد وعلّق التجنيد لغاية إنشاء فيلق عراقي جديد.

كما حظر بريمر حزب البعث بقرار اتّخذه في 16 أيّار/ماي 2003. ورغم أنّ أعضاء حزب البعث وأنصاره كانوا يُقدّرون بالملايين إبّان فترة الصعود البعثي في العراق، إلا أنّ الاستخبارات الأميركية حدّدت عدد الأعضاء الفعليين من كودار ومسؤولين في الحزب بـ 200 ألف شخص. كما أنّ عدداً أصغر من ذلك بكثير لا يزيد عن 10 بالمئة من مجموع البعثيين قد تمّ حظره عن الوظيفة العامة. وما زال ثلث الشعب العراقي يرتبط وبدرجات متفاوتة بروابط عشائرية أهمّ من الانتماء الحزبي. وهذا يعني أنّ حرمان البعثيين من حقوقهم المدنية أدّى إلى تعاطف العشائر معهم.

ولكن تبقى مبالغ في حسابات باسماء أفراد وهذه يصعب تقصّيها. كما ذكرت وكالات الأنباء في أواخر أيّار/ماي 2003 أنّ كميات كبرى من النقد بالعملة الصعبة التي حصل عليها العراق من تهريب النفط قد وجدت طريقها إلى بغداد وأنَّ قسماً كبيراً منها قد تعرّض للنهب في الأيام التي تلت الدخول الأميركي لبغداد. ويؤكد الخبراء أنَّ أيَّ أموال بالعملات الصعبة التي تمّ العثور عليها قد وصلت إلى العراق من العمليات التجارية خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. ذلك أنّ العراق سبق وأن طلب من الشركات المتعاقدة تسليمه بضائع ونقوداً ولكنها رفضت بموجب دفتر شروط البرنامج، خاصة وأنّ لجنة العقوبات هي التي تسلّمت عوائد النفط وعمليات الدفع للشركات المتعاقدة مباشرة فلم يحصل العراق على فلس من هذه الأموال. ومن المحتمل أن تكون شركات أجنبية قد دفعت عمولة نقدية بقيمة عشرة بالمئة من قيمة العقد إلى حسابات في مصارف أردنية ولبنانية. وأعطى مصرفي عراقي مثالاً على ذلك عقداً مع شركة أجنبية بقيمة 100 مليون دولار سلّمت منه الشركة مواد غذائية للعراق بقيمة 75 مليوناً وأودعت 10 ملايين في مصرف لبناني واحتفظت بالباقي كربح لها. وإنّ شركات أميركية وبريطانية وفرنسية ربما تكون شاركت في مثل هذه العقود.

وكانت إدارة الرئيس بوش قد حصلت على مخصصات من الكونغرس بلغت 80 مليار دولار لتمويل نفقات الحرب على العراق وأنّ 1.7 مليار منها قد وُضع بتصرّف وكالة التنمية الأميركية للقيام بأعمال إعمار وترميم في العراق مباشرة بعد الحرب وتُمنح عقودها إلى شركات أميركية. كما خصّصت مبلغ 550 مليون دولار للمساعدات الانسانية.

وفي أجواء تعثّر العثور السريع على ثروة صدّام، تستطيع أميركا أن تقوم بتسديد المبلغ المطلوب المتبقي للسنة الأولى من الخزينة الأميركية على أن تقتطعها لاحقاً من عائدات النفط العراقي. ومن أجل هذه الغاية تولّت الحكومة الأميركية وضع لائحة مشاريع بنية تحتية تصل تكلفتها إلى 2.5 مليار دولار، وفي أعمال موازية للتأهيل هناك مسؤوليات استتباب الأمن وعمليات الاغاثة. والعمل الأول يتطلّب مساهمات دولية مكلفة تقتضي إرسال قوات حفظ أمن قد تصل إلى أربعمائة ألف. وهذا ليس بالأمر الضخم، فعلى سبيل المقارنة طلبت الحكومة اللبنانية عام 1982 قوى حفظ أمن دولية عددها 250 ألفاً لانهاء الحرب الأهلية ومعالجة آثار الغزو الاسرائيلي في ذلك العام. وفي ظل غياب هذه القوات استمرت الحرب الأهلية في لبنان حتى العام 1990 في حين استمرت حرب المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي حتى العام 2000.

ترميم البنية التحتيّة

أمّا المسألة الثانية وهي عمليات الاغاثة فهي في غاية الأهميّة لأنّ الغزو شلّ المؤسسات الحكومية العراقية التي أقامت شبكات الغذاء والدواء في أنحاء العراق، وحافظت على حدّ أدنى من مرافق العناية والخدمات، وإن وصلت إلى مستويات بدائية في كثير من الأحيان. ويأتي ضمن هذا الاطار تأمين الكهرباء والماء وشبكات الصيانة وقطع الغيار وفتح الباب على مصراعيه لاستيراد السلع الأساسية. ولذلك فإن عائدات النفط في العام الأول ستسدّد ثمن احتياجات المواطنين من غذاء ودواء ووقود وشبكات الكهرباء والهاتف والمياه. وهذه الحاجات وعمليات الاغاثة تقدّرها الادارة الأميركية بـ2.5 مليار دولار بالعام وأنّها ستكون ضرورية وطارئة حتى العام 2008.

لقد أعيدت الكهرباء إلى العاصمة العراقية في حزيران/ جوان 2003 بشكل تقنيني، ولكن شبكة الكهرباء في طول البلاد وعرضها التي نشرها صدّام خلال عامين فقط في أوائل السبعينيات، كانت في حالة سيئة جدّاً في بداية العام 2003 من جراء ربع قرن من الحروب. ولقد قدّرت الأمم المتحدّ أنّ إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية إضافة إلى تطويرها لتواكب مستجدّات هذه المرافق في العام 2003 ستكلّف 17 مليار دولار. وهذا يعني أنّ العراق سيحتاج إمّا إلى ضخّ أموال كبيرة في شبكة الكهرباء أو إلى معاناة لسنوات طويلة للوصول إلى شبكة متكاملة حديثة يموّلها بقدراته الذاتية.

أمّا المياه فلقد تعرّضت شبكات التوزيع إلى أضرار جسيمة أثناء عمليات

القصف المتواصل الذي قامت به القوات الأميركية للعراق، ليس فقط في أثناء الغزو عام 2003 بل طيلة سنوات الحصار منذ 1991. ووصلت درجة تسرّب المياه التي تضخّها مصلحة مياه بغداد إلى أكثر من 50 بالمئة بسبب تخريب الأنابيب وتخسّفات وتكسرات للشبكة، ما أدّى إلى خسارة كميات ضخمة من مياه الشرب تسرّبت إلى باطن الأرض. ولقد احتاجت بغداد إلى 25 . 2 مليون متر مكعّب يوميّاً من مياه الشفة، ترتفع إلى 25.3 مليون متر مكعب أثناء الصيف. وفي منطقة بغداد التي يقطنها 6 ملايين نسمة يوجد 8 محطات ضخ رئيسية هي الكرخ و7 نيسان/أفريل والكرامة والوثبة والوحدة والرشيد والدورة والقادسية، وعدّة محطات إسناد فرعية يبلغ عددها 50 محطّة. ويمرّ نهر دجلة في وسط بغداد فيقسمها إلى قسمين هما الكرخ شمالاً والرصافة جنوباً. ولقد تعرّضت عدة منشآت للمياه للقصف الأميركي فتخرّبت، كما أنّ بعضها تعرّض لصواريخ لم تنفجر فامتنع العمال عن الاقتراب منها خلال الأسابيع التي تلت سقوط بغداد. ومن مشاكل شبكة المياه في الأشهر الأولى من العام 2003 كان شح الوقود لتشغيل المحطات وخاصة الديزل ومولّدات الكهرباء الصغيرة، ذلك أنّ شبكة الكهرباء التي تعتمد عليها شبكة المياه تضرّرت أيضاً من القصف الأميركي. ويبدو أنّ شركة المياه كانت قد استعدّت لأسوأ الاحتمالات إذ إنّها امتلكت احتياطاً استراتيجياً من الديزل يتيح تشغيل محطات التوزيع لمدة ثلاثة أشهر بقوّة ضخ تبلغ 50 بالمئة.

ولقد تأسّست في بغداد بعد سقوطها هيئة إدارية انتقالية لشؤون المدينة باسم أمانة العاصمة عمل لديها 400 موظّف كانت مهمّتهم تشغيل شبكات المياه والصرف الصحّي وترميم وتنظيف الشوارع المتضرّرة من الحرب وصيانة عقارات الدولة. وهي مهام طارئة كان تنفيذها حيوياً للفترة التي أعقبت الأعمال الحربية لتلافي الأوبئة والتدهور الانساني. ذلك أنّ الحرب أدّت إلى انهيار البنية الخدماتية للحكومة العراقية في أنحاء البلاد، ولم تساعد تصرفات جيش الاحتلال الأمور كثيراً، اذ إحتلّ الأميركيون مثلاً أبنية هامة لإدارة شؤون العاصمة، كديوانية بغداد (البلدية)، وسيطروا على بعض احتياطات الطاقة الضرورية لتشغيل المرافق الصحيّة، ومنعوا إدارة العاصمة من استعمال أجهزة الاتصال لتدبير أمورها، خاصة مع انقطاع شبكة الهاتف[1].

---

(1) الحياة 22 نيسان/أفريل 2003.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاحتلال عادت بشكل جزئي خدمات الماء والكهرباء والبريد وأعيد تشكيل وزارة الصحة وافتتاح المدارس وانتاج بعض النفط وطرأ بعض التحسّن في القطاع الزراعي.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. سمير صارم، إنّه النفط يا...الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر المعاصر، 2003.
2. حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 .
3. Braude, Joseph, The New Iraq: Rebuilding the Country for Its People. New York: Basic Books, 2003.
4. Clawson, Patrick, How to Build a New Iraq After Saddam. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2002.

19

مستقبل المجتمع العراقي

المشكلة الأساس هي السلطة وبنية السلطة عند العرب. وما لم تتغيّر هذه البنية من المحال أن نتقدّم. لأنّ السلطة صارت مجتمعاً منفصلاً داخل المجتمع العريض، مثل قلعة مطوّقة ومسوّرة من جميع الجهات، وهي تملك المجتمع الذي تهيمن عليه بالكامل. فهي إذن تشلّ المجتمع وتمنعه من أن يشارك على أي مستوى في بناء السياسة التي هي مسؤوليته. المجتمع وأفراده لا رأي لهم على أي مستوى وفي أي شيء. والشعب معزول عن المشاركة في بناء مصيره وفي بناء حاضره وبناء مستقبله. وهذا العزل الذي تمارسه السلطة العربية منذ قرون هو اساس تخلفنا.

الشاعر أدونيس في "حوار مع أدونيس"، صقر أبو فخر

كيف يمكن لدولة غنية بالثروات الطبيعية من نفط وماء وأرض خصبة، وبالسكان من يد عاملة وكوادر متعلّمة أن تنحدر إلى مستوى تجدر مقارنته مع أفقر دول أفريقيا خلال عقود قليلة بعد التحرر من الاستعمار؟ وما الذي جلب على المجتمع العراقي هذا الويل وما سبيل الخلاص ليصل العراق إلى مصاف الدول الراقية الذي يستحقه؟

الجواب يكمن في تحليل الحروب التي شهدها العراق والعوامل الداخلية والاقليمية التي أدّت إلى هذه الحروب، وهذا ما قمنا به في فصول هذا الكتاب المعنون "زلزال في أرض الشقاق"، والمقصود بالزلزال طبعاً الحرب الأميركية على

العراق عام 2003، و"أرض الشقاق" هي المجتمع العراقي الذي شقّت لحمته عقود من القمع والاضطهاد والتي لم تبدأ عام 1968، بل منذ ولادة الدولة الحديثة عام 1920. هذه الأرض كانت خصبة بالتناحر والانقسامات التي سمحت للأجنبي التسلّل وتغليب الشقاق لمصلحته. وكان المجتمع أرضاً مشقّقة عطشى فدخلت القوى الاقليمية والدولية في ثناياه. والحلّ في نظر هذا الكاتب هو في دولة علمانية ديموقراطية ذات اقتصاد حرّ مع توجيهات سياسة اجتماعية توزّع الضمانات الصحية والاجتماعية والتربوية على المواطنين، أي بكلمة أخرى دولة رعاية مؤسساتية[1].

صعود المجتمع

شهد العراق مرحلة صعود قياسية رفعته من دولة ريفية متخلّفة تخلّصت من الظلم العثماني عام 1920، فخضعت لانتداب بريطاني وجيز دام حتى العام 1932، وتمتّع بحكم وطني ملكي حتى 1958، ثم بحكم ثوري حقّق وثبات جبارة في طريق تطوير دولة العراق. ولكن نَقَصَ هذا الصعود التطوّر الديموقراطي وبناء المؤسسات والتخطيط الاقتصادي السليم. وكانت الفترة الممتدة من تموز/جويليه 1968 وحتى أيلول/سبتمبر 1980، رغم علاتها، هي عصر العراق الذهبي بامتياز. إذ ارتفعت معدلات الدخل ونسبة المتعلّمين وتحسّنت إلى درجة كبيرة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. في هذا العراق لا يعود المواطن مسلماً أو مسيحياً ولا شيعياً أو سنياً أو عربياً أو كردياً أو أشورياً أو أياً من الأقليات العرقية والدينية الأخرى. بل يصبح مواطناً يتساوى في الحقوق والواجبات أمام دولة قانون ومؤسسات وتوزّع للسلطات الدستورية من تنفيذية وتشريعية وقضائية. وليس المقصود هنا الذوبان أو الاندماج، ذلك أنّ دولة كهذه سيكون لديها المقدرة على تأمين الأجواء المناسبة ليمارس كل مواطن ما يشاء من شعائر، ويتكلّم لغته القومية التي يرغب، وينتمي إلى أي حزب سياسي وطني يريد. ومتى يشتدّ عود هذه الدولة سيجد كل عراقي هويّته وانتماءه إلى الوطن العراقي، بلاد ما بين النهرين وليس إلى القبيلة أو الطائفة أو العرق.

لقد غابت معظم القوى الحيّة في المجتمع العراقي عن المشاركة في السلطة منذ

(1) The new welfare state.

أكثر من أربعين سنة، ولكنّها عادت بعد سقوط النظام عام 2003 إلى الساحة لتلعب دوراً حاسماً في مستقبل العراق حتى العام 2015. وهذا يعني أنّ القوى التي سيطرت على الحكم مثل حزب البعث ومناصريه، وبعض القبائل ستتحوّل إلى المعارضة لسنوات عديدة؛ وقد بدأت معارضتها بتشكيل مقاومة للاحتلال وبالنّقد العلني للنظام السياسي الذي سعت أميركا إلى إقامته في بغداد. وهنا عرض موجز للقوى التي تبيّن أنّها وصلت إلى السلطة بعد سقوط صدّام حسين، وقوى معارضة سابقة لم يتبين دورها المستقبلي:

1. المؤتمر الوطني العراقي

ويأخذ اسمه عن مؤتمر صلاح الدين لقوى المعارضة العراقية عام 1992 حيث تمّ اختيار لجنة تنفيذية من 26 عضواً برئاسة أحمد الجلبي (وهو شيعي). ولقد استمرّ هذا الأخير في منصبه كرئيس لهذا المجلس (وليس للتجمعات التي حضرت المؤتمر) حتى إلى ما بعد سقوط نظام صدّام حسين عندما عاد إلى العراق في آذار/مارس 2003 على رأس ميليشيا من 700 عنصر مسلح (أمرت سلطات الاحتلال الأميركي بحلّها فيما بعد). ويرى البعض أنّ الجلبي تنقصه المصداقية السياسية والاخلاقية لسببين، أوّلهما عمله الوثيق جدّاً مع المخابرات الأميركية والثاني ضلوعه في فضيحة مالية في الأردن عندما رأس بنك البتراء في عمان وحوّل ملايين الدولارات إلى الخارج[1] لاستعماله الخاص. ولقد حوكم الجلبي غيابياً في الأردن بتهمة الاختلاس ولكنّه أعلن مراراً أنّ الحكم يحمل خلفية سياسية.

أمّا خلفيات هذا التنظيم فتبدأ بعد فشل الانتفاضة الشعبية ضد نظام صدّام حسين بعد حرب الخليج عام 1991، عندما تداعت 160 شخصية عراقية إلى مؤتمر في فيينا في حزيران/جوان 1992 بحضور القوى الكردية والاسلامية الرئيسية وقادة عسكريين سابقين ومسؤولي أمن سابقين وحركات ديموقراطية ومعتدلة أقل شأناً. وتخلّف حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق والقيادة القطرية لحزب البعث في العراق (الجناح السوري) عن المشاركة واتهموا المؤتمر بأنّه مدعوم من الأجهزة الغربية والأميركية.

---

(1) Micah Sifry and Christopher Cerf, The Iraq War Reader: History, Documents, Opinions. New York: Touchstone, 2003. p. 653.

وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1992 انعقد المؤتمر مجدداً في مدينة صلاح الدين في شمال العراق بحضور 234 شخصية تمثّل 90 بالمئة من قوى المعارضة العراقية بما فيها حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية وقوى اسلامية وقومية عربية، فيما استمرّ حزب البعث الجناح السوري في مقاطعة المؤتمر. وأسفر مؤتمر صلاح الدين عن انتخاب قيادة رئاسية للمعارضة تمثّل السنة والشيعة والأكراد، قوامها السيد محمد بحر العلوم، رجل الدين الشيعي من النجف، ومسعود برزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني ومصطفى حسن النقيب ضابط سني متقاعد. كما قرّر المؤتمر مواصلة اجتماعاته واقامة مركزه الرئيسي المؤقت في مدينة اربيل "كعاصمة انتقالية للعراق"، ولكنّه لم يتفق على مشروع برنامج عمل سياسي.

وفشلت اللجنة التنفيذية في أن تكون المظلّة الجامعة لقوى المعارضة، ولم يساعدها وجودها في أربيل حيث امتزجت المسائل بشؤون الأكراد وتنظيماتهم السياسية. ففي معظم عقد التسعينيات من القرن العشرين، تصارع الحزبان الرئيسيان الكرديان على شتى الأمور، مثل مسألة تقاسم العائدات الجمركية من مرور البضائع على الحدود التركية العراقية والتي سيطر عليها الأكراد ومسألة الحكم المحلّي في شمال العراق. وتفاقمت الأمور فانفكّ عقد المؤتمر عندما بدأت الأحزاب الأخرى تؤيد هذا الفريق الكردي ضد الفريق الآخر، فتواجه تنظيما البرزاني والطالباني عسكرياً ولم تستطع اللجنة التنفيذية التدخل للتواسط. وفي أجواء فشل اللجنة التي يقودها الجلبي، انسحب حزب الدعوة من المؤتمر في أيلول/سبتمبر 1993 كما انسحب السيد محمد بحر العلوم من القيادة الثلاثية للمؤتمر في أيار/ماي 1995، فأزال ذلك التمثيل الشيعي إلى حدّ بعيد. ولم يمض وقت حتّى انسحب مصطفى النقيب ممثل السنّة، متّهماً الجلبي "بادارة اللجنة التنفيذية للمؤتمر كشركة خاصة لم تعد تمثّل القوى الوطنية العراقية".

وظهرت قوى معارضة عراقية كثيرة في سوريا وأوروبا تضم بعثيين وقوميين عرب وشيوعيين تهاجم المؤتمر ولا تعترف بتمثيله لارادة الشعب العراقي وتشكك في أسلوب اختياره لأعضاء اللجنة والرئاسة وتندّد في اعتماده المفرط على الدعم الأميركي.

ورغم أنّ المؤتمر انطلق من مرحلة العمل السياسي إلى العمل العسكري ضد النظام في أواسط التسعينيات انطلاقاً من شمال العراق كما ورد سابقاً، إلا أنّ العراك

الداخلي الكردي طغى على أي تحرّك ضد النظام. ففي آب/أوت 1996 دعا البرزاني القوى الحكومية للعودة إلى المناطق الكردية لمساعدته ضد جماعة الطالباني المدعومة من إيران. وهاجمت ميليشيا البرزاني مكاتب المؤتمر في أربيل وصلاح الدين وأماكن أخرى وخرّبتها. ففرّ عناصر المؤتمر ومسؤولوه فاستسلم بعضهم للجيش العراقي أو غادر البلاد. كما لجأ الجلبي الذي استمرّ رئيساً للجنة المؤتمر إلى لندن التي اتّخذها مركزاً، وبدأ فوراً العمل السياسي للحصول على مزيد من الدعم من الإدارة الأميركية ونجح في ذلك. ولكنّ قوى المعارضة رأت نجاحه في كسب ود واشنطن بشكل سلبي (ربما حسداً وربما فقدان الثقة). وعلى سبيل المثال انزعجت القوى الكردية الرئيسية من الدعم الأميركي للجلبي واعتبرته انحيازاً، ورغم أنّ جماعة الجلبي قد بقيت قوّة هامشية في المعارضة العراقية، إلا أنّها كانت مؤثرة في اقناع الكونغرس الأميركي للتصويت على قانون تحرير العراق في تشرين الأول/أوكتوبر 1998. أقرّ هذا القانون صرف مبلغ 97 مليون دولار لتمويل وتسليح قوى المعارضة، وحدّد القوى التي تستحق الدعم كالتالي: المؤتمر الوطني العراقي والحزبان الكرديان والوفاق الوطني العراقي والحركة الاسلامية في كردستان العراق وحركة الملكية الدستورية والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية. وقد رفض هذا الأخير الدعم الأميركي[1].

وساعد هذا التطوّر في صعود أسهم المؤتمر فعقد اجتماعاً في بريطانيا في آذار/مارس 1999 وأسّس مجلساً جديداً من سبعة أشخاص يمثلون الحزبين الكرديين والمجلس الثوري والوفاق الوطني وثلاثة مستقلين. ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات فرفض الأكراد المشاركة في المجلس الجديد في حين انسحب الشيوعيون والمجلس الثوري والوفاق وآخرون تماماً من عضوية المؤتمر. وقال الشيوعيون إنّ الجلبي هو ثوري في أوتيل، في حين قال المجلس الثوري إنّه موظف أميركي. وخلال الأعوام التي سبقت الغزو الأميركي اتهم الجلبي والمؤتمر الذي يقوده باساءة استعمال الدعم المالي الأميركي فتوقف الدعم مؤقتاً في كانون الأول/ديسمبر 2001 وحقّقت الخارجية الأميركية في الأمر لتعلن فيما بعد أنّ الأموال أنفقت في أمور مناسبة.

---

(1) Sarag Graham Brown, Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq. London, 1999.

وبقيت الصبغة الأميركية وعدم التمثيل عل الأرض داخل العراق مسألتين عانى منهما المؤتمر.

2. الحزبان الكرديان الرئيسيان

وهما الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني وكان مركزه قبل سقوط النظام عام 2003 في شمالي غربي العراق، ويشكّل قوة قتالية تبلغ 15 ألف مقاتل. وتقول قيادة الحزب إنّ الميليشيا تبلغ 20 ألف مقاتل، وإنّ الحزب قادر أن يستقطب جيشاً منظّماً من 30 ألف جندي. ولقد أسّس هذا الحزب الملا مصطفى البرزاني (والد مسعود) عام 1946.

والحزب الآخر هو الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني الذي سيطر قبل سقوط النظام على المنطقة الجنوبية الشرقية من شمال العراق وبلغ حجم قواه العسكرية 10 آلاف مسلّح. وتأسّس عام 1975 بعدما كان الطالباني ممثلاً للبرزاني في دمشق.

ويتمتّع الحزبان بجذور عميقة في الأوساط الكردية تعود إلى نصف قرن من النضال ضد الحكومة العراقية المركزية من أجل حقوق الأكراد. وهو نضال مشروع بنظر المتنورين من العراقيين ومن العرب في الدول الأخرى. وشكّل الحزبان المعارضة الوحيدة القادرة على التحرّك على الأرض داخل العراق في ظل نظام صدّام حسين وخارج العراق، والتي تملك قوّة عسكرية معقولة. وعلى هامش هذين الحزبين وجدت في المناطق الكردية أحزاب وتجمعات أقلّ شأناً أبرزها الحزب الاسلامي الكردستاني والحركة الآشورية.

ولا تعني العصبية الكردية غياب التنوع في أوساط الأكراد، فهناك ولاءات قبلية وعائلية ومناطقية، كما أنّ الحزب الديموقراطي الكردستاني يدين بوجوده وقوّته إلى الولاء لعائلة البرزاني والمناطق الكردية الناطقة بلهجة الكرمنجي الشمالية الغربية المجاورة لسورية وتركيا وتضم محافظتي دهوك وأربيل الغنيتين والكثيفتي السكان مقارنة بالمناطق الكردية الأخرى. ولقد استطاع الحزب الديموقراطي اقامة منطقة حكم ذاتي وادارة مدنية متكاملة بـ125 ألف موظف، واستفاد من مصادر تمويل عديدة أهمّها برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، والعائدات الجمركية من تبادل البضائع عبر الحدود مع تركيا. وحتى قبل سقوط النظام عام 2003 واصل حزب

البرزاني في تحصيل الرسوم الجمركية عند الحدود العراقية التركية فجنى عشرات الملايين من الدولارات، إضافة إلى دخل مليوني دولار من تهريب النفط وعمليات تجارية أخرى. وبخلاف تنظيم الطالباني فانّ الحزب الديموقراطي يستند إلى العصبية الكردية والولاء القبلي والعائلي ويسعى إلى قيادة العائلات الكبرى كالبرزاني والزيباري وغيرها.

أمّا الاتحاد الوطني الكردستاني فلقد أسّسه الطالباني في حزيران/جوان 1975 معلناً انفصاله عن حزب البرزاني الذي كان يقود انتفاضة ضد النظام. وجاء هذا الانقسام بعد اتفاقية الجزائر بين صدّام حسين وشاه ايران التي سمحت للحكومة المركزية بالقضاء على الانتفاضة. ولام الطالباني البرزاني في فشل الانتفاضة في تحقيق الاماني الوطنية للأكراد وهزيمة الأكراد الجديدة لاعتماده المفرط على شاه إيران والمخابرات الأميركية. كما رأى الطالباني أنّ الزمن قد تغيّر ويجب الابتعاد عن الجذور القبلية والعائلية والانطلاق نحو حركة تقدمية سياسية ذات برنامج سياسي. وهكذا أسّس الطالباني تنظيماً جديداً اشتقّ اسمه من توحيد حزبين يساريين كرديين هما "منظمة كومالا الماركسية" والحركة الاشتراكية في كردستان. كما تميّز تنظيم الطالباني بأنّ الكثير من أعضائه كانوا من سكان المدن ومن المثقفين الأكراد.

ولكن القاعدة الشعبية للطالباني هي أيضاً عرقية قبلية مثل جماعة البرزاني. إذ تركّز نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني في المناطق الكردية الناطقة باللهجة السورانية والتي تقع بين نهر الزاب الكبير (أحد روافد دجلة) والحدود الايرانية، وهي مناطق أفقر من مناطق البرزاني. وضمّت هذه المناطق محافظة السليمانية وأجزاء من محافظتي كركوك وأربيل. وكذلك نجح الطالباني في بناء إدارة مدنية جيّدة ضمّت 100 ألف موظف.

وتعود جذور تجزئة شمال العراق إلى منطقتي حكم ذاتي إلى العام 1991 بعد التدخل الغربي لصالح الأكراد ضد الحكومة المركزية. فانتعشت الحياة الديموقراطية في مناطق الأكراد وأقيمت انتخابات برلمانية عام 1992 وفاز حزب البرزاني بنسبة 51 بالمئة من الأصوات، وفاز الطالباني بنسبة 49 بالمئة. وتقاسم الحزبان المقاعد الوزارية في الحكومة الكردية، ما أدّى مع الوقت إلى ولادة إدارتين مدنيتين متجاورتين في منطقة الحكم الذاتي تتبع كل منهما لحزبها. وتطوّر الخلاف السياسي إلى خلاف على الأموال وتوزيعها وعمليات تهريب البضائع عبر الحدود من وإلى تركيا وإيران

وسورية. فوقعت مواجهات عسكرية دامية بين الطرفين في النصف الأول من التسعينيات اسفرت عن مقتل 3000 شخص. ووصلت الأمور إلى حدّ دفع فيه البرزاني طلب مساعدة الحكومة المركزية في آب/أوت 1996 ضد خصمه السياسي الطالباني. وفعلاً استطاعت القوات النظامية القضاء مؤقتاً على معاقل الطالباني وتسليم الأمور في كردستان العراق إلى البرزاني. وبعد فترة عاد الطالباني إلى مراكز نفوذه باستثناء أربيل، فتدخّلت عدة دول حتى استطاعت الولايات المتحدة مصالحة الطرفين وضخ المال لهما. ورغم أنّ اتفاق واشنطن عام 1998 لم يترجم عملياً إلى تقارب على الأرض إلا أنّ توقيع الطرفين عليه ألزمهما بالمحافظة على وحدة الأراضي العراقية وعدم تجزئتها على أساس ديموقراطي فدرالي متعدد. وتطوّر هذا المفهوم إلى تفاهم الحزبين على دستور للعراق على هذا الأساس الفدرالي.

وزاد من تعقيد المسألة الكردية في العراق ارتباطها الشديد بالدول المجاورة وتواجد أقليات كردية مهمة في إيران وتركيا وسورية. وكذلك الامتداد الاقليمي والدولي لقضية الأكراد. فكان الحزبان الرئيسيان يسعيان دوماً إلى جلب الدعم لأهدافهما من الدول المجاورة والبعيدة، ويتلقّيان في معظم الأحيان الأذيّة القاتلة على سبيل المثال من إيران والولايات المتحدة.

3. حركة التوحيد الاسلامي الكردستاني

بين الحركات الاسلامية العديدة التي نشأت في أوساط أكراد العراق حزب الله كردستان وحركة حماس الكردية وجيش الاسلام. وكانت حركة التوحيد الاسلامي الكردستاني السنيّة أكبرها. تأسّست هذه الحركة عام 1986 بقيادة الشيخ علي عبد العزيز ومركزها مثلث حلبجا شمال العراق، وكانت طاقاتها العسكرية محدودة جداً مقارنة بالحزبين الرئيسيين. وتعود جذور هذه الحركة إلى حركة الأخوان المسلمين التي ازدهرت في كردستان العراق في الخمسينيات. ونضالها في العراق مميّز عن النضال الكردي في أنّها أعلنت الجهاد المقدّس "ضد نظام صدّام حسين الكافر"، وخاصة أثناء الحرب العراقية الايرانية. ولكن في التسعينيات اقتصر نشاط الحركة على العمل الخيري والاجتماعي. ورغم أنّ الحركة قبلت التدخّل الأميركي في شؤون الأكراد ومساهمة واشنطن في إسقاط نظام صدّام حسين إلا أنّها لم تثق بنوايا الحزبين الرئيسيين اللذين خاضت ضدهما معارك حربية. ولقد حصلت على عدد محترم من

الأصوات في الانتخابات الكردية عام 1992 إلا أنّها لم تفز بمقاعد. كما أنّ الحركة كانت حذرة من وصول شيعة العراق إلى الحكم وتفضّل قائداً عسكرياً سنيّاً أنّ يتولّى رئاسة العراق مكان صدّام.

وشهد العام 2001 ظهور منافس في العمل الاسلامي لحركة التوحيد، عندما أعلن عن ولادة تنظيم "أنصار الاسلام" بقيادة الملا نجم الدين فرج أحمد (الملقب بالملا كريكار) في بضع قرى كردية في جوار حلبجا على الحدود الايرانية، ويضم مئات المسلحين على أساس ولاءات قبلية وعائلية. وخوفاً من إثارة غضب القوى الاقليمية والدولية (إيران والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة) من انتشار القوى الاسلامية في كردستان، قام الحزبان الكرديان الرئيسيان بشنّ حملات ضد أنصار الاسلام خلال العامين 2001 و2002، قلّصت نفوذ الانصار إلى القرى الأساسية قرب حلبجا. كما قامت قوى الغزو الأميركية عام 2003 بقصف مواقع الانصار، وقتلت عدداً كبيراً منهم بعد بدء غزو العراق، على أساس احتمال وجود علاقة بين الانصار وجماعة القاعدة. ولكن المرجّح أنّ الأنصار كانوا على علاقة مع مراكز قوى في النظام الايراني حصلوا منها على دعم لوجستي وأسلحة وحرية الحركة داخل إيران حيث استطاعوا السفر عبر طهران إلى بلدان أخرى. كما أنّ الملا كريكار حمل الجنسية النروجية[1].

4. الآشوريون والمسيحيون والتركمان

شكّل المسيحيون 4 بالمئة من سكان العراق ومعظمهم من الكلدان والآشوريين والأرثوذكس. ولقد فضّلت هذه الجماعات نظاماً علمانياً وطنيّاً يحترم حقوقهم كأقليات عرقية ودينية صغيرة بدلاً من نظام على أساس طائفي أو قومي عربي أو قومي كردي. وهذه المخاوف تحدّدت بمخاطر قيام نظام اسلامي تابع لإيران في العراق أو نظام يمنح الأكراد صلاحيات أوسع في شمال العراق، كونه موطناً للكلدان والآشوريين التاريخي مع ما يؤدي هذا الأمر إلى التناحر على الأراضي والعقارات بين الأكراد والآشوريين. ولذلك كانت علمانية نظام البعث رغم علاته الكثيرة تعطيهم بعض مشاعر

(1) The Iraq War Reader, p. 659.

الأمان حول ممارسة دياناتهم وشؤونهم الحياتية والاجتماعية. وكانت القيادات الكردية متسامحة مع هذه الأقليات في منطقة الحكم الذاتي فسمحت لها بالعمل السياسي، وتمثّلت بـ5 أعضاء في البرلمان الكردي عام 1992. وما زاد الأمر تعقيداً في شمال العراق، أنّ الأمر لم يقتصر على القومية الكردية ونضالها ضد الحكومة المركزية، بل تعيش في شمال العراق ووسط الأكراد أقلية هامة هي التركمان الذين بلغ عددهم ما يفوق 400 ألف شخص وخاصة في كركوك، التي يعتبرونها عاصمتهم التاريخية، والموصل. ولقد استطاع التركمان تنظيم وجودهم الاجتماعي والسياسي عبر أحزاب وجمعيات متعددة، كـ"الجبهة التركمانية" التي تضمّ عدّة تنظيمات وأحزاب والتي تتلقى دعماً مالياً وسياسياً مباشراً من تركيا. ولكن الوطنية العراقية كانت أقوى في أوساط تركمان العراق الذين اعتبروا الجبهة التركمانية امتداداً للنفوذ التركي في العراق وليست حركة وطنية عراقية. كما أنّ الأكراد عارضوا هذه الجبهة التي تنافسهم على مدينة كركوك المهمة.

5. حزب الدعوة الاسلامية

تأسّس عام 1957 في النجف في أوساط الشيعة جنوب العراق على يدي السيد محمد باقر الصدر الذي وضع للحزب أسسه العقائدية ("عقيدتنا"، "اقتصادنا"، الخ)، وكان هدفه تقوية المعتقد الاسلامي الشيعي ضد الغزو المادي الأجنبي وخاصة الشيوعية. ولبلوغ ذلك رأى الصدر ضرورة تطوير وإصلاح المؤسسات الدينية الشيعية وتجديد الفكر الاسلامي ودور العلماء والحوزات الدينية. واستقطب الحزب الشيعة المثقفين من الطبقات المتوسطة ورجال الأعمال الملتزمين والطلاب وأصحاب المهن الرفيعة. ويعتبر حزب الدعوة أقدم تنظيم اسلامي في العراق يحافظ على استمراريته على الأرض منذ نصف قرن، كما أنّه منذ البداية وضع برنامجاً للعمل السياسي يعمل على تفسير اسلامي لتاريخ العراق ومجتمعه ويسعى إلى إقامة حكومة تستمد دستورها وقوانينها من الشريعة الاسلامية، وتعادي "العقائد العلمانية الملحدة" كالشيوعية والبعثية. كما تميّز حزب الدعوة عن الحركات الاسلامية الأخرى بوطنيته العراقية فهو لا يعطي شأناً لمسألة "وحدة الأمة الاسلامية" التي تشغل الحركات المنبثقة عن الأخوان المسلمين وأنّه يعمل لمصلحة العراق أولاً (كما تراها قيادته).

خاض الحزب حرباً متواصلة ضد النظام السياسي في العراق في عهود مختلفة،

حتى أصبح محظوراً وملاحقاً في عهد صدّام حسين (راجع الفصول السابقة). ولكن على سبيل المثال عن مستوى القمع، كان النظام دائماً يواجه تظاهرات حزب الدعوة بالرصاص والقمع فقتل على الأقل 500 ناشط في هذا النوع من النشاط السلمي في أواسط السبعينيات. وكانت نتيجة القمع أنّ الحزب استند إلى هيكلية سرّية في العمل وإلى تجميع أعضائه في "حلقات" ضمن هرمية صارمة. وخلافاً لقوّة الأكراد العسكرية، لم يكن حزب الدعوة يملك أي وجود عسكري داخل العراق على أساس أنّ العمل التنظيمي والسياسي كفيلان بوصوله إلى أهدافه. ولكن ظهور "منظمة العمل الاسلامي" المسلحة في أوساط الشيعة عام 1979 ومنافستها لشعبية "الدعوة" دفعا الحزب إلى ممارسة العنف المسلّح ابتداء من ذلك العام. وزاد من تصميم الحزب تصعيد العمل المسلّح نجاح الثورة الاسلامية في إيران ما أعطى قيادة الدعوة مثالاً يحتذى. فقام بتكوين تنظيم سري مسلّح قام بعمليات تفجير واغتيال ضد النظام واشخاصه. ودفع هذا الانقلاب في أسلوب الدعوة النظام إلى اصدار قانون في آذار/ مارس 1980 يحظر الحزب ويعاقب العضوية فيه بالإعدام، والأهم من ذلك أنّ القانون احتوى مادة ذات مفعول رجعي على العضوية والنشاط تعود لسنوات. ولم يهدر النظام الوقت فبادر في نيسان/أفريل 1980 إلى مهاجمة معاقل الدعوة واعتقال وقتل أعداد كبيرة بمن فيهم زعيمه الصدر وأخته، ونفي عشرات الآلاف من الشيعة العراقيين باتجاه ايران. هذه الحملة أضعفت "الدعوة" إلى حدّ بعيد وأخرجته من العراق فكانت قيادته طيلة سنوات الحظر منتشرة في إيران (التي دعمته) ودمشق وأوروبا (خاصة في لندن)، ولكنه استمرّ في العمل السري وخاصة في مدن الجنوب ومدينة صدّام قرب بغداد.

وفي إيران ضغطت السلطات الايرانية على قيادة وكوادر حزب الدعوة فعانى من انقسامات داخلية وأصبح بجناحين أحدهما شديد الولاء لإيران الاسلامية. ولكن نهاية الحرب العراقية الايرانية سمحت المجال مجدّداً للجناح المتميّز بوطنيته العراقية والعربية بالظهور كالممثل الأصلح للحزب وابتعدت قيادته عن طهران التي باتت تنظر إلى نواياها للهيمنة بحذر. ودلالة على تشدّد حزب الدعوة في وطنيته العراقية أنّ أحد زعمائه في لندن أعلن أنّه رغم تعاطف الحزب مع شيعة إيران إلا أنّه حزب عراقي عربي، وأنّ هذه الهوية الوطنية هي ما تقود مبادءه وعمله السياسي. وأنّه رغم سنوات العمل في إيران إلا أنّه حافظ على خطه المستقل ومصادره المالية المستقلة ما جعله

مميزاً عن المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق. ولعل في حياة المنفى بعض الفائدة لقيادة الحزب، إذ ابتعد عن برامجه الأساسية وبات أكثر قبولاً للتعددية السياسية في العراق وإلى انتخابات برلمانية تسفر عن حكومة منتخبة وديموقراطية وإلى برامج عمل براغماتية. والأهم أنّ "الدعوة" تخلّى عن الدعوة إلى نظام اسلامي واكتفى بالعمل في صفوف الشعب للوصول إلى هذا الهدف عبر الانتخاب والمؤسسات الديموقراطية وليس فرضها عن طريق الثورة. وحافظ الدعوة على استقلاليته بانتقاده للغزو الأميركي وإصراره أن يقرّر الشعب العراقي مصيره بنفسه وبسيادة كاملة بعيدة عن الهيمنة الأجنبية.

6. المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق

في العام 1980 التقى منفيون عراقيون كثيرون في ايران (سجناء حرب وممن طردهم النظام العراقي في نيسان/أفريل 1980) وتنادوا إلى عمل مشترك ضد نظام صدّام حسين. ورغم أنّ حزب الدعوة لجأ أيضاً إلى إيران إلا أنّ العلاقة بقيت محدودة بين الجانبين فيما سعت طهران إلى دعم جماعات اسلامية عراقية أخرى تواليها مباشرة بعكس الطابع المستقل لحزب الدعوة. وتأسّس "المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق" عام 1982 في إيران وبدعوة من الجمهورية الاسلامية الايرانية التي اعتبرته الغطاء الشرعي لكل قوى المعارضة الاسلامية في العراق. وتصرّف قادة المجلس على هذا الأساس، ما أضعف حزب الدعوة مجدّداً ليس داخل العراق فحسب بل خارجه أيضاً، فانشقّ "الدعوة" وانضمّ الجناح الايراني إلى المجلس وبقي الثاني مستقلاً كما أشرنا آنفاً، كما انضمت إليه منظمة العمل الاسلامي المسلحة ومنظمات وحركات شيعية أخرى.

وقاد المجلس آية الله محمد باقر الحكيم (وهو الابن الثاني لآية الله محسن الحكيم، المرجع العلمائي الشيعي المعروف عالمياً) الذي منح التجمّع شرعية شعبية. ولكن المجلس بقي تابعاً لايران ومتأثراً بقيادتها الروحية إلى درجة أنّ هذا التجمع المعارض العراقي تبنّى العقيدة الدينية الايرانية حول "ولاية الفقيه"[1]. إذ أعلن

---

(1) "ولاية الفقيه" وهي فلسفة دينية ابتكرها آية الله الخميني أثناء عمله في العراق قبل وصوله إلى السلطة في إيران. وتدعو إلى قيام حكم اسلامي بقيادة مباشرة لمقلّد شرعي يتولّى شؤون الحكم. وهذا المبدأ

المجلس عام 1983 عن تأسيس حكومة عراقية في المنفى وولادة جيش عراقي في إيران أولى بوادره "لواء بدر" (على اسم معركة اسلامية في السنوات الأولى للاسلام) والذي تراوح عدد أعضائه بين 5000 و10 آلاف مقاتل شاركوا في مهام قتالية كثيرة إلى جانب القوات الايرانية ضد العراق، وعملوا في جنوب العراق ضد النظام. كما أنّ من أعضاء المجلس الأعلى من هم أشد قرباً من النظام الايراني. ومنهم آية الله علي التشكري وآية الله محمود الهاشمي شهرودي اللذان كانا من خاصة علي خامنئي القائد الروحي لايران. ما أعطاهما نفوذاً هاماً داخل النظام الايراني، وأصبحا أعضاء في مكتب القيادة العليا الايرانية، الذي يضمّ أربعة أعضاء فقط وله سلطة تعيين 2000 ممثّل لخامنئي في أنحاء إيران يفرضون سلطة المرشد وتأمين الولاء له داخل البلاد وخارجها. وفي العام 1999، قام خامنئي بتعيين الهاشمي شهرودي رئيساً للقضاء في الجمهورية الاسلامية فأصبح الشخص الثالث في إيران بعد رئيس الجمهورية والمرشد الروحي، وهو عربي عراقي. ولم يكن الصدر، قائد المجلس الأعلى، أقل ولاءً من هذين لخامنئي رغم أنّه دخل في صراع معه لتولي "مرجعية التقليد المطلق" لكل الشيعة في العالم عام 1994، فخسرها الصدر[1].

وكان من أولى مهام المجلس الأعلى عام 1991 الانتفاض ضد نظام صدّام حسين مستغلاً فرصة هزيمة العراق في حرب الخليج. ولكن فشل الانتفاضة وتبخر الدعم الأميركي عرّض المجلس الأعلى لضربة قاسية من القوى النظامية العراقية التي ردّت بعنف وقتلت وأسرت وشرّدت الكثيرين من لواء بدر وعناصر المجلس، ودمّرت المساجد. وكان الدرس القاسي أنّ المجلس دخل الانتفاضة بشعارات إيرانية نفّرت أطرافاً عديدة داخل العراق وفي أوساط الشيعة، وخاصة النداء المباشر والسريع لقيام جمهورية اسلامية في العراق ولم يمض على انطلاق الانتفاضة سوى ساعات. كما

---

* هو مصدر السلطة السياسية في الجمهورية الاسلامية في إيران منذ العام 1979، وتقبل به الأحزاب والتجمعات السياسية والاجتماعية التي تأخذ الهامها من النظام الايراني. وبعد وفاة الخميني عام 1989، تمّت مأسسة هذا المنصب الذي أصبح "مرشد الثورة الاسلامية" ويتميّز عن منصب رئيس الجمهورية.

(1) بعد سقوط نظام صدام حسين في نيسان/أفريل 2003، أعلن السيد محمد حسين فضل الله المرجع الشيعي في بيروت أنّ الثقل الفقهي الشيعي سيعود إلى العتبات الشيعية المقدسة في العراق ما يقلّل من أهمية مدينة "قم" الايرانية. وإنّ سقوط النظام سمح بعودة مكانة النجف والكوفة وكربلاء والبصرة (من مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية في أيار/ماي 2003).

استغلّ النظام العراقي هذا الجانب من المجلس الأعلى واعتبره بيدقاً في يد إيران ضد الوطن العراقي. حتى أنّ لواء بدر كان تابعاً للمجلس بالاسم فقط ولكنّ تسليحه وتدريبه كانا من إيران، وقيادته كانت ايرانية من الحرس الثوري الايراني. وهكذا اقتصر المجلس على عضوية أتباع السيد محمد باقر الحكيم وابتعاد التنظيمات الأخرى.

ولم تكن قيادة المجلس خالية من بعد النظر، إذ شرعت بعد الانتفاضة الفاشلة إلى طرح نفسها كقوة وطنية داخل العراق لإبعاد الصبغة الايرانية الغالبة؛ إلى درجة أنّ السيد الحكيم بدأ يطرح نفسه منذ أواسط التسعينيات كقائد ليس فقط لشيعة العراق بل كزعيم وطني لكل أبناء العراق بصرف النظر عن عرقهم أو ديانتهم، وأنّ المجلس بات يقبل قيام حكومة عراقية متعددة وديموقراطية بعد سقوط نظام صدّام، وكحدّ أدنى قيام حكومة انتقالية بأغلبية سنية من ضباط الجيش العراقي على أن يعمل هؤلاء باتجاه الديموقراطية. ورغم هذه التحولات إلا أنّ إيران بقيت المصدر الرئيسي للمال والسلاح والدعم للمجلس الأعلى.

ولقد قامت واشنطن بالتقرّب من المجلس الأعلى في مسعاها لقيام أوسع جبهة ضد صدّام حسين، فأضافت المجلس إلى لائحة التجمعات العراقية التي تتلقى المساعدة المالية الأميركية تحت قانون تحرير العراق للعام 1998. كما دعت قادة الدعوة إلى اجتماع قيادات المعارضة العراقية في واشنطن في آب/أوت 2002، فحضر الاجتماع عبد العزيز الحكيم شقيق قائد المجلس. هذا في وقت كانت العلاقات الايرانية الأميركية تمرّ بأزمة تلو الأزمة. ولكن هذا لم يكن تمايزاً في الموقف بقدر ما هو موافقة إيرانية على تحسين وضع المجلس طالما أنّ الغزو الأميركي قادم، ليتمكّن من المشاركة في حكومة العراق ما بعد صدّام. فتواصلت اللقاءات مع الادارة الأميركية أدّت إلى تشكيل "مجموعة الأربعة" ("المجلس" والحزبان الكرديان و"حركة الوفاق") وثم "مجموعة الستة" (إضافة المؤتمر الوطني العراقي والحركة الملكية الدستورية). وحتى أثناء الغزو اتّسم موقف المجلس من الولايات المتحدة بالغموض، فتارة يؤيد العمل العسكري للاطاحة بنظام صدّام حسين على أن يتبع ذلك عمل شعبي عراقي، وطوراً يعلن رفض الاحتلال والحرب. ولكنّ المجلس سار مع الارادة الأميركية أثناء الحرب وبعدها.

7. منظمة العمل الاسلامي في العراق

وهي من التنظيمات القديمة أيضاً، أسّسها آية الله محمد الشيرازي في كربلاء عام 1965. وفي السبعينيات تحوّلت إلى الكفاح المسلّح وأرسلت عناصرها إلى لبنان أثناء حربه الأهلية للتدرّب على استعمال السلاح والعمل العسكري. ما ساعدها على استقطاب عنصر الشباب في جنوب العراق وتهديد شعبية "الدعوة" والانتشار في دول الخليج خاصة في البحرين حيث كثافة شيعية ملحوظة. وتلقت المنظمة الدعم من إيران بعد الثورة الاسلامية فشنّت حرب عصابات ضد النظام وحاولت اغتيال نائب رئيس الوزراء طارق عزيز عام 1980. وفي المنفى التحقت المنظمة بـ"المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق" عام 1982. ولكن بعد فشل انتفاضة 1991، انقسمت منظمة العمل الاسلامي إلى جناحين أحدهما استمرّ في إيران بقيادة الشيخ قاسم الحسيني والآخر في دمشق بقيادة محمد هادي المدرّسي وهو ابن أخت آية الله الشيرازي. وكانت نتيجة العقدين الأخيرين من عهد صدّام حسين أنّ قوّة المنظمة توزّعت بين المجلس وحزب الدعوة وخسارة قاعدتها الشعبية الأساسية (على أساس أن المجلس كان مع إيران و"الدعوة" حزب عربي عراقي، فالتجأ أبناء المنظمة إلى الطرف الذي يربحهما وزال خطاب منظمة العمل الاسلامي).

8. مؤسسة الامام الخوئي

نمت هذه المؤسسة تدريجياً في أواسط الثمانينيات للعمل الخيري اللاسياسي من لندن مع فروع عدّة حول العالم، وتستمدّ هذه المؤسسة مبدأها من آية الله سيد أبو القاسم الخوئي المولود في العراق عام 1899 والمتوفي عام 1992. وتستند إلى فكر جذريّ سابق للعمل السياسي الاسلامي الذي انتشر في العراق والدول العربية وأصبح موضة في السبعينيات والثمانينيات. إذ اقتصر مبدأ المؤسسة على الاسلوب الشيعي التقليدي في دور رجل الدين في الشؤون الروحية والرعاية الاجتماعية، فرفضت لقب "حزب" وامتنعت عن تأييد أي تنظيم سياسي عراقي، كما وقفت موقفاً مبدئياً ضد فلسفة "ولاية الفقيه" التي وضعها الخميني، وكانت في خصام دائم مع الجمهورية الاسلامية في إيران في حين شكّل الخوئي بديلاً عربيّاً حقيقيّاً لزعامة المرشد الروحي الايراني لشيعة العالم.

ولا يفسّر ذلك أنّ المؤسسة لم تملك رؤية سياسية ولكنها لم تعلنها ولم تسع إلى تحقيقها ورفضت العنف، بل فضّلت العمل لترويج الاسلام الشيعي الجعفري عن طريق التبليغ. فوجّهت قدراتها المالية والتنظيمية الهائلة إلى الأعمال الثقافية والتربوية، وأصبحت موقع إعجاب الشيعة ليس في العراق فحسب بل في لبنان والباكستان ودول الخليج وشرق أفريقيا وإيران. ومنذ 1992 انشأت برامج للمساعدة الصحية والاجتماعية وانقاذ المناطق الاسلامية المنكوبة حول العالم من مركزها الرئيسي في لندن. وافتتحت مدارس في نيويورك وباريس وبريطانيا وكراتشي ومونتريال وبانكوك، وقدّمت تبرعات لأجهزة الأمم المتحدة الانسانية. أمّا مصدر تمويلها فكان مبدأ "الخمس" في الزكاة عند الشيعة الجعفرية (أي تقديم 20 بالمئة من الدخل إلى الهيئة الدينية الصالحة لانفاقه في شؤون المؤمنين).

ورغم طابعها المسالم وابتعادها عن السياسة، فلقد تعرّضت المؤسسة لانتقام النظام بعد فشل الانتفاضة في جنوب العراق عام 1991، فهاجمت القوات الحكومية مراكز الخوئي في النجف وكربلاء وفرضت على أبو القاسم الخوئي الاقامة الجبرية حتى وفاته عام 1992، كما قتل النظام عدداً من أتباع الخوئي وأعضاء ادارة المؤسسة. وخلف الخوئي في قيادة المؤسسة تلميذه ومريده آية الله علي السايستاني في النجف، الذي وُضع أيضاً تحت الاقامة الجبرية منذ العام 1994 وحتى سقوط النظام. وتعرض السايستاني وأتباعه لعدّة محاولات اغتيال في التسعينيات. ولكن الأمين العام للمؤسسة محمد تقي الخوئي، وهو ابن أبو القاسم الخوئي، قُتل في حادث سير في النجف فاتّهمت المؤسسة النظام العراقي بتدبير الأمر. فاستلم مكانه أخوه الأصغر ماجد الخوئي ولكنّه عمل في لندن.

ومنذ العام 1994، تخلّت المؤسسة عن حيادها وطابعها اللاسياسي وبدأت تنشر ثلاث مطبوعات باللغة العربية في لندن، وتطالب باسقاط نظام صدّام حسين وقيام حكومة ديموقراطية في العراق.

9. حركة الوفاق الوطني العراقي

تأسست حركة الوفاق بدعم سعودي عام 1990 وقادها أياد علاوي، وهو مسؤول سابق في المخابرات العراقية وفرّ من العراق منذ العام 1971، وصلاح عمر العلي، المسؤول السابق في حزب البعث ووزير اعلام سابق ترك العراق عام 1990.

وكان مركز الحركة قبل الغزو الأميركي في دمشق حتى 1995 ثم في عمّان، وضمّت عسكريين ورجال أمن عراقيين فارين من نظام صدّام حسين. أمّا ما يجمع هؤلاء فكان السعي إلى بناء قوّة كافية تسعى إلى إسقاط نظام صدّام حسين، حيث تشوب عملهم روح وطنية عارمة. ولذلك كانت قاعدتها الشعبية هي نفسها التي استند إليها صدّام حسين: حزب البعث والسنّة من القطاع الأوسط. ولذلك جذبت هذه الحركة اهتمام الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين كانتا تبحثان عن مجموعة عراقية غير الشيعة والأكراد قادرة على التأثير في كوادر النظام العسكرية والامنية. وعزّز سمعة حركة الوفاق فرار حسين كامل وأخيه مع ابنتي صدّام وأطفالهما إلى عمّان عام 1995 (راجع فصل 11)، فشعرت واشنطن أنّ "الوفاق" يشجع في انشقاق كوادر هامة عن صدّام حسين. وخاصة بعدما استطاع قادة "الوفاق" اقناع الادارة الأميركية بأنّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنية ليست كيانات محصّنة لا يمكن اختراقها بل إنّها ضعفت وتآكلت وبات سهلاً التعامل مع مسؤوليها واقناعهم بقلب النظام.

وكان هذا صحيحاً، إذ فرّ في آذار/مارس 1996 العقيد نزار الخزرجي قائد أركان سابق في الجيش العراقي والتحق بـ"الوفاق"، ما دعم معنويات الحركة ودفعها إلى عمل مستعجل ضد النظام في نفس العام. ولكن المشكلة كانت أنّ الحركة في حماسها وغفلتها سمحت لاختراقات هامة لمخابرات الحكومة العراقية. فما أن حاولت الحركة القيام بعمل انقلابي في تموز/جويليه 1996 حتى انكشف أمرها، واعتقلت السلطة 100 ضابط ومسؤول في الحركة وأعدمتهم جميعاً، ما أضعف الحركة إلى درجة كبيرة. ودفع تدهور الوضع في بقية عقد التسعينيات أعداداً كبيرة من العسكريين إلى الفرار والالتحاق بـ"الوفاق". ولم يكن للعسكريين ورجال الأمن الفارين ملجأ خارج "الوفاق" لأنّ هؤلاء اعتبروا معظم تجمعات المعارضة الأخرى خارج العراق معادية لمصالح السنّة في العراق وعميلة لدول أخرى.

وقدّم قادة "الوفاق" من العسكريين ورجال الأمن السابقين النصح للادارة الأميركية أنّ نظام صدّام حسين سيفقد ركيزته الأساسية عند أول ضربة عسكرية أميركية وأنّ الجيش العراقي والحرس الجمهوري سيسحبان دعمهما للنظام فوراً، وكان هؤلاء ينقلون للأميركيين معلومات استخباراتية عن عمليات نقل قطع الجيش العراقي وفرق الحرس الجمهوري، وأنّ صدّام استعد للهجوم الأميركي بنقل الحرس الجمهوري إلى خارج العاصمة توجّساً من خيانتهم. فيبقى على الأميركيين وحلفائهم من المعارضة

العراقية تولي مسألة "الحرس الجمهوري الخاص" و"الحرس الرئاسي". واعتبر عسكريون فروا من العراق أو بقيوا داخله أنّ العقيد الخزرجي، العربي السني، الذي انتقل للسكن في الدانمارك، هو بطل بسبب أعماله في الحرب العراقية الايرانية وعن استعدادهم السير وراءه إذا قاد حركة انقلابية ضد صدّام. وخاصة أنّه لم يتدخّل في المعارضات العراقية في الخارج ولم يبد آراء سياسية. ومع ذلك ظهرت دلائل عدّة عن دور له في استعمال الأسلحة البيولوجية ضد الأكراد في الثمانينيات. ولكن واشنطن استعملت كل أوراقها في الغزو فأمّنت خروج الخزرجي من الدانمارك وساعدته دخول بغداد أثناء الغزو للاتصال بالضباط العراقيين للانشقاق عن صدّام، ما أثار أزمة ديبلوماسية مع حكومة الدانمارك.

10. حركة الضباط الأحرار

في عام 1996 أسّس العقيد العراقي المنشق نجيب الصالحي رئيس الأركان السابق للحرس الجمهوري "حركة الضباط الأحرار" من زملاء وعسكريين سابقين. وكان الصالحي قد فرّ من العراق إلى الأردن عام 1995 حيث أقام لفترة ثم جعل واشنطن مركزاً لعمله. واعتبر البعض الصالحي رئيساً محتملاً للعراق بعد سقوط صدّام. ووضع الصالحي خطة عسكرية قضت بهجوم رباعي يبدأ بقصف جوي كثيف لمواقع النظام يتبعه غزو بري مشترك من القوات الحليفة وقوى المعارضة ومحاولة سريعة للاتصال بوحدات عسكرية عراقية لتنشق وتلتحق بالهجوم لاسقاط النظام. وكان رأيه أنّ على الولايات المتحدة أن تعلن قراراً صادقاً وصريحاً عن رغبتها في اسقاط نظام صدّام حسين لكي تقنع القيادة العسكرية داخل العراق بعزل النظام ومحاربته. وإلى جانب الصالحي ظهر معارضون عسكريون آخرون كالعقيد السابق فوزي الشمري (شيعي) ووفيق السامرائي الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، يتمتعون بدعم قوي داخل القوى المسلحة العراقية وأجهزة الأمن. وبدا أنّ معظم العسكريين والأمنيين الذين انشقوا عن النظام يملكون اتصالات واسعة بالقطعات العسكرية وأجهزة الأمن في محافظات ديالا والأنبار وصلاح الدين وبغداد، وهي تقع في قلب مناطق النفوذ القوي لنظام صدّام حسين. وهي المحافظات الوحيدة التي بقيت على الولاء لصدّام حسين بعد فرط عقد المحافظات الأربع عشرة الأخرى وسقوطها بأيدي الانتفاضة سريعاً عام 1991.

وتوسّعت نشاطات العسكريين العراقيين في المنفى فالتقى عدد منهم في لندن في اجتماع ضم نجيب الصالحي وتوفيق الياسري وسعد العبيدي وأسّسوا مجلساً عسكرياً يهيّء لحكومة انتقالية بعد سقوط النظام، ويقبل بنظام ديموقراطي تعددي.

11. الحزب الشيوعي العراقي

تأسّس الحزب الشيوعي العراقي عام 1934، فيعتبر أقدم حزب سياسي في العراق، ولقد شارك في الحياة السياسية في معظم العقود في القرن العشرين ولكنّه فقد قوّته في الثمانينيات والتسعينيات في ظل نظام صدّام حسين (راجع الجزء الثاني «الصعود»). ومع زوال المنظومة الاشتراكية في أوروبا وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990 انحصر نطاق عمل هذا الحزب في شمال العراق وفي سورية، وعلى صعيد سري في باقي مناطق العراق. وكانت انطلاقة الحزب الكبرى، كما ذكرنا سابقاً، في أوساط فقراء الشيعة وشبابهم المثقف في جنوب العراق والضواحي الشعبية لبغداد. وجذب الحزب الطلاب والاشخاص ذات التوجّه العلماني غير الطائفي في المجتمع العراقي والطبقات الفقيرة التي جذبها نداءه للمساواة الاجتماعية والاقتصادية. وبقي هذا الحزب حتى بداية القرن الجديد الحزب العراقي الوحيد الذي يستقطب أعداداً كبيرة في أوساط الشيعة والأكراد والسنة والآشوريين، وأن يؤكّد انتشاره في الشمال والجنوب وبغداد.

ذكرنا في الفصول السابقة أنّ الحزب الشيوعي تعرّض لقمع النظام الملكي وحكوماته المتعاقبة مثل حكومة نوري السعيد التي ورّطت العراق في التحالفات الغربية. ولكنّه لعب دوراً أساسياً في العراق الجمهوري بعد ثورة عبد الكريم قاسم عام 1958 وفي معظم الستينيات وبعض السبعينيات. وكان وصول حزب البعث مجدّداً إلى الحكم عام 1968 وتوقيعه لاتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفياتي عام 1972، عاملاً في انخراط الحزب الشيوعي في الجبهة الوطنية التقدمية مع حزب البعث عام 1973. ولكن استلام صدّام حسين مقاليد السلطة كاملة عام 1979 أدّى إلى زوال هذه الجبهة واضطهاد للشيوعيين. ونتيجة لذلك نقل الحزب الشيوعي مركز قيادته إلى كردستان العراق وأقام تحالفات مع الحزبين الكرديين الرئيسيين. ولكن بعد حملات النظام ضد المناطق الكردية أثناء الحرب العراقية الايرانية اضطر الحزب إلى مغادرة العراق

والاستقرار في سورية. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي حافظ الحزب على اسمه ودخل في فترة درس ومراجعة أوصلته إلى التخلّي عن الكثير من المفاهيم الماركسية اللينينية واعتناق بعض المبادىء الليبرالية أسوة بأحزاب العراق الأخرى.

وبعد سقوط بغداد عاد الحزب الشيوعي إلى العمل فوراً فاحتفل بعيد العمال في أول أيار/ماي 2003 وأصدر عدّة مطبوعات واحتفل بذكرى ثورة قاسم في 14 تموز/جويليه. ويمتلك هذا الحزب عدّة مواهب تؤهّله للانخراط في العمل العام في العراق، منها جذوره الشعبية القديمة والدعم الذي يناله من مختلف قطاعات الشعب العراقي وهويّته العريقة كحزب وطني عراقي غير ملوّث.

12. الأحزاب الاشتراكية والقومية العربية

من الأحزاب الاشتراكية والقومية العربية في العراق حزب البعث الاشتراكي العربي قيادة العراق. هذا الحزب لا يعترف بقيادة صدّام حسين ورفاقه في بغداد. يقيم مسؤولوه في دمشق ويرأسه فوزي الراوي. ورغم اعتناق هؤلاء للمبادىء البعثية حول القومية العربية ووحدة العرب وخاصة سورية والعراق، ابتعدوا عن نهج الاشتراكية العربية ودولة الحزب الواحد، وتبعوا خطاً معتدلاً يقبل بالتعددية والديموقراطية. كما يؤمن هذا الحزب أنّ التغيير في العراق لا يجب أن يتمّ عن طريق الغزو الأجنبي بل عن طريق تحالف قوى عراقية من الجيش والأمن وبعثيين أمثالهم لقلب النظام. ويعارض هذا الحزب أي توجّه نحو قيام دولة فدرالية في العراق لأنّ ذلك سيكون أول خطوة عملية نحو التجزئة. وإلى هذا الحزب، هناك تكتلات قومية واشتراكية صغيرة في العراق في المعارضة منها الحزب الاشتراكي العراقي والمجموعة المستقلة والحركة الاشتراكية العربية والتجمّع الوحدوي الناصري والتجمع العربي الديموقراطي ومجلس العراق الحرّ.

13. الحركة الملكيّة الدستورية

ومن الجماعات الصغيرة في المعارضة العراقية الاتحاد الديموقراطي العراقي بقيادة فاروق رضا، حركة المركز الديموقراطي بقيادة عدنان باجه جي، والحركة الدستورية الملكية بقيادة الشريف علي بن الحسين والحزب الديموقراطي العراقي.

أمّا الحركة الملكية الدستورية فلقد أسّسها في لندن الشريف علي بن الحسين عام 1993 وهو ابن عم الملك فيصل الثاني الذي خلعته ثورة 14 تموز/ جويليه 1958، ويعتبر أنّ ثورة 1958 قامت بتغيير غير دستوري وغير شرعي لنظام الحكم في العراق. وأنّه بعد 40 عاماً من الفوضى والظلم في العراق يجب العودة إلى مرحلة الاستقرار والازدهار في ظل ملكية دستورية تحترم المؤسسات وتستند إلى الديموقراطية. ولقد دعت الولايات المتحدة هذه الحركة للمشاركة في اجتماع المعارضة العراقية في واشنطن في آب/أوت 2002. وكان الشريف علي ناطقاً رسمياً باسم المؤتمر الوطني العراقي الذي انطلق من مؤتمر صلاح الدين عام 1992.

ورغم كثرة الحركات والأحزاب إلا أنّ قلّة منها تأسست فعلاً داخل العراق، في حين العدد الأكبر بدأ نشاطه في المنافي. وهذه الناحية بالغة الأهمية وخاصة سعي الولايات المتحدة، كما سنرى لاحقاً إلى تسليم لواء الحكم في العراق إلى حلفائها من العراقيين وبعضهم حضر من المنفى. ولكن يقول المنفيون إنّ جهودهم عجّلت بسقوط النظام، وخاصة الضغط المتواصل من أجل عمل عسكري خارجي للقضاء على النظام العراقي. كما أنّهم يعوّلون الأمل على عودة ثلاثة ملايين عراقي ممن لا ينتسبون إلى أحزاب وحركات داخل العراق بل يعرفون أكثر حركات المعارضة من الخارج.

معاناة المجتمع العراقي

فيما استغرق الصعود النسبي للمجتمع العراقي في القرن العشرين عقوداً، كان الهبوط سريعاً، بدت آثاره واضحة عام 1982، بعد سنتين من الحرب مع إيران. ثم انقلب الهبوط إلى انهيار حقيقي في التسعينيات. ولقد شهد العراق سبع حروب في الفترة الممتدة من 1963 وحتى 2003، ثلاث منها بدأها هو وثلاث بدأتها الولايات المتحدة. فلم تكن أحداث عام 2003 إلا قمّة جبل الجليد.

أمّا الحروب التي بدأها العراق فهي:

1 .الحرب الأهلية: وهي حرب طويلة الأمد امتدّت 40 عاماً ولم يُعرف إذا انتهت مع سقوط بغداد بأيدي الأميركيين عام 2003. ولقد دارت هذه الحرب بين النظام والمعارضات الداخلية المنوّعة والتي اتخذت أحياناً طابعاً شديد العنف فاق حرب لبنان الأهلية. وشملت هذه الحرب الفئات المناهضة للحكم كالقوميين العرب

والشيوعيين والشيعة والأكراد والأشوريين. وهذه الحرب أصبحت في سياق دائم لا يتوقف منذ انخراط حزب البعث في الحياة العامة عام 1963.

2 .الحرب العراقية الايرانية: وهذه الحرب اندلعت عام 1980 وانتهت عام 1988. (أنظر الفصل 7 الحرب العراقية الإيرانية).

3 .حرب الكويت: ومعظم أحداثها كان في العام 1990 وتتوّجت بالغزو العراقي للكويت بالكامل ومن ثمّ نهب مدينة الكويت وتدمير المنشآت النفطية وإعلان الكويت المحافظة رقم 19 في جمهورية العراق. (أنظر الفصل 9 غزو الكويت وحرب الخليج).

أمّا الحروب التي لم يبدأها العراق ومعظمها قامت بها الولايات المتحدة فهي:

4 .حرب الخليج: ابتدأت في كانون الثاني/جانفي 1991 عندما شنّت القوات الأميركية وحلفاؤها حرباً جوية بريّة انتهت باخراج الجيوش العراقية من الكويت وإلحاق هزيمة سريعة بالعراق انتهت باستسلام قيادته العسكرية للجنرال الأميركي شوارزكوف في صفوان في آذار/مارس 1991.

5. حرب استنزاف العراق: التي بدأت بعد إخراج القوات العراقية من الكويت في شباط/فيفري 1991 وتدمير الولايات المتحدة للبنية التحتية للعراق. واستمرّت هذه الحرب لمدّة 11 سنة وانتهت في خريف 2002 عندما وافق الكونغرس الأميركي على منح جورج بوش الابن صلاحيات شنّ حرب لاحتلال العراق..

6. حرب الحصار والتجويع: هذه الحرب ابتدأت مع قرار مجلس الأمن 687 في آب/أوت 1990 وانتهت مع القرار 1489 في 22 أيّار/ماي 2003، وعملت الولايات المتحدة على تنفيذها بشراسة غير معهودة. ولقد أسفرت حرب الحصار والتجويع عن موت مليون وخمسمائة ألف عراقي معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن. (أنظر الفصل 12 حرب الحصار والتجويع).

7. حرب غزو العراق: إستغرق التحضير لهذه الحرب عدّة شهور ولكن العمليات العسكرية انتهت بـ 20 يوماً (من 19 آذار/مارس وحتى 9 نيسان/أفريل 2003). وأسفر هذا الغزو عن مقتل 15 ألف عراقي بينهم خمسة آلاف من المدنيين، وإلى جرح 40 ألفاً منهم 10 آلاف من المدنيين.

بعد شهر من سقوط بغداد عام 2003 بدأ الشعب العراقي يبحث عن ذويه من المفقودين والمخطوفين في الزنازين والمقابر، فظهرت مقابر جماعية في عدّة محافظات تدلّ على جرائم النظام. لقد قتل النظام مئات الآلاف من أبناء الشعب منهم 70 ألفاً

في حملة الأنفال ضد الأكراد عام 1988 و90 ألفاً في محافظة النجف لضرب انتفاضة الشيعة عام 1991. ولقد بدأت تظهر جثث ضحايا المفقودين العراقيين ومعهم عدد كبير من الأسرى الكويتيين الذين قتلهم النظام العراقي. فبدأ الناس يكتشفون مقابر جماعية خارج المدن وخاصة في جوار البصرة وكربلاء والنجف والسماوة والحلّة والديوانية والرضوانية وأبو غريب والفلوجة. ولم تقتصر هذه الجثث على الرجال ممّن شكلّوا ربما خطراً على النظام بل كان بينهم أطفال ونساء وطاعنون في السن. وإشارة إلى عدد الجثث في هذه المقابر التي يمكن أن تصل إلى عشرات الألوف فإنّ مقبرة جماعية واحدة شمال الحلّة حوت 4000 جثة. وأكدّ الخبراء أنّ معظم هذه الجثث يعود إلى فترة انتفاضة 1991، ولكن بعض الجثث يعود إلى فترات سابقة من حكم صدّام حسين في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ولقد حاول البعض ربط هذه الجثث الجماعيّة بأنّها من ضحايا الحرب العراقية الايرانية ولكن هذا الاحتمال كان بعيداً إذ لم يُسمع أنّ العراق كان يدفن جثث الجنود بهذه الطريقة.

ولم تُثر هذه الاكتشافات الاهتمام اللازم من المؤسسات الدولية ومنظمّات حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية. وعلى أمل أن يتمّ توثيق المقابر وإحصاء محتوياتها تمهيداً لاحصاء جرائم النظام، قام فريق من المحقّقين والأطباء الأميركيين عام 2003 بجمع معلومات وأدلة حول مسألة المقابر الجماعية وتحديد المسؤولين عنها وزيارتها واستجواب المشبوهين من مخطّطي ومنفذّي المجازر.

ولقد قدّرت أطراف المعارضة العراقية (المجلس القيادي للقوى السياسية في العراق) أنّ العدد الاجمالي لضحايا النظام قد يتجاوز مليوناً وخمسمائة ألف[1]. فإذا أضيف إلى هؤلاء عدد مماثل من ضحايا الحصار الأميركي البريطاني خلال 12 سنة وضحايا الحرب العراقية الايرانية وضحايا الغزو الأميركي، لبلغ عدد القتلى من جراء الحروب التي شهدها العراق منذ العام 1980 أربعة ملايين شخص، وهو عدد لا يتصوّره العقل بالنسبة لعدد السكان[2]. ولقد نما عدد سكان العراق من 14 مليوناً عام 1982 إلى 25 مليوناً عام 2003. فمات 20 بالمئة من السكان وعانى 20 بالمئة من

---

(1) الحياة 25 أيّار/ماي 2003.

(2) وعلى سبيل المقارنة، سقط في الحرب الأهلية في لبنان 143 ألف شخص، ولا يزال مصير 18 ألف مخطوف مجهولاً.

الأمراض والجوع وهاجر عشرة بالمئة (وربما أكثر) وتشرّد وشُرّد 20 بالمئة، وعانى الباقون بشكل أو آخر من الحروب والفقر والقمع. هذه صورة مقتضبة عن تدمير المجتمع العراقي سيصار إلى وصفها وتحليلها بشكل وافٍ خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

طلب التعويضات

اضافة إلى الدمار الفيزيائي والخسائر الاقتصادية الباهظة في الانتاجية وضياع أجيال من العراقيين، فإنّ الحرب الأميركية على الشعب العراقي منذ 1990، أسقطت ما يفوق عن 1.8 مليون شخص ودمّرت الاقتصاد وأبطلت إنتاجيته وفرضت عليه حصاراً قاتلاً. ولذلك نرى أنّ من حق الشعب العراقي طلب تعويضات من الولايات المتحدة قد تصل قيمتها بضع المئات من مليارات الدولارات. ذلك أنّ الحرب الأميركية من 1990 وحتى 2003 لم تكن شرعيّة بالمنظار القانوني كما أنها شُنَّت بدون تفويض من مجلس الأمن ووفق افتراضات كاذبة وأسباب مفبركة، وأستُعملت أثناءها أسلحة محرّمة وفتّاكة. وعلى سبيل المثال، سيعاني العراقيون لأجيال طويلة من آثار اليورانيوم المستنفد الذي يغطّي غباره وجزيئاته مساحات شاسعة من العراق. ولذلك يحقّ للعراق طلب تنظيف هذه المناطق ومعالجة المصابين بأعراض السرطان بكلفة قد تصل إلى 200 مليار دولار[1].

ومن الضروري صياغة ملّف حول الأضرار العراقية الحقيقية وربطها بمطالب التعويض من الولايات المتحدة[2]. والشعب العراقي واعٍ للويل الذي جلبته الحروب الأميركية على العراق، إضافة إلى المصائب التي تسبّب بها النظام. وعلى سبيل المثال فلقد شارك الكاتب العراقي عبد الأمير الركابي في مؤتمر أقامته منظمات مجتمع مدني مناهضة للعولمة ومعارض للحرب على العراق للبحث خصّيصاً في الوضع العراقي. ولقد عُقد هذا المؤتمر في جاكرتا في الأسبوع الثالث من أيّار/ماي 2003. ومّما جاء في مداخلة الركابي:

---

(1) الحياة 23 أيّار/ماي 2003.

(2) راجع كتاب كمال ديب: ثمن الدم والدمار: التعويضات المستحقة للبنان من جراء الاعتداءات الاسرائيلية. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2001.

"الولايات المتحدة وقفت بصراحة مع الابقاء على الحصار والعقوبات التي هي الأقسى في التاريخ، وبين الأعوام 1991 و2003 قاسى العراقيون من تلك الحرب المميتة أكثر مما قاسوا من سابقاتها. فبسبب الجوع ونقص الدواء وسوء التغذية مات خلال العقد المنصرم ما يقرب من مليون ونصف المليون عراقي نسبة الشيوخ والأطفال بينهم غالبة. أما الحرب الأخيرة، فقد خاضتها الولايات المتحدة الأميركية بإصرار معروف وبخرق فاضح للقانون الدولي، ولإجماع أمم العالم".

"من الظاهر بقوة سعي الولايات المتحدة إلى كبح المشروع العراقي، من حيث تدمير المجتمع، وقتل آلياته الوطنية سواء باستعمال صدّام حسين، أو باعتماد أي وسيلة أخرى كما هو حاصل الآن حيث العراقيون موضوعون تحت شروط استباحة، يستعمل فيها المحتلون أسلحة دمار شامل من نوع فقدان الأمن، والنهب واشعال الحرائق وتدمير الذاكرة الحضارية والفنية من قطع الكهرباء والاتصالات والماء الصالح للشرب وتدمير المستشفيات والحرمان من الكهرباء وكل ما يمت إلى الحياة العصرية بصلة"[1]

كما أنّ الخبير القانوني ادمون نعيم يؤكد هذا الحق في مراجعته القانونية لقرار مجلس الأمن رقم 1483، إذ قال:

"إذا تبيّن في شكل واضح أنّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد خلقتا زوراً ظاهرة امتلاك العراق اسلحة تدمير شامل، إلّا أنّه، عندما تقوم من جديد أجهزة حكومية تمثّل العراق في العلاقات الدولية، يمكن لهذه الأجهزة أن تقاضي أمام المحاكم الأميركية والبريطانية الداخلية هاتين الدولتين، 'على أساس المسؤولية التقصيرية الجسيمة، من أجل الحصول على تعويض مناسب عن كل الأضرار التي ألحقت بالعراق من جرّاء اقتحامه عسكريّاً وتدميره على الشكل الذي تمّ'"[2].

ولقد أعلن ريتشارد بيرل مستشار رمسفلد بعد ثلاثة أشهر من سقوط بغداد "أنّ صدّام لم يكن يشكّل خطراً مباشراً على الولايات المتحدة وبأنّ أسلحة الدمار الشامل لم تكن السبب الرئيسي لشنّ حرب على العراق وأنّ القوات الأميركية ستبقى في العراق لفترة غير محدّدة"[3]. وبعد افتضاح مسألة فبركة المخابرات الأميركية

---

(1) الحياة 2 حزيران/ جوان 2003.
(2) الحياة 6 حزيران/ جوان 2003.
(3) الحياة 21 حزيران/ جوان 2003.

والبريطانية لقصّة صفقة يورانيوم بين العراق والنيجر ونفي السفير الأميركي لدى النيجر في ذلك الوقت صحّة هذه القصّة، عانت ادارة الرئيس بوش وحكومة طوني بلير من استجوابات مضنية، ربما أثّرت في مستقبلهما السياسي ولكنّها لن تغيّر استراتيجية بلادهما الطويلة الأمد بالنسبة للعراق والشرق الأوسط.

استعمار كلاسيكي أم يابان جديدة؟

خلال الشهور التي تلت الغزو، كان ثمّة نقاش واسع في العراق حول الدور الأميركي. فمن ناحية كان هناك من يقول إنّ أميركا حقّقت للشعب العراقي ما لم يستطع تحقيقه: أي إسقاط نظام صدّام. وإنّ أميركا انتقلت بعد اسقاط النظام إلى بناء البلاد بما يتلاءم مع النموذج الياباني الذي تبعته بعد الحرب العالمية الثانية. وكان رأي آخر أنّ الولايات المتحدة طمعت بثروة العراق واتخذت من النظام مطية الوصول وأنّ احتلالها للعراق هو نموذج للامبريالية الجديدة المتعاونة مع الصهيونية والتي لا بدّ من مقاومتها بقوة السلاح والانتفاضة الشعبية.

في صيف 2003 كان وضع العراق غامضاً فصّح فيه الرأيان. ففي أيّار/ماي 2003 حصلت الولايات المتحدة بسرعة على دعم مجلس الأمن الدولي لاحتلالها عبر القرار 1483 الذي شرعن الاحتلال. وبدأ الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر يتصّرف بصلاحيات واسعة متّخذاً قصر صدّام في بغداد مقرّاً له. حتى أنّه مثّل دولة العراق في المنتدى الاقتصادي الدولي في الأردن، يرافقه جون تايلر، نائب وزير التجارة الأميركي. ومن هذا المؤتمر وجّه تايلر دعوة للشركات الاسرائيلية للاستثمار والمشاركة في اعمار "العراق الجديد الذّي حرّرته الجيوش الأميركية"، وأنّ أبواب العراق مفتوحة أمام الشركات الاسرائيلية للعمل والاستثمار خصوصاً أنّ الشركات الاسرائيلية تتمتّع بمزايا في مجالات التكنولوجيا والبنى التحتية وباستطاعتها أن تبيع العراق منتوجات اسرائيلية، مشيراً إلى أنّ هذه المشاركة ستعطي اسرائيل دفعة كبيرة لاقتصادها[1]. ودعا الشعب الاسرائيلي للسياحة في العراق. كما أنّ بنيامين نتنياهو[2]

---

(1) وشهد الاقتصاد الإسرائيلي تدهوراً كبيراً من جراء الانتفاضة الفلسطينية التي انفجرت في أيلول/سبتمبر 2000 عندما اقتحم شارون وجنود اسرائيليون حرم المسجد الأقصى للتأكيد على حق اليهود في زيارته.

(2) ونتنياهو هو رئيس وزراء اسرائيلي سابق على يمين حزب الليكود دفع الشرق الأوسط إلى دفن عملّية السلام عام 1996.

وزير المال في حكومة شارون عام 2003، بشّر بتدّفق نفط العراق إلى مرفأ حيفا. وهو خط معطّل منذ العام 1948 وغير صالح للعمل ومعظمه لم يعد له أثر. ولكن الاسرائيليين استبشروا أنّهم باستثمار محدود سيتمكّنون خلال عام أو عامين من بناء أنبوب حديث من الحقول العراقية إلى شاطىء اسرائيل. وعدا عن ذلك، فلقد شهدنا في الفصل السابق سعي واشنطن إلى إفادة الشركات الأميركية بعقود في العراق .

أمّا الذين رأوا في الغزو الأميركي للعراق تحقيقاً للأهداف الوطنية للشعب العراقي ومناسبة لا بد من تخليدها[1]، فيقولون إنّ ما حدث في العراق هو أمر جيّد مهما كان مرفوضاً قبل الغزو. ذلك أنّ من الأهداف الوطنية العراقية إسقاط الحكم الديكتاتوري وإنهاء العقوبات الدولية. وإنّ أسوأ ما كان ممكناً للعراق هو استمرار نظام صدّام حسين واستمرار العقوبات الدولية القاتلة. من هذا المنظار، يمكن القول أنّ الحرب قد حرّرت الشعب العراقي من النظام ومن العقوبات معاً. ويقي في البرنامج الوطني إقامة حكومة ديموقراطية تحترم حقوق الانسان وإخراج قوات الاحتلال الأميركية والبريطانية. ولقد صدرت مشاعر كثيرة من عراقيين قبل وأثناء الغزو تعبّر عن غضب عراقي على العرب الذين وقفوا ضد الهجمة الأميركية من ضمن مبدأ "الوقوف مع الشعب العراقي ضد غزو أجنبي شبيه بالغزو الاسرائيلي لفلسطين"[2].

وتشرح راغدة درغام هذه المشاعر بالقول:

> "بعض العراقيين ينتقد بشدّة العرب الذين قالوا قبل الحرب إنّهم مع الشعب العراقي ولذلك فأنّهم ضد الحرب. ففي رأي الكثير من العراقيين هذا هراء. إذ ليس ممكناً أن يكون أي فرد مع شعب العراق إذا أراد له الاستمرار في العيش تحت سوط ذلك النظام، ولم يكن ممكناً خلاص الشعب العراقي من قبضة النظام إلا باطاحته، ولم يكن ممكناً إطاحته إلا

---

(1) عبّر أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني وكنعان مكيّة أكاديمي عراقي مقيم في الولايات المتحدة ومؤلف كتاب جمهورية الخوف عن رضاهما الكامل عن نتائج الحرب الأميركية فيما عبّر الجلبي عن شكره للمساعدة الأميركية في تحرير العراق من حكم صدام حسين.

(2) يرى الكاتب أنّ العتب العراقي على العرب هو مؤقت وظرفي ذلك أنّ الشعوب العربية لم يكن ممكناً أن تأخذ موقفاً غير الذي أخذته، أي مناهضة الغزو الأميركي، أمّا بالنسبة للنظام فالشعوب العربية لم تكن أصلاً تتمتّع بالحرية والديمقراطية لتساعد الشعب العراقي على التخلّص من النظام الدكتاتوري. وهذا يعني أنّ اللوم العراقي أخذ مفعوله بعد سقوط بغداد ولم يترك أثراً يذكر على مستقبل العراق مع الدول العربية.

بقوة خارجية كان لا بد أن تكون الولايات المتحدة لأنّ أحداً في المنطقة لم يكن يجرؤ على ذلك. باختصار، إنّ الحرب في العراق واحتلاله المؤقت في مرحلة انتقالية إلى تسلّم شعبه تقرير مصيره وحكومته، حدث إيجابي للعراق»[1].

كما كتب غسّان شربل: «لم يعاقب صدّام الولايات المتحدة، عاقب العراقيين أولاً، وكان عقابه لهم طويلاً ومريراً. قتل العراقيين وقتل العراق. لا حاجة إلى الأدلّة. المقابر الجماعية تكفي»[2].

ويوافق الزعيم السوداني الصادق المهدي هذه النظرة في دراسة جاء فيها:

«الشعوب أقدر كثيراً في محاربة استعمار خارجي منها في محاربة استعمار داخلي، لا سيما أنّ الاستعمار الخارجي اليوم مشدود إلى قيم وممارسات ليبرالية لا يستطيع التخلّي عنها تماماً، ما يجعل سلاح النضال الشعبي فاعلاً في مقاومته بل يجعل شعب البلد المستعمِر نفسه حليفاً لنضال الشعوب المستعمَرَة. هذا بينما الاستعمار الداخلي يعبث بلا حياء وبلا حدود ولا روادع ولا كوابح من خُلُق أو مبادىء، يعبّ من تراث القيصرية والكسروية القمعي القديم، وينهل من أساليب الستالينية والفاشستية الحديثة، في ممارسته قهر الشعوب التي تخضع لسلطانه الغاشم، لذلك قال شاعر الثورة الفلسطينية الموهوب: كل الأرض العربية محتّلة..إلا الأرض المحتلّة. إنّ كارثة العراق لم تبدأ بالاحتلال الأجنبي. كان الاحتلال الأجنبي آخر حلقة في سلسلة من النكبات بدأت بإقامة حكم الفرد الذي استغلّ شعارات حزب البعث وتنظيماته ليقيم تسلّطاً عشائرياً أذاق الشعب العراقي جهنم قبل يوم النشور. وفي سبيل دعم سلطانه سخّر البلاد لأجندات أجنبية وخاض بها مغامرات حربية سفكت الدماء وأتلفت الأموال سفكاً وإتلافاً»[3].

كما يرى الكاتب الفلسطيني جورج كتن إيجابية في سقوط نظام صدّام حسين:

«ما حصل ليس أقلّ من سقوط آخر لجدار برلين في المنطقة العربية، أكبر جزر الاستبداد في العالم. فالعراق سجن عربي كبير تُفتح أبوابه. وبغداد لم تسقط في 9 أفريل (نيسان) بل سقطت قبل عقود، بعد أن تحوّلت على يد جلادها إلى معتقل لمواطنيها. وما انهار ليس العراق، بل

---

(1) الحياة 30 أيار/مايو 2003.

(2) الحياة 16 أيار/مايو 2003.

(3) الحياة 30 أيار/مايو 2003.

النظام غير المسبوق منذ النازية الذي أغرق البلاد في حروب عبثية. ما انهار ليس الدولة "القوية المقتدرة" و"رافعة النهوض العربي" كما توهّم من روّج لأوهام بروسيا وبسمارك العرب، بل امبراطورية الرعب والنهب والشوفينية والآذان والألسن المقطوعة، والأسمال، والقبور الجماعية والأصنام والشتات للملايين. في ثلاثة أسابيع مُسح نظام ديكتاتوري بالأرض، وذهب إلى غير رجعة، ولم يدافع عن "قضيّة" أتخمها بالشعارات بل حتى لم يقاتل دفاعاً عن كرسيه وامتيازاته وقصوره.

وأهمّ دروس الزلزال بدء انهيار العسكريتاريا العربية التي استفادت منذ الخمسينيات من ضعف المجتمعات المدنية في دول المشرق العربي الخارجة للتو من المرحلة الاستعمارية، فاستولت على السلطة وأقصت المواطنين عن مباشرة أمورهم العامة، وأنشأت طبقة من كبار العسكريين أصحاب الامتيازات. واعتمدت في سبيل استمرارها على القمع والخوف والجيوش التي تتشاطر على مواطنيها، وتسجّل الهزائم أمام الاعداء الخارجيين. وفي السبعينيات طوّرت النخبة العسكرية أساليبها، وأنشأت فرقاً مسلّحة خاصة، وحرساً امبراطورياً وأجهزة أمنية لحمايتها من الشعب، ومن انقلابات معاكسة. وباتت تعتمد على حزب "ثوري" وحيد يرى في مفاهيمه الحقيقة المطلقة وقَدَر الأمة. وأحلّت منطلقاتها النظريّة إنتاج القائد الفذّ كبديل عن الحوار والتعدّد والمحاسبة. وحيث البندقية تنوب عن السياسة في المجتمع تنبع الأفكار من فوهتها. وحيث تتحوّل السلطة إلى أداة لنهب الممتلكات العامة يتحوّل المواطنون إلى قطيع من "جيوش شعبية" تعتمد القسر المسمّى "تطوّعاً للدفاع عن "وطن" يملكه المستبدّ"[1].

ويرى كتن أنّ "تأجيل الليبرالية وحقوق القوميات لمصلحة الوحدة القومية والوطنية والاشتراكية واسترداد فلسطين طوال نصف قرن لم يورث سوى الكوارث ومزيد من التخلّف والتمزّق وهجرة العقول"، وأنّ "الاستقواء بالغريب ليس خياراً بين خيارات بل كان الخيار الوحيد المتروك للشعب العراقي للتحرّر من الاضطهاد. والديموقراطية لا تجلبها أجنحة الطائرات بل هي ما يبنيه المواطنون على أنقاض العهد البائد". وإنّ عالم اليوم يرفض منطق الدولة الكاملة السيادة على مواطنيها فيتدخّل

(1) الحياة 20 أيّار/ماي 2003.

المجتمع الدولي لانقاذ شعب من نظامه الاستبدادي أو لخلاص أقليات عرقية أو دينية من شوفينية القومية الأكبر، لأنّ كل شعب صار جزءاً من المجتمع الانساني الكوني.

ويعترض الكاتب التونسي أبو يعرب المرزوقي على من يرى أنّ غزو العراق قضى على الدولة الوطنية العراقية. ويعتقد أنّ الدولة العراقية في عهد صدّام لم تكن دولة لأنّها منافية لمفهوم المواطنية إذ "لا يمكن دولة أن تكون دولة إذا حصرت مؤسّساتها في أجهزة نظام أو في خلايا حزب حاكم، خصوصاً إذا حُصر هذا النظام في شخص الزعيم وأجهزته الموازية أو من يدين له بالولاء. ولا يمكن أن تكون هذه الدولة التي اختصرت الشعب في الحزب والحزب في النظام والنظام في الزعيم والزعيم في الأجهزة الموازية والأجهزة الموازية في المافيا المستغلّة للبلاد أن تُوصف بكونها دولة، فضلاً عن وصفها بكونها دولة وطنية. وفي الحقيقة فانّ جلّ أنظمة البلاد العربية ليس لها من اسم الدولة أو من صفة الوطنية أدنى قدر يمكن أن يقبل به محلّل منصف إذا أعطى المفاهيم دلالاتها الحقيقية"[1].

ويجيب المرزوقي على تساؤلاته حول جدّيّة التحديات العالمية للدولة إذا كانت دولة: "إذا كانت الدولة دولة بحق وكانت وطنية فعلاً فلا خوف على أهلها ولا هم يحزنون. إنّما الخوف كل الخوف من توظيف الشعارات في أنظمة صارت جيوشها قوى احتلال لشعوبها وصارت شرطتها حراس سجن لمواطنيها، وصارت مؤسساتها القضائية والتعليمية والادارية والمدنية والثقافية والاعلامية بلغة عبد الرحمن ابن خلدون أدوات تفقد معاني الانسانية".

حركة الدومينو باتجاه الدول العربية

أدّى سقوط بغداد إلى انتشار مقولة ظاهرة الدومينو التي تعتبر أنّ العالم العربي تحميه ديكتاتوريات، وأنّ انهيار نظام صدّام حسين هو الحجر الأول في سلسلة قد تطال أكثر من دولة. ويذهب عزمي بشارة، الناشط ضد الصهيونية من عرب فلسطين 1948، أبعد من ذلك ليصوّر قبول النظام العربي للاحتلال الأميركي للعراق كثمن لسكوت واشنطن عن هذا الأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

(1) الحياة 17 أيّار/ماي 2003.

"يراوح انجراف الرهان باتجاه القوّة المنتصرة بعد حرب العراق في اطار نفس النظام العربي القائم ولا يتجاوزه. وفي كل الحالات سيضطر رجال الاعمال العرب، ومنهم مسؤولون سياسيون كبار تُعتبر الدولة عندهم شركة استثمارية، أو قطاعاً تجارياً، إلى الاكتفاء بدور شريك صغير في عملية اعادة إعمار العراق، إن كان ذلك في قطاع البنية التحتية أو النفط، وحتى في قطاع الخدمات، ولو كان الثمن الترويج لشرعية الشريك الأكبر وتلقّي المقاولات الثانوية منه، وهذا أفضل من لا شيء بالنسبة إليهم. ويبقى الأساس هو تقبّل الوضع في العراق كما هو من أجل أن تتقبّل أميركا الوضع في دولهم كما هو"[1].

عودة منظّمات المجتمع المدني

إنّ أفضل ما حدث في العراق بعد سقوط النظام في نيسان/أفريل 2003 هو عودة ظاهرة منظّمات المجتمع المدني بعد عقود من الاضطهاد والديكتاتورية أدّت إلى محو تلك التي كانت موجودة سابقاً، وكذلك عودة الحياة السياسية في البلاد بظهور قوى المعارضة المختلفة على الساحة. وهذه المنظمات كانت موجودة في النصف الأول من القرن العشرين وحتى أواخر الستينيات، ولكن النظام إما ابتلعها في مؤسّساته أو أبطل شرعيتها (راجع الفصل 6 عن عدم جوازية تنظيم اليد العاملة خارج أجهزة الحزب الحاكم). هذه المنظّمات التي ساعدت المجتمع على التعاون في الأمور الحيّوية وشكّلت لوبيات محلية وخارجية لمصلحة الناس هي أمر مفيد جدّاً للعراق ليس فقط للضغط من أجل الديموقراطية في البلاد ولكن لمراقبة ومحاسبة الاحتلال الأجنبي الذي عادة ما يرتبط بالمصالح الاقتصادية العالمية ونشاط العولمة في وجهه السيء.

كما أنّ هذا النوع من المنظمات منتشر بكثرة في الدول الأوروبية، ولكنّه نادر في المنطقة العربية، باستثناءات قليلة مثل لبنان والأراضي الفلسطينية. وتغطّي منظمات المجتمع المدني مساحة واسعة من الشأن العام كحقوق الانسان والدفاع المدني والغوث والتربية والصحة والبيئة والتجارة وحماية المستهلك وحقوق المرأة وحقوق

---

(1) عزمي بشارة "نقطة نظام" في الحياة 26 حزيران/جوان 2003.

العمال والانتخابات، إلخ. وهي ضرورية لحيوية ونهوض أي بلد وخاصة العراق. وستكون منظمات المجتمع المدني في العراق الحاجز الذي سيعطّل المنح المجّاني للعقود لشركات قد لا تكون من مصلحة البلاد. فتعرّي هذه المنظمات أي قيادات عراقية مستعدة لتكون ذنباً للاستعمار الجديد. كما أنّ بامكان منظمات المجتمع المدني العراقي أن تضغط من أجل قيام حكومة عراقية تكون وحدها مسؤولة عن الثروة النفطية، فلا تُعقد أي صفقات خارج إرادة الشعب.

مقاومة الاحتلال

أدّى قرار الادارة الأميركية للعراق في أيار/ماي إغلاق عدّة وزارات ومؤسّسات حكومية إلى فقدان مئات آلاف العراقيين لوظائفهم ومواقعهم في المجتمع وخسارة مصدر رزقهم. كما حلّ الاحتلال الأميركي حزب البعث واعتبره غير شرعي، الأمر الذي حرم آلاف العراقيين من الاطار المؤسساتي لحياتهم. وأمل الحاكم الأميركي بول بريمر تأهيل المؤسسات الرسمية بعناصر جديدة.

ولكن العراق بعد الغزو وبعد سنوات من الحصار والحروب فرغ من رأسماله البشري وأصبح يعاني من نقص في الخبرة وفي اليد العاملة، بسبب هجرة ملايين العراقيين بينهم مئات الألوف من أصحاب الشهادات والخبرة ومن أطبّاء ومهندسين وأصحاب أعمال. فكانت الادارة العامة والحزب أفضل مأوى لتحصيل العيش. ولذلك لم يكن مستبعداً أن يلجأ كثيرون إلى حمل السلاح باكراً ضدّ قوات الاحتلال لأنّ مصالحهم الشخصية تضرّرت خلال فترة قصيرة بعد سقوط بغداد. ولكن هذا لا يجعل باقي العراقيين راغبين في بقاء الاحتلال. إذ كما انقسم العراقيون إلى رأيين حول معنى سقوط النظام، كذلك انقسموا إلى فريقين حول الموقف من الاحتلال:

1. قسم استفاد مباشرة أو مداورة من النظام السابق ومعظمه شريف أيضاً عمل في القطاع العام وأخلص لبلاده، فتضرّر مباشرة من الغزو ورأى ضرورة في مقاومة فورية لتحرير العراق من الاحتلال.

2. وقسم عانى عقوداً طويلة من بطش النظام كالشيعة والأكراد والأقليات والطبقة الوسطى السنية (التي انتعشت تحت النظام الملَكي) والحزب الشيوعي العراقي والقوى القومية العربية. هذه الفئات مجتمعة لم تتضرّر مباشرة من الغزو الأميركي وإن دفعت ثمن الحروب والحصار وقمع النظام خلال عقود طويلة. وتقول بضرورة فسح

المجال لقيام حكومة وطنية ومغادرة الأميركيين طواعية خلال زمن قصير. وهي أيّدت مساعي المجلس الانتقالي الذي انتمى أعضاؤه إلى مجموعات ضمن هذا القسم (الحزبان الكرديان، حزب الدعوة، شخصيات مستقلة، أحمد الجلبي، إلخ).

ومهما كان موقف العراقيين، فهذا يعني أنّ إطالة الأميركيين لفترة احتلالهم دون إحراز تقدّم نحو بناء حكومة عراقية وإعادة الاعمار كما حصل في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية سيدفع فئات عديدة أخرى في العراق إلى مقاومتهم بشتّى الوسائل، بعضها سلمي عن طريق التظاهر وبعضها عسكري. ويقول الكاتب البريطاني في الشؤون العربية باتريك سيل بأنّه ما لم تخرج أميركا طواعية خلال فترة معقولة، فإنّ مقاومة عراقية سرّيّة أو علنية يشارك فيها الأكراد والشيعة قادمة وستكون مشروعة بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعترف بحق الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجي. وتؤكد الفقرة الرابعة من المادة الأولى في البروتوكول الاضافي لاتفاقية جنيف الرابعة بـ"حق مقاومة أي هيمنة أو احتلال أجنبي في إطار حق تقرير المصير".

ويعتقد "سيل" أنّ أميركا ستبقى في العراق حتى تحوّله إلى دولة فدرالية لامركزية ضعيفة ومنزوعة السلاح، لن تنهض بعد اليوم لتحدّى أمن اسرائيل وأميركا ومصالحهما. كما تريد السيطرة على البترول العراقي والاشراف على خصخصته بما يضمن أرباح شركاتها، وكذلك إرهاب الدول المجاورة للعراق وردعها عن تطوير أي قوّة عسكرية تشكّل تهديداً لاسرائيل. ولكن سيل يعاجل إلى التقليل من فرص نجاح الولايات المتحدة في تحقيق مآربها لأنّ الشعب العراقي وطني حريص على إعادة بناء بلاده وإعادة مكانتها كدولة عربية كبرى بعد ما عانته من حروب وعقوبات[1].

ومنذ بداية نيسان/أفريل 2003 شهد العراق أعمال مقاومة متصاعدة ضد الاحتلال الأميركي البريطاني حتى أصبحت شأناً يومياً مع نهاية الصيف، ولفترة ظنّ بعض العراقيين أنّ نظام صدّام حسين قد يعود (وقلّل من هذا الاحتمال مقتل ابني صدّام حسين قصي وعدي في الموصل على أيدي القوات الأميركية في 22 تموز/ جويليه 2003، ونعاهما صدّام من مكان سرّي داخل العراق كشهيدين في شريط تسجيلي بثته الفضائيات). وربما تحوّلت هذه الأعمال إلى حرب عصابات وحرب

(1) الحياة 30 أيار/ماي 2003.

تحرير شعبية على طريقة فيتنام إذا طال أمد الاحتلال بدون التقدّم باتجاه الاعمار وبناء الدولة العراقية السيدة المستقلة. ولذلك رأى الكثير من العراقيين أنّ خروج القوات الأميركية أمر متوقّع بعد تأمين الاستقرار، في حين أنّ المقاومة التي تدعو إلى انسحاب فوري إنمّا هي دعوة للاقتتال الداخلي. ولكن إذا طال أمد الاحتلال فإن من شروط خوض حرب تحريرية وحدة الموقف الداخلي وتأمين التعاطف الخارجي بين الشعوب العربية والأجنبية والذي كان متوافراً للعراق قبل الغزو الأميركي.

صعوبة تجزئة العراق

شاعت في القسم الأول من العام 2003 أخبار حول مشاريع عديدة تنظر إليها الادارة الأميركية حول صيغة العراق السياسية الداخلية. وكثر الكلام عن قيام فدرالية على أسس اثنية وطائفية. وكان السيناريو الأسود يرى أنّ أميركا تسعى إلى تقسيم العراق إلى عدة دويلات على النمط الذي تبعته في يوغسلافيا عام 1995، عبر فيدرالية عرقية-دينية تلعب فيها واشنطن الدور الأهم. وفي حالة العراق تؤدي شرذمة كهذه إلى تأكيد النموذج الإسرائيلي في خلق كيانات دينية أساسها الدين والعرق (ايران وإسرائيل) وفكفكة دولة العراق العظيمة بهدف إلغاء تفوقها السكاني (25 مليون نسمة) والاقتصادي والعلمي والجغرافي[1]. ويرى هذا السيناريو أنّ الوضع من الخليج إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط سيكون سلسلة دول بعدد سكان لا يشكل خطراً داهماً على إسرائيل ولا يلعب دور "بروسيا" العرب حتى في المستقبل البعيد. بمعنى آخر، تقسيم ما تقسّم في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

وهذه الفكرة لا تُذكر هنا للمرّة الأولى، فلقد سبق أن طرحتها مراكز اليمين الأميركي الجديد في واشنطن، ومنها مركز "هريتيج فاونديشن". ففي دراسة لآرييل كوهين من هذا المركز نرى نموذجاً لتقسيم العراق تبعاً لتوزيع الخارطة النفطيّة تحت عنوان "مستقبل عراق ما بعد صدّام: خطة لمشاركة أميركية"، حيث تقوم أميركا بتقسيم قطاع النفط العراقي إلى ثلاث شركات خاصة. أمّا النظام السياسي بحسب كوهين فهو فيدرالي لامركزي.

---

(1) فينطبق فيها المثل حول فك حزمة الحطب ليسهل تقطيعها ورميها في الموقد.

ولكن أي تقسيم إداري للعراق يجب أن يتفق مع الواقع الديمغرافي لكل منطقة: فالمنطقة الكردية في الشمال تضم أعداداً لا يمكن إغفالها من العرب والتركمان والأقليات الأخرى. والمنطقة الوسطى وخاصة العاصمة بغداد تضم الملايين من الشيعة العراقيين. وحتى لو توصّل العراقيون إلى اتّفاق يؤسس دستوراً جديدا للبلاد (متوقّع عام 2004)، فالأكراد ليسوا في مزاج العودة إلى الماضي بعدما تمتعوا بالحكم الذاتي الموسع منذ العام 1991 خاصة بعد لعبهم دوراً في سقوط النظام وتوقّعهم دعماً أميركياً غير محدود لتأمين أهدافهم القومية.

ولكن واشنطن بدت عام 2003 أكثر استجابة لدول الجوار (إيران وتركيا) وللمجموعة العربية في المحافظة على وحدة العراق وعدم تشجيع التقسيم الطائفي - العرقي، ما يساعد في اتفاق عرب العراق وأكراده على صيغة وطنية معقولة. وكان الحزبان الكرديان قد قدّما عام 2002 صيغة فدرالية للعراق توسّع الحكم الذاتي لمناطق الأكراد، ولكن تصريحات الأميركيين بعد سقوط العراق في نيسان/أفريل 2003 لم تُشر إلى هذه الصيغة. كما تضمّن تقرير الخارجية الأميركية عن عراق ما بعد صدّام والذي قُدّم إلى جورج بوش تحذيراً من مخاطر قيام دولة فيدرالية في العراق، والاكتفاء بحكم ذاتي موسّع للأكراد في مناطقهم وبحكومة مركزية في بغداد. وكذلك رَفَضَ مؤتمر المعارضة العراقية في لندن في كانون الأول/ديسمبر 2002 مبدأ الدولة الفدرالية التي طالب بها الأكراد وقدّم لهم صيغة إدارية هي أقلّ من الحكم الذاتي الذي منحه لهم صدّام حسين منذ السبعينيات.

والصحيح أنّ القيادات الكردية كانت حريصة على التعاون مع جميع الفعاليات العراقية من أجل بناء عراق للجميع. إذ لا يعقل الدفع من أجل فدرالية اثنية مذهبية في حين يحتاج الوطن العراقي إلى سنوات عديدة للوقوف على رجليه. ويعكس الباحث الكردي في جامعة السليمانية فاروق هوشنك هذه النظرة بقوله: "يريد الأكراد أن يكونوا واقعيين أكثر من الماضي. تخلّينا عن فكرة الاستقلال والانفصال لأنّها غير عمليّة حالياً"[1].

وعكست أحداث العام 2003 في العراق، المرحلة التي بلغها التحوّل السياسي

---

(1) الحياة 21 أيار/ماي 2003.

الكردي، حيث أكدّ مسعود البرزاني زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني في 8 حزيران/جوان 2003 أنّ المهمّ بالنسبة للأكراد هو صياغة دستور دائم للعراق وموقع العراق فيه وكيف سيقرّر حقوقهم ودورهم وكيف ستكون مسيرة الديموقراطية في البلاد. وقال برزاني:

"إنّ الولايات المتحدة وبريطانيا سترحلان عن العراق بعد سنة أو سنتين، ان عاجلاً أو آجلاً. لكن الدستور هو الذي سيحقق مستقبلنا. لذا سنلقي بكل ثقلنا وجهودنا باتجاه أن يصاغ دستور في العراق يضمن ألا يتعرّض الكرد مرّة أخرى إلى عمليّات الأنفال أو استخدام السلاح الكيماوي ضدّهم أو عدم الاعتراف بحقّهم... فلا يجوز أن تحكم العراق حكومة شموليّة أو أحادية الحزب، بل يجب أن يقرّر الشعب العراقي مستقبله وأن يشارك الكرد في القرار المركزي. ولن يكون الكرد مواطنين من الدرجة الثانية بعد اليوم، بل سيشاركون في الحكومة المركزية، وسيكون العراق عراقنا وعلينا أن ندافع عنه. ويجب أن تبقى كردستان موطناً للتسامح الديني والقومي"[1].

ورغم هذه المواقف البناءة فلم يكن الوضع مستقرّاً عام 2003 إذ شرعت المنظمات الكردية بعد سقوط العراق في طرد مواطنين عراقيين من أصول عربية وطّنهم صدّام حسين في مدن وقرى الشمال لتغيير التركيب الديمغرافي لكردستان العراق. ولقد تدهور الوضع الأمني في بعض مناطق الشمال حيث طالب جلال الطالباني بمنع تحوّل مدينة السليمانية التي يسيطر عليها حزبه إلى مجمع ضخم للسيارات والآليات المسروقة من أنحاء العراق. وبسبب الغزو الأميركي، وبعد توقّف برنامج الأمم المتحدة توقّف تدفق المال إلى مناطق الشمال، فعانت المؤسسات العامة التي أقامها الأكراد من أزمة سيولة مالية منعتهم من صرف مرتبات الموظفين كما تدهور الوضع الاقتصادي.

أطراف المعارضة في الحكم

في بداية حزيران/جوان 2003 أعلن جورج بوش "رؤيته" لمستقبل العراق أثناء زيارته لمركز القيادة الأميركية في الخليج في قاعدة السيلية في قطر. فحدّد مثلاً أنّ

---

(1) الحياة 9 حزيران/جوان 2003.

أميركا لن تخرج من العراق قبل بناء نظام ديموقراطي يحميه الاستقرار والأمن والسلام. فإذا كان هدف الادارة الأميركية كما صرّح أفرادها مراراً جعل العراق نموذجاً للمنطقة، فربما سيكون الوجود الأميركي في العراق طويلاً لأنّ بناء عراق ديموقراطي بمؤسّسات وبنية تحتيّة اقتصادية مسألة تحتاج إلى وقت طويل. والبديل هو الانسحاب المبكر الذي قد يؤدي إلى حرب أهلية تدخل فيها العوامل الطائفية والعرقية وتجرّ إلى تدخّل تركيا وإيران في أرض المعركة مباشرة؛ تركيا لمنع انفصال الأكراد وإيران لدعم الشيعة. وسيكون لسوريا دور لمنع النيران من الامتداد إلى أراضيها. وهذا يعني أنّ الانسحاب الأميركي السريع ليس أمراً تُحمد عقباه.

ولا يملك الأميركيون سوى تصوّرهم لنظامهم السياسي في بلادهم حيث تتمتّع الولايات الأميركية بمقدار من التحكّم بشؤونها. وليس المقصود من "الفدرالية الأميركية" التقسيم كما قد توحي بذلك الفلسفة السياسية في أوروبا والعالم العربي. لا بل إنَّ الفدرالية الأميركية تعني اهتمام الولاية بأمور الصحة والتربية والتعليم ورخص التجارة وقيادة السيارات والشؤون البلدية، في حين تحمل السلطة المركزية في العاصمة واشنطن كل السلطات والصلاحيات ذات المعنى السيادي.

وهذا ما قد يحاول دفعه الأميركان بالنسبة للعراق فيحافظون على التقسيم الاداري إلى 18 محافظة تصبح بنظرهم ولايات ويمنحونها مجالس محليّة مُنتخبة وتبقى بواقع الحال مفتوحة لكل العراقيين ولا يغلب عليها التسلّط العرقي أو المذهبي. وتهتم الولاية المركزية بالقيام بدور كدور واشنطن، وهو توزيع ثروة البلاد على الولايات المختلفة وإدارة الحكومة والدفاع والسياسة الخارجية، إلخ. وبالنسبة للرئاسة فيمكن قيام مجلس رئاسي من عدّة أشخاص كالبوسنة يمثّل كل الفئات العرقية والدينية للعراق، وكذلك حكومة مركزيّة يتمثّل فيها الجميع على الطريقة اللبنانية.

ولكن الديموقراطية لم تكن هدفاً للولايات المتحدة، لأنّ ذلك يعني احتمال وصول حكومة عراقية لا تريد أن تتعامل مع واشنطن ولا تريد أن تعطي الأولوية للشركات الأميركية في العقود الاقتصادية. ولذلك تعمل ادارة الاحتلال على بناء شبكة علاقات واسعة مع الأطراف العراقية لتصل إلى السلطة ولتبقى صديقة وفيّة لأميركا بعد قيام حكومة وطنية في العراق. ولقد أشارت وسائل الاعلام إلى أنّ هذا النوع من الترتيبات سيخلق آلية تفاهم داخل الوزارات العراقية لحماية مصالح الولايات المتحدة.

وظهرت إلى العلن في ربيع 2003 مشاعر الخيبة لدى فئات عراقية أيّدت الغزو

الأميركي بقوّة في السابق. وخاصة بعدما أعلنت الادارة المدنية الأميركية تأجيل تشكيل حكومة في العراق حتى العام 2005 على الأقل. فعبّر أحمد الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي، الذي يجمع عدّة فصائل معارضة عن استيائه من هذ الأمر. وكذلك فعل جلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني. ولذلك عدّلت ادارة الاحتلال خططها بعد تصاعد عمليات المقاومة وضغط الفعاليات وأدّى ذلك إلى تشكيل مجلس انتقالي في تموز/جويليه 2003.

هذا المجلس مثّل القوى السبع الرئيسية في البلاد مع شخصيات مستقلة كأوّل سلطة تنفيذية عراقية منذ سقوط حكومة صدّام حسين. ولقد التقى المجلس للمرّة الأولى في 13 تموز/جويليه 2003 بحضور الحاكم الأميركي في العراق بول بريمر والممثل البريطاني في العراق جون ساورز والممثل الخاص للأمم المتحدة لشؤون العراق سيرجيو فييرا دي ميلو ومساعده اللبناني غسّان سلامة. وكان من صلاحيات المجلس تعيين الوزراء وعزلهم وتعيين الممثلين الدبلوماسيين والتصويت على الميزانية وتشكيل لجنة دستورية مؤلفة من 8 أو 10 أعضاء خصوصاً من رجال القانون تكلف إعداد دستور العراق المقبل المتوقّع خلال عام 2004. وفي آب/أوت 2003 طالب المجلس بتولّي المهام الأمنية في البلاد.

وضم المجلس 25 عضواً من الشخصيات البارزة كالزعيمين الكرديين مسعود البرزاني وجلال طالباني ونصير الجادرجي وعدنان الباجه جه من السنة، وأحمد الجلبي وعبد العزيز الحكيم وإياد علاوي وإبراهيم جعفري من الشيعة، وتمثّلت القوى الرئيسية بـ15 عضواً والمستقلون بـ10، في حين حصل الشيعة على 14 مقعداً من أصل 25. ولقد اختلف بريمر مع هذه القوى حول صلاحية المجلس لأنّ مطالب العراقيين أن يكون لهم صلاحيات تشريعية وتنفيذية في حين أصرّ على أن هذه الصلاحيات يجب أن تكون استشارية وأن يكون تعيين الوزراء من قبله.

الأحزاب الثمانية الرئيسية في مجلس الحكم كانت "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" وحزب "الدعوة الإسلامية" و"الحزب الديموقراطي الكردستاني" و"الحزب الوطني الكردستاني" و"الحزب الإسلامي العراقي" و"تجمع الديموقراطيين المستقلين" و"حركة الوفاق الوطني" و"المؤتمر الوطني العراقي". وبين إسلاميين متشددين من السنة والشيعة وشيوعيين وليبراليين وقوميين أكراد وتركمان

ومسيحيين، توزعت الانتماءات الأساسية لأعضاء مجلس الحكم، الأمر الذي جعل العام 2003 مرحلة شد وجذب بين أطرافه.

فالتنظيمان الكرديان الرئيسيان طالبا بشدّة باعتماد الفيديرالية أساساً للدستور العراقي الذي انطلق العمل به في آب/أوت ليتم انجازه في ربيع 2004. فيما دعا البعض إلى إقامة دولة دينية شيعية على النمط الايراني، وفضّلت أطراف أخرى إقامة نظام حكم تكنوقراطي يعتمد الكفايات العلمية والأكاديمية مع تأكيد ضرورة الفصل بين السلطات، ودعا الحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الإسلامي الكردستاني إلى إقامة نظام حكم إسلامي يعتمد الشورى مع تطبيقات عصرية.

ورغم أنّ المجلس اختار ابراهيم الجعفري العضو البارز في حزب الدعوة رئيساً، إلا أنّ معتدلين من "تجمع الديموقراطيين المستقلين" ومن "حركة الوفاق الوطني" وسياسيين أكراداً لم يؤيدوا هذا الاختيار. كما كان ثمة اعتراضات على مواقف احمد الجلبي لمناداته بعدم إقامة علاقات بين العراق وأقطار عربية (في حين طالب معظم الأطراف بالانفتاح على كل الدول العربية) وتأييده ودعمه للغزو الأميركي واحتلال العراق.

في أول أيلول/سپتمبر 2003، أعلن مجلس الحكم الانتقالي عن حكومة عراقية من 25 وزيراً هي الاولى بعد سقوط نظام صدّام حسين.وضمّت الحكومة 13 وزيراً من العرب الشيعة وخمسة وزراء من العرب السنة وخمسة أكراد إضافة إلى تركماني واحد و مسيحي واحد، استمرّت صلاحياتها حتى اجراء الانتخابات العامة في 2004.

ولم تضم الحكومة رئيساً بل رأسها من يتولى رئاسة مجلس الحكم الانتقالي (ابراهيم الجعفري عن حزب الدعوة حتى 31 أب/أوت وأحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي ابتداء من 1 أيلول/سپتمبر 2003). وفيما تولى المؤتمر الوطني العراقي بزعامة الجلبي وزارة المالية، أعطيت وزارة الخارجية للحزب الديموقراطي الكردستاني، ووزارة الثقافة إلى الحزب الشيوعي، بينما ذهبت وزارة الداخلية إلى حركة الوفاق الوطني بزعامة أياد العلاوي. ولم تنشأ وزارات للدفاع والإعلام والأوقاف. وأنشئت بدلاً من الأخيرة ثلاث لجان تهتم بأوقاف كل من الشيعة والسنة والأديان الأخرى.

ومن أبرز الوزراء الشيعة وزير النفط ابراهيم بحر العلوم، 49 عاماً، وهو ابن

العضو في مجلس الحكم الشيخ محمد بحر العلوم. وعيّن المنفي السابق والمتحدث باسم حركة الوفاق الوطني نوري بدران وزيراً للداخلية وتولّى الاشراف على انتقال الامن الداخلي من قوات الاحتلال بقيادة الأميركيين إلى العراقيين. ومن الوزراء الشيعة أيضاً وزير الاتصالات حيدر العبادي ووزير التجارة علي علاوي ووزير التخطيط مهدي الحافظ ووزير التربية علاء عبد الصاحب العلوان، ووزير الثقافة مفيد محمد جواد الجزائري. وعين عبد الامير عبود رحيمة وزيراً للزراعة وعلي فائق الغضبان وزيراً للشباب والرياضة وخضير عباس زيراً للصحة وهشام عبد الرحمن الشلبي وزيراً للعدل وسامي عزارة آل معجون زيراً للعمل والشؤون الاجتماعية وهو ينتمي إلى حركة الاصلاح الوطني الاجتماعي. وعين محمد جاسم خضير وزيراً للمهجرين والمهاجرين.

أما الوزراء السنة فهم وزير المالية كامل مبدر الكيلاني، 44 عاماً، ووزير الكهرباء ايهم السامرائي، ووزير العلوم والتكنولوجيا رشاد مندان عمر، ووزير حقوق الانسان عبد الباسط تركي، ووزير التعليم العالي زياد عبد الرزاق محمد أسود.

أما الاكراد الخمسة في الحكومة فهم وزير الخارجية هوشيار محمود محمد زيباري، 50 عاماً، المتحدث والعضو في اللجنة المركزية في الحزب الديموقراطي الكردستاني، ووزير الموارد المائية عبد اللطيف رشيد ووزير الصناعة والمعادن محمد توفيق رحيم ووزير البيئة عبد الرحمن صديق كريم ووزيرة الاشغال العامة نسرين مصطفى صديق البراوي. وهي المرأة الوحيدة في الحكومة وقد عينت وزيرة في اقليم كردستان مرات عدة في السابق.

أما الوزير المسيحي فهو وزير النقل بهنام بولص، 59 عاماً، والوزير التركماني الوحيد هو وزير الاعمار والاسكان بيان باقر صولاغ.

وجاءت هذه الحكومة الجديدة بعد شهر آب/أوت الذي عصف بالأحداث الجسيمة التي هزّت العراق مجدّداً رغم مضي أربعة شهور على إعلان الرئيس بوش الابن عن نهاية الأعمال العسكرية. فبالإضافة إلى عمليّات المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأنغلو أميركي والتي تجاوز عددها العشرين يومياً، وقعت سلسلة انفجارات دمويّة في بغداد والنجف، كان أولها في السابع من آب/أوت على السفارة الأردنية أسفر عن سقوط 11 قتيلاً وعشرات الجرحى. ثم انفجار في مركز الأمم المتحدة في بغداد في 19 آب/أوت أسفر عن مقتل 23 شخصاً بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، مسؤول الأمم المتحدة في العراق. ثم انفجار ضخم أمام مقام الامام علي في النجف

يوم 29 آب/أوت 2003 أسفر عن مقتل 130 شخصاً بينهم السيد محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق. وكان قد سبق هذا الانفجار الضخم انفجار آخر في 25 آب/أوت 2003 استهدف السيد محمد سعيد الحكيم، عمّ محمد باقر الحكيم، الذي نجا منه.

وفيما اعتبر البعض أحداث شهر آب/أوت 2003، بأنّها مؤشر للأشهر التي تلته من تصاعد أعمال العنف ونزوع نحو الفدرالية وصولاً إلى احتمال صدامات أهلية تنمّ عن بوادر حرب أهلية، رأى البعض في شهر آب/أوت بأنّه مؤشر إلى الصعوبات التي تواجهها قوات الاحتلال وضعف احتمال انخراط الشركات الأجنبية في عملية بناء العراق طالما لم يتحقق الاستقرار الأمني.

إنّ أفضل ما يمكن أن يحصل للعراق بعد تخلّصه من الديكتاتورية هو أن تتبع الولايات المتحدة النموذج الياباني، فيكون احتلالها قصير الأمد ينتهي خلال عام واحد في حين تقوم بمساعدة العراق على بناء مؤسسات ديموقراطية وعلى النهوض باقتصاده خلال خمس سنوات. وهكذا مع حلول العام 2015 يكون العراق قد أعاد بناء بنيته التحتية من طرق ومنشآت نفطية ومدارس ومؤسسات خدماتية وقوانين وسلطات وطنية ديموقراطية، فيعود المجتمع العراقي بمنظماته المدنية ومؤسساته الوطنية إلى الحياة ليلعب دوره الايجابي الخلّاق بين الأمم.

قراءات إضافية لهذا الفصل:

1. عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
2. عبد الوهاب رشيد، مستقبل العراق الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، المدى للثقافة والنشر، 1997.
3. هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، رياض الريّس للكتب، 2001.
4. وميض جمال وعمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

الملاحق

ملحق 1
جداول احصائية

جدول 1- الناتج المحلي القائم لعامي 1958 و1966
بالاسعار الجارية (مليون دينار عراقي)

القطاع	1958		1966	
	مليون دينار	النسبة	مليون دينار	النسبة
زراعة	91 . 45	%24 . 3	174 . 2	%25 3
نفط وصناعات حليفة	121 . 33	%32 . 3	316 . 419	%46 . 0
صناعات تحويلية أخرى	28 . 46	%7 . 6	50 32	%7 . 3
بناء	29 . 56	%7 . 9	19 . 126	%2 . 8
كهرباء وماء وغاز	2 . 27	%0 . 6	12 . 041	%1 . 8
نقل	26 . 03	%6 . 9	58 . 855	%8 . 6
تجارة	26 . 72	%7 . 1	56 . 852	%8 . 3
المجموع	375 . 82	%100 . 0	687 . 813	%100 . 0

Source: Statistical Abstract of 1957-67, Ministry of Planning, Republic of Iraq.

جدول 2 -الناتج المحلي القائم في العراق وتكوين رأس المال

(مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي القائم	تكوين رأس المال الثابت	
	مليون دينار	مليون دينار	النسبة إلى الناتج المحلي
1957	430 . 1	106 . 3	%24 . 7
1958	484 . 7	97 . 9	%20 . 2
1959	509 . 6	103 . 6	%20 . 3
1960	565 . 4	120 . 2	%21 . 3
1961	615 . 1	137 . 2	%22 . 3
1962	658 . 4	119 . 2	%18 . 1
1963	670 . 6	107 . 3	%16 . 0
1964	800 . 4	122 . 1	%15 . 3
1965	874 . 6	129 . 8	%14 . 8
1966	945 . 5	149 . 6	%15 . 8

Source: The Economy of Iraq: Development and Perspectives, 1980.

جدول 3- التطوّر السكاني بين المدن والأرياف والبادية في العراق

لفترة 1867-1930 (ألف شخص)

سنة	بدو		أرياف		مدن		المجموع
	ألف شخص	النسبة	ألف شخص	النسبة	ألف شخص	النسبة	ألف شخص
1867	445	%37 . 7	525	%44 . 5	210	%17 . 8	1180
1890	433	%23 . 7	963	%52 . 7	430	%23 . 5	1826
1905	393	%17 . 5	1324	%58 . 8	533	%23 . 7	2250
1930	234	%7 . 1	2246	%68 . 3	808	%24 . 6	3288

Source: Economy of Iraq p. 44

جدول 4- تصدير البضائع في العراق 1953 إلى 1973

مليون دينار عراقي

	1953	1959	1969	1973	التغيّر من 1953 إلى 1969	التغيّر من 1969 إلى 1973
نفط	121	202	347	625	%187	%80
بضائع أخرى	19	11	22	33	%16	%50
المجموع	140	213	369	658		
نسبة النفط إلى المجموع	%86	%95	%94	%95	%164	%78

Source: Iraq Economy p. 103.

جدول 5- الانفاق على البضائع الاستهلاكية في العراق

المواد الاستهلاكية	1971		1980		نسبة النمو من 1971 إلى 1980
	مليون دينار	النسبة	مليون دينار	النسبة	
أغذية	359	%51	824	%45	%129
سجائر وكحوليات	25	%4	64	%3	%157
محروقات	50	%7	148	%8	%194
أدوات تنظيف وماكياج	11	%2	48	%3	%318
ترفيه وتسلية	9	%1	24	%1	%159
أحذية وملابس	87	%12	242	%13	%179
أغراض منزلية	36	%5	101	%5	%183
منازل	70	%10	220	%12	%212
منوعات	63	%9	161	%9	%158
المجموع	710	%100	1830	%100	%158

Source: Iraq Economy, p 127.

جدول 6- الناتج المحلي القائم في العراق وإيرادات النفط العراقي

السنة	إيرادات النفط مليار دينار	الناتج المحلي القائم (مليار دينار)	الدينار العراقي بالدولار الأميركي	إيرادات النفط (مليار دولار)	الناتج المحلي القائم (مليار دولار)	نسبة إيرادات البترول إلى الناتج المحلي القائم	انتاج البترول (مليون برميل في اليوم)	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل الدخل الفردي (بالدولار)
1950	0.005	0.196	2.8	0.01	0.55	%2.6	0.144	5.2	106
1955	0.074	0.413	2.8	0.21	1.16	%17.9	0.7	6.1	190
1960	0.095	0.601	2.8	0.27	1.68	%15.8	0.97	6.9	244
1962	0.095	0.695	2.8	0.27	1.95	%13.7	1	7.3	267
1964	0.126	0.805	2.8	0.35	2.25	%15.7	1.3	7.8	289
1966	0.14	0.941	2.8	0.39	2.63	%14.9	1.4	8.3	317
1968	0.203	1.1	2.8	0.57	3.08	%18.5	1.5	8.9	346
1970	0.214	1.3	2.78	0.59	3.61	%16.5	1.5	9.4	384
1972	0.219	1.5	2.96	0.65	4.44	%14.6	1.5	10	444
1974	1.7	3.4	3.38	5.75	11.49	%50.0	2	10.8	1064
1976	3.1	5.4	3.38	10.48	18.25	%57.4	2.4	11.5	1587

تابع جدول 6

1963	12.4	2.6	%51.4	24.34	12.51	3.38	7.2	3.7	1978
4046	13.2	2.6	%56.3	53.40	30.08	3.38	15.8	8.9	1980
2982	14.1	1	%26.0	42.05	10.91	3.21	13.1	3.4	1982
3085	15.4	1.2	%20.3	47.51	9.63	3.21	14.8	3	1984
2899	16.5	1.9	%14.8	47.83	7.06	3.21	14.9	2.2	1986
3210	17.4	2.7	%20.1	55.85	11.24	3.21	17.4	3.5	1988
3547	18.1	2.8	%23.0	64.20	14.77	3.21	20	4.6	1989
4059	18.9	2.1	%12.1	76.72	9.31	3.21	23.9	2.9	1990

Source: The Iraqi Economy: Oil, Development, Wars, Destruction and Prospects, by Dr. Abbas Alnasrawi, p.25

Republic of Iraq, Annual Abstract of Statistics

Annual Statistical Bulletin, OPEC, International Financial Statistics of the International Monetray Fund, United Nations, National Accounts Statistics.

جدول 7- القوى العاملة والقوات المسلّحة 1970 إلى 1988

(معدّل الفردي بالدولار)

السنة	القوى العاملة	القوات المسلحة	نسبة القوات المسلّحة إلى القوى العاملة
1970	2 . 400	0 . 062	%2 . 6
1975	2 . 800	0 . 082	%2 . 9
1980	3 . 200	0 . 430	%13 . 4
1981	3 . 300	0 . 392	%11 . 9
1982	3 . 800	0 . 404	%10 . 6
1983	4 . 000	0 . 434	%10 . 9
1984	4 . 100	0 . 788	%19 . 2
1985	4 . 200	0 . 788	%18 . 8
1986	4 . 400	0 . 800	%18 . 2
1987	4 . 500	0 . 900	%20 . 0
1988	4 . 700	1 . 000	%21 . 3

Source: The Iraqi Economy: Oil, Development, Wars, Destruction and Prospects, by Dr. Abbas Alnasrawi, p.124.

جدول 8- الانفاق العسكري وإيرادات النفط والناتج المحلي القائم في العراق (1970 إلى 1989) مليار دولار

السنة	الانفاق العسكري	عائدات النفط	الانفاق العسكري إلى عائدات النفط	الناتج المحلي	الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي
1970	0 . 7	0 . 8	%87 . 5	3 . 6	%19 . 4
1975	3 . 1	8 . 2	%37 . 8	13 . 8	%22 . 5
1980	19 . 8	26 . 4	%75 . 0	53 . 6	%36 . 9
1981	24 . 6	10 . 4	%236 . 5	37 . 3	%66 . 0
1982	25 . 1	10 . 1	%248 . 5	43 . 7	%57 . 4
1983	25 . 3	7 . 8	%324 . 4	42 . 5	%59 . 5
1984	25 . 9	9 . 4	%275 . 5	47 . 6	%54 . 4
1985	19	10 . 7	%177 . 6	49 . 5	%38 . 4
1986	11 . 6	6 . 9	%168 . 1	47 . 9	%24 . 2
1987	14	11 . 4	%122 . 8	57 . 9	%24 . 2
1988	12 . 9	11	%117 . 3	55 . 9	%23 . 1
1989	12 . 9	14 . 5	%89 . 0	64 . 4	%20 . 0

المصدر: عباس النصراوي الاقتصاد العراقي، ص 129

Source: United Nations, National Accounts Statistics, New York 1991.

U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure and Arms, Annual SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, Yearbook 1992.

جدول 9- شركات النفط الرئيسية في العالم

اسم الشركة	احتياط النفط	إنتاج النفط الخام	إنتاج المصافي	الكميات المباعة
	مليار برميل	مليون برميل باليوم	مليون برميل باليوم	مليون برميل باليوم
Saudi Aramco	261 . 80	8 . 60	2 . 10	3 . 00
شركة النفط الوطني العراقي	112.50	2.60	0.40	0.40
شركة نفط الكويت	96 . 50	1 . 70	1 . 00	0 90
شركة النفط الوطني الايراني	89 . 70	3 . 80	1 . 50	1 . 30
شركة نفط فنزويلا	77 . 70	3 . 30	3 . 10	3 . 20
شركة نفط دولة الامارات العربية المتحدة	53 . 80	1 . 40	0 . 20	0 . 20
شركة بيميكس المكسيكية للبترول	28 . 30	3 . 50	1 . 50	2 . 10
شركة النفط الوطني الليبية	23 . 60	1 . 30	0 . 30	0 . 30
Lukoil (Russia)	14 . 30	1 . 60	0 . 50	0 . 90
NNPC (Nigeria)	13.50	1.30	0.40	0.30
ExxonMobil (U.S.)	12.20	2.60	6.20	8.00
PetroChina	11.00	2.10	1.90	1.10
Royal Dutch/Shell (UK/Shell)	9.80	2.30	3.20	5.60
British Petroleum	7.60	1.90	3.20	5.50
Total Fina Elf (France)	7.00	1.40	2.60	3.10
Chevron Texaco (U.S.)	8.50	2.00	2.10	4.00
Petrobras (Brazil)	8.40	1.30	1.90	2.20
Sinopec (China)	3.00	0.70	2.60	1.30
Nippon Mitsubishi (Japan)	0.05	0.05	1.30	1.40
مجموع الشركات	839 . 3	43 . 5	36 . 0	44 . 8
المجموع العالمي	1046 . 20	74 . 50	81 . 60	غير متوافر

Source: Energy Intelligence Group, 2002, The Iraq War Reader 2003, pp 583-584.

جدول 10- الناتج المحلي القائم في العراق ومعدّل الدخل الفردي (بأسعار 1980 الثابتة) للفترة 1950 إلى 1993

السنة	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي القائم (مليار دولار)	الدخل الفردي (دولار)
1950	5.2	3.4	654
1955	5.9	6.4	1085
1960	6.9	8.7	1261
1965	8.1	12.7	1568
1970	9.4	16.4	1745
1975	11.1	30.0	2703
1979	12.8	54.0	4219
1980	13.2	53.9	4083
1982	14.1	42.8	3035
1984	15.4	35.1	2279
1986	16.5	29.1	1764
1988	17.6	30.9	1756
1989	18.3	26.9	1470
1990	18.9	16.4	868
1991	19.6	12.3	627
1992	20.0	11.1	555
1993	20.6	10.0	485

Source: United Nations, National Accounts Statistics, IMF, International Financial Statistics; Arab Monetray Fund, Joint Arab Economic Report; World Bank, World Tables, and Abbas Alnasrawi, Iraq Economy.

جدول 11- الناتج المحلي القائم في العراق ومعدّل الدخل الفردي

(نسبة مئوية)

	1975	1980	1981	1982	1984	1986	1988
القطاع العام	21	15	30	36	32	32	30
الاستهلاك الخاص	35	23	38	46	53	53	53
الادخار	8	8	17	13	8-	0	5
نمو رأس المال	26	22	46	44	27	21	17
الصادرات	51	63	33	26	25	23	22
الواردات	41-	31-	64-	65-	29-	29-	27-
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
القطاعات الرئيسية							
الزراعة	8	5	9	10	13	15	16
التصنيع والتحويل	57	66	37	32	34	27	31
البناء	8	7	16	17	10	9	6
التجارة	5	5	10	12	13	13	11
النقل والمواصلات	5	4	7	7	5	7	7
نشاطات أخرى	17	13	21	22	25	29	29
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي ص 136.

جدول 12 - الواردات إلى العراق لفترة 1970 إلى 1989

(مليار دولار)

السنة	اجمالي الواردات	الواردات العسكرية	نسبة الواردات العسكرية	الواردات المدنية	نسبة الواردات المدنية	الناتج المحلي القائم	نسبة الواردات إلى الناتج
1970	0.5	0.1	%20.0	0.4	%80.0	3.6	%13.9
1975	4.2	0.5	%11.9	3.7	%88.1	13.6	%30.9
1980	13.8	2.4	%17.4	11.4	%82.6	51	%27.1
1981	20.5	4.2	%20.5	16.3	%79.5	37.3	%55.0
1982	21.5	7.1	%33.0	14.4	%67.0	43.7	%49.2
1983	12.2	7.0	%57.4	5.2	%42.6	45.5	%26.8
1984	11.1	9.2	%82.9	1.9	%17.1	47.6	%23.3
1985	10.5	4.7	%44.8	5.8	%55.2	49.5	%21.2
1986	8.7	5.7	%65.5	3.0	%34.5	47.9	%18.2
1987	7.4	5.5	%74.3	1.9	%25.7	57.6	%12.8
1988	10.6	4.6	%43.4	6.0	%56.6	55.9	%19.0
1989	13.8	4.9	%35.5	8.9	%64.5	64.4	%21.4

المصدر: عباس النصراوي الاقتصاد العراقي، ص 129

Source: United Nations, National Accounts Statistics, New York 1991

U.S. Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure and Arms, Annual SIPRI, Stockholm International Peace Research Institute, Yearbook 1992.

جدول 13- قدرات العراق الانتاجية

(مليون برميل في اليوم)

	1990	1991	1993 و1994	1995 و1996	2002	2003	2004	2010
القدرة الانتاجية	3 . 8	4 . 2	4 . 3	6	2 . 8	3	3 . 4	6
القدرة التصديرية					2 . 4	2 . 4	3	5 . 2

المصدر: وزير النفط العراقي السابق عصام الجلبي (الحياة 17 شباط/فبراير 2003). (سنوات 1990 إلى 1996 متوقعة منذ 1990).

جدول 14- الديون العراقية لدول نادي باريس (2003)

البلد	المبلغ
اليابان	1 . 4 مليار دولار
روسيا	5 . 3 مليار دولار
فرنسا	3 مليار دولار
ألمانيا	4 . 2 مليار دولار
الولايات المتحدة	7 . 1 مليار دولار
إيطاليا	7 . 1 مليار دولار
بريطانيا	931 مليون دولار
النمسا	813 مليون دولار
كندا	564 مليون دولار
أوستراليا	499 مليون دولار
إسبانيا	321 مليون دولار
البرازيل	193 مليون دولار
السويد	186 مليون دولار
بلجيكا	185 مليون دولار
فنلندا	152 مليون دولار
سويسرا	118 مليون دولار
هولندا	97 مليون دولار
كوريا الجنوبية	55 مليون دولار
الدانمارك	31 مليون دولار
المجموع	18 . 21 مليار دولار

المصدر: الوكالات الدولية، الجزيرة نت 11 تموز/ جويليه 2003.

جدول 15 وفيات الأطفال في العراق 1960 إلى 1998

(نسبة إلى ألف شخص من السكان)

السنة	أطفال دون سن الخامسة	أطفال رُضّع (دون السنة)
1960	171	117
1970	127	90
1980	83	63
1990	50	40
1995	117	98
1998	125	103

UNICEF, *Child and Maternal Mortality Survey 1999: Preliminary Report*, Baghdad 1999.

جدول 16 - القدرات الانتاجية لحقول العراق الشمالية والجنوبية

الحقول الشمالية	برميل في اليوم	الحقول الجنوبية	برميل في اليوم
كركوك	550 000	الرميلة الجنوبية	800 000
جمبور	100 000	الرميلة الشمالية	500 000
باي حسان	150 000	القرنة الغربية	200 000
عجيل (صدّام سابقاً)	25 000	الزبير	200 000
خباز	30 000	ميسان/ بزركان	100 000
عين زاله/ بطمه	20 ألف	لاهيس	50 000
-	-	نهر بن عمر	10 000
-	-	مجنون	50 000
المجموع	875 000	المجموع	1 910 000

المصدر: MEES "ميز" (عن قضايا النهار 29 تموز/ جويليه 2003).

جدول 17 - المساحة الجغرافية وعدد السكان التقديري حسب المحافظة للعام 2002

ملاحظة: باستثناء محافظة بغداد، الكثافات السكانية في العراق متساوية تقريباً في حوض النهرين ولكنها تبدو ضئيلة في بعض المحافظات بسبب المساحات الصحراوية. الكثافة الوسطية في العراق هي 143 نسمة إلى الكيلومتر المربّع.

المحافظة	المساحة (كيلومتر مربّع)	السكان	الكثافة السكانية
نينوى	37.698	2.293.117	61
صلاح الدين	29 004	1 125 514	39
التأميم	10 391	931 889	90
ديالا	19 292	1 489 663	77
بغداد	5 159	5 953 965	1 154
الأنبار	137 723	1 272 070	9
بابل	5 258	1 719 840	327
كربلاء	5 034	727 387	144
النجف	27 844	914 621	33
القادسية	8 507	867 698	102
المثنى	51 029	489 515	10
ذي قار	13 626	1 427 652	105
الواسط	17 308	875 239	51
ميسان	14 103	755 544	54
البصرة	19 070	1 351 873	71
دهوك	6 120	454 621	74
اربيل	14 471	1 194 180	83

تابع جدول 17

السليمانية	15 756	1 475 171	94
مياه إقليمية	924		
المجموع	438 317	25 319 558	58
العراق يساوي 42 مرّة مساحة لبنان ومرّتين ونصف مساحة سورية			

The Middle East And North Africa, 2002 48th Edition, London: Europa Publications, 2002 And author's extrapolations to 2002.

جدول 18 - عدد توزيع القوى القادرة على العمل في فئة الأعمار التي تزيد عن 7 سنوات في القطاعات المدنية في العراق: تقديرات العام 2003

القطاعات الانتاجية	ذكور	اناث	مجموع	نسبة الذكور	نسبة الاناث
زراعة وأحراج وصيد أسماك	738 964	123 797	862 761	%85 . 7	%14 . 3
المناجم والكسارات	70 768	8 222	78 990	%89 . 6	%10 . 4
التصنيع	399 424	67 758	467 182	%85 . 5	%14 . 5
كهرباء وماء وغاز	55 626	7 788	63 413	%87 . 7	%12 . 3
بناء	582 129	14 947	597 076	%97 . 5	%2 5
تجارة ومطاعم وفنادق	334 453	42 856	377 309	%88 . 6	%11 . 4
نقل وتخزين واتصالات	371 203	21 271	392 474	%94 . 6	%5 . 4
مالية وتأمين وخدمات عقارية وخدمات تجارية	28 357	18 919	47 276	%60 . 0	%40 . 0
خدمات اجتماعية صحية وتربوية	3 013 059	407 869	3 420 928	%88 . 1	%11 . 9
نشاطات أخرى	256 578	31 906	288 484	%88 . 9	%11 . 1
المجموع	5 850 560	745 332	6 595 892	%88 . 7	%11 . 3

Source: International Labour Organization, yearbook of Labour Statistics mid 1999. Genenva. And author's estimates and extrapolations of ILO (total 6.2 million in mid-1999 extrapolated to 6.6 million in 2003).

جدول 19- عدد الطلاب في العراق في العام الدراسي 1995-1996

	عدد المؤسسات	عدد أفراد الهيئة التعليمية	الطلاب الذكور	الطلاب الأناث	مجموع الطلاب
تمهيدية وروضة	571	4 841	43 889	41 135	85 024
ابتدائية	8 145	145 455	1 602 071	1 301 852	2 903 923
ثانوية عامة	2 631	52 393	631 457	406 025	1 037 482
تأهيل معلمين	86	1 392	9 414	14 120	23 534
مهنية	700	8 511	81 917	17 488	99 405
المجموع	12 133	212 592	2 368 748	1 780 620	4 149 368

Source: UNESCO Yearbook 2000 and author estimates.

جدول 20- واردات العراق حسب دول المنشأ

(مليون دولار أميركي)

البلد	مليون دولار	النسبة إلى المجموع	البلد	مليون دولار	النسبة إلى المجموع
أوستراليا	109	%2.3	كوريا الجنوبية	149	%3.1
النمسا	51	%1.1	هولندا	94	%1.9
بلجيكا ولوكسمبور	68	%1.4	رومانيا	30	%0.6
البرازيل	140	%2.9	السعودية	63	%1.3
كندا	150	%3.1	إسبانيا	41	%0.8
الصين	158	%3.3	سريلانكا	52	%1.1
فرنسا	278	%5.8	السويد	65	%1.3
ألمانيا	389	%8.0	سويسرا	127	%2.6
الهند	58	%1.2	تايلند	69	%1.4
اندونيسيا	105	%2.2	تركيا	196	%4.1
ايرلندا	32	%0.7	روسيا	78	%1.6
ايطاليا	194	%4.0	بريطانيا	322	%6.7
اليابان	397	%8.2	الولايات المتحدة الأميركية	658	%13.6
الأردن	220	%4.6	يوغسلافيا	123	%2.5
المجموع لكل الدول بما فيها غير المذكورة أعلاه				4 834	

Source: UN, International Trade Statistics, Yearbook.

جدول 21- صادرات العراق حسب دول المطلب

(مليون دولار أميركي)

البلد	مليون دولار	النسبة إلى المجموع
بلجيكا ولوكسمبور	250	%2 . 0
البرازيل	1197	%9 . 7
فرنسا	624	%5 . 1
ألمانيا	77	%0 . 6
اليونان	189	%1 . 5
الهند	439	%3 . 6
ايطاليا	550	%4 . 5
اليابان	117	%0 . 9
الأردن	25	%0 . 2
هولندا	532	%4 . 3
البرتغال	126	%1 . 0
اسبانيا	576	%4 . 7
تركيا	1331	%10 . 8
روسيا	1332	%10 . 8
بريطانيا	167	%1 . 4
الولايات المتحدة الأميركية	2291	%18 . 6
يوغسلافيا	342	%2 . 8
المجموع لكل الدول بما فيها غير المذكورة أعلاه	12 338	%100 . 0

Source: UN, International Trade Statistics, Yearbook.

جدول 22 - الطوائف الدينية في العراق تقدير 2002

	العدد	النسبة إلى المجموع
مسلمون	24 053 581	%95 . 00
الشيعة	14 432 148	%57 . 00
السنّة	9 621 432	%38 . 00
مسيحيون	1 198 478	%4 . 73
آشوريون	650 000	%2 . 57
أرمن كنيسة رسولية	35 000	%0 . 14
أرمن أرثوذكس	25 000	%0 . 10
أرمن كاثوليك	5 000	%0 . 02
كلدان	250 000	%0 . 99
كاثوليك لاتين	5 000	%0 . 02
روم كاثوليك	1 500	%0 . 01
سريان كاثوليك	60 000	%0 . 24
روم أرثوذكس	25 000	%0 . 10
انجيلية بروتستانت	1 000	%0 . 00
أقليات	67 500	%0 . 27
يهود	2 500	%0 . 01
يزيدي	40 000	%0 . 16
صابئة	25 000	%0 . 10
المجموع	25 319 558	%100 . 0

Source: Middle East and North Africa 48th Edition 2002. London: Europa Publications, pp. 477-478.

ملحق 2

قرارات مجلس الأمن الدولي



مجلس الأمـن

الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21423)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ موجهة الى رئيس

مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (S/21424)[(١٠٤)] ؛

القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠

ان مجلس الامن ،

إذ يخيفه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ ،

وإذ يقرر انه يوجد خرق للسلم والامن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت ،

وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة ،

١ - يدين الغزو العراقي للكويت ؛

٢ - يطالب بان يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/اغسطس ١٩٩٠ ؛

٣ - يدعو العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية ؛

٤ - يقرر ان يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات اخرى لضمان الامتثال لهذا القرار .

اتخذ في الجلسة ٢٩٣٢ بالاغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء ، ولم يشترك عضو واحد (اليمن) في التصويت

مقرر

في الجلسة ٢٩٣٣ ، المعقودة في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، واصل المجلس مناقشة البند .

---

(١٠٤) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والاربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/ اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن غزو العراق للكويت لايزال مستمرا ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادي ،

وتصميما منه على إنهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له ، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية ،

وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ،

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة اليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ،

وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا ، ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت ، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق ،

وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق ،

١ - يقرر أن العراق لم يمتثل ، حتى الآن ، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت ؛

٢ - يقرر ، نتيجة لذلك ، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واعادة السلطة الى الحكومة الشرعية في الكويت ؛

٣ - يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي :

(أ) استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق او الكويت ، وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار ، الى اقاليمها ؛

(ب) أية انشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في اقاليمها ويكون من شانها تعزيز ، أو يقصد بها تعزيز ، التصدير او الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق او الكويت ، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها او السفن التي ترفع علمها أو تتم في اقاليمها بشان أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق او الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار ، بما في ذلك

على وجه الخصوص اي تحويل للأموال الى العراق او الكويت لاغراض القيام بهذه الانشطة او التعاملات ؛

(ج) اية عمليات بيع او توريد يقوم بها رعاياها او تتم من اقاليمها او باستخدام السفن التي ترفع علمها لاية سلع او منتجات ، بما في ذلك الاسلحة او اية معدات عسكرية اخرى ، سواء كان منشؤها في اقاليمها او لم يكن ، ولا تشمل الامدادات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف انسانية ، الى اي شخص او هيئة في العراق او الكويت او الى اي شخص او هيئة لاغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق او الكويت او منهما ، واية انشطة يقوم بها رعاياها او تتم في اقاليمها ويكون من شأنها تعزيز ، او يقصد بها تعزيز ، عمليات بيع او توريد هذه السلع او المنتجات ؛

٤ - يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير اية اموال او اية موارد مالية او اقتصادية اخرى لحكومة العراق او لاية مشاريع تجارية او صناعية او مشاريع للمرافق العامة في العراق او الكويت ، وأن تمنع رعاياها واي اشخاص داخل اقاليمها من إخراج اي اموال او موارد من اقاليمها او القيام ، باية طريقة اخرى ، بتوفير الاموال والموارد لتلك الحكومة ، او لاي من مشاريعها ، ومن تحويل اي اموال اخرى الى اشخاص او هيئات داخل العراق او الكويت ، فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للاغراض الطبية او الانسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية ؛

٥ - يطلب الى جميع الدول ، بما في ذلك الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة ، ان تعمل بدقة وفقا لاحكام هذا القرار بغض النظر عن اي عقد تم ابرامه او ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار ؛

٦ - يقرر ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت ، تشكيل لجنة تابعة لمجلس الامن وتضم جميع اعضائه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدم الى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها :

(أ) أن تنظر في التقارير التي سيقدمها الامين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

(ب) أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالاجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للاحكام المنصوص عليها في هذا القرار ؛

٧ - يطلب الى جميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها ، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذا لهذا القرار ؛

٨ - يطلب الى الأمين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض ؛

٩ - يقرر أنه ، بغض الحظر عن الفقرات من ٤ الى ٨ أعلاه ، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع من تقديم المساعدة الى الحكومة الشرعية في الكويت ، ويطلب الى جميع الدول ما يلي :

(أ) اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها ؛

(ب) عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال ؛

١٠ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ، على أن يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوما ؛

١١ - يقرر أن يبقي هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل بذل الجهود كي يتم إنهاء الغزو العراقي في وقت مبكر .

اتخذ في الجلسة ٢٩٣٣ بالأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضوين عن التصويت (كوبا واليمن) .

مقرر

في الجلسة ٢٩٣٤ ، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثل عمان إلى الاشتراك ، دون أن يكون له حق التصويت ، في مناقشة البند المعنون :

"الحالة بين العراق والكويت :

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/21423)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة (S/21424)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لكل من

الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، عمان ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/21470)" [(١٠٤)] .

القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراريه ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ،

وإذ يشير بالغ جزعه إعلان العراق "انضمامه التام والأبدي" مع الكويت ،

وإذ يطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فورا وبدون أي قيد أو شرط جميع قواته إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ،

وقد صمم على إنهاء احتلال العراق للكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية ،

وقد صمم أيضا على استعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت ،

١ - يقرر أن ضم العراق للكويت بأي شكل من الأشكال وبأية ذريعة كانت ليست له أية صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا ؛

٢ - يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم ؛

٣ - يطالب بأن يلغي العراق إجراءاته التي ادعى بها ضم الكويت ؛

٤ - يقرر أن يبقي هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل جهوده لوضع حد مبكر للاحتلال .

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٣٤

مقرر

في الجلسة ٢٩٣٧ ، المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثل إيطاليا إلى الاشتراك ، دون أن يكون له حق التصويت ، في مناقشة البند المعنون :

"الحالة بين العراق والكويت :

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/21423)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (S/21424)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لكل من الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، عمان ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21470)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لإيطاليا الامم المتحدة (S/21561)[(١٠٤)] ".

القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الامن ،

إذ يشير إلى غزو العراق للكويت وإعلانه ضم الكويت إليه ؛ وإلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ ،

وإذ يشعر بالقلق البالغ بالنسبة لسلامة ورفاه رعايا دول اخرى في العراق والكويت ،

وإذ يشير إلى التزامات العراق في هذا الشأن طبقا للقانون الدولي ،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام من اجل إجراء مشاورات عاجلة مع حكومة العراق بعد ان اعرب اعضاء المجلس في ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٠ عن انشغالهم وقلقهم ،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

١ - يطالب أن يسمح العراق بخروج رعايا الدول الاخرى من الكويت والعراق على الفور وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا ، على الفور وبصفة مستمرة ، أولئك الرعايا ؛

٢ - يطالب ايضا بالا يتخذ العراق اي إجراء يكون من شأنه تعريض سلامة او امن او صحة أولئك الرعايا للخطر ؛

٣ - يؤكد من جديد ما قرره في القرار ٦٦٢ (١٩٩٠) من ان قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغ ، ويطلب لذلك ان تلغي حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبسحب الحصانة من افراد تلك البعثات ، وان تمتنع عن القيام بأي من هذه الأعمال في المستقبل ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام ان يقدم إلى مجلس الأمن ، في اقرب وقت ممكن ، تقريرا عن مدى الالتزام بهذا القرار .

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٢٩٣٧

مقرر

في الجلسة ٢٩٣٨ ، المعقودة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، ناقش المجلس البند المعنون :

"الحالة بين العراق والكويت :

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/21423)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة (S/21424)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لكل من الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، عمان ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/21470)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (S/21516)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة (S/21634)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (S/21635)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/21637)[١٠٤] ؛

"رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة (S/21638)(١٠٤) ؛

"رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/21636)(١٠٤) ؛

"رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لكل من الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، عمان ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة (S/21639)(١٠٤) ؛

القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الامن ،

إذ يشير الى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ وإذ يطالب بتنفيذها التام والفوري ،

وقد قرر ، في قراره ٦٦١ (١٩٩٠) ، ان يفرض الجزاءات الاقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

وتصميما منه على إنهاء احتلال العراق للكويت ، وهو ما يعرض للخطر وجود دولة من الدول الاعضاء ، وعلى استعادة السلطة الشرعية للكويت وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، مما يتطلب التنفيذ العاجل للقرارات السالفة الذكر ،

وإذ يشجب ما تعرض له الابرياء من خسائر في الارواح بسبب الغزو العراقي للكويت ، وتصميما منه على منع المزيد من هذه الخسائر ،

وإذ يشير جزعه الشديد استمرار العراق في رفضه الامتثال للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، وخصوصا تصرفات الحكومة العراقية التي تستخدم السفن الرافعة للعلم العراقي لتصدير النفط ،

١ - يطلب الى تلك الدول الاعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي تقوم بوزع قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب ما تقتضيه الضرورة في إطار سلطة مجلس الامن ، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق

منهـا ولضمان الإنفاذ الصارم للأحكـام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليهـا القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ؛

٢ - يدعو الدول الأعضاء ، بناء على ذلك ، الى التعاون حسب اللـزوم ، لضمـان الامتثـال لأحكام القـرار ٦٦١ (١٩٩٠) مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية الى أقصى حد ممكن ، وفقا للفقرة ١ أعلاه ؛

٣ - يطلب من جميع الدول أن تقدم من المساعدة ما قد يلزم للدول المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

٤ - يطلب أيضا من الدول المعنيـة أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ فقـرات هـذا القرار الواردة أعلاه ، علـى أن تستخدم بالشكـل المناسب آليات لجنـة الأركـان العسكرية ، وأن تقدم بعـد التشاور مع الأمين العام ، تقارير عـن ذلك الى مجلس الأمـن وإلى لجنة مجلـس الأمـن المنشـأة بموجـب القـرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشـأن الحالـة بين العـراق والكويت ، بهدف تيسير رصد تنفيذ ذلـك القرار ؛

٥ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط .

اتخـذ في الجلسـة ٢٩٣٨ بالأغلبيـة ١٣ صوتـا مقـابـل لا شـيء ، وامتنـاع عضوين عـن التصـويـت (كوبـا واليمـن)

مقـرر

في الجلسة ٢٩٣٩ ، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلـس دعوة ممثل الكويت الى الاشتـراك ، دون أن يكون له حق التصويت ، في مناقشـة البند المعنون "الحالة بين العـراق والكويت" .

القـرار ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير الى الفقرتين ٣ (ج) و ٤ من قراره ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ فـي ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ المنطبقتين على المـواد الغذائية إلا في الظروف الإنسانية ،

وإذ يسلـم بأنه قـد تنشأ ظروف يتعين في ظلها تزويد السكان المدنيين فـي العـراق أو الكويـت بالمـواد

الغذائيــة من اجــل تخفيـف المعانـــاة البشرية ،

وإذ يلاحظ في هذا الصدد أن لجنـــة مجلس الامن المنشأة بموجب القـــرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالـــة بين العـــراق والكويت قد تلقت رسائل من عـــدة دول أعضاء ،

وإذ يؤكد أن المـــجلس هو الـــذي يحدد ، وحده أو مـــن خلال اللجنــــة ، ما إذا كانت قد نشأت ظروف انسانية ،

وإذ يساوره بالغ القلق لعدم وفاء العراق بالتزاماته المحددة بموجب قرار مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ فـــي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ فيما يتعلق بسلامة رعايا الدول الاخرى ورفاههم ، وإذ يؤكد مـــن جديد أن العـــراق يتحمل المسؤوليـــة الكاملة فـي هـــذا الـــشأن بموجـــب القانون الإنساني الـــدولـــي ، بمـــا فيـــه اتفاقيـــة جنيـــف المتعلقـــة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[(١٠٥)] ، حيثمـــا انطبق ذلك ،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ،

١ - يقرر أن تبقي لجنة مجلـــس الامـــن المنشأة بموجـــب القـــرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشـــأن الحالة بيـــن العـــراق والكويت الحالة فيما يتعلق بالمـــواد الغذائية فـــي العراق والكويـــت قيـــد الاستعـــراض المستمر ، حتى يتسنـــى أن يحدد على النحو اللازم لاغراض الفقـــرة ٣ (ج) والفقـــرة ٤ مـــن القـــرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ما إذا كانت ظروف انسانية قد نشأت ؛

٢ - يتوقع مـــن العراق أن يفي بالتزاماته بموجب قرار مجلس الامن ٦٦٤ (١٩٩٠) فيمـــا يتعلـــق برعايـــا الـــدول الاخرى ، ويؤكد من جديد أن العراق يظـل مـــسؤولا مسؤوليـــة كاملـــة عـن سلامتهـم ورفاههـــم وفقـــا للقانـــون الإنسانـــي الدولـــي ، بما فيـــه اتفاقيـــة جنيـف المتعلقـــة بحمايـــة المدنييـــن وقـت الحـــرب ، المعقـــودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[(١٠٥)] ، حيثما انطبق ذلك ؛

٣ - يطلب الـى الامين العـام ، لاغـــراض الفقرتيـــن ١ و ٢ اعـــلاه ، أن يلتمس ، بصفة عاجلة ومستمرة ، معلومات مـــن وكالات الامـــم المتحدة ذات الصلـة وغيرها من الوكالات الإنسانية المناسبـة وجميـــع المصادر الاخرى ، عن مدى توفـر الاغذية في العراق والكويت ، وأن ينقـل هـــذه المعلومـــات بصفـــة منتظمة الـى اللجنة ؛

---

(١٠٥) الامـــم المتحـــدة ، مجموعـة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣ .

٤ - يطلب أيضا أن يولي اهتمام خاص ، عند التماس مثل هذه المعلومات وتقديمها ، للفئات التي يمكن أن تتعرض للمعاناة بوجه خاص ، مثل الاطفال دون سن الخامسة عشرة والحوامل والوالدات والمرضى والمسنين ؛

٥ - يقرر أن تقوم اللجنة إذا رأت ، بعد تلقي التقارير من الامين العام ، أنه قد نشأت ظروف توجد فيها حاجة انسانية ماسة لإمداد العراق أو الكويت بالمواد الغذائية لتخفيف المعاناة البشرية ، بإبلاغ المجلس فورا بقرارها المتعلق بكيفية تلبية هذه الحاجة ؛

٦ - يشير على اللجنة بأن تضع في اعتبارها ، عند صياغة قراراتها ، أنه ينبغي أن يتم توفير المواد الغذائية من خلال الامم المتحدة ، بالتعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية أو غيرها من الوكالات الإنسانية ، وأن يتم توزيع هذه المواد الغذائية بمعرفتها أو تحت إشرافها لضمان وصولها الى المستهدفين ؛

٧ - يطلب الى الامين العام استخدام مساعيه الحميدة من اجل تيسير إيصال المواد الغذائية الى العراق والكويت وتوزيعها ، وفقا لاحكام هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة ؛

٨ - يشير الى أن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لا ينطبق على الإمدادات المرسلة على وجه التحديد للاغراض الطبية ، ولكنه يوصي في هذا الصدد بتصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة أو بواسطة الوكالات الإنسانية المناسبة .

اتخذ في الجلسة ٢٩٣٩
بالتصويت ١٣ صوتا مقابل
صوتين (كوبا واليمن)

مقررات

في الجلسة ٢٩٤٠ ، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس أن يدعو ممثلي العراق وإيطاليا والكويت الى الاشتراك ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، في مناقشة البند المعنون :

"الحالة بين العراق والكويت :

"رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/21755)[(١٠٤)] ؛

"رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الامم المتحدة (S/21756)[(١٠٤)] ؛

من الممثل الدائم للنرويج لدى الامم المتحدة (S/21769)[(١٠٤)]؛

"رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الامم المتحدة (S/21770)[(١٠٤)]؛

"رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لاستراليا لدى الامم المتحدة (S/21771)[(١٠٤)]؛

"رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الامم المتحدة (S/21773)[(١٠٤)]؛

القرار ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

إن مجلس الامن ،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يشير الى اتفاقية فيينا بشان العلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٦١[(١٠٦)] ، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٦٣[(١٠٧)] ، اللتين يعد العراق طرفا في كل منهما ،

وإذ يرى أن قرار العراق بإصدار الامر بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات وافرادها مخالف لمقررات مجلس الامن والاتفاقيتين الدوليتين المذكورتين أعلاه والقانون الدولي ،

وإذ يساوره شديد القلق من أن العراق ، بالرغم من مقررات مجلس الامن واحكام الاتفاقيتين المذكورتين اعلاه ، ارتكب اعمال عنف في حق البعثات الدبلوماسية وافرادها في الكويت ،

وإذ يشعر بالسخط للانتهاكات الاخيرة من جانب العراق للمقار الدبلوماسية في الكويت ولاختطافه

---

(١٠٦) المرجع نفسه ، المجلد ٥٠٠ ، العدد ٧٣١٠ .

(١٠٧) المرجع نفسه ، المجلد ٥٩٦ ، العدد ٨٦٣٨ .

موظفين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ورعايا اجانب كانوا متواجدين في هذه المقار ،

وإذ يرى أيضا أن الاجراءات المتقدمة الذكر من جانب العراق تشكل اعمالا عدوانية وانتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية مما يقوض الاساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وفقا لميثاق الامم المتحدة ،

وإذ يشير إلى أن العراق مسؤول مسؤولية كاملة عن اي استخدام للعنف ضد الرعايا الاجانب او ضد اية بعثة دبلوماسية أو قنصلية في الكويت او ضد افرادها ،

وإذ هو مصمم على كفالة الاحترام لمقرراته وللمادة ٢٥ من الميثاق ،

وإذ يرى كذلك أن الطابع الخطير لإجراءات العراق ، التي تشكل تصعيدا جديدا لانتهاكاته للقانون الدولي ، يلزم المجلس لا بالإعراب فحسب عن رد فعله المباشر بل أيضا بالتشاور على وجه الاستعجال لاتخاذ تدابير محددة إضافية لضمان امتثال العراق لقرارات المجلس ،

وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق ،

١ - يدين بشدة الاعمال العدوانية التي ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها في الكويت ، بما فيها اختطاف الرعايا الاجانب المتواجدين في تلك الاماكن ؛

٢ - يطالب بالإفراج الفوري عن هؤلاء الرعايا الاجانب وكذلك عن جميع الرعايا المذكورين في القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) ؛

٣ - يطالب أيضا بأن يمتثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية بموجب القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٦١ (١٠٦) ، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٦٣ (١٠٧) والقانون الدولي ؛

٤ - يطالب كذلك بأن يقوم العراق على الفور بحماية سلامة ورفاه الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وفي العراق وبعدم اتخاذ اية تدابير لإعاقة البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها ، بما في ذلك اتصالها بمواطنيها وحماية اشخاصهم ومصالحهم ؛

٥ - يذكّر جميع الدول بأنها ملزمة بالتقيد بدقة بالقرارات ٦٦١ (١٩٩٠) ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦ (١٩٩٠) ؛

٦ - يقرر إجراء مشاورات عاجلة من أجل اتخاذ اجراءات محددة إضافية في أقرب وقت ممكن ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ردا على استمرار انتهاك العراق لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي .

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٢٩٤٠

مقرر

في الجلسة ٢٩٤٢ ، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ناقش المجلس البند المعنون : "الحالة بين العراق والكويت" .

القرار ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراره ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ،

وإذ يشير أيضا إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يدرك أن عددا متزايدا من طلبات المساعدة قد ورد في إطار أحكام المادة ٥٠ من الميثاق ،

يعهد إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة في إطار أحكام المادة ٥٠ من الميثاق والتقدم بتوصيات إلى رئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء الملائم بشأنها .

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٢٩٤٢

وفي رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ [(١٠٨)] ، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي :

"تقرر في مشاورات غير رسمية أجراها مجلس الأمن بكامل هيئته أن يتم إبلاغكم بمضمون تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وتوصيات اتخذتها بشأن الأردن [(١٠٩)] ووفق

---

(١٠٨) S/21826 .

(١٠٩) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الوثيقة S/21786 .

عليهما ، وأن يطلب إليكم أن تشرعوا في تنفيذ الإجراءات الواردة في هذا التقرير وتلك التوصيات .

"وكما تعلمون فإن هذا الإجراء يتخذ استجابة لطلب مقدم من الحكومة الأردنية[١١٠] للإفادة ، بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، من الآثار الناجمة عن تنفيذ التدابير المطلوبة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠" .

مقرر

في الجلسة ٢٩٤٣ ، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثل الكويت إلى الاشتراك ، دون أن يكون له حق التصويت ، في مناقشة البند المعنون : "الحالة بين العراق والكويت" .

(١١٠) المرجع نفسه ، الوثيقة S/21620 .

القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يدين استمرار الاحتلال العراقي للكويت ، وعدم قيام العراق بإلغاء إجراءاته وإنهاء ضمه المزعوم واحتجازه رعايا دول أخرى ضد رغبتهم ، مما يمثل انتهاكا صارخا للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) وللقانون الإنساني الدولي ،

وإذ يدين أيضا معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص وإلحاق خسائر بالممتلكات في الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولي ،

مقررات

في الجلسة ٢٩٥٠ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت إلى الاشتراك ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" .

وفي الجلسة ٢٩٥١ ، المعقودة في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ناقش المجلس المسألة .

القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يؤكد الحاجة الماسة إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت ، واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسلطة حكومتها الشرعية ،

وإذ يدين الاعمال التي تقوم بها السلطات وقوات الاحتلال العراقية من أخذ رعايا الدول الاخرى رهائن ، وإساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم ، والاعمال الاخرى التي قدمت عنها تقارير إلى المجلس ، مثل إعدام السجلات السكانية الكويتية ، وإرغام الكويتيين على الرحيل ، ونقل السكان إلى الكويت ، والقيام ، بشكل غير مشروع ، بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت والاستيلاء عليها ، بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات ، انتهاكا لمقررات المجلس ، وميثاق الامم المتحدة ، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩[(١٠٥)] ، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٦١[(١٠٦)] ، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، المعقودة في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٦٣[(١٠٧)] ، والقانون الدولي ،

وإذ يعرب عن بالغ جزعه إزاء حالة رعايا الدول الاخرى في الكويت والعراق ، بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول ،

وإذ يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف سالفة الذكر تنطبق على الكويت ، وأن العراق ، بوصفه طرفا متعاقدا ساميا في تلك الاتفاقية ، ملزم بالامتثال التام لجميع أحكامها ، وأنه مسؤول بصفة خاصة ، بموجب الاتفاقية ، من حالات الخرق الخطيرة التي ارتكبها ، شأنه في ذلك شأن الأفراد الذين يرتكبون أعمال الخرق الخطيرة أو يأمرون بارتكابها ،

وإذ يشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت ،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التكاليف الاقتصادية وإزاء الخسائر والمعاناة التي تحيق بالأفراد في الكويت والعراق نتيجة لغزو واحتلال العراق للكويت ،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق ،

* * *

وإذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين بالسعي إلى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية ،

وإذ يشير إلى أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأمينها العام في حل المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية وفقا لأحكام الميثاق ،

وإذ تخشى جزعه أخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت ، التي تهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين ، وسعيا منه إلى تفادي أي تفاقم آخر للحالة ،

وإذ يطلب إلى العراق الامتثال لقراراته ذات الصلة ، وخاصة قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ،

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقراراته باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ،

ألف

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تكف وتمتنع فورا عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن ، وعن إساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم ، وعن أي أعمال أخرى كالأعمال التي قدمت تقارير عنها إلى مجلس الأمن والوارد وصفها أعلاه ، التي تشكل انتهاكا لمقررات المجلس ، وميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية

جديد المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩[١٠٥] ، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٦١[١٠٦] ، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، المعقودة في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٦٣[١٠٧] ؛

٢ - يدعو الدول إلى أن تجمع ما يكون في حوزتها او يقدم إليها من معلومات مدعمة بالادلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق ، على النحو المبين في الفقرة ١ أعلاه ، وان تنقل تلك المعلومات إلى المجلس ؛

٣ - يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق ، بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، بموجب الميثاق ، واتفاقية جنيف سالفة الذكر ، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية ، والمبادئ العامة للقانون الدولي ، وقرارات المجلس ذات الصلة ؛

٤ - يؤكد من جديد ايضا مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فورا لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الأخرى ، بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، وان يسهل هذه المغادرة ؛

٥ - يطالب العراق بأن يكفل فورا توافر الاغذية والمياه والخدمات الاساسية اللازمة لحماية ورفاه الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الاخرى في الكويت والعراق ، بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ؛

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورفاه موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق ، وعدم اتخاذ أي إجراء من شانه إعاقة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها ، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها وحماية اشخاصهم ومصالحهم ؛ وإلغاء اوامره بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها ؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام ، في سياق مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة فيما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى في العراق والكويت ، أن يسعى إلى تحقيق أهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ أعلاه ، وبخاصة توفير الاغذية والمياه والخدمات الاساسية للرعايا الكويتيين وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وإجلاء رعايا الدول الاخرى ؛

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته ، بموجب القانون الدولي ، عن أي خسائر

او اضرار او إصابات تنشأ فيما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها ، نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت ؛

٩ - يدعو الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر او التعويض المالي بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولي ؛

١٠ - يطلب إلى العراق الامتثال لأحكام هذا القرار وقراراته السابقة ، وفي حالة عدم الامتثال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير اخرى بموجب الميثاق ؛

١١ - يقرر مواصلة النظر في المسالة بشكل نشط ودائم إلى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا للقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

باء

١٢ - يضع ثقته في الأمين العام لإتاحة مساعيه الحميدة وليقوم ، إذا رأى من المناسب ، بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من اجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت ، وذلك على اساس القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، ويدعو جميع الدول ، سواء الموجودة في المنطقة او غيرها ، إلى أن تواصل ، على هذا الأساس ، جهودها لتحقيق هذه الغاية ، بما يتفق والميثاق ، من اجل تحسين الحالة واستعادة السلم والأمن والاستقرار ؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

<u>اتخذ في الجلسة ٢٩٥١ بالأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضوين عن التصويت (كوبا واليمن)</u> .

مقررات

في الجلسة ٢٩٥٩ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثلي البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية إلى الاشتراك ، دون أن يكون لهم حق تصويت ، في مناقشة المسالة .

وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضا ، بناء على طلب مصر[(١١٣)] ، توجيه

---

(١١٣) الوثيقة S/21968 ، متضمنة في محضر الجلسة ٢٩٥٩ .

دعوة إلى السيد إنجين أنساي ، وفقـــا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

وفي الجلسة ٢٩٦٠ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثل قطر إلى الاشتراك ، دون تصويت ، في مناقشة المسألة .

وفي الجلسة ٢٩٦٣ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس دعوة ممثلي الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية إلى الاشتراك ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، في مناقشة المسألة .

القرار ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ،

وإذ يكرر تأكيد قلقه للمعاناة التي لحقت بالأفراد في الكويت من جراء غزو واحتلال العراق للكويت ،

وإذ يساوره بالغ القلق للمحاولة الجارية من جانب العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت ،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،

١ - يدين محاولات العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت وإعدام السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية للكويت ؛

٢ - يكلف الأمين العام بأن يودع لديه نسخة من سجل سكان الكويت ، تكون قد صادقت على صحتها الحكومة الشرعية للكويت وتشمل تسجيل السكان حتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يضع ، بالتعاون مع الحكومة الشرعية للكويت ، نظاما للقواعد واللوائح التي تنظم الوصول إلى النسخة المذكورة من سجل السكان واستخدامها .

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٦٢ .

مقرر

وفي الجلسة ٢٩٦٣ ، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، واصل المجلس مناقشة المسألة .

القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ ، و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يلاحظ أن العراق ، رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار إليها أعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا ،

وإذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما ،

وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته ،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق ،

١ - يطالب بأن يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر ، في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة أخيرة ، كلفتة تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك ؛

٢ - يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أو قبله ، القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ؛

٣ - يطلب من جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملا بالفقرة ٢ أعلاه ؛

٤ - يطلب من الدول المعنية أن توالي إبلاغ مجلس الأمن تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من إجراءات عملا بالفقرتين ٢ و ٣ أعلاه ؛

٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر .

اتخذ في الجلسة ٢٩٦٣ بالأغلبية ١٢ صوتا مقابل صوتين (كوبا واليمن) ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت (الصين) .

مقرر

في رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ [١١٣] ، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي :

"عهد مجلس الأمن بقراره ٦٦٩ (١٩٩٠) الذي اعتمده في جلسته ٢٩٤٢ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، مشيرا الى قراره ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، الى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت بمهمة دراسة طلبات المساعدة المقدمة في إطار أحكام المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وتقديم توصيات الى رئيس المجلس لاتخاذ الإجراء الملائم بشأنها .

"وأحالت رئيسة اللجنة ، برسالتين مؤرختين على التوالي في ١٩ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ [١١٤] ، توصيات اللجنة المتعلقة بالدول الـ ١٨ التالية : أوروغواي ، باكستان ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، رومانيا ، سري لانكا ، السودان ، سيشيل ، الفلبين ، فييت نام ، لبنان ، موريتانيا ، الهند ، اليمن ، يوغوسلافيا .

"وفي مشاورات جامعة أجراها المجلس في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، تقرر احاطتكم علما بالتوصيات المذكورة أعلاه التي اتخذتها اللجنة عملا بالقرار ٦٦٩ (١٩٩٠) في صدد طلبات المساعدة المقدمة في إطار أحكام المادة ٥٠ من الميثاق وأن يطلب إليكم تنفيذ

---

(١١٣) S/22033 .

(١١٤) S/22021 و Add.1 .

ببيان. وأدلى ببيان ممثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليمن وكذلك الرئيس، الذي تكلم بصفته ممثل زمبابوي.

"وفي ٢٣ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، كوبا، فرنسا، بلجيكا، اكوادور، اليمن، رومانيا. وأدلى الأمين العام ببيان. وأدلى ببيانات ممثلو الكويت ومصر وزائير والعراق.

"وفي ٢٥ شباط/فبراير، أدلى ببيانات ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اليمن، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الكويت، العراق، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الصين، زائير، كوبا، بلجيكا.

"وفي ٢ آذار/مارس، أدلى الرئيس ببيان".

وفي الجلسة ٢٩٧٨، المعقودة في ٢ آذار/مارس ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت والمملكة العربية السعودية الى الاشتراك في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت".

القرار ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ
٢ آذار/مارس ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠،

وإذ يشير الى التزامات الدول الأعضاء بمقتضى المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير أيضا الى الفقرة ٩ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتقديم المساعدة الى حكومة الكويت والى الفقرة ٣ (ج) من ذلك القرار فيما يتعلق بالإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية،

وإذ يحيط علما بالرسالتين المؤرختين في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١، والموجهتين الى رئيس مجلس الأمن والى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق، واللتين تؤكدان موافقة العراق على الامتثال التام لجميع القرارات المذكورة أعلاه[10]، وبرسالته التي تحمل نفس التاريخ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن والتي تنص على نية العراق إطلاق سراح جميع أسرى الحرب على الفور[11]،

وإذ يلاحظ توقف عمليات القتال الهجومية التي تقوم بها قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠)،

وإذ يضع في اعتباره ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق، وضرورة التأكد من تحقيق الهدف الوارد في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بشأن استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يبرز أهمية اتخاذ العراق للتدابير الضرورية التي من شأنها أن تسمح بوضع نهاية حاسمة لأعمال القتال،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء باستقلال العراق والكويت وسيادتهما وسلامة أراضيهما، وإذ يلاحظ النية التي أعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت بمقتضى الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لوضع نهاية لوجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن بما يتفق مع تحقيق أهداف ذلك القرار،

وإذ يتصرف بمقتضى الفصل السابع من الميثاق،

١ - يؤكد استمرار السريان الكامل لمفعول وأثر كافة القرارات الإثنى عشر المذكورة أعلاه؛

٢ - يطالب بتنفيذ العراق لقبوله لكافة القرارات الإثنى عشر المذكورة أعلاه وأن يضطلع العراق بصفة خاصة بما يلي:

(أ) أن يقوم على الفور بإلغاء إجراءاته الرامية الى ضم الكويت؛

(ب) أن يقبل من حيث المبدأ مسؤوليته، بموجب القانون الدولي، عن أية خسارة أو ضرر أو أضرار ناجمة بالنسبة للكويت ودول ثالثة ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق للكويت واحتلاله غير الشرعي لها؛

(ج) أن يقوم، على الفور، وتحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية، أو جمعيات الصليب الأحمر أو جمعيات الهلال الأحمر، بإطلاق سراح جميع الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين احتجزهم العراق وأن يعيد أية جثث للموتى من الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين احتجزهم على ذلك النحو؛

(د) أن يبدأ على الفور في إعادة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق وأن ينتهي من إعادتها في أقصر فترة ممكنة؛

٣ - يطالب أيضا أن يقوم العراق بما يلي:

(أ) وقف الأعمال العدوانية أو الاستفزازية التي تقوم بها قواته ضد جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك هجمات الصواريخ وطلعات الطائرات المقاتلة؛

(ب) تحديد قادة عسكريين لكي يجتمعوا مع نظرائهم من قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار

٦٧٨ (١٩٩٠) لاتخاذ ترتيبات تتعلق بالجوانب العسكرية لوقف أعمال القتال في أبكر وقت ممكن؛

(ج) اتخاذ ترتيبات من أجل تيسير الوصول الفوري الى جميع أسرى الحرب وإطلاق سراحهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية وإعادة أية جثث للموتى من أفراد قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠)؛

(د) تقديم كل ما يلزم من معلومات ومساعدة فيما يتعلق بتحديد مواقع الألغام والشراك الخداعية وغيرها من المتفجرات العراقية فضلا عن أية أسلحة ومواد كيميائية وبيولوجية في الكويت وفي أنحاء العراق التي توجد فيها بصفة مؤقتة قوات الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠)، وفي المياه المجاورة؛

٤ - يسلم بأن أحكام الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ستظل سارية المفعول خلال الفترة المطلوبة لامتثال العراق للفقرتين ٢ و ٣ المذكورتين أعلاه؛

٥ - يرحب بقرار الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مباشرة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بتيسير الوصول الى أسرى الحرب العراقيين وبدء إطلاق سراحهم، حسبما تقضي شروط اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٤٢]، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية؛

٦ - يطلب الى جميع الدول الأعضاء، فضلا عن الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الدولية في منظومة الأمم المتحدة، أن تتخذ كافة الإجراءات الملائمة للتعاون مع حكومة وشعب الكويت في إعادة تعمير بلدهما؛

٧ - يقرر أن يقوم العراق بإخطار الأمين العام ومجلس الأمن عندما يكون قد اتخذ الإجراءات الواردة أعلاه؛

٨ - يقرر أيضا أن يعمد، بغية ضمان وضع نهاية سريعة وحاسمة لأعمال القتال، الى إبقاء هذه المسألة قيد نظره لاتخاذ اللازم.

اتخذ في الجلسة ٢٩٧٨ بأغلبية ١١ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (الصين والهند واليمن).

مقررات

في الجلسة ٢٩٧٩، المعقودة في ٣ آذار/مارس ١٩٩١، واصل المجلس نظره في البند.

وفي الجلسة ذاتها، وإثر مشاورات جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أدلى الرئيس بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء المجلس[٤٣]:

"يرحب مجلس الأمن بالقرارات التي اتخذتها حتى الآن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت فيما يتصل

والإنسانية المشار إليها في الفقرة ٣، التي يخضع توفيرها لإجراء عدم الاعتراض المذكور في الفقرة ٤.

"٦ - تحيط علما مع الارتياح بأن حكومة العراق قد أكدت لبعثة السيد احتيساري أنها ستقبل بنظام لرصد الواردات واستخدامها، وتطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع حكومة العراق ولجنة الصليب الأحمر الدولية، أن يضع الترتيبات للمضي في العمل بهذا النظام للرصد الموضعي مع القيام، في نفس الوقت، بإيفاد بعثة من موظفي الأمم المتحدة إلى العراق للإشراف على الاستخدام الفعال لجميع الواردات التي ستحدد تحت مسؤولية الأمم المتحدة لصالح السكان المدنيين في جميع المناطق.

"أتشرف بأن أطلب منكم توجيه انتباه جميع الدول إلى القرار المذكور أعلاه".

وفي رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١[٥٢] وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أجل علم أعضاء المجلس، أشار الأمين العام إلى الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ والواردة من رئيس مجلس الأمن[٥٣]. وأبلغ الرئيس بأنه قد عين في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ السيد ريتشارد فوران، الأمين العام المساعد، مكتب الخدمات العامة، إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، ليكون الموظف المسؤول عن تنسيق إعادة الممتلكات من العراق إلى الكويت.

وفي الجلسة ٢٩٨١، المعقودة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت إلى الاشتراك، دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون: "الحالة بين العراق والكويت".

القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ
٣ نيسان/ابريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٤ (١٩٩٠) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٦ (١٩٩٠) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٧ (١٩٩٠) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٦٩ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و ٦٧٧ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١،

وإذ يرحب برجوع السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للكويت وبعودة حكومتها الشرعية،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي، وإذ يلاحظ النية التي

أعربت عنها الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت بموجب الفقرة ٢ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن تمشيا مع الفقرة ٨ من القرار ٦٨٦ (١٩٩١)،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق[49]، وبرسالتيه المؤرختين في التاريخ ذاته والموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام[50]، وكذلك برسالتيه المؤرختين ٣ آذار/مارس[51] و ٥ آذار/مارس ١٩٩١[52]، والموجهتين إليهما، وذلك عملا بالقرار ٦٨٦ (١٩٩١)،

وإذ يلاحظ أن العراق والكويت، بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة، قد وقعا في بغداد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ على "محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة"[53]، معترفين بذلك رسميا بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف فيه العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة في رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ١٩٣٢، والذي وافق عليها حاكم الكويت في رسالته المؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٢،

وإدراكا منه لضرورة تخطيط الحدود المذكورة،

وإدراكا منه أيضا للبيانات الصادرة عن العراق والتي يهدد فيها باستعمال أسلحة تنتهك التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥[54]، ولسابقة استخدامه للأسلحة الكيميائية، وإذ يؤكد أن أي استعمال آخر لهذه الأسلحة من جانب العراق سوف تترتب عليه عواقب وخيمة،

وإذ يشير إلى أن العراق كان قد وقع على الإعلان الختامي الصادر عن جميع الدول المشتركة في مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الأخرى، المعقود في باريس في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩[55]، والذي حدد الهدف المتمثل في إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الصعيد العالمي،

وإذ يشير أيضا إلى أن العراق قد وقع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٢[56]،

وإذ يلاحظ أهمية تصديق العراق على الاتفاقية،

وإذ يلاحظ أيضا أهمية انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية، ويشجع المؤتمر الاستعراضي

الثالث القادم للاتفاقية على تعزيز قوة الاتفاقية وكفاءتها ونطاقها العالمي،

وإذ يؤكد أهمية قيام مؤتمر نزع السلاح بالتبكير باختتام أعماله المتعلقة بإعداد اتفاقية للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والانضمام إليها على الصعيد العالمي،

وإذ يعلم باستعمال العراق للقذائف التسيارية في هجمات لم يسبقها استفزاز ومن ثم بضرورة اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق،

وإذ يساوره القلق بسبب التقارير التي لدى الدول الأعضاء والتي تفيد بأن العراق قد حاول الحصول على مواد لبرنامج لإنتاج الأسلحة النووية بما يتنافى مع التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٦٨[١٢]،

وإذ يشير إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط،

وإدراكا منه للتهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والأمن في المنطقة، ولضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط،

وإدراكا منه أيضا للهدف المتمثل في تحقيق رقابة متوازنة وشاملة للأسلحة في المنطقة،

وإدراكا منه كذلك لأهمية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه باستخدام جميع الوسائل المتاحة، ومنها إقامة حوار فيما بين دول المنطقة،

وإذ يلاحظ أن القرار ٦٨٦ (١٩٩١) قد أذن برفع التدابير المفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) من حيث انطباقها على الكويت،

وإذ يلاحظ أيضا أنه رغم التقدم الجاري إحرازه بصدد الوفاء بالالتزامات المقررة بموجب القرار ٦٨٦ (١٩٩١)، فإن مصير الكثير من رعايا الكويت ورعايا دول ثالثة ما زال مجهولا، كما أن هناك ممتلكات لم ترد بعد،

وإذ يشير إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن[١٣]، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، والتي تصنف جميع أعمال أخذ الرهائن على أنها مظاهر للإرهاب الدولي،

وإذ يشجب التهديدات الصادرة عن العراق إبان النزاع الأخير باستخدام الإرهاب ضد أهداف خارج العراق وبقيام العراق بأخذ رهائن،

وإذ يحيط علما مع شديد القلق بالتقريرين المحالين من الأمين العام والمؤرخين ٢٠ آذار/مارس[١٥] و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١[١٦]، وإدراكا منه لضرورة التلبية العاجلة للاحتياجات الإنسانية في الكويت والعراق،

وإذ يضع في اعتباره هدفه المتمثل في إحلال السلم والأمن الدوليين في المنطقة، على النحو المحدد في قراراته الأخيرة،

وإدراكا منه لضرورة اتخاذ التدابير التالية بموجب الفصل السابع من الميثاق،

١ - يؤكد جميع القرارات الثلاثة عشر المشار إليها أعلاه، عدا ما يجري تغييره صراحة أدناه تحقيقا لأهداف هذا القرار، بما في ذلك تحقيق وقف رسمي لإطلاق النار؛

ألف

٢ - يطالب بأن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر، على النحو المحدد في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة"[٥٨] الذي وقعاه، ممارسة منهما لسيادتهما، في بغداد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وسجل لدى الأمم المتحدة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، مستعينا بالمواد المناسبة، بما فيها الخرائط المرفقة بالرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ والموجهة إليه من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة[٦٥]، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن ذلك في غضون شهر واحد؛

٤ - يقرر أن يضمن حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛

باء

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون ثلاثة أيام إلى المجلس للموافقة، وبعد التشاور مع العراق والكويت، خطة للوزع الفوري لوحدة مراقبين تابعة للأمم المتحدة لمراقبة خور عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح، تنشأ بموجب هذا، لمتد مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت من الحدود المشار إليها في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة": لردع انتهاكات الحدود من خلال وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح ومراقبتها لها؛ ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو يحتمل أن تكون عدوانية تشن من أراضي إحدى الدولتين على الأخرى؛ ويطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير بصفة منتظمة عن عمليات الوحدة، وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة؛

٦ - يلاحظ أنه بمجرد أن يخطر الأمين العام المجلس بإنجاز وزع وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستنتهيأ الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملا بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) كي تنهي وجودها العسكري في العراق تمشيا مع القرار ٦٨٦ (١٩٩١)؛

جيم

٧ - يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي

للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥[٥]، وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، المؤرخة ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٢[٦]؛

٨ - يقرر أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر:

(أ) جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع؛

(ب) جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها؛

٩ - يقرر أيضا، تنفيذا للفقرة ٨، ما يلي:

(أ) يقدم العراق إلى الأمين العام في غضون خمسة عشر يوما من اعتماد هذا القرار بيانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة ٨، ويوافق على إجراء تفتيش عاجل في الموقع، على النحو المحدد أدناه؛

(ب) يقوم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات المناسبة، وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وفي غضون خمسة وأربعين يوما من اتخاذ هذا القرار، بوضع خطة وتقديمها إلى المجلس للموافقة عليها تدعو إلى إنجاز الأعمال التالية في غضون خمسة وأربعين يوما من هذه الموافقة:

'١' تشكيل لجنة خاصة، تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، استنادا إلى تصريحات العراق وما تعينه اللجنة الخاصة نفسها من المواقع الإضافية؛

'٢' تخلي العراق للجنة الخاصة عن حيازة جميع المواد المحددة بموجب الفقرة ٨ (أ)، بما في ذلك المواد في المواقع الإضافية التي تعينها اللجنة الخاصة بموجب الفقرة '١' وذلك لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، مع مراعاة مقتضيات السلامة العامة، وقيام العراق، بإشراف اللجنة الخاصة بتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف، بما في ذلك منصات إطلاقها، على النحو المحدد بموجب الفقرة ٨ (ب)؛

'٣' قيام اللجنة الخاصة بتقديم المساعدة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معه على النحو المطلوب في الفقرتين ١٢ و ١٣؛

93-41585

١٠ - يقرر كذلك أن يتعهد العراق تعهدا غير مشروط بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أو حيازة أي من المواد المحددة في الفقرتين ٨ و ٩، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، بإعداد خطة لرصد امتثال العراق لهذه الفقرة والتحقق منه بشكل مستمر في المستقبل، على أن يقدمها إلى المجلس للموافقة عليها في غضون مائة وعشرين يوما من صدور هذا القرار؛

١١ - يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٦٨[٦٢]؛

١٢ - يقرر أن يوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه؛ وأن يقدم إلى الأمين العام وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضون خمسة عشر يوما من اتخاذ هذا القرار إعلانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه؛ وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة، لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها، وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها حسبما تنص عليه خطة الأمين العام التي نوقشت في الفقرة ٩ (ب)؛ وأن يقبل، وفقا للترتيبات المنصوص عليها في الفقرة ١٣، القيام بتفتيش عاجل في الموقع وتدمير جميع المواد المحددة أعلاه، أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر؛ وأن يقبل الخطة التي ترد مناقشتها في الفقرة ١٣ من أجل رصد امتثاله لهذه التعهدات والتحقق منه بشكل مستمر مستقبلا؛

١٣ - يطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجري فورا، عن طريق الأمين العام وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، كما جاء في خطة الأمين العام المشار إليها في الفقرة ٩ (ب)، تفتيشا في الموقع على القدرات النووية للعراق استنادا إلى تصريحات العراق وأي مواقع إضافية تعينها اللجنة الخاصة؛ وأن يضع خطة لتقديمها إلى المجلس في غضون خمسة وأربعين يوما تدعو إلى تدمير جميع المواد المدرجة في الفقرة ١٢ أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، حسب الاقتضاء؛ وأن ينفذ الخطة في غضون خمسة وأربعين يوما من تاريخ موافقة المجلس عليها، وأن يضع خطة تراعي فيها حقوق العراق والتزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لرصد امتثال العراق لأحكام الفقرة ١٢ والتحقق منه باستمرار في المستقبل، بما في ذلك القيام بجرد جميع المواد النووية الموجودة في العراق التي تخضع للتحقق والتفتيش من قبل الوكالة لتأكيد أن ضمانات الوكالة تشمل جميع الأنشطة النووية ذات الصلة في العراق، وذلك لتقديمها إلى المجلس لاعتمادها في غضون مائة وعشرين يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

١٤ - يلاحظ أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ إلى ١٣ تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية؛

دال

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن الخطوات المتخذة لتيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، بما في ذلك وضع قائمة بأي ممتلكات تدعي الكويت عدم إعادتها أو عدم إعادتها سليمة؛

هاء

١٦ - يؤكد من جديد أن العراق، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت؛

١٧ - يقرر أن ما أدلى به العراق من تصريحات منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بشأن إلغاء ديونه الأجنبية باطل ولاغ، ويطالب بأن يتقيد العراق تقيدا صارما بجميع التزاماته بشأن خدمة وسداد ديونه الأجنبية؛

١٨ - يقرر أيضا إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة ١٦ وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق؛

١٩ - يوعز إلى الأمين العام بأن يضع ويقدم إلى المجلس، في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، توصيات، لاتخاذ قرار بشأنها، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التي يثبت استحقاقها وفقا لأحكام الفقرة ١٨، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات ١٦ إلى ١٨، بما في ذلك: إدارة الصندوق؛ وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقما يقترحه الأمين العام على المجلس، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع المقدرة بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجي، واحتياجات الاقتصاد العراقي؛ واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق؛ والطريقة التي ستخصص الأموال وتدفع المطالبات بموجبها؛ والإجراءات المناسبة لتقييم الخسائر، وتقديم المطالبات والتحقق من صحتها وحل المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسؤولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٦؛ وتكوين اللجنة المشار إليها أعلاه؛

واو

٢٠ - يقرر، مع السريان الفوري، ألا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الصحية للعراق، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، على المواد الغذائية التي تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، أو بموافقة تلك اللجنة، بموجب إجراء "عدم الاعتراض" المبسط والمعجل، على المواد

والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد في التقرير المقدم إلى الأمين العام والمؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١[٤٣]، وفي أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة إنسانية تتوصل إليها اللجنة؛

٢١ - يقرر أن يستعرض أحكام الفقرة ٢٠ كل ستين يوما في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق، بما في ذلك تنفيذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة، وذلك لغرض تحديد ما إذا كان سيخفض أو يرفع الحظر المشار إليه فيها؛

٢٢ - يقرر أيضا أن يوافق المجلس على البرنامج الذي تدعو إليه الفقرة ١٩ وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ إلى ١٢، أن تصبح حينئذ مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) غير ذات مفعول أو أثر؛

٢٣ - يقرر كذلك، ريثما يتخذ المجلس إجراء بموجب الفقرة ٢٢، أن تخول لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت بالموافقة على استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، عندما تكون لازمة، لضمان توفر موارد كافية لدى العراق للاضطلاع بالأنشطة بموجب الفقرة ٢٠؛

٢٤ - يقرر، وفقا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات ذات الصلة التالية له وإلى أن يتخذ المجلس مقررا آخر، أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلي إلى العراق، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد، أو إتمامه من أراضيها أو استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها لهذا الغرض:

(أ) الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك على وجه التحديد البيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى لجميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية، بما في ذلك ما يوجه منها للقوات شبه العسكرية، وقطع الغيار والمكونات لهذه المعدات ووسائل إنتاجها؛

(ب) المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و ١٢ غير المشمولة بخلاف ذلك أعلاه؛

(ج) التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة في إنتاج أو استخدام أو تخزين المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب)؛

(د) الأفراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقني المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب)؛

٢٥ - يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاما تاما بالفقرة ٢٤، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى؛

٢٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يضع في غضون ستين يوما، بالتشاور مع الحكومات

المناسبة، مبادئ توجيهية، كي يوافق عليها مجلس الأمن، لتيسير التنفيذ الدولي التام للفقرات ٢٤ و ٢٥ و ٢٧، وإتاحتها لجميع الدول ووضع إجراء لتحديث هذه المبادئ التوجيهية دوريا؛

٢٧ - يطلب إلى جميع الدول أن تواصل فرض ما يلزم من الضوابط والإجراءات الوطنية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الأخرى التي تتسق مع المبادئ التوجيهية التي سيضعها المجلس بموجب الفقرة ٢٦، وذلك لكفالة الامتثال لأحكام الفقرة ٢٤، ويطلب إلى المنظمات الدولية أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة للمساعدة في كفالة الامتثال التام لهذا؛

٢٨ - يوافق على استعراض مقرراته الواردة في الفقرات ٢٢ إلى ٢٥، باستثناء المواد المحددة والمعرفة في الفقرتين ٨ و ١٢، على أساس منتظم وعلى أية حال بعد مرور مائة وعشرين يوما على اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة امتثال العراق لهذا القرار والتقدم العام المحرز نحو تحديد الأسلحة في المنطقة؛

٢٩ - يقرر أن تتخذ جميع الدول، بما فيها العراق، التدابير اللازمة لكفالة إلا تقدم أية مطالبة بناء على طلب حكومة العراق، أو أي شخص أو هيئة في العراق، أو أي شخص يقدم مطالبة عن طريق أو لصالح أي شخص أو هيئة من هذا القبيل، فيما يتصل بأي عقد أو تعامل آخر تأثر أداؤه بسبب التدابير التي اتخذها المجلس في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات المتصلة به؛

زاي

٣٠ - يقرر، من أجل تعزيز التزامه بتيسير إعادة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة إلى الوطن، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص، وتيسير إمكانية وصول اللجنة الدولية إلى جميع هؤلاء الأشخاص حيثما يوجدون أو يكونون محتجزين وتيسير بحث اللجنة الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين ما زالت مصائرهم مجهولة؛

٣١ - يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إبقاء الأمين العام على علم، حسب الاقتضاء، بجميع الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتصل بتيسير الإعادة إلى الوطن أو العودة لكل من كان موجودا في العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعده من رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم؛

حاء

٣٢ - يتطلب من العراق أن يبلغ المجلس بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي أو يسمح لأي منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الأعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب وينبذها؛

عليها

٣٣ - يعلن أنه، بعد تقديم العراق إخطارا رسميا إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه، يسري وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقا للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠)؛

٣٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر وأن يتخذ ما قد يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والأمن في المنطقة.

اتخذ في الجلسة ٢٩٨١ بأغلبية ١٢ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع عضوين عن التصويت (اكوادور واليمن).

القرار ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يشير الى أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وأدى الى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوي عليه ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك،

وإذ يحيط علما بالرسالتين الموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين ٢ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١، على التوالي[٣٢]،

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالتين الموجهتين الى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ايران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين ٣ و ٤ نيسان/أبريل ١٩٩١[٣٣]،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يضع في اعتباره التقرير الذي أحاله الأمين العام والمؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١[٣٤]،

١ - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية، وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة؛

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه، في

إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين؛

٣ - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها؛

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى الى المنطقة، تقريرا عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية؛

٥ - يطلب أيضا الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين؛

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه؛

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات؛

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

اتخذ في الجلسة ٢٩٨٢ بأغلبية ١٠ أصوات مقابل ٣ أصوات (زمبابوي وكوبا واليمن) وامتناع عضوين عن التصويت (الصين والهند).

مقرر

في الجلسة ٢٩٨٣، المعقودة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت إلى الاشتراك، دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت: تقرير الأمين العام عن تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/22454 و Add.1-3)"[3].

القرار ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ و ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ عن تنفيذ الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)؛[31]

٢ - يلاحظ أن قرار إنشاء وحدة المراقبين قد ورد في الفقرة ٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولا يمكن إلغاء الوحدة إلا بقرار جديد من المجلس، ولذلك سيستعرض المجلس مسألة الإلغاء أو الاستمرار كل ستة أشهر؛

٣ - يقرر أن تكون الأساليب الموضوعة لفترة الأشهر الستة الأولى لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت متفقة مع ما جاء بالتقرير المذكور أعلاه، وأن تستعرض أيضا كل ستة أشهر.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٨٢.

مقررات

في رسالة مؤرخة ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١[٣٦] وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أجل لفت نظر أعضاء المجلس، أشار الأمين العام إلى تقريره المؤرخ ٥ و ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١[٣٧] عن الترتيبات المقترحة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، الذي وافق عليه المجلس في قراره ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١. وفي الفقرة ٤ (أ) من ذلك التقرير، ذكر أنه سوف يتولى قيادة البعثة رئيس للمراقبين العسكريين يعينه الأمين العام بموافقة المجلس. وأبلغ الأمين العام الرئيس عزمه، بموافقة المجلس، على تعيين اللواء غونتر غرايندل (النمسا) رئيسا للمراقبين العسكريين في البعثة.

وفي رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩١[٣٨]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

"أتشرف بأن أبلغكم بأنه تم استرعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى رسالتكم المؤرخة ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١[٣٩] التي أعلنتم فيها عزمكم على تعيين اللواء غونتر غرايندل رئيسا للمراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وقد نظر أعضاء المجلس في هذه المسألة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ ووافقوا على الاقتراح الوارد في رسالتكم".

وفي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/ابريل ١٩٩١[٤٠]، أبلغ رئيس مجلس الأمن ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة ما يلي:

"يشرفني أن أفيد باستلام رسالتكم المؤرخة ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١[٤١].

"وبذلك تحيلون إلى الرسالة التي وجهها إلي وزير خارجية العراق وتتضمن، في فقرتها قبل الأخيرة، الإخطار الرسمي بقبول العراق النهائي غير المشروط للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، وفقا للفقرة ٣٣ من ذلك القرار.

"وقد أكدتم لي بعد ذلك باسم حكومتكم، خلال اجتماعنا في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١، أن الرسالة المذكورة أعلاه تشكل قبول العراق النهائي غير المشروط للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وفقا للفقرة ٣٣ من ذلك القرار. وأحلتم إلي كذلك رسالتكم المؤرخة ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩١[٤٢] بقبول المجلس الوطني في العراق، في

وفي الجلسة ٢٩٨٧، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت إلى الاشتراك دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت: تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/22559)"[٣٢].

القرار ٦٩٢ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٧٤ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ بشأن مسؤولية العراق، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو الرعايا الأجانب أو الشركات الأجنبية نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ والمقدم عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)[٣٣]،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١[٣٤]؛

٢ - يرحب بكون الأمين العام سيقوم الآن بإجراء المشاورات المناسبة المطلوبة في الفقرة ١٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) حتى يتسنى له أن يوصي المجلس، في أقرب وقت ممكن، بالرقم الذي لن يتجاوزه مستوى مساهمة العراق في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات كي يتخذ المجلس قراره في هذا الصدد؛

٣ - يقرر أن ينشئ الصندوق ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات المشار إليهما في الفقرة ١٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وفقا للفرع الأول من تقرير الأمين العام، ويقرر أيضا أن يكون مقر مجلس إدارة اللجنة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأن يكون لمجلس الإدارة أن يقرر ما إذا كان ينبغي الاضطلاع ببعض أنشطة اللجنة في مكان آخر؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الفقرتين ٢ و ٣ بالتشاور مع أعضاء مجلس إدارة اللجنة؛

٥ - يوعز إلى مجلس الإدارة بأن يشرع على وجه السرعة في تنفيذ أحكام الفرع هاء من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، آخذا في الاعتبار التوصيات الواردة في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام؛

٦ - يقرر أن تطبق الشروط المتعلقة بالمساهمات العراقية على النحو الذي يقرره مجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية المصدرة من العراق بعد ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١، وكذلك النفط والمنتجات النفطية المصدرة قبل ذلك التاريخ

ولكنها لم تسلم أو لم يدفع ثمنها بسبب إجراءات الحظر الواردة على وجه التحديد في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠؛

٧ - يطلب إلى مجلس الإدارة أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، تقريرا عما اتخذه من إجراءات فيما يتعلق بآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق، وترتيبات كفالة أداء المدفوعات للصندوق، حتى يتسنى لمجلس الأمن أن يعطي موافقته وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٨ - يطلب أيضا من جميع الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون بشأن القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة عملا بالفقرة ٥، ويطلب كذلك إلى مجلس الإدارة أن يوافي مجلس الأمن تباعا بهذه المسألة؛

٩ - يقرر أنه إذا ما أبلغ مجلس الإدارة مجلس الأمن بعدم تنفيذ العراق للقرارات مجلس الإدارة المتخـذة عملا بالفقرة ٥، فإن مجلس الأمن يعتزم أن يبقي على الحظر المفروض على استيراد النفط والمنتجات النفطية من العراق والمعاملات المالية ذات الصلة به أو يتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة فرضه؛

١٠ - يقرر أيضا أن يبقي هذه المسألة قيد النظر ويطلب إلى مجلس الإدارة أن يقدم تقارير دورية إلى الأمين العام ومجلس الأمن.

اتخذ في الجلسة ٢٩٨٧ بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتنـاع عضـو واحد عن التصويت (كوبا).

مقرر

في الجلسة ٢٩٩٤، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثل العراق إلى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون:

"الحالة بين العراق والكويت:

"خطة لتنفيذ الأجزاء ذات الصلة من الفرع جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١): تقرير الأمين العام (S/22614)[٤٠]؛

"مذكـرة مـن الأميـن العـام (S/22615)[٤١]؛

"تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (S/22660)[٤٢]".

القرار ٦٩٩ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ والمقدم عملا بالفقرة ٩ (ب) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)[٤٣]،

وإذ يحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام المؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩١[٤٤]، التي يحيل بها إلى

المجلس الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب الفقرة ١٣ من القرار المذكور أعلاه،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يوافق على الخطة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩١[83]؛

٢ - يؤكد أن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لهما سلطة الاضطلاع بالأنشطة الواردة تحت الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، بغرض تدمير أو إزالة المواد المحددة في الفقرتين ٨ و ١٢ من ذلك القرار أو جعلها عديمة الضرر، بعد فترة الخمسة والأربعين يوما التالية للموافقة على هذه الخطة وحتى إنجاز هذه الأنشطة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقارير مرحلية عن تنفيذ الخطة المشار إليها في الفقرة ١ وذلك كل ستة أشهر بعد اتخاذ هذا القرار؛

٤ - يقرر أن يشجع تقديم أقصى قدر من المساعدة، نقدا أو عينا، من جانب جميع الدول الأعضاء لضمان الاضطلاع بالأنشطة الواردة تحت الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على نحو فعال وعاجل، ومع ذلك، يقرر أيضا أن حكومة العراق مسؤولة عن التكاليف الكاملة لتنفيذ المهام المرخص بها بموجب الفرع جيم، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس خلال ثلاثين يوما، للموافقة، توصيات بشأن أنجع الوسائل التي يمكن بها الوفاء بالتزامات العراق في هذا الخصوص.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٩٤.

القرار ٧٠٠ (١٩٩١) المؤرخ
١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٦٥ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٧٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ والمقدم عملا بالفقرة ٢٦ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)[84]،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩١[85]؛

٢ - يوافق على المبادئ التوجيهية لتسهيل التنفيذ الدولي التام للفقرات ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)[86]؛

٣ - يكرر تأكيد طلبه إلى الدول والمنظمات الدولية بالعمل بطريقة تتمشى مع المبادئ التوجيهية؛

٤ - يطلب من جميع الدول، وفقا للفقرة ٨ من المبادئ التوجيهية، تقديم تقرير إلى الأمين العام خلال خمسة وأربعين يوما عن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالالتزامات المبينة في الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٥ - يعهد إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت أن تتولى، بموجب المبادئ التوجيهية، مسؤولية رصد الحظر المفروض على بيع وتوريد الأسلحة إلى العراق وما يتصل به من جزاءات محددة في الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٦ - يقرر أن تظل المسألة معروضة عليه وأن يستعرض المبادئ التوجيهية في نفس الوقت الذي يستعرض فيه الفقرات ٢٢ إلى ٢٥ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على النحو المبين في الفقرة ٢٨ من القرار المذكور.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٩٤.

مقررات

في الجلسة ٢٩٩٥، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثل العراق إلى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت: رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/22739)"[36].

وفي الجلسة ٢٩٩٦، المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون:

"الحالة بين العراق والكويت:

"رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/22739)[37]؛

"رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/22743)[38]".

وفي الجلسة ذاتها، وعقب إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، أدلى رئيس المجلس، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي[147]:

"لقد علم أعضاء مجلس الأمن ببالغ القلق بالحادثة التي وقعت اليوم عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق للتفتيش النووي مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة بتفقد موقع معين فورا ودون عائق للتفتيش عليه من قبل اللجنة الخاصة بموجب الفقرتين ٩ و ١٣ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١. وأثناء هذه الحادثة لم تمتثل السلطات العسكرية العراقية لطلب من كبير المفتشين بالنيابة بألا يكون هناك أي تحرك لوسائل النقل أو المعدات ريثما يتم التفتيش. وأطلقت القوات العسكرية العراقية نيران الأسلحة الصغيرة في الهواء عندما كان أعضاء الفريق يحاولون التقاط صور فوتوغرافية للمركبات المحملة وهي تغادر الموقع. وهذه الحادثة تجيء في أعقاب حادثتين

التفتيش عليها في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١، وكذلك إلى أي موقع آخر يعتبر ضروريا في نظر الفريق.

"ويطلب أعضاء المجلس إلى البعثة الرفيعة المستوى أن تقدم، في أقرب فرصة، عن طريق الأمين العام، تقريرا عن نتائج اجتماعاتها مع الحكومة العراقية على أرفع مستوى، وبصفة خاصة عن التعهدات الأخرى التي تقدمها الحكومة لضمان الامتثال على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات العسكرية والمدنية المحلية، لالتزامات العراق بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

"وأعضاء المجلس يودون أن يوضحوا أن مجلس الأمن سيبقي المسألة قيد النظر، وأن أي تكرار لعدم الامتثال ستكون عواقبه خطيرة.

"ويكرر أعضاء المجلس تأكيد الآراء التي أعربوا عنها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن التهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والأمن في الشرق الأوسط، وضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة في الشرق الأوسط".

وبعد مشاورات غير رسمية أجريت في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١، أدلى الرئيس للصحافة بالبيان التالي الذي عمم في وقت لاحق في رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن[88]:

"عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٥ آب/أغسطس ١٩٩١ عملا بالفقرة ٢٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، والفقرة ٦ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، والفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

"وبعد الاستماع إلى جميع الآراء التي تم الإعراب عنها أثناء المشاورات، خلص الرئيس إلى أنه ليس هناك اتفاق على أن الظروف اللازمة مهيأة لتعديل النظم المنشأة في الفقرات ٢٢ إلى ٢٥، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وفي الفقرة ٦ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١)، وفي الفقرة ٢٠، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)".

وفي الجلسة ٣٠٠٤، المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، قرر المجلس دعوة ممثلي العراق والكويت إلى الاشتراك، دون أن يكون لهما حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت".

القرار ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في المذكرة المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ والمقدمة من الأمين العام عملا بالفقرة ١٣ من تقريره المؤرخ ٢ أيار/مايو

١٩٩١[*] المرفق برسالته المؤرخة أيضا ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن[*].

<u>وإذ يتصرف</u> بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - <u>يعرب عن تقديره</u> للأمين العام لمذكرته المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١[*]؛

٢ - <u>يقرر</u>، وفقا للاقتراح الذي قدمه الأمين العام في الفقرة ٧ من مذكرته، ألا تتجاوز التعويضات التي يتعين على العراق دفعها، الناشئة من الفرع هاء من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، ٣٠ في المائة من القيمة السنوية لصادراتها من النفط والمنتجات النفطية؛

٣ - <u>يقرر أيضا</u>، وفقا للفقرة ٨ من مذكرة الأمين العام، أن يستعرض الرقم المحدد في الفقرة ٢ أعلاه من حين إلى آخر في ضوء البيانات والافتراضات الواردة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١[*] والتطورات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

<u>اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠٠٤.</u>

<u>القرار ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ</u>
<u>١٥ آب/أغسطس ١٩٩١</u>

<u>إن مجلس الأمن،</u>

<u>إذ يشير</u> إلى قراراته السابقة ذات الصلة وبخاصة قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٩٢ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٦٩٩ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، و ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١،

<u>وإذ يحيط علما</u> بالتقرير المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ للبعثة المشتركة بين الوكالات التي ترأسها المندوب التنفيذي للأمين العام لبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى العراق والكويت ومناطق الحدود العراقية الإيرانية والعراقية التركية[*]،

<u>وإذ يساوره القلق</u> للحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان المدنيين العراقيين على النحو المبين في هذا التقرير، ولخطر زيادة تدهور هذه الحالة،

<u>وإذ يساوره القلق أيضا</u> لأن الإعادة أو العودة إلى الوطن لكل من كان موجودا في العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعده من رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم، وذلك عملا بالفقرة ٢ (ج) من القرار ٦٨٦ (١٩٩١)، وبالفقرتين ٣٠ و ٣١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، لم تنفذ بالكامل بعد،

<u>وإذ يحيط علما</u> بالنتائج التي خلص إليها التقرير المذكور أعلاه، وبخاصة الاقتراح المتعلق بمبيعات العراق من النفط لتمويل شراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات لتلبية الحاجات المدنية الأساسية بغرض توفير الإغاثة الإنسانية،

وإذ يحيط علما أيضا بالرسائل المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل، و ٢١ أيار/مايو، و ٦ حزيران/يونيه، و ٩ تموز/يوليه و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ الموجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، من وزير خارجية العراق والممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بتصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية.

واقتناعا منه بالحاجة إلى التوزيع العادل للمساعدات الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان المدنيين العراقيين، من خلال الرصد الفعال والشفافية.

وإذ يذكر ويؤكد من جديد في هذا الصدد قراره ٦٨٨ (١٩٩١) وبخاصة الأهمية التي يعلقها المجلس على سماح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية دون عائق إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها، ويشدد في هذا الصدد على الدور الهام والمستمر الذي تؤديه مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة العراق الموقعة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١"".

وإذ يشير إلى أنه، عملا بالقرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٩٢ (١٩٩١) و ٦٩٩ (١٩٩١)، يقتضي أن يدفع العراق التكاليف الكاملة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ المهام المرخص بها بموجب الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وإلى أن الأمين العام قد أعرب في تقريره المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ والمقدم إلى المجلس عملا بالفقرة ٤ من القرار ٦٩٩ (١٩٩١)"". عن رأي مفاده أن الطريقة البالغة الوضوح للحصول على الموارد المالية من العراق لتغطية تكاليف اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكون في الإذن ببيع بعض النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية؛ وإذ يشير أيضا إلى أنه يقتضي أن يدفع العراق مساهماته لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات ونصف تكاليف لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت، وإذ يشير كذلك إلى أن المجلس قد طلب في قراريه ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) أن يعيد العراق في أقصر فترة ممكنة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها، وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل ذلك،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يأذن لجميع الدول، رهنا بالقرار الذي يتخذه مجلس الأمن عملا بالفقرة ٥ وبصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و ٣ (ب) و ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بالسماح بالقيام، للأغراض المحددة في هذا القرار، أثناء فترة مدتها ستة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عملا بالفقرة ٥، باستيراد نفط ومنتجات نفطية يكون مصدرها العراق بما يكفي لتحقيق مبلغ يحدده المجلس عقب استلام تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ٥ ولا يتجاوز ١.٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ورهنا بالشروط التالية:

(أ) موافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت على كل عملية شراء لنفط عراقي ومنتجات نفطية عراقية عقب قيام الدولة المعنية بإخطار اللجنة؛

(ب) قيام المشتري في الدولة المعنية بدفع المبلغ الكامل لكل عملية شراء للنفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية مباشرة في حساب استئماني تنشئه الأمم المتحدة ويديره الأمين العام، ويخصص على وجه الحصر لتحقيق أغراض هذا القرار؛

(ج) موافقة المجلس، عقب استلام تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ٥ على خطة لشراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وبخاصة المواد ذات الصلة بالصحة، وتحمل جميعها قدر الإمكان بطاقة تبين أنها موردة في إطار هذه الخطة، ولتحقيق قيام الأمم المتحدة بكل ما هو ممكن عمليا وملائم من أعمال الرصد والإشراف بغرض ضمان توزيعها بالعدل لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع مناطق العراق وعلى جميع فئات السكان المدنيين العراقيين وكذلك بكل ما هو ممكن عمليا وملائم من أعمال الإدارة المتصلة بهذا الغرض، ويكون هذا الدور للأمم المتحدة متاحا إذا كان مرغوبا فيه فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية المقدمة من مصادر أخرى؛

(د) يفرج عن المبلغ المأذون به في هذه الفقرة بقرارات متتابعة صادرة عن اللجنة في ثلاثة أجزاء متساوية بعد أن يتخذ المجلس القرار المنصوص عليه في الفقرة ٥ بشأن تنفيذ هذا القرار. وبصرف النظر عن أية أحكام أخرى لهذه الفقرة، ويكون المبلغ خاضعا لاستعراض يجريه المجلس في نفس الوقت على أساس تقديره المستمر للحاجات والاحتياجات؛

٢ - يقرر أن يقوم الأمين العام بإتاحة جزء من المبلغ المودع في الحساب الذي سيديره لتمويل شراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والتكاليف التي تتكبدها الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطتها بموجب هذا القرار، وتكاليف الأنشطة الإنسانية الضرورية الأخرى في العراق؛

٣ - يقرر أيضا أن يستخدم الأمين العام جزءا من المبلغ المودع في الحساب الذي سيديره لسداد المدفوعات المناسبة لصندوق الأمم المتحدة للتعويضات، ولتغطية التكاليف الكاملة لتنفيذ المهام المرخص بها بموجب الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والتكاليف الكاملة التي تتكبدها الأمم المتحدة في تسهيل عودة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، ونصف تكاليف لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت؛

٤ - يقرر كذلك أن تكون النسبة المئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق المأذون بها طبقا لهذا القرار، التي ستدفع إلى صندوق التعويضات، على النحو المطلوب في الفقرة ١٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وكما هو محدد في الفقرة ٦ من القرار ٦٩٢ (١٩٩١)، نفس النسبة المئوية التي قررها المجلس في الفقرة ٢ من القرار ٧٠٥ (١٩٩١) للمدفوعات للصندوق، إلى الوقت الذي يقرر فيه مجلس إدارة الصندوق خلاف ذلك؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في غضون عشرين يوما من تاريخ اتخاذ هذا

القرار تقريرا إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأن التدابير التي تتخذ لتنفيذ الفقرات ١ (أ) و (ب) و (ج)، وللتقديرات الاحتياجات الإنسانية للعراق الواردة في الفقرة ٢ وللتقديرات قيمة التزامات العراق المالية الواردة في الفقرة ٣ لغاية نهاية فترة الإذن المبينة في الفقرة ١، وكذلك طريقة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لضمان تنفيذ أغراض هذا القرار وطريقة مراعاة تكاليف إنتاج ونقل ذلك النفط العراقي وتلك المنتجات النفطية العراقية؛

٦ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفي غضون عشرين يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريرا إلى المجلس عن الأنشطة المضطلع بها طبقا للفقرة ٣١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بتسهيل الإعادة أو العودة إلى الوطن لكل من كان موجودا في العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعده من رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم؛

٧ - يطلب إلى حكومة العراق أن تقدم إلى الأمين العام والمنظمات الدولية المناسبة في اليوم الأول من الشهر الذي يعقب مباشرة اعتماد هذا القرار وفي اليوم الأول من كل شهر بعد ذلك وحتى إشعار آخر، بيانا مفصلا عن الذهب والاحتياطيات من العملات الأجنبية التي في حوزتها سواء في العراق أو في أي مكان آخر؛

٨ - يطلب أيضا إلى جميع الحكومات أن تتعاون تعاونا تاما في تنفيذ هذا القرار؛

٩ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

اتخذ في الجلسة ٣٠٠٤ بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع عضو واحد عن التصويت (اليمن).

القرار ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ وقراراته الأخرى في هذا الشأن،

وإذ يشير أيضا إلى الرسالة المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩١ والموجهة إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة من رئيس مجلس الأمن[95] ملاحظا أنه تم الوفاء، بناء على موافقة العراق المكتوبة[96] على التنفيذ الكامل للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، بالشروط المسبقة المثبتة في الفقرة ٣٣ من القرار المذكور بالنسبة إلى وقف إطلاق النار،

وإذ يحيط علما بقلق شديد بالرسائل المؤرخة ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن والتي يحيل فيها معلومات تم الحصول عليها من الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة[97] ومن البعثة الرفيعة المستوى الموفدة إلى العراق[98] تثبت عدم تقيد العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يشير كذلك إلى البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١[٤٣] ويطلب فيه إرسال بعثة رفيعة المستوى تتكون من رئيس اللجنة الخاصة، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، للالتقاء بموظفين من أرفع المستويات من الحكومة العراقية في أقرب فرصة للحصول على تأكيدات مكتوبة بأن العراق سوف يتعاون تعاونا كاملا وفوريا في تفتيش المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة وسيقدم للتفتيش الفوري أيا من المواد التي قد تكون نقلت من تلك المواقع.

وقد أحاط علما مع الجزع بتقرير البعثة الرفيعة المستوى إلى الأمين العام بشأن نتائج اجتماعاتها مع أرفع المستويات في الحكومة العراقية[٤٥].

وإذ يساوره شديد القلق بسبب المعلومات التي قدمتها للمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٥[٤٦] و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١[٤٧] بشأن إجراءات الحكومة العراقية التي تمثل انتهاكا صارخا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يساوره شديد القلق أيضا للأدلة الواردة في الرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩١ والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق وفي البيانات والاستنتاجات اللاحقة التي تشير إلى أن إخطاري العراق المؤرخين ١٨ و ٢٨ نيسان/أبريل كانا غير كاملين وأنه كان قد أخفى بعض الأنشطة، وكلا الأمرين يشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يلاحظ بعد أن أحاط علما برسائل الأمين العام المؤرخة ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ بأن العراق لم يمتثل امتثالا كاملا لجميع تعهداته المتصلة بالامتيازات والحصانات والتسهيلات التي ستمنح لأفرقة التفتيش التابعة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يؤكد أنه لكي تتمكن اللجنة الخاصة من الاضطلاع بمهمتها وفقا للفقرة ٩ (ب) '١' إلى '٣' من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) للتفتيش على قدرات العراق فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية ثم الاستيلاء على المواد المشار إليها في ذلك القرار لتدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، لا بد من الكشف الكامل من جانب العراق كما تقتضي الفقرة ٩ (أ) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يؤكد أيضا أن العراق مطالب بإصدار إعلان بكل برامجه النووية بما في ذلك أية برامج يدعي أنها لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية، بغية تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، من تحديد أي المواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية، بغية تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة، من تحديد أي المواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي منشأة للبحث أو التطوير أو الدعم أو التصنيع المتصلة بها يجب تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يؤكد كذلك أن حالات إخفاق العراق الآنفة الذكر في التصرف متقيدا تقيدا دقيقا بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، تشكل انتهاكا خطيرا لقبوله الأحكام ذات الصلة من ذلك القرار التي تم بموجبها وقف إطلاق النار ونصت على الشروط الأساسية لإعادة السلم والأمن في المنطقة،

وإذ يؤكد علاوة على ذلك أن عدم امتثال العراق لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعقود عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٦٨[٢٧]، على النحو الذي أثبته مجلس محافظي الوكالة في قراره المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١[٢٨]، يشكل انتهاكا لالتزاماته الدولية،

وقد عقد العزم على ضمان الامتثال التام للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبصفة خاصة الفرع جيم منه،

وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يدين انتهاك العراق الخطير لعدد من التزاماته بموجب الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولتعهداته بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل انتهاكا خطيرا للأحكام ذات الصلة من ذلك القرار التي تم بموجبها وقف إطلاق النار ونصت على الشروط الأساسية لإعادة السلم والأمن في المنطقة،

٢ - يدين أيضا عدم امتثال حكومة العراق لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو الذي أثبته مجلس محافظي الوكالة في قراره المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١[٢٩]، الأمر الذي يشكل انتهاكا لالتزاماته كطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٦٨[٣٠]،

٣ - يطالب العراق بما يلي:

(أ) أن يكشف بصورة تامة ونهائية وكاملة، على النحو الذي طلبه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) عن جميع جوانب برامجه لتطوير أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا، وعن جميع ما لديه من تلك الأسلحة ومكوناتها ومنشآت إنتاجها ومواقعها، بالإضافة إلى جميع البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أيا منها يدعي أنه لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها للأسلحة النووية، دون مزيد من الإبطاء،

(ب) أن يسمح للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأفرقتهما التفتيشية بالوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد إلى أي وإلى كافة المناطق والمنشآت والسجلات والمعدات ووسائل النقل التي يرغبون في تفتيشها،

(ج) أن يوقف على الفور أية محاولة لإخفاء أو نقل أو تدمير أي مواد أو معدات تتصل بأسلحته النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو برامجه للقذائف التسيارية، أو المواد أو المعدات التي تتصل بأنشطته النووية الأخرى، دون إخطار اللجنة الخاصة وموافقتها المسبقة،

(د) أن يتيح على الفور للجنة الخاصة والوكالة وأفرقتهما التفتيشية أية مواد سبق أن منعوا من الوصول إليها.

(هـ) أن يسمح للجنة الخاصة والوكالة وأفرقتهما التفتيشية بالقيام برحلات طيران بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة والطائرات الهليكوبتر على حد سواء في سائر أرجاء العراق لجميع الأغراض ذات الصلة، بما في ذلك التفتيش، والمراقبة، وعمليات المسح الجوي، والنقل، والسوقيات، دون تدخل من أي نوع وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللجنة الخاصة، بما في ذلك حق الاستخدام الكامل لطائراتها الخاصة والمطارات التي قد تحدد أنها أكثر ملاءمة لأعمال اللجنة في العراق.

(و) أن يوقف جميع الأنشطة النووية من أي نوع، إلا لاستخدام النظائر المشعة للأغراض الطبية أو الزراعية أو الصناعية إلى أن يقرر المجلس أن العراق يمتثل امتثالا تاما لهذا القرار والفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وتقرر الوكالة أن العراق يمتثل امتثالا تاما لاتفاق الضمانات مع الوكالة.

(ز) أن يكفل التنفيذ الكامل للامتيازات والحصانات والتسهيلات لممثلي اللجنة الخاصة والوكالة وفقا لتعهداته السابقة وأن يكفل سلامتهم التامة وحريتهم في التنقل.

(ح) أن يقدم على الفور أو يسهل توفير أي وسائل نقل أو دعم طبي أو سوقي تطلبه اللجنة الخاصة والوكالة وأفرقتهما التفتيشية.

(ط) أن يجيب على أية أسئلة وأن يستجيب إلى أية طلبات بصورة تامة وكاملة وفورية للجنة الخاصة والوكالة وأفرقتهما التفتيشية.

٤ - يقرر أن لا يحتفظ العراق بأي حق في ملكية المواد التي ستدمر أو تزال أو تجعل عديمة الضرر عملا بالفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٥ - يطلب أن تمتثل حكومة العراق امتثالا تاما على الفور، ودون إبطاء، لجميع التزاماتها الدولية، بما في ذلك تلك الواردة في هذا القرار، وفي القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وفي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٦ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد النظر.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠٠٤.

مقرر

في الجلسة ٣٠٠٨، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، دعا المجلس ممثل العراق إلى الاشتراك دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت: تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) (S/23006 و Corr.2)"[٣٣].

القرار ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة وبخاصة قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٩٢ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٦٩٩ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، و ٧٠٥ (١٩٩١) و ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخين ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١،

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والمقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١)[٩٩]،

وإذ يعيد تأكيد قلقه إزاء الحالة التغذوية والصحية للسكان المدنيين العراقيين وخطر زيادة تدهور هذه الحالة، وإذ يشدد، في هذا السياق، على ضرورة إعداد تقديرات مستكملة تماما للحالة في جميع أنحاء العراق كأساس للتوزيع العادل لمواد الإغاثة الإنسانية على جميع قطاعات السكان المدنيين العراقيين،

وإذ يشير إلى أن الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها من قبل الأمين العام أو بالنيابة عنه للوفاء بالأغراض المشار إليها في القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وهذا القرار يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقر الرقم المذكور في الفقرة ١ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) بوصفه المبلغ المأذون به للغرض الوارد في تلك الفقرة، ويعيد تأكيد اعتزامه استعراض هذا المبلغ على أساس التقييم المستمر للاحتياجات والمتطلبات وفقا للفقرة ١ (د) من ذلك القرار؛

٢ - يدعو لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت إلى أن تأذن فورا، عملا بالفقرة ١ (د) من القرار ٧٠٦ (١٩٩١)، بأن يقوم الأمين العام بالإفراج عن الثلث الأول من المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه من حساب الضمان المعلق، وعلى أن يتم هذا الإفراج حسب الاقتضاء رهنا بتوفر الأموال في الحساب، وفي حالة المدفوعات، لتمويل شراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية التي جرى الإخطار بها أو الموافقة عليها وفقا للإجراءات المعمول بها، رهنا بالامتثال للإجراءات المبينة في تقرير الأمين العام[٩٩] على النحو الموافق عليه في الفقرة ٣ أدناه؛

٣ - يوافق على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام على النحو المبين في الفقرتين ٥٧ (د) و ٥٨ من ذلك التقرير؛

٤ - يشجع الأمين العام واللجنة على التعاون، بالتشاور الوثيق مع حكومة العراق، على أساس مستمر، لضمان تنفيذ الخطة الموافق عليها في هذا القرار بصورة بالغة الفعالية؛

٥ - يقرر أن يتمتع النفط والمنتجات النفطية الخاضعة للقرار ٧٠٦ (١٩٩١)، وهي تحت ملكية العراق، بالحصانة من الإجراءات القانونية، وألا تكون خاضعة لأي شكل من أشكال الحجز أو المصادرة أو الحراسة، وأن تتخذ جميع الدول كل ما قد يلزم من خطوات بموجب نظمها القانونية المحلية، كل على حدة، لضمان توفر هذه الحماية، وأن تكفل عدم تحول حصيلة البيع عن الأغراض المحددة في القرار ٧٠٦ (١٩٩١)؛

٦ - يؤكد من جديد أن يتمتع حساب الضمان المعلق الذي تنشئه الأمم المتحدة ويديره الأمين العام لتحقيق الأغراض الواردة في القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وفي هذا القرار، بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، شأنه في ذلك شأن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات الذي أنشئ بموجب القرار ٦٩٢ (١٩٩١)؛

٧ - يؤكد من جديد أيضا أن يتمتع المفتشون وغيرهم من الخبراء الذين يوفدون في مهمة للأمم المتحدة، والذين يعينون لأغراض هذا القرار، بالامتيازات والحصانات وفقا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها[٥٠٠]، ويطالب بأن يتيح لهم العراق التنقل بحرية تامة ويوفر لهم جميع التسهيلات اللازمة؛

٨ - يؤكد جواز إيداع الأموال المقدمة كمساهمة من مصادر أخرى، إذا استصوب ذلك، وفقا للفقرة ١ (ج) من القرار ٧٠٦ (١٩٩١)، في حساب الضمان المعلق بوصفها حسابا فرعيا، وإتاحتها فورا للوفاء باحتياجات العراق الإنسانية على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) دون إجراء أي اقتطاع من الاقتطاعات الإلزامية والتكاليف الإدارية المحددة في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١)؛

٩ - يحث على أن يكون تقديم أي مواد غذائية أو أدوية أو أي أشياء أخرى ذات طابع إنساني إلى العراق، بالإضافة إلى تلك التي يتم شراؤها بالأموال المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، من خلال ترتيبات تكفل توزيعها العادل لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات المذكورة أعلاه، ويأذن له بالدخول في أي ترتيبات أو اتفاقات لازمة لتحقيق ذلك؛

١١ - يطلب إلى الدول أن تتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١)، وهذا القرار على وجه الخصوص، فيما يتصل بأي تدابير يتم اتخاذها فيما يتعلق باستيراد النفط والمنتجات النفطية وتصدير المواد الغذائية والأدوية والمواد واللوازم لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأيضا فيما يتعلق بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة وموظفيها القائمين على تنفيذ هذا القرار، وأن تكفل عدم الخروج عن الأغراض المحددة في هذه القرارات؛

١٢ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

اتخذ في الجلسة ٣٠٠٨ بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع عضو واحد عن التصويت (اليمن).

أنشأها مجلس الأمن كانت بصفة عامة محل احترام وكانت المنطقة هادئة خلال هذه الفترة. ذكر الأمين العام أن البعثة تكون بذلك قد أدت الغرض الذي أنشئت من أجله وأوصى بأن يبقيها مجلس الأمن في المنطقة لفترة ستة أشهر أخرى.

وفي رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١(٥٠٣)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"قام أعضاء مجلس الأمن، في مشاورات غير رسمية عقدت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وفقا لأحكام القرار ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ وفي ضوء تقريركم، باستعراض مسألة إنهاء أو استمرار بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وكذلك في طرائق تنفيذ البعثة لعملها(٥٠٤).

"وأتشرف بإبلاغكم أن أعضاء المجلس يوافقون على توصيتكم، لا سيما ما ورد في الفقرة ٣٠ من تقريركم".

وفي الجلسة ٣٠١٢، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، دعا المجلس ممثل العراق إلى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون:

"الحالة بين العراق والكويت:

"تقرير الأمين العام (S/22871/Rev.1)(٥٠٥):

"مذكرة من الأمين العام (S/22872/Rev.1 و Corr.1)(٥٠٦):

القرار ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ وقراراته الأخرى بشأن هذه المسألة،

وإذ يذكر خاصة بأنه طلب إلى الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وضع خطط للرصد والتحقق بشكل مستمر في المستقبل وتقديمها إلى مجلس الأمن للموافقة عليها،

وإذ يحيط علما بتقرير(٥٠١) ومذكرة الأمين العام(٥٠٢)، اللذين تحال بهما الخطط المقدمة من الأمين العام والمدير العام للوكالة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يوافق، وفقا لأحكام القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) وهذا القرار، على الخطط المقدمة من الأمين العام(٥٠١) والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية(٥٠٢)؛

٢ - يقرر أن تنفذ اللجنة الخاصة الخطة المقدمة من الأمين العام فضلا عن مواصلة الاضطلاع بالمسؤوليات الأخرى المنوطة بها بموجب القرارات ٦٨٧ (١٩٩١)، و ٦٩٩ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، و ٧٠٧ (١٩٩١)، وأداء ما يسند إليها بموجب هذا القرار من مهام أخرى؛

٣ - يطلب إلى المدير العام للوكالة أن ينفذ، بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها، الخطة المقدمة منه وأن يواصل الاضطلاع بالمسؤوليات الأخرى المنوطة به بموجب القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٩٩ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)؛

٤ - يقرر أن تقوم اللجنة الخاصة، عند ممارسة مسؤولياتها بوصفها هيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، بما يلي:

(أ) مواصلة مباشرة المسؤولية عن تحديد مواقع إضافية لأغراض التفتيش عليها والتحليق فوقها؛

(ب) مواصلة مد يد المساعدة والتعاون إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتزويده، عن طريق الاتفاق المتبادل، بما يلزم من خبرة فنية خاصة ودعم سوقي وإعلامي وغير ذلك من الدعم التشغيلي لتنفيذ الخطة المقدمة منه؛

(ج) العمل، بالتعاون مع المدير العام للوكالة في الحقل النووي، على أداء ما قد يلزم من مهام أخرى لتنسيق الأنشطة التي تنص عليها الخطط الموافق عليها بموجب هذا القرار، بما في ذلك الإفادة على أكمل وجه ممكن من الخدمات والمعلومات المتاحة عموما من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة واستخدام الموارد على النحو الأمثل؛

٥ - يطالب بأن يفي العراق، دون قيد أو شرط، بجميع التزاماته المنصوص عليها في الخطط الموافق عليها بموجب هذا القرار، وأن يتعاون تعاونا تاما مع اللجنة الخاصة والمدير العام للوكالة في تنفيذ الخطط المذكورة؛

٦ - يقرر تشجيع جميع الدول الأعضاء على تقديم أقصى قدر من المساعدة النقدية أو العينية لدعم اللجنة الخاصة والمدير العام للوكالة في تنفيذ أنشطتهما المنصوص عليها في الخطط الموافق عليها بموجب هذا القرار، دون المساس بمسؤولية العراق عن تكاليف تلك الأنشطة بالكامل؛

٧ - يطلب إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت واللجنة الخاصة والمدير العام للوكالة التعاون في وضع آلية لرصد أية مبيعات أو إمدادات في المستقبل توفرها بلدان أخرى إلى العراق من الأصناف المتصلة بتنفيذ الفرع جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك هذا القرار والخطط الموافق عليها بموجبه؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام والمدير العام للوكالة أن يقدما إلى مجلس الأمن تقارير عن

لتنفيذ الخطط الموافق عليها بموجب هذا القرار، عندما يطلب مجلس الأمن ذلك، وعلى أية حال كل ستة أشهر على الأقل بعد اتخاذ هذا القرار؛

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠١٢.

مقرر

عقب مشاورات أجريت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي إلى وسائط الإعلام نيابة عن أعضاء المجلس[٢٠٥]:

"أجرى أعضاء مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عملا بالفقرة ٢٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، والفقرة ٦ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، والفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وبعد سماع جميع الآراء التي أبديت أثناء المشاورات، خلص رئيس المجلس إلى أنه لا يوجد اتفاق على وجود الظروف الضرورية التي تستدعي تعديل النظم المنصوص عليها في الفقرات ٢٢ إلى ٢٥، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٨ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وفي الفقرة ٦ من القرار ٧٠٠ (١٩٩١)، وفي الفقرة ٢٠، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

"بيد أنه بغية تخفيف الظروف الإنسانية للسكان المدنيين في العراق ولتسهيل الاستفادة بالفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، يرجى من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت أن تدرس على الفور المواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية والإنسانية الأساسية على النحو المحدد في تقرير أهتيساري[٢٠٦] بغرض وضع قائمة بالأصناف التي قد تنقل، بموافقة المجلس، من إجراء "عدم الاعتراض" إلى إجراء تقديم إخطار بسيط. وأعضاء المجلس أن يقدموا اقتراحات بشأن الأصناف لتحقيق هذا الغرض.

"وفيما يتعلق بالأصناف المستوردة الخاضعة للموافقة المسبقة بموجب إجراء "عدم الاعتراض" من اللجنة (أي الأصناف بخلاف المواد الغذائية والأدوية)، فإن أي عضو في اللجنة يعترض على هذا الصنف المستورد سيقدم تعليلا محددا في اجتماع اللجنة.

"وأعضاء المجلس على علم بالتقارير الواردة بشأن الكويتيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢ شخص تقريبا الذين يعتقد أنهم لا يزالون محتجزين في العراق، وبشأن وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى جميع المحتجزين وأماكن الاحتجاز، وإعادة الممتلكات الكويتية، ولا سيما إعادة المعدات العسكرية الكويتية، وتأثيرها في الحالة الراهنة لامتثال العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١).

"وعلى ضوء ما تقدم سيطلب المجلس إلى الأمين العام إعداد تقرير وقائعي بشأن امتثال العراق لجميع الالتزامات التي فرضها عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. وسيكون هذا التقرير متاحا للمجلس في وقت مبكر قبل أن يجري المجلس استعراضه المقبل بموجب الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

"وأثناء المشاورات، لوحظ أن القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ و ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أتاحا للعراق إمكانية بيع النفط لتمويل شراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية بغرض توفير الإغاثة الإنسانية. بيد أن هذه الإمكانية لم تستغل بعد".

الحالة في قبرص[909]

مقررات

في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١، وعقب مشاورات أجراها مجلس الأمن، أصدر رئيس المجلس البيان التالي نيابة عن أعضاء المجلس:[910]

"نظر أعضاء مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص. وهم مجمعون على الإعراب عن تأييدهم الكامل لجهوده المبذولة حاليا.

"ويتفق أعضاء المجلس مع الأمين العام في تقديره للحالة الراهنة، بما في ذلك القضايا الرئيسية التي لاتزال بحاجة الى إيضاح قبل أن يتسنى الانتهاء من وضع مخطط متفق عليه لتسوية شاملة، وهم يشجعونه على مواصلة جهوده بما ينسجم مع ما اقترحه من خلال إبداء أفكار لتسهيل المناقشات.

"ويؤكد أعضاء المجلس من جديد قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ وولاية بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة على النحو المحدد في القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥؛ ويشيرون الى أن القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) يعيد التأكيد بصفة خاصة على قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) فضلا عن تأييد المجلس للاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧[911] و ١٩٧٩[912] المعقودين بين زعيمي الطائفتين. وينبغي أن يظل هذا القرار أساس الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل الى مخطط متفق عليه.

"ويحث أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية على التصرف بطريقة تتسق مع القرار ٦٤٩ (١٩٩٠)، وعلى التعاون الكامل مع الأمين العام ومواصلة المناقشات التي جرت على مدى الأشهر

Distr.
GENERAL

S/RES/778 (1992)**
12 October 1992



القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣١١٧ ، المعقودة في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة وبخاصة قراريه ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن امتثال العراق للالتزامات التي يفرضها عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ،

وإذ يدين استمرار العراق في عدم الامتثال لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة ،

وإذ يؤكد من جديد قلقه بسبب الحالة التغذوية والصحية للسكان المدنيين العراقيين ، وخطر زيادة تدهور هذه الحالة ، وإذ يشير في هذا الصدد إلى قراريه ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين يوفران آلية لتقديم المساعدة الدولية الانسانية إلى السكان العراقيين ، وإلى القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الذي يوفر أساسا لجهود الإغاثة الانسانية في العراق ،

وإذ يضع في اعتباره أن فترة الأشهر الستة المشار إليها في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) قد انتهت في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ ،

وإذ يشجب رفض العراق التعاون في تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، مما يعرض سكانه المدنيين للمخاطر ، وينتج عنه عدم وفاء العراق بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ،

** أعيد اصدارها ثانية لأسباب فنية .

وإذ يشير إلى أن حساب الضمان المعلق المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) سيتألف من أموال عراقية يدبرها الأمين العام وتستعمل لدفع المساهمات إلى صندوق التعويضات، وكامل تكاليف القيام بالمهام المأذون بها بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وكامل التكاليف التي تتكبدها الأمم المتحدة في تيسير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، ونصف تكاليف لجنة الحدود، وما تتحمله الأمم المتحدة من تكلفة في تنفيذ القرار ٧٠٦ (١٩٩١) وغير ذلك من الأنشطة الانسانية اللازمة في العراق،

وإذ يشير إلى أن العراق، مثلما ورد في الفقرة ١٦ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، مسؤول عن جميع الأضرار المباشرة الناجمة عن غزوه واحتلاله للكويت، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية،

وإذ يشير إلى ما قرره في القرار ٦٩٢ (١٩٩١) من تطبيق الشروط المتعلقة بالمساهمات العراقيـة في صندوق التعويضات، على بعض النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية المصدرة من العراق قبل ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١، وعلى جميع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية المصدرة من العراق بعد ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن تقوم جميع الدول التي توجد فيها أموال تابعة لحكومة العراق، أو لهيئاتها الحكومية أو مؤسساتها أو وكالاتها، وتمثل عائدات مبيعات النفط العراقي أو منتجاته النفطية، التي دفعت من طرف، أو باسم، المشتري في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعده، بتحويل تلك الأموال (أو ما يعادلها من مبالغ) في أقرب وقت ممكن إلى حساب الضمان المعلق المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)؛ وذلك شريطة ألا تقتضي هذه الفقرة من أية دولة تحويل ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار من تلك الأموال أو تحويل ما يزيد على خمسين في المائة من مجموع الأموال المحولة أو المقدمة عملا بالفقرات ١ و ٢ و ٣ من هذا القرار؛ وكذلك شريطة أن يسمح لتلك الدول بأن تستثني من تطبيق هذه الفقرة أية أموال سبق الافراج عنها إلى مطالب أو مورد قبل اتخاذ هذا القرار، أو أية أموال أخرى تكون عند اتخاذ هذا القرار خاضعة لحقوق أطراف ثالثة، أو لازمة لذلك للوفاء بتلك الحقوق؛

٢ - يقرر أن تقوم جميع الدول التي يوجد فيها نفط أو منتجات نفطية تملكها حكومة العراق، أو هيئاتها الحكومية أو مؤسساتها أو وكالاتها، باتخاذ جميع الخطوات الممكنة لشراء أو ترتيب بيع ذلك النفط أو المنتجات النفطية بأسعار السوق المعقولة، ومن ثم أن تحول هذه الدول تلك العائدات في أقرب وقت ممكن إلى حساب الضمان المعلق المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و٧١٢ (١٩٩١)؛

٣ - يحث جميع الدول على الإسهام في أقرب وقت ممكن بأموال من مصادر أخرى في حساب الضمان المعلق؛

٤ - يقـرر أن تقدم جميع الدول إلى الأمين العام أية معلومات لازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا ، وأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة قيام المصارف وغيرها من الهيئات والأشخاص بتقديم جميع المعلومات ذات الصلة اللازمة لتحديد الأموال المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه وتفاصيل أية معاملات تتصل بها ، أو تحديد النفط أو المنتجات النفطية المذكورة ، بحيث يمكن لجميع الدول وللأمين العام الاستفادة من هذه المعلومات في تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام ما يلي :

(أ) التحقق من مكان وجود النفط والمنتجات النفطية المذكورة ومن كمياتها ومن عائدات البيع المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذا القرار ، على أن يستفيد من الأعمال التي أنجزت بالفعل برعاية لجنة التعويضات ، وتقديم تقرير عن النتائج إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن

(ب) التحقق من تكاليف أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإزالة أسلحة التدمير الشامل وتوفير الإغاثة الإنسانية في العراق وعمليات الأمم المتحدة الأخرى المحددة في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ؛

(ج) اتخاذ الاجراءات التالية :

'١' تحويل النسبة المئوية المشار إليها في الفقرة ١٠ من هذا القرار من الأموال المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذا القرار إلى صندوق التعويضات ؛

'٢' استعمال ما يتبقى من الأموال المشار إليها في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من هذا القرار لتغطية تكاليف أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بإزالة اسلحة التدمير الشامل وتوفير الإغاثة الإنسانية في العراق ، وغير ذلك من عمليات الأمم المتحدة المحددة في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، مع مراعاة أية تفضيلات تعرب عنها الدول التي تحول الأموال أو تساهم بها ، فيما يتعلق بتوزيع تلك الأموال على هذه الأغراض ؛

٦ - يقرر أنه ما دام النفط يجري تصديره عملا بالنظام المنصوص عليه في القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) أو إلى أن ترفع الجزاءات في نهاية الأمر عملا بالفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، يعلق تنفيذ الفقرات من ١ إلى ٥ من هذا القرار ، ويقوم الأمين العام بتحويل جميع عائدات تلك الصادرات النفطية ، فورا وبالعملة التي حولت بها إلى حساب الضمان المعلق ، إلى الحسابات أو الدول التي توفرت منها الأموال بموجب الفقرات ١ و ٢ و ٣ من هذا القرار ، إلى الحد اللازم لتعويض كامل المبالغ المقدمة بهذا الشكل (مع ما ينطبق من فوائد) وبالمثل ، وإذا لزم الأمر لهذا الغرض ، ستحول أية أموال أخرى متبقية في صندوق الضمان المعلق إلى تلك الحسابات أو الدول ، بيد أنه يجوز للأمين العام أن

يحتفظ بأية أموال لازمة بشكل عاجل للأغراض المحددة في الفقرة ٥ (ع) '٢٠' من هذا القرار وأن يستعملها لذلك ؛

٧ - يقرر ألا يؤثر تنفيذ هذا القرار على الحقوق أو الديون أو المطالبات القائمة تجاه الأموال قبل تحويلها إلى صندوق الضمان المعلق ؛ وأن تبقى الحسابات التي حولت منها الأموال مفتوحة لإعادة تحويل الأموال المذكورة ؛

٨ - يؤكد من جديد أن حساب الضمان المعلق المشار إليه في هذا القرار ، مثله مثل صندوق التعويضات ، يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ، بما في ذلك الحصانة من الاجراءات القانونية ومن جميع أشكال الحجز والحجز لدى الغير والتنفيذ ، وألا تقام أية دعوى بطلب من أي شخص أو هيئة فيما يتصل بأي اجراء يتخذ امتثالا لهذا القرار أو تنفيذا له ؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يسدد ، من أية أموال متاحة في حساب الضمان المعلق ، أي مبلغ حول بموجب هذا القرار إلى الحساب أو الدولة التي حول منها ، إذا ما قرر في أي وقت من الأوقات أن الأموال المحولة لا يشملها هذا القرار ؛ ويمكن للدولة التي حولت منها الأموال أن تتقدم بطلب لاستصدار قرار من هذا النوع ؛

١٠ - يؤكد أن تكون النسبة المئوية لقيمة الصادرات من النفط والمنتجات النفطية من العراق والتي ستدفع في صندوق التعويضات ، لأغراض هذا القرار ، والصادرات من النفط أو المنتجات النفطية التي تشملها الفقرة ٦ من القرار ٦٩٢ (١٩٩١) هي نفس النسبة المئوية التي قررها مجلس الأمن في الفقرة ٢ من القرار ٧٠٥ (١٩٩١) ، إلى أن يقرر مجلس ادارة صندوق التعويضات خلاف ذلك ؛

١١ - يقرر ألا يفرج عن أية ممتلكات عراقية أخرى للأغراض الواردة في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) باستثناء ما يفرج عنه ليدخل في الحساب الفرعي لحساب الضمان المعلق ، الذي أنشئ عملا بالفقرة ٨ من القرار ٧١٢ (١٩٩١) ، أو ما يفرج عنه مباشرة إلى الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق ؛

١٢ - يقرر أنه ، لأغراض هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة ، ألا يشمل مصطلح "المنتجات النفطية" المشتقات البتروكيماوية ؛

١٣ - يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون تعاونا كاملا في تنفيذ هذا القرار ؛

١٤ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد النظر .

الأمم المتحدة
S

Distr.
GENERAL



S/RES/833 (1993)
27 May 1993

القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٢٤
المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ وبوجه خاص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه، وقراره ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١، وقراره ٧٧٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، وقراره ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ المتعلق بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت (اللجنة) والى الرسائل المتبادلة عقب ذلك المؤرخة ٦ و ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ (S/22558 و S/22592 و S/22593)، وقبول كل من العراق والكويت للتقرير،

وقد نظر في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والتي أحال بها التقرير النهائي للجنة (S/25811 و Add.1) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشير في هذا الصدد الى أن اللجنة، من خلال عملية تخطيط الحدود، لم تقم بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق، بل بمجرد إنجاز المهمة التقنية الضرورية للقيام، لأول مرة بوضع تحديد دقيق لاحداثيات الحدود الواردة في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة" الموقع عليه من الطرفين في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣، وأن هذه المهمة أجريت في الظروف الخاصة التي تلت غزو العراق للكويت وعملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ أحكام الفقرة ٣ من ذلك القرار (S/22558)،

وإذ يذكر العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وعلى الأخص الفقرة ٢ منه، وبموجب قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، وبقبوله قرارات المجلس المتخذة عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل الأساس لوقف اطلاق النار،

93-31342

وإذ يحيط علما مع الموافقة بتعليمات الأمين العام الى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للقيام بشكل نهائي بإعادة تخطيط المنطقة المجردة من السلاح وفقا لكامل الحدود الدولية بين العراق والكويت التي خططتها اللجنة،

وإذ يرحب بما قرره الأمين العام من اتخاذ الترتيبات اللازمة لصيانة التعيين المادي للحدود، كما أوصت بذلك اللجنة في الفرع العاشر (ع) من تقريرها، إلى حين وضع ترتيبات تقنية أخرى بين العراق والكويت لهذا الغرض،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يرحب برسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، الموجهة إلى رئيس المجلس وبتقرير اللجنة المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25811 و Add.1) المرفق طيها؛

٢ - يرحب أيضا باختتام أعمال اللجنة بنجاح؛

٣ - يعرب عن تقديره للجنة لما قامت به من عمل على الجزء البري من الحدود وكذلك في خور عبد الله أو القطاع البحري من الحدود، ويرحب بقراراتها المتعلقة بتخطيط الحدود؛

٤ - يؤكد من جديد أن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتخطيط الحدود قرارات نهائية؛

٥ - يطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية، كما خططتها اللجنة، وباحترام الحق في المرور الملاحي، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٦ - يشدد ويؤكد من جديد على قراره بضمان حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه التي أتمت اللجنة تخطيطها الآن بشكل نهائي، والقيام، حسب الاقتضاء، باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذه الغاية وفقا للميثاق، على نحو ما نصت عليه الفقرة ٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والفقرة ٤ من القرار ٧٧٣ (١٩٩٢)؛

٧ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.

الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/RES/986 (1995)
14 April 1995



القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٥١٩ المعقودة في
١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة،

وإذ يساوره القلق إزاء الحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان العراقيين، وإزاء خطر زيادة تدهور هذه الحالة،

واقتناعا منه بضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كإجراء مؤقت، إلى أن يفي العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، بما يسمح للمجلس باتخاذ إجراءات أخرى فيما يتعلق بأوجه الحظر المشار إليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، وذلك وفقا لأحكام تلك القرارات،

واقتناعا منه أيضا بضرورة توزيع المعونة الغوثية الإنسانية بشكل منصف على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد،

وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يأذن للدول، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و ٣ (ب) و ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بما يكفي لتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليونا واحدا من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما، وذلك للأغراض المبينة في هذا القرار ورهنا بالشروط التالية:

95-10986

(أ) موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لضمان شفافية كل صفقة واتفاقها مع الأحكام الاخرى لهذا القرار، وذلك بعد قيام الدولة المعنية بتقديم طلب تؤيده حكومة العراق، لكل عملية يعتزم إجراؤها لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق، بما في ذلك تفاصيل سعر الشراء بالقيمة المعقولة التي يحددها السوق، ووجهة التصدير، وفتح خطاب اعتماد يسدد إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار، وكذلك تفاصيل أي معاملة مالية أو معاملة أساسية أخرى تتصل اتصالا مباشرا بذلك؛

(ب) قيام الجهة المشترية في الدولة المعنية بسداد المبلغ الكامل لكل صفقة لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق مباشرة إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار؛

٢ - يأذن لتركيا، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و ٣ (ب) و ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولأحكام الفقرة ١ أعلاه، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما يكفي، بعد خصم النسبة المئوية المشار إليها في الفقرة ٨ (ج) أدناه لصالح صندوق التعويضات، للوفاء برسوم التعريفة الجمركية لخط الأنابيب، على النحو الذي يقرر المفتشون المستقلون المشار إليهم في الفقرة ٦ أدناه، بعد التدقيق، أنه معقول، وذلك لنقل النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك في تركيا على النحو المأذون به في الفقرة ١ أعلاه؛

٣ - يقرر أن يبدأ نفاذ الفقرتين ١ و ٢ من هذا القرار في الساعة ٠٠,٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة من اليوم الذي يلي قيام رئيس المجلس بإبلاغ أعضاء المجلس بأنه تلقى من الأمين العام التقرير المطلوب إليه تقديمه في الفقرة ١٣ أدناه، وأن تظلا نافذتين لفترة أولية مدتها ١٨٠ يوما، ما لم يتخذ المجلس تدابير أخرى ذات صلة فيما يتعلق بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠)؛

٤ - يقرر كذلك إجراء استعراض شامل لجميع جوانب تنفيذ هذا القرار بعد ٩٠ يوما من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، عند تلقي التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و ١٢ أدناه، ويعرب عن اعتزامه القيام، قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما، بالنظر بعين التأييد في تجديد أحكام هذا القرار، شريطة أن تبين التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و ١٢ أدناه أن هذه الأحكام تنفذ تنفيذا مرضيا؛

٥ - يقرر كذلك أن يبدأ نفاذ بقية فقرات هذا القرار على الفور؛

٦ - يأمر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) برصد عمليات بيع النفط والمنتجات النفطية التي يصدرها العراق عن طريق خط أنابيب كركوك - يومورتاليك من العراق إلى تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط، وذلك بمساعدة مفتشين مستقلين يعينهم الأمين العام، ويقومون بإبقاء اللجنة على علم بكميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة من العراق بعد تاريخ بدء نفاذ الفقرة ١ من هذا القرار، وبالتحقق من أن سعر شراء النفط والمنتجات النفطية هو سعر معقول في ضوء الظروف السائدة في

السوق ومن أنه، لأغراض الترتيبات المحددة في هذا القرار، يجري شحن القدر الأكبر من النفط والمنتجات النفطية عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك، وأن الكمية المتبقية تصدر من ميناء البكر لتحميل النفط؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام إنشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار، وتعيين محاسبين قانونيين عامين مستقلين لمراجعة هذا الحساب، وإبقاء حكومة العراق مطلعة تماما على تشغيل الحساب؛

٨ - يقرر أن تستخدم الأموال المودعة في حساب الضمان للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين وللأغراض الأخرى التالية، ويطلب إلى الأمين العام استخدام الأموال الموضوعة في حساب الضمان لما يلي:

(أ) تمويل تصدير الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الأساسية، إلى العراق، وفقا لإجراءات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، وذلك على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، رهنا بما يلي:

'١' أن يكون كل تصدير للسلع بناء على طلب حكومة العراق؛

'٢' أن يضمن العراق بصورة فعالة توزيع هذه السلع بشكل منصف، على أساس خطة تقدم إلى الأمين العام ويوافق عليها، وتتضمن وصفا للسلع التي يتم شراؤها؛

'٣' أن يتلقى الأمين العام تأكيدا موثقا بأن السلع المصدرة المعنية قد وصلت إلى العراق؛

(ب) بالنظر الى الظروف الاستثنائية السائدة في المحافظات الثلاث المذكورة أدناه، إكمال قيام حكومة العراق بتوزيع السلع المستوردة بموجب هذا القرار، من أجل ضمان التوزيع المنصف للمعونة الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد، بتوفير ما يتراوح بين ١٣٠ مليون و ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات الذي يعمل داخل الأراضي المشمولة بالسيادة العراقية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، إلا إذا بيع من النفط والمنتجات النفطية خلال أية فترة تمتد ٩٠ يوما بما لا يصل ثمنه إلى بليون دولار، وحينئذ يجوز للأمين العام أن يوفر مبلغا أقل نسبيا لهذا الغرض؛

(ج) تحويل نفس النسبة المئوية من الأموال المودعة في حساب الضمان، التي قررها المجلس في الفقرة ٢ من قراره ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، إلى صندوق التعويضات؛

(د) الوفاء بالتكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنفقات المفتشين المستقلين والمحاسبين القانونيين العامين والأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار؛

(هـ) الوفاء بالتكاليف الجارية لعمل اللجنة الخاصة، ريثما يتم في وقت لاحق التسديد الكامل لتكاليف تنفيذ المهام المأذون بها بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

(و) الوفاء بأي نفقات معقولة، عدا تلك التي تسدد في العراق، والتي تقرر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أنها تتصل مباشرة بتصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية على النحو المسموح به بموجب الفقرة ١ أعلاه، أو بما يتم تصديره إلى العراق من قطع غيار ومعدات على النحو المسموح به بموجب الفقرة ٩ أدناه، وما يلزم لذلك من أنشطة بصورة مباشرة؛

(ز) توفير مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما من الأموال المودعة في حساب الضمان لسداد المبالغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛

٩ - يأذن للدول بأن تسمح، بصرف النظر عن أحكام الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بما يلي:

(أ) أن يُصدَّر إلى العراق ما يلزم من قطع غيار ومعدات أساسية للتشغيل المأمون لخط أنابيب كركوك - يومورتاليك في العراق، رهنا بموافقة مسبقة من اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل عقد من عقود التصدير؛

(ب) الاضطلاع بالأنشطة التي تلزم بصورة مباشرة للصادرات المأذون بها بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بما في ذلك المعاملات المالية المتصلة بها؛

١٠ - يقرر أنه، لما كانت أحكام الفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والفقرة ١١ من القرار ٧٧٨ (١٩٩١) تحول دون إمكانية سداد تكاليف الصادرات والأنشطة المأذون بها بموجب الفقرة ٩ أعلاه من الأموال المجمدة وفقا لتلك الأحكام، يجوز بصورة استثنائية تمويل تكلفة هذه الصادرات والأنشطة، إلى حين البدء بسداد مبالغ لحساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار، وبعد موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل حالة على حدة، بواسطة خطابات اعتماد تسحب خصما من مبيعات النفط التي ستتم في المستقبل والتي تودع إيراداتها في حساب الضمان؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، كل تسعين يوما بعد بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، تقريرا يستند فيه إلى المراقبة التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة في العراق، والى المشاورات التي تجري مع حكومة العراق، حول ما إذا كان العراق قد كفل بشكل منصف توزيع الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية والممولة بموجب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، وأن يضمن تقريره أي ملاحظات قد تكون لديه

عن كفاية الايرادات لتلبية احتياجات العراق الإنسانية، وعن قدرة العراق على تصدير كميات من النفط والمنتجات النفطية تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه؛

١٢ - يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع، بتنسيق وثيق مع الأمين العام، ما يلزم من إجراءات عاجلة لتنفيذ الترتيبات الوارد ذكرها في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القرار، وأن تقدم إلى المجلس، بعد تسعين يوما من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوما الأولية، تقريرا عن تنفيذ هذه الترتيبات؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لكفالة تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا، وتأذن له بالدخول في أي ترتيبات أو اتفاقات لازمة لهذا الغرض، وتطلب إليه أن يقدم تقريرا إلى المجلس حال قيامه بذلك؛

١٤ - يقرر أن يستثنى النفط والمنتجات النفطية الخاضعان لهذا القرار، رغم أحقية العراق في ملكيتهما، من أي إجراءات قانونية وألا يخضعان لأي شكل من أشكال المصادرة أو الحجز أو التحفظ، وأن تتخذ جميع الدول، كل في إطار نظامها القانوني المحلي، كل ما قد يلزم من خطوات لضمان هذه الحماية، وكفالة عدم تحويل إيرادات المبيعات عن الأغراض المحددة لها في هذا القرار؛

١٥ - يؤكد أن حساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها؛

١٦ - يؤكد أن جميع من يعينهم الأمين العام من أشخاص لغرض تنفيذ هذا القرار يتمتعون بامتيازات وحصانات بوصفهم خبراء موفدين لأداء مهام لصالح الأمم المتحدة وذلك وفقا لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ويطلب من حكومة العراق أن تتيح لهم حرية الحركة الكاملة وكل ما يلزم لهم من تسهيلات لأداء واجباتهم في تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - يؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار ما يمس بأي حال بواجب العراق بالتقيد بدقة بجميع التزاماته المتعلقة بخدمة دينه الخارجي وسداده، وفقا للآليات الدولية الملائمة؛

١٨ - يؤكد أيضا أنه ليس في هذا القرار ما ينبغي أن يفسر على أنه يشكل تعديا على سيادة العراق وسلامته الإقليمية؛

١٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/RES/1129 (1997)
12 September 1997



مجلس الأمن

القرار ١١٢٩ (١٩٩٧)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٣٨١٧
المعقودة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، لا سيما قراراه ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ و ١١١١ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٧،

وإذ يؤكد من جديد أن فترة تنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧) بدأت في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت شرق الولايات المتحدة الصيفي من يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وأن تصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية عملا بالقرار ١١١١ (١٩٩٧) لم يكن يتطلب موافقة الأمين العام على خطة التوزيع المذكورة في الفقرة ٨ (أ) '٢' من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)،

وإذ يحيط علما بقرار حكومة العراق عدم تصدير المسموح به من النفط والمنتجات النفطية عملا بالقرار ١١١١ (١٩٩٧)، خلال الفترة من ٨ حزيران/يونيه إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧،

وإذ يساوره قلق بالغ إزاء ما يلحق بالشعب العراقي من جراء ذلك من عواقب إنسانية، لأن العجز في العائدات الآتية من بيع النفط والمنتجات النفطية سيؤخر تقديم الغوث الإنساني ويسبّب المشاق للشعب العراقي،

وإذ يلاحظ، على النحو المبين في تقرير اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) (S/1997/692)، أن العراق لن يتمكن من تصدير ما قيمته بليونان من دولارات الولايات المتحدة من النفط والمنتجات النفطية بنهاية الفترة التي حددها القرار ١١١١ (١٩٩٧) ومن الامتثال في الوقت نفسه لشرط عدم إنتاج ما يزيد على بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوما حسبما ورد في الفقرة ١ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وأعيد تأكيده في القرار ١١١١ (١٩٩٧)،

وإذ يحيط علما بالحالة المتعلقة بتسليم السلع الإنسانية إلى العراق حسبما بيّنها تقرير الأمين العام (S/1997/685) ويشجع الجهود المتواصلة لتحسين هذه الحالة،

وإذ يشدد على أهمية توزيع السلع الإنسانية توزيعا عادلا على النحو المطلوب في الفقرة ٨ (أ) '٢' من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)،

وإذ يصمم على تجنب أي تدهور آخر في الحالة الإنسانية الراهنة،

وإذ يؤكد مجددا التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن تظل أحكام القرار ١١١١ (١٩٩٧) سارية، باستثناء أنه يؤذن للدول بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية الأخرى المتصلة بذلك مباشرة، بما يكفي لإدرار مبلغ لا يتجاوز مجموعه بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة ١٢٠ يوما بداية من الساعة ٠١/٠٠ بتوقيت شرق الولايات المتحدة الصيفي من يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وبعد ذلك مبلغ لا يتجاوز مجموعه بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة ٦٠ يوما تبدأ في الساعة ٠١/٠٠ بتوقيت شرق الولايات المتحدة الصيفي من يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛

٢ - يقرر أيضا ألا تنطبق أحكام الفقرة ١ أعلاه إلا على فترة تنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧)؛ ويعرب عن عزمه الأكيد على التطبيق الصارم للآجال الزمنية لفترات السماح بالاستيراد التي ستنص عليها أية قرارات مقبلة تأذن للدول بالسماح باستيراد نفط ومنتجات نفطية منشؤها العراق؛

٣ - يعرب عن تأييده الكامل لما ورد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/1997/685) من اعتزامه متابعة ملاحظاته بشأن احتياجات الفئات المستضعفة في العراق، من خلال رصد الإجراءات التي تتخذها حكومة العراق بشأن هذه الفئات؛

٤ - يشدد على وجوب اقتصار عقود شراء اللوازم الإنسانية المقدمة وفقا للقرار ١١١١ (١٩٩٧) على الأصناف المبينة في قائمة اللوازم المرفقة بخطة التوزيع الثانية التي أعدتها حكومة العراق ووافق عليها الأمين العام عملا بالفقرة ٨ (أ) '٢' من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وإلا وجب إدخال التعديلات المناسبة على الخطة قبل شراء أصناف لا تتضمنها القائمة المرفقة؛

٥ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

- - - - -

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/1154 (1998)
2 March 1998



مجلس الأمن

القرار ١١٥٤ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٨٥٨ المعقودة في ٢ آذار/مارس ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، التي تشكل المعيار الذي يقاس به امتثال العراق،

وقد عقد العزم على كفالة امتثال العراق فورا وبالكامل دون شروط أو قيود لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يشيد بالمبادرة التي قام بها الأمين العام للحصول على تعهدات من حكومة العراق بشأن الامتثال لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة، وفي هذا الصدد يقر مذكرة التفاهم الموقعة بين نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/166) ويتطلع إلى تنفيذها الكامل في وقت مبكر؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في أقرب وقت ممكن بتقديم تقرير إلى المجلس، بشأن وضع الإجراءات المتعلقة بالمواقع الرئاسية في صورتها النهائية، وذلك بالتشاور مع الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الخاصة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٣ - يشدد على أن امتثال حكومة العراق لالتزاماتها، التي كررت ثانية في مذكرة التفاهم، بمنح اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد تمشيا مع القرارات ذات الصلة، يمثل أمرا ضروريا لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، غير أن أي انتهاك من شأنه أن يؤدي إلى أوخم العواقب بالنسبة للعراق؛

٤ - يعيد تأكيد اعتزامه العمل وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن أمد العمل بأشكال الحظر المشار إليها في ذلك القرار، ويلاحظ أن العراق قد أخّر اللحظة التي يمكن أن ينظر فيها المجلس في ذلك بسبب عدم امتثاله حتى الآن لالتزاماته ذات الصلة؛

٥ - يقرر، وفقا للمسؤولية المنوطة به بموجب الميثاق، أن يبقي المسألة قيد النظر الفعلي، من أجل كفالة تنفيذ هذا القرار، وإحلال السلم والأمن في المنطقة.

020398 020398 98-05077

الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/RES/1205 (1998)
5 November 1998



القرار ١٢٠٥ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٣٩ المعقودة
في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن الحالة في العراق، ولا سيما قراريه ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨، و ١١٩٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ يلاحظ بجزع القرار الذي اتخذه العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، واستمراره في فرض قيود على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

وإذ يلاحظ الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (S/1998/1023)، ومن الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1032)، واللتين يبلغان فيهما المجلس بقرار العراق ويبينان فيهما انعكاسات ذلك القرار على عمل اللجنة الخاصة، وإذ يلاحظ أيضا الرسالة الموجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1033، المرفق)، التي يبيّن فيها انعكاسات ذلك القرار على عمل الوكالة،

وقد عقد العزم على كفالة امتثال العراق فورا وبالكامل دون شروط أو قيود لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشير إلى أن قيام اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعملهما على نحو فعال هو أمر أساسي لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يؤكد من جديد استعداده للنظر، في سياق استعراض شامل، في امتثال العراق لالتزاماته بموجب جميع القرارات ذات الصلة فور قيام العراق بإلغاء قراره المشار إليه أعلاه وقراره المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨ وإبداء استعداده للوفاء بجميع التزاماته، بما في ذلك على وجه الخصوص ما يتصل منها

بمسائل نزع السلاح، عن طريق استئناف التعاون على الوجه الأكمل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تمشيا مع مذكرة التفاهم التي وقّعها نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/166) والتي أيدها المجلس في قراره ١١٥٤ (١٩٩٨)،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يدين القرار الذي اتخذه العراق في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بوقف تعاونه مع اللجنة الخاصة بوصفه يمثل انتهاكا صارخا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة؛

٢ - يطالب العراق بأن يلغي على الفور ودون أي شروط القرار المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وكذلك القرار المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة وفرض قيود على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبأن يتعاون العراق فورا وبالكامل ودون شروط مع اللجنة الخاصة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٣ - يؤكد من جديد دعمه الكامل للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما تبذلانه من جهود لكفالة تنفيذ ولايتيهما بموجب قرارات المجلس ذات الصلة؛

٤ - يعرب عن دعمه الكامل للأمين العام في مساعيه الرامية الى تحقيق التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨؛

٥ - يعرب من جديد عن نيته التصرف وفقا للأحكام ذات الصلة، من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن مدة حالات الحظر المشار إليها في ذلك القرار، ويلاحظ أن عدم امتثال العراق حتى الآن لالتزاماته ذات الصلة قد أخر الموعد الذي يستطيع المجلس التصرف فيه؛

٦ - يقرر، وفقا لمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

- - - - -

الأمم المتحدة

S

Distr.
GENERAL

S/RES/1284 (1999)
17 December 1999



القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٠٨٤ المعقودة في
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة، بما فيها قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٩٩ (١٩٩١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١، و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٠٥١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، و ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، و ١١٧٥ (١٩٩٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١٢٤٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، و ١٢٦٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩،

وإذ يشير إلى موافقة المجلس في قراره ٧١٥ (١٩٩١) على خطط الرصد والتحقق المستمرين مستقبلا، التي قدمها الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملا بالفقرتين ١٠ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يرحب بتقارير الأفرقة الثلاثة المعنية بالعراق (S/1999/356)، وقد درس دراسة شاملة تلك التقارير والتوصيات الواردة فيها،

وإذ يشدد على أهمية وجود نهج شامل للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق، وضرورة امتثال العراق لهذه القرارات،

وإذ يشير إلى هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية على النحو المشار إليه في الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يساوره القلق بسبب الحالة الإنسانية في العراق، وعزما منه على تحسين تلك الحالة،

وإذ يشير مع القلق إلى أن العراق لم يقم بشكل كامل حتى الآن بإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، أو رفاتهم، ممن كانوا موجودين في العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعد ذلك إلى أوطانهم، عملا بالفقرة ٢ (ج) من القرار ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١ والفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

وإذ يشير إلى أن المجلس طلب في قراريه ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) أن يعيد العراق بأسرع ما يمكن جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها، وإذ يلاحظ بأسف أن العراق لم يمتثل بالكامل حتى الآن لهذا الطلب،

وإذ يسلم بالتقدم الذي أحرزه العراق في اتجاه الامتثال لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولكنه يلاحظ أنه نظرا لعدم تنفيذ العراق لقرارات المجلس ذات الصلة تنفيذا كاملا، فإن الظروف التي تسمح للمجلس أن يقرر، عملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١)، رفع أشكال الحظر المشار إليها في ذلك القرار، ليست متوفرة،

وإذ يكرر تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يأخذ في الاعتبار أن الأحكام الواردة في منطوق هذا القرار تتصل بالقرارات السابقة المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق،

ألف

١ - يقرر أن ينشئ، كهيئة فرعية للمجلس، لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، التي تحل محل اللجنة الخاصة التي أنشئت بموجب الفقرة ٩ (ب) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٢ - يقرر أيضا أن تضطلع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش بالمسؤوليات التي عهد بها المجلس للجنة الخاصة فيما يتصل بالتحقق من امتثال العراق التزاماته بموجب الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة، وأن تقوم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش، حسب توصية الفريق المعني بنزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين حاليا ومستقبلا، بإنشاء وتشغيل نظام معزز للرصد والتحقق المستمرين، من شأنه تنفيذ الخطة التي وافق عليها المجلس في القرار ٧١٥ (١٩٩١) ومعالجة مسائل نزع السلاح المعلقة، وأن تحدد لجنة الرصد والتحقق والتفتيش، حسب الاقتضاء ووفقا لولايتها، مواقع إضافية في العراق يشملها النظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين؛

٣ - يؤكد من جديد أحكام قراراته ذات الصلة فيما يتعلق بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في معالجة مسألة امتثال العراق للفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة،

ويطلب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يواصل القيام بذلك الدور بمساعدة لجنة الرصد والتحقق والتفتيش وبالتعاون معها؛

٤ - يؤكد من جديد قراراته ٦٨٧ (١٩٩١)، و ٦٩٩ (١٩٩١)، و ٧٠٧ (١٩٩١)، و ٧١٥ (١٩٩١)، و ١٠٥١ (١٩٩٦)، و ١١٥٤ (١٩٩٨)، وجميع القرارات وبيانات رئيسه الأخرى ذات الصلة التي تحدد معايير امتثال العراق، ويؤكد أن التزامات العراق المشار إليها في تلك القرارات والبيانات فيما يتصل بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوصول إلى المعلومات والحصول عليها دون قيود ستسري فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ويقرر بشكل خاص أن يسمح العراق لأفرقة اللجنة بالوصول فورا ودون شروط أو قيود إلى أي من، أو كل، المناطق والمرافق والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود الأفرقة تفتيشها وفقا لولاية اللجنة، وكذلك إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص العاملين تحت سلطة حكومة العراق الذين تود اللجنة مقابلتهم لكي تتمكن من الوفاء الكامل بولايتها؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في غضون ٣٠ يوما من اعتماد هذا القرار، وبعد التشاور مع المجلس وبموافقته، بتعيين رئيس تنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش يتولى المهام الموكلة إليه في أقرب وقت ممكن، وأن يعين، بالتشاور مع الرئيس التنفيذي وأعضاء المجلس، خبراء ذوي مؤهلات مناسبة يكونون هيئة مفوضين تابعة للجنة تجتمع بانتظام لاستعراض تنفيذ هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة وتسدي المشورة والتوجيه الفنيين إلى الرئيس التنفيذي، بما في ذلك المشورة والتوجيه بشأن القرارات الهامة في مجال السياسة العامة وبالتقارير الكتابية التي تقدم إلى المجلس عن طريق الأمين العام؛

٦ - يطلب إلى الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن يقدم إلى المجلس، في غضون ٤٥ يوما من تعيينه، وبالتشاور مع الأمين العام وعن طريقه، خطة تنظيمية للجنة ليوافق عليها المجلس، تتضمن هيكلها واحتياجاتها من الموظفين ومبادئها التوجيهية الإدارية، وإجراءات التعيين والتدريب فيها، وتتضمن حسب الاقتضاء توصيات الفريق المعني بنزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين حاليا ومستقبلا، والاعتراف بشكل خاص بالحاجة إلى وجود هيكل إداري تعاوني فعال للمنظمة الجديدة، وإلى تعيين موظفين ذوي مؤهلات وخبرات مناسبة يعتبرون موظفين مدنيين دوليين وفقا للمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة، من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، تشمل وفقا لما يراه الرئيس ضروريا المنظمات الدولية المعنية بتحديد الأسلحة، وإلى توفير تدريب تقني وثقافي رفيع المستوى؛

٧ - يقرر أن تضع كل من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في موعد لا يتجاوز ٦٠ يوما بعد بداية كل منهما العمل في العراق، برنامج عمل للوفاء بولايتهما يتضمن كلا من تنفيذ النظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين ومهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية التي ينبغي للعراق أن يكملها بموجب التزاماته بالامتثال لمتطلبات نزع السلاح الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

وغيره من القرارات ذات الصلة، التي تمثل المعيار الأساسي لامتثال العراق، وذلك لكي يوافق عليه مجلس الأمن. ويقرر كذلك أن يكون المطلوب من العراق لغرض تنفيذ كل من تلك المهام محددا بوضوح ودقيقا؛

٨ - يطلب إلى الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن يقوما، مع الاستفادة حسب الاقتضاء من خبرة المنظمات الدولية الأخرى، بإنشاء وحدة تتولى مسؤوليات الوحدة المشتركة المكونة من اللجنة الخاصة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الفقرة ١٦ من آلية التصدير/الاستيراد المعتمدة بالقرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، ويطلب أيضا إلى الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن يستأنف، بالتشاور مع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنقيح واستكمال قوائم المواد والتكنولوجيا التي تنطبق عليها تلك الآلية؛

٩ - يقرر أن تتحمل حكومة العراق جميع تكاليف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بعملهما في إطار هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة المتعلقة بالعراق؛

١٠ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة والوكالة في الوفاء بولايتيهما؛

١١ - يقرر أن تخلف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش اللجنة الخاصة في جميع أصولها وخصومها ومحفوظاتها، وأن تحل محل اللجنة الخاصة في الاتفاقات القائمة بين اللجنة الخاصة والعراق وبين الأمم المتحدة والعراق، ويؤكد أن الرئيس التنفيذي، والمفوضين، والموظفين العاملين في اللجنة لهم الحقوق والامتيازات والتسهيلات والحصانات الممنوحة للجنة الخاصة؛

١٢ - يطلب إلى الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن يقدم إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، وبعد التشاور مع المفوضين، تقريرا كل ثلاثة أشهر عن أعمال اللجنة، في انتظار تقديم التقريرين الأولين المشار إليهما في الفقرة ٣٣ أدناه، وأن يقدم تقريرا فوريا بمجرد أن يدخل النظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين طور التشغيل الكامل في العراق؛

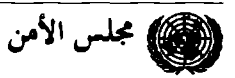
باء

١٣ - يكرر تأكيد التزام العراق، وفاء بتعهده بتيسير إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المشار إليهم في الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) إلى أوطانهم، بإبداء جميع أوجه التعاون اللازم مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ويدعو حكومة العراق إلى استئناف التعاون مع اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية المنشأة لتيسير العمل في هذا المجال؛

الامم المتحدة

S/RES/1441 (2002)

Distr.: General
8 November 2002



القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦٤٤
المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٦٧٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و ٦٨٦ (١٩٩١) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩١، و ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وإلى جميع بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ١٣٨٢ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وعزمه على تنفيذه تنفيذا كاملا،

وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى،

وإذ يشير إلى أن قراره ٦٧٨ (١٩٩٠) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشير كذلك إلى أن قراره ٦٨٧ (١٩٩١) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كشفا دقيقا ووافيا ونهائيا وكاملا لجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا ولجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلا عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،

وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مرارا الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاونا كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب المطلوب بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وأوقف في نهاية المطاف جميع أشكال التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩٨،

وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، حسبما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سُبُل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باعتبارها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،

وإذ يسوؤه أيضا عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) فيما يتعلق بالإرهاب، وعملا بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) فيما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سُبُل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملا بالقرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بإعادة، أو التعاون في معرفة مصير، رعايا الكويت ورعايا البلدان الثالثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق،

وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالهما على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تُشكّل شروطا أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛

٢ - **يقرر**، مع التسليم بما جاء في الفقرة ١ أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة؛ ويقرر استنادا إلى ذلك أن يضع نظاما محسنا للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماما كاملا وقابلا للتحقق؛

٣ - **يقرر** أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل ستتين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ هذا القرار، بيانا دقيقا ووافيا وكاملا عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال، من قبيل الطائرات التي تعمل بدون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من هذه الأسلحة ومكوناتها ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلا عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدّعي أنها مُنشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها؛

٤ - **يقرر** أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يُشكّل خرقا جوهريا إضافيا لالتزامات العراق وسوف يُبلّغ إلى المجلس لتقييمه وفقا للفقرتين ١١ و ١٢ أدناه؛

٥ - **يقرر** أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بأي جانب من جوانب ولايتيهما؛ ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه،

وتيسير سفر الأشخاص الذين تجري مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية؛ ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوما من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريرا مستكملا في غضون ٦٠ يوما بعد ذلك؛

٦ - **يوافق** على الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار؛ ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزما للعراق؛

٧ - **يقرر كذلك**، بالنظر لتعطيل العراق المطوَّل لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما المبينة في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهمات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

- تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين أفرقة التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الأفرقة من أفضل الخبراء المؤهلين والمتمرسين المتاحين؛

- يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مبانٍ، بما في ذلك إمكانية وصولهما فورا ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٨؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليا وسابقا ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك؛

- يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو بدون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة، والنظم الفرعية، والمكونات، والسجلات، والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود؛

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد، معفاة من الرسوم، لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية؛

٨ - **يقرر كذلك** أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق؛ ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه

على الامتثال لهذا القرار امتثالا كاملا؛ ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

١٠ - **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما بجملة طرق منها توفير أي معلومات لها صلة بالبرامج المحظورة أو بالجوانب الأخرى من ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ عام ١٩٩٨ للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها، والأشخاص الذين تتعين مقابلتهم، وشروط هذه المقابلات، والبيانات التي يتعين جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريرا عن نتائج هذه العملية؛

١١ - **يوعز** إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يُبلغا المجلس فورا بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار فيما يتعلق بعمليات التفتيش؛

١٢ - **يقرر** أن يعقد اجتماعا فور تلقيه أي تقرير يُقدم وفقا للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين؛

١٣ **يذكّر** في هذا السياق بأن المجلس حذّر العراق مرارا أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته؛

١٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المرفق

نص رسالة بليكس/البرادعي

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الرئيس التنفيذي	المدير العام

---

٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

سيادة الفريق السعدي،

ناقشنا في اجتماعنا في فيينا مؤخرا الترتيبات العملية التي تُعد شروطا مسبقة لقيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف عمليات التفتيش في العراق. وكما تذكرون، فإننا قد اتفقنا في ختام اجتماعنا في فيينا على صيغة بيان تُدرج فيه بعض النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها، لا سيما قبول العراق بجميع حقوق التفتيش المنصوص عليها في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد ذُكر أن هذا القبول ليس رهنا بأي شروط.

وفي الإحاطة التي قدمناها إلى مجلس الأمن في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اقترح علينا أعضاء المجلس أن نعد وثيقة كتابية تتضمن جميع الاستنتاجات التي توصلنا إليها في فيينا. وترد تلك الاستنتاجات في هذه الرسالة، ونود التماس تأكيدكم لها. وسنقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في ضوء ذلك.

وفي البيان الذي توصلنا إليه في ختام الاجتماع أوضحنا أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستتاح لهما إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيَّد إلى المواقع، بما في ذلك المواقع التي سميت سابقا "مواقع حساسة". بيد أن هناك، كما لاحظنا، ثمانية مواقع رئاسية تخضع لإجراءات خاصة بموجب مذكرة تفاهم ترجع إلى عام ١٩٩٨. وفي حالة إخضاع هذه المواقع، شأنها شأن جميع المواقع الأخرى، للوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد، فإن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستجريان عمليات التفتيش في تلك المواقع بنفس الروح المهنية.

سيادة الفريق عامر السعدي

المستشار

مكتب الرئيس

بغداد

العراق

ونؤكد فهمنا أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لهما الحق في تحديد عدد ما يلزم من المفتشين للوصول إلى أي موقع معيّن. وسيتم تحديد ذلك استنادا إلى حجم الموقع الذي يجري تفتيشه ومستوى تعقيده. كما نؤكد أن العراق سيحاط علما بتحديد أي مواقع أخرى للتفتيش، ويُقصد بذلك المواقع التي لم يعلن عنها العراق، أو التي لم يسبق تفتيشها من جانب اللجنة الخاصة (أونسكوم) أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من خلال إخطار بالتفتيش يقدَّم عند وصول المفتشين إلى المواقع المعنية.

ويكفل العراق عدم إتلاف أي مواد أو معدات أو سجلات محظورة، أو أي مواد أخرى ذات صلة، إلا في حضور مفتشي لجنة الأمم المتحدة و/أو مفتشي الوكالة الدولية، حسب الاقتضاء، وبناء على طلبهم.

ويجوز للجنة الأمم المتحدة وللوكالة الدولية إجراء مقابلات مع أي شخص في العراق قد تعتقدان أن لديه معلومات ذات صلة بالولاية المنوطة بهما. ويسهل العراق إجراء هذه المقابلات. ويُترك اختيار طريقة إجراء المقابلات ومكان إجرائها للجنة الأمم المتحدة وللوكالة الدولية.

وتكون هيئة الرقابة الوطنية هي، كما كانت في السابق، الجهة العراقية المناظرة للمفتشين. ويظل مركز بغداد للرصد والتحقق المستمرين يشغل نفس المكان، وبنفس الشروط التي كان يعمل بها مركز بغداد السابق للرصد والتحقق. وتتيح هيئة الرقابة الوطنية الخدمات، كما كانت تفعل في السابق، دون مقابل، لتجهيز المكان.

وتقدم هيئة الرقابة الوطنية الخدمات التالية دون مقابل: (أ) توفير مرافقين لتسهيل الدخول إلى المواقع التي سيجري تفتيشها، والاتصال بالأفراد الذين ستجرى مقابلات معهم؛ (ب) توفير خط اتصالات ساخن بمركز بغداد للرصد والتحقق المستمرين لمدة ٢٤ ساعة يوميا طيلة أيام الأسبوع السبعة يعمل فيه شخص يتحدث اللغة الانكليزية؛ (ج) تقديم الدعم من حيث الأفراد والنقل البري داخل البلد، بحسب الطلب؛ (د) تقديم المساعدة فيما يتعلق بنقل المواد والمعدات بناء على طلب المفتشين (معدات التشييد والتنقيب، وما شابه ذلك). وتكفل هيئة الرقابة الوطنية أيضا توافر المرافقين في حالة إجراء عمليات التفتيش خارج نطاق ساعات العمل الرسمية، بما في ذلك ليلا أو في أيام العطلات.

ويجوز إنشاء مكاتب في المحافظات تابعة للجنة الأمم المتحدة/الوكالة الدولية، وذلك على سبيل المثال، في البصرة والموصل، ليستخدمها مفتشو اللجنة والوكالة. ويوفر العراق، لهذا الغرض، دون مقابل، مبان مكتبية ملائمة، وأماكن لإقامة الموظفين، ومرافقين مناسبين.

ويجوز للجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية استخدام أي شكل من أشكال البث الصوتي أو بث البيانات، بما في ذلك استخدام السواتل و/أو الشبكات الأرضية، سواء توافرت لها أم لم تتوافر نظم تشفير. ويجوز أيضا للجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية تركيب معدات ميدانية لديها القدرة على بث البيانات مباشرة إلى مركز بغداد للرصد والتحقق المستمرين وإلى نيويورك وفيينا (على سبيل المثال أجهزة الاستشعار، وآلات التصوير لأغراض المراقبة). ويسهّل العراق هذه المهمة، ولا يتدخل فيما تقوم به لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية من اتصالات.

ويوفر العراق، دون مقابل، الحماية المادية لجميع أجهزة المراقبة، ويقوم بتشييد الهوائيات لبث البيانات عن بُعد، بناء على طلب لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية. ويقوم العراق، بناء على طلب اللجنة، من خلال هيئة الرقابة الوطنية، بتخصيص الذبذبات لأجهزة الاتصالات.

ويوفّر العراق الأمن لجميع أفراد لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية. ويخصص العراق، بأسعار عادية، أماكن مأمونة ومناسبة لإقامة هؤلاء الأفراد. وتتعهد اللجنة والوكالة من جانبهما بأن يشترطا على موظفيهما عدم الإقامة في أية أماكن باستثناء تلك التي يتم تحديدها بالتشاور مع العراق.

وبخصوص استخدام الطائرات ذات الأجنحة الثابتة لنقل الأفراد والمعدات لأغراض التفتيش، أوضحنا أن الطائرات التي يستخدمها موظفو لجنة الأمم المتحدة والوكالة الدولية القادمون إلى بغداد يجوز لها الهبوط في مطار صدام الدولي. وتحدد لجنة الأمم المتحدة نقاط المغادرة للطائرات القادمة. ويستمر استعمال قاعدة الرشيد الجوية لعمليات طائرات الهليكوبتر التابعة للجنة وللوكالة. وتقيم اللجنة والعراق مكاتب اتصال جوي في تلك القاعدة. ويوفر العراق في كل من مطار صدام الدولي وقاعدة الرشيد أماكن ومرافق الدعم الضرورية. ويوفر العراق، مثلما فعل في السابق، وقود الطائرات دون مقابل.

وفيما يخص المسألة الأعم المتعلقة بالعمليات الجوية في العراق، وذلك بالنسبة للطائرات ذات الجناحين الثابتين والهليكوبتر على حد سواء، يضمن العراق سلامة العمليات الجوية في مجاله الجوي خارج المناطق التي يُحظر فيها الطيران. وفيما يخص العمليات الجوية في المناطق التي يُحظر فيها الطيران، يتخذ العراق جميع الخطوات التي تندرج ضمن نطاق سيطرته لضمان سلامة هذه العمليات.

ويجوز استخدام طائرات الهليكوبتر، بحسب الحاجة، خلال عمليات التفتيش، وفي الأنشطة التقنية، مثل الكشف عن أشعة غاما، دون قيود في جميع مناطق العراق، ودون استثناء أي منطقة. ويجوز أيضا استخدام هذه الطائرات لأغراض الإجلاء الطبي.

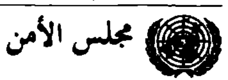
وفيما يخص التصوير الجوي، قد ترغب اللجنة في مواصلة استخدام طائرات من نوع يو ٢ أو طائرات الميراج في عمليات التحقيق. أما الترتيبات العملية ذات الصلة بذلك فتكون شبيهة بتلك التي نُفذت في السابق.

وعلى غرار ما كان يحدث سابقا، تُمنح تأشيرات لجميع الموظفين القادمين عند نقاط الدخول، استنادا إلى وجود جوازات مرور الأمم المتحدة أو شهادات من الأمم المتحدة في حوزتهم؛ ولا تشترط أي إجراءات رسمية أخرى للدخول أو الخروج. ويقدم كشف بأسماء ركاب الطائرة قبل ساعة من وصولها إلى بغداد. ولا يجوز تعريض أفراد لجنة الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للتفتيش، كما لا يجوز تفتيش أمتعتهم الرسمية أو الشخصية. وتكفل اللجنة والوكالة احترام أفرادهما لقوانين العراق التي تحظر تصدير أصناف معينة، ومنها، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتراث الثقافي القومي للعراق. ويجوز للجنة والوكالة أن تجلبا إلى العراق، أو تنقلا منه، جميع ما يلزمهما من الأصناف والمواد، بما في ذلك هواتف السواتل، وغيرها من المعدات. وفيما يخص العينات، تقوم اللجنة والوكالة، حيثما تسنى لهما ذلك، بقسمة هذه العينات لتمكين العراق من الحصول على جزء منها، في حين يُحتفظ بجزء آخر للأغراض المرجعية. وعند الاقتضاء، تقوم المنظمتان بإرسال العينات إلى أكثر من معمل اختبار لإجراء التحليلات.

ونود تفضلكم بتأكيد المعلومات الواردة أعلاه باعتبارها انعكاسا صحيحا لمحادثاتنا في فيينا.

ومن الطبيعي أننا قد نحتاج إلى ترتيبات عملية أخرى عند شروعنا في عمليات التفتيش. ونتوقع أن يبدي العراق تعاونه من جميع النواحي في هذه الأمور، وكذلك في الأمور المشار إليها أعلاه.

(توقيع) هانز بليكس	(توقيع) محمد البرادعي
الرئيس التنفيذي	المدير العام
لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش	الوكالة الدولية للطاقة الذرية



Distr.: General
28 March 2003

القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٧٣٢، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى أنه بموجب أحكام المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)، يجب على الدولة القائمة بالاحتلال، أن تقوم، إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لها، بكفالة الأغذية واللوازم الطبية للسكان، وعليها، بوجه خاص، جلب المواد الغذائية والمحروسات الطبية والمواد الأخرى اللازمة إذا كانت موارد الإقليم المحتل غير كافية،

واقتناعا منه بالحاجة العاجلة إلى مواصلة توفير الإغاثة الإنسانية لشعب العراق في جميع أنحاء البلد بشكل منصف، وبضرورة توسيع نطاق تدابير الإغاثة الإنسانية تلك بحيث تشمل سكان العراق الذين يغادرون البلد نتيجة لأعمال القتال،

وإذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، و ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ١٤٠٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، و ١٤٥٤ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، من حيث نصها على توفير الإغاثة الإنسانية لشعب العراق،

وإذ يحيط علما بالقرار الذي اتخذه الأمين العام، في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ بسحب جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين المكلفين بتنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء" (الذي يشار إليه فيما يلي بـ "البرنامج") المُنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)،

وإذ يشدد على ضرورة بذل كل جهد ممكن للإبقاء على عمل الشبكة الوطنية الحالية لتوزيع سلة الأغذية،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة النظر في إجراء إعادة تقييم أخرى للبرنامج خلال فترة الطوارئ وما بعدها،

وإذ يعيد تأكيد احترام حق شعب العراق في تقرير مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي، بما فيها تلك المتصلة بالاحتياجات المدنية الأساسية لشعب العراق داخل العراق وخارجه على السواء؛

٢ - يطلب من المجتمع الدولي أيضا أن يقدم المساعدة الإنسانية الفورية إلى شعب العراق، داخل العراق وخارجه على السواء، بالتشاور مع الدول المعنية، وأن يقوم، على وجه الخصوص، بالاستجابة فورا لأي نداء إنساني توجهه الأمم المتحدة في المستقبل، وأن يدعم أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى؛

٣ - يسلم بأنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، وفي ضوء الظروف الاستثنائية السائدة حاليا في العراق، وعلى أساس مؤقت واستثنائي، إدخال تعديلات تقنية ومؤقتة على البرنامج بغية كفالة تنفيذ العقود الموافق عليها الممولة وغير الممولة التي أبرمتها حكومة العراق لأغراض الإغاثة الإنسانية لشعب العراق، بما في ذلك تلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، وفقا لأحكام هذا القرار؛

٤ - يأذن للأمين العام ولمن يعيّنهم من الممثلين باتخاذ التدابير التالية، كخطوة أولى عاجلة، ومع القيام بما يلزم من تنسيق:

(أ) إنشاء مواقع بديلة، داخل العراق وخارجه على السواء، بالتشاور مع الحكومات المعنية، لتسليم الإمدادات والمعدات الإنسانية التي تقدم في إطار البرنامج ومعاينتها وإقرار صحتها، فضلا عن إعادة توجيه شحنات السلع إلى تلك المواقع، حسب الاقتضاء؛

(ب) القيام، على سبيل الاستعجال، باستعراض العقود الموافق عليها الممولة وغير الممولة التي أبرمتها حكومة العراق، لتحديد الأولويات النسبية للاحتياجات الكافية من الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية وغيرها من المواد واللوازم من أجل توفير الاحتياجات المدنية الأساسية الواردة في هذه العقود والتي يمكن شحنها خلال فترة هذه الولاية، والمضي في تنفيذ تلك العقود وفقا لهذه الأولويات؛

(ج) الاتصال بموردي هذه العقود لتحديد الموقع الدقيق للسلع المتعاقد عليها ومطالبة الموردين، عند الاقتضاء، بتأخير الشحنات أو استعجالها أو تحويل وجهتها؛

(د) التفاوض بشأن إجراء التعديلات اللازمة في أحكام أو شروط هذه العقود وخطابات الاعتماد المتعلقة بها والموافقة على هذه التعديلات وتنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٤ (أ) و (ب) و (ج) من منطوق القرار، بغض النظر عن خطط التوزيع الموافق عليها في إطار البرنامج؛

(هـ) التفاوض بشأن عقود جديدة لتوريد المواد الطبية الأساسية في إطار البرنامج وتنفيذ هذه العقود والإذن بإصدار خطابات الاعتماد ذات الصلة، بغض النظر عن خطط التوزيع الموافق عليها، بشرط أن يتعذر تسليم هذه المواد تنفيذا للعقود عملا بالفقرة ٤ (ب) من منطوق القرار ورهنا بموافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)؛

(و) نقل الأموال غير المربوطة فيما بين الحسابات المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على سبيل الاستثناء وعلى أساس التحديد حسب ما يقتضيه تسليم الإمدادات الإنسانية الأساسية إلى شعب العراق، واستخدام الأموال المودعة في حسابات الضمان المشار إليها في الفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتنفيذ البرنامج على نحو ما نص عليه هذا القرار، بغض النظر عن المرحلة التي دخلت فيها هذه الأموال إلى حسابات الضمان أو المرحلة التي قد تكون هذه الأموال خصصت لها؛

(ز) استخدام الأموال المودعة في الحسابات المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على النحو اللازم والمناسب، ورهنا بالإجراءات التي تقررها اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وذلك قبل نهاية الفترة المبينة في الفقرة ١٠ أدناه من منطوق القرار واستنادا إلى التوصيات المقدمة من مكتب برنامج العراق، لتعويض الموردين والشاحنين عن تكاليف الشحن والنقل والتخزين الإضافية المتفق عليها والمتكبدة من جراء تحويل وجهة الشحنات وتأخيرها حسب توجيهاته وفقا لأحكام الفقرة ٤ (أ) و (ب) و (ج) من منطوق القرار وذلك للاضطلاع بمهامه المبينة في الفقرة ٤ (د) من منطوق القرار؛

(ح) تغطية التكاليف التشغيلية والإدارية الإضافية الناجمة عن تنفيذ البرنامج المعدل تعديلا موقتا وذلك من الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ عملا بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بنفس طريقة تغطية التكاليف الناشئة عن الأنشطة المبينة في الفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وذلك للاضطلاع بمهامه المبينة في الفقرة (د)؛

(ط) استخدام الأموال المودعة في حسابات الضمان المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لشراء السلع المنتجة محليا ولتغطية التكاليف المحلية

لاحتياجات المدنيين الأساسية الممولة وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تكاليف الطحن والنقل والتكاليف الأخرى اللازمة لتيسير تسليم الإمدادات الإنسانية الأساسية إلى شعب العراق؛

٥ - **يعرب عن استعداده**، كخطوة ثانية، لأن يأذن للأمين العام بالاضطلاع بمهام إضافية مع القيام بالتنسيق اللازم بمجرد أن تسمح الحالة بذلك عند استئناف أنشطة البرنامج في العراق؛

٦ - **يعرب كذلك** عن استعداده للنظر في إتاحة أموال إضافية، بما في ذلك من الحساب المنشأ عملا بالفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، على سبيل الاستثناء وعلى أساس التسديد، وذلك لمواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق؛

٧ - **يقرر**، بصرف النظر عن أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولمدة سريان هذا القرار، أن تقوم اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بمقتضى إجراء عدم الاعتراض في غضون ٢٤ ساعة، باستعراض جميع الطلبات المقدمة خارج نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتوزيع أو استخدام لوازم ومعدات إنسانية لحالات الطوارئ في العراق، خلاف الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية؛

٨ - **يحث** جميع الأطراف المعنية، وفقا لأحكام اتفاقيات جنيف وقواعد لاهاي على أن تسمح بوصول المنظمات الإنسانية الدولية وصولا تاما ودون عوائق إلى جميع سكان العراق الذين يحتاجون إلى مساعدة وأن توفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها وأن تكفل سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموجوداتهم، فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية العاملة في العراق من أجل تلبية تلك الاحتياجات؛

٩ - **يوعز** إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بأن ترصد بدقة تنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٤ أعلاه ويطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة معلومات مستكملة عن التدابير حال اتخاذها وأن يتشاور مع اللجنة بشأن تحديد أولويات عقود شحنات السلع خلاف المواد الغذائية والأدوية واللوازم ذات الصلة بالصحة وتنقية المياه؛

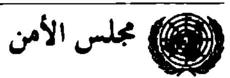
١٠ - **يقرر** أن تظل الأحكام الواردة في الفقرة ٤ من هذا القرار نافذة لفترة ٤٥ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ويجوز للمجلس أن يجددها؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن قبل انتهاء الفترة المحددة في الفقرة ١٠؛

١٢ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الأمم المتحدة

S/RES/1483 (2003)



مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2003

القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٧٦١ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يذكّر بجميع قراراته ذات الصلة السابقة،

وإذ يؤكد من جديد سيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضا أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتأكيد نزع سلاح العراق في نهاية المطاف،

وإذ يشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية، وإذ يرحب بالتزام كافة الأطراف المعنية بدعم تهيئة بيئة تمكّنه من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وإذ يعرب عن تصميمه على ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة،

وإذ يشجع الجهود التي يبذلها شعب العراق من أجل تشكيل حكومة تمثله استنادا إلى مبدأ سيادة القانون الذي يكفل المساواة في الحقوق وأمام العدالة لجميع المواطنين العراقيين دونما اعتبار للأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس، وإذ يذكّر، في هذا الصدد، بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠،

وإذ يرحب بالخطوات الأولى التي اتخذها الشعب العراقي في هذا الشأن، ويلاحظ في هذا الصدد بيان الناصرية الصادر في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وبيان بغداد الصادر في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وقد عقد العزم على أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانية، وإعادة بناء العراق، وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل للشعب،

وإذ **يلاحظ** البيان الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع الذي يسلِّم فيه أعضاؤها بضرورة بذل جهود متعددة الأطراف للمساعدة في إعادة بناء العراق وتنميته، وبضرورة أن يقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المساعدة في هذه الجهود،

وإذ **يرحب أيضا** باستئناف المساعدات الإنسانية ومواصلة جهود الأمين العام والوكالات المتخصصة الرامية لتوفير الغذاء والدواء لشعب العراق،

وإذ **يرحب** بتعيين الأمين العام لمستشاره الخاص بشأن العراق،

وإذ **يؤكد** ضرورة المحاسبة على الجرائم والفظائع التي ارتكبها النظام العراقي السابق،

وإذ **يشدد** على ضرورة احترام التراث الأثري والتاريخي والثقافي والديني للعراق، ومواصلة حماية مواقع الآثار والمواقع التاريخية والثقافية والدينية، والمتاحف والمكتبات والآثار،

وإذ **يلاحظ** الرسالة المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية وللمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2003/538)، وإذ يسلِّم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة ("السلطة")،

وإذ **يلاحظ كذلك** أن دولا أخرى ليست دولا قائمة بالاحتلال تعمل الآن أو قد تعمل في المستقبل تحت السلطة،

وإذ **يرحب كذلك** برغبة الدول الأعضاء في المساهمة في الاستقرار والأمن في العراق عن طريق المساهمة بأفراد ومعدات وموارد أخرى تحت السلطة،

وإذ **يساوره القلق** لأن كثيرا من الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة لا يزال مصيرهم غير معروف منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠،

وإذ **يقرر** أن الوضع في العراق لا يزال، رغم تحسنه، يشكِّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ **يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يناشد** الدول الأعضاء والمنظمات المعنية أن تقدم المساعدة لشعب العراق في جهوده الرامية إلى إصلاح مؤسساته وإعادة بناء بلده، وأن تساهم في تهيئة ظروف الاستقرار والأمن في العراق وفقا لهذا القرار؛

٢ - **يطلب** إلى جميع الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بتلبية النداءات الإنسانية التي توجهها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل العراق والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية وغيرها للشعب العراقي، أن تقوم بذلك على الفور من خلال توفير الغذاء واللوازم الطبية والموارد اللازمة لإعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية في العراق؛

٣ - **يناشد** الدول الأعضاء عدم منح ملاذ آمن لأعضاء النظام العراقي السابق الذين يُزعم أنهم يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم وفظائع ودعم الإجراءات الرامية إلى تقديمهم للعدالة؛

٤ - **يطلب** من السلطة أن تعمل، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة، على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم، بما في ذلك بصفة خاصة العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي؛

٥ - **يطلب** من جميع المعنيين أن يتقيدوا تقيدا تاما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك بصفة خاصة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧؛

٦ - **يطلب** إلى السلطة والمنظمات والأفراد ذوي الصلة مواصلة بذل الجهود من أجل القيام بما لم يقم به النظام العراقي السابق، من تحديد لأماكن جميع الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة الذين كانوا موجودين في العراق في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو بعده، والتعرف عليهم وإعادتهم إلى أوطانهم، أو تحديد أماكن رفاتهم والتعرف عليها وإعادتها إلى أوطان أصحابها، وكذلك المحفوظات الكويتية، ويوعز، في هذا الصدد، إلى المنسق الرفيع المستوى أن يتخذ، بالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية وبدعم مناسب من شعب العراق وبالتنسيق مع السلطة، الخطوات اللازمة للوفاء بولايته فيما يتعلق بمصير المفقودين من الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة وممتلكاتهم؛

٧ - **يقرر** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لتيسير أن تعود بسلام إلى المؤسسات العراقية تلك الممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية، التي أخذت بصورة غير قانونية من المتحف الوطني العراقي والمكتبة الوطنية ومن مواقع أخرى في العراق منذ اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، بما في ذلك عن طريق فرض حظر على الاتجار بهذه الأشياء أو نقلها وكذلك الأشياء التي من المعقول الاشتباه في أنها

أحدثت بصورة غير قانونية، ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظمات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، المساعدة في تنفيذ هذه الفقرة؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطته بموجب هذا القرار وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق، والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء في العراق وتقديم المساعدة لشعب العراق، بالتنسيق مع السلطة، عن طريق ما يلي:

(أ) تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية وأغراض إعادة البناء من جانب وكالات الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛

(ب) وتشجيع العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والمشردين؛

(ج) والعمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تفضي إلى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دوليا؛

(د) وتيسير إعادة بناء العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى؛

(هـ) وتشجيع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، ومع المجتمع المدني، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية؛

(و) وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى المساهمة في المهام الأساسية للإدارة المدنية؛

(ز) وتعزيز حماية حقوق الإنسان؛

(ح) وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قدرات قوة الشرطة المدنية العراقية؛

(ط) وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإصلاح القانوني والقضائي؛

٩ - **يؤيد** قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يُسيرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترف بها دوليا وتتولى مسؤوليات السلطة؛

١٠ - **يقرر** ألا تسري بعد الآن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية للعراق، والمفروضة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما فيها القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وذلك باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى العراق أو تزويده بها، فيما عدا الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي تحتاجها السلطة لخدمة أغراض هذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة؛

١١ - **يؤكد من جديد** ضرورة أن يلبي العراق التزاماته بشأن نزع السلاح، **ويشجع** المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء المجلس على علم بأنشطتهما في هذا الشأن، **ويشدد** على اعتزام المجلس العودة إلى النظر في ولايات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما ترد في القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٤٤١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

١٢ - **يشير إلى** إنشاء صندوق تنمية للعراق، يوضع في عهدة المصرف المركزي للعراق، ويقوم بمراجعة حساباته محاسبون عموميون مستقلون يقرهم المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق ويتطلع إلى عقد اجتماع مبكر للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي سيكون من بين أعضائه ممثلون مؤهلون على النحو الواجب للأمين العام، وللمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، وللمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ولرئيس البنك الدولي؛

١٣ - **يشير كذلك** إلى أن أموال صندوق التنمية للعراق سوف تصرف بتوجيه من السلطة، بالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة، للأغراض المبينة في الفقرة ١٤ أدناه؛

١٤ - **يشدد** على وجوب استخدام صندوق التنمية للعراق على نحو شفاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، ومن أجل إعادة بناء الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية للعراق، ومواصلة نزع سلاح العراق، وتغطية تكاليف الإدارة العراقية المدنية، وللأغراض الأخرى التي تعود بالفائدة على شعب العراق؛

١٥ - **يطلب** إلى المؤسسات المالية الدولية مساعدة شعب العراق في إعادة بناء اقتصاده وتنميته وتيسير تقديم المساعدة من جانب مجتمع المانحين بنطاقه الأوسع، **ويرحب** باستعداد الدائنين، بما في ذلك نادي باريس، التماس التوصل إلى حل لمشاكل الديون السيادية للعراق؛

١٦ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتنسيق مع السلطة، مباشرة المسؤوليات المنوطة به بموجب قراري مجلس الأمن ١٤٧٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لفترة ستة أشهر عقب اتخاذ هذا القرار، وأن ينهي، في غضون هذه الفترة الزمنية، على أكثر نحو فعال من حيث التكاليف، العمليات الجارية "لبرنامج النفط مقابل الغذاء" ("البرنامج")، على كل من صعيد المقر وفي الميدان، مع نقل المسؤولية عن إدارة أي نشاط متبق في إطار البرنامج إلى السلطة، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة التالية:

(أ) تيسير القيام في أقرب وقت ممكن بالشحن والتسليم الموثّق للسلع المدنية ذات الأولوية، كما يحددها الأمين العام والممثلون الذين يعينهم، بالتنسيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة، بموجب عقود تمت الموافقة عليها وممولة سبق أن أبرمتها حكومة العراق السابقة، للإعانة الإنسانية لشعب العراق، بما في ذلك، حسب الضرورة، التفاوض على إجراء تعديلات من حيث شروط هذه العقود وخطابات الائتمان كل منها كما يرد في الفقرة ٤ (د) من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣)؛

(ب) القيام، في ضوء الظروف المتغيرة، بالتنسيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة، باستعراض الفائدة النسبية لكل عقد تمت الموافقة عليه وتمويله بغية تحديد ما إذا كانت هذه العقود تتضمن أصنافا تلزم لتلبية احتياجات شعب العراق الآن وأثناء إعادة البناء، وإرجاء اتخاذ أي إجراء بشأن العقود التي يتقرر أن فائدتها موضع تساؤل وخطابات الائتمان المعنية حتى تصبح هناك حكومة للعراق ممثلة للشعب ومعترف بها دوليا في وضع يتيح لها أن تقرر بنفسها ما إذا كان ينبغي الوفاء بهذه العقود؛

(ج) تقديم ميزانية تشغيل تقديرية إلى مجلس الأمن في غضون ٢١ يوما من اتخاذ هذا القرار، كي يستعرضها مجلس الأمن وينظر فيها، وذلك على أساس الأموال المجنبة بالفعل في الحساب المنشأ عملا بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، تحدد:

'١' جميع التكاليف المعروفة والمتوقعة للأمم المتحدة اللازمة لكفالة مواصلة الاضطلاع بالأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك مصاريف

التشغيل والمصاريف الإدارية المرتبطة بوكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج في المقر وفي الميدان على السواء؛

'٢' وجميع التكاليف المعروفة والمتوقعة المرتبطة بإنهاء البرنامج؛

'٣' وجميع التكاليف المعروفة والمتوقعة المرتبطة باستعادة أموال حكومة العراق التي قدمتها دول أعضاء إلى الأمين العام كما طُلب في الفقرة ١ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)؛

'٤' وجميع التكاليف المعروفة والمتوقعة المرتبطة بالممثل الخاص والممثل المؤهل للأمين العام المختار للعمل في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، لمدة الأشهر الستة المحددة أعلاه، على أن تتحمل الأمم المتحدة هذه التكاليف بعد ذلك؛

(د) دمج الحسابات المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في حساب واحد؛

(هـ) الوفاء بجميع الالتزامات المتبقية المتصلة بإنهاء البرنامج، بما في ذلك التفاوض، بأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف، على أي مدفوعات تسوية يلزم دفعها من حسابات الضمان المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، مع الأطراف التي دخلت من قبل في التزامات تعاقدية مع الأمين العام في إطار البرنامج، والقيام، بالتنسيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة، بتحديد الوضع المستقبلي للعقود التي أبرمتها الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار الحسابات التي أُنشئت عملا بالفقرتين ٨ (ب) و ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)؛

(و) تقديم استراتيجية شاملة لمجلس الأمن، في غضون ٣٠ يوما من إنهاء البرنامج، توضع بالتنسيق الوثيق مع السلطة والإدارة العراقية المؤقتة تؤدي إلى تسليم جميع الوثائق ذات الصلة ونقل كل مسؤولية تشغيلية عن البرنامج للسلطة؛

١٧ - **يطلب** كذلك إلى الأمين العام أن يحوّل في أقرب وقت ممكن إلى صندوق التنمية للعراق بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأموال غير المرتبط بها في الحسابات المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وأن يعيد أموال حكومة العراق التي قدمتها دول أعضاء إلى الأمين العام على نحو ما تقتضيه الفقرة ١ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، **ويقرر** أن تحوّل إلى صندوق التنمية للعراق في أقرب وقت ممكن جميع الأموال الفائضة في حسابات الضمان المنشأة عملا بالفقرتين ٨ (أ) و ٨ (ب) و ٨ (د) و ٨ (و) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، بعد خصم جميع مصاريف الأمم

المتحدة ذات الصلة المرتبطة بشحن العقود المأذون بها، والتكاليف التي تحمّلها البرنامج المحملة في الفقرة ١٦ (ج) أعلاه، بما في ذلك الالتزامات المتبقية؛

١٨ - **يقرر** أن ينهي اعتبارا من اعتماد هذا القرار المهام المرتبطة بأنشطة المراقبة والرصد التي يضطلع بها الأمين العام في إطار البرنامج، بما في ذلك رصد تصدير النفط والمنتجات النفطية من العراق؛

١٩ - **يقرر** إنهاء اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٦ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) في ختام فترة الأشهر الستة المطلوبة في الفقرة ١٦ أعلاه **ويقرر كذلك** أن تحدد اللجنة الأفراد والكيانات المشار إليهم في الفقرة ٢٣ أدناه؛

٢٠ - **يقرر** أن تكون جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي عقب تاريخ اتخاذ هذا القرار متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة، وأن يتولى مراجعة حساباتها محاسبون عموميون مستقلون مسؤولون أمام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المشار إليه في الفقرة ١٢ أعلاه من أجل كفالة الشفافية، **ويقرر كذلك** أن تودع جميع العائدات الآتية من تلك المبيعات، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢١ أدناه، في صندوق التنمية للعراق إلى أن يتم حسب الأصول تشكيل حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها؛

٢١ - **يقرر كذلك** أن تودع نسبة ٥ في المائة من العائدات المشار إليها في الفقرة ٢٠ أعلاه في صندوق التعويضات المنشأ وفقا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وأن يكون هذا المطلب ملزما لحكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دوليا المشكّلة حسب الأصول وأي خلف لها، ما لم تقرر خلاف ذلك حكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دوليا، ومجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، ممارسة منه لسلطته على طرق كفالة تسديد المدفوعات في صندوق التعويضات؛

٢٢ - **يلاحظ** أهمية إنشاء حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دوليا واستصواب الإنجاز العاجل لإعادة هيكلة ديون العراق المشار إليها في الفقرة ١٥ أعلاه، ويقرر كذلك أنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، تتمتع كميات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي منشؤها العراق، إلى أن تنتقل ملكيتها إلى المشتري الأصلي، بالحصانة من الدعاوى القانونية ضدها ولا تخضع لأي شكل من أشكال الحجز أو التحفظ أو التنفيذ وأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من خطوات في إطار النظام القانوني المحلي لكل منها لضمان هذه الحماية وأن تتمتع العائدات والالتزامات الناشئة من بيعها، فضلا عن صندوق التنمية للعراق، بامتيازات وحصانات تعادل ما تتمتع به الأمم المتحدة عدا أن الامتيازات والحصانات المذكورة أعلاه لن تنطبق فيما يتعلق بأي إجراء

قانوني يلزم فيه النحو، إلى هذه العائدات أو الالتزامات للوفاء بمسؤوليته عن أضرار تعرض فيما يتصل بحادث بيئي يحدث بعد تاريخ اتخاذ هذا القرار، بما في ذلك الانسكاب النفطي؛

٢٣ - **يقرر** أن تقوم جميع الدول الأعضاء التي يوجد بها:

(أ) أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية ملك لحكومة العراق السابقة أو الهيئات الحكومية أو المؤسسات أو الوكالات التابعة لها، الموجودة خارج العراق في تاريخ اتخاذ هذا القرار، أو

(ب) أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية أخرجت من العراق أو حصل عليها صدام حسين أو مسؤولون كبار غيره في النظام العراقي السابق وأفراد أسرهم الأقربون، بما في ذلك الكيانات التي يمتلكها أو يسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يتصرفون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم،

بتجميد تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية، دون إبطاء، وأن تعمل على الفور على نقلها إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية هي ذاتها موضوع حجز أو قرار قضائي أو إداري أو تحكيمي، على أن يكون مفهوما أنه يجوز توجيه المطالبات التي يقدمها الأفراد أو الكيانات غير الحكومية بشأن تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى إلى حكومة العراق الممثلة للشعب المعترف بها دوليا، ما لم تعالج بطريقة أخرى؛ **ويقرر كذلك** أن تتمتع جميع تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية بنفس الامتيازات والحصانات وأشكال الحماية المنصوص عليها في الفقرة ٢٢؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس على فترات منتظمة عن عمل الممثل الخاص فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار وعن عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة **ويشجع** المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية على إبلاغ المجلس على فترات منتظمة بجهودهما المبذولة بموجب هذا القرار؛

٢٥ - **يقرر** أن يستعرض تنفيذ هذا القرار في غضون اثني عشر شهرا من اتخاذه وأن ينظر في الخطوات الأخرى التي قد يلزم اتخاذها؛

٢٦ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن تساهم في تنفيذ هذا القرار؛

٢٧ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

الأمم المتحدة

S/RES/1490 (2003)



Distr.: General
3 July 2003

القرار ١٤٩٠ (٢٠٠٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٧٨٣، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، بما فيها القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، و ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١؛ و ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣، و ٨٣٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، و ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/656) بشأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت،

وإذ يشير إلى التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت وسلامتهما الإقليمية،

وإذ يقر بأن استمرار تشغيل البعثة والمنطقة المنزوعة السلاح المنشأة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم يعد ضروريا لتوفير الحماية ضد التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن الدولي نتيجة للإجراءات العراقية ضد الكويت،

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء القدر الكبير من التبرعات المقدمة لبعثة المراقبة من حكومة الكويت،

وإذ يشيد بالدور الرائع الذي اضطلع به أفراد البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام، وإذ يشير أيضا إلى أن البعثة قد أتمت بنجاح ولايتها من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

030703 030703 03-41704 (A)
0341704

١ - يقرر استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لفترة نهائية حتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٢ - يوجه الأمين العام نحو التفاوض بشأن نقل الملكية غير المنقولة التابعة للبعثة وكذلك الأصول التي لا يمكن التصرف فيها بطريقة أخرى إلى دولتي الكويت والعراق، حسب الاقتضاء؛

٣ - يقرر إنهاء المنطقة المنزوعة السلاح التي تمتد عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت بدءا من الحدود العراقية - الكويتية عند إنهاء ولاية البعثة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن إتمام ولاية البعثة؛

٥ - يعرب عن تقديره للقرار الذي اتخذته حكومة الكويت بأن تتحمل اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ثلثي نفقات بعثة المراقبة؛

٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

______

مراجع البحث ومصادر إضافية



المراجع العربية

(ترتيب أبجدي حسب الاسم العائلي)

مروان إسكندر، غيوم فوق الكويت، 1991، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

نصرة عبد ألله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969، 2002، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، 1999، مؤسسة الأبحاث العربية.

حنا بطاطو، العراق الكتاب الاول الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، 1995، مؤسسة الأبحاث العربية.

غسان تويني، الإرهاب والعراق قبل الحرب وبعدها، 2003، دار النهار.

عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جعفر الحسيني، على حافة الهاوية العراق 1968 - 2002، 2003، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

نبيل عبد الرحمن حياوي، سقوط بغداد، الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، 2003، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

نبيل عبد الرحمن حياوي، بغداد تتألم يوميات أسرة عراقية من الصمود إلى السقوط، 2003، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

جعفر الخياط، العراق في رسائل المس بيل، 2003، الدار العربية للموسوعات.

رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، 2003، منشورات الجمل.

لويد دولوبران، العراق من الإنتداب إلى الإستقلال، 2002، الدار العربية للموسوعات.

ميلان راي، المترجم حسن الحسن، خطة غزو العراق عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق، 2003، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، 2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد الوهاب رشيد، العراق المعاصر، 2002، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.

عبد الوهاب رشيد، مستقبل العراق الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، 1997، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.

عبد الأمير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، 2002، الفرات للنشر والتوزيع.

محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً - دراسة في اشكاليات التنمية والوحدة، 1995، دار الجديد.

عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق تاريخ، أنساب، رجالات، مآثر، 2003، الأهلية للنشر والتوزيع.

أمين الريحاني، قلب العراق وفيصل الأول، 1988، دار الجيل.

بيار سالنجر، أريك لوران، حرب الخليج الملف السري، 1992، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

جوزيف إ. ستيغليتز، المترجم ميشال كرم، خيبات العولمة، 2003، دار الفارابي.

علي كريم سعيد، عراق 8 شباط/فبراير 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، 1999، دار الكنوز الأدبية.

ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المترجم مالك النبراسي، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ 1958، 2003، منشورات الجمل.

أحمد سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، 2001، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جيف سيمونز، إستهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، 2003، مركز دراسات الوحدة العربية.

جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، 1998، مركز دراسات الوحدة العربية.
محمود شبيب، صفحات مطوية من تاريخ العراق الحديث، لا تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
علي الشمراني، صراع الأضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، 2002، دار الحكمة - لندن.
سمير صارم، إنه النفط يا ... الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، 2003، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.
حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدّام قياماً وحطاماً، 2003، دار الساقي للطباعة والنشر.
فالح عبدالجبار، الديموقراطية المستحيلة الديموقراطية الممكنة نموذج العراق، 1998، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.
محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية. 2001، مركز دراسات الوحدة العربية.
حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، 2000، مركز دراسات الوحدة العربية.
سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، 2003، منشورات الجمل.
سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي قراءة نفسية في التدمير المنظم، 2003، دار الكنوز الأدبية.
شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، 2000، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
هادي حسن عليوي، فيصل بن الحسين مؤسس الحكم العربي في سوريا والعراق 1883-1933، 2003، رياض الريس للكتب والنشر.
هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق - السرية والعلنية، 2001، رياض الريس للكتب والنشر.
ج. أ. غرين، ميشيل راتنر، المترجم إبراهيم يحيى الشهابي، تحرير غريغ روجيرو ضد الحرب في العراق، 2003، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.
مدحت القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

علاء اللامي، يوميات المجزرة الديموقراطية في العراق، دار التيار للدراسات والنشر.
أريك لوران، المترجم سلمان حرفوش، حرب آل بوش أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، 2003، دار الخيال.
مجموعة من الباحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول| سبتمبر، 2002، مركز دراسات الوحدة العربية.
كمال مجيد، النفط والاكراد دراسة في العلاقات العراقية - الكويتية - الايرانية، 1997، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
سليم مطر، جدل الهويات صراع الإنتماءات في العراق والشرق الأوسط، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
انطوان مقدسي، حرب الخليج اختراق الجسد العربي، 1992، رياض الريس للكتب والنشر.
عبد الرحمن منيف، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة، 2003، المركز الثقافي العربي.
منذر موصلي، القضية الكردية في العراق البعث والأكراد، 2000، دار بيان للنشر والتوزيع والإعلام.
منذر الموصلي، الاسرة الدولة دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي، 1999، رياض الريس للكتب والنشر.
ألان ميشال، فابيان فوابيه، العراق، الخطأ، 2001، دار الفارابي.
عباس النصراوي، المترجم محمد عبد العزيز، الاقتصاد العراقي، 1995، دار الكنوز الأدبية.
وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، 1986، مركز دراسات الوحدة العربية.
عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطوّر العراق، 1986، دار النهار.
اسحق نقاش، المترجم عبد الإله النعيمي، شيعة العراق، 1996، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.
جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدّام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧ - 2000، 2003، دار الساقي للطباعة والنشر.

شيرين هنتر، المترجم زينب شوربا، مستقبل الإسلام والغرب صدام حضارات أم تعايش سلمي؟ 2002، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله قصة إيران والثورة، 2002، دار الشروق.
محمد حسنين هيكل، الزمن الأميركي من نيويورك إلى كابول، 2002، دار الشروق .
هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج: أوهام النصر. بيروت: 1996.
جنان يموت، إعداد شادي فقيه، الصحاف... الشبح الأسطورة، 2003، دار العلم .

مطبوعات

النهار، السفير، الحياة، الأنوار، الوسط، مجلة إيلاف انترنت، موقع الجزيرة انترنت، موقع الاسكوا، مركز الاهرام.

المراجع الأجنبية

انكليزي

Abdulghani, Jasim *M. Iraq and Iran: The Years of Crisis. Baltimore:* Johns Hopkins University Press, 1984.

Aburish, Said K, Saddam Hussein: *The Politics of Revenge,* London, Bloomsbury Pr, 2001.

Abu Jaber, Kemal. *The Arab Baath Socialist Party. Syracuse:* Syracuse University Press, 1966.

Adams, Doris Goodrich. *Iraq's People and Resources* (University of California Publications in Economics, XVIII). Berkeley: University of California Press, 1958.

Adams, Robert McCormick. *Irrigation's Impact on Society.* Tucson: University of Arizona Press, 1974.

Alnasrawi, Abbas. *Financing Economic Development in Iraq: The Role of Oil in a Middle Eastern Economy.* NYC, Praeger, 1967.

Arfa, Hassan. The Kurds: *An Historical and Political Study.* London, Oxford University Press, 1966.

Arnove, Anthony, *Iraq Under Siege.* Cambridge MA: South End Press, 2002.

Axelgard, Frederick W. (ed.) *Iraq In Transition: A Political, Economic, and Strategic Perspective.* Boulder, Colorado, Westview Press, 1986

Baali, Fuad. *Relation of the People to the Land in Southern Iraq* (University of Florida Monographs, Social Sciences, No. 31). Gainesville: University of Florida Press, 1966.

Barth, Fredrik. *Principles of Social Organization in Southern Kurdistan* (University Ethnographic Museum Bulletin, No. 7). Oslo: Brodrene Jordensen, 1953.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes, and of Its Communists, Bathists, and Free Officers.* Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1978.

Berberoglu, Berch, *Power and Stability in the Middle East*. London: Zed Books, 1989.

Braude, Joseph, *The New Iraq: Rebuilding the Country for Its People, the Middle East and the World*, NYC, Basic Books, 2003.

Butler, Richard and James *C. Roy, The Greatest Threat: Iraq, Weapons of Mass Destruction, and the Crisis of Global Security*, NYC, Public Affairs, 2001.

Clark, Ramsay, *War Crimes, A Report on U.S. War Crimes Against Iraq*. Washington D.C., 1992.

Clawson, Patrick (Editor), *How to Build a New Iraq After Saddam*, Washington, DC, The Washington Institute for Near East Policy, 2002.

Cockburn, Andrew and, Patrick Cockburn, *Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein*, NYC, Harper, 2000.

Cole, Juan R.I and Nikki R. Keddie (eds.), *Shi'ism and Social Protest*. New Haven: Yale University Press, 1986.

Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq (CARDRI), (ed.) *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?* London, Zed Books, 1986.

Cordesman, Anthony H. *The Iran-Iraq War: 1984-1986*, Rosslyn, Virginia: Eaton Analytical Assessments Center, 1986.

Cordesman, Anthony and Abraham Wagner, *The Lessons of Modern War. Vol. I The Iran-Iraq War*, Denver, Westview Press, 1990.

Cordesman, Anthony and Abraham Wagner, *The Lessons of Modern War*. Vol. IV The Gulf War, Denver, Westview Press, 1999.

Cordesman, Anthony H., Hashim, Ahmed, *Iraq: Sanctions and Beyond* (Csis Middle East Dynamic Net Assessment), Denver, Westview Press, 1997.

Cordesman, Anthony, *After the Storm*, Denver, Westview Press, 1993.

Dann, Uriel. *Iraq Under Qassem 1958-63*. NYC, Praeger, 1969.

Davidson, Roderic H. Turkey. Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice Hall, 1968.

Darwish, Adel and Gregory Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*, London, Diane, 1991

Devlin, John. The Baath Party: *A History from Its Origins to 1966*. Stanford, Hoover Institution Press, 1976.

El-Azhary, M.S. The Iran-Iraq War: *An Historical, Economic, and Political Analysis*. NYC, St. Martin's Press, 1984.

Fromkin, David, A Peace To End All Peace: *The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middl East*. New York: Avon Books, 1989.

Gabbay, Rony. *Communism and Agrarian Reform in Iraq*. London, Croom Helm, 1978.

Gallman, Waldemar. *Iraq Under General Nuri. Baltimore*, Johns Hopkins University Press, 1964.

Ghareeb, Edmund. *The Kurdish Question in Iraq*. Syracuse, Syracuse University Press, 1981.

Gordon, Michael and Bernard Trainor, *The Generals' War*, NYC, Little, Brown and Co.

Grummond, Stephen. *The Iran-Iraq War: Islam Embattled*. NYC, Praeger, 1982.

Hamza, Khidir, Saddam's Bombmaker: *The Daring Escape of the Man Who Built Iraq's Secret Weapon*. NYC, Touchstone Books, 2001.

Helms, Christine Moss. Iraq, *Eastern Flank of the Arab World*. Washington: Brookings Institution, 1984.

Hiro, Dilip, *From Desert Shield to Desert Storm*. London, 1992.

Hiro, Dilip, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*, NYC, Routledge, 1991

Hiro, Dilip, *War Without End*, NYC, Routledge, 2002.

Hitti, Philip K. *Makers of Arab History*. NYC, Harper and Row, 1968.

Hudson, Michael, *Arab Politics: Search for Legitimacy*. Yale: Yale University Press, 1977.

Ireland, Philip. Iraq: *A Study in Political Development*. NYC, Macmillan, 1938.

Issawi, Charles (ed.). *The Economic History of the Middle East*. 1800-1914. Chicago: University of Chicago Press, 1966.

Jalal, Ferhang. *The Role of Government in the Industrialization of Iraq*, 1950-65. London, Frank Cass, 1972.

Jawad, Saad. *Iraq and the Kurdish Question*, 1958-1970. London, Ithaca Press, 1981.

Kaplan, Robert, *The Arabists*. New York, 1993.

Karsh, Efraim and Inari Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography*, NY, Grove, 2003.

Kelidar, Abbas. *The Integration of Modern Iraq*. NYC, St. Martin's Press, 1979.

Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War*. London, Oxford University Press, 1971.

Kedouri, Elie, *The Politics of the Middle East*. Oxford, 1992.

Khadduri, Majid, *Independent Iraq, 1932-1958*. London, Oxford University Press, 1970.

Khadduri, Majid, *Republican Iraq*. London, Oxford University Press, 1969.

Khadduri, Majid. Socialist Iraq: *A Study in Iraqi Politics since 1968*. Washington: Middle East Institute, 1978.

Khadduri, Majid and Edmund Ghareeb, *War in the Gulf 1990-1991*, NYC, Oxford University Press, 1997.

Klieman, Aaron S. *Foundations of British Policy in the World: The Cairo Conference of 1921*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1970.

Kristol, William and Lawrence F. Kaplan, *The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission*, NYC, Encounter Books, 2003.

Lamb, David, *The Arabs*, New York: Vintage Books, 2002.

Langley, Kathleen M, *The Industrialization of Iraq* (Harvard Middle Eastern Monograph Series, V). Cambridge: Harvard University Press, 1967.

Longrigg, Stephen Hemsley, *Four Centuries of Modern Iraq*. London, Oxford University Press, 1925.

Longrigg, Stephen, *Iraq, 1900 to 1950*. London, Oxford University Press, 1953.

Longrigg, Stephen Hemsley, and Frank Stoakes, *Iraq* (Nations of the Modern World series). London, Ernest Benn, 1958.

Mackey, Sandra, The Reckoning: *Iraq and the Legacy of Saddam Hussein*, NYC, W.W. Norton and Co, 2002. ISBN: 0393051412 Buy-Review

Makiya, Kanan, Republic of Fear, *The Politics of Modern Iraq*, Berkeley, University of California Press, 1998.

Marr, Phebe, *The Modern History of Iraq. Boulder*, Colorado, Westview Press, 1985.

Matar, Fouad, *Saddam Hussein, the Man, the Cause and the Future*. London: Third World Center for Research and Publishing, 1981.

McDowall, David, *The Kurds*, London, Minority Rights Report, 1991.

Miller, Judith and Laurie Mylroie, *Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf*, NYC, Times Books, 1990.

Momen, Moojan, *An Introduction to Shii Islam*. New Haven, Yale University Press, 1985.

Niblock, Tim, Iraq: *The Contemporary State*. NYC, St. Martin's Press, 1982.

Nonneman, Gerd, *Iraq, the Gulf States, and the War: A Changing Relationship, 1980-1986 and Beyond*. London, Ithaca Press, 1986.

O'Ballance, Edgar, *The Kurdish Revolt, 1961-1970*. Hamden, Connecticut, Archon Books, 1973.

Pelletiere, Stephen C. *The Kurds: An Unstable Element in the Gulf*. Boulder, Colorado, Westview Press, 1984.

Penrose, Edith and E.F. Penrose. *Iraq: International Relations and National Development*. Boulder, Colorado, Westview Press, 1978.

Pilger, John, *Hidden Agenda*. London, 1998.

Pitt, William Rivers and Scot Ritter, *War on Iraq: What Team Bush Doesn't Want You to Know*, NYC, Context Books, 2003.

Pollack, Kenneth M. *The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq*, NYC, Random House, 2002. ISBN: 0375509283

Randal, Jonathan C. *After Such Knowledge, What Forgiveness?: My Encounters With Kurdistan*, Denver, Westview Pr, 1999.

Ritter, Scott, Endgame: *Solving the Iraq Crisis*, NYC, Simon and Schuster, 2002.

Roux, George, *Ancient Iraq*. London: Penguin Books, 1979.

Sayigh, Yusuf, *The Determinants of Arab Economic Development*. NYC, St. Martin's Press, 1978.

Sayigh, Yusuf, *The Economics of the Arab World: Development since 1945*. NYC, St. Martin's Press, 1978.

Seale, Patrick, *The Struggle for Syria*. NYC, Oxford University Press, 1965.

Shwadran, Benjamin, *The Power Struggle in Iraq*. NYC, Council for Middle Eastern Affairs Press, 1960.

Silverfarb, Daniel, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929-1941*, London, Oxford, 1997.

Simon, Reeva, *Iraq Between the Two World Wars*. NYC, Columbia University Press, 1986.

Sluglett, Peter, *Britain in Iraq, 1914-1932*. London, Ithaca Press, 1976.

Solomon, Norman et. al. Target Iraq: *What the News Media Didn't Tell You*, NYC, Context Books, 2003.

Stafford, R.S. *The Tragedy of the Assyrians*. London, Allen and Unwin, 1935.

Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London, Kegan Paul International, 1982.

Tahir-Kheli, Shirin and Shaheen Ayubi (eds.), *The Iran-Iraq War: New Weapons, Old Conflicts*. NYC, Praeger, 1983.

Tripp, Charles, *History of Iraq*, London, Cambridge Univ. Press, 2002.

Warriner, Doreen, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria, and Iraq*. London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1962.

Woodward, Bob, *The Commanders*. New York, 1991.

Woodward, Bob, *Bush at War*. New York: Simon and Schuster, 2002.

Young, Gavin, *Return to the Marshes: Life With the Marsh Arabs of Iraq*. London, Collins, 1977.

Publications: *The Daily Star, The Guardian, The Independent, The Globe and Mail, CNN web site, MEES, The Economist, New York Times, Washington Post, Reuters News Agency, Associated Press, Newsweek, Time.*

المراجع أجنبية

فرنسي

Livres français en order par titre

Abrege geopolitique de l'irak, André Dulait François Thual, éditions Ellipses, 1999.

Chrétiens et musulmans en Irak - Attitudes nestoriennes vis-a-vis de l'islam, Bénédicte Landron, éditions Cariscript, 1995.

Etats-unis iran irak:endiguement ou dialogue - T17, Collectif, éditions Institut français Relations Internationales, 1999.

Guerre contre l'irak:premieres salves de la 3e guerre mondia - T4, Barnes Waters Sharif/ M Almiera, Pathfinder Bookshop, 1997.

Génocide en Irak - La campagne d'Anfal contre les Kurdes, Collectif, éditions Karthala, 2003.

Guerre à l'Irak - Ce que bush ne dit pas, Scott Ritter William Rivers Pitt, editions Serpent A Plumes, 2002.

Histoire de l'Irak. De Sumer à Saddam Hussein, 8000 ans, éditions Ellipses, 1999.

Incertain Irak, Jean-Pierre Dauphin, éditions P. Geuthner , 1991.

Irak et Serbie Sanctions économiques au coeur du débat - T20, Collectif, éditions Institut français Relations Internationales, 2000.

Irak 10 ans de chaos - T5, Collectif, éditions Atelier De Geopolitique, 1999.

Irak le complot du silence, A. Bsereni, éditions L'harmattan, 1997.

Irak. Saddam Hussein, portrait total, Christian Chesnot et Georges Malbrunot, Edition n°1, 2003.

Irak, guerre ou assassinat programmé, M. Boureau D'argonne, éditions L'oeil F.x. De Guibert, 2002.

Irak - Les enjeux de la seconde guerre du golfe, T. Gounet H. Brar, editions Epo, 2003

Irak - Les enjeux du conflit, Joseph Maila, éditions Desclee De Brouwer, 2003.

Irak - Ce que Bush ne dit pas, J.M. Benjamin, éditions CLD, 2003.

Irak - Le moyent-orient sous le choc, J.C. Ploquin, éditions L'harmattan, 2003.

Irak apocalypse, J.M. Benjamin, éditions Favre Eds, 1999.

Irak et Syrie - 1960-1980 du projet national à la transnationalisation, Samir Amin, éditions Minuit

Irak, la guerre permanente - Entretiens avec Tarek Aziz, Patrick Denaud, Editions Du Felin, 2003.

Irak, la faute - Entretiens, Alain Michel Fabien Voyer Alain Gresh, éditions Cerf, 1999.

Irak, le veto français - Justifications, enjeux et conséquences, A. Bonnet, éditions Tequi, 2003.

Irak, le dessous des cartes, Amir Tahéri Patrick Wajsman, éditions Complexe Eds, 2002.

Irak paysannerie politiques agraires et industrielles, H. Ishow, éditions Publisud, 1996.

Iran-Irak - une guerre de 5 000 ans, Paul Balta, éditions Anthropos (n.d.).

La formation de l'Irak contemporain, Pierre-Jean Luizard, C.n.r.s. Editions, 2002.

L'emergence d'un etat a l'ombre d'un empire irakien, A. Majid M, Publications De La Sorbonne, 1996.

Le Proche-Orient éclaté, Georges Corm, éditions Gallimard poche, 2003.

L'Irak, Édition, Pierre Pinta, Karthala, 2002.

L'Irak assiégé, Collectif, éditions Parangon, 2003.

Menaces sur les Chrétiens d'Irak, Joseph Yacoub, éditions CLD, 2003.

Mort sans spectacle en irak - T38, Collectif, Editions De L'orient, 1995.

Irak guerre embargo mensonges et video, P. Latour et M. Cury, éditions Le Temps Des Cerises, 1999.

Orient-Occident - La fracture imaginaire, Georges Corm, éditions La Decouverte, 2002.

Réfugiés kurdes d'Irak en Turquie - Gaz, exodes, camps, S. Cigerli, éditions L'harmattan, 1998.

Structures sociales et politiques de l'Irak contemporain, H. Ishow, éditions L'harmattan, 2003.

Va à Ninive, un dialogue avec l'Irak, J.M. Merigoux, éditions Cerf, 2000.

صدر للمؤلف:

على بوابة الشرق: مشاهدات لبنانية، دار الفارابي، بيروت 2003.

ثمن الدم والدمار: التعويضات المستحقة للبنان من جراء الاعتداءات الاسرائيلية، شركة المطبوعات، بيروت 2001.

Warlords and Merchants: The Lebanese Business and Political Establishment, London: Ithaca Press, 2003.

Employment Equity in Canada 1987 - 2002, Ottawa: Human Resources Development Canada, 2003.

يصدر قريباً:

ذبول المسيحية في حلب وجبل لبنان والمشرق (2004)

الاقتصاد المعرفي الجديد وسوق العمل العربية

The Cost of War and Destruction in Lebanon and the Burden of Reconstruction.

المؤلف:

خبير اقتصادي ومالي في الحكومة الفدرالية الكندية ومن أصل لبناني وعضو في جمعية خبراء الاقتصاد في كيبك وجمعية علماء الإحصاء والاقتصاد الكنديين منذ 1986.

بالإضافة إلى حياته المهنية الكندية، المؤلف مهتمّ بقضايا لبنان والشرق الأوسط وكاتب في صحيفة «النهار» اللبنانية وساهم في صحف أخرى صادرة في بيروت. له أكثر من 200 بحث ومقالة في الاقتصاد اللبناني والعربي باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، ويهوى الكتابة الأدبية أيضاً (كتاب «على بوابة الشرق» ومقالات في الصفحة الثقافية في «النهار»).

حائز على دكتوراه دراسات عليا من جامعتي أوتاوا وكارلتون في كندا في المالية العامة والتنمية الدولية وماجستير في الاقتصاد النظري من جامعة أوتاوا وديبلوم دراسات عليا من «معهد التعاون الدولي» في العاصمة الكندية وليسانس في الاقتصاد من جامعة أوتاوا.

ما الذي جلب على الشعب العراقي هذا الويل؟

عندما غزت أميركا وبريطانيا العراق في 20 آذار/مارس 2003، كانت البلاد قد عبرت لتوّها ربع قرن من الحروب المتتالية ومن بطش النظام. هذا البلد الذي بلغ عدد سكانه تقريباً 25 مليون شخص، قتلت الحروب والمجازر فيه مليونين، وجرحت وشوّهت ما يفوق المليون ودفعت إلى المنافي مليونين، وأضاعت جيلاً كاملاً من العراقيين يفوق عشرة ملايين مواطن دون الثامنة عشرة.

وإضافة إلى دمار المجتمع، ناهزت الخسائر الاقتصادية السبعمائة مليار دولار، بما حوت من دمار البنية التحتية وخسارة الإنتاج وهدر عظيم للثروة الوطنية.

...ثم جاء الاحتلال الأميركي المباشر لأرض الرافدين مع ما حمله من احتمالات شتّى لمستقبل العراق على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية... فإمّا فوضى مستديمة هي خليط من فيتنام وحرب لبنان وإمّا ما حدث شرّ لا بد منه لخلق يابان جديد من العراق.

ما الذي جلب على الشعب العراقي هذا الويل؟

هل هو طبيعة النظام الاستبدادي العربي أم الأطماع الاستعمارية الغربية المتمثلة في الهيمنة الأميركية على الاقتصاد الدولي المعولم؟ أم أنّه التحدي الذي شكّله وجود إسرائيل في المنطقة العربية منذ 1948؟

لقد اختصرت قصّة العراق قضية الشرق العربي بأكمله في صراعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية والاثنية المستشرية منذ سقوط الامبراطورية العثمانية، فباتت شعوب العالم ومنها العرب تتطلّع إلى تداعي أحداث ذاك البلد العريق لتقصّي معالم المستقبل.

كتاب «زلزال في أرض الشقاق» للدكتور كمال ديب هو مرجع للباحثين المهتمين بشؤون العراق والشرق الأوسط ووثيقة مُحكمة التحقيق سهلة العبارة، تخاطب المتخصص بلغة العلم والأسلوب الأكاديمي ولكنها على درجة من الوضوح الذي يستوعبه أي قارىء.

يقدّم الكتاب معطيات تقلب كلّ حجر وتقدّم كلّ معلومة وتكشف الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق المعاصر منذ الانتداب البريطاني وحتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويتضمّن ملاحق قيّمة من جداول إحصائية ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولي المهمة عن العراق.

هذا الكتاب سيبقى ضرورياً بعد عقدين من الزمن ليتمكّن القارئ ليس فقط من فهم ما حدث ويحدث بل من التنبؤ بما سيأتي.

كمال ديب كاتب كندي من أصل لبناني، دكتور في العلوم الاقتصادية وخبير مالي واقتصادي في الحكومة الكندية. كاتب دائم في الصحف اللبنانية في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية. صدر له في بيروت ولندن عدد من الكتب بالعربية والإنكليزية.

ISBN 9953-438-48-x

